

(الجزء الرابع)

من حاشية الامام العلامة المصطفى
ذى الثبات والرسوخ شيخ النسخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد
ابن يوسف الرهوفى على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني
أسكنه الله دار التهانى لمن الامام الجليل
أبى المودة خليل رحم الله الجميع
انه قريب سميع

وبها مشها حاشية العلامة الوحيد الاوحد الفريد الاسعد المبارك الميمون
أبى عبد الله سيدى محمد بن الملقى على كُنون سقى الله ثراه بوابل الرحمة
وأعاد علينا من بركته ما ييم الامة آمين

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٠٦

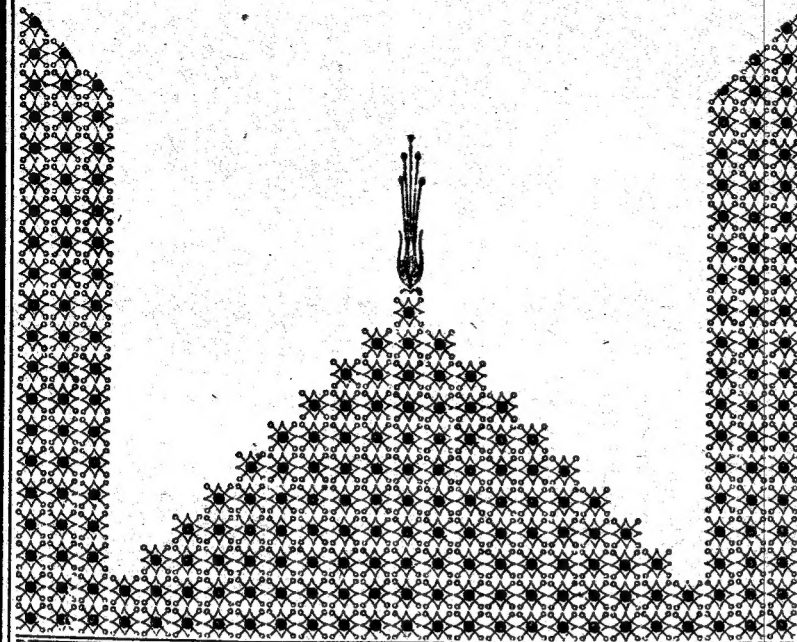
هجريه

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

(فصل الصادق)

(كالنمن) قلت قول مب اختلافها
صرفا من قبيل الاختلاف في القدر
الح فيه نظر ظاهر لانه انما يكون من
قبيل الاختلاف في القدر لو ادعى
كل منهما انه سمي خلافا ما ادعى
الاخر انه سماه وفرض ز انهما
لم يسميا وقد مر لمب قريبا انهما
لوانتفا في العقد على ألف نصف ولم
يسميا شحاسا ولا فضا فهو من مسألة
المنطوق مع اختلاف أنصاف
النضمة والنحاس في الصرف ضرورة
والله أعلم (كعبه تختاره الخ) قول
مب ثم في التقريب الخ يمكن ان
يجاب بان الزوجة تجوز أن يميل
الزوج لها كما هو الشأن لاسما
قبل الدخول فيختارها الارفع وان
يختل فيختارها الادنى بخلاف الغرر
لكن يبقى البحث في البيع والله أعلم
(أو بعضه) قول ز مضاف لمفعوله الخ
فيه نظرا ذ المراد به العيب لا ظاهره
فاضا فضا محضة ومحل الضمير جر
لا غير وحينئذ فيعين جره أو رفعه
قلت والجرح ضعيف لعدم عود
الخافض فالاحسن الرفع على
حذف المضاف أي تعيب بعضه
والله أعلم (وان وقع بقله خل الخ)
قلت قول ز بخلاف نا كح
امرأة الخ يشهد له ما نقله ق في
باب الصيام عن البرزلي ان من
تزوج امرأة على أنها كانت في
عدها ثبت انها كانت قد انقضت

غرو سلم اه (وجاز بشورة) قول ز متاع البيت عبارة التنبيهات



(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

* (فصل في الصادق) *

(كعبه تختاره هي لاهو) قول مب لان كل من يختار من مافانما يختار الارفع الخ
قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بأن هذا الغالب لا معارض له اذا كان الخيار لها فانتفى
العذر الكثير وله معارض اذا كان الخيار له وهو أن الانسان مجبول أيضا على حب أن
تكون له الميزة العظمى عند زوجه فهو دائما ساع فيما يوجب له ذلك عندها وكرهه أن
تطلع له على ما يكون نقصا في حقه عندها ولا سيما قبل دخوله بها واختياره الاجود لنفسه
بوجوب نسبتها اليه لذي له الشح والبخل الذي هو من أعظم الرذائل ولا سيما مع من جبلت
النفوس على الاحسان اليه ومراعاة المودة والرحمة المجموعة بينهم امن الله فيعظم الغرر
في حق الزوجة اذ لا تدري أي الامر من المتعارضين يترجح عنده فتأمل فانه حسن ان شاء
الله لكن يبقى البحث في البيع والله أعلم (أو بعضه) قول ز لانه مصدر مضاف لمفعوله
فيه نظرا اذ لا يصح ذلك الا لو كان المراد بالتعيب ظاهره وقد علمت أن المراد به العيب كما
نشرحه هو نفسه بذلك فاضا فضا محضة ومحل الضمير جر لا غير فلا يصح نصب بعضه بل يتعين
جره عطفًا على الضمير أو رفعه على أن المعطوف مضاف محذوف تاب عنه المضاف اليه
فتأمل (وجاز بشورة) قول ز وهي بالفتح متاع البيت عبارة قاصرة وعبرة التنبيهات

والشورة

والشورة بفتح الشين المتاع وما يحتاج اليه البيت من المتاع الحسن واللباس تقول العرب
 ما أحسن شواره أي لباسه والشارة الهيئة وحسن الملابس والشورة بالضم الجمال اه منها
 بلفظه او قول ز وبالضم الجمال موافق لما تقدم عن التنبيهات ومثله في النهاية ونصها الشورة
 بالضم الجمال والحسن اه منها بلفظها واظهره مع ما في القاموس ونصه والشورة والشارة
 والشور والسيار والشوار الحسن والجمال والهيئة واللباس والسمين والزينة اه منه
 بلفظه وفسر قبل هذا بقريب الشورة بالضم بالمنظر وبوضع العمل فأنظره * (تنبيه) ه
 ظاهر كلام القاموس أن الشوار بالفتح وصرح بذلك في المشارق ونصها وما أحسن شوار
 الرجل بالفتح وشارته أي لباسه وهيئته اه منها بلفظها وأما الشوار بمعنى متاع البيت
 فاقصر في المشارق والنهاية على أنه بالفتح ونص الاول وشوار البيت بالفتح متاعه اه منها
 بلفظها ونص الثاني والشوار بالفتح متاع البيت اه منها بلفظها واكن صرح في
 القاموس بأن هذا مثلث ونصه والشوار مثلث متاع البيت اه منه بلفظه ومثله في
 المصباح ونصه والشوار مثلث متاع البيت اه منه بلفظه ويؤخذ من اقتصار المشارق
 والنهاية على الفتح أنه أفصح والله أعلم (وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان) قول مب
 يؤخذ من ابن عرفة أن الثاني هو المشهور الخ قلت ويؤخذ ذلك من كلام المصنف
 لحزمه به أولا وعليه اقتصر في المنتخب ونصه قال صحتون قلت لابن القاسم في تزوج على
 بيت وخادم قال ذلك جائز عند مالك في الخادم ولها خادم وسط ثم قال قلت فان تزوجت على
 عشر من الابل أو من البقر أو الغنم قال لها وسط من الأسنان وكذلك ان تزوجها على عبد
 بغير عينة ولم يصفه ولم يضرب عليه أجلا فعليه عبد وسط حالا وهو قول مالك اه محل
 الحاجة منه بلفظه (والى الدخول ان علم) قول ز فان لم يعلم كالحاضرة فسد قبل
 البناء الخ لا شك أن هذا مراد المصنف وما أفاده فهو كلامه هنا هو الذي صرح
 باختياره في ضيق عند قول ابن الحاجب وقال مالك يجوز الى الدخول لانه معلوم عندهم
 ونصه هذا جواب عن سؤاله قدر لانه لما قدم أن الاجل المجهول لا يجوز وكان ظاهر قول
 مالك هذا بخلافه أجاب عنه بأن مالك انما أجازه لانه رآه الى أجل معين لان الدخول
 معلوم عندهم وقد نص مالك على هذا الجواب في رواية يحيى وهو الظاهر هنا لما أجاب
 به ابن المواز من أن ذلك يرجع الى الحال لان الدخول بيد المرأة متى شئت لان ذلك جواب
 عن مالك بمائص مالك على خلافه اه منه بلفظه وقد رد ابن رشد ما قاله ابن المواز بوجه
 آخر وقبله ابن عاتق في طرده ونصها قال محمد بن المواز معنى ذلك على الحلول اذ للزوجة أن
 تدعوه الى البناء متى شئت فاذا دعته اليه فقد حل وذكر الشيخ أبو محمد مثله وفي سماع
 حسين تعليل غير هذا ابن رشد قول ابن القاسم في سماع حسين أظهر من قول ابن المواز اذ
 لا يلزم الزوج الدخول بهما من ساعته اذا دعته الى البناء وانما حمل قوله رحمه الله ان البناء
 معروف بالعرف والعادة فأجاز أن يكون ابتداء أجل النكاح منه وأن يكون مؤخر اليه
 وهو مثل قوله في المسدونة ومائة على ظهره وفي أول سماع عيسى من كتاب المسد لم والآجال
 مثل قول أبي زيد وأصبح الواقع في سماع عيسى من كتاب النكاح اه منها بلفظها وقبله

والشورة بفتح الشين المتاع وما يحتاج
 اليه البيت من المتاع الحسن
 واللباس اه وفي المشارق ما أحسن
 شواره بالفتح وشارته أي لباسه
 وهيئته اه وأما الشوار بمعنى متاع
 البيت فاقصر في المشارق والنهاية
 على أنه بالفتح وصرح في القاموس
 والمصباح بأنه مثلث وقول ز
 وبالضم الجمال الخ مثله في النهاية
 والتنبيهات انظر الاصل (وفي شرط
 الخ) قول مب يؤخذ من ابن
 عرفة الخ يؤخذ ذلك أيضا من
 المصنف لحزمه به أولا وعليه اقتصر
 في المنتخب انظر نصه في الاصل قلت
 وقول مب ليس على اطلاقه
 كما عند المصنف الخ يمكن أن يجاب
 بان الاعتبار كالشرط بحيث اعتيد
 جنس فكانه مشروط حينئذ والله
 أعلم (والى الدخول ان علم) قول ز
 فان لم يعلم الخ

ابن عرفة أيضا ونصه وسمع يحيى ابن القاسم كراهة تأجيله بالبناء وفي كونه اذ وقع كعلوم أو مجهول سماع يحيى قول ابن القاسم وروايته مع سحنون وابن رشد عنها وعن سماع عيسى ابن القاسم مع أصبغ وأبي زيد وفي كون قول مالك لان البناء معروف عادة أو لانه حال قول ابن القاسم ومحمد فائلا لان للمرأة تعجيله ورده ابن رشد يوجب تأخيرها لما لا يضر بالمرأة اذا دفع نفقتها اهـ منه بلفظه وما ذكره في الطرر عن الشيخ أبي محمد نقل عنه نحو ما بن يونس في كتاب بيع الغرر وصوبه فانه لما ذكر قول ابن القاسم في العتبية من نكح بمائة نقد او مائة الى سنة فالسنة من يوم العقد ولا يجوز ان تكون من يوم البناء قال مانصه قال أبو محمد فيها نظرقداً جازوا على ما نه تحل بالدخول لان البناء للزوجة فكانه حال ان شاءت ثم قال محمد بن يونس الصواب فيها الجواز كما أشار اليه أبو محمد وبالله التوفيق اهـ منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) نقل ابن عرفة في بيع الغرر كلام ابن يونس هذا وقال عقبه ما نصه قلت وقبله المازري ورد بانهم انما أجازوا لميلوم البناء على أن وقت البناء عندهم معتاد لانه باختيار الزوجة والعجب أن الصقلي قيده في كتاب النكاح بما قلناه اهـ منه بلفظه * قلت وفي رده نظروا الحصر الذي ذكره ممنوع لانه ان عني ان أهل المذهب اتفقوا على انه انما يجوز اذا كان وقت البناء عندهم معتاد فهو خلاف ما قدمنا من كلام الأئمة وخلاف ما قدمناه عنه هو نفسه وان عني انه خلاف قول من قال بذلك فهو اخبار بعلوم ومصادرة لاشك فيها وابن يونس وان قيده في كتاب النكاح فلم يذكر القيد عن أهل المذهب كلهم أو جلهم بل عزاه لابي عمران وحده فتحصل من كلامه في الموضوعين ان في ذلك قولين وان الصواب ما قاله أبو محمد فليس في كلامه ما يتعجب منه فتأمل ما نصاف والله أعلم * (الثاني) انظر هل هذا الخلاف ولو سمي المؤجل الى البناء نقداً أو انما يحمله اذ اسمه كالنكاح ولم يسموا شيئا والظاهر هو الاول فمن يقول بالمتع يقول به مع تسميته نقداً ففي المقصد المحمود مانصه ولا يجوز العقد على أن يدفع النقدة عند البناء لانه مجهول يفسخ به النكاح قبل البناء ويثبت بعده بصدائق المثل الآن يكون وقت البناء معلوما اهـ منه بلفظه وفي نوازل النكاح من المعيار مانصه وسئل السيوري عن تزويج بصدائق نصفه نقد يدفع قبل الدخول ونصفه مهر يدفع بعد الدخول فأجاب بمأنصه ان كان لا يعرف للدخول وقت بل يختلف اختلافا كثيراً فالنكاح فاسد اهـ منه بلفظه وفيه بعده هذا بنحو الورتين مانصه وسئل اللخمي عن يقول يكون الصداق والمهر قبل الانتاء ولم يعين زمنه هل يفسخ أم لا فأجاب قول مالك النكاح جائز ولا يفسد وهو القياس لان الثمن يدفع عند قبض المسع فلا يضر الاختلاف لانه متى عجلت السلة تعجل قبض الثمن ومتى تأخرت تأخر وقوع للسيوري ان لم يعرف له وقت واختلف اختلافا كثيراً فالنكاح فاسد اهـ منه بلفظه ونقل البرزلي في نوازلهم هذين الجوابين معا وقال مانصه ان ظاهر المدونة مع اللخمي اهـ منها بلفظها * قلت وما قاله ابن المواز هو الظاهر عندي بل قول أبي محمد قد أجازوا مع احتجاجة يدل على ان أهل المذهب كلهم عليه وقد صوبه ابن يونس وقبله المازري واستحسنه اللخمي وجعله البرزلي ظاهراً المدونة واستدل له العلامة الفلاني في شرح

وقال ابن المواز يرجع ذلك الى الحال لان الدخول بيد المرأة متى شئت وذكر الشيخ أبو محمد مثله كما في الطرر وابن يونس وصوبه وقبله المازري واستحسنه اللخمي وجعله البرزلي ظاهراً المدونة وبه جرى العمل لا بما عند المصنف قال في العمل القاسي

والنقدان أجل بالدخول * اليه من عقد على الحلول

والظاهر ان الخلاف جار ولو لم يسمي المؤجل الى البناء فقد انظر الاصل (الى تسليم ما حل) ظاهره ولو كان الزوج فقيرا والولى عالم حين العقد بانه انما عنده بعض النقد فقط وهذا هو ظاهر كلامهم أيضا أى الا لشرط (هـ) أو عرف تنزل منزلته انظر الاصل (لا بعد الوطء)

مانقله مب عن عبد الحق يوهـ انه اذا دفع لها صداقها فليس لها الامتناع من الذهاب معه الى بلد لا تجرى فيه الاحكام مع ان لها الامتناع حينئذ مطلقا كما نص عليه غير واحد ومنهم ز هنا (ومن بادر الخ) قلت قول ز

أجبر على دفع حال المهر الخ بل ويرجى على الدخول أيضا ان طلبته على الراجح كما يأتى وقول ز وكذا يجب عليها الى قوله لمرض الخ انما ذكره هنا تنبيها على دخوله في كلام المصنف هنا واشارته الى

اعتراض ما يأتى له وبه يسقط بحث مب والله أعلم (وللمرض والصغر) قول مب الا أن يثبت الخ قد جزم ز بنسب ذلك وسلمه مب بل وعضده بما ذكره من أن قوله وأمكن وطؤها يغنى عما هنا لانه انما ينبى على التلازم مع أن طفى لم يستند للتلازم فقط بل أقول المبسطى وهى كالصغيرة والاصل فى التشبيه التمام ويدل على ذلك ان القائلين بالوفاق لا يشبهون التى لم تبلغ حد السباق بالصغيرة بل صرحوا بمخالفتها لها وقول مب كفى أى الحسن الخ يقتضى أن عياضا لم يذ كر ذلك مع انه ذكره هو وابن عرفة ومن حمله على الوفاق المبسطى ونصه الا أن تكون هى فى حد السياق فلا يلزمه

العمليات القياسية دليل واضح ونصه ومما يقوى قول ابن الموارى فى هذه المسئلة أن ابن القاسم قال فى الصداق المؤجل بالى أن نطلبه المرأة انه جائز وراه حالا اه منه بلفظه وبه تعلم ما فى بحث ابن رشد السابق وان سلمه ابن عات وابن عرفة وبهذا جرى العمل لا بما عند المصنف قال ابو زيد القاسم فى عمليته ما نصه .

والنقدان أجل بالدخول * اليه من عقد على الحلول

والله أعلم (الى تسليم ما حل) ظاهره ولو كان الزوج فقيرا والولى عالم حين العقد بانه انما عنده بعض النقد فقط وهذا هو ظاهر كلام غيرهم أيضا وفى الدرر المكنونة ان سيدى عبد الرحمن الواعلى سئل عن زوج ابنته البكر فقير بمائة دينار ذهباً وهو لا يعلم عنده الا ما قدر قيمته عشرون ديناراً ثم وقع بينهما بغض فقال أبو الزوج لأمك لا أمك منها حتى تهبطى نصفها نقداً فأجاب بما نصه على الأب أن يمكن الزوج من زوجته ليس له الا ما دخل عليه اه منه بلفظه فانما له فان كان معنى قوله دخلا عليه أى بنص أو عرف تنزل منزلته فلا اشكال والافقية نظر لخالفته لظواهر النصوص وبعده من جهة القياس والله أعلم (لا بعد الوطء) قول مب عن عبد الحق وان كان يخرج بها الى بلد لا تجرى فيه الاحكام كما ذكرنا فلها أن لا يخرج حتى يدفع اليها الخ يوهـ انه اذا دفع اليها صداقها فليس لها أن تمتنع من الذهاب معه وليس كذلك اذ لا يقضى علم بالذهاب معه الى بلد لا تجرى فيها الاحكام مطلقا كما نص عليه غير واحد وقد ذكره ز هنا وهو صواب (وللمرض والصغر) قول مب الا أن يثبت أن كل ما عهل فيه أحدهما عهل فيه الآخر يقتضى أن ذلك غير ثابت مع انه سلم جزم ز بذلك وأيضاً هو نفسه قد قال يغنى عن قوله وللمرض والصغر قوله قبل وأمكن وطؤها الخ وذلك انما ينبى على صحة التلازم مع ان طفى لم يأخذ ذلك من جهة التلازم فقط بل أخذه والله أعلم من قول المبسطى وهى كالصغيرة ومعلوم ان الصغيرة اذا طلبت الامهال تجاب بذلك فالمریضة على هذا القول مثلها والاصل فى التشبيه التمام فهذه انصافه وتدل على ذلك ان القائلين بحمل قول ابن القاسم على الوفاق أقول مالك لا يشبهونها بالصغيرة بل صرحوا بمخالفتها قال ابن يونس بعد أن ذكر حكم الصبي والصبية مانصه ومن المدونة ومن دعت زوجه الى البناء والنفقة وأحدهما مريض مرضا لا يقدر معه على الجماع لزمه أن يدخل أو يتفق ولا يشبه هذا الصبي ولا الصبية اه محل الحاجة منه بلفظه وقريب منه فى اختصار أبى سعيد وقول مب ولان ابن القاسم زاد بعده فى الامهات وهو رأى كفى أبى الحسن الخ يقتضى ان عياضا لم يذ كر ذلك وفيه نظر ونص عياض فى تنبيهاته وهو قول مالك وابن القاسم ومن بلغه عن مالك فى المریضة التى لم تبلغ حد السياق ولا يقدر على جماعها اذا دعت الى الدخول فى

هذا هو المعروف من قول مالك وابن القاسم ثم ذكر قول سحنون الذى رده طفى على ح وقال عقبه مانصه اللغوى وهو أحسن اه وعلى ما جمعه المعروف اقتصر فى المعين وبه مع ما فى مب تعلم انه أقوى وانه كان ينبغى للمصنف أن يعقده انظر الاصل قلت فحصل ان ما للمصنف منصوص وموافق للمدونة فى الجملة خلافاً لـ ومن وافقه لكن الراجح خلافه والله أعلم

(الأن يحلف الخ) قول مب وأما
الدخول فلا يجبر عليه الخ بهذا جزم
ابن عاشر وهو خلاف ما جزم به الشيخ
مباركة في حاشيته وكذا السوادني قاله
جس ثم قال وقد نصوا على أن
الزوم الدخول هو قول ابن القاسم
انظر حواشي ابن رجال اه بل
ما قدمناه عند قوله والى الدخول ان
علم يدل على أن المذهب كله على أنه
يلزمه الدخول راجعه متأملولو
كان دفع النفقة يغني عن الدخول
ما طلق على المعترض ولا على المفقود
إذا أجرى النفقة ولا دخل الأيلاء
على الزوج في غير المدخول بها
وأما قول مب كما يفيد النص
فاعله أراد ما قدمه من قول المدونة
لزمه ان يتفق أو يدخل ولا شاهد له
فيه لان موضوعه ان أحدهما
مريض عاجز وكلام المدونة في غير
موضع يفيد أن القادر يجبر على أن
يدخل أو يطلق ولو طاع باجاء النفقة
انظر الاصل (وان لم يجده الخ) قول
ز بل لا تأجيل الخ هو تجريف
لكلام د ونصه البرزلي فان
طلب ضمانه بالصدقة مدة تأجيله
فلا يلزمه ذلك الى آخر ما في ز عنه
وكلام ز صريح في أن محل كلام
البرزلي هو اذا لم تصدق في العسر
وأجل لا ثباته لان هذا هو موضوع
كلام المصنف وعليه فهو مخالف لما
في المسطبة عن غير واحد من الفقهاء
ولم يحك خلافاه انظر نص اختصارها
ونص نوازل البرزلي في الاصل متأملا
والله أعلم وقول ز ان كانت ثيبا
الخ صوابه رشيدة وقوله وله في البكر
الخ صوابه في المولى عليها كما في ابن سلون انظر نصه في الاصل

لزوم النفقة ظاهره الخلاف وعلى هذا حمله اللخمي وذلك انه قال عن مالك اذا كان مرضا
يقدر معه على الجماع لم تمت النفقة وقال عن ابن القاسم وقد سأله اذا كان لا يقدر على جماعها
فدعته الى البناء وطلبت النفقة قال ذلك لها الآن تكون وقعت في السياق ولم أسمع من
مالك وبلغني عنه وهو رأيي واختلاف القولين بين لا شرطه أو لا تأني الجماع وحله غير واحد
على التفسير والوفاء وعليه اختصرها المختصرون اه منها يافظها وقال ابن عرفة في باب
النفقات مانصه وفيها في مرض السياق لغو وفي مرض لا يمنع الوط معتبرا تناقاهم ما وفيها
بينهم ما قولان لها وسليحون ورجحه اللخمي وفيها مالك ان كان مرضا يقدر معه على الجماع
لزمته النفقة بدعائه الى البناء ولا ابن القاسم ان كان لا يقدر على جماعها فادعت للبناء وطلبت
النفقة فلها ذلك الآن تكون في السياق ولم أسمع من مالك وباغني عنه وهو رأيي اه محل
الحاجة منه بلفظه وعن حمله على الوفاق المتسطين ونصه فيلزمه تعجيله الآن تكون هي في
حد السياق فلا يلزمه هو والتعجيل هذا هو المعروف من قول مالك وابن القاسم وقال بصحون
في السليمانية لا يلزم الزوج الدخول ان كان بها مرض لا مندعة فيه امعه وهي كالصغيرة
قال اللخمي وهو أحسن اه على اختصار ابن هرون منه بلفظه وعلى ما جرحه المعروف
اقتصر في المعين ولم يحك فيه خلافا ونصه ولا يلزم الزوج تعجيل النقد الآن يدعي للدخول
وهو بالغ وهي ممن تطيق الوط وان لم تحض كانا صحيحين أو مريضين فيلزمه تعجيله الآن
تكون المرأة قد باغت السياق فلا يلزمه تعجيله اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم أن هذا
القول أقوى وأن المصنف كان ينبغي له أن يعتمد والله أعلم (الأن يحلف لي دخل الليلة)
قول مب وأما الدخول فلا يجبر عليه الخ بهذا جزم ابن عاشر وهو خلاف ما جزم به
الشيخ مباركة في حاشيته ونصه قوله ومن يادر أجبره الاخر اما الزوج يادر الى البناء أو
الزوجة لقبض الصداق والبناء أيضا اه منه بلفظه وقال جس مانصه ويحتمل أن
المراد أنه يجبر على الدخول بالشرطين المذكورين وبه قرره السوادني ومثله في حواشي
سیدی محمد مباركة رحمه الله تعالى ثم ذكر كلام ابن عاشر في التبيه الاول وقال عقبه مانصه
وهو خلاف ما تقدم عن السوادني والشيخ مباركة من أنه يجب الدخول ثم قال وقد نصوا على
أن لزوم الدخول هو قول ابن القاسم انظر حواشي ابن رجال اه منه بلفظه قول بل
ما قدمناه عند قوله والى الدخول ان علم يدل على أن المذهب كله على أنه يلزمه الدخول
راجعه متأملولو كان دفع النفقة يغني ما طلق على المعترض اذا أجرى النفقة ولا على
المفقود ولو قبل البناء مع اجراء النفقة ولا دخل الأيلاء على الزوج في غير المدخول بها
وأما قول مب كما يفيد النص فاعله أراد ما قدمه من نقل ح عن المدونة وهو قولها
لزمه ان يتفق أو يدخل الخ لان عطفه بأو يقتضي أنه مخير بين أحدهما ولا شاهد له فيه لان
موضوع كلام المدونة هذا ان أحدهما مريض مرضا لا يقدر معه على الجماع فلذلك لم
يجبر على الدخول وكلام المدونة في غير موضع يفيد أن القادر على الدخول يجبر على أن
يدخل أو يطلق ولو طاع باجاء النفقة وفي صحيح عند قول ابن الحاجب قال ابن القاسم
فمن ادعى الزوجية لا تؤمر المرأة بآظهاره الخ في الفرع الاول مانصه اذا أقامت المرأة على

المنكر شاهدين ولم يأت بمذموم لزمه النكاح والدخول والنفقة ولا ينحل النكاح منه الا
 بالطلاق فان طلق قبل البناء لزمه نصف الصداق فان أبي من الدخول والطلاق فقال ابن
 الهندي كان بعض من أخذت عنه العلم يقول ان السلطان يطلق عليه بعد أربعة أشهر من
 وقت ابائته ويكون بمنزلة المولى لانه مضار خليل وفيه نظر لان مشهور المذهب فيمن ترك
 وطء زوجته لغير عيب ان يطلق عليه بغير ضرب أجل اه منه بلفظه ونقله ح عند قوله
 في فصل التنازع وليس انكار الزوج طلاقا وسلمه وهو نص فيما قلناه والله أعلم * (تنبيه)
 قال جس مانصه وفي ابن شاس النكاح موجب للنفقة بشرط التمكين والبلوغ الزوج
 واطاقة الزوجة للوطء ولا يشترط في الزوجة البلوغ وقيل يلزمه الدخول والنفقة وان لم
 يحتمل اذا بلغ الوطء اه فحكي في وجوب الدخول قولين وعدم الوجوب هو المشهور هذا
 ظاهره اه منه بلفظه قلت فيما فهمه منه نظرا بل كلامه يفيد انه يجب على الدخول
 والنفقة قول واحد والخلاف في كلامه منصب على وقت الجبر فعلى الاول المشهور وقته
 البلوغ وعلى الثاني المقابل وقته اطاقه الوطء فتأمل والله أعلم (ثلاثة أسابيع) قول
 ز والطلب لها ان كانت ثيبا دون أيها وله في البكر دون توكيل الخ مقابلة الثيب بالبكر
 نحو ق ح واختصار المسيطية وفيه نظر لانه يقتضي قبضه ولو كانت سفية وليس كذلك
 فالصواب ما في ابن سلون نقله عن التنبيه لابي الطاهر ابن بشير ونصه وللزوجة المطالبة به
 عند حملها ان كانت رشيدة وان كانت سفية وأراد وليها أب أو غيره المطالبة به فرواية
 المتقدمين أن لذلك وقال المتأخرون يجب أن لاتقع المطالبة به للعامة من تأخيرها الآن
 ثبت من طالبه به الحاجة الى ذلك وأنه حسن نظرو عليه القضاء الآن اه منه بلفظه وقول
 ز أي ضمان مال بلا تأجيل الخ هو تحريف لكلام الشيخ أحمد والذي فيه هو مانصه
 البرزلي فان طلبت ضمانه بالصدق مدة تأجيله فلا يلزمه ذلك ونزلت ووقعت الفتوى
 بذلك ووافق ابن رشد عليه اه منه بلفظه * (تنبيه) * كلام ز صريح في أن يحل
 كلام البرزلي هو اذا لم تصدقه في العسر وأجل لاثباته لان هذا هو موضوع كلام المصنف
 وعلى هذا فالبرزلي مخالف لما في المسيطية عن غير واحد من الفقهاء ولم يحك خلافه ففي
 اختصاره لابن هرون مانصه فان طلب الاب من الزوج حيلة بالنقد وقد ادعى العسر
 فقال غير واحد من الفقهاء ان الزوج يحل في ذلك محمل المديان الآن يثبت في ذلك
 العدم فيؤجل فيه اذا أجرى النفقة والكسوة فان عجز عن ذلك أجل ثم طلق عليه اه
 منه بلفظه ثم راجعت كلام البرزلي في أصل نوازه فوجدته موافقا لهذا ونصه وفيه أي
 نوازل ابن الحاج عن ابن حبيب اذا عسر بالصدق ووجد النفقة عليها أجل السنة
 والسنتين فان طلبت ضمانا بالصدق مدة تأجيله فلا يلزمه ذلك ونزلت ووقعت الفتوى
 بذلك ووافق ابن رشد عليه وان لم يجد النفقة أجل من الأشهر الى السنة اه منها بلفظها
 فكلام ز غير صحيح على كل حال والله أعلم (ثم طلق عليه) قول ز فان حكم بالطلاق
 قبل التسليم فالظاهر أنه صحيح ان أراد مع كونه ممن لا يرجي له شيء فإفاله ظاهر وان أراد مع
 كونه يرجي له فلا تأمل (وتقرر بوطء) قول مب فصواب ز لو قال فالدية عليه

(ثم تلوم الخ) قلت قول ز فيجزي
 مثله هنا الخ ينبغي أن يقيمه بان
 لا يكون عليها في الطول بقدر ذلك
 ضرر كما يأتي (ثم طلق عليه) قول
 ز فالظاهر انه صحيح يعني ان كان
 ممن لا يرجي له شيء والا فليس بظاهر
 والله أعلم (وتقرر بوطء الخ) قول
 مب فصواب ز لو قال الخ

صغيرة أو كبيرة لا على عاقلته فيه نظر وما احتج به من نقل ح عن النوادر لا يصلح به الرد
 على ز أما أولا فلا قول له فالدية عليه ليس مراده أنها عليه في ماله بل مراده أنها عليه
 في الجمله بدليل قوله متصلا به كأنه لما علم أن الدية في الخطأ على العاقلته والخلاف الذي
 ذكره بين رواية ابن القاسم وقول ابن الماجشون ونما هو في الكبيرة فعلى رواية ابن
 القاسم يجب فيها الدية على العاقلته وابن الماجشون يقول بسقوطها بالكلية مع اتفاقهما
 على أنها في الصغيرة على العاقلته فتأمله وأما ثانياً فعلى تسليم أن كلام النوادر يفيد ما ذكره
 صريحاً تسليماً جدياً فالصواب ما قاله ز لأن المدونة صرحت بما قاله ز في الكبيرة أي
 التي يوطأ مثلها وسلم ذلك الأئمة وصرح شرحها بأن الصغيرة التي لا يوطأ مثلها كذلك
 ففيه في كتاب الحدود في الزنا مانصه ومن دخل بزوجه البكر فأضاهها ومثلها يوطأ فأتت
 من جماعه فإن علم أنها ماتت من جماعه فديتها على عاقلته وإن لم تمت فعليه ما شأنها
 بالاجتهاد وتبقى له زوجة إن شاء طلق أو أمسك فإن بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فأكثر
 كان على العاقلته وقد جعل فيه بعض الفقهاء ثلث الدية على عاقلته ونحوها حية الجائفة اه
 منها بلقطها قال أبو الحسن مانصه الاقضية خلط مخرج البول ومخرج الولد حتى يصيرا
 شيئاً واحداً قال أفاض بفيض اقضية فهو من قوله أفضى بفضى أفاض وأظفر قوله
 ومثلها يوطأ فأنما قصد الوجه المشكل الذي يتوهم معه أن لاشئ عليه وأما لو كان لا يوطأ
 مثله ففي باب أخرى وقوله فإن علم أي ظن وقوله فعليه ما شأنها بالاجتهاد في ماله عبد الحق
 ومعناه أنها تقوم لو كانت بفير ذلك الشين وتقوم بذلك الشين فإن كان النقصان الربع
 أخذت ربع الدية أو الخمس فخمس الدية نسكت اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن
 ناجي مانصه أبو ابراهيم بنه على الوجه المشكل الذي يتوهم معه أن لاشئ عليه كما قاله عبد
 الملك كالحجام والبيطار ولو كان مثلها لا يوطأ فأحرى ثم قال عبد الحق في نسكت انما قال
 تبقى زوجة لثلاثيتوهم انهم مثله فنطلق عليه اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن يونس
 في كتاب الرجم والزنا مانصه قال مالك ومن دخل بزوجه البكر فأضاهها ومثلها يوطأ
 فأتت من جماعه فإن علم أنها ماتت من جماعه فديتها على عاقلته وإن لم تمت فعليه ما شأنها
 بالاجتهاد وتبقى له زوجة إن شاء طلق أو أمسك فإن بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فأكثر
 كان على العاقلته وقد جعل فيه بعض الفقهاء ثلث الدية على عاقلته وجعلوا ذلك بمنزلة
 الجائفة اه منه بلقطه وقال اللغمي في كتاب الحدود في الرجم مانصه قال مالك في الرجل
 يأتي امرأته فتموت من جماعه أنه ان علم ذلك كانت ديتها على العاقلته وقال في المجموعة فحين
 دخل بيكر إلى الصغر فعنف في وطئها فلم تقم الا يسيراً فأتت ان علم أنها ماتت من ذلك فعليه
 الدية وليخبر أهلها ويكفر وقال عبد الملك ان كان في المحمل للوطء فلا شئ عليه كالحجام
 والبيطار ثم ذكر تفصيلاً من عند نفسه ثم قال وقال ابن القاسم في الذي يأتي امرأته
 فينفضها عليه ما شأنها وان بلغ ثلث الدية كان على العاقلته وان كان دون ذلك كان في ماله
 وقد جعل بعض الفقهاء في ذلك ثلث الدية وجهه لو اذلك بمنزلة الجائفة وقال يحنون لاشئ
 عليه وقال ابن القاسم أيضاً اذا بلغ بها الحال حتى لا تحبس بولها وحتى لا ينتفع بها فأرى

فيه نظر وما احتج به من نقل ح
 لاجتهاد فيه لان قوله فعليه ديتها
 معناه في الجمله بدليل قوله كأنه لما
 معلوم أن الخطأ على العاقلته والخلاف
 الذي ذكره انما هو في الكبيرة فعلى
 رواية ابن القاسم يجب فيها الدية
 على العاقلته وعلى قول ابن الماجشون
 تسقط بالكلية مع اتفاقهما على
 انها في الصغيرة على العاقلته فتأمله
 على انه لو سلم ان كلام النوادر صريح
 فيما ذكره فالصواب ما في ز لان
 المدونة صرحت بما فيه في الكبيرة
 أي التي يوطأ مثلها وسلم ذلك الأئمة
 وصرح شرحها بأن الصغيرة كذلك
 انظر الاصل الخ وقول ز واختاره
 اللغمي الخ ما مثله في ضيق لكن
 ما لابن عرفة هو الصواب لانه الذي
 يفيد كلام اللغمي في تبصيرته وقول
 ابن عرفة الاول لسماع عيسى الخ
 صوابه لسماع يحنون انظر الاصل

عليه الدية كلمة اه منها بلفظها وبذلك كله تعلم ما في كلام مب والله الموفق ﴿تنبيه﴾
 ظاهر قول المدونة وان لم تمت الخ أنهم من كلام مالك وهو ظاهر نقل ابن يونس عنها أيضا
 وقد صرح اللخمي بعزوه لابن القاسم ونسبه على هذا ابن ناجي أيضا في شرح المدونة وقول
 مب فيه نظير بل الذي اختاره اللخمي قول آخر الخ مثل ما لز في ضج ونصه ومال أصبغ
 الى عدم التكميل واستحسنه اللخمي وعليه فيكون عليه أرش البكارة اه منه بلفظه
 لكن ما لابن عرفة هو الصواب لانه الذي يفيد كلام اللخمي في تبصرته قال في كتاب ارضاء
 الستور مانصه وان أصابها باصبعه وكانت ثيبا لم تستحق به صداقا واختلف في البكر ذهب
 عذرتها باصبعه فقال ابن القاسم في كتاب محمد يكمل لها الصداق لانه فعله على وجه
 الاقتضا ولها على الاجنبي في ذلك ما شأنه او قال أصبغ في الزوج عليه ما شأنه وهو
 أحسن لان فاعل ذلك يفعله سببا يتوصل للاستمتاع عند الجز ليس أن يحتسب به اصابة
 الأن يرى أنها لا تتزوج بعد ذلك إلا بما تتزوج به الثيب فيكمل لها الصداق اه منه بلفظه
 وقول ز والظاهر عدم أدب الزوج في هذا كأنه لم يقف على نص في ذلك مع أنه نص
 عليه في النوادر ونقله أبو الحسن عقب ما قدمناه عنه ونقله ح أيضا هنا والله أعلم
 ﴿تنبيهان* الاول﴾ سلم مب نسبة ابن عرفة المسئلة لسماع عيسى مع أن ح قال
 مانصه ونسب ابن عرفة المسئلة لسماع عيسى وليست فيه اه منه يعني وانما هي في
 سماع سخنون كما ذكره قبل ﴿الثاني﴾ قال أبو الحسن بعد كلامه المتقدم مانصه واختلف
 فممن اقتض امرأه باصبعه فقال في سماع سخنون من كتاب النكاح لاشئ عليه ولا يجب
 عليه صداق وفي سماع أصبغ عليه الصداق اه منه بلفظه وفيه مخالفة لما في ح
 وابن عرفة وغيرهما فتأمل له يظهر لك وجه المخالفة (وموت واحد واقامة سنة) ظاهر
 كلام المصنف أن سبب التكميل منحصرفي الثلاثة وفي الدرر المكنونة من جواب
 لاي على الحلبي بعد أن نقل عن سماع ابن القاسم من كتاب اللعان ان مالك قال فيمن دخل
 بأمرأة ثم طلقها فادعى أنه لم يمسها وصدقه وظهر بها اجل فادعت أنه منه وأقر بذلك أنه
 يكمل لها الصداق ويلحق به الولد وله الرجعة وأن ابن رشد قال هذه مسئلة صحيحة بينة
 المعنى وأن ابن المواز قال اذا مات الزوج وقد طلق امرأته قبل البناء فظهر بها اجل وزعمت
 أنه منه الصواب أن يكون لها صداقها كاملا والميراث ان مات قبل انقضاء العدة للحقوق
 الولد ونحوه في المدينة من رواية زياد بن جعفر وفي النوادر نحوه مانصه وقد ألزم الزوج
 الصداق كاملا مهما أقر أن الولد منه وفرض المسئلة أنهم ما تقرر على نفي الوطء فلا موجب
 لتكميل الصداق الا لحق الولد والله أعلم اه منها بلفظها ﴿قلت﴾ وظاهر ذلك كله كانت
 ثيبا أو بكر الكن قال في الدرر بعد هذا مانصه وأجاب العبدوسي عما نصه قال بعض
 القاسمين انها تخرج على الخلاف بين ابن القاسم وغيره فممن اقتض امرأته
 باصبعه ووجوب الصداق في هذه أقوى لوجه يطول ذكرها والقياس صحيح لتوفر شروطه
 والله أعلم اه منها بلفظها وهذا يدل على أن محل التكميل اذا كانت بكر أو وجهه اذا
 ذلك ظاهر لان خروج الولد يستلزم ازالة البكارة فتأمل والله أعلم وقول ز ويستثنى من

وقول ز والظاهر عدم أدب
 الزوج الخ ما استظهره نقله ح
 هنا عن ابن عرفة عن النوادر نقله
 أبو الحسن أيضا وقول ز ويستثنى
 من

المصنف عيوب الزوجين الخ اعترضه قو وج وكلام مب يوههم أن فقه ز مسلم لانه انما اعترض قوله وان كان غير مرضي الخ وليس كذلك بل الفقه غير صحيح والتعليل مرضي وهو حجة على ز لاله ﴿ قلت لان تلذذ غير البالغ كلاتلذذ بل وطؤه غير معتبر فكيف باقامته السنة وقد تقدم لنا أن (١٠) قوله ولها الصداق بعد ما انما هو في البالغ والله أعلم * (تة) * يرا في أسباب

تكميل الصداق لحق الولد كما اذا طلقها وتصادقا على عدم الوطء ثم ظهر بها جل وادعت انه منه وأقر به ومات انظر الاصل (وصدقت الخ) قول ز وقف النصف الآخر الخ ظاهره انه يوقف عند أمين وهو أيضا ظاهر قول التحفة يحلف مطلوب وحق وقفا

الى مصر خصمه مكلفا وهو خلاف ظاهر ابن عرفة وقول المصنف في الشهادات وحلف مطلوب ليرك بيده لان الشاهد العرفي هنا كالحقيقي هناك كما هو صريح ابن رشد وسلمه ابن عرفة انظر نصه في الاصل ﴿ قلت والظاهر الاول حيث يخفى مظهره أو فلسه والثاني حيث لا يخفى ذلك والله أعلم وقول ز وقيل لاتصدق الخ قائله اللغمي لكن انما قاله في مع - يوم الصلاح فقط اذا علم بحقيقتها خلاف ما يوههم ز فتأمل ابن عرفة وفيها تصديق بالخلوة ولو كانت محرمة أو حائضا أو في نهار رمضان اذا كانت خلوة بناء اللغمي يريد في غير الصالح المعروف بالخير ان أقرت بعلمه حياضا قبل ذلك اه وما قاله اللغمي ظاهر وان جعلوه مقابلا (وان أقربه الخ) تبسج المصنف في هذا ابن رشد كما في ميعنوبه انه قول مصنون واقتصار

كلام المصنف عيوب الزوجين غير صحيح وقد اعترضه قو وشيخنا ج والعجب من مب رحمه الله فان كلامه يوههم أن كلام المدونة يشهد لز لقوله انظر كيف لا يكون مرضي الخ فانه سلم ما قاله ز من أن تعليل المدونة يشهد لصحة الاستثناء الذي ذكره وانما اعترض عليه كون تعليلها غير مرضي وليس كذلك بل التعليل مرضي وهو حجة على ز لاله فتأمل (وصدقت في خلوة الاهتداء) قول ز حلف الزوج ليرد دعواها وغرم النصف فقط وليس له تحليفها اذا بلغت ذكره ح أجحف في اختصار كلام ح فانزل قوله وليس له تحليفها في غير محله ابن عرفة وعلى قبول قولها ان كانت صغيرة قال ابن رشد حلف الزوج وأدى نصف المهر الى أن تبلغ فتحلف وتأخذ النصف الثاني فان نكحت لم يحلف الزوج ثانية وان نكل أو لا غرم كل المهر ولا عين له عليها ان بلغت كصغير فام له شاهد بحقه اه منه بلفظه وقول ز وقف النصف الآخر ليوغها الخ ظاهره أنه يؤخذ منه ويجعل على يد أمين وظاهر ما تقدم عن ابن عرفة بخالفه أيضا قول المصنف في الشهادات وحلف مطلوب ليرك بيده لان الشاهد العرفي هنا كالحقيقي هناك كما هو صريح كلام ابن رشد المارآ تفنا وسلمه ابن عرفة ثم يجري على قول التحفة يحلف مطلوب وحق وقفا * الى مصر خصمه مكلفا

فتأمل (وان بمانع شرعي) قول ز وقيل لاتصدق الأعلى من يليق به ذلك فيه نظر لان كلامه يوههم أن من جهل حاله أو ظهر عليه وسم الخير كن علم صلاحه على هذا القول ويوههم انها عليه لا يقبل قولها وان لم تعترف بعلمه بحقيضا قبل مسها وليس كذلك فيهما ابن عرفة وفيها تصديق بالخلوة ولو كانت محرمة أو حائضا أو في نهار رمضان اذا كانت خلوة بناء اللغمي يريد في غير الصالح المعروف بالخير ان أقرت بعلمه حياضا قبل ذلك اه منه بلفظه وما قاله اللغمي ظاهر وان جعلوه مقابلا فتأمل وان أقربه فتأمل ابن عرفة وفيها تصديق بالخلوة ولو كانت محرمة أو حائضا أو في نهار رمضان اذا كانت خلوة بناء اللغمي يريد في غير الصالح المعروف بالخير ان أقرت بعلمه حياضا قبل ذلك اه وما قاله اللغمي ظاهر وان جعلوه مقابلا (وان أقربه الخ) تبسج المصنف في هذا ابن رشد كما في ميعنوبه انه قول مصنون واقتصار

ابن رشد عليه في المقدمات انظر الاصل (أو بما لا يملك الخ) ﴿ قلت لو قال أو بما لا يباع لا جازمه (تنبه) * في مبلغا ح هنا منصفه فرع قال في رسم الطلاق من سماع أشهب من كتاب النكاح وسئل عن يكسب مالا حراما فيزوج به أتخاف ان يكون ذلك مضارعا للزنا فقال والله اني لا أخاف لكن لا أقوله ابن رشد وجهه اشفاق مالك ان يكون جعله مضارعا للزنا هو أن الله

تعالى انما أباح الفرج بشكاح أو ملك عيّن وقال صلى الله عليه وسلم لا نكاح (١١) الابوي وصادق فنفى ان يكون نكاحاً جازاً

الاعلى هذه الصنة والمتزوج على حرام لم يتزوج بصادق اذ ليس المال الحرام عماله فاذا وطئ فيه فقد وطئ فراجبا غير ملك عيّن ولا نكاح أباحه الشرع اه وقال في الفائق مانصه قال في البيان اذا تزوجها بمال حرام قال مالك أخاف أن يكون زنا لان الله تعالى يقول أن تتبغوا باموالكم محصنين غير مسافحين وهذا ليس له مال ولكني لا أقول بذلك اذ وفي تكميل غ مانصه وقال مالك في سماع أشهب من اكتسب مالا حراما فتزوج به أخاف والله انه مضارع للزنا ولا أقوله اه (أوبعضه لا أجل مجهول) قول ز أو أخفى دخوله ماعليه الخ هو تكرار مع مقابلة (أولم يقيده الاجل) قول مب امان كان ذلك بعنلة الخ نحوه لابن الناطم والشيخ ميارة وتعبه أبو علي بانه خلاف المشهور والمعول به وجاب على ذلك كلام المتبسطي والفشتالي والفائق وغيرهم واعترض قياسهم ذلك على سماع الخيارات فأنظره وكذا ذلك على بيع الخيارات فأنظره وكذا أبو حفص الفامي جعل ما في نوازل ابن الحاج مقابلا فأنظره وانظر الاصل قلت وقد وجدت بخط مب عقب قوله هنا وقد نقله ق عن ابن الحاج وابن رشد الخ مانصه لكن نقل صاحب الفائق عن المتبسطي أن المشهور خلاف ما قاله فأنظره ولا بد اه وقول مب عن أبي الحسن فالنكاح فاسد الخ

مبلغاً وطأ مثله لا يجب لها الصداق الا يدعى الميس فان أقوت انه لم يمسها جاز عليها قولها ولم يكن لها الا نصف الصداق الا أن يقر الزوج بالمصايب وتشكره هي وهي أمسة أو مولى عليها فان مطر فواو نحنونا قال لا يقبل قولها في طرحه نصف الصداق وللولي أو السيد ان يأخذ ذلك منه لا قرار به اه منها بلفظه (أوبعضه لا أجل مجهول) قول ز أو أخفى دخوله ماعليه وعدمه حيث جرت عادته بظاهر كلامه أن هذا قسم ثالث مغاير للقسمين قبله وليس كذلك بل هو عين الثاني منهم ما قائله (أولم يقيده الاجل) قول مب امان كان للنسيان أو غفلة فالنكاح صحيح تبع فيه ق كما قال ونحوه لابن الناطم والشيخ ميارة وقد تعقب ذلك أبو علي بزحل بان هذا التقيد خلاف المشهور والمعول به وجاب على ذلك كلام المتبسطي والفشتالي والفائق وغيرهم واعترض قياسهم ذلك على بيع الخيارات فأنظره وكذا أبو حفص الفامي في شرح التحفة جعل ما في نوازل ابن الحاج مقابلا فأنظره المتبسطي وقال به العمل فأنظره * (تنبيه) * قال أبو علي في حاشية التحفة بعد أن قال مانصه وتبين ان هذا الكاكي اذا ترك قدر الاجل فيه قصد اذ لا اشكال في فسحه وكذلك غفلة أو نسيان على المذهب وما به العمل وسواء في الجميع تقرر عرف للكوالي أم لا غير أنه اذا تقرر عرف للكوالي تقرر الاقوت لصداق على صداق فهو هذا الانحيز الدخول عليه ولا يفسخ النكاح به بعد وقوعه ويرجع فيه للعرف بمسئلة البيع وأمان وقع دخوله فيه فلا يفسخ في الجميع على المذهب اه منه بلفظه وتأمله فانه غير سديد لان قوله فهو هذا الانحيز الدخول عليه يقتضي أن موضوعه أنه مع القصد اذ لا يقال ذلك الا فيه لافي الغفلة والنسيان مع أنه قد جزم أو لا بالفسخ مع القصد مطلقاً وهو متعين لان ابن الحاج ومن وافقه يوافقون على الفسخ مطلقاً مع القصد وان أجل كلامه على الغفلة والنسيان فلامعنى لقوله لا انحيز الدخول عليه الخ ومع ذلك فهو رجوع لما قبله ابن الحاج ومن وافقه مع اعترافه بانه خلاف المشهور والمعول به فتأمل اه فان قلت لانتم أنه رجوع لذلك لانه شرط شرطاً خاصاً في مختاره وهو قوله تقرر الاقوت لصداق على صداق قلت هذا هو عين ما لابن الحاج ومن وافقه لانه قدر زائد عليه لقولهم ويضرب له من الاجل بحسب عرف البلد في الكوالي قياساً على بيع الخيارات فتأمل بانه انصاف وقول مب قال أبو الحسن اذا اتفق هذا في زماننا فالنكاح فاسد الخ فيه أمران أحدهما أن ظاهر كلام أبي الحسن الاطلاق وهو لم يقيده بالقصد كما قيد كلام المصنف اعتماده على كلام ابن الحاج مع أنه اذا صح النكاح مع الغفلة والنسيان في مسئلة ابن الحاج ففي مسئلة أبي الحسن أخرى تأمله بين لك وجهه ثانياً ما أن قوله وانظر الفائق يقتضي أن صاحب الفائق سلم كلام أبي الحسن وليس كذلك بل قال عقبه مانصه قبل قول أبي الحسن انما يجري على ما قال ابن مغيث عن بعضهم اذا كان أجل الكوالي متعارفاً عند قوم فتزوج على نقد وكاكي ولم يضر به أجل فانهما يحملان على العرف ويكون النكاح صحيحاً وأما على المشهور ومن أنه لا يراعى العرف ويكون النكاح فاسداً فالجاري عليه صحة النكاح ويحكم بالحلول ولا يعتبر العرف اذ لا يفسر

لا يناسب ما قدمه لانه اذا صح النكاح مع الغفلة والنسيان في مسئلة ابن الحاج ففي مسئلة أبي الحسن أخرى وقول مب وانظر الفائق أي فانه لم يسلم ما قاله أبو الحسن انظر الاصل

(كخراسان الخ) ضبطه القسطلاني في باب الحج أشهر معلومات بضم الخاء واطلاق صاحب القاموس فيه لعله اتسكالاً على الشهرة والله أعلم وما الجزري ومن تبعه غفلة عظيمة حتى عن كلام المصنف في البيوع (وضمته الخ) قول مب بل القبض كاف الخ فيه نظر لان مراد المصنف هنا الضمان بالفعل أي وجوب الغرم ولا شك أنه مسبب عن القوات اذ لو لم يفت لاخذه الزوج بعينه ومراده في البيوع مجرد التعلق بالذمة فلذا عبر بالانتقال فكلامه في الموضوعين حسن جدا والله أعلم (وجاز من الاب الخ) ما استظهره مب من قول ابن محرر وهو الصواب لان المكارمة في نكاح التفويض أجلى منها في نكاح التسمية فهو أولى بالمنع ويشهد له ما في التنبيهات مع أن مسألة العتبية التي أخذ منها ابن رشد الجواز في التفويض قال اللغوي أنها خلاف القياس انظر نصه ونص التنبيهات في الاصل (أو تزوج ١٣) عليها الخ قلنا قال غ في تكميله مانصه نادرة مما نقل الجاديري عن الشيخ

مأبهمه المتعاقدان وهو خلاف قول الشيخ أبي الحسن في المسئلة ٥١ منه بلفظه (كخراسان من الاندلس) اعتراض مب على الجزري ومن تبعه صواب وان سكت عنه بق وما قاله الجزري ومن تبعه غفلة عظيمة حتى عن كلام المصنف في البيوع **فائدة** ظاهر كلام القاموس أن خراسان بفتح الخاء لا طلاقه فيه ونصه خراسان بلاد والنسبة خراساني وخراسي وخرسي وخراسي ٥١ منه بلفظه لكن صرح العلامة القسطلاني في باب الحج أشهر معلومات من كتاب الحج من شرحه للبخاري بأنه بضم الخاء فلعل صاحب القاموس أطلق اتسكالاً على الشهرة والله أعلم (وضمته بالقبض ان فات) قول مب عن طفي بل القبض كاف في الضمان والقوات مرتب عليه فيه نظر لان مراد المصنف هنا الضمان بالفعل وهو وجوب الغرم عليه ولا شك أنه مسبب عن القوات اذ لو لم يفت لاخذه الزوج بعينه وليس مراده مجرد التعلق بالذمة كما قصد في البيوع فغير عنه بالانتقال فكلامه في الموضوعين حسن جدا وذلك ظاهر بأدنى تأمل والله أعلم (وجاز من الاب في التفويض) اعتمد المصنف هنا كلام ابن رشد مع أنه في ضيق اختياره ما بين محرر وقد استظهر مب ما في ضيق قلنا وهو الصواب ويشهد له ما في التنبيهات أول كتاب النكاح الثاني ونصها قال مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح ويسع وكأنه جعل هذه العلة في المسئلة وقد فسرها أئمتنا رحمهم الله بتنافر العقدين وتضادهما ما لكون أحدهما مبنياً على المشاحة والمكايسة والاخر مبنى على المكارمة والمساححة فعلى هذا لا يتألى سمي لكل واحد منهما معاً عوضاً أم لا ٥١ محل الحاجة فتمت بانظها ولا خفاء أن المكارمة والمساححة في نكاح التفويض أجلى منها في كتاب التسمية فهو أولى بالمنع مع أن مسألة العتبية التي أخذ منها ابن رشد الجواز في التفويض قد قال اللغوي أنها خلاف القياس ونصه وقال ابن القاسم في العتبية فيمن تزوج امرأة على أن أعطاها أبوها داراً جازاً

أبي موسى بن علال قال اشترى رجل جارية فاشتريت امرأته عبداً فقال لها ما هذا قالت الجارية فباع الجارية فباع الجارية ٥١ (كلمة الالة فيه) قلنا في تكميل غ مانصه الباجي عن ابن الجلاب لأحب الاعراق في كثرته لحديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عین المرأة تسهیل أمرها وقلة صداقها قالت عائشة وأنا أقول من عندي من شؤمها تسهیر أمرها وكثرة صداقها أخرجه الحافظان الحاکم وابن حبان واللفظه وذكر الحاکم أنه على شرط مسلم ٥١ وقال بقوله ابن القاسم الدخول بالهدية لأنها ليست من الصداق ٥١ نقله ح يعني عند قوله والافها لمنع نفسها بالغ في انكار ذلك والتحذير فيه الشيخ زروق في النصيحة فأنلناه يشبه الزنا وقد تالا كثير من الناس عليه

٥١ ونص النصيحة ولا يعطيه شيئاً عند تمكينها منه وهو صورة الزنا لاسيما ان اضيف الى ذلك اعطاشي فكذلك آخر عند ذلك التمكن ذكر ذلك ابن الحاج في مدخله فان ذلك شبيه بالزنا وكان يعرف عند بعض أهل المغرب بحل السر او يل ٥١ وقال ابن عريون ومن البدع المحرمة أن يدفع العروس لعمره شيئاً من الدراهم لكي تحل سراويلها قال في المدخل وليحذر من هذه البدعة التي يفعلها بعضهم وهي قيحة مستهجنة وهي ان الزوجة اذا جاءت الى الفراش تأخذ شيئاً يعطيه لها زوجها في الغالب غير نفقة ما يحسب حله وحالها الحق الفراش على ما يرعاهن وهذا منكرين وقد وقع بمدينة فاس انهم أخذوا ان الرجل اذا دخل على زوجته يعطى فضة عند حل السر او يل فبلغ ذلك الى العلماء فقالوا هو شبيه بالزنا فنعوه وهذا انما كان في أول ليلة فما بالآية في كل ليلة ٥١ فتقوله في بالآية في كل ليلة هو معنى الاحروية التي أشار لها في النصيحة بقوله لاسيما الخ والله أعلم (والاجل) قلنا أي في جميع الصداق اتفاقاً وأما في بعضه فكرهه مالك أيضاً وأجاز ابن القاسم انظر ضيق وفي القوانين لابن جزي يستحب

فكذلك اذا قال تزوجها بهذه الدار تكون صدقها أو اعانة في تزويجها اذ ذلك جائز وان
قال تزوج ابنتي بخمسين دينارا على أن أعطيك هذه الدار لم يجوز وكان ذلك نكاحا ويصحا
والفرق بين السؤالين أنه في المسئلة الاولى ملك العطية قبل النكاح ثم يتزوجها في ثاني
حال بما يترضاها عليه وفي المسئلة الثانية انعقد الجميع عقد واحد والقياس أنهم ما سوا
لان العطية اذا تقدمت ليتزوج فلم يتزوج ارتفعها منه فصار كالعقد الواحد اهـ منه
بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وهو ظاهر والله أعلم (فخلف هي ان حلف الزوج)
قول مب واعترضه طفي بأنه محتمل وأنها صحيحة بالمعنى الذي قاله ز تأمله الظاهر
أنه سبق قلم منه رحمه الله لمرين أحدهما أنه سلم ما قاله ز وهو غير صحيح بالبدية لان
حاصل كلام ز أن الزوج يخلف أنه ما أقره الا باللف ثم يخلف الوكيل أنه مأمور بالفين
فان نكل حلفت الزوجة أن أصل النكاح بالفين لأن الزوج أمر الرسول بالفين وكيف
يعقل أن تخلف الزوجة ان أصل النكاح انعقد بالفين ليغرم لها الوكيل وهو معترف
بذلك وبأن الزوج بذلك أمره وقد حلفه على ذلك هذا مما لا معنى له أصلا ثانيهما
أنه جعل ما قاله طفي عين ما قاله ز وليس كذلك بل مراد طفي أنه ان نكل
الوكيل فخلف هي أنه تعدى بدليل استدلاله بكلام ابن يونس فتأمل به بالانصاف **تنبيه**
هذا الذي قاله طفي وان كان صحيحا في نفسه لا يندفع به اعتراض غ لان ظاهر كلام
المصنف أن الغرم يتوقف على حلفها أنه تعدى في العقد بالفين حقيقة عليه الدعوى بذلك
أم لا وليس كذلك بل محل ذلك اذا حقت والافغرم بمجرد النكول الآن يجب عنه بأنه
اتكل على شهرة أن يمين التهمة يوجب النكول عنها بمجرد الغرم والله أعلم (وفي تخليف
الزوج له ان نكل الخ) قول مب هذا البناء معكوس الخ مانسبه ز الجواهر كذلك
رأيت فيها ومثله لابن بشر قال ابن عرفة بعد أن ذكر القولين مانسبه قلت سبب الخلاف في
عدم توجه الحلف على الوكيل الخلاف في وجوب حلف الزوج على عدم علمه بالعداء
وعدمه وتال ابن بشر بسببه هل يمين الزوج على تصحيح قوله فقط أو عليه وعلى ابطال قول
الرسول فعلى الاول بعدم مقر فلا يخلف الرسول وعلى الثاني بخلف الرسول ويلتفت في هذا
لكون النكول كالاتقرار فلا يخلف الرسول أولا فيحلف **قلت** في هذا الاجراء انظر لان الحلف
على مجرد الدعوى دون شاهد يهمل ولا دليل ولا نكول المدعى عليه أصول المذهب تأباه
وكون النكول اقرارا لا يعرف الا في يمين التهمة اهـ منه بلفظه **قلت** وما جزم به ابن عرفة
في سبب الخلاف هو الظاهر وقد سبقته اليه اللغمية فانه قال بعد ذكر الخلاف مانسبه الشيخ
رحمه الله أما يمينه قبل الدخول فأنما يخلف أنه ما أمره بما يتبين لا غير ويختلف في صدقة
يمينه بعد الدخول فقال ابن القاسم في كتاب محمد يخلف أنه ما أمره الابمائة ولا علم بما
اقتات عليه الا بعد الدخول فعلى هذا يصح أن يقال لا يضر الرسول اقراره بالعداء لما كان
على الزوج أن يخلف أنه لم يبع لم قبل الدخول فاذا نكل سقط عنه المقال عن الرسول لان
يمين الزوج يمين تهمة فلا ترجع ويصح ان يقال لا يخلف أنه ما علم لانها يمين تهمة ولا علم عند
الزوجة بعلمه ولا تدعى انه بلغها ذلك عنه اهـ محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا

الجمع بين النقد والكالى وثمة - ديم
ربيع دينار قبل الدخول اهـ (ان
تعدى الخ) قول مب وانما صحيحة
بالمعنى الخ يقتضى صحة ما لز
وفيه نظر ظاهر اذ كيف يعقل ان
تخلف أنه بالعين ليغرم لها الوكيل
وهو معترف بذلك وبأن الزوج
بذلك أمره على أن ما لطفى ليس
هو عين ما لز لان مراد طفي أنه
ان نكل الوكيل فخلف هي أنه
تعدى بدليل استدلاله بكلام ابن
يونس فتأمل به **قلت** فلو قال ز
فخلف هي ان الوكيل تعدى الخ
أى ان حقت عليه الدعوى والا
غرم بمجرد نكوله كما هو معلوم لو افق
ما لطفى فتأمل والله أعلم (قولان)
قول ز كافي الجواهر الخ هو
كذلك فيها ومثله لابن بشر قال ابن
عرفة سبب الخلاف في عدم توجه
الحلف على الوكيل الخلاف في
وجوب حلف الزوج على عدم
علمه بالعداء وعدمه ثم ذكر عن ابن
بشر مثل ما في خش ثم قال قلت
في هذا الاجراء انظر لان الحلف على
مجرد الدعوى دون شاهد يهمل بها
ولا دليل ولا نكول المدعى عليه
أصول المذهب تأباه وكون النكول
اقرارا لا يعرف الا في يمين التهمة

وقبله وهو يقيد أن الراجح هو قول محمد لأنه الجارى على المنصوص لابن القاسم وقول
أصبح انما هو جار على غير منصوص فتأمله وكلام ابن يونس يفيد أن ما عناه اللغوى لابن
القاسم متفق عليه فانه قال بعد ذكره قول أصبح مانصه قال ابن المواز هـ ذا غلط لا يعين
للزواج على الرسول اذ لو أقر بالتعدي لم يكن يضمن عين الزوج فلما ترك العين فقد ألزم ذلك
نفسه يريد محمد أنه لا يضمن عين الزوج أنه ما علم بما زاد الا بعد البناء فاذا انكحل عن ذلك لزمه
الغرم فلذلك لم يكن له على الرسول عين اه منه بلفظه فانظر احتجاج ابن المواز على تغليب
أصبح بقوله اذ لو أقر بالتعدي الخ وتسليم ابن يونس ذلك وتوضيحه بما ذكره ومعلوم أنه
لا يحتاج الى تحقق عليه أو بما يسلمه الخصم والله أعلم (وان لم يدخل ورضي أحدهما لزم
الآخر) ظاهره أن ذلك يلزم مطلقا ولم أر أحدا ممن تكلم عليه قيده بشئ ولكن لا يضمن
تقييده في ابن يونس مانصه قال ابن القاسم واذا أنكر الآخر ما تزوجه به ثم أقر ورضي بعد
ذلك فان كان انكاره ردا وفسخا للنعمة فلا يجوز أن يجزى أن يجزى قرب أو بعد الانسكاح جديد وان
لم يكن على الرمد مثل أن يقول أكثرتم على وما أحب هذا وما أرى أن أرضى وشبه هذا فلا
بأس ان يجزى أن قرب وان طال الامر ولا يعلم منه رضا ولا خط فلا يجوز إلا أن ياتنفا
نكاحا جديدا حيث لم يجز حين علم ولا نكاحا لا يتوارثان وأما ما قرب فيستوارثان استحسانا
قال وتحرم على آباءه وأبائهن قال الشيخ بذلك أو رضيه وقاله أصبح وذلك كله ما لم يدخل
وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه وقول ز أورضيت هي
بالالف لزمه ظاهره الاطلاق وهو ظاهر المصنف والمدونة وقيد اللغوى بما إذا كان عين له
الزوجة أو زوجته عن تشبهه أن تكون من مناته كنهه والا فلا يلزمه ذلك والله بقوله مانصه
لأنه يقول مثل هذه المرأة تطلبني بلوازم مثلها وفي ذلك ضرر على فقد تكون ذات يسار
وشرف وقدر وليس نفقتها كنفقة غيرها اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال
عقبه مانصه قلت ظاهر قولها أن ترضى المرأة بألف فيثبت النكاح عدم التفصيل فيها
وهو الاظهر لان اسقاطها يوجب كون مهرها الباقي اه منه بلفظه قلت الاظهر ما قاله
اللغوى وما لابن عرفة رحمه الله تحامل وتعليقه بقوله لان اسقاطها يوجب كون مهرها الباقي
لا يلزم اللغوى لأنه لم يعمل النفقة قائم تابعة للصدوق بل علها بأنها تابعة لحالها من الشرف
وما ذكره وذلك ثابت لها بعد اسقاطها الا ان وسيقول المصنف في باب النفقة على قدر
وسعه وحالها وهذا ابن عرفة نفسه لم يذكر قولاً بأن النفقة تابعة للصدوق أصلا فضلا عن
أن يكون مشهورا قال في باب النفقة مانصه وفي ارجاء الاستور منها لا حد للنفقة ما هي على
قدر عسره ويسره وفي الجلاب وغيره على قدر حالها من حال اللغوى وغيره المعتبر حالها
وحال بلد ما وزمنه ما وسعها ونحوه سمع عيسى ابن القاسم ونقل ابن عبد السلام اعتبار
حال الزوج فقط لا عرفه اه منه بلفظه فكلامه هذا حجة عليه وشاهد للغوى تأمله
بانصاف فيقيد المصنف به أيضا والله أعلم * (فرع) * اذ لم يرض أحدهما بما عاذا
وأقر الوكيل بالتعدي فلا يحمل ذلك منه على أنه قصد التحمل بالزائد فان ادعى ذلك عليه
الزوج فقال ابن عرفة مانصه ولعل الجيد عن التونسي ان أقر بالتعدي لم يلزمه شئ إلا أن

اه وما جزم به ابن عرفة في سبب
الخلاف هو الظاهر وقد سبقه اليه
اللغوى ونقله ابن عرفة مختصرا
وقبله وهو يفيد أن الراجح هو قول
ابن المواز انظر الاصل والله أعلم (لزم
الآخر) لا يضمن تقييده بما إذا لم
يكن انكاره ردا وفسخا للنعمة والا
فلا يجوز أن يجزى قرب أو بعد الا
نسكاح جديد كافي ابن يونس وابن
عرفة انظر الاصل وقول ز فان
رضي الى قوله أورضيت الخ يعني
بالقرب فيها وما ظاهره كالصنف
والمدونة الاطلاق وقيد اللغوى
بما إذا كان عين له الزوجة أو زوجته
عن تشبهه أن تكون من مناته كنهه
والا فلا يلزمه واستظهره في الاصل
انظرو

(ولم يلزم الخ) قول ز أو وجوب الخ فيه نظر ظاهر لان الذي تقدم انه لا بد أن تصدق صداق مثلها فأكبر فلا يصح هذا الجواب تأمله (ونقدها الخ) قول ز في الصادر من الزوج الخ هكذا في ع (١٥) ولا يحصل له اذ لا يترتب على هذا الخلاف شيء

ولو قال في الصادر من الولي ويراد به من يصح اقراره بقبض الصداق لظهرت غرّة الخلاف فتأمل والله أعلم قلت ولو قال ز من الشهود بدل من الزوج لكان أوضح والله أعلم (بلاوهبت) قول ز من النكحة المخصصة الخ هو الصواب وفي بعض النسخ المحضة وهو تحريف (وللاب) قول ز في محجورة الخ مثله في عج وهو ظاهر وفي بعض النسخ في محجورة محجورة أم لا وهو تحريف (والوصي قبله) قلت قال غ في تكميله مانصه عياض قد يحتاج به فيما اذا ذهبت المحجورة ليسكني زوجها معها في دارها وانفاقها على نفسها رغبة في الزوج وخفاة طلاقه وغبطة به وانه ان فارقها رجعت تسكن دارها وتنفق على نفسها وتعدم ما رغبه من زوجها وان ذلك لها اذا طلبته على ما أفتى به سيوخ الاندلس وبه أفتى أبو القاسم ابن عتاب وقاله شيخنا هشام ابن أحمد الفقيه والقاضي محمد بن جدين وغيرهم وهو الذي يوجب النظر ولم يرد ذلك يجوز في اسقاط النفقة أبو المطرف الشعبي وقال يلزم على هذا فيما طلب من مالها ان يسوغ له اذا ساعدته وخشيت فراقه ان لم تفعل قال أبو الفضل عياض وهذا لا يلزم والفرق بينهما انها تقول في الوجه

يدعى عليه الزوج أن ما زاده حمل منه فقد يكون له ذلك على قول أصبغ في الخامس من السبع قلت لا وجه لتخصيص كون ذلك له بأصبغ لانها حينئذ دعوى معروف وأصل المذهب في المدونة وغيرها توجيهها اه منه بلفظه (تنبيهات * الاول) فهم ابن عرفة رحمه الله أن الإشارة في قول التونسي فقد يكون له ذلك الخ التحليف وهو خلاف المتبادر منه ومع ذلك في قوله وأصل المذهب توجيهها الخ نظر لانه ان عني مطلقا ليس كذلك باعترافه هو نفسه وان عني فيما به المدعى أو ذمته فسلم ولكن مسئلتنا ليست من هذا القسم فتأمل بانصاف * (الثاني) ما تقدم للتونسي من أنه لا يلزمه شيء اذا أقرب بالتعدى قبل البناء هو ظاهر كلام غير واحد وخالف في ذلك اللخمي فألزمه الغرم وعمله بقوله لان الزوج يقول أنت أوجبت علي عينا تعدى منك واليمين مما يشق على الناس فعليك غرم ما أدخلتني فيه اه منه بلفظه * (الثالث) قال ابن عبد السلام قال بعضهم ان أقرب الوكيل بالتعدى قبل الدخول لزمته الالف الثانية فوفيه نظرا من وجهين أحدهما أنه لم يقرب بتعديده شيئا فلا يضمن والثاني أنه لو ضمن بالاقرار لضمن مع البينة اه وأقره في ضيق وتعقبه ابن عرفة ونصه قلت ان أراد به بعضهم غير اللخمي فلا أعرفه لغيره وان أراد به اللخمي فقد ترك من كلامه ما يمنع ما ذكره من التعقب وهو قول اللخمي لان الزوج يقول فذكر ما قدمناه عنه ثم قال فهذا يبطل تسكه في تعقبه بعد تفويته بتعديده شيئا لبيان اللخمي موجبا غير ذلك وهو ايجاب تعديده دخول مشقة الخلف عليه ويبطل تسكه بقياس التلازم الذي زعم ان الملازمة فيه بيذة لان قيام البينة يمنع توجيه الخلف عليه وتوجيهه هو الموجب للغرم لا غيره فمنتفى الغرم بانه قائم اه منه بلفظه قلت وما قاله ابن عرفة ظاهر ومجمل غرم الالف على أن الزوج بعد تسكوله دخل بزوجته قبل أن ترضى بالالف ولو فارقها قبل البناء لم يغرم على هذا القول الا خمسمائة كما يؤخذ ذلك من قول اللخمي فعليك غرم ما أدخلتني فيه فتأمل والله أعلم (ولم يلزم تزويج آذنه) قول ز أو وجوباً كما تقدم في تزويج البتية الخ فيه نظر ظاهر لان الذي تقدم له ولغيره أنه لا بد أن تصدق صداق مثلها فأكبر فلا يصح هذا الجواب تأمله (ونقدها كذا مقتض قبضه) قول ز ولو اختلف الزوج والولي في الصادر من الزوج الخ هكذا هو في عج ولا يحصل له ولا يترتب على هذا الخلاف شيء ولو قال في الصادر من الولي ويراد به من يصح اقراره بقبض الصداق لظهرت غرّة الخلاف فتأمل والله أعلم

(التفويض والتحكيم) *

(بلاوهبت) قول ز حال من النكحة المحضة كذا وجدته في جميع النسخ بالخاء المهملة والصاد المعجمة وهو يتناقض قوله قبل ان قول المصنف بلا ذكر مهر صفة لعقد والظاهر انه تعجيف وأصله المختصة بالخاء المعجمة والتاء المثناة من فوق والصاد المهملة ثم وجدته كذلك في بعض النسخ (وللاب) قول ز في محجورة أم لا صوابه في محجورة أم لا كما

الاول انا ان فارقني رجعت آكل مالي وأسكن داري ولا أتزوج سواه فسكنائي الا أن داري وأكل مالي مع زوج أرغب فيه أولى بي وغير ذلك من مالها باق لها طلق أو بقيت ابن عرفة ان كانت ممن يرغب فيها والظاهر قول الشعبي والأقول غيره وأخذته عياض أيضا من قوله في إرخاء الستور بوجوب اتفاقه على أمه الفسقة ولها زوج معسر ولا حجة له ان قال لأنفق حتى يطلقها

ابن عتب صوب ابن لبابة قضاء
 سليمان بن أسود على أب طلب زوج
 ابنته وهي في ولايته باخراجه من
 دارها ليكرهها قال سليمان بن
 أسود للزوج ذلك دار قال لا تفعه
 اخراجه منها وقال لا كرامة لك ان
 تخرج ابنتك من دارها الى دار
 أخرى عشي بفراسها على عنقها
 من دار لا ريس هذا من حسن
 النظر اه منه بلفظه في واخر كتاب
 النكاح الثاني (وردت زائدة المثل)
 قول مب هذا الدليل عنده
 معكوس الخ أيده هوني بان ردها
 ما زاد من المثل على المسمى واضح
 وجهه لانها رضىت بما سماه لها
 وعلى ذلك مكنته من نفسها فلا وجه
 لاخذها ما زاد عليه بخلاف عكسه
 فتأمل ثم الاضافة في المصنف لفظية
 فليست على معنى حرف والاصل
 وردت زائدة على المثل ثم زائدة المثل
 ثم زائدة المثل والله أعلم (أو أسقطت)
 قول ز فقد فارقته الخ أي أوقعت
 معه هذا مراد غ لان هذا القول
 المشهور الذي قاله مالك صريح
 في التسوية بين أسقاطها الشرط
 وأخذها به في الزوم كما في نقل ق
 وح عن ابن رشد ومثله في ابن
 عرفة وبه يسقط بحث بب ونو
 مع غ بان ما هنا في مسقط الشرط
 وما يأتي في الاخذة به انظر الاصل

والله أعلم

(١) كذا بالاصل وزاد في الحاشية
 الصغيرة قبل الثاني ثم زائدة المثل
 بالتسوية ونصب المثل اه معجمه

في عج وهو ظاهر (وردت زائدة المثل) قول ز لانها اذا ردت من مهر المثل ما زاد على
 المسمى مع أنه لا عين فيسه فأولى أن ترد ما زاد المسمى على مهر المثل أصله لعج وفيه عند
 التأمل الصادق نظر لان ردها ما زاد من المثل على المسمى واضح وجهه وهو أن يقال لها انك
 رضىت بما سماه لك وعلى ذلك مكنته من نفسك فلا وجه لاخذك ما زاد عليه بخلاف ما اذا
 زاد المسمى على صادق المثل فلا يحجج عليها بذلك ثم هذا مبني على ما شرح به عج من أن
 المعنى وردت ما زاد المثل على المسمى وهو لم يتبعه أو لا في ذلك بل شرحه بما لو افق ما للشارح
 ففي كلامه تخطيط والظاهر أن المصنف انما أشار الى ما قاله الشارح من أن معناه وردت
 ما زاد المسمى على صادق المثل ومفهومه أنه اذا لم يزد المسمى على المثل بل ساواه أو نقص
 شيئا فلا ترد شيئا وهو كذلك وأما رد عج ما قاله الشارح بأنه لا يصح الآن تكون الاضافة
 على معنى على وليست بموجودة فجوابه ان الاضافة هنا لفظية فليست على معنى حرف
 وهي من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله بعد اسقاط حرف الجر توسعا وأصله وردت زائدة
 على المثل ثم زائدة المثل (١) والله أعلم (أو أسقطت شرط قبل وجوبه) قول ز قاله غ ما قاله
 غ قال تو بحث معه بأن الذي قطع به المصنف لزوم الاخذ بالشرط اذا أخذت به وقياس
 اسقاط الشرط على الاخذ به ممنوع للاحتياط في المقيس عليه دون المقيس اه منه بلفظه
 قلت وقد أشار اليه بب فقال بعد ذكر كلام غ مانصه قال شيخنا رحمه الله تعالى
 ما هنا في مسقط الشرط وما هنا في الاخذ به فتأمل وقد قال ابن عبد السلام الفرق
 بينهما هو موجب تعليل ابن يونس تفريق الامام بين مسئلة ذات الشرط وبين الامة
 اختارة نفسها قبل العتق فانظر اه منه بلفظه وأشار الى ما ذكره ابن يونس في باب خيار
 الامة تعتق اذا كانت تحت عبد من كتاب الايمان بالطلاق ونصه محمد بن يونس والفرق
 عندي بينهما ان الامة انما يجب لها الخيار اذا عتقت والعتق لم يقع بعد فقد سلت وأوجب
 شيئا قبل وجوبه لها فلا يلزم تكرار الشفعة قبل أن يستوجبها والحررة قد أوجب لها زوجها
 الشرط ان فعل وملكها منه ما كان يملكه فلها أن تقضى به عليه قبل أن يفعل وأن تفعل
 كما كان ذلك له أن يلزمه نفسه قبل أن يفعل متى ما فعله وبالله التوفيق اه منه بلفظه
 ومعنى كلام ابن عبد السلام أن هذا الفرق بعينه يقال في مسئلة الشرط فان قالت ان
 فعله زوجي فقد أسقطت شرطي فلا يلزمها الا انه انما يجب لها الخيار اذا تزوج وهو الآن
 لم يفعل فقد أسقطت شيئا قبل وجوبه وان قالت قد اخترت نفسي لزوم ذلك لانها انما تبي
 مناب الزوج قلت وهذا كله فيه نظر والحق ما قاله غ اذ لا يستقيم ما قاله الا لو كان
 الحكم ما ذكره وليس كذلك فان هذا القول المشهور الذي قاله مالك صريح في التسوية
 بين اسقاطها الشرط وأخذها به في الزوم كما في نقل ق وح عن ابن رشد فيمأسا في
 في فصل الرجعة ومثله في ابن عرفة ونصه ابن رشد وقال مالك من شرط لها زوجها ان تزوج
 عليها فأمرها يدها فقالت ان تزوج علي فقد اخترت نفسي وأخترت زوجي لزوم قولها اه
 منه بلفظه ولهذا اعترض ابن عرفة فرق ابن يونس المتقدم فقال عقبه مانصه قلت ينتج
 هذا الزوم ما أوقعته من طلاق لا ما أوقعته من اختيار زوجها فتأمل اه وهو حق لاشك

فمه فهذا الجواب الذي أجابوا به عن بحث غ مع المصنف بوجوب على المصنف اعتراضاً
أشد من اعتراض غ فان اللازم على اعتراضه أن المصنف ذكرهنا أحد قولي مالك وهو
خلاف المشهور وعلى كلامهم اللازم للمصنف أنه ذكر قولاً ليس بوجود أصل لا فقد قال
ابن عرفة بعد كلام مائنه ومن أنصف علم أن سؤال ابن الماجشون ليس عن أمر جلي ولذا
سوى بينهما مالك تارة وبعض أصحابه أخرى وحصل ابن زرقون في التسوية بينهما في لزوم
ما وقعناه قبل حصول سبب خيارها وعدمه ثالثها التفرقة المذكورة لابن حارث عن أصبغ
مع رواية ابن نافع والباقي عن المغيرة مع فضل عن ابن أبي حازم ومعرفة قول مالك أنه منه
بلفظه فتأمل به أنصاف (والاعتد) قول ز كما استظهره ابن عرفة الخ كتب عليه
شيخنا ج انظر هذا مع ما تقدم له وكلام ابن عرفة جار على ما سبق له أنه من خطه يعني
ما سبق له من أن الاختلاف بالنوع بوجوب التعدد قد سبق لز اعتراضه وما أشار إليه
شيخنا صحيح ادعائها أن تكون كزوجة أخرى فتأمل له (وجاز شرط أن لا يضر بها الخ)
قول ز فروى سحنون أخاف أن يفسخ النكاح قبل البناء الخ الذي في عبارة ابن رشد
وغيره فروى عن سحنون زيادة عن فهم من قوله لا من روايته ثم كلامه يفيد أنه ليس في
ذلك إلا القولان اللذان ذكرهما وأنه لا قائل بمضي النكاح ولزوم الشرط وليس كذلك
ففي ابن عرفة مائنه وفي أعمال شرط تصديقها دون عين في المغيب والرحيل والضرر أو
فيه ما دون المغيب نقلاً عن ابن عات عن ابن فحقون وابن عبد الغفور أنه محل الحاجة منه
بلفظه ونص ابن عات في طرده نقلاً عن الاستغناء وان أراد ترك العيّن ويجعلها مصدقة
بغير عين تلزمها لم يجز في المغيب وجاز في الرحيل والضرر والزيارة وتقول وهي مصدقة فيما
ادعته من الضرر في نفسها وفي الرحيل والزيارة بغير عين تلزمها ثم قال يتصل به مائنه
والظاهر من وثائق ابن فحقون أن التصديق في المغيب بغير عين جازعاً لزم خلاف
ما تقدم في هذه الطرة وكان ابن دحون رحمه الله يقضي بأن من التزم التصديق في الضرر أن
ذلك لا يلزمه ولا يجوز إلا بالبين إذ كره ذلك عنه ابن رشد رحمه الله في شرحه لسمعاء عبس
الملك من كتاب التخيير بعد أن تقدم من قوله هو رحمه الله أنه لا اختلاف في أعمال التصديق
في الضرر مشروطاً في أصل العقد وقد روى سحنون أنه قال أخاف أن يفسخ قبل البناء فان
دخل بها فلا يقبل قولها إلا بينة على الضرر فتأمل ذلك في الشرح اه منها بلفظها ونحوه
لابن سلون وفي اختصار المنسبية لابن هرون مائنه وإذا صدق الزوج زوجته في الضرر في
عقد النكاح فاختلف فيها قول سحنون فقال مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة يفسخ
قبل وبعد وقال مرة الشرط لازم فاذا قلنا بلزوم الشرط وأضر بها رفعت أمرها إلى الحاكم
وأثبتت الصداق عنده لينبت الشرط أن أنكره زوجته أو أن اعترف به وأنكر الأضرار
حلقت بالله لقد أضر بها في نفسها أو ماله الأضرار متصلاً إلى حين عيّنهما ثم تطلق نفسها ثم قال
وان كان الشرط أنها تصدق دون عين لم تحلف وبعض الحاكم ذلك بعد الاعتذار للزوج فهم
اه منه بلفظه وعلى هذا القول اقتصر في المقصد المحمود ونص الضرر إذا طاع تصديقها فيه
لزمه ويكره عقده وان قيد به بينهما فيه أو أطلق حلقت حيث أحب الآن يقول دون عين

(والاعتد) قول ز كما استظهره
ابن عرفة الخ هو جار على ما سبق
لابن عرفة وقد تقدم لز اعتراضه
تأمل له قلت وقول ز بوجوب ستين
حكماً الخ بل في المبطن أنه بوجوب
يتساءل مائتي حكم نقلة ق عند
قوله وتقرر انظره (وجاز شرط الخ)
قول ز فروى سحنون الخ الذي
في عبارة ابن رشد وغيره فروى
عن سحنون وقد حصل هو في ان
في المسئلة أقوالاً وان القول بمضي
النكاح ولزوم الشرط هو أحد
أقوال سحنون وقول مالك في الموازية
وعليه اقتصر ابن عبد الغفور وابن
فحقون والجزري فيكون هو الراجح
انظره (ولها الخيار الخ)

ما لم تكنه من نفسه فان تلذذ منها بشئ سقط شرطها وان ادعى التلذذ وانكرته حلفت
 ولها رد المئين اه منه بلفظه ونقله في الموازية عن مالك كما نقله اللخمي وقوله ابن عرفة ونصه
 اللخمي التكاح بشرط ما يوجب تمليكاً بما فعه له بيد الزوج ثابت وبما فعه بيد الزوج على
 أن الزوجة مصدقة عليه أنه فعله روى محمد لا يحل فان نزل مضي ولها طلاقه محمد كشرطه
 ان أضربها أو شرب خراً أو غاب عنها فأمرها يدها اه محل الحاجة منه بلفظه فحصل
 أن في المسئلة أقوالاً وأن القول بمضي التكاح ولو زوم الشرط هو أحد أقوال أصحابنا
 وقول مالك في الموازية وعليه اقتصر ابن عبيد الغفر وابن قتيون والجزيري فيكون
 الراجح هذا ان حل ما في الموازية على أنه يمضي بالعقد كما هو ظاهر كلام ابن عرفة المتقدم
 فان حل على أنه يمضي بالدخول كافه منه اللخمي كانت الاقوال خمسة ونص اللخمي
 قال في كتاب محمد وان شرط ان جاءت وفيها أثر ضرب وأدعت أنه منه فهي مصدقة فأمرها
 يدها فجاءت وبها أثر ذلك فزعمت أنه فعله اه قال مالك الطلاق لازم ولا قول له ان زعم أنها
 كاذبة قال الشيخ رحمه الله ان شرط أنها مصدقة كان قد دخل غررى بقاء العصمة فقهه
 تكرهه فتدعي عليه ما لم يفعله الا أنه ان فات بالدخول صدقت لانه جعل ذلك اليه افلا
 يسقط قولها بالشك ولا ترد في العصمة بالشك ان اختارت الطلاق اه محل الحاجة منه
 بلفظه وبهذا كله تعلم ما في كلام ز والله أعلم (ولم يقل ان فعل) قول ز ويحتمل
 أن قوله ان لم يقل الخ مقول القول الخ هذا الاحتمال هو المتعين والاول فيه نظر اذ جعله
 شرطاً يصير حشواً مستغنى عنه بقوله ببعض شروط لان معناه بفعل بعض شروط فيصير
 المعنى ولها الخيار بسبب فعل بعض شروط بشرط أن يفعل بعض الشروط ولا يخفى ما في
 ذلك مع أن الاصل عدم الحذف فتأمله وقول ز ولكن ما هنا ضعيف الخ سكت عنه
 مب وكتب عليه شيخنا ج انظر من ضعفه اه وقال نو بعد كلام مائه هذا حاصل
 ما في ح ولم يقل ان ما في المصنف ضعيف وكذا قرر ت وقبله محشياً وغيرهما اه منه
 بلفظه قلت وما نسبته ز لا وانبغي صحيح فانه قال عند قول المدونة في كتاب النكاح
 الاول فان أتى شيأ من ذلك الخ مانعه قلت لا اشكال في هذه العبارة وانما النزاع لو قال أتى
 وللموثقين في ذلك كلام جيد والمقصود التنبيه وقد ذكرنا بعضه في غير هذا التعليق ابن
 القغار لا فرق بينهما ابن لبابة دليله قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاماً الآية أليس قد
 استوجب العقاب بالبعث كالكل فكذا في مسئلتنا قلت هذا غير صحيح لان تلك
 الاشياء ذكرت في طريق السلب فاتفقت على الفردية فلا تيقن ذلك لامن ذلك وانما
 يحسن ذلك لو ذكرت بواو الجمع ولئن سلمنا أن الإشارة راجعة الى البعض والكل فاستوى
 الحكم في العقوبة بين البعض والكل فلا يلزم التسوية في مسئلتنا لانه لا يلزم من التسوية
 في فعل الله تعالى بين الكل والبعض التسوية في فعل المكلف لان الزوج من حجته أن يقول
 لم تلزم ذلك الاعلى ففعل المجموع لا البعض وهو غرض صحيح وهذا الاعتبار عليه لمن أنصف
 اه منه بلفظه قلت وهذا لا يوجب ضعف ما للمصنف لوجه أحدها ما تقر في فن
 الاصول أنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول ثانياً أن غ قال في تكميله عقب

قول ز ويحتمل ان قوله الخ هذا
 هو المتعين اذ في الاول تكرار واضح
 مع قوله ببعض وقول ز لكن
 ما هنا ضعيف الخ كتب عليه ج
 انظر من ضعفه اه وقال نو بعد
 كلام هذا حاصل ما في ح ولم يقل
 ان ما في المصنف ضعيف وكذا قرر
 ت كلام المصنف وقبله محشياً
 وغيرهما اه

كلام الواو غي مأنصه قلت الاول مشترك لان الجريان في طريق السلب حاصل
في قول الموثق وطاع لها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا ولا فتأمل اه منه بلفظه ثلثها
أن المبطل وغيره سلموا كلام ابن الفخار ومن وافقه وقبلوه والمصنف تابع لهم وقد قبل
كلامه محقق ومن تكلم عليه ولم يعترضوه كق و غ و ح و ب و ت وابن
عاشر وطفي وغيرهم فيجب التعويل عليه لذلك ولأن فيه الاحتياط للفروج المطلوب
اتفاقاً فتأمل به انصاف (وعليه انصف قيمة الموهوب الخ) قول مب عن ضج اعتبار
يوم الافاقه مبنى على أنها ملك النصف الخ سلمه وهو مشكل باعتبار الهبة اذ مقتضى
ذلك أن للزوج أخذ نصف العبد بعينه كهبة بعض الشركاء جميع العبد المشترك فلا يتم
ذلك الا بضميمة أمر آخر وهو مراعاة القول بأن تلك الجميع بالعقد فتأمل (لعسر ها يوم
العق) قول ز وانما ذكر العسر الى قوله لاجل مارتبه عليه الخ هذا الجواب يقتضى
أنه اذا رده الزوج لكونه زاده على ثلثها لا يترتب عليه مارتبه المصنف على رده لعسر ها وهو
قوله ثم ان طلقها عتق النصف الخ وليس كذلك بل الحكم فيها مساو كما يفيد كلام
المدونة انظره في ق وفي فيده تعاميل ز نفسه بقوله لان رد الزوج رداً يقاى تأمله
(وتعين ما اشتريته من الزوج الخ) قول ز وهى محمولة على التخييف مع جهل الحال عند
اسماعيل فيه فلق يظهر من كلام ابن عرفة ونصه ونقل ابن شاس تقييد اسمعيل القاضي
بلفظ قال القاضي أبو الحسن هـ ذان كان على وجه التخييف على الزوج والا فهو
كالاخفى ففسمه لابن القصار وظاهره أن الاصل حمله على غير التخييف حتى يثبت التخييف
وظاهر لفظ المبطل عكسه ولفظ الصقلي كالمبطل اه منه بلفظه ونص ابن بونس قال
اسماعيل القاضي اذا اشترت بصدقها من زوجها داراً أو عبداً فأنما ينزل أمرها على التخييف
عنه الآن تبين أنها قصدت الشراء منه كما تشتري من غيره للرغبة في ذلك اه منه بلفظه
*(تنبيه) يؤخذ من مسئلة المصنف هذه أن ما يصير الزوج لزوجته في صداقها قبل
الدخول لا يقتضى حوز وقد اشتهر على الالسنه الآن وقبله مما أدركنا المدفوع عليه
البناء لا يقتضى حوز وشاهدنا الفتوى بذلك ونزلت مرة فاقبت بذلك وهـ ذاهو الذى
يفيده كلام العلامة ابن هلال في الدر النثري وخالفني بعض المحققين من المعاصرين فأفتى
بافتقاره الى الحوز معتمداً على ما فى وأخر نوازل المعاضات من المعيار عن ابن اب ونص
ذلك ومثل عن رجل صير لزوجته البكر في حين الاشهاد بالزوجية في جميع مالها عامه
من الحقوق ما عدا السكالى جميع الدمنة التى له بموضع كذا ولم يذكر حدودها فأجاب الحكم
في ذلك اذا كان الاشهاد بالنكاح والتصيير وقع في وقت واحد وحصل الاستمرار على ذلك
أن يصح التصيير على ما انعقد عليه لان الملك المصير هو الصداق والتسمية لا عبرة بها هذا
أصل المالكية في كل ما يسمى في العقدة ينتقل عنه الى عوض آخر فيها نفسها فليست
العقدة عندهم الاعلى ذلك العوض وهذا أصل ينتظم في مسائل من النكاح ومن البيع
والصرف وغير ذلك فاذا صار الدمنة المذكورة صداقاً انعقد عليها النكاح لزمت برضا
الزوج والزوجة والولى ورضا الزوجة هو الاستمرار على سنة لا يضر سكوتها فيه مع أن

وكذا قبل كلام المصنف ق و غ
وب وب وغيرهم فيجب التعويل
عليه لذلك ولأن فيه الاحتياط
للفروج المطلوب اتفاقاً انظر الاصل
(وعليه انصف الخ) قول مب فالاول
مبنى على أنها ملك النصف الخ
يقتضى أن للزوج في الهبة أخذ
نصف العبد بعينه كهبة بعض
الشركاء جميع المشترك فلا يتم البناء
المذكور الا مع مراعاة القول بأن
تلك الجميع بالعقد فتأمل (لعسر ها
الخ) قول ز لاجل مارتبه عليه الخ
يقتضى أنه اذا رده الزوج لكونه
زاده على ثلثها لا يترتب عليه ذلك
مع أن الحكم فيها مساو كما يفيد
كلام المدونة الذى في ق وفي فيده
تعاميل ز نفسه بقوله لان رد
الزوج الخ والله أعلم (ولها أخذ
منه) قلت قول ز أى من الزوج
الخ أى ويرجع الزوج على الاخذ
ولها أو غيره وعود ضمير منه على
الولى جائز وعليه ح (وتعين
ما اشتريته) الخ يؤخذ منه ان ما يصير
في الصداق قبل الدخول لا يقتضى
الى حوز وهو الحق لان الواقع بعد
العقد وقبل الدخول بمنزلة الواقع في
العقد

الصداق أصل مالك كما لا يضر في العروض وهو الصحيح من القولين وعليه العمل أما لو كان
 الأشهاد بالتصيير ثانياً عن الأشهاد بالنكاح وبعد حصوله وانعقادهما كان يصح التصيير
 بحال الأبعد ثبوت شرطه وهو التناجر فلا يصح تأخير ولا بخيار اهـ منه بلفظه فظاهر
 قوله أما لو كان الأشهاد بالتصيير الخ سواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده قلت
 ما ذكره من أن قاعدة المالكية أن اللاحق يعقد النكاح كالواقع عليه العقد فليست
 العقدة عندهم الأعلى ذلك العوض وإن ذلك ينتظم في مسائل من النكاح صحيح وأما
 ما ذكره من أن شرط ذلك أن يكون وقع في وقت واحد ففيه نظر بل الشرط أن يكون
 ذلك قبل الدخول وإن تأخر عن العقد ويظهر لك ذلك بكثرة بعض تلك المسائل التي أشار
 إليها بجملة فتم استلزام المصنف هذه وهي منصوصة في المدونة وغيرها ولم يشترطوا فيها
 ما شرطه ابن لبرجيه الله بل كلامهم يدل على ما قلناه قال في المدونة ما نصه ومن تزوج
 امرأة بالف درهم فاشتريت بها منه داره أو عبده أو ما لا يصلح لجهازها ثم طلقها قبل البناء
 فأنما له نصف ذلك نعماً أو نقص وهو بمنزلة ما لو أصدقها إياه ولو اشترت ذلك من غيره رجع
 عليها إذا طلقها بنصف ألف درهم وكان ضمان ذلك منها اهـ محل الحاجة منها بلفظها
 ومثله في ابن يونس عن المدونة ولم يحك خلافة وقال النجاشي ما نصه وإن اشترت به من
 الزوج شيئاً مما يصلح أن يكون جهازاً أو لا يصلح كالدار والعبدة كان هو الصداق وكأنها
 تزوجت به وإن طلقها كان لها نصفه اهـ منه بلفظه وقال ابن الحاجب ما نصه ويتعين
 ما اشترته من الزوج من عبداً أو داراً أو غيره نعماً أو نقصاً أو تلفاً وكأنه أصدقها إياه ضيق يعني
 إذا أصدقها عينا فاشتريت به من الزوج شيئاً لا يصلح لجهازها من عبداً أو داراً ونحوه فالصداق
 في الحقيقة ما أخذته وذكر العين ملغى اهـ محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه
 وفيها ما اشترت منه بمهرها كهرها ولو لم يصلح لجهازها نعماً أو نقصاً أو تلفاً يعني أنها يثبت
 للزوج إنهم اشترى ذلك منه بمهرها المتبقي عن بعض القرويين هذا جسدان كان بعد
 افتراقهما من مجلس قبض المهر ولو اشترت ذلك منه في المجلس ما افتقر إلى بيان أنه بالمهر
 ابن حارث ما اشترت به لما يصلح لجهازها ولو من غير الزوج كهرها اتفاقاً ولو اشترت من زوجها
 به داراً ففي كونها كذلك أو نعماً يرجع عليها أن طلقها بنصف المهر لا بنصفها قولاً مالك فيها
 وعبد الملك اهـ منه بلفظه فمستلزاماً تؤخذ من هذه بالآخرى لأن هذه قد وقع فيها قبض
 العين حساً وخرجت بذلك من ضمان الزوج فلم تلتف يدها قبل الشراء فكانت المصيبة
 منها ولم يكن على الزوج غرمها باتفاق فإذا ألغى ذلك كله وحكم للدار ونحوها من المشتري
 بالعين ثانياً فإنه في الحقيقة هو الصداق فكيف بمسئلة افتقاراً له بانصاف ومنها مسئلة
 استحقاق ما دفع في العين الواقعة صدقاً في ابن يونس بعد ذكره مسئلة المدونة وغيرها
 التي تقدمت ما نصه وذكر عن بعض شيوخنا إذا تزوجها بدنانير ثم أعطاهما فيها عرضاً
 فاستحق فأنما ترجع عليه بقيمة العرض وكان النكاح انما وقع بذلك العرض والدنانير
 ملغاة كما قال إذا طلقها قبل البناء أنما له نصف العرض بمنزلة ما لو تزوجها به وهذا بخلاف
 البيوع لأن النكاح قد ينظر فيه التسمية في العلانية ويكون السر غير ذلك وليس البيوع

وهو الذي يفيد كلام ابن هلال في الدر النثر قائلا ان النكاح في الحقيقة انما انعقد بتلك الاملاك المصيرة واما ما سمي من الصداق فصيرت به فهو لغولانه نفخ وسمعه وقاله غير واحد من الموثقين اه وفي آخر نوازل المعاوضات من المعيار عن ابن لب ما يفيد افتقاره الى الحوز حيث تأخر التصيير عن العقد وفيه نظر انظر الاصل وقول ز عند (٣١) اسمعيل الخ صوابه عند ابن يونس والميطي

خلافا لابن شاس انظر الاصل وقول
مب لكن في ق ما يوافق الخ فيه
نظر وليس في ق ولا غيره مما يوافقه
فهو غير صحيح (من جهازها) بكسر
الجيم وفتحها كما في القاموس (وفي
القضاء الخ) ما عبر به المصنف في هذه
والتي قبلها صحيح كما يفيد ضيح
خلافا لمب تبعا لق نعم لو قال
فيهما معار وايتان أو قولان لسلم من
الايهام (وصحح القضاء بالوليمة)
قلت قال بعض انما قضى بهامع
انها مندوبة فقط لما يلحق الزوجة
من المعرفة وانما يخفى بها كما يبنى بالاماء
وقوله المندوب لا يقضى به محله
اذ لم يتعلق به حق للغير انظر شرح
أبي على (دون أجرة الماشطة) قول
ز والجلوة الخ هو عطف على
الماشطة فهو مصدر فثبثت جميعه
أو عطف على أجرة فيكون اسما
فتكسر جميعه قال في القاموس جلا
العروس على بعلاها جلوة ويثبث
وجلا ككتاب وأجلاها عرضها
عليه ثم قال وجلوتها بالكسر الكحل
أو كحل خاص اه (وترجع عليه
الخ) قول ز التي لم يبدصلها
الخ لا معنى له ولم يذكره عج
فتأمل (وقبل دعوى الاب الخ)
قلت استظهر الشيخ ابن رحال
لحوق الام بالاب ولو غير وصى لما
علم من تكلف نساء أهل فاس

كذلك اه منه بلفظه ومستلزمات تؤخذ من هذما الاخرى لان افتقار التصيير الى الحوز في
مطلق الدون الخلاف فيه قوى وكلام ابن يونس هذا قد استدلل به في الدر النثر لمستلزمات
ونصه فالنكاح في الحقيقة انما انعقد بتلك الاملاك المصيرة واما ما سمي من الصداق فصيرت
به فهو لغولانه نفخ وسمعه وقاله غير واحد من الموثقين وقد حكى ابن يونس عن بعض
الشيوخ نحوه فقال انه اذا تزوجها بدينار فاعطاها عارضا فاستحق الى آخر ما قدمناه
عن ابن يونس فتأمل به بانصاف ومنها مسئلة من زوج عبده بدينارهم مثلا ضمن الصداق
لزوجه ثم دفع ذلك العبد لها في الصداق فقد فرقوا بين أن يدفعه لها بعد الدخول أو قبله
وجعلوا حكم دفعه لها قبل الدخول حكم ما اذا انعقد النكاح من أول الامر على أن
العبد هو الصداق كما أشار الى ذلك المصنف بقوله كدفع العبد في صداقه وبعد البناء تملكه
وهو نص صريح في أن الواقع بعد العقد وقبل الدخول بمنزلة الواقع في العقد نفسه وما
قاله المصنف منصوص عليه في المدونة والجلاب وابن يونس والخمى وغيرهم فتحصل من
هذا ان استدلال ابن لب بقاعدة المالكية هو حجة عليه لانه فالحق ما أفتينا به تبعا لغيرنا
والله أعلم وقول مب لكن في ق ما يوافق مختار ز فيه نظر وليس في ق ولا في
غيره ما يوافقه فهو غير صحيح (وما اشترته من جهازها) القاموس جهاز الميث والعروس
والمسافر بالكسر والفتح ما يحتاجون اليه وقد جهزه تجهيزا فتجهز الجمع أجهزة جمع الجمع
أجهزة وبالفصح حيا المرأة وما على الرحلة اه منه بلفظه (وفي القضاء بما يسدى الخ)
قول مب في ق لو قال المصنف الخ سلم ما قاله ق وهو غير مسلم لان قول المصنف
في القرع الاول روايتان صحيح لقوله في ضيح واختلف في المنطوع بها بعد البناء فحكي
الميطي في رجوع النصف اليه اذا طلق قبل البناء قولين ظاهر المذهب أنه لا شيء له وان
كان قائما لانه طلق باختياره قاله ابن القاسم ورواه ابن نافع عن مالك والثاني لما لك أيضا
أنه ان طلق قبل البناء رجع بنصفها اه محل الحاجة منه بلفظه نعم لو قال المصنف روايتان
أو قولان فيهما معا سلم من الايهام فتأمل (دون أجرة الماشطة) قول ز والجلوة
المتعارفة عندهم بمحتمل أنه معطوف على الماشطة فيكون مصدرا فثبثت جميعه ويحتمل أن
يكون معطوفا على أجرة فيكون اسما فتكسر جميعه القاموس جلا العروس على بعلاها
جلوة وثبثت وجلا ككتاب وأجلاها عرضها عليه بجلوة ثم قال وجلوتها بالكسر الكحل
أو كحل خاص اه منه بلفظه (وترجع بنصف قيمة الثمرة) قول ز التي لم يبدصلها
لم يذكره عج ولا معنى له سواء أراد لم يبدصلها أو يوم أصدقها أو يوم طلقها فتأمل
(لان بعد ولم يشهد) قول مب وان أتلفته بعد رشدها ضمنته نحوه في ق وظاهره
ولو أتلفته قبل علمها بانه عارية وليس كذلك انظر ح والدر النثر وأائل نوازل النكاح

وقول ز واستظهر بعض ان المهمة الخ انظر كيف تصور في المهمة وقد تقدم ان ذلك خاص بالاب ووصيه (لان بعد الخ) قول
مب وان أتلفته بعد رشدها ضمنته الخ ظاهره ولو أتلفته قبل علمها بانه عارية وليس كذلك انظر ح والدر النثر وأائل نوازل
النكاح

وقول ز وغير الاب ولو أوالخ الذي يفيد كلام ح ان غير الاب اذا شهد بالعارية قبل الدخول كلاب فانظره وتأمل كلام ابن سلون الذي ذكره في التنبيه الثاني (وان (٢٢) وهبته لأجنبي الخ) قلت قول ز المقتضى انه صحيح الخ بل قد صرح

المصنف بذلك في قوله وهو جائز حتى يرد بعضي أن لم يعلم حتى تأيت أو مات أحدهما (ان أبسرت يوم الطلاق) قول مب فيه نظر فان ما استظهره الخ في نظره نظر لان الاطلاق السابق انما هو بالنسبة لما تملكه وأما النصف الذي يملكه الزوج فليس فيما تم ما يفيد وما استظهره ز هو الظاهر لما في ذلك من الضرر بها لتعير ذمتها وقد قالوا في المعسر يعتق حصته اذا رضى شريكه باتباعه على أن يعتق الجميع الآن لا يلزمه ذلك مع تشوف الشارع للعريه فكيف بما هنا فتمامه (فله دفع الخ) قول مب عبارة ابن يونس الخ اختصر عبارة ابن يونس اختصارا مجعفا انظر نضه في الاصل قلت وقول ز ذكر انقولين ق الخ لعل ق ذكرهما في الكبير لانه لم يذكر ذلك في الصغير انظره (ورجع ان طلقها في مالها) صوابه عليها بدل في مالها لانه يوم ان لم يكن لها مال لا يتبع ذمتها وليس كذلك (فصل) (بالدف الخ) قول مب وايضا صنيع ضيخ الخ قلت وايضا نقل ابن عرفة كلام المتبسطي في موضع ونص العتبية في آخر على وجه يدل على أنه غير انظره وهو صريح في أن كلام المتبسطي في شهادة السماع وقول مب عن طفي

وقول ز وغير الاب ولو أوالخ الذي يفيد كلام ح ان غير الاب اذا شهد بالعارية قبل الدخول كلاب فانظره وتأمل كلام ابن سلون الذي ذكره في التنبيه الثاني (والطلق ان أبسرت يوم الطلاق) قول مب فيه نظر فان ما استظهره من عدم جبرها حينئذ خلاف ما تقدم في قوله أجبرت هي من الاطلاق الخ أي موسرة كانت أو موسرة وفي هذا النظر نظر لان الاطلاق السابق انما هو بالنسبة الى ما تملكه من الشيء الموهوب وهو النصف وأما النصف الذي يملكه الزوج منه فليس في كلام المصنف ولا ز هناك ما يفيد مقتضى ز في محله وما استظهره هو الظاهر لما في ذلك من الضرر به التعير ذمتها مع أنها انما تبرعت به أولا على أنه ملك لها والطلاق الذي شرطه لم يقع من قبلها وقد قالوا في الشريك المعسر يعتق حصته أنه اذا رضى شريكه باتباعه بالقيمة على أن يعتق الجميع الآن لا يلزمه ذلك مع أن الشارع متشوف للعريه فكيف بما هنا فتمامه (فله دفع الخ) قول مب عبارة ابن يونس الخ ليس ما ذكره عبارة ابن يونس بل اختصرها اختصارا مجعفا ونص ابن يونس والفرق أنه في البيع لا يستطيع الرجوع به في نصفه لانها باتباعه في وقت كان لها البيع جائزا وقد اختلف عليه بعض ممن نصفه فوجب له الرجوع به وفي الجناية لم يتلف عليه شيئا لانه على خياره في نصفه وليس عليها واجب أن تقديه فتكون قد اختلف عليه شيئا لان المجني استحق عليه رقبته الآن يفديه بالارش واقتداؤه كاشترائه وليس واجب عليه أن تستريه ولا تسكف اخراج غنمه وقد فرق فيه بغير هذا وهذا بين اه منه بلفظه (ورجع ان طلقها في مالها) الصواب أن يقول عليها بدل قوله في مالها أي يرجع عليها الا على أبيها أو وصيها وان وقع في عبارة المتبسطي مثل ما للمصنف لانه يومهم أنه ان لم يكن لها مال فانها لا تتبع في ذمتها وليس كذلك

* (فصل في تنازع الزوجين) *

(وحلفت معه وورثت) قول ز وظاهره سواء كان له وارث ثابت النسب أم لا وهو كذلك ما نقله عن ت هو في صغيره قال طفي مانصه زاد في كبيره ولم يعتبر ما ذكره في توضيحه من تقييد صاحب النوادر بذلك بما اذا لم يكن له وارث معين ثابت النسب اه واعتبر القيد ح وس وأقره ناصر الدين في حاشيته على ضيخ قائم لا يصح في باب الاستلحاق بهذا القيد عن صاحب النوادر وغيره اه منه بلفظه وما عتمده هؤلاء المحققون هو الذي أفتى به شيخنا ج حين وقع الاضطراب في النازلة بعينها كما ذكرنا ذلك صدر هذا الكتاب قلت وهو الصواب الذي يتعين المصير اليه الذي تشهد له النصوص ففي رسم الصلاة من سماع يحيى من كتاب الاستلحاق مانصه قال وسألت ابن القاسم عن الرجل يموت وله ولد معروف ثابت النسب فيأتي رجل فيستحقه فيدعي أنه ابن الهالك ويأتي على ذلك بشاهد قال لا يحلف مع شاهده ولا يستحق شيئا من الميراث الا بشاهدين

عدلين مع اشتراطه في شهادة السماع الخ زاد طفي وماذا الا لان هذه شهادة بالقطع والدف والدخان فرض عدلين مسئلة والمدار على الانتشار وكثرة وجود الامارات المفيدة في ذلك القطع بالشهادة اه وقول مب والثاني لحكاية المتبسطي الخ أي لحكاية نقل ابن الهندي فان لا الماروي أشبهه بشي بالبيع والتكاح (وحلفت معه الخ) قول ز ومشي ح على التقييد الخ أي

عدلين يشهدان على البتات بنسبه اذا أنكره أخوه فان أقرب به أعطاه نصف الميراث ولم
 يثبت له باقرار الاخ نسب يوارثه به هو ولا غيره من قرابة الهالك قال وكذلك المرأة تدعى أن
 الميت تزوجها أو يقوم معها من يدعى ميراث الميت فيأتي كل واحد منهم بشاهد ويريد أن
 يستحق ميراثه باليمين والشاهد أن ذلك لا يكون لو أحدهم ثم اذا ادعوا ذلك وللميت وارث
 قد ثبت نسبه بالبينه وانما يستحق الميراث باليمين مع الشاهد من جاء يطلبه وليس للميت
 وارث قد ثبت نسبه بالبينات فأرى من جاء يزعم أنه ولد للميت ولم يأت الابشاهد واحد ولم
 يدع ميراثه أحد يستحق نسبه بالبينات حلف مع شاهده وأخذ ميراثه لانه انما استحق مالا
 من الاموال ولا يثبت للذي استحق يمينه مع شاهد نسبه يوارث به أحد من قرابة الميت
 ولا يجوز به ولا أحد من مواليه **قلت** أ رأيت ان حلف مع شاهده وللميت بنت ثابتة
 النسب بالمينة قال يستحق ما بعد النصف الذي ترثه الابنة وان كانتا اثنتين فأنما له الثلث
 الباقي قيل له فان جاءت امرأة تزعم أنها امرأته فجاءت بشاهد وليس له وارث ثابت النسب
 قال تحلف مع شاهدها وتأخذ ميراثها ولا يثبت لها بذلك نكاح ولا يثبت لولدها ان كانت
 حاملا نسب قيل له فالرجل يدعى ميراث رجل يزعم أنه مولا ثم يأتي على ذلك بشاهد واحد
 يحلف مع شاهده ويستحق ميراثه قال نعم ولا يثبت له بذلك ولا موال لذلك المولى وان مات
 أحد منهم فأراد أخذ ميراثه كان عليه أيضا أن يأتي بشاهد فيحلف معه أنه مولا ثم يستحق
 ميراثه ولا يجوز به الشاهد الاول الذي كان حلف مع شهادته على الميراث الاول قال القاضي
 قوله انه لا يحلف مع شاهده على استحقاق النسب ولا على استحقاق النكاح **صح**
 لا اختلاف فيه لان اليمين مع الشاهد لا يكون الحكمهم عند مالك وأصحابه الا في الاموال
 واختلف فيما سواها الى الاموال كالو كالة عليها وشبه ذلك وأما قوله ان الميراث يستحقه باليمين
 مع الشاهد من جاء يدعيه ولا وارث للميت معروف النسب فهو مثل قوله في المدونة وزاد
 فيها بعد الاستيناء وقال أشهب لا يستحق الميراث باليمين مع الشاهد وان لم يكن للميت
 وارث معروف لان الميراث لا يستحق الا بعد ثبوت النسب وكذلك يختلف أيضا اذا ادعت
 امرأة على رجل أنه تزوجها وطلقها قبل الدخول بها أو بعده وأنت على ذلك بشاهد
 واحد فقيل انها تحلف مع شاهدها وتستحق نصف الصداق ان لم يدخل بها أو جيعه ان
 دخل بها وقيل انه ليس لها أن تحلف في المهر اذ لا يستحق الا بعد ثبوت النكاح وأما ان
 ادعت عليه أنه تزوجها قبل البناء أو بعده ولا بينة لها ففي كتاب ابن كحنون أنه لا يمين
 عليه وهذا عندى على القول بانها لا تحلف مع شاهدها وأما على القول بانها تحلف مع
 شاهدها فيجب لها عليه اليمين اذ لم تأت بشاهد والله أعلم ولو لم يترد الميت وارثا وأتى رجل
 بشاهد أنه ابنه ولا وارث له غيره وأنت امرأته بشاهد أنها زوجته ولم يقر الابن لها للوجوب
 على قول ابن القاسم أن يحلف كل واحد منهم مع شاهده ويقسم المال بينهما على غنائية
 أسهم للزوجة سهم وللابن سبعة أسهم لان الزوجة قد سلت للابن ثلاثة أرباع المال
 وتدابجها في الربع فيقسم بينهما وعلى قول مالك يقسم بينهما على حساب عول
 الفرائض فيكون المال بينهما أخماسا للزوجة الخمس لانه تدعى ربع المال وللابن أربعة

وكذا من وبه أفق ج وهو
 الصواب الذي يتعين المصير اليه لانه
 الذي تشهد له النصوص قال في
 الاصل بعد جلبها مانصه فحصل
 ان موتها كونه وان الصداق كالارث
 وان قيد نفي الوارث المعروف لا بد
 منه لانه مذهب مالك وابن القاسم
 وغيرهما لم يحل الشيخ أبو محمد
 ولا ابن رشد ولا اللخمي ولا ابن
 فتوح فيه خلافا أصلا وعليه عول
 الحق - قون من شراح ابن الحاجب
 وحواشيه وشراح هذا المختصر
 وحواشيه والله أعلم اه

أخماسه لأنه يدعى أن له جميعه وذلك أربعة أمثال ما تدعيه المرأة ولو أقرت بالابن وأنكرها
الابن لوجب أن يكون لها على مذهب ابن القاسم نصف ثمن المال وللابن مابق لانها مقرة
بسبعة أثمان المال ويدعيان في الثمن فيقسم بينهما وانما يقسم بينهما على تسعة أسهم
على قول مالك وبالله تعالى التوفيق اه منه بلفظه فهذا نص صريح من ابن القاسم
بالقييد المذكور وسلمه حافظ المذهب ابن رشد ولم يحك له مقابلا وقد أشار في الى ما في هذا
السماع آخر باب العتق مقتصر عليه كانه المذهب واعتمد القيد بب فذكر كلام
ضيق وأيده بقوله عقبه مانصه وانظر رسم أفضية ابن كانه في سماع أشهب من الشهادات
اه منه بلفظه ونص ما في الرسم المذكور من البيان واذا شهد أحد الشاهدين في الميت
انه لا يعلم له وارثا غير فلان وشهد الاخر انه لا يعلم له وارثا غيره وغیر امرأته فثبتت رواية
أشهب عن مالك ونحنون عن ابن القاسم ان المال كله يوقف حتى تبين امر الزوجة فان
طال ذلك أعطى الوارث المال كله على ما قاله ابن القاسم وهو تفسير لقول مالك يريد بعد أن
يحلف أنه ما يعلم له زوجة واليمين ههنا لا ينبغي أن يختلف فيها من أجل الشاهد بالزوجة
وسواء لم توجد الزوجة حتى طال الامر او وجدت ولم تجد شاهدا آخر يشهد لها حتى طال
الامر ولان الوارث قد ثبت نسبه بشهادة الشاهدين فوجب أن يعطى جميع المال اذا طال
الامر ولو لم يكن للميت وارث ثابت النسب فادعت امرأة أنها زوجته وشهد لها بذلك
شاهد واحد خلقت مع شاهدها وأعطيت ميراثها بعد الاستيناء على مذهب ابن القاسم
وروايته عن مالك وما مضى في آخر الرسم الذي قبل هذا من قول مالك خلاف قول
أشهب اه منه بلفظه ورواية نحنون عن ابن القاسم التي ذكرها عليها اقتصر ابن
فتوح في وثائقه المجموعة وساقها كانه المذهب ونصه قال نحنون عن ابن القاسم في
الشاهدين يشهدان أن فلانا وارث فلان لا يعلم له وارثا غيره ويقول أحدهما أو
كلاهما وزوجه بموضع كذا قال ان شهدا على الزوجة ثبتت شهادتهما ولم يقسم المال حتى
تخضر الزوجة أو يقسم لها القاضي فان شهدا أحدهما بالمرأة لم يجعل في قسم شيء من المال
حتى تبين ما قال الشاهد فان طال ذلك أعطى الوارث المال كله بعد عيینه لان الشاهد
الواحد قد شهد بزوجه اه بلفظه وقد اعتمد النجاشي التقييد المذكور في شهادة رجل
وامرأتين فأحرى في شهادة رجل واحد وكلامه ثانيا يدل على أن ذلك سواء فانه قال في باب
شهادة النساء في الولادة الخ من كتاب الشهادات مانصه والمشهدود فيه على ستة عشر قسما
ثم قال والرابع الشهادة على ما ليس بمال والمستحق به مال كالشهادة على الوكالة بمال
والشهادة على كتاب القاضي اذا كان متخذه ما لا وعلى النكاح بعدموت الزوج أو الزوجة
أو على ميت أن فلان أعتقه أو على نسب أنه ابن فلان أو أخوه اذ لم يكن هنالك أحد ثابت
النسب ثم قال وأما الشهادة على ما ليس بمال والمستحق به مال كالوكالة وما ذكر معها
فاختلف فيها فاجراها ابن القاسم على حكم الشهادة على المال لما كان المستحق به مالا
وأبقاها أشهب وعبد الملك على الاصل انها ليست على مال كالنكاح وما أشبهه وان شهد
رجل وامرأتان على نكاح بعدموت الزوج أو الزوجة أو على ميت أن فلانا أعتقه أو على

نسب أن هذا ابنه أو أخوه ولم يكن له وراث ثابت النسب صحت الشهادة على قول ابن
القاسم وكان له الميراث ولم يحز على قول أشهب لأنه قال لا يستحق الميراث إلا بعد ثبات الأصل
بشهادة رجلين اه منه بلفظه وقال في ترجمة الشاهديشم دجال أو نكاح مأنه اختلف
إذا شهد شاهد بعد موت الزوج أو الزوجة فقال ابن القاسم يحلف المشهود له ويستحق
الميراث والصدوق وإن كان الشاهد لها وقال أشهب لا يستحق ذلك إلا بشاهدين وقد تقدم
ذلك اه منه بلفظه فأشار إلى كلامه المتقدم وهو مقيد كما رأيت وكلام ابن القاسم في سماع
يحيى صريح في أن النكاح بعد الموت والولاء والنسب سواء وقد تقدم تصريح ابن رشد
بأن ما في سماع يحيى مثل ما في المدونة وقد صرح بهذا الشرط في المدونة في الولاء والنسب
ففيها في كتاب الولاء مأنه قال غيره وإن شهد شاهد على الميت في الولاء والنسب لم يحلف
معه ويستحق المال لأن المال لا يستحق حتى يثبت الولاء والنسب وثبوتهم مالم يتم إلا
بشاهدين ألا ترى أن مالكاً قال في أخوين أقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر أن المقر له
لا يحلف ويثبت مورثه من جميع المال لأنه لا يثبت له المال إلا بثبات النسب ولكن يعطيه
المقر ثلث ما في يديه وقال غيره إنما استحسن في شاهد على البت في الولاء أو شاهدين على السماع
أن يقضى له بالمال مع عيئته بعد الاستئناء لأن المال ليس له طالب ولا نسب معروف كما أن
أقرار أخ بأخ يوجب له المال ولا يثبت له النسب وقد قال مالك نحو هذا في كتاب الشهادات
اه منها بلفظه والغير الأول هو أشهب وقوله ألا ترى الخ هو احتجاجه على ابن القاسم كما
بينه ابن يونس ونصه قال في المدونة وكتاب محمد وأما لو شهد شاهد على البت في الولاء فإذا
قضى له بالمال مع عيئته بعد الثاني خوف أن يأتى للمال طالب ولا يجوز بذلك الولاء وقال غيره
وهو أشهب لا يستحق المال بيمينه مع شاهد البت في ولاه ولا نسب لأن المال لا يستحق حتى
يثبت الولاء والنسب وثبوتهم مالم يتم إلا بشاهدين ألا ترى أن مالكاً قال في أخوين أقرأ
أحدهما بأخ وأنكر الآخر أن المقر له لا يحلف ويثبت له مورثه من جميع المال لأنه
لا يثبت المال إلا بثبات النسب ولكن يعطيه المقر ثلث ما يده وقال غيره إنما استحسن
في شاهد واحد على البت في الولاء أو شاهدين على السماع أن يقضى له بالمال مع عيئته بعد
الاستئناء لأن المال ليس له طالب ولا نسب معروف كما أن أقرار الأخ بأخ يوجب له أخذ
المال ولا يثبت له النسب وقد قال مالك نحو هذا في كتاب الشهادات اه منه بلفظه
قال أبو الحسن مأنه واطر المسئلة التي استدلل بها أشهب في قوله ألا ترى أن مالكاً قال
في أخوين يوافق على ذلك ابن القاسم إلا أنه يفرق له بما قال سحنون أن هذا له وراث
معروف اه منه بلفظه ويؤخذ هذا الشرط في الولاء بشهادة واحد أو امرأتين من شرطه
ذلك في المدونة في شهادة السماع ونصها وإن شهد رجلان على السماع أن هذا الميت مولى
فلان أعتقه ثأني الإمام فان لم يأت من يستحق ذلك قضى له بالمال مع عيئته الطالب ولا يجوز
بذلك الولاء وقال أشهب يكون له ولأؤه وولاء مولده بشهادة السماع اه منها بلفظه ونحوه
لأبن يونس عنها وزاد مأنه قال في كتاب محمد بعد الثاني ورواه عن مالك وروى عنه ابن
القاسم أنه يؤخذ بذلك المال ولا يثبت له به ولا ولا نسب وأخذ به أصبغ ابن الموان

ولم يجنبنا ذلك وأكثر قول مالك وابن القاسم وأشهب أنه يقضى له بالسماح بالولاء والنسب
وكذلك في الاحباس والصدقات فيما تقدم محمد بن يونس قال بعض المتأخرين
وجه قول مالك أنه يقضى له بالمال دون الولاء لا احتمال أن يكون هذا السماح أصلاً من واحد
وشهادة واحد لا تجوز في الولاء ولا في النسب اه منه بلفظه وبه يظهر لك وجه الأخرية
فتأمله وقد خفيت هذه النصوص كلها على أبي الحسن فاستشكل الفرق على قول ابن
القاسم بين مسألة الأخوة ومسألة النكاح والكمال لله تعالى ولا حجة لت ومن تبعه
في كلام الشامل ونصه ويختلف مع شاهدها وترث ولو كان له وارث معروف على المشهور
فتأمل به انصاف وقول ز ثم انه لا صداق لها الخ نقله ح عن ابن فرحون عن بعض
الحواشي وسلمه وفيه نظروا نسله ح لمخالفتها لما قدمناه عن اللخمي عن ابن القاسم وقد
اعترضه جس بذلك واعتراضه حق ويرده أيضاً ما قدمناه من كلام ابن رشد فلي تأمل
وقول ز وقال ح هو ظاهر من عموم قول المصنف في باب الشهادات الخ قد تقدم
التصريح به في كلام ابن القاسم وقول ز وبرئها ولا صداق عليه لها مبني على ما تقدم
له من أنه لا صداق لها في موته وقد علمت ما فيه على أن الولاء إنما هو في موته لا نسل
انه لا صداق عليه في موته الاعتراف بأنه في ذمته وأما قول ز وانما لم يوافقنا به مع
اقراره بعد موته الخ فقال نو مانصه قوله لان الارث يتسبب على الزوجية وغيرها
بخلاف الصداق هذا غير ظاهر لان الارث هنا لم يتسبب الا عن الزوجية وكونه قد يتسبب
عن غيرها لا يفيده وقوله بخلاف الصداق ممنوع لتسببه أيضاً عن الزنى ووطء الشبهة
اه منه بلفظه وهو ظاهر ومما اده بالزنى بعض صورته فتحصل أن موتها كونه وأن الصداق
كالارث وأن قيدني الوارث المعروف لا بد منه لانه مذهب مالك وابن القاسم وغيرهما ولم
يحك الشيخ أبو محمد ولا ابن رشد ولا اللخمي ولا ابن فتوح فيه خلافاً أصلاً وعلى ذلك قول
المحققين من شراح ابن الحاجب وحواشيه وشراح هذا المختصر وحواشيه والله أعلم
(وأمر الزوج باعتزالها) قول ز على ما جرى به العمل ان لم تأت بكفيل صوابه وقيل تأتى
بكفيل انظر ح وغيره وتأمله وقول ز ونفقتهامدة الاعتزال على من يقضى له بها الخ
ظاهر ولو قضى به لمن كانت تنكره وفيه نظر لانه اذا كانت النافذة التي لا يقدر على ردّها
لأنفق لها على الراجح المعمول به فكيف بالنكحة وأين شرط وجوب النفقة وهو التمكن
تأمله (وفي التورث باقرار الزوجين) قول م ب قال طفي وهو خطأ الخ فيه نظر فقد
وقع هذا التقييد في كلام غير واحد من المتقدمين والمتأخرين قال ابن عرفة مانصه وسمعت
يحيى ابن القاسم من ادعت في ميت انه زوجها بينة على اقراره في صحته أنها امرأته كان
أصدها كذا ولم تشهد البينة باقراره بذلك في حياته ان كانت في ملكه وتحت حجاب قبل
قولها وان كانت منقطة عنه بمسكنها فلا مهر لها ولا ارث اذ لو مات لم يرئها بذلك الاقرار
حتى يعرف اقرارها بمثل ما دامه مع شهرة ذلك واعلانه وتقدم ادعائه ذلك اه منه بلفظه
ثم قال بعد كلام مانصه ابن شاس من أقر بصحته بزوجة ثم مات فان كانا طارئين أو كان
معهما ولد أقرب ورثته مطلقاً والا في ذلك خلاف واختصره ابن الحاجب فقال وتورث

باقرار الزوج الطارئ وفي غيره قولان وقيله ابن عبد السلام دون تقييد وقول الثلاثة
 خلاف ما تقدم من سماع يحيى ان ذلك مقيد بشهرة ذلك واعلانه وتقدم ادعاء ذلك اه ثم
 قال بعد كلام مانصه الشيخ عن كتاب ابن سحنون من اقر في صحته نكاح امرأة بهرته
 وصدقته ثم جحدوها طارئين لزمه وان كانا حاضرين صح ان اقر به الولي واشهد ان لم يعترفا
 بالوطء الاحدا ولوما قبل ادعائهم ما ولم يبين صدق ان اقر به الولي وورثته ولو اقر بذلك
 في مرضه فان كانا طارئين صدق في النكاح مطلقا وفي المهران ورثته ولد وكان مهر مثلها
 ولو كانا حاضرين وصدقها الولي بطل ولا ارث ولا مهر واقرارها مثله في الجميع الاسقوط
 المهران كان صحيحا اه محل الحاجة منه بلفظه وذكر القيد ايضا اللغوى عن كتاب ابن
 سحنون ونصه قال فان اقر في مرضه أنه تزوجها في الصحة أو في المرض لم يجوز ولا مهر لها
 ولا ميراث اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك كله شاهد لعج ومن تبعه وبه ترددت خطئة
 من خطأهم وأما استدلال طئي بآخر كلام الجواهر ففيه نظر من وجوه أحدها انه
 لا وجه لمحل آخر كلامه على التعارض لا قوله اذ حل كلام الأئمة على الوفاق مطلوب ما أمكن
 اليه سبيل فكيف بإمام واحد ثانيها ان آخر كلام ابن شاس في الطارئين بدليل فرض
 كلامه في البعد جدا كسكة ولذلك لم يعارض ابن عرفة وغيره بين كلاميه لأنهم فهموه على
 الصواب لأنهم لم يثبتوا الآخر كما ظن بههم طئي ثالثها ان الولي لمن ان كلام
 ابن شاس يقيد بما قاله تسليميا جديا ما كان موجبا لخطئة عجم ومن تبعه
 لما قدمناه من النصوص والله أعلم * (تنبيه) قال تو مانصه المنصوص عليه
 اقرار الزوج ثم مات وأما اقرارها ثم مات فاستظهره ابن عبد السلام في الطارئين
 فأجراه المصنف في غير الطارئين وحكي الخلاف في صورتين رأيا انه لا فرق بينهما اه وقد
 ذكر ح كلام ابن عبد السلام بلفظ فرع ونصه فرع قال ابن عبد السلام وكذا
 ينبغي اذا أقرت هي ولم يبع لم منه انكار أن يرثها اه منه بلفظه قلت أغفلوا رجهم الله
 ما تقدم عن النوادر وهو صريح في التسوية بينهما وقد نقل اللغوى أيضا التسوية بينهما
 عن محمد بن المواز فقال بعد ذكر انهما باقراره مانصه وكذلك المرأة تقر بان فلان تزوجها ثم
 تموت فانه يرثها اه منه بلفظه والله المرشد (بخلاف الطارئين) قول ز وأما في
 المرض فبلغني الخ فيه نظر لتقدم التصريح بخلافه في كلام ابن عرفة وكلام مب فيه
 نظر أيضا لانه بناء على كلام طئي وتقدم ما فيه (أو صفته أو جنسه) قول مب على أن
 المثال الثاني مماثلة له عن ق ولم أره فيه قلت بل هو فيه ذكره عند قوله ورد المثال الخ
 فانظره وقول ز وأراد بالجنس ما يشمل النوع الخ ما ذكره من ان النوع كالجنس
 مخالف لما جزم به أبو علي من أنه كالقادر والصفة وبأن كلامه قريب ولكن ما قاله ز هو
 الصواب ففي ابن يونس مانصه وان كان في النوع تحالفا وردت الزوجة الى صداق المثل
 الا أن يرضى هو بما ذكره أو ذكر الاب في البكر اه منه بلفظه (حلقا وفسخ) قول
 ز وأما في الجنس فيفسخ حلقا أو نكلا أو حلقا أحدهما دون الآخر اعترضه تو قائلا
 ويقضى للعالم على النا كل خلافا لـ وهو اعترض صحيح وقد صرح في الجواب بما

قاله تو وبأني نصه قريانا شاء الله ونحوه في الارشاد ونصه فان اختلفا في قدره أو في
 عينه فان حلفا فافسحا وأيم مانكل لزمه ما حلف عليه الآخر اه منه بلفظه وهذا أيضا
 هو الذي يفيد كلام التحفة وشروحه المن تأمله وكلام مب يوهم انه صحيح ما قاله ز في
 حلف أحده ما ونكول الآخر وليس ذلك بمرادله وانما مراده بالاطلاق أنه في الجنس
 لا يراعى الشبه أي أنهم ما يتماثلان أشبه أحدهما أم لا فان حلفا أو نكلا معا فسخ النكاح
 فتأمله (والرجوع للاشبه الخ) قول مب وبه تعلم ما في كلام خش حيث جعل
 الرجوع للاشبه لما بعد البناء ما اعتمده مب رضي الله عنه هو الذي صدره طئي
 ومستنده في ذلك كلام ضيغ وكلام اللقاني في حاشيته وعلى كلام طئي عولت
 أيضا مع ان الشيخ ابن رجال رجع مثل ما في خش قال في حاشية التحفة ما نصه فالملخص
 من المتن وكلام الناس أن الاختلاف في الجنس والقدر والنوع والصفة قبل البناء
 ولا موت ولا طلاق فالتحالف والتفاسخ مطلقا ولا عبرة بالشبه وبعد البناء أو الطلاق فقول
 الزوج ان أشبهه في القدر والصفة وفي معنى ذلك النوع وأما في الجنس فالتحالف والرد
 لصداق المثل الخ تأمله تفهم به ما في شروح المتن والتحفة وان أطالت هنا وشراحها اه
 وقال قبل هذا ما نصه ولم يذكر ابن الحاجب وابن شاس قبله والقاضي وغيرهم كان عرفة ان
 الشبه يعتبر هنا قبل البناء ولا موت ولا طلاق صريحا أصلا إنما ذكر بعضهم في المحل
 المذكور المسائل الأربع أنها تجري هنا في التنازع في المهر مجرى اختلاف المتبايعين
 ويدل لذلك قول ابن يونس بآثر مسئلة قول المتن بقوله يمين ومسئلة تخنون وابن حبيب
 ما نصه ويراعى في اختلافهما إذا أتى أحدهما بما يشبهه والآخر بما لا يشبهه وقيل لا يراعى
 ذلك كما اختلف في ذلك في البيوع فقوله كما اختلف الخ يدل على أن ما هنا جار على مسئلة
 البيوع اه منه بلفظه قلت وفي كلامه نظر من وجوه أحدها قوله ولم يذكر ابن
 الحاجب ولا ابن شاس قبله أن الشبه الخ فيه امران أحدهما أنه يقال عليه وكذا لم يذكر
 ابن الحاجب ولا ابن شاس قبله أن الشبه يعتبر بعد البناء صريحا فلم يجعل أن المتبايع
 اعتبره بعده ثانيهما أن ما قاله غير مسلم بل كل منهما قد ذكر الشبه قبل البناء لكن على
 أنه مختلف فيه ونص ابن شاس إذا تنازعا في قدر المهر أو صفته مع بقاء الزوجية بينهما
 وذلك يقع قبل البناء بعده فان كان قبله تحالفا وتفاصحا كما في البيع وبدئت المرأة باليمين
 كالبايع في المشهور وقال بعض المتأخرين ويجرى فيه ما يجري في البيع من الخلاف في
 الرجوع الى قول مدعي الاشبه وفي انقضاء النكاح بتمام التحالف وفي الرجوع الى قول
 المرأة اذا نكلا جميعا كما في البيع اه وان كان التنازع بعد الدخول فالقول قول الزوج
 اذا الدخول كالتقوت في البيع اه محل الحاجة منه بلفظه وتبعه ابن الحاجب فذكر مثله
 مختصرا فتأمله ثانيها قوله ان ابن عرفة لم يذكر الشبه قبل البناء صريحا فانه نظر بل
 ذكر كلام اللغمي وقوله ونصه اللغمي لو أتى أحدهما بما يشبهه دون الآخر ففي حلفهما
 وقبول قول ذي الشبه روايتان وهذه أحسن لان الشبه دليل كشاهد اه منه بلفظه وقد
 ذكر ابن عرفة عن المدونة وغيرها ان القول قول الزوج بعد البناء ولم يفيد بما إذا أشبه

ونفسه وفيها ان اختلافه بعد البناء أو بعد الطلاق قبل البناء صدق مع عينه فان نكل
 حلفت وأخذت ما دعتة ثم قال الميطي هذا المشهور في اختلافهما بعد البناء وقال ابن
 عمر وروى ابن وهب يتحالفان ولهما مهر المثل ويثبت النكاح اه منه بلفظه ونحوه في
 ضج عند قول ابن الحاجب فان تنازعا بعد البناء فالقول قول الزوج لانه فوت اه ونفسه
 أي فان تنازعا بعد البناء في القدر والصفة فالقول قول الزوج مع عينه لان ما كتبه من
 نفسه او هذا مذهب المدونة فان نكل فالقول قول المرأة مع عينها الميطي وهو المشهور ومن
 مذهب مالك وأصحابه ثم قال مانصه ابن راشد انظر هل القول قول الزوج مطلقا وهو أكثر
 نصوص أهل المذهب أو مقيدا بما اذا وافق العرف وهو الذي ذكره اللغمي وهو الذي
 يؤخذ من كلام الاشراق لانه أشار فيه الى تشبيه حكم الصداق بعقد البناء بالبيع وانما
 وقع التشبيه في كلام غيره بالبيع في قبول دعوى الاشبه قبل البناء والله أعلم اه منه
 بلفظه قالها أن ما ذكره عن ابن يونس من قوله كما اختلف في ذلك في البيوع لا يصلح الرد
 به على ما في التحفة وشروحا أما أولا فان ابن يونس ذكر ذلك عقب كلامه على
 اختلافهما قبل الدخول لا بعده وأما ثانيا فلوسلما انه صرح بان ذلك بعد الدخول فلا
 نسلم الرده وحده على ما في التحفة وشروحا لان ذلك مروى عن مالك نصا واختاره
 وعليه قول الميطي وغير واحد من الموثقين وهو الذي اعتمد المكناسي في مجالسه
 وغير واحد ممن يطول بنا ذكرهم فالحق ما حرره طي ومن تبعه والله أعلم (الابعد
 بناء أو طلاق أو موت) قول مب مع أنه قصور في قول عن اللغمي الخ قل بل
 هو في المدونة ونفسها واذا اختلف الزوجان في الصداق بعد الطلاق وقبل البناء
 فالقول قول الزوج مع عينه فان نكل حلفت وأخذت ما تدعي وكذلك ان مات قبل
 البناء فادعى ورثتها تسمية وادعى الزوج نفويضا فالقول قوله مع عينه وله الميراث وان
 اختلفا في الصداق قبل البناء من غير موت ولا طلاق فادعت الزوجة أكثر مما اقتر به الزوج
 فالقول قولها ويشترط تمام ما دعت والاتحافا وفسخ النكاح ولا صداق لها اه منها بلفظها
 ونحوه في ابن يونس عن المدونة أيضا (عند معتاديه) قول مب كلام اللغمي يفيده أن
 القول للزوج في هذه الخ هو ظاهر كلام اللغمي لكن الصواب ما قاله ز فسق الدرر
 المكنونة عن أبي الفضل العقباني مانصه القول قول مدعي التفويض الآن يكون عرفهم
 التسمية فقط أو تغلب التسمية فيترجح قول من ادعاهما فيما اختاره بعض الشيوخ وهو
 الظاهر اه منها بلفظها (مالم يكن ذلك فوق قيمة ما دعت الخ) فإذا ادعت أنه تزوجها بعد
 صفته كذا وادعى أنه تزوجها بشوب صفته كذا وكان صداق مثلها ثمانين فان لها ثمانين
 الآن تكون قيمة العبد سبعين فلا تزاد عليها أو تكون قيمة الثوب تسعين فلا تنقص منها
 وشمل كلامه المقوم كما مثلنا والمثلي كما إذا ادعت أنه تزوجها بوسق من بر وادعى أنه تزوجها
 بوسق من ذرة مثلها ثمانون في الفرض المذكور الآن تكون قيمة وسق البر سبعين
 فلا تزاد عليها أو تكون قيمة وسق الذرة تسعين فلا تنقص منها هذا هو المتعين وما أفاده
 كلام ز من ان كلام المصنف خاص بالمقوم وأما في المثلي فيقال مالم يكن ذلك فوق مثل

ما ادعت ودون مثل ما ادعاء غير صحيح لان الواجب للزوجة هنا العين ذهباً وفضة بحسب السكة الجارية والمقوم والمثلي المختلف فيه انما يتظر اليه ليعلم أهو أقل من صداق مثلها أو أكثر منه ولا يعرف ذلك الا بالنظر للقيمة وكيف يعقل أن يقال ينظر للوسق مثلاً هل هو أكثر من ثمانين أو أقل منها والعجب من سكوت ثوب ومب عنه فتأمل ما يضاف والله الموفق (وثبت النكاح) قول مب عن ضيغ وقال في الجلاب يفسخ النكاح مانسبه لضيغ هو كذلك فيه نقلاً عن الميضي ومثله لابن عرفة نقلاً عن الميضي أيضاً ونصه في ثبوت النكاح وفسخه رواية ابن وهب مع المشهور من المذهب ونقل ابن الجلاب قال بعض الموثقين ولم أره لغيره اه منه بلفظه قلت ولم أجده ذلك في التفریع لابن الجلاب بل وجدت فيه عكسه ونصه ومن تزوج امرأة ثم اختلفا في الصداق قبل الدخول تحالفاً وتفاخراً كان اختلافهما في عينه أو قدره وبثت المرأة باليمين فان حلفت ونكل زوجها الزمه ما ادعته من صداقها وان نكلت وحلفت زوجها كان لهما ما اقرب به من صداقها وان حلفا جميعاً ففسخ النكاح ولا شيء لهما وان اختلفا بعد الدخول ثبت النكاح وكان لهما صداق مثلها وهذا اذا اختلفا في عين الصداق مثل أن تقول المرأة تزوجتني على عبدك ميمون ويقول الرجل تزوجتك على عبدي مبارك فاما اذا اختلفا في قدر الصداق فقال الزوج تزوجتك على ألف وقالت تزوجتني على العين وقد دخل بها أو مكنته من نفسها فالقول قوله فيما اقرب به من الصداق مع يمينه اه منه بلفظه وتتبعه أتم المتبع فلم أجده فيه غيره فقوله ثبت النكاح كذا وجدته في نسختين منه قديمتين متقنيتين حسنتين جسد امكتوب على طرته ما كثيرا والله أعلم (وان قال أصدقتك بألخ) قول ز ولا يخفى أن هذا من الاختلاف في الصفة الخ فيه نظربل صرح ابن يونس أنه من الاختلاف في النوع وباقى لفظه وقد تقدم في كلام الجلاب صريحاً أن قوله تزوجتك بعبدی فلان وقوله ما بل بعبدك فلان حكمه حكم الاختلاف في الجنس والنوع فستأنا هذه أخرى لزيادة هذه بالاختلاف بالكورية والاثوثة فتأمل * (تنبيه) نقل ابن يونس مسئله المصنف هذه عن سحنون في كتابه انه وقال عقبها مانصه قال بعض أصحابنا وهذا خلاف ما تقدم لابن حبيب اذا اختلفا في نوع الصداق بعد الباء انهما يتحالفان ويكون لهما صداق المثل اه منه بلفظه قال في ضيغ بعد أن ذكره مانصه والظاهر أن المصنف يعني ابن الحاجب انما تكلم على مسئله اذا تنازعا قبل الدخول لقوله حلفا اه منه بلفظه ونقله جس وأقره فتأمل جدا (عبد الوهاب الآن يكون بكتاب) ابن عاشر هل المراد بالكتاب مطلق عقد الصداق أو كتاب يشهد لهما بتخلده في ذمته سواء كان في صل الصداق أو غيره ونص ابن عرفة قال القاضي هذا ان لم يثبت ذلك في صداق ولا في كتاب وان كتب في صداق فليس القول قول الزوج اه وهو بين المراد اه منه بلفظه لكن قال أبو علي في حاشية الحقة مانصه ويظهر من كلام من قيد بالكتاب أن المراد به كتاب مخالف لكتاب الصداق وقد بينا ذلك في الشرح اه فانظره * (تنبيهان الاول) ظاهر كلام المصنف ان ما قاله عبد الوهاب ومن ذكر بعده تقييد للمذهب لا خلاف وصرح بذلك في ضيغ ونصه وهذا ان

القولان انما قصد قائلهما تقييد قول مالك وينبغي أن يحمل قولهما على التقييد ولا يؤخذ ذلك من كلام المصنف بل ظاهره حمل قوليهما على الخلاف اه منه بلفظه وقال أبو علي في الحاشية بعد ذكره القيد وقد عياض الذي ذكره الشراح هنا مانصه وقد نقلنا في الشرح كلام الناس الدال على أن المذهب باعتبار القيد المذكورة اه فانظرها فقد اختارناه لا بد مع ذلك من البحث والنظر الى القرائن والعوائد* (الثاني) ذكر في المعين قيدا آخر ونصه قال غير واحد من الموثقين ان عقد في الصداق قبل ذكره النقداه لا يبرئها منه بناؤه عليها ولا طول مقامه معها فانه ان ادعى الدفع بعد ذلك اليها أو الى وليها قبل البناء أو بعده لم يقبل قوله وكان كسائر الديون اه منه بلفظه قلت وهو ظاهر ان لم يكن كتب ذلك من تلقيق الموثق والافلا عسيرة به والله أعلم (وفي متاع البيت الخ) قول ز في التهمة لم تختص به الخ هو الرابع من أقوال ثلاثة في المسئلة وقيل القول قول الزوجة مطلقا وقيل بالتفصيل ففي الفائق مانصه قال الداودي ما اشتراه الرجل لزوجته من الثياب فلبست في غير البذلة ثم نزل بينهما فراق وادعى ان ذلك منه عارية وأنكرته نظرفان كان الرجل مثله يشتري الثياب لزوجته على وجه العارية فالقول قوله مع عيمده وان كان مثله في ملائه وشرفه لا يشتري ذلك للعارية فالقول قولهما مع عيمدها قال وسواء كان لباسا قليلا أو كثيرا قريبا أو بعيدا وقال غيره القول قول الزوج شريفا كان أو غيره لانه يقول أردت أن أجعل زوجتي وأحلبها ان كان حليها وأفتى ابن الحاج وابن رشد أن القول قول الزوج فيما اشتراه من الحلي والثياب وأعطاه لزوجته تلبسه وتزين به انه عارية لاهبة وتعليك وكذلك يكون القول قول ورثته في ذلك مع أيما منهم الا أنهم يحلفون على العلم لا على البت اه منه بلفظه وذكر ابن عات في طرده قول الداودي وقول غيره وزاد مانصه قال ابن تليد وان ابتاع الرجل لزوجته كسوة مثل ثوب أو فرو ثم تموت فريد أخذها لم يكن ذلك له وهو موروث عنها وكذلك قال بعض الشيوخ في الموت والطلاق وبه العمل وهذا اذا كانت لغير البذلة قال ابن لبابة وما اشتري الرجل لزوجته أو واشترته هي لنفسها من ماله ولا ينكر عليها وهي تلبسه وتحلى به فيحببه ولا يدعى فيه زوجه أو لا ينكر عليها اذا تزفت به فانه لها عاش أو مات فان ادعى الورثة عليها في ذلك شيأ مثل انهم لم يحجزه بعلمه أو شبه ذلك كان عليها المين وقال ايضا انه لو رثه الرجل ان مات عنها الآن تقيم البينة على هبة أو عطية وقال غيره وكذلك ان كان حيا يمينه وهو أحسن من الاستغناء اه منها بلفظها وفي نوازل النكاح من المعيار مانصه وسئل ابن سراج عن رجل اشترى لزوجته جملته حواشي من قصب ذهب وثوب حرير وعقد جوهر وفرخة شرب وغير ذلك ودفع ذلك كله لزوجته المذكورة وألبسها اياها على وجه المتعة والتعليك ثم بعد ذلك اشترى قطيقتين ومطرحين وغير ذلك وبقيت الزوجة تلبس ماساق لها وتزين به وتمتن القطيقتين والمطرحين وغير ذلك مدة أربعين سنة ثم مات في عوام فلما توفي الزوج في هذه الاشهر القريية قام بعض ورثته يطلب ميراثه في جملة ما ذكره ويدعيه ملكا لموروثه فهل يجب لذلك الطالب من ذلك شيء مع بقاء ذلك بيد الزوجة هذه المدة وسكوت الزوج مع علمه بامتهان ذلك كله ودفعه أولا على

الوجه المذكور فأجاب أن ثبت أن الزوج ملك زوجته تلك الحوائج كانت لها أو الأحلف
 الورثة أنهم لا يعلمون أنهم ملكها أياها أو وقع فيها الميراث اه منه بلفظه وفيه أيضا بالحمل
 المذكور مانصه وسئل أبو عثمان سعيد بن ضمير عن الرجل يتزوج المرأة ولا يعرف لها
 جهاز قليل ولا كثير وتدخل على جهاز امرأة كانت له قبل هذه ويشترى الزوج بعد ذلك
 أيضا مما يكون للنساء من الثياب والحلي ويقسم الزوج البينة أنه ابتاع ذلك كله بعد
 البناء زمان ولم يذكروا عارية وسكت عن ذكر ذلك إلا أنها تنفس بذلك وتزين به فينزل
 بينهما فراق أو موت فتدعى المرأة في ذلك كله فأجاب ليس لها ما ذكرت شي إلا أن يعرف
 أنها خرجت به من بيتها أو تصدق به عليها أو أفادت ما لا يعرف ذلك واستبان وانضح وأنه
 يكون كما وصفت وما لم يعرف لها مال ولا تصدق عليها ولا أفادت فليس لها من ذلك شيء لأن
 الزوج يقول أردت جمال بيتي وجمال امرأتي وزينتها ذلك قال القول قوله وقول ورثته
 بعده وقيل لابن ضمير فترى أن قالت اني اكتبته وجعته فقال ليس يعرف الكسب
 للنساء إلا أن يكون ميراثا أو هبة أو صدقة ويعرف ذلك فينشد يجوز ما تقول إذا كانت
 المرأة لا يعرف لها قليل ولا كثير من قبل دخوله عليها وأجاب ابن لبابة ألاما عرف بما
 ابتاعه الزوج بعد البناء لامرأته من حلي أو متاع يعرف للنساء وزين به امرأته السنة
 والستين وأكثر من ذلك ولم يشهد لها على عطية ولا هبة فهو أحق به كأن مما يعرف للنساء
 أو غير ذلك وما أدخل على زوجته الثانية من متاع زوجته الأولى فهو أحق به أيضا ولا شيء
 للثانية فيه والورثة بمنزلة الميت إلا أن تكون لها يمينه على ذلك والأفلاشي لها اه منه بلفظه
 وفي نوازل المعاوضات من المعيار في جواب لابي اسحق الشاطبي مانصه دعوى المرأة في
 الثياب أن زوجها ساقها لها لا تسمع إلا إذا قامت البينة على أن تلك الثياب باعياها من جملة
 السياقة أو أنه وهبها لها على الخصوص فإن لم تقم على ذلك يمينه فالقول قول ورثة الميت مع
 ايمانهم لا يعلمون تلك الثياب من جملة مال المرأة ولا متاعها إلى آخر نص البين ولا تدخل
 هذه المسئلة في مسئلة الاختلاف في متاع الميت اه منه بلفظه وبذلك جزم العلامة
 المشاور أبو عبد الله بن الفخار قائلا مانصه هذا مقتضى ما في السكاح الثاني من المدونة
 اه انطرق فهذه النصوص تدل على أن الرابع مارجحه عجب باقتصاره عليه وكما هو
 راجح نقلا هو أيضا راجح معنى لما قالو من أن الانسان أعرف بكيفية خروج ملكه من يده
 ولأن الأصل بقا ما كان على ما كان وهذه العلة على العلامة ابن هلال في الدر المنثور قول
 صاحب الاستغناء السابق وهو أحسن فقال عقب نقله مانصه قلنا لأن الأصل بقاء
 الاملاك على ملك المالك فلا تنقل إلا بأمر محقق اه منه بلفظه قلت ولأن الزوج
 يجب أن يجعل زوجته ليستمتع بها ويخشى أن يملكها ذلك ان يقع بينهما ما يوجب الفراق
 أو يموت فتذهب بما للزوج آخر فيجعل ذلك يدها على وجه العارية فيحصل لها ما أحب
 ويأمن مما يخشاه فتأمله بانصاف فان قلت سلمنا أن ذلك هو الرابع لكن تقدم في نقل
 ابن عات أن العمل جرى بان القول قول الزوجة وما به العمل مقدم على الرابع قلت لتقدمه
 عليه شروط منها استقرار العمل وهو منتف هنا ذكر من المحققين ممن بعد صاحب الطر لم

يعرجوا عليه وأفتوا بغيره حتى سيدى عبد القادر القاسى فى أجوبته ولم يذكره ولده فى نظم
 العمل ولا غيره من المتأخرين ممن تعرضوا لعدما به العمل والله أعلم **(تنبيه)** هذه النقول
 السابقة تفيد أنه لا فرق على هذا القول بين أن يقول لباس المرأة لما حليت به أو لا ووقع فى
 جواب أبى اسحق الشاطبى المنقول أنقامتصلا بما قدمناه عنه مانصه لكن يبقى النظر فى
 لباسها تلك الثياب وامتنانها لها فهل تستحقها بذلك أم لا والصحيح فى المذهب أن الرجل
 ليس له أن يرتجع كسوة المرأة عند فراقها إذا كانت مبتذلة فإن لم يتبدل كان له ارتجاعها
 فهذه الثياب مثلها إن كانت الزوجة قد ابتذلتها فهي لها ولا صار ميراثا أه منه بلفظه
 ونقله سيدى عبد القادر القاسى فى أجوبته وسله **(تنبيه)** قلت فيه نظر ظاهر وإن سكت عنه
 الامامان أبو العباس والناشر سى وسيدى عبد القادر القاسى ووجه ذلك أنه معترف بأنه
 إنما اعتمد فى ذلك على القياس الذى ذكره وهو غير صحيح لأن مسئلة الطلاق التى جعلها
 أصلا لهذه مبيانية لهذه أشد المبيانية لأن مسئلتنا هذه قد سلم هو نفسه أن دفع الزوج لما ذكر
 هو على وجه العارية وعليها البينة أنه وهبها مثلا ولا خلاف فى المذهب بل ولا خارجة فيما أعلم
 أن العارية لا تخلط بطول الاستقاع بها ولا بامتنان المعارياها ودفع الزوج الكسوة فى مسئلة
 الطلاق كان منه على وجه التملك أداء لما وجب عليه لكن لما كان ذلك عليه فى مقابلة
 الاستقاع فرقوا بين أن يقع الطلاق عن قريب فترجع له أو بعد فلا وحدوا البعد بثلاثة
 أشهر كما أشار له المصنف فيما يأتى بقوله لا الكسوة بعد أشهر فيلزم على قياسه هذا أنهم هما
 أقامت بعدها العارية ثلاثة أشهر فهي لها والنصوص مصرحة بذلك فراجعها متأملا
 والله أعلم فتأمل بانصاف **(مسائل الأولى)** عكس هذه المسئلة مثلها وهي أن تكسو
 المرأة زوجها فى الفائق مانصه كتب الى القاضي أبى الوليد ابن رشد رحمه الله ما تقول
 فيما يخرج به المرأة ووليها فى شورتها باسم الزوج كالكفارة والمحشو والقميمص
 والسر او يلبس ذلك الزوج بعد ثباته بالايام البسيرة أو الكثرة ويرى لم يلبسها
 ثم تذهب الزوجة أو وليها الى أخذ الثياب ويرعون أنها كانت عارية وإنما جعلت ذلك على
 طريق التزين لا على طريق العطية فهل ترى ذلك للزوج أم لا فاجاب ان كان فى هذه الثياب
 المخرجة فى الشورة عرف البلد قد جرى به الامر واستقر عليه العمل حكم به وإن لم يكن فى
 ذلك عرف معلوم فالقول قول المرأة ووليها فيما يدعيان من أنها عارية أو على سبيل التزين
 وبالله التوفيق لأرب سواه أه منه بلفظه ونحوه فى طررا بن عات ونسبه لمختصر الحذيرية
 ونحوه فى الدر المنثور ونسبه لمختصر الحذيرية وأشار اليه ق عند قوله قبل الآن يسمى شئ
 فيلزم وكلهم ساقوه كنه المذهب ولم يحكموا غيره وهو ظاهر والله أعلم **(الثانية)** إذا وقع
 التنازع فى ذلك على وجه آخر بأن يقول الزوج دفعته لك فيما على من الدين وتقول هي
 بل أعطيتنى تبرعا فلا إشكال على الرابع السابق أنه لا يكون القول قولها وقد سئل
 عن ذلك الشيخ ابوالحسن فأجاب بما نصه مسئلة من ادعى أن هذا من ديني وقال الغريم
 هو بعتو ديني باق القول قول مدعى القضاء من الدين سيما ان كان مجانسا للدين والمناسب
 لهذه مسئلة النكاح الثاني إذا أعطاهاتو باقتال هدية وقال الزوج من فرضك الذى

على فالقول قوله الآن يكون الثوب لا يقرضه مثله مثلها فالقول قولها والعادة مسامحة
 الزوجين في مثل هذا بينهما ما اه نقله في الدر النثير وقال عقبه ما نصه بل الانسب للمسئلة
 أو هو عينها ما في النوادر عن الواضحة وما أهدى الناس من حل أو شيا ثم أراد أن يحسب
 ذلك في الصداق فليس له ذلك اذا سماه هدية وان لم يسمه هدية حلف ما أرسله هدية وما بعته
 الا ليقاص به من الصداق فذلك له فان شامت الزوجة قاصت به أو ردت له وقاله أصبح عن
 ابن القاسم وقاله غيره من أصحاب مالك وما أجراه الشيخ أيضا حسن قال رحمه الله في كتاب
 الوديعه من التقيد لان الغالب ان الانسان انما يدفع ما لم يذمه اه منه بلفظه قل
 وما نقله عن النوادر فهو في المقيد ونصه ولو لم يدع عارية ولا أقام بينة وانما قال أرسلته
 ليحسب لي من الصداق فانه يحلف على ذلك وتكون المرأة مخيرة في أن تصرفه عليه أو تحسبه
 من صداقها قاله مالك وابن القاسم وغيرهما اه منه بلفظه والحق أن يقال لا يتخلو دعوى
 الزوج من وجهين أحدهما أن يدعى أنه حين دفع ذلك لها بين لها أنه من دينها وقبلته
 ثانيهما أن يدعى أنه لم يبين لها ذلك ولكنه قصده ثم في كل من هذين اما أن تكون الزوجة
 محجورة أو رشيدة وفي جميع ذلك اما ان يكون فعل ذلك عند حدوث سبب كحتمان أو ولادة
 أو بدون ذلك وفي جميع ذلك اما أن يكون ما دفعه لها قائما سدا أو استهلاكته فهذه ست
 عشرة صورة ثمان في المحجورة ومثلها في الرشيدة فأما صور المحجورة فلا رجحان لكون القول
 قوله في أربع منها وهي صور استهلاكه أو أن لا يظن أحدا يقول ذلك فالمصيبة منه
 ولا يحسب عليها من قيمة ذلك شيء وأما مع بقائه وقيامه فيكون القول قوله باعتبار أخذ
 ذلك من يدها على ما وجدته لا باعتبار برائة ذمته مما زعم أنه دفعه فيه ووجه ذلك جلي أن لم
 يكن عند حدوث سبب والاجر في فيه ما يأتي عن أبي الحسن وأما صور الرشيدة ففي اثنتين
 منها وهي اذا ادعى أنه بين لها وكان ذلك لغير سبب وهو قائم أو مستهلك فالقول قوله كما تقدم
 في جواب أبي الحسن واذا ادعى أنه قصده ذلك ولم يبينه لها ولا سبب له وهو قائم فيحلف
 ويأخذه ان لم تقبله في دينها كما تقدم في كلام النوادر والمقيد وان مات فالظاهر انه لا شيء له
 اذ ليس له ان يصير لها في دينها شيئا جبرا عليها دون اعلا مهابه وقد تكون تلك الثياب
 لا تساوي يوم دفعها لها تلك القيمة التي يزعم أنه دفعها فيها مع ما حصل له بذلك من النفع
 بتجملها به بذلك وهي في ذلك كله جاهلة بانه من دينها الذي لها بذمته مما لا يلزمها أن تجهز به
 شرعا وأما اذا كان ذلك عند حدوث سبب وصورها أربع فأجاب عن ذلك أبو الحسن
 بما نصه جرت عادة الناس ان الرجل اذا صنع وليمة يشترى مثل ذلك الزوجته على وجه الهبة
 لها والاستلاف لمودتها لا بان يكون محسوبا لها من كالمها فلي ذلك تحمل مسئلتكم اه
 قال في الدر النثير عقبه ما نصه قلت الفرق بين قوله في هذه المسئلة وبين قوله في المسئلة
 المقدمة جريان العادة هنا بان ذلك من الزوج انما هو على وجه الهبة اه منه بلفظه ولا
 شك في ان العادة المتقررة يعمل بها في ذلك وقد جرت العادة في هذه النواحي بان الزوجة
 تتولى الاعمال الشاقة كقط الزيتون والسنبل وتنقية الزرع وغير ذلك من غير عوض
 تطلبه على ذلك والزوج يشترى لها في الاعباد ونحوها بعض ما تستر به ولا يذكر لها أن

ذلك عوض عن بعض دينها وكان ذلك عوضاً عما تنفع له من الاعمال الشاقة فلا يقبل من الزوج أن ذلك عوض عن بعض دينه وعلى تسليم أنه يقبل قوله في ذلك فلم يذهب عملها باطلاً بل يكون لها بحسبته باجرة مثلها بعد دين كل منهما أنه ما فعل ذلك متبرعاً بهذا الجاري على أصول المذهب وهو تحريم القول في هذه المسئلة والله أعلم * (الثالثة) المرأة تذهب لدار أهلها فيه طونم باقرة مثلاً فيقع النزاع بينها وبين زوجها أو بين ما وبين من يكون على المفاوضة معه كاخوته فإن تقرر في ذلك عرف بشئ عمل به والا فالصواب أنها للزوجة وقيل بينهما ففي أجوبة الشيخ أبي الحسن مانصه وسئل رحمه الله عن رجل سافر مع زوجته إلى صهره أبيها وأقام به دية وهي غفل من البقر وكان ملكاً للزوج فلما رجعا من عند الصهر المذكور أعطاهما باقرة عوض العجل على عادة الثواب في ذلك ثم اتنا سلت بعد ذلك فقال الزوج هي لي وقالت الزوجة أعطاهما لي أبي فقال هي للزوجة لان المعنى أنه ملكها العجل حين سافرت به أو ملكها العوض حين قبضته وهذا يحكم العادة لانهم يقولون سافرت زوجة فلان بكذا وأولها بكذا ولا يقولون سافر فلان بكذا فأجاب فيهم ونسألها للزوجة اه نقول في الدر المنثور وزاد عقبه مانصه قلت قال ابن عرفة في كتاب الشهادات وصح ان أسماء بنت أبي بكر رضی الله عنهم ما جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ليس لي من شيء الا ما أدخل على الزبير فهل علي جناح أن أرضخ مما أدخل على فقال ارضخي ما استطعت المازري ان كان مما يعطيها الزبير نفقة لها فين جواز وان كان انما أرادت مما كان ملكاً له فيحمل ذلك على أنه لا يكرهه منها وانما إعادة عودها أزواجهم اه منه بلفظه وفي أجوبة الشريفة من جواب لابي القاسم بن نجو مانصه ان نسر المعطى وبين لمن هي العطية عمل على تفسيره وارتفع الاشكال وان لم يقع من المعطى بيان وكان الزوج قد زار مع زوجته فالعطية المبهمة لهم معا وان لم يزر الزوج مع زوجته فالعطية المبهمة للزوجة القاضية من يد المعطى الا اذا كان بالبلد أب مطر دمين للمبهم فيجب أن يعمل عليه في الامر المبهم وحال الأزواج بينهم ما محمول على المكارمة اه وأجاب أيضاً ما يعطيه الوالد الأول زيارته الممعز وجهاً بعد الدخول به من المواسي هو بينهما أعني بينهما وبين الزوج هذا ان جرى العرف بذلك والا فلها خاصة كما يكون لهما ما يعطيه بعد الزيارة الاولى وكذلك أيضاً لا يشاركها في الماشية التي أعطاهما أبوها وهي في بيته لان ذلك مال من مالها فلا مدخل للزوج فيه اه وأجاب سيدي أحمد بن عبد الوهاب عن نحو المسئلة ان ما أعطى للزوجة هو لها ولا حق فيه معها لزوجها ولا رجوع عليها بقيمة ما حملت في زيارتها من دار بلادته اذ لا ثواب بين الزوجين بهذا فتى سيدي أحمد بن محمد البعل برّد الله ضريحه اه محل الحاجة منها بلفظها ثم ذكر عن فتوى سيدي محمد بن عرضون مانصه ان ما تأتي به الزوجة من دار والدها في زيارتها يكون مشتركاً بينهما وبين زوجها بشرط أن يكون الطعام الذي ذهبت به من مال الزوج قال وبه أفتى سيدي أحمد بن عرضون اه وفيما أياضاً من جواب لابن عرضون وسئل عن اخوان على المفاوضة ذهبت زوجة أحدهم لدار أهلها تريد صنعتهم من زرعهم فأعطوها بقرتاً عندها عدة مانصه ان الزوج

الزائرة تأخذ نصف البقرة والنصف الباقي للزوج مع اخوته هم فيه سواء ليكون الثريد الذي حملته صنعتهم من الزرع الذي نشأ عن خدمة الجميع اه منها بلفظها * قلت وفي فتوى ابن عريضون نظره لا قياها ما انقلنا فلما قلتم المساقد منها من فتوى أبي الحسن التي سلمها العلامة ابن هلال ولم يحك غيرهما وفتوى غيره عن قدمنا وأما قياسا فلا يشترط في ذلك ان تكون ذهبت بتريد صنعتهم من مال زوجها أو من مال زوجها واخوته وكون صنعها ذلك من ماله أو من ماله مما وجب لهم الشركة فيما تأتي به لا يجري على القواعد ولا يساعده القياس أما ولا فان الزوجة تأتي من دار أبيها بمنزل ما تذهب به من الثريد والخبز أو بأكثر منه عادة مطردة وأما ناسا فان أخذها ذلك من مال الزوج وحده أو مع غيره أما أن يكون بغير إذن منهم أو باذن فالاول عداء والثاني سلف ان لم يحمل على انه تبرع منهم لها والواجب في العداء غرم مثل المثل وقيمة المقوم وفي السلف رد المثل مطلقا فان قيل لانسليم القسمة ثنائية محصورة في العداء والسلف بل هناك قسم ثالث وهو أن يكون اذهم لم لها في ذلك على أن يكون ما تأتي به بينها وبينهم أنصافا قلنا غاية هذا القسم انه معاملة فاسدة للغرر والجهل أما الغرر لاحتمال ان لا تأتي بشيء اذ كثير من الزائرات لا يأتين بشيء ثم لا تجد أحدا منهن أو من أزواجهن يخاصم أهلها في ذلك أصلا وأما الجهل فعلى احتمال انها تأتي بشيء يحتمل أن يكون بقرعة أو شاة من الضأن أو من المعز وعلى أنها بقرعة أو شاة فيحتمل أن تكون أعلى أو أدنى أو وسطا والواجب في المعاملة الفاسدة بعد الفوات الرجوع بمثل المثل وقيمة المقوم فتأمل به بانصاف وقد وقعت نازلة الاخوة في حية شيخنا ج طيب الله ثراه وكان زائدا فيها أن الزوجة ذهبت بعرض من البقر من مال زوجها واخوته زيادة على الثريد والخبز فوقع الفتوى بما أفتى به أبو الحسن وغيره وان الاخوة يرجعون على أخيم بحظهم من قيمة العرض الذي زارت به ونفذ الحكم بذلك والله أعلم * (الرابعة) * الزوج يكون له أموال من أصول وموالت وتكون زوجته تنوي العمل في ذلك ثم يموت الزوج فتريد أن تأخذ من ماله مدعية الشركة بعملها ثم تأخذ منهم مائة ربيع أو ثمن مما بقي وانما تطلب ذلك فيما رأينا حيث يكون لها راتب أو يورث زوجها كلاله أو يكون له أبوان وكذا تطلب ذلك هي وزوجها اذا كان مع اخوة له مثلا على المفاوضة وليس لاختوته أزواج قال أبو زيد القاسمي في عملياته مانصه

وخدمة النساء في البوادي * للزرع بالدراس والحصاد

قال ابن عريضون لهن قسمة * على التساوي بحساب الخدمة

لكن أهل فاس فيها خالفوا * قالوا لهم في ذلك عرف يعرف

قال العلامة سيدي محمد بن قاسم القفلا في شرحها مانصه قوله على التساوي يريد والله أعلم مساواة نسبة النصيب من الزرع لنسبة الخدمة من باقي العمل وهو معنى قوله بحساب الخدمة فلا تدافع بين قوله على التساوي وبين قوله بحساب الخدمة ثم قال بعد كلام مانصه وبالجملة فقد أجل الناظم رحمه الله في كلامه غاية اذ لم يبين العرف الذي اعتبر به أهل فاس ولا القسمة التي قال ابن عريضون ولا خدمة النساء هل في زرع الأزواج أو في

زرع غيرهم وكلام ابن عرضون الذي يمكن أن يتضح به المراد لم أظفر به في اللاتق ولعله ذكر
 ذلك في فتوى صدرت منه أو في مؤلف لم أعلمه اه محل الحاجة منه بلفظه ٥ قلت اما
 البيتان الاولان فشاهدهما ما في نوازل الشريف ونصه وسئل أبو عبد الله سيدي محمد بن
 الحسين بن عرضون عن تخدم من نساء البوادي خدعة الرجال من الحصاد والدراس
 وغير ذلك هل لهن حق في الزرع بعد موت الزوج لاجل خدمتهن أو ليس لهن الا الميراث
 فأجاب الذي أجاب به الشيخ القوري مفتي الحضرة الفاسية شيخ الامام ابن غازي قال ان
 الزرع يقسم على رؤس من نتج عن خدمتهم زاد عليه مفتي البلاد النجارية جده ناسيدي
 أبو القاسم ابن نجوع على قدر خدمتهم وبحسب ما من اتفاقهم وتفاوتهم وزادت أن الله عبد
 مراعاة الارض والبقر والا لة فان كانوا متساوين فيها أيضا فلا كلام وان كانت
 لواحد حسب له ذلك والله تعالى أعلم وأجاب سيدي أحمد البعل في نحو المسئلة لم أزل
 أستثقل القسمة على الرؤس في هذا المعنى الذي ذكره اذهي خارجة عن الاصول
 إذا اصل في ذلك أن الغلة تابعة لاصولها فمن لم يث في الاصل أخذ غلته على حسب
 من القسمة والكثرة الا ما استثناء الشرع وأباحه للناس من المساقاة بشروطها العديدة
 وهي في هذه المسئلة مفقودة ويلزم عليها أمور محذورة في الشرع وكان القياس بل
 النصب ان من ليس له في الاصل شيء لا يأخذ الا أجرته على حسب خدمته لكن جرى
 العمل في جبالنا هذه من فقهاءنا المتقدمين بقسمة ذلك على الرؤس فمن له قدرة على الخدمة
 ومن لا خدمة له فلانثي له اه قلت أما القسمة على الرؤس فيما له غلة كتملر الاشجار
 فلا يظهر له أصل في الشرع وأما الزرع فقد ينبت على المشهور ومن الاقوال اذا فسدت
 المزارعة فان الزرع للعامل فتكون فتواهم يقسم الزرع على من باشر الخدمة هو نفس
 الفتوى بأن الزرع للعامل وعليه كراه الارض والبقر والله أعلم اه منها بلفظها وفيها أيضا
 مانصه وسئل بعضهم عن مسئلة في هذه الجبال غماره وما والاها وهي اذا هلك
 هالكهم يزعمون أن تركته من الزرع خاصة تقسم على رؤس كل من له خدمة في الدار هل
 لهذا وجه في الشرع أم لا فان كان فهل غلة الزيتون والعنب والتين كذلك أم لا فأجاب قال
 سيدي أحمد البعل رحمه الله جرى العمل في جبالنا فذكر كلامه المتقدم وكلام ابن عرضون
 أيضا وقال بعد هما مانصه ولا فرق في ذلك بين الزرع والزيتون والعنب لكون السؤال وقع
 على العنب وغيره ولا بين من يعطى خدمة وغيره يعطى أخرى لجرهم في ذلك مجرى
 المناوضة وجرى الحكم من أشياخنا باعطاء من بلغ عشرة أعوام لقوة المظنة في تعاطى أولاد
 البوادي الخدمة ومقامهم غيرهم من الرجال وقد استشكل شيخنا سيدي أحمد البعل
 هذه الفتوى لجرهم اعلى غير اصول المذهب اقتداء بفتوى شيخه سيدي يحيى السراج
 ولكن لا يقدح الاشكال في هذه المنازلة اقتداء بمن مضى فقد وقع للامام ابن عتاب وابن
 رشد وابن سمل وابن زرب وابن العربي واللغمي ونظراتهم اختيارات وتصحيحات لبعض
 الروايات والاقوال عدلوا فيها عن المشهور وجرى باختيارهم عمل الحكام والقبائل اقتضته
 المصلحة وجرى به العرف والاحكام تجري مع العرف والعادة قاله القراني في القواعد وابن

رشيد في رحلته اه منها بلقظها وأما البيت الثالث فأشار به الى ما في نوازله والده سيدي
 عبدالقادر فقها مانصه الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله اعلم انه لا خفاء في صحة
 النقول بالحوال عن الامام الوائس رسي والشيخ السراج ومن خذا حذوه ما ومتناهما
 ومكانتهما في العلم وهو الذي يجب أن يعتمد ويدان الله به وخلافه تحريف وحيد عن
 الشريعة وخرق لاصولها وفرائض الله قد سماها الله بنفسه فلم يبق فيها نظر ولا اختيار
 وعقود الشريعة التي يترتب عليها آثارها من حلية الاتقاع وصحة الملك بيع اجارة شركة
 أموال أو ابدان مزارعة مساقاة مغارسة قراض كل ذلك له شروط معلومة متى اختل حكم
 بفسادها والرجوع الى أجرة المثل ولا عبرة بجري العادة والعرف على فساد العقد وهذا
 مما لا يحتاج بعد الى استدلال لكونه لا يخفى على متوسم بطلب العلم ولا يترك صريح الفقه
 ومنصوصه المقر وفي دواوين الأئمة وعلماء الملة وقادة الامة المقررة على الجهابذة التقدم
 تطاول الاعصار والاماد الى فتوى لا يعرف لها أصل ولا مستند الا مجرد موافقة مألوف
 الناس ومجرد دعوائهم ولا تحل الفتوى في دين الله الا بالشهور وما يحال انه حق ومن
 الفساد الاستناد في الاحكام والفتوى الى أغراض الناس واتباع أهوائهم من غير دليل
 شرعي فانه حل لعري الشريعة ومناقضة لحكمها وتشطيط للناس في مالوفاتهم
 وأهوائهم وقد قال أبو اسحق الشاطبي ان مقصود الشريعة اخراج المكلف
 عن داعية هواه حتى يكون عبد الله وما حجة به المجيب أعلاه مما نقل عن القرافي
 أن الاحكام تجري مع العرف والعادة منصوب في غير محله اذ ذلك انما هو في مقاصدهم
 ونياتهم وجرى ألفاظهم في أيمانهم وأحباسهم على عرفهم ونحو ذلك مما يطلبه في محله من له
 خبرة بفهم كلام الأئمة ونقل كلامهم وكذلك نقله أن المشهور ما صحبه العمل تنزيلا في غير
 محله اذ ان مع موافقة الحق ومصادفة نصوص الشريعة لامع مصادمتها كما هو فرض
 النازلة فاذا كان القول صحيحا وصحبه العمل يتبع عليه قطع الشعب الاحكام وتشغيبات
 الحكم وهذا اذا كان العمل بمن يقتدي به من الأئمة الاعلام كعلام قرطبة وأمثالهم
 مع أن فيه نزاعا ما ولا شيء من ذلك فلا كلام ولم يسع المحل أكثر من هذا مع أن للمقام بسطا
 وتقرير والله أعلم وكتب عبد الله تعالى عبدالقادر بن علي الفاسي كان الله له وليا انتهي
 ونقله الشريف في نوازله وزاد عقبه مانصه وسئل سيدي أحمد بن عبد الوهاب الشريف
 عن نحو المسئلة فأجاب وأما من مات وخلف غلة في أشجار أو زرعاً محروثاً أو غير ذلك
 فلا خلاف أن جميع ذلك بينهم على فرائض الله على حسب ما تحويه القرينة في سائر
 متخلف الموروث وكل واحد يلزمه أن ينفق على قدر واجبه ومن عمل زائدا على ما يلزمه
 ربح بأجرة مثله في زائد عمله على من يلزمه ذلك من شركائه وكذلك أيضا تقسم الغلة
 الناشئة في المستقبل عن أصول الموروث وما يحدث على حكم المفاوضة لان الاشتراك في
 الارباح على نسبة الاشتراك في أصولها ومن عمل في ذلك عملا زائدا على ما يجب عليه
 بنسبة حظه ربح بأجرة مثله هذا هو المرتضى عند المحققين وغير هذا لا يجري على القواعد
 عندهم اه منها بلقظها وفيه اقبل ما تقدم مانصه وسئل سيدي يحيى السراج عن نساء

٢ قوله كعلام قرطبة بضم العين
 وتشديد اللام جمع عالم اه صححه

البادية اللاتي يصدن ويدرسن ونحو ذلك هل لهن حظ في الزرع فأجاب بأنه لا شيء لهن في ذلك وسئل أيضا عن ورثته ورثوا أصولا وغيرها وكان لهم أولاد يخدمون معهم الأصول فلما أرادوا القسمة قال بعضهم أما الأصول فنقسمها على عدد رؤسنا معاشر الاخوة وأما غلته فنقسمها على عددنا وعدد أولادنا لكونهم كانوا يخدمون ويجمعون معناتها لهذا القائل ما زعم فان قلتم بعدم زعمه فهل للأولاد أجره عملهم أولا فأجاب بأن الأصول تقسم على عدد رؤس الاخوة فقط وأما الأولاد فلا شيء لهم من الغلة كما لا شيء لهم من الأصول وأما الاجرة فلا شيء لهم منها أيضا اذ لم تجر عادة بأخذ أولاد الاولاد أجره في ذلك ولو قدرنا أن عادتهم دفع الاجرة لهم في ذلك لكانت لهم الاجرة اه منها بلفظها فتحصل من هذا أن المعول عليه ما أفتى به شيوخ فاس ومن وافقهم من شيوخ الجبال والعلم للكبيرة المتعال **تنبيهات * الاول** قول الشريف وأما الزرع فقد ينسب على المشهور الخ فيه نظر لان المشهور أنه للعامل اذا انضم لعمله غيره لامطلقا كما يعلم من الوقوف على ما لغ وغيره عند قول المصنف آخر المزارعة كان له بذرع عمل الخ ***(الثاني)** قوله في جواب البعض وابن رشد في رحلته كذا وجدته فيه مكبرا والظاهر أنه تصحيف وان أصله ابن رشد موصرا والله أعلم ***(الثالث)** هذا الذي قدمناه انما هو في خدمته في مال الزوج كالاصول وأما ما يأتي به من الصوف ونحوه فتغزله فقد تدم للمصنف التصريح بأنهم ما شربوا كان في ذلك لكن ذلك مقيد بما اذا لم تصرح بأنها عملته له ومنه ان التصريح يجري العادة المتقررة بذلك والافهولة قال في مسائل الدعاوى من الدرر المكنونة مانصه وسئل الفقيه سيدي عمران المشدالي عن أنى لزوجيه بالصوف والشعر لتغزله كما هو شأن البادية ثم أرادت التكلم معه في ذلك بعد أن علمته فأجاب الحمد لله لا يخلوا ما أن تغزله باسم الزوج أو تغزله لنفسها فان فعلته للزوج كما هو العرف والعادة في البوادي فلما قال لها في ذلك ويكون للزوج وان كانت انما عملته لنفسها فانما شربك له في ذلك بعلمها والله أعلم اه منها بلفظها وفيها أيضا في مسائل الشركة من جواب سيدي عبدالرحمن الواغليسي مانصه أما التي عملت الصوف والشعر فان عملت ذلك للزوج بالتصريح أو باستقرار العرف الذي لم يتخلف فذلك له والافهولة هو ويكون شركة بينهما ما بقيه الاصل وقيمة العمل والله تعالى أعلم اه منها بلفظها ***(الرابع)** شركتها اذا كانت تطلب حقها والغزل قائم أو باعته الزوج وطلبت حظها من ثمنه ظاهرة وانظر اذا كانت تمكن منه الزوج فينسجه ويلبسه أو يبيعه ولا تطلبه بشيء ثم تقوم بعد مدة وفي أجوبة سيدي عيسى السجستاني مانصه وسئل في مسئلة رجل نكح امرأة ومكنت عنده نحو من ست عشرة سنة وهما على المحبة والمودة والمعروف وبحسن بها غاية الاحسان والا أن طلبته بالغزل والنسج الذكائن تغزله مع أن ذلك لم يكلفها به ولا أذن فيه هل لها شيء أم لا فأجاب بأنه لا شيء لها والسلام اه منه بلفظه اه من شرح سيدي محمد بن قاسم للآيات السابقة فظاهره وان لم تقرر العادة بأنها انما تغزله للزوج فان حمل على ان محله اذا تقررت العادة بذلك فهو موافق لكلام غيره وان حمل على ظاهره فيحتمل أن يقال انه مخالف له ويحتمل أن يقال ليس بخالف لطول المدة

ولم تذكر شيئا والله أعلم * (الخامس) * استفيد من الخلاف المشار اليه بالايات السابقة
 والمصرح به في الاجوبة المتقدمة انه لا يجب على المرأة الخدمة الظاهرة وان كانت العادة
 جارية بذلك باتفاق الفريقين أي من يقول انها تكون شريكة ومن يقول ان مالها أجرة
 المثل اذ لا تستحق الاجرة فأحرى الشركة بعمل واجب عليها وهذا هو المشهور المجهول به ففي
 نوازل الشريف مانصه وسئل أبو عبد الله القوري أيضا عما ينعله نساء البوادي وغيرهن
 لازواجهن من أنواع اللباس وسائر الخدمة اذا نشأ جرافيه هل تجبر على ذلك أم لا وهل
 لهن فيه نصيب أو حق أم لا وهل يجب عليها الاشتراط على الزوج والبينة انما علمت ذلك
 لنفسها فأجاب الجواب وبالله التوفيق لا يجب على المرأة من خدمة نفسها وخدمة
 زوجها شيئا وهذا هو الاصل المنصوص عليه في المدونة وغيرها وفي المدونة أيضا عن ربيعة
 أن الزوجين يتعاونان في الخدمة في عسره ويسره وهو موافق لما في كتاب ابن حبيب
 وخلاف لما قدمنا ونسبنا الاول الى المدونة ومثله في العتبية ونقل عن عبد الحق انه يعتبر
 في ذلك العادة وعرف الموضع فان كان قوم عاداتهم أن المرأة تخدم على نفسها كنساء الديلم
 وما أشبههم فانه يقضى عليها بذلك ومثله عن ابن خوير من مداد ان على المرأة خدمة مثلها
 وان على الدنية الكندس والقرش وطبخ القدر وسقاء الماء ان كانت عادة البلد وما لابن
 مسلمة وان نافع في المسئلة معروف ونقل صاحب تقييد الرسالة عن الشيخ أبي الفضل
 راشد انه كان يقول يجب على نساء البربر الخدمة المعتادة عندهم لانهم على ذلك دخلن
 لكن المشهور والذي به القموي عدم جبرهن على ذلك وان لشيء عليهن من غزل ونسج
 وغيره فاذا فعلت شيئا من ذلك متطوعة به وطبقة النفس بذلك رشيدة قبل العمل أو بعده
 فلا خلاف في حليته ذلك للزوج وفي جواز اتقاعه به أو بثمنه ولا يضر رجوعها بعد ذلك
 فيه وقولها لا جعلت في حل في كل ما خدمته لك وان صرحت بالامتناع من الخدمة
 الاعلى وجه الشركة في الغزل أو النسج أو فيه ما وأباح لها ما زوجها ذلك فلا اشكال في
 حرمة اشتراكها في ذلك المجهول وان سكنت وعملت ولم تصرح بوجه من الوجهين
 ثم طلبت حقها في العمل وانها لم تعمل الاعلى وجه الشركة أو الرجوع بقيمة العمل وأنكر
 الزوج ذلك حلفت انها ما غزلت ولا نسجت ولا عملت الا ان يكون على حقها في المجهول
 واذا حلفت قوم عملها في السكك والصوف وقوم الكتاب والصوف فيكون الثوب بينهما
 على قدر ذلك وكذلك الغزل هكذا روى عن مالك وابن القاسم وغيرهما ما هو ذا أفتى
 القسطنطين القاضى أبو الوليد ابن رشد وأبو عبد الله ابن الحاج اهـ منها بالظنظها وانظر آخر
 شرح تاليف المغارسة وما معها المؤلفه وهذا المشهور المجهول به هو الظاهر من جهة
 المعنى والعمل على مقابله يؤدي الى فساد أنسجة كثير من البلدان بل أكثرها في غير
 الحواضر لان العادة كالشرط فيؤدي ذلك الى اجتماع النكاح والاجارة وقد أشار الى
 هذا البحث الحافظ أبو القاسم البرزلى فانه قال مانصه كان شيخنا أبو محمد رحمه الله يحكي عن
 أدركه من الشيوخ انه أخته امرأة من الحاضرة تشتكى وجع يدها من العجن فأمر زوجها
 بشراء خادم لها وأخته امرأة من أهل البادية تشتكى من الطعن ويحل الماء والخطب وغير

(فصل) قول مب ونقبة
لقادم الخ مثله في الصحاح وفي
المصباح ان النقبة هي ما يصنع
عند الاملاك اه وقول مب
وما دية لدعوة الخ مثله في ح وقية
عن المقدمات ان المادية هي الطعام
يجعل البعير ان اللوداد وفي المصباح
أدب أدبا من باب ضرب صنع صنعا
ودعا الناس اليه فهو آدب على فاعل
ثم قال واسم الصنيع المادية بضم
الدال وفتحها اه ونحوه في الصحاح
وقول مب وهو خلاف ما في
المقدمات الخ فنحو ما في المقدمات في
ح لكن يشهد صاحب الشامل
مانقلوا عن المتقي عن ابن أبي زيد
وقد اخذوا في المتقي في ذلك تفصيلا
من عند نفسه حاصله ان طعام
العرس يجب اجابته وغيره الذي له
سبب معتاد كالذي للمولود والختان
لا يجب ولا يكره والذي لا سبب له
يستحب لاهل الفضل التزده عنه
ويكره التسارع اليه واستشكت
كرهه ايمان ذوى الفضل اطعام
غير الوليمة بما في الموطأ والصحيحين
من أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه
خياط الى طعامه منعه الحديث
وأوجب بحمله انه كان في وليمة كما
يشير له كرا الامام له في الموطأ في
ترجمة الوليمة وقيل غير ذلك انظر
الاصل

ذلك فأمرها بالبقاء مع زوجها ومعاشرته على ذلك قال لان نساء البادية على ذلك دخلن
البرزلى وهذا يؤدى الى اجتماع النكاح والاجارة اذا كانت العادة مستقرة بذلك اه ونقله
في شرح المغارسة وقال بعده بقريب مانصه قال الشيخ أبو محمد صالح اذا كانت خدمة
الزوجة شرطا فهذا نكاح ويصح فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده ولو غفلوا عن هذا كان
أحسن الشيخ أبو الحسن وهذا لا يلزم لانه لم يشترط أن تنسج له وانما ذلك صفة لها التي
يزاد لاجلها في الصدق فلا يؤثر مثل هذا في الفساد اه فتأمل اه منه بلفظه قلت
أمر بتأمل ما قاله أبو الحسن والله أعلم اشارة الى انه لم يرتضه ولا يخفى على منصف أن ما ذكره
لا يصلح جوابا عما قاله أبو محمد صالح وانه صادرة لاشك فيما لان أبو محمد قال اذا كانت خدمة
الزوجة شرطا الخ فكيف يلتزم معه قول أبي الحسن لانه لم يشترط أن تنسج له وانما
ذلك في صفتها وانما يستقيم جواب أبي الحسن لو قال أبو محمد صالح واذا شرط أن تكون
الزوجة غزاة أو نساجة الخ وهو لم يقل ذلك فأبو الحسن يسلم اذا شرط ان تنسج له مثلا
فالحكم ما قاله أبو محمد صالح وانما نازعه في انه لم يشترط ذلك وما قاله أبو الحسن يسلمه أبو محمد
صالح من انه اذا شرط كونها في نفسها غزاة مثلا ان ذلك لا يفسد به النكاح وليس في هذه
الصورة اجتماع نكاح ويصح فتأمل به بانصاف والله سبحانه أعلم

(فصل في الوليمة)

ابن عرفة الباجي عن صاحب العين الوليمة طعام النكاح عياض عن الخطابي هي طعام
الاملاك وقال غيره هي طعام العرس والاملاك اه منه بلفظه قلت على ما نقله عن
الباجي اقتصر في الصحاح والمصباح وزاد مانصه وأما ما يصنع عند الاملاك فهو نقبة اه
منه بلفظه وفي القاموس والوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة أو غيرها أو لم
صنعها اه منه بلفظه (الوليمة مندوبة) قول مب عن الشامل ونقبة لقادم من
سفر موافق لما في الصحاح ولكنه يخالف لما تقدم عن المصباح وقوله عنه وما دية لدعوة الخ
كذا في ح عن الشامل وكذا وجدته فيه وهي عبارة غير وافية بالمقصود لانه ان حمل
على ظاهر مخالف صنيعه وخالف أيضا كلام غيره وان أراد دعوة مخصوصة فلم يبينها وفي ح
عن الذخيرة عن المقدمات ان المادية هي الطعام يجعل البعير ان اللوداد فانظره وفي القاموس
والمادية والمادية طعام صنع لدعوة أو عرس اه منه وفي المصباح مانصه وأدب أدبا من باب
ضرب صنيع صنيعا ودعا الناس اليه فهو آدب على فاعل ثم قال واسم الصنيع المادية بضم
الدال وفتحها اه منه بلفظه ونحوه في الصحاح وقوله وهو خلاف ما في المقدمات الخ
نحوه في ح لكن يشهد صاحب الشامل ما نقله في المتقي عن ابن أبي زيد وقد اخذوا في
المتقي في ذلك تفصيلا من عند نفسه ونصه وروى عن مالك أنه قال أكره لاهل الفضل
الاجابة الى طعام يدعون اليه قال الشيخ أبو محمد يدي في غير العرس وهذا عندى انما يريد
به الطعام الذي يصنع بغير سبب من الاسباب التي جرت له اداة باخذ الطعام لها فعلى هذا
الطعام على ثلاثة أضرب طعام العرس وهو الذي يجب اتيانه والضرب الثاني طعام له

سبب معتاد كالطعام للمولود والختان وما جرى مجرى ذلك فان هذا ليس واجب ولا مكروه
ويبين ذلك ما روى أشهب عن مالك أنه قيل له انصراني يتخذ طعاما فختان ابنه أفحبه قال
ان شاء فعل وان شاء ترك فهذا في النصراني قد أباحه فكيف بالمسلم والضرب الثالث
الطعام الذي لا سبب له فهذا الذي يستحب لاهل الفضل الترفع عن الاجابة اليه ويكره
التسرع اليه لان ذلك انما هو على وجه التفضل لمن يدعى اليه اه منه بلفظه قلت وما
فهمه الشيخ أبو محمد من كلام الامام هو الظاهر منه واستدلال أبي الوليد بالداجي لما قاله
برواية أشهب المذكورة غير بين لانه ليس فيها أن الامام أباح ذلك لذوي الفضل فيحمل
كلامه على غيرهم جمع بين كلاميه فتأمل بانصاف تنبيه استشكل ما ذكره من
كرهه اتیان ذوى الفضل طعام غير الوليمة بما في الموطأ والصحاحين من أن النبي صلى الله
عليه وسلم دعاه خياط الى طعام صنعه الحديث اذا المتبادر منه أنه لم يكن في صنيعه واجب
باجوبة أحدها حمل ذلك على أنه كان في وليمة وهو المتبادر من فعل الامام في الموطأ حيث
أدخله في ترجمة ما جاء في الوليمة ثانيها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك تطييبا
لقلوب أصحابه لانه يشق عليهم عدم اجابته صلى الله عليه وسلم مع ما علم من عظيم محبتهم
وحسن نيتهم وطبهم للتبرك به ويرون مع ذلك له المنة العظيمة عليهم ثالثها أنه قد روى أن
هذا الخياط كان غلاما للنبي صلى الله عليه وسلم فلا اشكال أصلا وقيل غير ذلك انظر المنتقى
قال ابن عرفة قلت ويحمل أنه أتى به لباحة الاجابة في طعام غير الوليمة خلاف قوله بعدمه
واختلاف قوله كثير اه منه بلفظه (وتجب اجابة من عين) قول ز صدق
الرسول بين الخ ان أراد أنه كان مؤجرا على ذلك وأنكره صاحب الوليمة صح وكان من
خط قول المصنف أو اخر الاجارة والقول للاجبرانه وصل كتاباوالافليس يصحح اذا دعوى
ليست في مال ولا ليل له ولانه ليس في ذلك للرسول جلب منفعة أو دفع مضرة حتى تتوجه
عليه اليمين ولانه لا يترتب على حذفه وقصد بقره حكم اغتايه ما يوجب صدقه كون المدعو
انما يترك الاجابة فتأمل (ان لم يحضر من يتأذى به) قول مب قال سيدي عبد الرحمن
القاسمي عقبه وانظر مع ما في حديث مسلم الخ سلم بحث سيدي عبد الرحمن هذا
وقد سلمه سيدي عبد القادر القاسمي أيضا في أجوبته فانه ذكر كلام أبي حامد وقال عقبه
مانعه الا أنه نظره فيه شيخنا الامام العارف بالله أبو محمد عبد الرحمن بن محمد قدس الله سره
بما في حديث مسلم في باب من قاتل للرياء والسمعة وذكر الحديث الى أن قال فيه ورجل
وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال فأتى به فعرّفه الله نعمه فعرّفها قال ما علمت فيما قال
ما تركت من سبيل تحب أن يتفق لك فيه الا أنفقت فيها لك قال كذبت ولكنك فعلت
ليقال هو حواد قد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار اه محل الحاجة
منها بلفظها قلت الحديث صريح في أنه كان يتفق في السبيل التي يحب الله أن يتفق له
المال فيها كالجهاد والرباط والفقراء والمساكين ونحو ذلك وأبو حامد يسلم ذلك وانما كلامه
اذا أتفق في غير ذلك كاتفاقه على الاغنياء لافي معرض العباداة والصدقة ولا خفاء ان قصد
هذا موافق لظاهر فعله بخلاف الاول الذي هو مدلول الحديث فتأمل بانصاف والله أعلم

(ان لم يحضر الخ) قلت قول مب
عن ابن العربي وليس في السنة الخ
بل في السنة النهي عن ذلك فقد
روى البيهقي مرفوعا المتأهين في
الطعام لا يجابان ولا يؤكل طعامهما
وعن عمران بن حصين نهى ارسول
الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة
طعام الفاسقين وقول مب عن
سيدي عبد الرحمن القاسمي وانظر
الخ لا متافاة بينهما فان الحديث
صريح في أنه كان يتفق في السبيل
الذي يحب الله أن يتفق له المال فيه
كالجهاد والرباط والفقراء وأبو حامد
يسلم ذلك وانما كلامه فيما اذا أتفق
في غير ذلك على الاغنياء لافي
معرض العباداة ولا خفاء ان قصد
هذا موافق لظاهر فعله بخلاف
الاول الذي هو مدلول الحديث
فتأمل وانظر الاصل قلت وقال
في الطريقة المحمدية مانعه اعلم ان
الرياء يعمل الدنيا لا يحرم ان خلا من
التلبس والترويض ولم يتوسل به الى
المنهي عنه ولكن ان كان للحظ
العاجل فمذموم والاختصام
بيننا في حب الرياسة

(وصور الخ) قول ز لان نقص بعض أعضائه الخ تبع فيه عجم فإنه قال والحاصل ان نقصت الصورة عضوا من الأعضاء الظاهرة فلا يحرم النظر اليها وقد تنظمت ذلك فقلت

وتثال ذي ظل اذا دام حرموا * وما لم يدم أيضا وأصبغ خالفا * وما ليس ذا ظل وصاحب مهنة * فترك له أولى وقيت المخالفا وان يعر عنها فهو يكره ثمذا * بغير غنائيل الجادات فاعرفا (٤٣) فاما غنائيل الجاد فائز * كفاقص عضوم سواه بلاخفا

(وصور على الجدار) قول ز لان نقص بعض أعضائه فيباح الخ قال تو فيه نظر اه ولم يزد على ذلك شيئا ووجه النظر والله أعلم أن الحيوان كما يكون كامل الخلقة يكون ناقصا وتبع ز فيما قاله عجم فإنه قال بعد كلام مانصه والحاصل ان نقصت الصورة عضوا من الأعضاء الظاهرة فلا يحرم النظر اليها وقد تنظمت ذلك فقلت

وتثال ذي ظل اذا دام حرموا * وما لم يدم أيضا وأصبغ خالفا

وما ليس ذا ظل وصاحب مهنة * فترك له أولى وقيت المخالفا

وان يعر عنها فهو يكره ثمذا * بغير غنائيل الجادات فاعرفا

فاما غنائيل الجاد فائز * كفاقص عضوم سواه بلاخفا

وذيلته فقلت ولكن ذارده صوابه انما * يجوز كرجل للبهيمة تقتنى

وماذ كرهناه من ناقص العضو جائز في مباح نحوه لابي الحسن عن المقدمات كانه قد دم فليس حكمه حكم ما ليس له ظل فإنه امام مكرهه وأخلاف الاولى وانظر هل ستر العضو بشئ بحيث لا يرى كنعص العضو ام لا وللشافعية فيه تردد اه منه بلفظه قلت الذي يقبده كلام أبي الحسن الذي أشار اليه هو جواز الصورة اذا كانت رجلي حيوان أو يده مثلا لا جواز صورة الحيوان اذا كانت ناقصة اليد أو الرجل ففي د مانصه الشيخ أبو الحسن وهذا في الصورة الكاملة وانظر هل بعض الصورة كاليد والرجل كالصورة أم لا انظر النص على اباحته في المقدمات اه منه بلفظه ونقله عجم فتأمل (ولو في ذي هيئة على الاصح) أي عند أبي بكر بن العربي ومقابله رواه ابن وهب عن مالك وظاهر كلام ابن عرفة أن عليه الاكثر فإنه قال عن ابن رشد مانصه الا أنه كره أي مالك لذي الهيئة أن يحضر اللعب رواه ابن وهب في سماع وأصبغ وما لا يجوز عجم له من الله في العرس لا يجوز بل دعي اليه أن يأتيه اه وقال متصلا به مانصه قلت هذا معروف المذهب في منع حضورها للعب منكر والاكثر في اللعب المباح الحضور الا لاهل الفضل والهيئات وفي مذهبنا فيه قولان اه منه بلفظه وقول ز ولو كان المدعو الخ صوابه ولو كانت الدعوة في حق الخ لان المدعو هو نفس ذي الهيئة اذ هو اسم من عول ولا يصح أن يراد به المصدر على مذهب سيبويه لانه من الثلاثي والله أعلم (واغلاق باب دونه) قول ز فان خصهم سقط الوجوب الخ نحوه في ح عن الابن ناقلا له عن ابن حبيب وغيره من السلف لكنه ذكر اثره من كلام ابن رشد خلاف ذلك مستدلا بالحديث فانظره وقول ز الا ان يكون معها محرم له انتهى يحتملها انظر ما معناه ولم يذكره عجم وانما قال مانصه ومنه أي مما يبيح

وماذ كرهناه من أن ناقص العضو مباح نحوه لابي الحسن عن المقدمات اه لكن الذي يقبده أبو الحسن هو جواز الصورة اذا كانت رجلي حيوان أو يده مثلا لا جواز صورة الحيوان الناقصة عضوا وقد نقل نصه د وع النظر الاصل في قلت في جامع المعيار من جواب الاستاذ أبي الحق الشاطبي مانصه حتى عياض عن بعض العلماء ان رأس الصورة اذا قطع جازا لا تنفع بياقنها وقد جاء في بعض الاحاديث ما يؤيد هذا القول فخرج أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال لي أتيتك البارحة فلم يعنني أن أكون دخلت الا انه كان على الباب فتثال وكان في البيت ستر فيه غنائيل وكان في البيت كلب فامر برأس التثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة وأمر بالستر فليقطع وتجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن وأمر بالكل فليخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ومعالم انه لا يصير بقطع الرأس كهيئة الشجرة الا من بعض الوجوه اه وعز الحديث المذكور

في فتح الباري آخر كتاب اللباس للسنن قال وصححه الترمذي وابن حبان ثم قال وفي رواية النسائي اما ان تقطع رؤسها أو تجعل بسطا توطآن (على الاصح) أي عند أبي بكر ومقابله رواه ابن وهب عن مالك وقول ز ولو كان المدعو في ذي هيئة صوابه ولو كانت الدعوة في حق الخ (واغلاق باب الخ) قول ز سقط الوجوب الخ نحوه في ح عن الابن ناقلا له عن ابن حبيب وغيره من السلف لكنه ذكر اثره من كلام ابن رشد خلاف ذلك مستدلا بالحديث فانظره وقول ز الا أن يكون معها محرم لها انتهى الخ انظر ما معناه

(وكره نثر اللوز الخ) قول ز اذا حضره للنبية الخ هذا لا يصح أن يشرح به المصنف لان كلامه في نثره أولا وكلام ز في أخذه بعد النثر وصوابه أن يقول وكره نثر اللوز الخ أي رمية مقترقا اذ هذا معنى النثر في المصباح نثره نثر من باب قتل وضرب رمية به مقترقا اه ونحوه في القاموس ثم يقول وكما يكره نثره يكره (٤٤) منه اذا حضره به الخ وفي القاموس ونهب النهب يجعل وسمع وكتب

أخذه كأنتهبه اه انظر الاصل والله أعلم (تنبيه) قال ابن عرفة ذكره العتبي عن عائشة قالت حدثني معاذ بن جبل انه شهد املاكة رجل من الانصار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع الانصارى وقال على الالف والخير والطائر الميمون دفعوا على رأس صاحبكم فدفعوا على رأسه وأقبلت السلال فيها الفاكهة والسكر فثرت عليهم فامسك القوم ولم ينتهبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أزين الحلم ألا تنتهبون قالوا يا رسول الله نهيتنا عن النهبة يوم كذا وكذا قال انما نهيتكم عن نهب العساكر ولم أنهيكم عن نهب الولاثم قال عبد الحق في اسناده بشري بن ابراهيم الانصاري وهو ضعيف الحديث وفي ذكره ابن عبد السلام دون ذكر قول عبد الحق فيه ايام بصحته ولم يتعقبه ابن القطان بحال اه (وفي الكبير والمزهر) قول ز ومنعهما أي كراهتهما الخ فيه نظر بل المنع على حقيقته كما يدل عليه كلام ابن رشد الذي في ق و ح وابن عرفة ونصه وفي الكبير والمزهر ثلاثة الجواز قاله ابن حبيب والمنع قاله أصبغ في سماعة وهو لا يقي على سماع يحنون ابن القاسم ان يبيع الكبر فسخ بيعه وأدب أهله اه محل الحاجة منه بلفظه فالفسخ والادب يمنع من محل المنع على الكراهة وما في ح عن أصبغ من التعبير بالكراهة المراد به المنع بدليل قوله آخر اه ومن الباطل فتأمل اه (تنبيه) سلم ح و ق وابن عرفة وغيرهم لابن رشد نسبة منع الكبر لأصبغ وانظر مع قول ابن عرفة بعدما قدمناه عنه ما نصه اللغوي كره أصبغ الفناء الإجماعا لانه الانصار قلت بل ظاهر قوله التحريم قال في سماعة لا يجوز للنساء غير الكبر والدف ولا غنما معه ما ولا ضرب ولا رابط ولا من ذلك حرام محرم الا ضرب الدف

التخلف أن تكون الداعية امرأة غير محرم اه منه بلفظه فتأمل كلام ز ولا بد والله أعلم عراشه (وكره نثر اللوز) قول ز اذا حضره به للنبية ولم يأخذ أحد شيئا مما يحصل في يد صاحبه الخ هذا لا يصح أن يشرح به كلام المصنف لان كلام المصنف في نثره أولا وكلامه هو في أخذه بعد النثر وصوابه أن يقول وكره نثر اللوز والسكر أي رمية مقترقا اذ هذا معنى النثر في المصباح نثره نثر من باب قتل وضرب رمية به مقترقا اه ونحوه في القاموس مانصه نثره نثر من باب قتل وضرب رمية به مقترقا كثره فاستثروا نثره وتناثر والنار بالضم والنثر بالتحريك ما تناثر منه أو الأولى تخص بما ينتثر من المائدة فيؤكل للشواب اه منه بلفظه ثم اذا شرح كلام المصنف بقول مثلا وكما يكره رمية يكره منه اذا حضره به اه وفي القاموس ونهب النهب يجعل وجمع وكتب أخذه كأنتهبه والاسم النهبة والنهي والنهي اه منه بلفظه (تنبيه) في ق ابن عرفة هذا ميل من أبي عرلا جازة النهبة وقد قال عليه السلام لم أنهيكم عن نهب الولاثم اه وفيه نظر يعلم من الوقوف على كلام ابن عرفة ونصه وذكر العتبي عن عائشة قالت حدثني معاذ بن جبل انه شهد املاكة رجل من الانصار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع الانصارى وقال على الالف والخير والطائر الميمون دفعوا على رأس صاحبكم فدفعوا على رأسه وأقبلت السلال فيها الفاكهة والسكر فثرت عليهم فامسك القوم ولم ينتهبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أزين الحلم ألا تنتهبون قالوا يا رسول الله نهيتنا عن النهبة يوم كذا وكذا قال انما نهيتكم عن نهب العساكر ولم أنهيكم عن نهب الولاثم قال عبد الحق في اسناده بشري بن ابراهيم الانصاري وهو ضعيف الحديث وفي ذكره ابن عبد السلام دون ذكر قول عبد الحق فيه ايام بصحته ولم يتعقبه ابن القطان بحال اه (وفي الكبير والمزهر) قول ز ومنعهما أي كراهتهما الخ فيه نظر بل المنع على حقيقته كما يدل عليه كلام ابن رشد الذي في ق و ح وابن عرفة ونصه وفي الكبير والمزهر ثلاثة الجواز قاله ابن حبيب والمنع قاله أصبغ في سماعة وهو لا يقي على سماع يحنون ابن القاسم ان يبيع الكبر فسخ بيعه وأدب أهله اه محل الحاجة منه بلفظه فالفسخ والادب يمنع من محل المنع على الكراهة وما في ح عن أصبغ من التعبير بالكراهة المراد به المنع بدليل قوله آخر اه ومن الباطل فتأمل اه (تنبيه) سلم ح و ق وابن عرفة وغيرهم لابن رشد نسبة منع الكبر لأصبغ وانظر مع قول ابن عرفة بعدما قدمناه عنه ما نصه اللغوي كره أصبغ الفناء الإجماعا لانه الانصار قلت بل ظاهر قوله التحريم قال في سماعة لا يجوز للنساء غير الكبر والدف ولا غنما معه ما ولا ضرب ولا رابط ولا من ذلك حرام محرم الا ضرب الدف

والادب يمنع من محل المنع على الكراهة وما في ح عن أصبغ من التعبير بالكراهة المراد به المنع بدليل قوله والكبر آخر اه ومن الباطل ثم انهم سلوا لابن رشد نسبة منع الكبر لأصبغ وانظر مع قول ابن عرفة اللغوي كره أصبغ الفناء الإجماعا لانه الانصار قلت بل ظاهر قوله التحريم قال في سماعة لا يجوز للنساء غير الكبر والدف ولا غنما معه ما ولا ضرب ولا رابط ولا من ذلك حرام محرم الا

ضرب الدف والكبره لا أوبذ كراهته أو تسجيها أو تحميدا على ما هدى أو برجز خفيف لا بمنكر ولا طويل اه ونحوه في ح
و في عن سماع أصبغ والله أعلم بالصواب (٤٥) * (فصل في القسم للزوجات) *

(انما يجب القسم الخ) قلت قول
خش من صغيرة جومعت أي
أطاقت الجماع ومقتضاه ان غيرها
لاحق لها في الميت وليس كذلك
يأتي من ان القصد من الميت هو
الانس والشي لم تنطق أحوج الى

الانس من غير حافة أملة (وعلى ولي
الجنون الخ) وقول ز لعدم
اتقاء عن الخ في هذا التعليل نظر
لانه تقسيم ان القسم انما يجب
للاستئناس لا للوط فان سلم أن
الحكم في الصبي ماذ كره فانظروا
في الفرق انه لما كان اذا دعت
للدخول لا يجاب لم يكن لها عليه حق
في الميت قلت وقول خش
ويحتمل أن يقدر المعطوف عليه الخ
هو عين ما قبله (وفات ان ظلم الخ)
قلت قول خش ويرجع عن ذلك
أي يكفى المدونة قائلا وابتدأ القسم
فان عاد نكل به اه (بأنق) قلت
قال في القاموس أثبت كسمع وضرب
ومنع اه (والامة كالخبرة) قول
ز للرد على من يقول للحرية الخ هو
مالك في احدي الروايتين عنه وابن
المباحشون وأبوه انظر الاصل
قلت وقول خش ترجع الحرية
النصراية بالحرية الخ وهم انه لو
زادت احدها ما فقط كسلة مرة
ومسلة أمة لا يجب عليه القسم
وليس كذلك فأصواب حذفه
(كاعطائها الخ) قول ز وشطاطها

والكبره ملا أوبذ كراهته أو تسجيها أو تحميدا على ما هدى أو برجز خفيف لا بمنكر ولا
طويل اه محل الحاجة منه بلفظه ومثله في ق وح عن سماع أصبغ وهو صريح
في تسوية الكبر بالدف في الجواز بشرطه فانظر قبولهم له ذامع قبوله - م عز وابن رشد
المذكور والله تعالى أعلم بالصواب

* (فصل في القسم للزوجات) *

(وعلى ولي الجنون اطافته) قول ز والصبي وان شاركه فيه لكن يجب على واه اطافته
لعدم اتقاء عن بوطه الخ في هذا التعليل نظر لانه تقدم ان القسم انما يجب للاستئناس
لا للوط ولذلك يجب لمن امتنع وطوفا وعلى من لا يقدر لكبرا أو عنة أو نحوهما ولا خفاء
أن الصبي يحصل به الاستئناس ولا سيما المراهق بل يحصل لها بالمراهق التلذذ وان كان غير
تام فتأمل فان سلم ان الحكم في الصبي ماذ كره فانظروا في الفرق انه لما كان اذا دعت
للدخول لا تجاب لم يكن لها عليه حق في الميت ان تراضياعا على الابتداء ودونه فتأمل (والامة
كالخبرة) قول ز للرد على من يقول للحرية يومان الخ يوم ان ذلك خارج المذهب ونحوه قول
ابن يونس مانصه قال مالك في التكاح الاول فان كانت له أمة وحره ساوى في القسم بينهما
كسائر حقوق الزوجة وقال ابن المسيب ان للحره الثلثين وللأمة الثلث اهمنه بلفظه مع انه
في المذهب عن مالك وغيره في التفرع مانصه وان كانت حره وأمة فقد اختلف في القسم
بينهما فعنه في ذات روايتان احدهما ان القسم بينهما مساو والرواية الاخرى ان للامة
يوم والحره يومين اه منه بلفظه وفي ابن الحاجب مانصه والمشمور التسوية بين الحره
والامة وقال ابن المباحشون يرجع مالك الى ليلتين للحره اه وذكر ابن عرفة الروايتين وزاد
مانصه وعز أبو عمر الثانية لابن المباحشون وأبيه اه محل الحاجة منه (كاعطائها على
امساكها) قول ز وشطاطها عليه كذا وجدته بالالف ولكنه لا مناسبة له هنا في
القاموس مانصه والشطاط كسحاب وكاب الطول وحسن القوام واعتداله جارية شطة
وشاطة والبعد كالشطة بالكسر اه والمناسب هنا أن يكون بلا ألف في القاموس وشط
في سلعة شطاط محر كاجواز القدر والحدوتة اعد عن الحق وفي المصباح مانصه وشط فلان
في حكمه شطوطا وشططا جار وظلم وشط في القول شططا غلط فيه وشط في الصوم أفرط
والجميع من بابي قتل وضرب اه منه بلفظه (والبيات عند ضربها ان أغلقت بابها)
قول ز ووطئها قاله عجم هذا هو الظاهر لا ما في بعض الشروح لان حقه انما كان
في الميت لا في الوطء فاذا كان اغلاق بابها مسقطا لما كان حقا لها ويجوز للميت عند غيرها
فكيف لا يكون مجوزا لما لم يكن حقا لها عليه وقد اطلق الأئمة في هذا القول انه يجوز له الميت
ولم أرا أحدا منهم قيد ذلك ولا نبيه على أنه لا يجوز له الاستمتاع فلو كان الحكم المنع من ذلك
ما أغفلوه والله اعلم (وبرضاهن جمع ما يخرجن من دار) قول مب وقد اعترض سيدي أحمد

عليه الخ صوابه وشطاطها انظر الاصل (ووطئ ضربها) قلت قول خش قبل القسم الخ أي وبعد غسل ذكره كانه قد غسلى في قوله
كفصل فرج جنب لعوده للجماع (والبيات عند ضربها الخ) قول ز ووطئها قاله عجم هذا هو الظاهر لا ما في بعض الشروح لانه انما
يجب القسم في الميت انظر الاصل والله أعلم (وبرضاهن جمع ما يخرجن من دار) قول مب وقد اعترض سيدي أحمد ب الخ قال هو في

اعتراضه ماني ضيغ صحيح لا اشكال فيه وأما ماني (٤٦) المختصر فالظاهر انه موافق لما نقله ابن عرفة عن ابن شعبان وذكر نصح

ثم قال فهو سلف لابن عبد السلام والمصنف في مختصره وبذلك جزم ابن فرحون انظر نصح في ح وبه جزم الثعالبي في شرح ابن الحاجب ونسبه للمصنف وغيره ولم يحك غيره وبه جزم في الشامل أيضا ثم قال هو في * (تنبيه) * وجدت بخط شيخنا ج وسمعت منه أيضا مانصه وقد اختار سيدي الحسن بن رحال ان أهل البادية اذا طلعت الزوجة انفردا بها بخيمة لا تجاب لذلك لما يلحق الزوج من الضرر خصوصاً ان كانت جملة أو شابة وعن ابن عسكرو انه لا يقضى لمن أرادت الانفرد في البادية بيت بل يجوز جمعهم في بيت واحد للضرر ويقضى له بذلك قال سيدي محمد بن عبد الصادق رأيته بخط يدي في طرة ولا أستحضر الآن من أين نقلته اه من خطه طيب الله ثراه وسألت عن هذا تو مشافهة فأجابني بأن فتوى المتأخرين جرت بذلك وعليه عملهم ووجهه في غاية الظهور وخصوصاً في هذا الزمان والله أعلم قال في الاصل قلت وعندي أيضا انه لا يقضى على الزوج في غير البادية بانفرد كل واحد بمسكن على حدة من دار واحدة حتى على مال المصنف وابن عبد السلام ومن وافقه مال هذه (وجمعهم في فراش) رد بلوقول ابن المباحشون لا يمنع بل يكره لقوله في ضيغ فنعته مالك في كتاب محمد وكرهه ابن المباحشون اه ونحوه لابن عرفة * (تنبيه) * في ح هناعن ضيغ انه لا يجوز للرجل أن يصيب زوجته أو أمته ومعه في البيت أحد يقظان أو نائم اه فظاهره أنه حرام وفيه ما لا يخفى من المشقة ولذلك قال ح عن الجزولي مانصه لا يكاد يتخلص منه أحد اه وعن ابن عرفة مانصه ومنع الوطء وفي البيت نائم غير زائر ونحوه عسر الا لأهل السعة اه قلت بل هو متعذر في حق غالب الناس أو أغلبهم بالنسبة الى الصبيان وخصوصاً من الرضاع ولا سيما أوله فاذا أخرج الصبي في تلك الحال عظم بكاؤه وخيف عليه من ذلك واشتد وجدانه مما يحصل له من ذلك هذا اذا لم يكن لها من يحمله عنها بعد أن ترضعه وهو الغالب على مطلق الناس وان كان لها من يحمله فالغالب أنه يكون

بابا ما ذكره المصنف هنا وفي ضيغ الخ الشيخ احمد بابا نقل ذلك عن سيدي أحمد بن سعيد في حاشيته ولكنه سلمه واعتراضه ماني ضيغ صحيح لا اشكال فيه وقد نقل عن النوادر ما هو صريح في رده وفي ابن بونس عن كتاب محمد مانصه وليس له أن يجمعهم في بيت الابرضاهن اه منه بلفظه وفي التفريع مانصه ولا يجمع بينهم في منزل واحد الابرضاهن اه منه بلفظه وفي الارشاد مانصه ولا يجمع بينهم في بيت الابرضاهن ويأتي نحوه عن ابن عرفة وأما ماني المختصر فالظاهر انه موافق لما نقله ابن عرفة عن ابن شعبان ونصحه ويجب استقلال كل واحدة بمسكنها وفي كفيته عبارتان الجلاب والميطي لا يجمع بينهما في منزل واحد الابرضاهن ابن شعبان في زاهيه من حق كل واحدة انفردا بها بمنزل مفرد المراض وليس عليه ابعاد الدارين بينهما اللغوى وابن رشد في رسم الاقضية الثاني من سماع القرنيين يقضى على الرجل أن يسكن كل واحدة بيتا اه منه بلفظه فتأمله وانظر قوله وليس عليه ابعاد الدارين تجده شاهد الما قلناه فهو سلف لابن عبد السلام والمصنف في مختصره وبذلك جزم ابن فرحون انظر نصح في ح وتأمله وبه جزم الثعالبي في شرح ابن الحاجب ونسبه للمصنف وغيره ولم يحك غيره ونصح خليل وغيره أما الجمع بينهم في الدار الواحدة ويكون لكل امرأة منزل فذلك من حقهم فيجوز اذا رضين اه منه بلفظه وبه جزم في الشامل أيضا ونصح ولا يجمعهم في منزلين من دار الابرضاهما اه منه بلفظه * (تنبيه) * وجدت بخط شيخنا ج وسمعت منه أيضا مانصه وقد اختار سيدي الحسن بن رحال ان أهل البادية اذا طلعت الزوجة انفردا بها بخيمة لا تجاب لذلك لما يلحق الزوج من الضرر خصوصاً ان كانت جملة أو شابة وعن ابن عسكرو انه لا يقضى لمن أرادت الانفرد في البادية بيت بل يجوز جمعهم في بيت واحد للضرر ويقضى له بذلك قال سيدي محمد بن عبد الصادق رأيته بخط يدي في طرة ولا أستحضر الآن من أين نقلته اه من خطه طيب الله ثراه وسألت عن هذا تو مشافهة فأجابني بأن فتوى المتأخرين جرت بذلك وعليه عملهم ووجهه في غاية الظهور وخصوصاً في هذا الزمان والله أعلم قلت وعندي أيضا انه لا يقضى على الزوج في غير البادية بانفرد كل واحد بمسكن على حدة من دار واحدة حتى على مال المصنف وابن عبد السلام ومن وافقه مال هذه العلة والله أعلم (وجمعهم في فراش) رد بلوقول ابن المباحشون لا يمنع بل يكره لقوله في ضيغ فنعته مالك في كتاب محمد وكرهه ابن المباحشون اه ونحوه لابن عرفة * (تنبيه) * في ح هناعن ضيغ انه لا يجوز للرجل أن يصيب زوجته أو أمته ومعه في البيت أحد يقظان أو نائم اه فظاهره أنه حرام وفيه ما لا يخفى من المشقة ولذلك قال ح عن الجزولي مانصه لا يكاد يتخلص منه أحد اه وعن ابن عرفة مانصه ومنع الوطء وفي البيت نائم غير زائر ونحوه عسر الا لأهل السعة اه قلت بل هو متعذر في حق غالب الناس أو أغلبهم بالنسبة الى الصبيان وخصوصاً من الرضاع ولا سيما أوله فاذا أخرج الصبي في تلك الحال عظم بكاؤه وخيف عليه من ذلك واشتد وجدانه مما يحصل له من ذلك هذا اذا لم يكن لها من يحمله عنها بعد أن ترضعه وهو الغالب على مطلق الناس وان كان لها من يحمله فالغالب أنه يكون

ناعماً في محل آخر وفي إيقاظه ودفع الولد له ثم أخذه منه بعد ذلك من المخرج المرفوع عن
 هذه الأمة ببركة نبيها صلى الله عليه وسلم ثم لا يخفى مع ذلك ما فيه من الأشعار بما المقصود
 اخفاؤه فافتر منه موقع في أعظم منه وقد ذكر اللغوي المسئلة ولم يعبر بحرمته ولا كراهة
 ونصه ولا يصيب الرجل زوجته ولا أمته ومعه أحد في البيت كبير أو صغير يقظان أو نائم
 اه منه بلفظه وذكره ابن يونس بلفظ لا ينبغي وربما يفيد كلامه أنه عنده مقابل ونصه
 وكرهه أن يطأ امرأته أو أمته ومعه في البيت من يسمع حسه ابن حبيب عن ابن الماجشون
 لا ينبغي أن يكون معه في البيت أحد نائم أو غير نائم صغيراً أو كبيراً وكان ابن عمر يخرج الصبي
 في المهد وكرهه في بعض الأخبار أن يكون معه البهية قال وله في أمته أن ينام معه ما في فراش
 ولكن لا يطأ أحداًهما ولا الأخرى معه في البيت اه منه بلفظه وقرئ ابن عرفة مختصراً وقال
 عقبه مانصه قلت ما ذكره عن بعض الأخبار لم أجده في كتب الحديث بحال اه منه
 بلفظه فتأمل أنه يظهر لك وجه ما قلناه من أن ما لابن الماجشون عنده مقابل وعلى تسليم أنه
 ليس بمقابل فيتعين حمل لا ينبغي في كلامه بالنسبة للنام الملائم للبيت ومن لا يعز من
 الصبيان على التنزيه وفي أجوبة سيدي عبد القادر القاسمي أنه سئل بما نصه أهل
 البوادي يجعلون نساءهم في فراش واحد ويعتدون عن فعلهم بقوله ذات اليد
 وخشية دخول السارق أو زوال النسابة عنهم فهل تعتبر أعارهم وقد عهدهم وما هم
 فيه بناء على أن ارتكاب أخف مجذورين إذا تقابلا ولم يمكن الخروج عن واحد
 منهما إذا رزق محرم باجماع بل وفي كل ملة وجمع الحرائق في فراش لا يتجاسر على أنه
 كذلك فإن قدرنا أن فيه قولاً بالجواز في المذهب أو خارجه ظهر ما بين المخطورين من
 الخفة والنقل فينبغي أن يرتكب الجمع للقاعدة إذا خفأ بحجة ما فيه قول بالجواز في
 المذهب إن قابلناه بما اتفق المذهب على منعه كأن ما اتفق المذهب على منعه أخف مما لم
 يحل فيه الإجماع على المنع لجواز الانتقال من مذهب إلى مذهب عند بعضهم أو يعنون
 من ذلك لا نأقول خشية دخول سارق أو زان مشكوك فيه ونحرم الجمع في فراش
 محقق فلا ينبغي أن يرتكب محرم محقق واقع بمحرم مشكوك ربما لم يقع ولقد كاشفت عن
 هذه المسئلة كثيراً من العلماء فمنهم من اعتبر الأعداء وأفتى بجواز الجمع كسيدي الكامل
 الزعيري ومنهم من لم يرد ذلك شيئاً كسيدي الطيبي بن المسناوي ومنهم من توقف وهم
 الأكثر والعمل اليوم على ما ترون أحق فأجاب ابن جهم في فراش معلوم الخلاف في
 المذهب واقتصر في المختصر على المنع وفي ابن عرفة في منع جمع الحرائق في فراش واحد
 دون وطء وكرهه رواية محمد وقول ابن الماجشون وفي الشامل ولا يجمعهم ما في منزلين من
 دار الأبرضاها ولا في فراش واحد وان لم يطأ ورضا وقيل بكره وثالثها الجواز في أمته
 فقط اه قاله بالكرهية موجود في المذهب وإن لم تدع إليه الضرورة وأما الضرورة
 فلها حكم يخصها إذا ضرورت تبطل المحظورات إذا سبغ لعارض ما لا يباح لغيره ثم أنه
 يقتصر في الضرورة على العذر المحتاج إليه إذ قد تكون الحاجة في ذلك تندفع بجمعه في
 محل واحد كل واحدة في فراشها وثالثها اه منها بلفظها والمقصود الأعظم منه وأما

الجزولي لا يكاد يتخلص منه أحد اه
 وعن ابن عرفة ومنع الوطء في
 البيت نائم غير زائر ونحوه عسير إلا
 لأهل السعة اه قال هوئي بل
 هو متعذر في حق غالب الناس
 بالنسبة للصبيان وخصوصاً من
 الرضاع قال وقد ذكر اللغوي
 المسئلة ولم يعبر بحرمته ولا كراهة
 ونصه ولا يصيب الرجل زوجته
 ولا أمته ومعه في البيت كبيراً أو صغيراً
 يقظان أو نائم اه وذكرها ابن
 يونس بلفظ لا ينبغي وربما يفيد
 كلامه أنه عنده مقابل وذكر نصه
 ثم قال وعلى تسليم أنه ليس بمقابل
 فيتعين حمل لا ينبغي في كلامه
 بالنسبة للنام الملائم للبيت ومن
 لا يعز من الصبيان على التنزيه انظر
 الأصل والله أعلم

• (النشوز) * المصباح نشرت المرأة من زوجها نشوزا من باب قعد وضرب عصته وامتنعت عليه ونشز الرجل من امرأة بالوجهين تركها وجفاها وفي التنزيل وان امرأة خافت من بعلها نشوزا اه ونحوه في القاموس (ثم ضربها) قول مب من برح الخفاء الخ يعني من مادته ومعناه لا من لفظه ثلاثيا كما هو واضح وبه يسقط ما لهو في فيكون حينئذ معنى البرح المظهر أي أثر الضرب وفي القاموس برح الخفاء كسمع وضع الامر اه وقول مب بالصلاح الخ الظاهر أن المراد به ستر الحال وعدم التهمة بذلك كما فسروا به الصالح في قوله في الغضب وأدب كدعيه على صالح والله أعلم (وسكنها الخ) * قلت لو قال المصنف فان تكررت الشكوى سكنها الخ وقول ز وهم من تقبل شهادتهم يعني ولو لقيت فافيق كون المراد بهم ما يشمل مستورا لحال لا بد في الشهود في اللقيف * من ستر حالهم على المعروف

وقول مب فيمنئذ يصح الجواب المذكور يعني في الجملة اذا اذاع من الواو هو والترتيب فان نظرا لكونها المطلق لجمع لم يصح الجواب المذكور كما رجع اليه مب آخر والله (٤٨) أعلم (من أهلها ما أن أمكن) * قلت الظاهر أن مفهومه صورتان عدم

الضرورة الخ فتأمل والله أعلم (ووعظ من نشرت) المصباح نشرت المرأة من زوجها نشوزا من بابي قعد وضرب عصته وامتنعت عليه اه منه بلفظه * (فائدة) * النشوز في استعمال الفقهاء خاص بالزوجة وفي اللغة يطلق على الزوج أيضا في المصباح اثر ما تقدم مانصه ونشز الرجل من زوجته بالوجهين تركها وجفاها وفي التنزيل وان امرأة خافت من بعلها نشوزا اه منه بلفظه وفي القاموس نشرت المرأة تشز وتشز وتشز نشوزا استعصت على زوجها وأبغضته وبعلها عليها ضربها وجفاها اه منه بلفظه (ثم ضربها) قول مب وقال بعضهم لعنه من برح الخفاء الخ قال في القاموس برح الخفاء كسمع وضع الامر اه وانظر كيف يكون مبرح اسم فاعل برح الثلاثي والصواب انه اسم فاعل برح المضاعف في المصباح مانصه وبرح به الضرب تبريحاً اشتد وعظم اه منه بلفظه (ولو كانا من جهتهما) قول ز لانهم ما حكيا لاوكيلان الخ ماذا كره هو الذي يفيد كلام ابن الحاجب ونصه وهما حكيان ولو كانا من جهة الزوجين لاوكيلان على الأصح فينفذ طلاقهما من غير إذن الزوج وحكم الحاكم اه ضحج ابن راشد لم أقف على القول بأنهم لاوكيلان وحكام في الجواهر اه منه بلفظه وماتسبه للجواهر صحيح ونصها تم المبعوثان حكيان لاوكيلان وان كان البعث من جهة الزوجين ألا ترى أن للزوجة دخولا في الحكم ولادخول لها في تعليق الطلاق وقيل بل هما لاوكيلان وإذا فرغنا على الأول فينفذ نصفهما في التطليق والخلع أن رأياه العجزهما عن الإصلاح من غير افتقار إلى إذن الزوج ولا إلى موافقة حكم الحاكم اه منه بلفظه ولا شك أنه الذي اختصره ابن الحاجب وتبعه المصنف

الامكان من الجانبين أو من أحدهما فيقيس موافقة ابن الحاجب لا الخمي خلاف ما في خش و ز فتأمل (وسفيه) * قلت قول ز والسفيه هو المبتدأ الخ ما في نت تبع فيه قول ابن الحاجب وصفة السفية أن يكون ذا سرف في اللذات المحرمة بحيث لا يرى المال عندها شيئا اه قال في ضحج واشترطه أن تكون اللذات محرمة قال ابن عبد السلام وغيره هو خلاف ظاهر المدونة بل يكفي في السفية كونه مسرفا في اللذات المباحة والمكروهة في المدونة والجواهر وصفة من يحجر عليه من الأحرار أن يكون يئذ ماله سرفا في لذاته من الشرب والنسك وغيره فقوله وغيره مبين لأن ذلك وأيضا فان قوله في حد الرشيد

وكلامهم

أن يكون حافظا لما لا يدل على أن من يسرف في اللذات المباحة وغيرها سفيه إذا واسطة بين السفه

والرشد اه ومنه أخذ ز ما قاله هنا (ولو كانا من جهتهما) مقتضى كلامه كتبوعيه أنه لا ينفذ طلاقهما على القول بأنهما لاوكيلان واعترضه ابن عرفة انظر الأصل (ولها التطليق الخ) * قلت هذا عدل قوله وتبعه زجره الحاكم كما أشار له خش و ز وقوله اليئس يعني ولو بالسماع كافي التحفة وسيأتي في قول المصنف ورد المال بشهادة سماع على الضرر وقول ز لخبر لا ضرر ولا ضرار أي في دننا وهذا الحديث أشار ابن عرفة في باب أحياء الموات إلى توهينه وفيه نظر فقد رواه الامام في كتاب الاقضية من الموطأ من سلا ووصله ابن ماجه والدارقطني والحاكم وأحمد والدرار وردي والبيهقي وذ كر أبو الفتوح الطائي في الاربعين له عن أبي داود ان النقة يدور على خمسة أحاديث هذا أحدها اه وتعامه من ضار ضار الله به ومن شاق شاق الله عليه وظاهر سياق ز له هنا ان معنى لا ضرر لا يلزم الصبر على الضرر ومعنى لا ضرار لا يجوز الاضرار بالغير وهو أحد الأقوال فيه وقيل الضر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه لأن هذا البناء يستعمل كثيرا بمعنى المفاعلة والخبر يعني النهي أي لا يضر أحد غيره ولا يجازيه على فعله بل يعفو ويصفح

وهذا صدر المناوى في شرح الجامع الصغير والمعنى لا يضر من لا يضره ولا من يضره والاول على الوحيوب والثاني على التندب وقيل
الضرر ما يضر به الانسان غيره لينتفع هو والضرر ان يضره من غير ان (٤٩) ينتفع وقيل بالعكس وقيل الاول نهي للشخص

عن تعاطي ما يضر نفسه والثاني
نهي له عن فعل ما يضر غيره وقال
ابن حبيب الثاني نأ كيد أي لا تضر
ولا تضر والله أعلم (تنبيه) في ابن
سلمون مانصه قال ابن حارث وليس
الضرر وان صح إقامة البينة عليه
وعلى آثاره الظاهرة بالذي يدل على
الضرر وللمال أن يؤدب مملوكه كما
للزوجة أن يؤدب زوجها اه وفي
اختصار المتيطية مانصه وروى
حسين بن عاصم عن ابن القاسم ان
المرأة قد تستوجب الضرب الوجه
بذنب تركه وذلك اذا كان معروفا
قال وقد ضرب أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم نساءهم حتى شج
عبد الله بن عمر زوجته صفية قال
بعض المؤمنين ينبغي على هذا أن
لا تكون الشهادة بالضرر أو
بالضرب عاملة حتى يقول الشهود
انه ضربه أو أضر به في غير ذنب
تستوجب بذلك اه (وعليهما
الاصلاح الخ) قلت قول ز عن
ابن عباس ان يريد أي الحكمان الخ
على هذا اقتصر الجلال المحلى وقول
ز واستمر الاشكال لا ينافي قول
المصنف وان أسا لأن الاساءة انما
هي بحسب الفراسة والظهور (مالم
يستوعبا) انظر الاصل ولا تقتر
باعتراض ق على المصنف والله
أعلم

(الخلع)

وكلامهم يفيد أنه لا ينفذ طلاقهما على المقابل وتعقب ابن عرفة كلام ابن الحاجب وكأنه لم
يقف على ما في الجواهر والالتعقب عليه أيضا على عادته ونصه وقول ابن الحاجب وهما
حكمان ولو كانا من جهة الزوجين لا وكيلان على الاصح فينفذ طلاقهما من غير اذن
الزوج وحكم الحاكم يدل على عدم نفوذه في ذلك على القول بالوكالة ولا أعلم في المذهب
بحال بل الجاري عليه غير ذلك حسب ما يأتي ان شاء الله اه منه بلفظه ونقله الثعالبي في
شرح ابن الحاجب وقال عقبه مانصه قلت في اعتراضه تطر بل كلام المصنف أي ابن
الحاجب صواب وانظر باب الوكالة اه منه بلفظه قلت وفي هذا النظر تطر وكأنه أشار
الى ما يأتي في الوكالة من قول المصنف تبع الادل المذهب الا الطلاق وانكاح بكره الخ
ووجهه عنده والله أعلم ان الزوجين لم يوكلا على نفس الطلاق بل على أن يتطر الحكمان في
أمرهما فكأنهم مملوكان منفقون وليس للوكيل المفوض أن يطلق زوجة موكلة
الا بالنص وذلك غير مسلم لانه لا معنى لتوكيل الزوج من يتطره في ذلك الا أنه يقع ما يراه
ويظهره أنه صواب من طلاق بخلع أو دونه أو مسالك وبين هذا وما يأتي من الوكالة تون
بعيد فالحق ما قاله ابن عرفة وذلك واضح لكل ذي نظر سديد فتأمل بانصاف والله أعلم
(ولهما ان أقامهما الاصلاح) قول ز أي للزوجين أو لاحدهما الخ ما أفاده
كلامه من أن قول المصنف مالم يستوعبا الخ قيد في قياس الزوجين معا
وقام أحدهما وظاهر كلام المصنف وهو موافق لظاهر ما في الموازية الذي نقله المصنف
في ضيق وابن يونس ونصه ابن المواز واذا نزاع أحد الزوجين أو نزاع جميعا قبل حكم
الحكمين فذلك له الا أن يكون السلطان هو الذي بعث الحكمين أو يكون الزوج بعد أن
استوعبا الكشف الخ ما عند ق وهكذا نقله في ضيق عن الموازية فعليه عول هنا
ولم يلتفت لتأويل ابن يونس له بقوله لعله يريد اذا نزاع أحدهما الخ لانه خلاف الظاهر
وقد أسقط ق من كلام الموازية أو نزاع جميعا واعتراض على المصنف بقوله انظر هـ ذامع
لفظ خليل اه وقد علمت جوابه وقد أشار نو الى هذا فانظر مو الله تعالى أعلم

(باب الخلع)

(وهو الطلاق الخ) قال في المقدمات مانصه الطلاق مأخوذ من قولك اطلقت الناقة فطلقت
اذا أرسلتها من عقال أو قيد فكان ذات الزوج موثقة عند زوجها فاذا أفرقها أطلقها من
وثاق ويدل على ذلك قول الناس هي في حبالك اذا كانت تحتك يراد أنها مرتبطة عندك
كارتباط الناقة في حباليها ثم فرقوا بين الحر كانت من فعل الناقة وفعل المرأة والاصل واحد
فقالوا أطلق الناقة بفتح اللام وطلقت المرأة بضمها وقالوا أطلق الناقة وطلقت المرأة اه
منها بلفظها لخاصة أنهم ما مختلفان في أمرين فتح اللام وضها في الا لازم والتعدي بالهمزة
في الناقة وبالتضعيف في المرأة قلت ما ذكره في التعدي هو موافق لظاهر كلام الصحاح

(٧) رهوني (رابع) قول مب وبقيها أيضا الخ موافق لكلام جميع أهل اللغة
خلاف قول المقدمات طلقت الناقة بفتح اللام وطلقت المرأة بضمها وفي المقدمات أيضا طلقت المرأة بالتضعيف وأطلقت الناقة
بالهمز اه وهو مخالف لما في القاموس من انه يقال أطلق المرأة وطلقتها وفي المصباح قال الازهرى كلهم يقولون طالق بغيره اه

وأما قول الاعشى * أجاتنا بيني فانك طالق * (٥٠) فقال الليث أراد طالق غدا وقال ابن فارس أيضا امرأة طالق

طلقها زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة اه وقال اللخمي في كتاب الايمان بالطلاق المراد بطلاق النسبة أي ذات طلاق لابن وتامر وليس هو باسم فاعل واسم الفاعل منه طالقة اه ومثله قول المصباح وقال البصريون انما حذفت العلامة لانه أريد به النسب أي امرأة ذات طلاق وذات حيض قلت وفي المصباح أيضا عن ابن الأباري اذا كان النعت منفردا به الاتي دون الذي كرم تدخله الهاء نحو طالق وطامت وحاتض لانه لا يحتاج الى فارق لاختصاص الاتي به اه واليه أشار في الكافية بقوله ومامن الصفات بالاتي يخص

عن تاء استغنى لان اللفظ نص

وحيث معنى الفعل ينوي التامز

كذا غدت مرسعة طقلا ولد

فحصل انه يقال في الفعل اللازم

طلعت المرأة يفتح اللام وضمها فهي

طالق بغير هاء الا اذا أريد معنى

الفعل ويجوز أن يراد بطلاق النسب

وانه يقال أطلقتها وطلقتها بالهمز

والضعيف (جاز الخلع) مثله في

المقدمات وزاد الا انه يكره فيما زاد

على الواحدة اه وبه تعلم ما في عزو

قوله اه واعلم ان مذهب مالك

وجميع أصحابه انه لا يحل للرجل

اذا كره المرأة أن يضيق عليها حتى

تشتدي منه وان أتت بفاحشة من

زنى أو نشوز أو بذاء لقول الله تعالى

وان أردتم استبدال زوج مكان

زوج الى غليظا فهذا هو الصحيح

والمصباح ومخالف الصريح كلام القاموس وأما ما ذكره من أن الثلاث في المرأة بضم اللام فقط فهو مخالف لكلام جميعهم ويظهر لك ذلك يجلب كلامهم قال في الصحاح مانصه وأطلقت الناقمة من عقالها فطلقت هي بالفتح ثم قال وطلق الرجل امرأته تطليقا وطلقت هي بالفتح تطلق طلاقا فهي طالق وطالقة قال الاعشى

أجاتنا بيني فانك طالق * كذا أمور الناس غادو طارقه

قال الاخفش لا يقال طلقت بالضم اه منه بلفظه ونقل ح بعضه مقتصر عليه وقال في المصباح مانصه طلق الرجل امرأته تطليقا فهو مطلق فان كرر تطليقه للنساء فهو مطلق ومطلق الاسم الطلاق فطلعت هي تطلق من باب قتل وفي لغة من باب قرب فهي طالق بغير هاء ثم قال بعد كلام وأطلقت الناقمة من عقالها وقد طلقت طلوفا من باب قعد اذا انحل وثاقها اه منه بلفظه وفي القاموس مانصه وطلعت من زوجها كنصر وكرم طلاقا بانتهى طالق الجمع كركع وطالقة الجمع طوالق وأطلقها وطلقتها اه منه بلفظه وفي المشارق مانصه وطلعت وطلقت طلاقا اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ابي الوليد بن رشد والله أعلم * (تنبيهان الاول) * استدلال الجوهرى بالبيت على أنه يقال طالقة قال في المصباح أجيب عنه بجوابين أحدهما ما تقدم والثاني أن الهاء ضرورة التصريح على أنه يعارض ما رواه ابن الأباري عن الاصمعي قال أنشدني أعرابي من شق اليمامة البيت فانك طالق من غير تصريح فسقطت الحجة وأشار بقوله ما تقدم الى قوله قبل مانصه قال الازهري كلهم يقولون طالق بغير هاء قال وأما قول الاعشى أيا جارتا بيني لبيت فقال الليث أراد طالق غدا وقال ابن فارس أيضا امرأة طالقها زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة اه منه بلفظه * (الثاني) * قال اللخمي في أول كتاب الايمان بالطلاق مانصه والمراد بطلاق النسبة أي ذات طلاق كما يقال لابن وتامر وليس هو باسم فاعل فاسم الفاعل منه مطلق اه منه بلفظه كذا وجدته في نسختين منه ونقله غ في تكميله بلفظه واسم الفاعل منه طالقة قائلا كذا في نسخة مصححة ثم بحث فيه بكلام الجوهرى الذي قدمناه * قلت ما قاله اللخمي من أنه ليس باسم فاعل نقله في المصباح عن البصريين ونصه قال البصريون وانما حذفت العلامة لانه أريد النسب والمعنى امرأة ذات طلاق وذات حيض اه منه بلفظه فعلى هذا مع ما وجدناه فيه يسقط البحث معه والله أعلم (جاز الخلع) قول ز خلافا لابن القصار وان اقتصر عليه في المقدمات انظر من نسبه للمقدمات وقد اقتصر ابن عرفة على نسبه لابن القصار ونصه والمعروف جواز دون كراهة ابن زرقون قال ابن القصار مكروه لانه يبين المدخول بها اه منه بلفظه ولم أجِد في المقدمات ما عزاه لها بل فيها خلافه ونصها ويجوز الخلع على جميع اعداد الطلاق الا أنه يكره فيما زاد على الواحدة فان وقع نفذ ومضى اه منها بلفظها من نسختين عسيتين والله أعلم * (فوائد الاولى) * قال في المقدمات مانصه أباح الله تبارك وتعالى لعباده المؤمنين النكاح فقال فانكحوا ما طاب لكم من النساء

منى وثلاث ورباع وقال وأنكموا الاياحي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم وأمر
عز وجل بحسن العشرة فيه وقال وعاشروهن بالمعروف وقال ولهن مثل الذي عليهن
بالمعروف وللرجال عليهن درجة وملك الأزواج أمر الزوجات بما جعل اليهن من الطلاق
ونهاهم أن يعتدوا فيما جعل اليهن من ذلك فقال ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وقال
فامسكوهن بما عرفن أو تسريح باحسان فان أحب الرجل المرأة أمسكها وان كرهها فارقها
ولا يحل له اذا كرهها ان يمسكها ويضيق عليها حتى تقتدى منه وان أتت بفاحشة من زنى
أو نشوز أو بذاء لقول الله عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن
قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه بهتانا أو انما مينا وكيف تأخذونه وقد أفضى
بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا هذا مذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه
لا اختلاف بينهم فيه ومن أهل العلم من أباح للرجل اذا طلع على زوجته برئ أن يمسكها
ويضيق عليها حتى تقتدى منه لقول الله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيوهن
الأن يأتيين بفاحشة معينة وتأول أن الفاحشة هنا الزنى وجعل الاستثناء متصلا ومنهم
من تأول أن الفاحشة الميمنة البغض والنشوز والبدء باللسان فأباح للزوج اذا أبغضته
زوجته ونشزت عليه وبذت بلسانها عليه أن يمسكها ويضيق عليها حتى تقتدى منه ومنهم
من حمل الفاحشة الميمنة على العموم فأباح ذلك للزوج كانت الفاحشة التي بها زنى أو نشوزا
أو بدءا باللسان أو ما كانت والصحيح ما ذهب اليه مالك رحمه الله لانه اذا ضيق عليها حتى
تقتدى منه فقد أخذ مالها بغير طيب نفس منها ولم يبح الله له ذلك الا بطيب نفسها فقال
فان طبن ليكم عن شيء منهن فاسفكوهن هنثامر يثا والآية التي احتجوا بها الاجتهاد لهم فيها
لان الفاحشة الميمنة فيها من جهة النطق أن تدع عليه ونشتم عرضه وتحالف أمره لان كل
فاحشة أتت في القرآن منعوتة بميمنة فهي من جهة النطق بالبدء وكل فاحشة أتت فيه
مطلقة فهي الزنى والاستثناء المذكور فيه امتنصل فغنى الآية لكن ان نشزن عليكم
وخالفن أمركم حل ليكم ما ذهبتم به من أموالهن معنا اذا كان ذلك عن طيب أنفسهم
ولا يكون ذلك عن طيب أنفسهم الا اذا لم يكن منهم الهن ضرر ولا تضيق فعلى هذا التأويل
تتفق آي القرآن ولا تعارض وقد قيل في تأويل الآية غير هذا وهذا أحسن اه منها محل
الحاجة بلانظها * (الثانية) * حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق قال ابن عرفة خرج
أبو داود عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم الخطابي المشهور زقيه عن محارب بن دثار
مر سلا وقال فيه عبد الحق يروى مر سلا وتعقب قوله ابن القطان بأن ارساله مرة لا يضر
في صحة اسناده وصححه اه منه بلفظه * (الثالثة) * قال اللخمي واستحب له فراق من كانت
غير صبية لقول النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال ان زوجته لا ترتيد لاس فقال فارقها
قال فاني أحبها قال فأمسكها اه منه قال ابن عرفة قلت خرج الحديث النسائي وصححه
عبد الحق ولم يتعقبه ابن القطان ورجاله ثقات قال عبد الحق ذكر القاضي ابن صخر في
قواعدهم عن الاصمعي قال انما كنى عن بدلها الطعام وما يدخله عليها الا غير * قلت ذكره
النسائي في ترجمة نكاح الزانية اه منه بلفظه * (الرابعة) * قال أبو بكر بن العربي في الاحكام

فان طبن ليكم عن شيء منهن فاسفكوهن
هنثامر يثا أو ما قوله تعالى
ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض
ما آتيوهن الا أن يأتيين بفاحشة
ميمنة فالفاحشة الميمنة هي أن
تدع عليه ونشتم عرضه وتحالف
أمره لان كل فاحشة أتت في القرآن
منعوتة بميمنة فهي من جهة النطق
بالبدء وكل فاحشة أتت فيه
مطلقة فهي الزنى والاستثناء
متنصل والمعنى لكن ان نشزن
عليكم وخالفن أمركم حل ليكم
ما ذهبتم به من أموالهن يعني اذا
كان ذلك عن طيب أنفسهم
ولا يكون ذلك عن طيب أنفسهم
الا اذا لم يكن منكم اليهن ضرر
ولا تضيق فعلى هذا التأويل
تتفق آي القرآن ولا تعارض
قوله في
المقدمات

(بعوض) خصه بالذكر لانه قصد تعريض الخلع الجائر وأما الخلع بغير عوض فمكروه كما يأتي وبه يسقط ما أورده على المصنف ويؤخذ من تسميته عوضا انه لا يقتصر الى حوز وهو كذلك كافي المقدمات والمبطل انظر الاصل وقول ز وفي الخبر أبغض الخ قال ابن عرفة خرج به أبو داود عن ابن عمر (٥٣) مرفوعا وصححه ابن القطان اهـ قلت وعزام في الجامع الصغير لابن داود وابن

ماجه والخاتم قال العزري قال الشيخ حديث صحيح والمراد بالحلل ما قابل الحرام فيشمل المكروه وانما كان أبغض لانه قطع العصمة الناشئ عنها التماس الذي به تكثر هذه الامة المحمديّة اهـ ومثله للمناوي وعن علي كرم الله وجهه تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يتر منه العرش وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة ينجى أحدهم فيقول فعلت كذا وكذا فيقول ما صنعت شيئا قال ثم ينجى أحدها فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم أنت فليترمه قال الأئمة عمن عياض العرش سرير الملك ويلترمه أي يعانقه وفيه تعظيم أمر الطلاق وكثرة ضرره وعظيم فتنه وعظم الانم في السعي فيه لما فيه من قطع ما أمر الله به أن يوصل وشتات ما جعل الله فيه مودة ورحمة وهم ميت بنى في الاسلام وتعريض المتحاضين أن يقعوا في الحرج والانم اهـ وقال العلقمي على حديث أبغض الحلال الخ استدلل به على ان الطلاق مكروه قال بعضهم والظاهر أنها كراهة تحرّم

عند قوله تعالى فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا المعنى اذا وجد الرجل في زوجته كراهية وعنها نفرة من غير فاحشة ولا نشوز فليصبر على أذاها وقوله انصافها فريعا كان خيرا له أخبرني أبو القاسم عن أبي حبيب بالمهدية عن أبي القاسم السيموري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المنزلة المعروفة وكانت له زوجة سيئة العشرة فكانت تقصر في حقّه وتؤذيه بلسانها فيقال له في أمرها ويعدّل في الصبر عليها فكان يقول أنا رجل قد أكمل الله عليّ النعمة في صحة بدني ومعرفتي ومملكتي يميني فلعلها بعثت عقوبة عليّ ذنبي فأخاف ان فارقتها أن تنزل بي عقوبة أشد منها اهـ منها بلفظها (وهو الطلاق بعوض) قول ز واعترض تعريضه بأنه غير جامع الخ هذا الاعتراض ساقط من أصله فلا يحتاج الى شيء من الاجوبة المذكورة هنا في الشروح والخواشي لان المصنف انما عرّف الخلع الجائر بقوله وهو أي الخلع الجائر الطلاق الخ ولا يرد عليه ما أورده لانه مكروه لا جائز كما يأتي ان شاء الله فتأمل بانصاف * (تنبيه) * يؤخذ من تسميته عوضا انه لا يقتصر الى حوز وهو كذلك قال في المقدمات مانصه والخلع معاوضة على البضع تلك به المرأة نفسها ويملك به الزوج العوض عليها ملكا تاما لا يقتصر الى حياة لانه خرج على عوض بخلاف الهبة والصدقة وما أشبه ذلك مما خرج على غير عوض هذا هو المشهور في المذهب وقد وقع في كتاب محمد بن المواز ما يدل على خلافه وذلك انه قال اذا كان على الزوج دين فأحال به على الزوجة فيما خالها بها فانت قبل أن يقبض المحال دينه أن له أن يرجع على الزوج بدينه فلم يحكم له بحكم الديون الثابتة في الذمة اذ جعل له الرجوع على الزوج ولم يجعله حوالا ثابتة كالحالة على الديون لان العوض الذي تأخذه المرأة به ليس بمال وانما هو راحة نفسها وتخليصها من ملك الزوج ولا يحكم به الامع سلامة الحال اهـ منها بلفظها ونحوه للمبطل وقد اقتصر في ضيق على نقل كلام المبطل مختصرا (ونذير) قول ز والامكانة خالعت بكثير باذنه فلا يعتبر الخ هذا خلاف ظاهر المدونة لكنه اعتمد على تأويل من جعل قول سحنون تقييدا ونص المدونة ويجوز ما خالعت به المكاتبه أو وهبت من مالها باذن السيد اهـ منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها وزاد متصلا به مانصه سحنون وذلك في الشيء التافه فاما ماله القدر فلا لان ذلك داعية الى عجزها اهـ منه بلفظه وصرح ابن عرفة بأن ماله سحنون تقييد ونصه وفيها يجوز للمكاتبه باذن السيد وقيد سحنون بالسير التافه اهـ منه بلفظه وقال ابن ناجي عند نصها السابق مانصه وفي حالة المدونة جواز هبة المكاتب وصدقه باذن سيده وقال غيره لا يجوز لانه داعية الى عجزه والاقرب ردهما الى الوفاق ويجعل قول الغير على اتلاف المال الكثير وقول ابن القاسم على السير ويكون قول سحنون هنا تفسير القول

لانه ورد في هذا الحديث نهى مخصوص فيه بالتصريح بغيضه وانما يكون مبغضا من غير حاجة تقتضيه ابن وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم حلالا مع الكراهة اهـ (ونذير) قول ز ولا مكاتبه خالعت بكثير الخ هو خلاف ظاهر المدونة من الجواز مطلقا اذا كان باذن السيد لكن قيده سحنون بالتافه وصرح ابن عرفة بأنه وفاق فلذا اعتمد ز والله أعلم

وقول زوالا فله رده على الراجح الخ
 بل نفي ابن رشد وجود الخلاف
 فيه انظر الاصل (ورد المال) هذا
 هو المشهور في الصغيرة والسقبة
 وبه العمل فيها فان كان الزوج أخذ
 ضامنا منها فالراجح أن له الرجوع
 عليه خلافا لابن الماجشون انظر
 الاصل وقول ز أو مقلد الم
 يراه رجعا الخ يعني في موضوع
 المصنف اذ فيه الخلاف في المذهب
 كما في ح وأما اذ تم الزوج العوض
 فالاجماع على انه بائن حكاه أبو عمر
 في الاستدكار ورواها صاحب الاقتناع
 وأما بغير عوض فقد قيل انه رجعي
 كما يأتي قلت وإذا كان الخلاف
 موجودا في موضوع المصنف
 فحكم الحاكم فيه رفعه واذا رفعه
 أخل الحرام بعيده الذي بينه مب
 وحينئذ فلا وجه للتعبير عنه بأنه يعمل
 الحرام الموهوم التورك على المصنف
 فيما يأتي له خلافا لز وهو
 فتأمل والله أعلم وقول ز وهو
 كذلك على المذهب الخ قد جلب
 ح في المسئلة نصوصا وأغفل قول
 المدونة وإن خالعهها وشرط انها ان
 طلبت شيئا عادت زوجة فشرطه
 باطل والخلع يلزمه اه (وجاز من
 الاب الخ) قلت قول ز متعلقة
 بالمال الخ يعني كما اذا خيف من
 الزوج أن يتلف ماله

ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) قال الواوغي عند نص المدونة السابق
 مانصه القاسمي وقال الغير في الجملة لا تجوز هبة فيحتمل أن يقال هنا لا يجوز الخلع الا في
 اليسير ويحتمل أن يجوز في الكثير لانها تنتفع بالخالعة تزيل عنها الاشتغال بالزوج وتتفرغ
 للسعي اه منه بلفظه قلت هذا الفرق ظاهر معنى ولكنه بعيد من لفظ المدونة لانها سوت
 هنا بين خلع المكاتب وهبتها فان حملت على ظاهرها ففيها وان قيدت باليسير ففيها افتأمله
 بانضاف والله أعلم وقول ز والافله رده على الراجح خلافا لما في الاشراف الخ ما جعله
 الراجح نفي ابن رشد فيه وجود الخلاف ففي المقدمات مانصه لا اختلاف في المذهب ان الامة
 المأذون لها في التجارة أو المكاتبه اذا اختلفت من زوجها ان خلعها لا يجوز الا باذن السيد
 لقوة حقهما اه منه بلفظه ونحوه لابن محرز لكن حصل ابن عرفة في المسئلة ثلاثة طرق
 فانه نقل ابن عبد السلام مانصه وفي الاشراف المأذون لها في التجرة بعض خلعها ان وقع ثم
 قال مانصه وللشيوخ فيها مقالات الاولى ما ذكره عن الاشراف وقال ابن فتحون والمتبسطي
 مانصه ان اختلفت أمة نفذ الخلع وللسيد رد ما أعطته الا أن تكون مأذونة فينفذ خلعها
 ان كان خلع مثلها وكان خطالها وخلعها في مالها الا في رقبته ساولا في مال سيدها وقال ابن
 محرز لا يجوز خلع المأذون لها في التجرة اذن سيدها لانه دفع مال بغير عوض ولم يختلف
 فيه لقوة حق السيد كالمكاتبه ولم يحل ابن رشد غيره اه منه بلفظه (ورد المال) ما قاله
 المصنف في الصغيرة صرح ابن رشد بأنه المشهور ومقابل له لابن القاسم في سماع يحيى قال ابن
 رشد مثله للمالك في المدونة ونسبه ابن عات لابن القاسم ومحقون وزادوه القضاء انظر ق
 قلت وقد ذكر في المعين هذا العمل عن بعض الموثقين لكنه منسوخ بالعمل الذي ذكره
 هو لانه متأخر وما زال العمل جاريا بالمشهور ومنذ أذكر كالأى وقتنا هذا فلا يغتر بالعمل
 المنقول في ق وكذا العمل على المشهور في السقبة ايضا * (تمة) سكتوا هنا عما اذا رجعت
 الصغيرة أو السقبة على مفارقها وقد كان أخذ بذلك ضامنا له الرجوع على الضامن أم لا
 وهي مسئلة كثيرة الوقوع وحاصل ما لهم فيها ان ابن سلون حكى في رجوعه عليه وعدمه
 قولين وصدر بالقول بالرجوع وان المتبسطي ذكر قولين الرجوع مطلقا وعزاه لاصبغ
 والتفصيل وعزاه لابن الماجشون ولم يرجح واحدا منهما وعلى كلامي ابن سلون وابن هرون
 اقتصر ح في التزامه ولم يرجح شيئا واقتصر التشتالي في وثائقه على ما لابن الماجشون
 واقتصر ابن يونس وابن فتحون على قول أصبغ وساقه كآية المذهب ونص ابن يونس قال
 أصبغ لا يجوز ما يارتبه الصغيرة غير البالغ أو السقبة وكذلك بعد موت أيها قبل البناء
 ويرد ما أخذ منها ويمضي الفراق ولو أخذ الزوج حبيلا بعد ركعه في نصف الصداق الذي
 بارتبه فغرمه يرجع به على الحبل اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه
 قلت قال ابن فتحون ان أخذ حبيلا بما التزم له أو أسقطته ثم ثبت كونها في ولاية يرجع
 الزوج بما يغرمه على الحبل وقال المتبسطي في أقضية فضل عن ابن الماجشون ان لم يعلم
 الزوج بسفها يرجع على الحبل وان لم يعلم بذلك لانه دخل فيما لو شاء كشفه وان علم
 الزوج ذلك فلا سبيل له الى الحبل اه منه بلفظه وقد استبعد ابن رشد قول ابن الماجشون

وعز ابن القاسم مثل ما لا يصح الا انه لم يحمله على ظاهره انظر كلامه عند قوله في الحالة
 أوفسدت بكجعل فحصل ان الراجح هو الرجوع على الجبل وان قول ابن المباحشون
 مرجوح والله أعلم * (نبيه) * نقل الحافظ الوائس ريس في الغنية كلام ابن نونس وابن
 فتحون السابقين واعتذر عن الفستالي في مخالفتهم بانه تبع طريقة المتسبي وفيه نظر لان
 المتسبي نقل القولين معاف كيف يقال مع ذلك انه تبع طريقة المتسبي والظاهر انه
 اغتر بكلام ابن عرفة السابق اذ لم يعزل للمتسبي الا ذلك ولا شاهد له في ذلك أما أولا فانا لو سلمنا
 ان ابن عرفة لم ينسب للمتسبي الا ذلك فانه لا يلزم منه ان المتسبي لم يحكم القولين معام
 انهما موجودان في كلامه وفي نقل الثقة عنه وأما ثانيا فان ابن عرفة نفسه نقل عنه القولين
 فانه قال بعد ما قدمناه عنه بنحو نصف كراس كبير مانصه قال أي المتسبي فان كان أخذ
 عليها بما التزمت جملا فاعدمت وأثبت انها محجورة أخذ الاب بالنفقة وطلب الجبل بغرم
 ما يغرم في عدمها وفي حجرها اه منه بلفظه ثم قال متصلا به قال فضل عن ابن المباحشون
 الى آخر ما قدمناه عنه فتأمل به بانصاف والله أعلم (وبانت) قول ز أو مقلد المن يراه رجعا قد
 حكى ابن عمر في الاستدكار الاجماع على انه بائن وحكا في الاقناع عنه وعن غيره وأقره
 ونص ما نقله عن الاستدكار ولم يختلفوا في أن الخلع طلاق بائن لاميراث فيه بينهما
 واختلفوا هل يلحق الخالعة طلاق في عدتها واتفقوا على أن له أن يتزوجها في عدتها الا
 فرقة من المتأخرين شذت عن الجماعة فقالت لا يتزوجها هو ولا غيره في العدة اه ثم قال
 مانصه وأجمعوا أن لا سبيل للتحال على زوجته وانها أملك بنفسها اه منه بلفظه لكن
 قال بب بعد أن ذكره هذا الاجماع مانصه وحكى ابن الحاج عن مطرف ان طلاق
 المباراة رجعي الجزولي المشهور أن الخلع بائن وفي كتاب محمد رجعي اه بنقل احمد
 ابن سعيد اه منه بلفظه وما نقله عن مطرف نسبة للبرزلي قلت وما نسب الجزولي
 للموازية مخالف للاتفاق الذي نقله ابن عرفة عن ابن الحارث وسلمه ونصه ابن حارث اتفقوا
 ان خالعهما أو صالحهما انها واحدة بائنة اه منه بلفظه ويعهده أيضا أن ابن عرفة قال بعد هذا
 بقريب مانصه وفي الموازية فبين طلق وأعطى ان جرى الامر بينهما بمعنى الخلع والصلح
 فهي بائنة والافرجعية اه منه بلفظه فتأمله وكلام البرزلي يدل على أن قول مطرف السابق
 انها في المباراة التي لا عوض فيها من المرأة فانه قال في أول مسائل الخلع ومأمعها
 مانصه قال منذرتفق الجميع اذا قال للمدخل بها أنت طالق فله الرجعة وانه اذا خالعهما
 لاربعة له وحكى ابن الحاج عن مطرف عن صاحب مالك ان طلاق المباراة طلاق رجعة
 وحكمه كحكم طلاق السنة ثم قال بعد بقريب جدا مانصه وفي الطرراق في ابن عات بان
 من باري امراته هذه المباراة التي جرى عرف الناس عليها ثم طلقها بعد ذلك ان الطلاق
 يرتد عليه فيها ما لم تنقض العدة وهو استحسن على غير قياس مراعاة لمن يراه طلاق رجعية
 اه منه بلفظه فتأمل فانه لم يشهد للخلاف الذي ذكره ز والله أعلم ثم ظهر أن مراد ز
 من يراه رجعا في موضوع كلام المصنف وهو حينئذ صحيح والخلاف فيه في المذهب كما في
 ح لكنه لم يعلم فائده عليه فالظاهر ما أفاده كلامه من اباحة ذلك اذا بس هنا ظاهر حلال

وباطن حرام لو اطاع الحاكم عليه لم يحكم بالظاهر فقول مب وما هنا من باب قوله ورفع
 الخلاف لأجل حرام الخ فيه نظراً لما به بانصاف والله أعلم وقول ز خلافاً للبرزلي
 والطرانظر ح مانسب الخ هو كذلك فيه وقد جلب في المسئلة تصوصاً إلا أنه أعقل
 ما في المدونة وما كان ينبغي له ذلك ولعله لم يطلع عليها ونصها وإن أعطته شيئاً على أن يطلق
 ويشترط الرجعة أو خالها وشترط أنها إن طلبت شيئاً عادت زوجة أو شترط رجعتها فشرطه
 باطل والخلع يلزمه ولا رجعة له الا نكاح مبتدأ اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها
 ونقل ابن عرفة كلام المدونة هنا وأقره وذكر المسئلة في باب الحبس ولم يعزها لأحد بل ساقها
 كأنها المذهب فانظره والله أعلم (بخلاف الوصي) قول ز وأما المجبر فيجوز بغير إذن
 سكت عنه نو ومب وكتب عليه شيخنا ج مانصه هذا الذي قاله هو رواية ابن نافع
 واختارها ابن لبابة وهو خلاف المشهور كافي ضيق وغيره وقد أنكر سحنون رواية
 ابن نافع هذه اه بلفظه قلت ما قاله ز عليه اقتصر ح ولم يحكم فيه خلافاً وهو
 الصواب وكلام ضيق الذي أشار إليه شيخنا هو عند قول ابن الحاجب وصلح الاب عن
 المجبرة بالصداق كله نافذ بخلاف الوصي على المشهور ونصه وقوله بخلاف الوصي على
 المشهور رأى فليس له أن يخالع عن البكر على المشهور الباجي وهو مشهور قول ابن القاسم
 وروايته عن مالك لأنه لا يجبرها على النكاح إلا الأب وحده ومقابل المشهور رواه ابن نافع
 عن مالك أن الوصي يخالع عن اليتيمة وهو لابن القاسم أيضاً وألحق السلطان بالوصي في
 ذلك وأنكر سحنون رواية ابن نافع وأسقطها عند السماع أشهب عياض هي ثابتة في
 روايتنا وكتب الاندلسيين وقال ابن لبابة رواية ابن نافع أحسن ولم أر أحد اتبعه رواية
 ابن القاسم أنه لا يبارى عنها الا برضاها اه منه بلفظه ومن تأمله وجدده شاهداً لأن
 قوله لأنه لا يجبرها على النكاح صريح في أن محل الخلاف والتشهير الذي ذكره هو غير
 المجبر وكذا كلام الباجي الذي اختصره صريح في ذلك ونصه فان كان الولي أباً فلا خلاف في
 المذهب أنه يجوز له أن يخالع عنها وإن كان وصياً فهل له ذلك أولاً المشهور من مذهب ابن
 القاسم وروايته عن مالك أنه ليس ذلك لأحد إلا الأب وروى ابن نافع عن مالك أن الوصي
 يخالع عن اليتيمة بزوجه أو بواحدة منهن ذلك وجه القول الأول أن من لا يملك الاجبار
 بنفسه لا يملك الخلع كالولي الذي ليس بوصي ووجه الرواية الثانية أنه ولي بحجب سائر
 الأولياء حال البكارة كالأب اه منه بلفظه ويدل على ذلك أيضاً كلام المدونة ونصها
 وللأب أن يخالع عن ابنته الصغيرة وإن كان على إسقاط جميع المهر وذلك جائز عليها وليس
 لوصي أو غيره أن يخلعها من زوجها بخلاف مباراة الوصي عن يتيمة والفرق بينهما أن
 الوصي يزوج يتيمة ولا يستأمره ولا يزوج يتيمة الا برضاها فكذلك يبارى عن يتيمة ولا
 يبارى عن يتيمة الا برضاها وروى ابن نافع عن مالك في صغيرة زوجها أبوها أن الخليفة
 أن يبارى عنها على وجه النظر ويلزمها ذلك إذا كبرت فأنكره سحنون وأسقطه ولم يقره
 عند السماع اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه والعلم كله لله * (تنبه) *
 لا يخفى عليك ما في توجيه أبي الوليد الباجي لرواية ابن نافع بما ذكره لأنه منقوض

(بخلاف الوصي) قول ز وأما
 المجبر فيجوز بغير إذن الخ على هذا
 اقتصر ح وهو الصواب انظر
 الاصل

بالسلطان فتأمل به بين لك وجهه والله أعلم (وفي خلع الأب عن السفينة خلاف) قول
 مب ابن راشد والاول هو المعمول به ﴿﴾ قلت ولم يزل العمل منذ أدركنا الى وقتنا هذا
 ويظهر من النقول أنه أقوى وقد أشار الى ذلك ق والله أعلم بقوله والذي لابن سلمون
 لا يجوز للأب أن يحضى الخلع على ابنته الثيب وان كانت في ولايته على المشهور وان كانت
 بكرافله ذلك اه ﴿﴾ (تفريع) * لا اشكال في لزوم الطلاق البائن على كل من القولين
 ولا في أنه لا رجوع لها على الزوج على القول بلزوم ذلك لها ولا في أن لها الرجوع عليه على
 القول الآخر وهل للزوج الرجوع بما يدفعه لها على من عقده ذلك كالأب هنا في ذلك
 خلاف قال ابن سلمون مانصه وهل يرجع الزوج على الذي عقد معه الخلع اذا لم يحض ذلك
 أم لا في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه يرجع عليه وان لم يكن ضمن له لأنه هو أدخله في
 الطلاق وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك في كتاب الصلح من المدونة وقول أصبغ في
 الواضحة والعينية والثاني أنه لا رجوع له عليه إلا أن يلتزم له الضمان وهو ظاهر قول ابن
 القاسم وروايته عن مالك في كتاب ارضاء الستور من المدونة وهو قول ابن حبيب أيضا والثالث
 أنه ان كان أباً أو أخاً أو عمن له قرابة الى الزوجة فهو ضمن والافسلا وهو قول ابن دينار اه
 منه بلنظنه ﴿﴾ قلت والراجح هو الاول لامور منها أنه نص صريح في المدونة والآخر ظاهر
 فقط بل في جملة على ظاهره وجملة خلافاً نظراً لاصل ابن رشد نفسه وغيره من أن التوفيق
 بين كلام الأئمة مطلوب مهم أمكن به سبيل فكيف بامام واحد وهو هنا يمكن بسهولة
 بحمل قولها في ارضاء الستور على ان ضمن للزوج الصداق الخ أنه لا مفهوم له لتصريحه
 بذلك في كتاب الصلح مع أن ابن عرفة نازع في كون ما في ارضاء الستور من هذا القبيل وسلم
 له ذلك غ ونص المدونة في كتاب الصلح ومن قال لرجل هـ لم أصالحك من دينك الذي على
 فلان بكذا ففعل أو أتى رجلاً الى رجل فصالحه عن امرأته بشي مسمى لزم الصلح ولزم
 المصالح على ما صالح به وان لم يقل أنا ضمن لأنه انما قضى عن الذي عليه اه منها بلنظنها
 ونص ما في ارضاء الستور وان خالع الأب على ابنته الثيب بعد البشاء وهي بالغ على ان ضمن
 للزوج الصداق ولم ترض الابنة بطلب الأب أخذت به الزوج ورجع به الزوج على الأب
 وكذلك ان فعل فيها أخ أو أجنبي اه منها بلنظنها قال أبو الحسن ظاهر قوله في هذه المسئلة
 أنه لو لم يشترط الضمان على الخالع لم يكن للزوج عليه رجوع ومثله في ماع يحيى من
 كتاب التخيير والتقليد قال في رسم أول عبداً تبعه وسألته عن الرجل يصالح رجلاً عن
 امرأته أو أجنبي على أمر يدفعه الى من يصالحه من مال الذي يصالح عنه فان
 أنكر المصالح عنه فهو في مال المصالح قال ذلك جائز لازم للذي صالح ان أنكر الذي
 صولح عنه قال ابن رشد ظاهر قوله في هذه المسئلة أنه انما أوجب على المصالح
 غرم ما صولح به عن الزوجة بغير اذنها أو على الغريم الذي عليه الدين بغير اذنه وهو
 منكر لما كان عليه من الدين ولم يرض واحد منهم ما بالصلح من أجل أنه شرط ذلك عليه وهو
 ظاهر قول ابن القاسم وروايته عن مالك في كتاب ارضاء الستور من المدونة وقول ابن حبيب
 في كتاب الوثائق ان المرأة ترجع على الزوج ولا يرجع الزوج على من صالح منها عنهما إلا

(وفي خلع الأب الخ) قول مب
 ابن رشد والاول هو المعمول به قال
 في الاصل ولم يزل العمل به منذ أدركنا
 الى وقتنا هذا ويظهر من النقول
 انه أقوى وقد أشار الى ذلك ق والله
 أعلم ثم انه لا اشكال في لزوم الطلاق
 البائن على كل من القولين وفي انه
 لا رجوع لها على الزوج على القول
 بلزوم ذلك لها وفي أن لها الرجوع
 عليه على القول الآخر وهل للزوج
 الرجوع بما يدفعه لها على من عقد
 له ذلك كالأب والاجنبى فيه خلاف
 كما في ابن سلمون والراجح انه يرجع
 عليه وان لم يكن ضمن له انظر الاصل
 والله أعلم

أن يشترط عليهم ما الضمان وهو خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك في كتاب الصلح
 من المدونة وقول أصبغ في نوازل بعد هذا من الكتاب من أنه إذا صلح فهو ضامن وإن لم
 يشترط عليه أنه ضامن لأنه بمصالحته إياه أخرج المرأة من يده أو طرح سائر دينه فذلك
 كالمبايعة وقال ابن دينار إن صلح عن امرأة أو بها أو ابنتها أو أخوها أو من له قرابة فهم
 ضامنون وأما غيرهم فلا ضمان منه اهـ منه بلفظه ومنها أنه الموافق لما اقتصر عليه فضل
 في اختصاره الواضحة كما نقله ابن عرفة ونصه لوباري غير الأب عن البكر قال في اختصار
 الواضحة الطلاق نافذ ويرجع الزوج بمأيرة للزوجة على من باراه عنها وإن لم يشترط ضمانه
 لأنه المتولى وضعه عنه اهـ منه بلفظه ومنها أن القلشاني اقتصر على ما في مختصر الواضحة
 وساقه كالمذهب ولم يحل خلافه قال في الفرع الثالث عند قول الرسالة وللمرأة أن
 تقتدي من زوجها الخ مانصه إذا بارى غير الأب عن البكر في اختصار الواضحة الطلاق
 نافذ ويرجع بمأيرة للزوجة على من باراه عنها وإن لم يشترط ضمانه لأنه المتولى وضعه عنه اهـ
 منه بلفظه ومنها وهو خاص بمسئلة المصنف هذه وما أشبهها اتفاق قولين على الرجوع عليه
 والله أعلم * (تبيين الأول) * نقل ح في التزاماته كلام ابن سلون وقال عقبه مانصه
 ونقل الأقوال الثلاثة ابن عرفة في كتاب الخلع وظاهر كلامهم -م أن الطلاق يقع بانها وهو
 ظاهر اهـ منه بلفظه * قلت كلامه يوهم أن عزوان عرفة كعزوان سلون سواء وليس كذلك
 ونص ابن عرفة ابن رشد لوصالح عنها أجنبي دون اذنها في ضمانه العوض وإن لم يشترط
 أو يشترط قولان لأصبغ في نوازل كلا الواضحة مع ابن حبيب وصلح المدونة وظاهر قول ابن
 القاسم مع روايته في إرخاء الستور منها مع سماعه يحيى ولا ابن رشد في نوازل أصبغ في
 التخيير ونالها ابن دينار أن كان أباً أو ابناً وأخاضه اهـ منه بلفظه فبين ما لابن عرفة وابن
 سلون مخالفة من ثلاثة أو جسه تظهر بأدنى تأمل وما لابن سلون هو الموافق لما تقدم من
 نقل أبي الحسن عن ابن رشد فتأمل ذلك والله أعلم * (الثاني) * قال ابن عرفة بعد أن ذكر
 الخلاف في خلع الأب عن السفينة مانصه وافتتح المصطفى الكلام على المسئلة بقول مالك
 فيها أن خالع على ابنته الثيب البالغ بعد البناء على أن ضمن للزوج المهر فلم ترص الابنة
 بطلب الأب أخذت به الزوج ورجع به على الأب قال ابن أبي زمنين لم يبين هل هي في ولاية
 أبيها وفي جعلها ما إياها من مسئلة خلع الأب عنها نظر لأن حاصلها خلعها على ضمانه المهر
 وضمنه التزام لغرمه الملزوم لبقائه لا لسقاطه والمختلف فيه خلعها على إسقاطه وهي التي
 أشار إليها ابن رشد في ضمان من صلح على أجنبية دون اذنها من سماع يحيى حسب ما مر اهـ
 منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وفيه نظر ظاهر فإن ما للمصطفى وابن أبي زمنين
 هو الذي لابن رشد لا غيره وزعمه أن ابن رشد إنما حكى الخلاف في الأجنبي مردوداً بالبديهة
 لوجهين أحدهما أن ابن رشد صرح بأن ظاهر ما في إرخاء الستور خلاف ما في كتاب
 الصلح وما في إرخاء الستور صريح في التسوية بين الأب والأخ والأجنبي وما في الصلح قابل
 لذلك أيضاً فكيف يعقل أن يقول ابن رشد إنما حكى الخلاف في الأجنبي ثانيهما أنه
 جعل قول ابن دينار ثالثاً وكيف يعقل جعله ثالثاً مع قصر الخلاف على الأجنبي وأما قوله

(وباسقاط حضانتها) هذا هو المشهور
ومذهب المدونة خلافا لعبد الملك
وأخذ منه أن الحضانة حق للحاضن
وعليه فإذا كان للولد جدة أو خالة
فهو لها متكلم وهو ما قاله أبو عمران
وغير واحد من الموثقين وبه العمل
أولا وهو ما قاله بعض القرويين قاله
الميتي فهما مسئلتان والثانية
مفرعة على الأولى التي في كلام
المصنف فقول ز على المشهور
فيه نظر وقوله وهو في المدونة وفيها
أيضا الخ يقتضي أن المدونة صرح
بأنها تنتقل للأب وإن في موضوعين
متعارضين في ذلك وليس كذلك
فيهما وقوله الآن تسقط للأب الخ
كلام مختل لأن الموضوع أن الام
أسقطت للأب فإن أراد اسقاط من
بلى الإثم بعد اسقاط الام فغير متوهم
فتأمل والله أعلم قال في الأصل بعد
نقول ومن تأمل هذه النصوص
لم يشك في أن انتقالها للأب أو
غير مفرع على المشهور لأنه عينه
خلافا لضمي وطفي وإن سلمه
مب وإن راجح انتقالها لمن هو
أولى بها إلى الأب لكن في الفائق
إن ما به العمل شاذ وإن مقابله هو
المشهور وبه يصح كلام طفي والله
أعلم * (تنبيه) محل جواز الخلع
باسقاط الحضانة حيث لا ضرر على
الصبي والأفلا يجوز باتفاق ويرتد
عند أمه قال ابن القاسم وإذا خرج
الصبي من حداثته وأراده والخوف
عليه كان للأب أخذه منها حينئذ
علا بشرطه انظر الأصل

وضمائه التزام لغره الملزوم لبقائه فغير لازم لأن المعنى قولها على أن ضمن للزوج الصداق
نعمناه ضمنه له على ابتسه إذا لمعنى الخالعة عنها الاسقاطه صداقها عن الزوج ليطلقها
ولو كان المراد ما فهمه منها لم يكن لذكره الخالعة عنها فائدة ويعبر عن ذلك بقوله ولو قال الأب
طلق ابنتي الثيب بعد البناء والصداق ثابت لكنهم على أو نحو ذلك فتأمل به بانصاف والله
أعلم (وباسقاط حضانتها) قول ز وينتقل الحق له على المشهور وهو مذهب المدونة
وفيها أيضا المن يلى الام القيام بحقه في الحضانة أى الآن تسقط للأب فيه نظر من وجوه
أحدها أنه يقتضي أن المدونة صرحت بأنها تنتقل للأب إذا أسقطت له وليس كذلك ثانيا
أن قوله وفيها أيضا يقتضي أن في المدونة موضعين متعارضين فيما ذكر وليس كذلك ثالثا
قوله أى الآن تسقط للأب فانه كلام مختل لأن قوله وفيها أيضا يدل على أن هذا الذي فيها
مقابل لما عزا لها أولا وما عزا لها أولا موضوعه عندها أنها أسقطت للأب وكيف تصح
المقابلة بينهما وموضوع أحدهما أنها أسقطت للأب وموضوع الآخر أنها لم تسقط له
فتأمل هذا إن كان مراده ما فهمناه منه فإن أراد الآن تسقط للأب الآن يسقطها له من
وجبت له على القول بأنها تنتقل لغيره ففيه أنه خلاف المتبادر منه ومع ذلك أن أراد الآن
يسقطها حين الخلع بأن يحضروا يسقطها للأب حينئذ فقال له غير مسلم وإن أراد أنه
أسقطها للأب بعد الخلع والحكم به له فهذا غير متوهم فلا يحتاج إلى تقييده ما عزا
للمدونة على زعمه بقوله أى الخ لأن من وجبت له الحضانة باجماع إذا سلمها لزمه التسليم
فكيف به هذه التي المشهور وفيها أنه لا حق له فتأمل رابعها قوله وهو المشهور ومذهب
المدونة فيه تطروا وقع مثله في ضيغ واعقده طفي معتضابه على ح في اقتصاره
على ما نقله عن الميتي من أن العمل جرى بنقل الحضانة لمن بعد الام فائلا مانصه والميتي
نفسه معترف بأن هذا هو المعتمد وأن جرى العمل بخلافه ثم نقل بعض كلام الميتي فانظره
وسلم مب كلام طفي وز وتعقب ذلك تو فقال بعد ذكره كلام طفي مانصه قلت
ما ذكره ح هو الصواب ورد طفي عليه غير ظاهر وذلك أن هنا مسئلتين أحدهما إذا
خالعت المرأة باسقاط حضانتها هل يلزمها ذلك وهو قول مالك وجهه وأصحابه وأخذ منه أن
الحضانة حق للحاضن أولا يلزمها ذلك فيكون الولد لها وهو قول عبد الملك قاله الميتي
فهذا القدر الذي هو لزوم الخلع للام وسقوط حقها من الولد هو الذي نسبته الميتي
لمالك وجهه وأصحابه وهو الذي اعترف في ضيغ أنه المشهور ومذهب المدونة وهذه
هي صورة المؤلف والثانية إذا بينا على قول مالك وجهه وأصحابه كما مشى عليه المصنف
وكان للولد جدة أو خالة فهل لها متكلم وهو ما قاله أبو عمران وغير واحد من الموثقين وبه
العمل أولا وهو ما قاله بعض القرويين قاله الميتي أيضا وهذه هي التي تكلم عليها ح
فهى فرع مرتب على كلام المؤلف لا تقرير له وطفي رحمه الله التبت عليه إحدى
المسئلتين بالأخرى فظن ما شأوا أحدا حتى قال إن الميتي نفسه معترف بأن المعتمد
خلاف ما جرى به العمل وليس كذلك بل الميتي تكلم على المسئلتين كلا على حديثها
محل الحاجة منه بلقطه وقد نقل كلام الميتي فانظره ان شئت قلت وما قاله تو من

أنهما مسئلتان وإن مسئلة تجرى العمل مقرعة على المشهور وحق لاشك فيه وكلام
 المتبسط صريح في ذلك ولذلك ذكر ابن هرون في اختصاره كل مسئلة منه جماعاً على حدتها
 مسئلة ولذا لما استدلل على كلام المصنف بكلام المتبسط الأول قال عقبه ما نصه
 وانظر لو قامت الجدة فقالت لأسلم ابنتي فأنا آخذها قال مالك إن كان الأب معسر أفليس
 للجدة أن تأخذها إلا أن تلزم أرضاعها ولو كان موثقاً كان للجدة أن تأخذها وإن كان على
 الأب أجره أرضاعها على معنى ما في المدونة اهـ من ابن رشد اهـ كلام في وأما قوله وهو
 الذي اعترف في ضريح أنه المشهور ومذهب المدونة فقيه نظير بل كلام ضريح شاهد
 لطيف لأنه قال ما نصه وأخذ من المشهور وهو مذهب المدونة المجلة لأحد القولين في باب
 الحضانة إذا ترك من له الحق في الحضانة حقه إلى من هو في ثالث درجة أنه لا يكون للثاني
 درجة القيام أبو عمران والقياس خلافه اهـ منه بلفظه وهو موافق لما عزمه طفي لكن
 فيه نظير من وجوه أحدها جعله المشهور وانتقالها إلى الأب للجدة ونحوها مسئلة
 واحدة وقد تقدم رد ذلك بكلام المتبسط ويرده أيضاً كلام ابن الحاجب ونصه
 ولو خالعهما على أن تسقط حضانتها فالمشهور تسقط إلا أن يخاف عليه وتنقل إليه أو إلى
 غيره كما لو أسقطتها وقيل لا تسقط بناء على أنه حق لها وللولد اهـ منه بلفظه فانظر كيف
 فرغ على المشهور وقوله وتنقل إليه أو إلى غيره تجده صريحاً فيما قلناه فأمس له ثانياً إن
 قوله وهو مذهب المدونة يوهم أنهم أصروا بذلك واتفق أهل المذهب على حملها على ذلك
 وليس كذلك ثالثاً إن قوله أبو عمران والقياس خلافه يوهم أن أبا عمران سلم أن ذلك هو
 مذهب المدونة ولكن جعل القياس خلافه وليس كذلك وينقول نصوص الأئمة بتضح
 لك الحق قال في المدونة ما نصه وإذا خالعهما على أن يكون الولد عنده فالتابع جائز وله شرطه
 إلا أن يضرب ذلك بالصبي ويخاف عليه أن يزرع منها مثل أن يكون يرضع وقد علق به أفلاسيبيل
 له إليه حتى يخرج من حد الاضرار به والخوف عليه فيكون له أخذه حينئذ اهـ منها
 بلفظها وقال ابن يونس ما نصه ومن المدونة قال مالك وإذا خالعهما على أن يكون الولد
 عنده فالتابع جائز وله شرطه إلا أن يضرب ذلك بالصبي ويخاف عليه أن يزرع منها مثل أن يكون
 يرضع وقد علق به أفلاسيبيل له إليه قال ابن القاسم وإذا خرج الصبي من حد الاضرار به
 والخوف عليه كان له أخذه منها حينئذ بشرطه قال ابن الماجشون وإن كان الولد
 صغيراً لم يملكه الخلع ولها أن ترجع في ولدها فتأخذه ولا يلزمها الشرط لأن الحضانة
 حق للولد فليس للام قطعها وهذا الاختلاف فيه عندنا وذكر عن أبي عمران في قول ابن
 القاسم أن ذلك جائز إذا لم يضرب بالولد هل ذلك وليس له حدة أو ثم ذلك ولا حق للجدة
 فيه فقال القياس أن لا يسقط حق الجدة مثل إذا خالعهما أو طلقها أو تركت حقها في الولد
 من غير شرط لأن الجدة أولى به اهـ منه بلفظه وقال في المقدمات في باب الحضانة
 ما نصه وإذا قلنا أن الحضانة حق للحاضن فهل مالك الحضانة أسلمه إلى من شاء من الأولياء
 أو لا في ذلك اختلاف قيل إن الحاضن أن يسلم الولد إلى من شاء من الأولياء وإن كان غيره
 أحق به منه وهو ظاهر ما في المدونة لأنه قال إن المرأة إذا طلق زوجها على أن يكون الولد

عنده جاز وكان أحق بالولد فظاهره وان كان له جدة أو خالة إذا لم يشترط ذلك اهمل الحاجة
منها بلفظها واليه والله أعلم أشار في التنبيهات ببعض شيوخه فإنه بعد أن ذكر ما في المدونة
وقول عبد الحق قال مانصه ومثل قول عبد الملك روى ابن غانم والمديون عن مالك قال
بعض شيوخنا يخرج من هذه المسئلة أن لمن له يد الحضانة تولية حقه فيها الغيرة وان أبي
من هو أولى إذا لم يشترط هنا في جواز ذلك أن لم يكن ثم من هو أحق بالحضانة من الأب وقد
اختلف هل له ذلك أولا وقال أبو عمران القياس أن لا يسقط حق الجدة هنا ان قامت
بالحضانة اهمل منها بلفظها وقال اللخمي مانصه وان اختلفت على أن تسلم الولد لآبيه لم يجز
إذا كان الولد قد علق بأمه أو كان عليه في ذلك ضرر من غير رضاع واختلف إذا كان لا ضرر
عليه فأجاز ذلك مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون في كتاب ابن حبيب الشرط باطل
ولها أن تأخذه ورأى أن في ذلك مقالا للولد وقاله مالك في كتاب المدينين وهو أحسن إذا
كان رضيعا أو قطيما أو هو صغير لان الغالب أنه يضيع ولا أحد يقوم مقام أمه وان كان قد
أثغر فالوفاء بالشرط أحسن وإذا بقي عنده لم يكن له عليها من ذلك شيء لان الخلع لم يكن بحال
ولا بما يباع وانما هو من باب طرح المشقة عنه وهو لا يطلب من تلك الحضانة شيئا اه منه
بلفظه وقال ابن عرفة مانصه والخلع على أن الولد عنده ان علق بأمه أو كان عليه به ضرر
لم يجز والافق امضاء الخلع بشرطه أو دونه ثالثا ان كان أثغر لابن القاسم مع مالك وابن
الماجشون مع رواية المدينين واللخمي قائلان بقي عندها فلا غرم عليها لان الخلع غير مالي
انما هو طرح مشقة والاول نصموا وأخذ منه بعض شيوخ عياض كون الحضانة حقا
للحاضن وان له أن يوليه من شاء وان أبي ذلك من هو أولى من المولى قل هذا خلاف
نقل عبد الحق عن أبي عمران ان كان للولد جدة فهي أحق به اه منه بلفظه ومن تأمل هذه
النصوص لم يشك في صحة ما قلناه تبعنا لتو من ان اتقالها للاب أو غيره مفرع على المشهور
لأنه عينه خلاف الضم وطى وان سلمه مب وأن الرابع اتقالها لمن هو أولى بها
لا إلى الاب لانه منقول عن مالك نصا كما تقدم في نقل ق عن ابن رشد وعزاه المصطفى لغير
واحد من الموثقين مع أبي عمران واقتصر ابن يونس وعبد الحق على ما لا يجران وظاهر
كلامهم ان أبا عمران فهم المدونة عليه وهو كالصريح من كلام ابن عرفة وجعله ابن رشد
معنى ما في المدونة كما مر في نقل ق عنه وصرح غير واحد من المتأخرين بأن به الفتوى
انظر ما يأتي بعده هذا عند قوله في الحضانة إلا أن يعلم ويسكت العام واتقالها للاب لم يعزه
المصطفى إلا بعض القرويين وابن رشد وان احتج له بظاهر كلام المدونة فقد تقدم في نقل ق
عنه أنه نسب لها القول الآخر ثم وجدت للحافظ الوائس يسي أن ما به العمل شاذ وأن مقابله
هو المشهور فعلم منه انه مفرع على المشهور وهو أيضا المشهور فإنه قال في أوائل فصل
الخلع والحضانة الخ من القائلين بعد أن ذكر أنه يقال في خلع الزوجة باسقاط الحضانة
وأسقط حضانته ثم أسقط أمها فلا نه أو خالتها الخ ولا يقال وأسقط لان الواو
لا ترتب مانصه وهذا كله على ما به الفتوى وجرى به عمل القضاة والحكام وقاله غير واحد
من الموثقين واختاره أبو عمران وأما على أن حق الجدة والخالة يسقط باسقاط الام ولا كلام

(وقية كعب الخ) قول ز أو موصو قال الخ فيه نظروا بآي له عند قوله والحرام كخمر ومغصوب الخ مثل ما في مب (كناخيرها الخ) قول مب كلاً يجوز لا يعضى الخ فيه نظروا بل هو ماض فهو مساو لما هنا في وقوع البيئونة ورد ما وقع به الخلع نعم تشبيهه بما يليه أولى لقرنه (وهل كذلك ان وجب الخ) قلت قول ز (٦١) وقيل بسقط عن نفسه الخ غير ظاهر أيضاً لقد رتبة

على اسقاط الخصومة بدون تعجيل لأجل الطلاق بان يدفع لهما ما عليه عند حلوله أو قبله وقبل الطلاق ثم يطلق ان شاء (وبانت ولو بلا عوض) هذا قول مالك وابن القاسم وأصبح وبه القضاء ورد بل وقول مطر ف وأشهب وابن عبد الحكم انه رجعي وابن الماحشون يلزمه الثلاث ابن حبيب وبه أقول اه ثم ان الطلاق بلفظ الخلع أو ما في معناه من غير عوض مكروه لانه خلاف السنة كما في المقصد المجود والمعين والتبسيطه انظر الاصل والله أعلم وقوله (نص عليه) أي على الخلع قلت يفهم منه انه اذا نواه ولم ينص عليه فرجعي وأخرى اذا لم ينو بان قال أنت طالق مثلاً ولا يسهله ويؤخذ ذلك أيضاً بالآخرى من قوله لان شرط نفي الرجعة فقد قال أبو علي في حاشية التحفة بعد كلام مانصه وتعين به أن العلى اذا قال الزوجته أنت طالق ولا يسهله فانها تكون رجعية وان كان جل العوام انما يعرف الطلاق البائن دون الرجعي وذلك أن من قال أنت طالق ونوى به المباشرة فيه خلاف فأخرى ان لم تكن له نية لان النية أقوى من العرف لتقديمها عليه بدليل قوله ثم بساط عينه ثم عرف قولي بعد ذلك كره النية فانهم اه ثم قال أبو علي وقد أفتى شيخنا القدوة

لها فلا كلام وهو قول بعض القرويين وقال بعض الشيوخ اختلف المالكية في الحقوق غير المالية كولاية النكاح والصلاة على الجنائز هل هي كالحقوق المالية فلما لكها أن يتصرف فيها بالاختلاف أو النقل الى غيره وهو المشهور وأولاه انما ملكها بسبب شاركة فيه المنقول عنه لا المنقول اليه فيكون المنقول عنه أحق من المنقول اليه وهو الشاذ فبين للمنفق من هذا أن الذي جرى به العمل شاذ والله أعلم اه منه بلفظه وبه يصح كلام طنى وانما يفتى البحث معه في الاستدلال بكلام المتبسط كما بيناه أولاً والله تعالى أعلم فتأمل له بانصاف وشديداً على التحرير والتحقيق وبالله سبحانه التوفيق * (تنبيهان * الاول) ما عزا ق لابن رشد من قوله على معنى ما في المدونة معارض لما قدمناه عن المقدمات ويمكن أن يكون أخذ ذلك من موضع آخر منها فقد أقام ابن عرفة ذلك من كتاب الشفعة من المدونة بل أقام منها أخص من ذلك انظر ذلك في باب الحضانة بالحل المشار اليه آنفاً والله أعلم * (الثاني) قال ابن الحاجب قبل ما قدمناه عنه يسير مانصه ولو خالعهما على أن يكون الولد عنده لزم الآن يكون في موضع يخاف عليه فقال في ضيق مانصه وقعت هذه المسئلة في أكثر النسخ ولا حاجة اليها لانها استأق من كلام المصنف بأنهم من هذا اه منه بلفظه فكتب عليه صر في حواشيه مانصه قوله لانها استأق الخ فيه نظروا لاننا سألنا اثنين احدهما أن يخالعهما على اسقاط حضانتها اسقاطاً مطلقاً أي غير مقيد بكون الاسقاط لمعين كالزوج وغيره وحكمها سقوط حضانتها وتنقل الى الزوج أو غيره ممن هو أقرب منه كالأول سقطت المرأة حقها من الحضانة لغير معين وهذه المسئلة هي التي ستأق في قول المصنف ولو خالعهما على أن تسقط حضانتها الخ والثانية أن يخالعهما على أن تسلم الولد اليه وحكمها ان الولد تكون حضنته لايه دون من هو أقرب منه على ما صرح به في المدونة وهذه المسئلة هي التي ذكرها المصنف هنا بقوله ولو خالعهما على أن يكون الولد عنده لزم الخ وهذا كله ظاهر من كلام المصنف ولا خفاء فيه فليكن بالتأمل وعدم التقليد والله أعلم بالصواب اه منه بلفظه قلت وجماعة النصوص السابقة يعلم ما في كلامه وأن الحق ما قاله في ضيق وتأمل قوله على ما صرح به في المدونة مع كلامها وكلام الشيوخ عليه ايظهر لك ما فيه والله أعلم (وقية كعب الخ) قول مب كما قاله ز عند قول المصنف في الصلح الخ بل قاله ز أيضاً عند قوله قريباً ومغصوب الخ فانظر (كناخيرها ديناً عليه) قول مب لان خلع الوصي كلاً يجوز لا يعضى الخ فيه نظروا ظاهر بل خلع الوصي مساو لما هنا في ان الطلاق يقع باننا وما وقع به الخلع يرد تشبيهه ما هنا بجمع الولد صحيح لكن تشبيهه بما يليه أولى لقرنه (وبانت ولو بلا عوض) هذا قول مالك وابن القاسم كلاً نعمي وهو قول أصبح كافي ابن يونس قال المتبسط وبه القضاء ونحوه لصاحب المقصد المجود وبآي لفظه ورد بل وقول

سيدى محمد بن عبد القادر القاسمى بان العلى اذا قال لزوجته هي طالق انما يلزمه طلاق رجعية اه ثم قال أبو علي عند قوله

وموقع الطلاق دون نية * بطلقة يفارق الزوجية

وهذه الطلقة رجعية هذا أصلها وأما في زمن ابن الناطم فالظاهر أنها بائنة لعدم معرفة الناس الرجعي في زمانه أى وانما كانوا يعرفون

المملك قال وفي المعيار عن ابن لب ان قول الزوج هي مطلقة مطلقة واحدة رجعية الا ان ينوي المملكة فتكون واحدة بائنة
 يمينه لا يرتد فاعلمها طلاق اه وقال العلامة المحقق أبو العباس الهلالي رحمه الله تعالى في نور البصر ان كثيرا من الطلبة أفتوا بان
 طلاق العوام كالبائن ولو كان في مدخولهم ادون عوض ولا لفظ خلع ولا حكم ما كم قالوا لان العوام لا يعرفون معنى الرجعي وهذا
 مستند كثير منهم ومن له منهم بعض الاطلاع يستند لاستظهار ابن ناظم التحفة في شرحها البيئونة فيمن طلق دون نية وقصد بعضهم
 بهذه الفتوى اباحة المطلقة ثلاثا كما رأيت فتواهم بذلك فيمن طلق مطلقة مستوقية شروط الرجعي ثم أورد في الثلاثة في العدة فيفتونه
 بعدم لزوم الثلاث ويحتجون بما ذكره فتواهم بذلك باطلة واحتجاجهم بما ذكره باطل لان الحكم على الطلاق بالرجعي والبائن
 حكم شرعي وضع له الشرع سيما اذا وجد (٦٢) سبب الرجعي فالطلاق رجعي ولا يتوقف على معرفة المطلق لمعنى الرجعي

ولا للشروط ولا على نية ولا على
 عدم ظنه بائنا واذا وجد سبب
 البائن فالطلاق بائن ولا يتوقف على
 علمه معنى البائن ولا شروطه ولا على
 نية البيئونة ولا على عدم ظنه رجعي
 وأما استظهار ابن الناظم البيئونة
 في الواحدة اللازمة لموقع الطلاق
 دون نية فقد استند فيه بما أشار هو
 اليه الى عرف متقرر عند عوام بلده
 في زمانه وذلك ان المتعارف عندهم
 هو طلاق الخلع بلا عوض وهو
 المسمى بالمملك الذي أشار اليه والده
 بقوله

وفي المملك الخلاف والقضا

بطلقة بائنة في المرتضى
 وحل اللفظ عند الاطلاق على المعنى
 المتعارف صحيح وهذا غير متعارف
 عند عوام هذه النواحي بهذه
 الازمنة بل أكثرهم خالي الذهن من
 الرجعي والبائن فاذا وقع منه طلاق
 لا يدري هل يحتاج في رد المأثولي

مطرف وأشهب وابن عبد الحكم كاللخمي وابن عرفة وفي المسئلة ثالث لابن الماجشون
 يلزمه الثلاث كاللخمي وابن عرفة وغير واحد ولما ذكره ابن يونس قال ما نصه قال ابن
 حبيب وبقول ابن الماجشون أقول اه منه بلفظه وأظهر هل يفهم من المصنف الإشارة
 لرد الثالث أولا* (تنبيهان* الاول) ما يقع الطلاق على هذا الوجه مكرمه ومظاهر كلامهم
 على الاقوال كلها قال في المقصد المجود ما نصه ويكره طلاق المباراة على غير شي فان
 وقع جاز على مذهب ابن القاسم وهي طلاقة واحدة بائنة وقال مطرف وله الرجعة وقال ابن
 الماجشون هي ثلاث ويقول ابن القاسم مضى العمل اه منه بلفظه ونحوه للمصنف
 وفي المعين ما نصه ويكره للرجل أن يطلق طلاقة مباراة أو صلح أو خلع دون أخذ أو إسقاط
 لوقوعه خلاف السنة فان فعل ففسها ثلاثة أقوال ابن القاسم انه بائنة بنية وبه القضاء
 اه منه بلفظه (الثاني) * لما ذكر في صحيح قول مطرف قال عقبه قال ابن حبيب وبه أقول
 اللخمي وهو قول أشهب وابن عبد الحكم والقول الثالث يلزمه الثلاث اه منه ولم يتبعه
 الناصر في حاشيته وفيه نظر لخالفه لنص ابن يونس السابق فتأمل له (أو على الرجعة) هو
 مدخول للمبالغة ورد بلا في هذه رواية الاقل وبها أخذ يحسن واعتمد المصنف الرواية
 الاخرى لانها رواية الاكثر كما في ابن عرفة ولا نه استظهرها بعض القرويين ولقول ابن
 شاس وغيره انه مذهب المدونة ولتصرح ابن الحاجب بتشهيرها ونصه فلوقوع النص
 على رجعية يبذل فبائن على المشهور اه منه بلفظه * (فرع) * ولو طلقها واحدة
 على ان أسقطت عنه نفقة العدة الا ان راجع لكانت عند ابن القاسم طلاقة بائنة
 لانها على فداء وما استثنت من الرجعة باطل اه من اختصار ابن هرون بلفظه (والعدة
 من الاقرار) قول ز وكذا عليه حال انكاره صحيحا على المذهب الخ تعقبه م ب وقال
 تو قوله على المذهب هكذا في ابن عرفة ونسب مقابله لابن محرز وابن عرفة بالاول في

باب
 وغيره من أركان التكاح أم لا وانما ينظر ما يقسم به الفتى وكثير منهم يعتقد أنه يحتاج الى قصعة من طعام واحضار باب
 طالب وبعضهم يعتقد انه لا بد ان يزيد شيئا معني الصداق الاول أو ان يحيط عنه شيء من الباقي لها عليه وبعضهم يتوهم ان كل مطلق
 رجع عن الطلاق بالقرب لا يلزمه شي ولو طلق ثلاثا وقيل يعرف حكم الرجعي وحكم البائن في الجملة ولكن لا يعرف ضابطهما
 فلا يميز بينهما عند الوقوع هذه الاعتقادات هي التي وجدنا منهم وأي عرف يتقرر مع هذا الاضطراب اه منه بلفظه (أو على
 الرجعة) هذا مدخول لورودها في رواية الاقل وبها أخذ يحسن انظر الاصل ولو طلقها على ان أسقطت عنه نفقة العدة الا ان
 راجع لكانت عند ابن القاسم طلاقة بائنة لانها على فداء وما استثنت من الرجعة باطل قاله ابن هرون في اختصاره (لان شرط الخ)
 نلت قول م ب هذا هو الظاهر في كلامه الخ أظهر منه حله على ذلك وعلى ما شارحه معا كما قرره تو والله أعلم (والعدة من
 الاقرار) قول ز وكذا عليه حال انكاره صحيحا على المذهب الخ أيده تو وتعقبه م ب قال في الاصل بعد نقول فتحصل ان

باب الطلاق ونصه ولوا جمع شاهدان على تاريخ واحد كانت العدة منه ثم قال في باب
العدة مانصه ومن شهدت بيته بطلاقه فعدت من يوم تاريخها ان لم يشكرها والا ففى كونها
من يوم تاريخها ان اتحد ومن آخره ان تعدد أو من يوم الحكم مطلقا ببقاء عياض عن
المذهب مع الصقلي عن الشيخ وابن محرز اهـ قلت ما لابن عرفة في الطلاق هو عنده من
كلام ابن رشد نقله بالمعنى ونص ابن رشد في الاجوبة والواجب على القول بالتلفيق أن
تلزمه طلاقان كما وقع في المدونة لابن شهاب وهو مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك فيها
خلاف ماله ما في غيرها وسواء ورخ كل واحد من الشهود شهادته أو لم يورخها سواء
اختلفوا في التاريخ أو اتفقوا عليه اذ لا تأثير للتاريخ فيما يجب من تلفيق الشهادة عنده من
بالفقه لا نه لو وجب قبول شهادة الشاهد الواحد بانفراده في تعيين اليوم الذي شهد أنه
طلق فيه لوجب قبول شهادته بانفراده فيما شهد به من الطلاق فلما لم تقبل شهادة الشاهد
الواحد بانفراده في الطلاق وجب أن لا يجوز شهادة واحد منهم فيما انفرد به من التاريخ وأن
لا يعتبر التاريخ اذ لا تأثير له اذ لم يثبت فيما يلزم من الطلاق الا أن العدة لا تكون في ذلك الا
من يوم الحكم وان أرخ كل واحد من مائه شهادته كما اذ لم يورخ ولوا جمع شاهدان على تاريخ
واحد لوجب أن تكون العدة منه اهـ محل الحاجة منها باللفظها وما أشار اليه من كلام عياض
هو في آخر كتاب الايمان بالطلاق من تعييناته الا أن عبارته ليست كعبارة ابن عرفة عنه
ونصها وقول ابن ربيعة في الثلاثة الذين شهدوا على رجل بثلاث تطليقات كل واحد على
واحدة ليس معه صاحبه فأمر الرجل يحلف أو يفارق فأبى وقوله انه يفرق بينهما أن أبى
أن يحلف وتعدت عدتهما من يوم يفرق بينهما قال القاسمي معناه ان كل واحد شهد عليه في
عين حدث فيها فلذلك اذا نكل طلق عليه بالثلاث فظهر من هذا أنه يحلف لتكذيب كل
واحد وأما لو كان في غير عين الزمت طلاقه يريد اجتماعهم عليه وحلف مع الآخر فان نكل
لزمه اثنتان فعلى هذا يكون وفاة المذهب على أحد قولى مالك في التطبيق عليه بالنكول
وذهب غيره الى أن قول ربيعة خلاف ثم قال بعد كلام مانصه وأما كون العدة عند ربيعة
من يوم الحكم فاحتياط للأزواج اذ لم يحقق اليوم الذي طلقها فيه ثم قال والذي يأتي على
مذهبنا وأصولنا ان العدة من يوم أرخ الشاهد الثاني الذي يحكم عليه في ذلك بتطليقة
ولوأرخوا كلهم وقتا واحدا فنه العدة اهـ منها باللفظها فانظر قول عياض والذي يأتي
على مذهبنا وأصولنا الخ مع قول ابن عرفة طريقة عياض عن المذهب الخ فان كلام
عياض يدل على ان ذلك هو الجاري على أصول المذهب وقواعده لانه نقله عن المذهب كما
تفيده عبارة ابن عرفة وقد أغفل ابن عرفة أخذ عياض من المدونة انهم من يوم الحكم فانه
قال بعد كلامه السابق مانصه وقوله في الذي شهد بطلاقه وهو ينكر يفرق بينهما قيل
ظاهر انها تعد من اليوم وهو دليل قوله لا أحد عليه اهـ منها باللفظها وما أشار اليه من
كلام ابن يونس في كتاب الايمان بالطلاق منه ونصه قال أبو محمد ولو شهدوا ان ذلك في وقت
واحد لزمته واحدة ولم يلزمه عيين وان ورخوا كلهم وقتا واحدا كانت العدة منه لامن يوم
الحكم ولو ورخ واحد تاريخا مختلفا لا تعدت من التاريخ الثاني اهـ محل الحاجة منه

مارجحه مب من أن العدة من
يوم الحكم اذا تمادى على انكاره
مطلقا هو الراجح انظر بقية وقول
مب وقد رجح الى هذا الخ فيه
نظر فانه لم يرجع وانما قال ويستثنى
من العمل بالوقت الخ نعم ما ذكره من
استثناء المستثنين غير صحيح بل
المستثنان معارضتان ومخالفتان
لما ذكره هنا المستثنان منه كما
يعلم بالوقوف على كلام الأئمة في
الاصل والله أعلم

بلفظه وأغفل ابن عرفة ما ذكره ابن يونس قبل هذا بقريب ونصه ومن المدونة قال
 مالك وإن شهد أحدهما أنه حلف بطلاق أن لا يدخل الدار وأنه دخل وشهد الآخر أنه حلف
 أن لا يكلم فلانا وأنه كلف لم يطلق عليه لا خلافا لهما قال ابن القاسم ويلزم الزوج في قول مالك
 اليقين أنه لم يطلق فإن نكل سجن كما ذكرنا وفي قول مالك الأول إذا نكل طلقت عليه محمد
 ابن يونس يريد أنه يلزمه ينكوله هنا طلقنا قال مالك وكذلك الحرية في هذا وإن شهد
 أحدهما أنه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الآخر أنه طلقها يوم الجمعة بمكة في
 ذي الحجة طلقت عليه وكذلك الحرية يريد أنه من وجهه الأقوال بخلاف الأفعال محمد بن
 يونس لأن الأقوال تكرر وتعاد فيكون الحكم في الثاني إعادة الأول كالإقرار بالمال وذلك
 بخلاف الأفعال لأن كل فعل له حكم في نفسه لا يكون تكرار الأول وعدتها من يوم
 شهادة الآخر لأن شهادته وقع الحكم بالطلاق والعدة عقب الطلاق المحكوم به والمحكوم
 به لا يتقدم عليه اه منه بلفظه وهذه العلة جارية فيما إذا اتفق تاريخهما مع انكار
 الزوج وهذا الذي قاله أمر معقول فهو موافق لما عزمه ابن عرفة لابن محرز ولما أقامه
 عياض من المدونة وشهو العياض لابي بكر الابهري وصرح ابن المواز بأن العدة من يوم
 الحكم وعلى هذا قول شراح المدونة قال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب العدة وطلاق
 السنة وكذلك ان طلقها وهو غائب فعدتها من يوم طلق إذا قامت على الطلاق بينة اه
 مانصة أبو ابراهيم تأمل قولها في الايمان بالطلاق الذي طلق في سفره ثم قدم ووطئ وقدمت
 البينة وهو منكر أنه يفرق بينهما ولا حدولم يعتبر يوم وقوع الطلاق بشهادة البينة وأوقعه
 يوم الحكم وليس بينهما تعارض والفرق أن الزوج هنا مقر بالطلاق وهناك منكر قلت
 وذكر المغربي عن بعضهم القطع بالمعارض لما ذكره ولقولها في العتق في العبد يدعى الحرية
 وينكر السيد فتقوم البينة وقد استغله وحكمه مع سيده حكم العبد ومع الاجنبي حكم
 الحر وأجاب بالفرق المذكور كونه من عنده اه منه بلفظه وقال في كتاب الايمان بالطلاق
 عند نصها السابق مانصة قوله ومن طلق زوجته في سفر الخ مثلها ما وقع في العتق وغيره
 ان شهدوا عليه بعنق عبده وهو ينكر فذكر نحو ما تقدم ثم قال مانصة وظاهر الكتاب
 لا يحدولو كان الشهود أربعة وهو كذلك قاله مالك في رواية علي وقال سحنون يحد
 وكلاهما احكامه ابن يونس واستشكل الشيوخ مذهبه في الكتاب في نفي الحدواختلفوا بما
 ذا أسقطه فقال الابهري لانهما على حكم الزوجية حتى يحكم الحاكم بالفراق وقال ابن
 المواز لانها تعتمد من يوم الفراق وقال المازري لانه كالمقر بالزنى الراجع عنه وقيل لانه
 جاوز عليه النسيان اه منه بلفظه وقال أبو الحسن عند نصها السابق عن كتاب العدة
 وطلاق السنة مانصة قوله وكذلك ان طلقها وهو غائب الخ قال الشيخ فجعل العدة هنا
 من يوم وقع الطلاق وشهدت به البينة وفي كتاب الايمان بالطلاق فذكر كلامها المتقدم
 وقال عقبه مانصة فراعى يوم الحكم والفرق بينهما ان الزوج هنا مقر بالطلاق وهناك منكر
 فلا تعارض بينهما اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في كتاب الايمان بالطلاق مانصة قوله
 ومن طلق امرأة في سفر ثلاثا ببينة المسئلة الى قوله لاشئ عليه أي لاحد عليه قال الابهري

لان الزوجية بينهما حتى يحكم بالطلاق وقال ابن الموارز انما يجب عليه الحد لان العدة من يوم الحكم وقال المازري انما يجب الحد لانه كالمقرب بالزنى الذى رجع عنه وقال غيره لانه حوز عليه أن يكون نسبي وقوله فلم يفرق بينهما عياض قيل ظاهره انها تعتد من يوم الحكم ويدل عليه قوله لاحد عليه الشيخ وفي طلاق السنة من العتية فحينئذ ثبت عليه بينة انه طلق امرأته من سنة خاضت فيها ثلاث حيض قال عدتها من يوم الطلاق والفرق بين ذلك وبين ما هنا ان مسئلة العتية هو مقر بالطلاق وما هنا منكر اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ح بتمامه وسلمه وانظره في القولة الاتية بعدهم وقال الوانوغى في كتاب العدة وطلاق السنة عند نصفها السابق مانصه عورضت بما في الايمان بالطلاق اذا طلقها في سفر المسئلة والفرق بينهما انه هناك متباد على الانتكار وهما مقرر اه منه بلفظه وكلام الباجي يقتضى أن كون الطلاق انما يقع يوم الحكم اذا كان منكر امتنع عليه لانه ساقه مساق الاحتجاج ونصه في المشتق مسئلة ولو مات فشهد الشهود أن الزوج كان طلقها البتة في صحته فقد جعله ابن القاسم كالمطلق في المرض لان الطلاق انما يتبع يوم الحكم ولو وقع يوم القول لكان فيه الحد اذا أنكر الطلاق وأقر بالوطء اه منه بلفظه ونقله في ضريح جله باللفظ وسلمه فتحصل مما سبق أن ما رجحه مب من ان العدة من يوم الحكم اذا تمادى على انكاره مطلقا هو الرابع لانه المنصوص لابن الموارز وابن حجر زوهو مقتضى كلام القاضين أبي بكر الأيمري وأبي الوليد الباجي ونقل عياض انه ظاهر المدونة وأقامه منها وهو مقتضى كلام ابن يونس لقوله والعدة تعقب الطلاق المحكوم به والمحكوم به لا يتقدم عليه وبه صرح أبو ابراهيم الاعرج وأبو الحسن والوانوغى وابن ناجي وسلمه ح وما رجحه ز وأيده نو من انهما من يوم الطلاق ان اتفقا في التاريخ ومن آخرهما ان اختلافهما عزاه ابن يونس لابي محمد بن أبي زيد وعزاه ابن عرفة لنقل عياض عن المذهب وقد علمت ما في ذلك العزو ولابن رشد في الاجوبة ثالث ان اتفقا في يوم الطلاق والا في يوم الحكم فشد يدك على هذا التحصيل والله سبحانه أعلم * (تنبيهان الاول) * ما وجهه المازري دفع الحد في مسئلة المدونة فيه نظر لانه يرد مسئلة الحرية المشار اليها في كلام الشيوخ المتقدمين وقد صرح الامام في المدونة بأن الحرية والطلاق سواء كما قدمنا من نقل ابن يونس لان الحرية لا يصح الرجوع عن الاقرار بها وكذا جواب من أجاب بالنسيان منقوض بمسئلة العتق أيضا لان العمد والخطأ في أموال النامس سواء فتأمل به بانصاف * (الثاني) * قول مب وقد رجع ز الى الصواب الخ فيه نظر لان ز قال هنا مانصه ويستثنى من العمل بالوقت الخ فقد صرح بأن ما قاله فيما ساقى مستثنى مما هنا لا أنه رجع عنه فتأمل من ماذ كره من استثناء المسئلتين غير صحيح بل المسئلة ثلثان محلثان لما ذكره هنا لاستثنيان منه كما يعلم ذلك من كلام من قدمنا من الأئمة والله أعلم (ولو شهد بعد موته بطلاق الخ) قول ز اذ لو كانوا حضورا بطلت شهادتهم الخ قال في آخر كتاب الايمان بالطلاق من المدونة مانصه قال يحيى بن سعيد ومن طلق وأشهد ثم كتم هو والبيئة ذلك الى حين موته فشهدوا بذلك حينئذ فلا تجوز شهادتهم ان كانوا حضورا ويعاقبون ولها الميراث اه منها بلفظها قال ابن ناجي

(ولو شهد بعد موته الخ) قول ز كما قال ابن القرات الخ نقله عنه أيضا ح وأقره وهو ظاهر وقول ز اذ لو كانوا حاضرين بطلت الخ أى خلافا لاشبه ويعاقبون ولها الميراث كما في المدونة وقوله ولا يعذرون بالجهل الخ قاله ابن رشد فهى من المسائل التى لا يعذر فيها بالجهل * (تنبيه) * عورضت هذه المسئلة بما أفتى به ابن رشد من أن الطريق اذا حازها شخص أزيد من عشرين سنة ثم شهدت بيته أنها طريق حبس وهم حضور في المدونة المذكورة عالون بحوزة وتصرفه ان شهادتهم مقبولة وفرق بان مستحق الطريق غير معين فضعف حوزا لحائز تلك والله أعلم

مانصه قد قد منا غير ما هرة أن اتيان سحنون بمثل هذا حيث لا يأتي بخلافه دليل على أنه
قائل به وهو واضح ولا مفهوم لقوله حين موته وكذلك تبطل بدون موته وإنما قال ذلك لأجل
قوله ولها الميراث قال المغربي وما ذكره هو المشهور وذهب أشهب إلى أنها مقبولة وإن
حق الله لا يسقط أبداً قال شيخنا حفظه الله تعالى وظاهر قوله لا يجوز أن قالوا جهلنا
وهو كذلك قاله ابن رشد وجعله إحدى المسائل التي لا يعذر فيها الجاهل بل بجعله قال
وعارض بعضهم هذه المسئلة بما أفتى به ابن رشد من أن الطريق إذا حاز رجل أزيد من
عشرين سنة ثم شهدت ينة أنها طريق حبس وهم حضور في المدة المذكورة عالمون بجوز
وتصرفه أن شهداتهم مقبولة وفريق بعضهم بأن مستحق الطريق غير معين وضعف حوز
الحائر لذلك اه منه بلفظه وقول ز عن ابن القرات واستقر معاشراها الخ نقله عنه أيضا
ح وأقره وهو وظاهره وفي تكميل التقييد آخر كتاب الايمان بالطلاق مانصه وسئل
شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القوري رحمه الله من مدينة تلمسان كلاهما الله عن رجل
طلق زوجته في الصحة والطوع والجواز طلبة صادفت آخر الثلاث ودفع لها براعة الثلاث
بمعايضة شديدة وأعلمها أن لاحق لها في المنزل سوى حق العدة وأمرها بالاحتجاب
منه ثم انتقلت من منزله فانضم إلى البيئونة الحكيمة البيئونة بالاشخاص وبوأتزت البيئات
بذلك ولم ير الا على كمال الافتراق ولم يقع بينهما اجتماع ولا تلاق إلى أن توفي الزوج بعد مدة
من أربعة عشر شهرا وقد كان في قائم حياته وصحة ذهنه وثباته يعترف بصحة الطلاق بل
أخذ من الشهود براعة ذلك الفراق ولم ير مستديما ذلك الاقرار ولم يعلم منه تغييره
ولا انكار ثم ان بعض القضاة حكم بتوريثها مستدلا عليه بتعليق ابن رشد لفقه المسئلة
التي في رسمي طلق وجعل صبيها بقوات الاعذار وجعل الحكم بنسب الارث وساعده على
ذلك بعض من شب في تدريس العلم الشريف وشاب فأجاب ما قاله القاضي والمدرس
قول لا يساوي سماعه وليس لخطم ما رقاعه وليس الارزوم الطلاق وترتب آثاره عليه
وبين ما استدلو به واستدلو عليه بون بعيد وتباين شديد النازلة فيه ادفع البراءة الطلاق
للزوجة وطلب الزوج نسختها واقرها بما لا اجسام في منازل وعدم انكار الزوج لذلك
عند التقرير وليست المستدل بها كذلك ولو فتحنا هذا الباب لم ينقذ من الطلاق الاغبرات
منه لانهما اعمدان الارزوم الا بعد الاعذار والحكم في الحضور والمغيب والحياة والممات
وليس الأمر كذلك والله أعلم اه منه بلفظه (ولم يجوز خلع المريضة) قول ز فالمصدر
مضاف للقاعل على الاول ولهما على الثاني أي للقاعل والمفعول والمبادر منه انه مضاف
لهما معا ولا يصح ذلك اذ يلزم عليه كون المضاف اليه مرفوع المحل منصوبه معا وذلك
لا يعقل فتأمل اه (وبينهما مع شاهد أو امرأتين) قول مب قال بعض الشيوخ وهو
الصواب جزم رحمه الله بخالفه ما لابن رشد للمسيطي مع أن ح قال بعد ذكر كلاميهما
مانصه ولعل هذه اليمين التي نقاها ابن رشد غير اليمين التي أثبتتها المسيطي فتأمل اه قل
ما ترجاه رحمه الله يجب الجزم به لان اليمين التي نقاها ابن رشد هي اليمين على اضرارها
وذلك واضح من كلامه لقوله فان شهد لها بالضرر شاهدان أو شاهد وامرأتان رد عليها

(ولم يجوز خلع المريضة) قول ز
ولهما على الثاني الخ يعني على
البديلة لادفعة واحدة كما هو واضح
وبه يسقط ما لهوني رحمه الله
تعالى (بشهادة سماع الخ) جزم
مب بخالفه ما لابن رشد للمسيطي
مع أن ح قال ولعل اليمين التي
نقاها ابن رشد غير التي أثبتتها المسيطي
فتأمل اه وما ترجاه رحمه الله يجب
الجزم به لان اليمين التي نقاها ابن رشد
هي اليمين على اضرارها كما هو
واضح من كلامه واليمين التي أثبتتها
المسيطي هي اليمين على انها انما
اختلفت لأجل الاضرار لاحتمال
أن تكون قد أسقطت ذلك الضرر
ورضيت بالمقام معه ثم اختلفت
لغرض آخر وهذا المعنى صريح في
كلام المسيطي وقد صرح به غير واحد
وجزم بذلك ابن رشد نفسه في الاجوبة
انظر الاصل قل قلت وقول ز
ولا يشترط فيها هنا الخ يشهد له قول
ابن سلون وبثبت الضرر بالشهادة
القاطعة وبالسماح المستفيض
الفائتي على السنة الثقيف من
النساء والخدم والجيران اه وقول
ز الا أن نشتمه أو نخالف أمره الخ
يعني وتطيب نفسها بما أعطته
راجع ما تقدم أول الباب

ما لها غير بين وان شهد لها رجل واحد أو امرأتان خلقت مع شهادة الرجل ومع شهادة
 المرأتين واستوحيت أن يردها ما أخدمتها ويجوز في ذلك أيضا شهادة شاهدين على السماع
 فتأخذ ما أخدمتها بشهادتهم مادون بين قالة في سماع أشهب من كتاب الشهادات اه فاليمين
 التي نفاها مع شهادة شاهدين ومع شاهد دو امرأتين ومع شاهدين على السماع هي التي
 أثبتها مع شهادة واحد أو امرأتين ومعلوم أنها على إثبات الاضرار تكمله للنصاب واليمين
 التي أثبتها المبتطى اليمين على أنها انما اختلفت لاجل الاضرار لاحتمال أن تكون قد
 أسقطت ذلك الضرر ووضيت بالمقام معه ثم اختلفت لغرض آخر وهذا المعنى صريح في
 كلام المبتطى وقد صرح به غير واحد ففي طرراين عات مانصه وعند قوله في آخر الباب
 وترجع في بيتها وفيما أسقطت له طرة بعد يمينها أنها انما أسقطت ذلك للضرر وذكره ابن
 فتحون في وثائقه فقف عليه اه منها بلفظها وقد جزم بذلك ابن رشد نفسه في الاجوبة
 ولم يحك فيه خلافا ونصه تصفحت سؤالك الواقع فوق هذا والعقدين المتسخين فوفقه
 وثوقته على ذلك كله واذا ثبت رسم الاستدعاء بالضرر على السماع بشهادة شاهدين عدلين
 لا مدفع للزوج في شهادتهما وجب للمرأة الرجوع على زوجها بما وضعت عنه وصرفت
 اليه بعد يمينها في مقطع الحق ان ما شهد لها به من ضرر زوجها الحق وانها لم تبار به الا
 لتخلص من اضراره بها لا عن طيب نفس منها بذلك والله ولي التوفيق برحمته لا شريك
 له اه منها بلفظها (أولعيب خياره) قول مب هذا هو المتعين صواب وقوله راجع
 ما كتبناه فيما تقدم فيه نظرا لانه يقتضى أن ما قدمه هناك موافق لما قاله هنا وليس كذلك
 راجع ما قدمناه هناك (أوقال ان خالعتك فانت طالق ثلاثا) قول مب عن ابن
 رشد فاذا كانت المصالحة سابقة للطلاق صحّت ومضت ولم يجب على الزوج رد ما أخذ منها
 وبطل الطلاق واحدة كان أو ثلاثا لوقوعه بعد الصلح في غير زوجة الخ سلم كلام ابن رشد
 هذا كما سلمه طفي وابن عرفة وغير واحد من الجهابذة الاعلام وتلقوه بالقبول على مر
 الليالي والايام وفي قوله وبطل الطلاق واحدة كان أو أكثر عندى اشكال لان الطلاق
 الذي يبطل به المصالحة هو الذي يقع بعدها غير متصل بها أو ما المتصل بها فانه يصح
 ولا يبطل على المشهور ومذهب المدونة ونصها واذا أتبع الخلع طلاقا من غير صمات نسقا
 لزم وان كان بين ذلك صمات أو كلام يكون قطعا لذلك لم يلزمه الطلاق اه منها بلفظها
 وصرح ابن عرفة وغيره بأنه المشهور قال أبو الحسن عقب نصها ما نصه فيلزمه ذلك كماله
 قال لها أنت طالق ثلاثا وكما يلزمه ذلك في غير المدخول بها اذا نسقهن وقال أبو حنيفة
 والنخعي ومجادير تدف عليها الطلاق ما دامت في العدة قال الشيخ فجعل العدة تابعة للتمكاح
 وعندنا العدة تابعة للطلاق وقال اسمعيل القاضي لا يرتدف وان كان نسقا لان بنفس
 قوله خالعتك يقع الطلاق وقوله وان كان بين ذلك صمات الخ قال الشيخ يعني صماتا
 معتبرا احترازا من العباس والسهال وشبه ذلك لانه في حكم الاتصال اه منه بلفظه
 فان قلنا ان المشروط لا يكون الا تابع الشرطه كما قاله ابن رشد وغيره فمستلنا هذه
 كسئلة المدونة سواء بشرط الاتصال فيها حاصل ولا يتأتى أن يقع فيها الفصل بكلام أو

(أولعيب خياره) قول مب
 راجع ما كتبناه الخ يقتضى ان
 ما قدمه موافق لما قاله هنا وليس
 كذلك وما قاله هنا هو الصواب راجع
 ما قدمناه هناك ١١ قلت فلو قرئ
 اطلع فيما امر مبنيا للفاعل لوافق
 الصواب (أوقال ان خالعتك الخ)
 قول مب ما ذكره المصنف هو
 قول ابن القاسم الخ قال في الاصل
 تحصل من مجموع كلام ابن رشد
 والنجاشي أن المسئلة منصوصة لما لك
 وابن القاسم وسلمها محمد وعيسى
 والله أعلم وقول مب عن ابن رشد
 وبطل الطلاق واحدة كان أو ثلاثا
 الخ مشكل لان الطلاق الذي
 يبطل به المصالحة هو الذي يقع
 بعدها غير متصل بها أو ما المتصل
 بها فانه يصح ولا يبطل على المشهور
 ومذهب المدونة انظر الاصل

عطاس وان قلنا ان المشروط والشرط يقسمان معافستنا هذا مخرى ولا يجري فيها على
 هذا قول الابهرى وقد قال الوانغى أثناء كلامه متعقباً به على شيخه ابن عرفة اعتراضه
 على شيخه ابن عبد السلام مانعه بل اللازم لابن عبد السلام اقتران المشروط مع جزء
 شرطه في الوجود واقتران الشرط مع المشروط في الوجود لا مانع منه فضلاً عن جزء شرطه
 اه محل الحاجة منه بل منطه وصوبه غ في تكميله فكيف يستقيم قول أبي الوليد بن رشد
 وبطل الطلاق الخ فتأمل به بانصاف ولا تغتر بنظر أبي الوليد ومن بعده من ذوى النظر
 السديد لما أسلفناك صدر هذا الكتاب والله سبحانه أعلم بالصواب (لان لم يقل ثلاثاً
 ولزمه طلقتان) قول مب انما هو للخمى أى ناقلاً عن المنتخب للخمى من عند نفسه
 كما توهمه عبارته ولكنه اتكل على ما قدمه وماتقه للخمى ليس فيه ما يشكر الا قوله حثت
 بطلقة اليمين ثم وقع عليه طلقة الصلح لانه يلزم عليه تقديم المشروط على شرطه وأما ما قاله
 المصنف من أنه لا يرد الخلع ويلزمه طلقتان فخار على المشهور لكن تكون طلقة الصلح هي
 السابقة أو مقارنة على ما قدمناه قرياً والمصنف تابع لقول ابن الحاجب وان لم يقيّد
 فطلقتان وأجرأه للخمى على الخلاف فيمن أتبع الخلع طلاقاً اه ضيق قوله وان لم يقيّد
 يعنى لم يقيّد بعينه بالثلاث بل قال ان طالعك فأت طالق اه محل الحاجة منه ونص
 للخمى وقال مالك فيمن حلف بطلاق ثلاث ان صالح زوجته ثم صالحها رجعت بما صالحت
 وقد بان منه قال محمد بن زلة من قال ان بعثك فأت حرراً رأى أن الحنف بالثلاث
 سبق الصلح وفي المنتخب فيمن قال أنت طالق ان صالحتك فصالحها حثت بطلقة اليمين ثم
 وقعت عليها طلقة الصلح وهي في عدة منه عليك رجعتك فذلك لم يرد ما أخذ منها وهذا مثل
 الاول ان طلقة الحنف سبقت الصلح وقد اختلف في هذا الاصل فقيل فيمن قال ان بعثك
 فأت حرراً لا شيء عليه ان باعه لان البيع سبق الحنف والعقود وقع فيه بعد أن انتقل ملكه
 عنه وهو أحسن لأن الفاء في قوله ان صالحتك فأت طالق تضمنت التعقيب وان الطلاق
 انما يقع بعد الصلح وتضمنت الشرط وانما يلزم المشروط وهو الطلاق بوجود الشرط
 وهو الصلح فاذا كان كذلك لم يكن عليه أن يرد المال وان كانت بعينه بالثلاث ثم يختلف
 هل يقع عليه الحنف وهو الثلاث فعلى قول اسمعيل لا يلزمه سوى طلقة الصلح لان الزائد
 عليها وقع في غير زوجة لانها بطلقة الصلح بائن فأشبهه من أتبع الصلح طلاقاً بالقور اه
 محل الحاجة منه بالقطعة ونقله في الجواهر بالامنى مقتصر عليه مسلم له وتبعه ابن الحاجب
 كما تقدم وكلام اللخمى هذا هو نحو ما قدمناه من البحث مع ابن رشد ومن تبعه وهو الحق
 الذي لا شك فيه فكلام المصنف في هذه المسئلة مسلم لما ذكرناه واعتراض من اعترض
 عليه بكلام ابن رشد ساقط فتأمل به بانصاف * (تنبيهان * الاول) * كلام اللخمى هذا
 صريح في أن المسئلة الاولى من كلام مالك نصاعته ووجه محمد بن المواز ذلك بما ذكره
 وجعل ابن رشد المسئلة من قول ابن القاسم ووجهه بأنه قاسه على قول مالك في مسئلة
 ان بعثك فأت حر ولم يجز بذلك وكأنه لم يقف على كلام محمد ويحصل من مجموع كلامهما
 ان المسئلة منصوبة للمالك وابن القاسم وسألهما محمد وعيسى والله أعلم * (الثاني) *

(لان لم يقل ثلاثاً الخ) قول مب
 انما هو للخمى أى ناقلاً عن المنتخب
 وهو جار على المشهور وقوله حثت
 بطلقة اليمين ثم وقع عليه طلقة الصلح
 الخ فيه تقديم المشروط على شرطه
 انظر الاصل

زاد في ضيغ متصلا بما قدمناه عنه مانصه فقال في المدونة وغيرها يلزمه طلقتان
واحدة بالخلع والاخرى باليمين اه منه بلفظه قال طلق ان نسبتك ذلك للمدونة غير ظاهر
اه قلت انما يكون ذلك غير ظاهر اذا اريد انه في المدونة بهذا اللفظ واما ان اريد ان
معناه في المدونة فصيح لما قدمناه فيحمل كلام ضيغ على ذلك ويسقط البحث المذكور
وبذلك والله أعلم لم يتعقبه صر في حاشيته والله أعلم (وجاز شرط نفقة ولدها) قول ز ر أي
أجرة رضاع ما تلده وهو في بطنها لا خصوصية لما في بطنها بهذا الحكم ولعله قصره على ذلك
لقول المصنف فلا نفقة للعمول والصواب التعميم في قوله مدة رضاعه ورجوع قوله فلا نفقة
للعمل لما يصلح به ثم في قصره النفقة على أجرة الرضاع نظير بل كاشمل ذلك تشمل كسوة الولد
وسيصرح هو نفسه بذلك في آخر التنبية * (فرع) * قال النعمي مانصه واذا خالها على
أن تنفق على ولدها فنجرت وأنفق الأب فقال مالك وغيره من أصحابه يرجع عليها واختلف
فيه عن ابن القاسم هل يرجع عليها والاول أصوب اه منه بلفظه وقال أبو الحسن نقلا
عن محمد مانصه قال مالك ان عجزت عن نفقة الولد رجعت نفقة الولد على الأب ويتبعها به
وقاله أشهب وعبد الملك وابن القاسم وقال ابن القاسم أيضا لا يتبعها وهو قول أصبغ صح
منه اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه الميطي مشهور المذهب انه يتبعها به اه محل
الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن سلون وزاد انه بالقضاء ونصه أحدهم انه يتبعها بذلك وهو
المشهور والذي جرى به القضاء وحكي أصبغ انه لا يتبعها بشئ اه منه بلفظه (وزائد شرط)
قول مب وأما إلى مدة فطامه الخ كلامه يوهـم ان ابن عرفة لم يحكم الا ثلاثة أقوال
وليس كذلك ونص ابن عرفة وفي منعها التزويج مدة رضاع الولد في الحولين ثالثا ان كان
بشرط ورابعها ان كان يضر بالصبي لابن رشد من قواها ذلك في الظئر المستأجرة وسماع
القرنين وابن نافع مع رواية محمد وسماع عيسى ابن القاسم وشرط عدم تكاثرها بعد
الحولين لغو ابن رشد اتفاقا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله مقتصر عليه وقد ذكر
في ضيغ هذه الاقوال الاربعة وزاد فيه مانصه وقال الابهرى لها أن تتزوج وشرطه
باطل ولعله محمول على ما إذا لم يضر بالطفل فيتفق مع قول ابن القاسم اه منه بلفظه
وذكر الاقوال الاربعة أيضا ابن سلون وذكر قول الابهرى أيضا ولم يقيد بما مر عن ضيغ
قائلا مانصه والمعروف من قول مالك رحمه الله في المستخرجة انما تتزوج وان شرط عليها
في عقد الخلع أن لا تتزوج مدة الرضاع اه منه بلفظه وذكر الاقوال الاربعة أيضا ابن ناجي
في شرح المدونة عند قوله في كتاب الجعل والاجارة ولا بأس باجارة الظئر على رضاع الصبي
حولاً أو حولين بكذا وليس لزوجه أو طوها ان أجرت نفسها باذنه اه قائلوا أقام غير واحد
منها كابن رشد أن من خالع زوجته على أن عليها رضاع ولده انما لا تتزوج وله منعها من ذلك
اه محل الحاجة منه بلفظه وذكر المسئلة أيضا في الفائق في الفرع الحادي والعشرين من
فروع الخلع والحضانة وما معهم اود كرفيه قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم
في سماع عيسى وقول الابهرى ولم يذكر تخريج ابن رشد وأعادها أيضا في الفرع الثاني
والسبعين ويأتي لفظه ان شاء الله وذكر المسئلة ح في التزاماته فذكر فيها ما في سماع

(وجاز شرط الخ) قول ز نفقة
أي أجرة رضاع الخ فيه ان النفقة
تشمل الكسوة أيضا كما يأتي له آخر
التنبية فان عجزت الام أنفق الأب
وأتبعها على المشهور وبه القضاء
انظر الاصل (وزائد شرط) قول
مب فثالثها ان كان يضر الخ زاد ابن
عرفة وغيره في المسئلة قولاً رابعاً
انما تنفع من التزويج بدون شرط
ولا ضرر بالطفل وهو غير منصوص
بل مخرج فقط على ما فيه وذلك
يوجب عدم العمل به فلا يغتر بما في
العمل المطلق وكف فيه من نحوه هذا
ولذلك حذر المحققون من الاعتماد
عليه والراجح ان لها ان تتزوج
مطلقاً انظر الاصل

أشهب وماتى سماع عيسى وكلام ابن رشد ونقل كلام ابن سلمون ثم قال مانصه وفي كلام ابن
 سلمون ترجيح القول بأنه لا يلزم ولو في مدة الرضاع وهو الظاهر خلاف ما ظهر من كلام ابن
 رشد فتأمل اه منه بلفظه قلت قد اتفقت هذه النصوص كلها على أن القول بأنها تنفع
 من التزوج دون شرط ولا ضرر بالطفل ليس بخصوص أصلا وإنما هو تخرج مخرج فقط وذلك
 بوجوب عدم العمل به لقول ح في فصل إزالة النجاسة مانصه والعمدة في كل مسألة على
 المنصوص فيها الأعلى ما يتخرج فيها من الخلاف اه منه بلفظه وهذا حيث يكون القياس
 سالما للبحث أمام عدم ذلك فلا إشكال في الغاية ولو لم يعارض المنصوص وهذه المسئلة
 كثيرة الوقوع ورأينا من يسارع فيها إلى الفتوى بهذا المخرج ويحتجون بأنه مذهب
 المدونة ويحاذ كره العلامة سيدي محمد بن قاسم القلا في عملياته من أن العمل جرى به
 وذلك كله لا يفيد أما الاحتجاج بأنه مذهب المدونة فقد علمت أنه عند القائل به مخرج
 منها قياسا لا نصوصا فيها مع أنه قد نسب إلى المدونة غير هذا ففي الفرع الثاني والسبعين من
 فروع الخلع والحضانة من القائق أنما جواب تكبير طلبة الشيخ أبي الحسن وهو أبو محمد
 سيدي عبد العزيز القيرواني مانصه ومذهب ابن القاسم إن لها أن تزوج الآن بضرر ذلك
 بالولد وهو المنسوب إلى المدونة فإن أضربه فله المنع فإن كانت فقيرة عاجزة عن القيام
 بنفسها كان على الزوج أن يعطى أجر الرضاع ثم يتبعها إذا يسرت أو يأذن لها في النكاح
 والله أعلم وكتب عبد العزيز بن محمد القيرواني اه منه بلفظه ولم يتعقبه الحافظ
 الوائش ريسى بل سلمه وأما الاحتجاج بأنه جرى به العمل ففيه أن سيدي محمد بن قاسم إنما
 اعتمد في ذلك العمل على كلام ابن ناجي حسيبا في ذلك في شرحه لتنظيمه وكلام ابن ناجي
 ليس فيه شاهد لما ادعاه فإنه قال بعد ما قدمناه عنه وبعد ذكره الأقوال الأربعة مانصه
 وأفتى شيخنا حفظه الله تعالى بما دل عليه قولها من المنع أفتى بذلك لما كان عندنا بالقيروان
 مقتضا ثم رجع إلى تونس فكأن فيها مدرسا ثم صار مفتيا ثم بعد ثلاثين سنة من انتقاله إليها
 فأفتى بذلك أيضا وعمل على فتواه وحكم القاضي بذلك وكانت النازلة في كون القاضي لم يطلع
 على ذلك إلا بعد التزويج فنعنه من الوطء حتى مات الصبي عن قرب ولم يتعرض لنسخ النكاح
 للخلاف اه منه بلفظه ومن تأمله واطلع على ما قاله الأئمة في شروط العمل ظهر له أنه لا يعمل
 عليه وكفى في عملياته رجح الله من نحو هذا ولذلك حذرا لشيوخ المحققون من الاعتماد على
 تطمه في ذلك والتمسك به على الإطلاق ولهذا لم يذكر الزقاق هذا العمل في لاميته ولا الشيخ
 ميارة في شرحها ولا ممن بعده ممن تكلم عليهم أو لا أبو زيد القاسمي في عملياته ولم يعرج عليه
 ح في التزاماته والله أعلم * (تنبيهات الأولى) * كلام ابن ناجي صريح في أن ابن رشد أخذ
 ما ذكره من مسئلة المدونة السابقة وهو مخالف لكلامه الذي نقله ح في التزاماته
 ونصه وبأنى على ما في المدونة من أن المرأة إذا آجرت نفسها طرأ فليس لها أن تزوج أنه
 ليس للمصاحلة على رضاع ولدها أن تزوج في الحولين ولو لم يشترط ذلك عليها اه منه بلفظه
 وهكذا نقله في المعيار أيضا ولكن لم أجد في التهذيب إلا ما تقدم والله أعلم * (الثاني) *
 ما حكاه ابن رشد من الاتفاق على عدم لزوم الشرط فيما بعد الحولين سلمه غير واحد وتعبه

ح في التزاماته بأنه مخالف لما نقله ابن سلون عن كتاب الاستغناء ونصه وفي كتاب الاستغناء
 اذا التزمت المرأة حضنة بنتها وتزوجت فسخ النكاح حتى يتم أمدا الحضنة قال بعضهم
 يريد قبل البناء اه ثم قال ولا أشك أن ما قاله ابن رشد وان لم يكن متفقاً عليه فهو الظاهر اه
 منه بلفظه قلت ومثل ما لابن سلون لابن عات في طرده وسلمه ولكنه مستبعد كما توقف
 عليه في كلام المعيار الا قريبا * (الثالث) * سلم تخرج ابن رشد جميع من وقف
 على كلامه بمن نقله والبحث فيه عندى مجال من وجوه أحدها أن المقيس عليه من
 باب الاجارة المحضة والمقيس من باب الخلع والبيان مفترقان في وجوه كثيرة ثانيها أن
 القياس عندهم مطرد فيما اذا اختلفت بذلك وحده وفيما اذا اختلفت به وبغيره وان كان
 الغير هو المقصود وليس الشيء الواقع قصدا وبالذات منفردا كالأوقاف مصاحبا لغيره ثالثها
 أن ما تخلص به المرأة قد قيل انه كالتبرع به وليس كذلك المسئلة المقيس عليها وهذا المعنى
 والله أعلم هو الذى راعى أصبغ وابن القاسم في أحد قوليه أنه لا رجوع له عليه اذا أتفق
 لعدمها ثم صارت مليئة رابعها أن النظر المقيس عليها اذا مات الصبي الذى ترزعه قبل تمام
 المدة لا خلاف في المذهب أنه يرجع عليه بما ينوب ما بقى على القول بأن الاجارة تنسخ
 بموته وهما المشهور والمعمول به أنه لا يرجع عليها بشئ وكل ذلك مما يوجب الخلل في القياس
 والله أعلم فتأمل ما نصاب ثم وجدت في نوازل الخلع وماء معهما من المعيار أثناء كلام الشيخ
 الفقيه المدرس القاضي العدل المحقق أبي على الحسن بن عثمان بن عطية الوائسرى
 مانصه وكلامنا هو على تسليم جدلى في هذه المسئلة اقامة ابن رشد ووقع ما نظر لانه قد
 نص في كتاب الرضاع على مذهبه من أن الغيلة وطء الموضع فلا عبرة بالاقامة مع وجود
 النص هذا على تسليم المعارضة والافقد قال الشيخ أبو محمد صالح ان أرادنا أن نمنعه
 لخوف الجمل لا معارضة وان أرادنا ليضر بالصبي فهى معارضة فاسدة باخبارنا ان شرع
 صلى الله عليه وسلم وان ذلك لا يضر وقد يقال الفرق على تسليم المعارضة أن اللبن هما
 مشترى والمشتري ينبغي أن يكون سالما من جميع العيوب اليسيرة والكثيرة وما قاله في
 سماع عيسى من أنه يتطرق في ذلك ان كان يضر بالولد منعت من التزويج والا فلا كلام فيه
 اشكال لان سيد المرسلين وخاتم النبيين عليه صلاة قرب العالمين قد تطرق في ذلك وأخبر
 أنه لا يضر فأى تطرق لاحد من الخلق مع نظره صلى الله عليه وسلم وأبعد من هذا
 ما وقع في الطرر عن بعض المفتين في كتاب الاستغناء اذا التزمت الام حضنة ابنها فتزوجت
 فسخ نكاحها حتى يتم أمدا الحضنة وقد قد مناع ابن رشد ما يطل هذا من قوله اذا
 اشترط عليها ما فوق العامين من مدة قريية أو بعيدة فلا خلاف أنه لا يلزمها ذلك وهل
 يتوهم أحد أن الام لا تزوج الا بعد عشر من سنة أو ما قاربها لان الحضنة كما علمت الى
 بلوغ الذكرو تزويج الانثى ولما استشعر ابن عبد الغفور بعد هذا القول لم يكتب بما نقله
 عن الاجرى أن لها أن تزوج ولا يفسخ النكاح بل رأى أن يلتمس له مخرجا فقال أراه قبل
 البناء وقد حكى ابن يونس وابن رشد وغيرهما الإجماع على أن عدة الموضع ثلاثة قرو والى
 وستة بيضاء بعد القطام فاذا أتت ثلاثة أقرا وهى في حال الرضاع فقد حلت للأزواج

بالاجماع واذا حلت للزواج جاز العقد عليها واذا جاز العقد عليها حل وطؤها اذا يجوز
 نكاح الاحيت يجوز الوطء قاله في المدونة قسيتين بهذا أن الرضاع ليس من موانع النكاح
 ولذلك لم بعده أحد من أهل المذهب على كثرتهم من الموانع وقد قال في المدونة اذا تزوجت
 المرضع المطلقة فحملت ثم أرضعت صبياً فانه ابن للزوج الاول والثاني ان كان لبن الاول لم
 ينقطع هذا كله لو افتقرنا الى الاستدلال الذي أغنى الله عنه بقول رسوله الكريم عليه
 السلام لقد هممت أن أنهي عن الغيبة له حتى ذكرت أن الروم وقارس يصنعون ذلك فلا
 يضروا ولادهم وفسره امام دار الهجرة والائمة الاعلام بما قدمناه فلا يحتاج الى مزيد كلام
 اه منه بلفظه وأشار بقوله وفسره الخ الى ما قدمه قبيل هذا ونصه فقد قال في الموطا
 والمدونة وغيرهما هي وطء المرضع اه منه بلفظه فبان منه صحة ما ذكرناه من البحث في
 قياس أبي الوليد بن رشد ومن أن الرابع أن لها التزوج مطلقاً الحمد لله على ذلك وعلى كل حال
 (الرابع) قول ضيغ وله أي قول الأبهري محمول الخ ذكره في الفائق ولم يعين قائله
 معبراً عنه بقيل المؤنثة بتضعيفه ونصه قيل وله محمول الخ ووجه تضعيفه ظاهر لانه
 خلاف الظاهر ووجهه على ظاهره موافق لقول مالك في سماع القرنيين الذي عبر عنه ابن سلون
 بأنه المعروف من قوله فكيف يعدل به عن ظاهره الموافق للمعروف من قول مالك فتأمل
 (الخامس) قول سيدي عبد العزيز القيرواني في جوابه السابق كان على الزوج أن يعطى
 أجر الرضاع أو يأذن لها في النكاح سلمه صاحب الفائق وفيه نظر لان الموضوع أنه يخاف
 على الصبي الضرر فكيف يأذن الاب فيه وليس الحق له فتأمل بانصاف والله أعلم (كوتة) قول
 ز حيث كان عادتهم ذلك والارجح عليها الخ ليس في كلام أبي الحسن الجزم بأنه لا يرجع
 عليها اذ لم تكن العادة عدم الرجوع في المدونة مانصه وان مات الولد قبل الحولين فلا شيء
 للزوج عليها قال مالك ولم أر أحداً طلب ذلك اه قال أبو الحسن عقبه مانصه لانها كانت
 عادتهم وعرفهم والعرف كالشرط قال محمد كالمصالح على اسقاط نفقة الحمل فأسقطت سقطا
 فلا تتبع قال عبد الملك لانها على ذلك ضمنّت ورواها شيب عن مالك وروى أبو الفرج عن
 مالك انه يتبها في موت الصبي اه منه بلفظه فتأمل ولم يعتبر الشيوخ هذا القيد قال ابن
 سلون مانصه فان مات الولد فلا شيء للاب على الزوجة لان مقصود التزماها براءة الاب من
 مؤتمه وقيل للاب أن يرجع عليها والقول الاول هو المشهور وبه القضاء اه منه بلفظه وفي
 اختصار المتسوية لابن هرون مانصه فان مات الولد في خلال العامين فلا شيء للاب عليها قال
 مالك ولم أر أحداً طلب ذلك قال بعضهم لان مقصود التزماها براءة الاب من مؤتمه اياه هذا
 المشهور من المذهب وبه القضاء وروى أبو الفرج عن مالك أنه يرجع عليها في مؤتمه الولد
 ومثله حكى القاضي أبو محمد اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه ولو مات الولد في أثناء
 العامين فلا شيء للاب عليها قال مالك لم أر أحداً طلبه بعض القرويين لان القصد بالتزماها
 براءة الاب من مؤتمه ولده محمد بن صالح على اسقاط نفقة الحمل فأسقطته لا تتبع بشيء
 المتسوية هو مشهور ومذهب مالك وبه القضاء وروى القاضي في أشرافه وأبو الفرج انه
 يرجع عليها ثم قال الباجي ربح ابن الماجشون الاول بأنه لم يشترط لنفسه مالا يتو له انما

(كوتة) قول ز حيث كانت عادتهم
 ذلك الخ لم يعتبر الشيوخ هذا
 القيد انظر الاصل

اشترط أن تكفيه مؤنته كالوطوع رجل بالنفقة عليه فبات لم يرجع عليه بشئ اه منه
بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ز والله أعلم (والبيئونة ان قال ان أعطيتني ألفا
فارتك الخ) قول مب قلت ما أفاده كلام المصنف هو الذي يفيد السماع الخ ظاهر
وقد ترك من كلام ابن رشد ما هو كالصريح في ذلك فانه زاد متصلا بما نقله عنه من قوله
خلفا تاما مانصه وان تكن كسرت فيما قبضته شيئا فان كسرت كان أبين فان لم يثبت ذلك
ولا أقرب به وادعى أن ذلك لم يكن بينهما على وجه القدية وأنه لم يرد به إيجاب الطلاق على
نفسه حلف على الوجهين جميعا يحلف بالله ما كان على وجه القدية وما أراد إلا أن يطلقها
بعد ذلك اذ قبضه وليس ذلك بخلاف لقوله ههنا والمعنى في ذلك أنه يحلف على ما ادعى أنه
أراد من ذلك وقد روي عن مالك أن الفراق يلزمه ولا يمكن من اليمين وهو قول أصبغ
واختار ابن الموار قال لان قبضها قبض منها وجه خلع والاول هو اختيار ابن القاسم في
رسم أوصى من سماع عيسى وأما الذي قالت امرأته خذني هذه العشرين وفارقتي فقال
نعم ثم قال حين قبضها لا أفارقك فلا خلاف في أن ذلك خلع قدم وكذلك لو قال هو ابتداء
أعطيني عشرين دينار أو أفارقك فلما قبضها قال لا أفارقك لم يكن له ذلك لان قبضه العشرين
رضا بالمفارقة واختلف اذا قال ما أتته بالطلاق ولا أفارقك على ثلاثة أقوال أحدها ان
الفراق يلزمه والثاني انه لا يلزمه ويحلف وهو قول ابن القاسم في رسم العربية من سماع
عيسى والثالث الفرق بين أن تباع فيه متاعها وتكسرفيه عروضا وبين أن تأتيه من
غير شئ بنفسه وهو قول ابن القاسم في سماع أبي زيد اه محل الحاجة منه بلفظه على نقل
أبي الحسن عند قول المدونة وان قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فأت طالق ثلاثا الخ
وقد ذكر اللمحى هذه الأقوال الثلاثة وعبر عن قول مالك الذي اعتمد المصنف بمناصه
وقال مالك ذلك طلاق اذا كان على وجه القدية اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا
فتأمل والله أعلم (أو طلقني ثلاثا بالطلاق واحدة) قول ز قاله كريم الدين نصه قوله
أو طلقني ثلاثا بالطلاق واحدة هذا قول ابن الموار ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الا الف
الابال ثلاث أي ويلزمه الطلقة وينبغي أن تكون بائنة نظر الى أنه أوقعها في مقابلة
عوض وان لم يتم له راجع خلع المدونة وراجع أبا الحسن في كتاب الخير والتليل في
قوالها وان شرط في العقدان تزوج عليها فأمرها بدها اه نقله عجم وقال عقبه مانصه
قلت ورأيت نحوه بظرة نسخة ق التي بخط شيخ من كبار العلماء ونصها في الخلع ثلاثا
أو اشترطت في الخلع أن تكون ثلاثا أو اثنتين فذلك يلزمه اه منه بلفظه قلت وما قاله
صحيح قال أبو الحسن في كتاب الخلع مانصه قوله وان نوى بالخلع ثلاثا أو اشترطت في الخلع
أن يكون طلاقا ثلاثا أو تطليقتين فذلك يلزم قال الشيخ يقوم منه ان من شرط شرط
لا فائدة فيه أنه لو فيه اذلا فائدة في شرطها تطليقتين لانها تبين بالواحدة ومثله في كتاب
الجعل والاجارة قال ومن استوجر على غنم كثيرة لا يقدر على أكثر منها فليس له أن يرعى
معها غيرها الا أن يدخل معها راعيا يتقوى به الا أن تكون غنما يسيرة يعنى وهو يقدر على
أكثر منها وليس في ذلك ضرر على الغنم فذلك له الا أن يشترط عليه رعاها أن لا يرعى معها

(والبيئونة ان قال الخ) قول ز
خلفا للناسر الخ قلت الظاهر انه
ان فهم الالتزام لم يحجج لانشاء طلاق
عند اعطائها الان المقصود حينئذ
أنت مطلقة ان أعطيتني الخ فيقع
عليه الطلاق بمجرد الاعطاء وان
فهم الوعد فلا بد من انشاءه لان
المراد حينئذ ان أعطيتني أنشاءت
الطلاق حينئذ فيلزمه الوفاء ان
ورطها والافلا وبه يجمع بين
كلامهم فقول المصنف والبيئونة
أي ولزمت البيئونة بالفعل ان فهم
الالتزام وانشاء البيئونة ان فهم
الوعد بدليل قوله ان ورطها فتأمل
والله أعلم (أو طلقني ثلاثا الخ)
قول ز ومذهب المدونة انه
لا يلزمها الا الف الخ صحيح خلافا
لمب انظر الاصل

غيرها فيجوز ويلزمه قال الشيخ فجعل هنا الشرط يلزم وان لم يكن له فائدة وخلاف هذين
الموضعين في كتاب كراهة الدور والارضين قال ومن اكثرى يتاوى شرط ان لا يسكن معه أحد
فتزوج أو يتاع رقيقا فان لم يكن على رب البيت ضرر في سكنهاهم فليس له منعهم وذلك
كعقوبة صحبة الخشب ونحوه فينظر في ذلك قال الشيخ فجعل الشرط هنا ان لم يكن له فائدة
لا يوفي به وقد اختلف في المسئلة على قولين فوجه القول انه يوفي به قوله صلى الله عليه وسلم
المساون عند شر وطهم فم وجه الثاني انه يخص الحديث فيقول عند شر وطهم
النافعة قال الشيخ أو يقال لشرط هذه الزوجة هنا فائدة اذا اشترطت ثلاثا لانها لا ترجع
اليه أبدا وان ندمت ولا يجحد الشفيع محلا بخلاف اذا كان دون الثلاث قال اللخمي وان
أعطته ما لا على أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثا لزمه ولا مقال لها وهذا قول مالك قال
محمد وان أعطته ما لا على أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة كان له ذلك ولا رجعة لها لانها
نالت بالواحدة ما نالت بالثلاث يريد لانها باتت وملكت نفسها وأرى اذا أعطته على
أن يطلق واحدة فطلق ثلاثا ان ينظر الى سبب ذلك فان كان راغبيا في امساكها فرغبت في
الطلاق أن لا مقال لها وان كان راغبيا في طلاقها فاعطته على أن تكون واحدة أن ترجع
بجميع ما أعطته انظر في اللغمية تمامها اه منه بلغة من باب الخلع من كتاب ارجاء
الستور وقال في كتاب التخيير والتعليك عند قول المدونة وان شرط لها في عقد النكاح
ان تزوج عليها فأمرها به فترجع عاها فترجع بالثلاث فلا منكر له اه مانصه زادني
الايمان بالطلاق بنى بها أولم بين أم اذا كان بعد البناء فبين لانها لا تبين بالواحدة وأما قبل
البناء فانها تبين بالواحدة في فائدة الثلاث الا أنه مشى على ما أصل وان المرأة اذا أعطت
زوجها ما لا على أن يطلقها ثلاثا أن ذلك لها وهذا بناء على أن من شرط شرط لا فائدة له
يوفي له به وابن المواز قال هنا لا يلزم وانما يلزم واحدة لانها ائلك نفسها بها وفي الامهات في غير
هذا الموضع بنا كرها قبل البناء وان كان بشرطها في أصل العقد وهذا وفاق لابن المواز فيما
تقدم في الخلع وخلاف لما لابن القاسم هناك اه منه بلغة وماتسبه للمدونة هو كذلك
فيها لكن لم أجدا لفظه ثلاثا في نسختين من التهذيب ولا في نسخة من مختصر ابن بونس
ونص التهذيب وان نوى بالخلع ثلاثا أو شرطت في الخلع أن تكون طالقاتين فذلك
يلزم اه منه بلغة ونص ابن بونس عن المدونة قال ابن القاسم وان نوى بالخلع ثلاثا أو اثنتين
لزمته وان لم يلفظ بها وكذلك ان شرطت هي أن تكون طالقاتين فذلك يلزم اه
منه بلغة وأبو الحسن ثقة ثبت في نقله وقد وافقه محمد وحدث عجم بالطرة التي تقدمت
في كلامه وعلى تقدير سقوطها فيؤخذ ذلك مما وجدناه فيها بالاحرى لان كلامها صريح
في أنها اذا شرطت عليه تطليقتين لزمه ذلك واذا لزمه شرط تطليقتين في الثلاث أخرى
لان مشترطة اثنتين ان كان تقدمت فيها طليقة فهي كشرطة الثلاث في المعنى وان لم
يتقدم فيها شيء فشرطها غير مفيد بخلاف الثلاث على ما رجعت اليه أبو الحسن فانه مفيد
ونحو ما لا ي الحسن لابن عبد السلام وثقة المصنف في صحيح ومثله لابن عرفة فانه
نقل كلام اللخمي السابق في كلام أبي الحسن وقال عقبه مانصه قلت يكون هذا

(وبالعكس) قول ز وهو مذهب المدونة الخ مثله في ضيغ وقول ز واستظهر ابن عرفة بجنا الخ سبقه ابن راشد ونقله عنه الثعالبي وقول م ب واعتمده في التحفة الخ بحث فيه أبو علي في حاشيتها وبجمله بعيد أنظر الأصل والله أعلم (وان تعليقا) ابن الحاجب فان قال ان تزوجته كانت طالق فالمشهور اعتبار الخ ضيغ يعني أن المشهور لزوم الطلاق المعلق وروى ابن وهب والخزرجي عن مالك أنه لا يلزم وبه قال ابن وهب وابن عبد الحكم قال ابن بشير ولم أر أحدا من أشيائنا الاوي يختار هذا القول وبعضهم يصرح بالقول به وبعضهم يقف كراهة مخالفة المشهور اه وبهذا المقابل أفنى ابن القاسم صاحب الشرطة كافي ابن الحاجب انظر الاصل فلو عبر المصنف بلو (بعد نكاحها) قلتم هو متعلق بقدر أي ونوى الدخول وقول ز مثله هي حرام الخ حاصله انه يستفهم عن مراده هل أراد به معنى تحريره الطعام ونحوه وانه صبرها كاخته أو حاله فلا يلزمه شيء أو معنى انها طالق فيلزمه وكذا ان لم ينوشيا والقسم الاول أريد فيه بالكنية الظاهرة غير الطلاق لأنه لم يرد به شيء وبه يظهر سقوط بحث عجم وانه لا يتجه الاول كان عدم اللزوم به حالة عدم النية نعم يتجه بجمله على طريقة ابن الحاجب والمصنف من أن الكنية الظاهرة كالصريح في أنه لا يصدق في نية غير الطلاق الا ان صدقه بساط فتأمل والله أعلم

الشرط مفيد الا انه يشوف لمراجعته في الطلقة الواحدة بخلاف الثلاث فيكون قصدها بالثلاث الراحة من طلبه من اجعتها اه منه بلفظه وكلام اللغوي يفيد أن ما في الموازية هو المنصوص فقط وتبعه ابن شاس فقال مانصه فاذا قالت طلقني ثلاثا بائنا فطلق واحدة استحق الالف على المنصوص اه منه بلفظه ونقله ق أيضا وتبعه ابن الحاجب فقال مانصه ولو قالت طلقني ثلاثا على ألف فقال طلق واحدة أو باله عكس وقع واستحق ذلك على المنصوص فيها لان مقصودها حصل اه وسلم ذلك ابن عبد السلام وابن راشد والمصنف والثعالبي وابن عرفة وغير واحد من حفاظ المذهب ومحققيه وتبعهم م ب فقال في قول ز ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الالف الخ مانصه الظن أنه باطل اه وبوقوفك على ما قدمناه تعلم ما في ذلك كله والكمال لله تعالى * (تنبيه) * قال في ضيغ عند قول ابن الحاجب على المنصوص فيها مانصه أي في الفرعين والصورة الاولى منصوصة في الموازية والثانية في المدونة وغيرها الا أنه فرضها في المدونة اذا سألته طلقين اه منه بلفظه ونقله الثعالبي في شرحه وسلمه ولم يتبعه صر في حاشيته بشيء وقد تتبعت كلام المدونة على اختصار أبي سعيد وابن يونس في باب الخلع من كتاب ارجاء السطور مسئلة مسئلة فلم أجدها مانسبه لها أصلا ووجدت بخط بعض الحفاظ المحققين ممن أدركناه مانصه كأنه فهم قول المدونة أو شرطت هي في الخلع أن تكون طالقاً طلقين فذلك يلزم على الصورة الثانية في ابن الحاجب أي شرطت تطليقتين فطلقها ثلاثا فذلك أي ما أوقعه الزوج يلزم ويلزمها أداء الالف ولكنه خلاف المتبادر من كلامها وخلاف ما فهمها عليه أبو الحسن اه من خطه بلفظه قلتم لا اشكال أن ذلك بعيد من كلامها جداول يمنع زيادة أبي الحسن عنها لفظه ثلاثا وقد وافقه غيره في زيادتها ولا وجه لما ذكره مع وجودها أصلا فتأمل بانصاف والله أعلم (وبالعكس) قول ز وهو مذهب المدونة وغيرها اعتمد على كلام ضيغ وقدم ما فيه وان كان ابن عاشر وطني لم يتعقبا كلام تت بل سكتا عنه والله أعلم وقول ز واستظهر ابن عرفة بجنا الخ استظهره أيضا ابن راشد بدقيله ونقله الثعالبي ونصه ابن راشد اما اذا قالت طلقني واحدة فطلقها ثلاثا فبني ان لا يلزمها شيء في زمان لان الأزواج يفرون من زواج الثلاث غاية النفور والقضاء يضيقون عليها الزواج ويكلفونهم اثبات أن الزوج ممن لا يتمم بالتحليل اه منه بلفظه وقول م ب واعتمده في التحفة الخ جزم رحمه الله بأن ما لا ينسلمون والتحفة موافق لبحث ابن عرفة وان موضوع ذلك هو موضوع كلام المصنف وبه جزم تو هنا وفي شرح التحفة وأصل ذلك لابن الناطم وتبعه من تبعه من شراح التحفة وقد بحث في ذلك أبو علي في حاشية التحفة قائلا مانصه قول ابن سلون وأبى هو من البنات الذي هو القطع لامن الاباية الذي هو الامتناع كذا وجدت اللفظ مضبوطا في النسخة بنسب ديد التنا بالعلم مع كون ابن سلون يحتمل أنه أراد المسئلة المشهورة وهي مضمون قول المختصر أو قال ان خالعتك فأنت طالق ثلاثا ثم أورد على نفسه سؤالا أو أجاب عنه ثم قال فان كان كلام التحفة فيه ان أبت فانه يحتمل أن يكون من البنات ثم خففه للضرورة وقاعله ضمير الزوج لا الزوجة وعليه فكلام التحفة

موافق لكلام ابن سلون فتحصل التحفة على مسئلة التعليق على الخلع ويصح الكلام
 اه محل الحاجة منها بلقطتها وقد تبعه على ذلك أبو حفص الفاسي في شرح التحفة وذلك
 بعيد من كلام ابن سلون والتحفة والضبط بالقلم لا أثر له والله سبحانه أعلم * (فصل)
 (طلاق السنة واحدة) قول مب قلت وتفسير السنة بما أذنت السنة فيه يخالفه
 لم يفسر عبد الوهاب السني بما ذكره حتى يرد عليه ما أورده ونص الباجي في المشتق قال
 القاضي أبو محمد الطلاق على ثلاثة أضرب طلاق سنة وطلاق بدعة وطلاق لا يوصف بسنة
 ولا بدعة ومعنى قولنا طلاق سنة أنه أوقع على الوجه الذي ورد الشرع بإيقاعه عليه
 ومعنى وصفنا بأنه للبدعة أنه أوقع على غير الوجه الذي ورد الشرع بإيقاعه عليه والضرب
 الثالث فينبجوز إيقاع الطلاق عليه في جميع الأحوال وهذه الثلاثة الأقسام تصح من
 جهة الزمان فأما من جهة العدد والصنة فلا يكون الا قسمين سنة وبدعة ويطل القسم
 الثالث اه منه بلفظه وعبرة القاضي في تلقيه هي ما نصه وينقسم الطلاق من وجه
 آخر الى ضربين طلاق سنة وطلاق بدعة ويتفرعان الى قسم ثالث وهي أن يعرى عن
 وصفه بواجده من طلاق سنة هو الواقع على الوجه الذي أباح الشرع إيقاعه عليه
 والبدعي نقيضه وهو الواقع على الوجه الذي منع الشرع إيقاعه عليه والسنة والبدعة
 يرجعان الى أمرين الى الوقت والعدد ثم قال فأما من تناسوا أو فاتها في جواز طلاقها
 فتلاثة الصغرة والبائسة والحامل البين حملها فطلاق هو لا يوصف بأنه للسنة ولا
 للبدعة من حيث الوقت ويوصف بذلك من حيث العدد اه منه بلفظه (والطلاق على
 المولى) قول ز ويجاب بحمل هذا على ما إذا وقع طلب الفينة الخ الصواب في الجواب
 أن الفينة التي يمنع طلبها حالة الحيض هي الفينة بمعنى الوطء أو ما بمعنى الوعد به وهو المراد
 هنا فله أن تطالب به حال الحيض فان امتنع من الوعد عجل الطلاق عليه * (تنبيه)
 ههنا اشكال وهو أن يقال لم يحل الطلاق على المولى في الحيض مع أن الطلاق زمنه
 محرم بالسنة المتفق على صحته والعلة التي علل بها فسح الفاسد وهو أن الإقرار عليه الى
 وقت الطهر أعظم حرمة من إيقاعه في الطلاق منسقية هنا اذ بقاء المولى منها في عصمة
 المولى ليس بمحرم فضلا عن أن يكون أعظم حرمة ولذلك إذا لم تطلب حقها لا يتعرض
 الحاصكم له ما بخلاف الفاسد فان قلت هو عاص هنا باضراره بالزوجة بالخلاف أولا
 وبالاتناع عن الوعد بالوطء ثانيا والضرر منهي عنه عموما وعن ضرر الزوجة خصوصا
 فعصيانه بذلك وعنايه عليه الى وقت الطهر أعظم ضررا قلت هذه حرمة لحق آدمي اذ لها
 اسقاط حقها فتسقط الحرمة وحرمة إيقاعه في الحيض حق لله وهو مقدم على حق الآدمي
 عند تعارضهما ويمكن أن يقال روى القول بأن حرمة إيقاعه في الحيض لتطويل العدة
 لا تبعد أو هي الطالبة هنا لذلك والله أعلم

* (فصل في أركان الطلاق وما يتعلق بذلك) *

(ولو سكر حراما) قول مب أوصفت لمة ول مطلق محذوف الخ هذا الوجه أحسن والله

مطلب في حكم طلاق الغضبان

أعلم * (تنبيه) * يؤخذ من المصنف أن طلاق الغضبان لازم بالاحرى لانه مكلف بالصلاة ونحوها اجاعا ومخاطب اداء ذلك حال غضبه بخلاف السكران وقد رأيت من أفتى بعدم لزومه وعز ذلك للذخيرة وغيره او كانه غره ما قد وجد في بعض التقايد مما هو كذب محض فقد سئل الامام العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي محمد بن أحمد المسناوي رحمه الله ورضي عنه وأرضاه بما ناصه سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم وجدنا في بعض التقايد ما ناصه ومن السفر السابع من الذخيرة للقرا في مانصه وطلاق الغضب واللجاج عندنا لا يجوز رواه ابن أبي زندي في كتابه المعنى بمكنون العلم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ولو طلقها طلاق اللجاج ثلاثا أو أكثر ابن رشد في بيانه فن حلف بالحرام على وجه الغضب لا يلزمه شيء وهو من باب الحرج والحرج مرفوع عن هذه الأمة وقال صلى الله عليه وسلم لا تعينوا الشيطان على أخيك المسلم ودليل عدم اللزوم قوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله الغضب من الشيطان لانه نوع من الجنون وانفق العلماء على عدم تكليف المجنون حال جنونه وان كان مشهور المذهب خلافه وقد أجاب بهذا الامام أبو محمد سيدي عبد الله العبدوسي رحمه الله تعالى فن أخذ به فهو مخلص مع الله تعالى اه ما وجد فهل سيدي ما نقل عن الذخيرة صحيح وعلى تقدير صحته فما المراد بطلاق الغضب فانا لا نعرف الطلاق الا في الغضب ولو على الزوجة وكذا ما في بيان ابن رشد على حسب هذا الموجود هل هو صحيح وعلى صحته فانه يؤدي الى أن الحلف بالحرام ملغى كيه ما وقع اذ لا يخلف به الا الغضبان وما معنى الحديثين على فرض ثبوتهم ما وقوله وان كان مشهور المذهب خلاف سياقه يدل على ان اسم كان ضمير ما سبق عن الذخيرة والبيان وما نقل بعدهما من الحديثين وقد أتى به عقب قوله وقد انفق العلماء الخ فانظر سيدي في هذا كله فما كان منه صحيحا فاكملنا بنصك المبارك وما كان فاسدا فامحاه بالنكير لا يعتر به الجهلة أمشلى والله يقي وجودكم من يحين للشبه موضحين للاشكال لمن اتبه والسلام عليكم والرحمة والبركة فأجاب رضي الله عنه بما ناصه الحمد لله وحده وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اعلم ان التقييد المذكور انما هو من اختلاف بعض أهل الفجور المارقين من الذين هم روق السهم من الرمية والمضلين للعامة بالترخيص في الحرام المحض بامثال هذه الاقوال الرديئة التي يتزعمها علماء الامة عن التفوه بها فضلا عن الترخيص للناس في العمل بموجبها فليس في ذخيرة القرافي ولا بيان ابن رشد ولا فتاوى العبدوسي التي تضمنها المعيار وغيره شيء مما نسب اليهم ذلك اللعين بل هو من الافتراء على الائمة المعترزين المعروفين بالتحقيق التام في مسائل العلم والتحرى التام في أمور الدين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وما أرى هذا الامر الا من الزادقة المنجحين من ربة الاسلام المحتالين على اباحة الزنى بهذه القرية للعوام

فأخرى الله أو اباع عليهم * وأخرى الله ما تحت الثياب

فالواجب حرق نسخ هذا التقييد أينما عثر عليه وتغزير من عمل بهذه القولة الباطلة ان لم يعد ذريحهول أو أفتى بها أو ركن اليها ويرحم الله الامام مالك حيث قال فيما هو دون ذلك

شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس وقال أيضا عليك بالدين المحض وإيالة
 وبنات الطرق وإذا كان الناصحون قد حذروا من الاعتماد في الفتوى على ما قد عدى
 مشاهير الأئمة مما لم يتصدوا لتأليفه كما قد عدى عن الشيخ أبي الحسن الصغير على المدونة وما قد
 عن الخزولي وابن عمر على الرسالة ونحوها وقالوا إنها تهدي ولا تعمد بل أفق بعض الشيوخ
 بأن من أفق من التقاييد يؤدب بها بالك بما فيه من هيبان بن بيان وتلقاه منه أمنا به من
 العيمان فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا
 قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون وقد رد القاسي في مجمع الغريب
 على من قال في حديث عائشة رضي الله عنها المروى عند أبي داود ابن ماجه وهو قوله عليه
 الصلاة والسلام لا طلاق ولا عتاق في غلاق ان الغلاق هو الغضب والغيطو غلظه في ذلك
 وقال ان طلاق الناس غالبا انما يكون في تلك الحال أى وانما الاغلاق الاكراه على
 ما حرم به أبو عبيد وجاعة لان المكروه يتعلق عليه أمره ويضيق عليه تصرفه وقال ابن
 المربوط لو جاز عدم طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جاء منه كنت غضبان
 قال الحافظ بن حجر أراد بذلك الرد على من ذهب الى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو
 مروى عن الحنابلة اه فأنت تراهم مع سعة محفظه وكثرة اطلاعه وشدة اعتناهم به كرمافي
 المسئلة من أقوال العلماء من سائر المذاهب وأقوال السلف من الصحابة ومن بعدهم من
 الأئمة لم ينسب ذلك القول الا لمن ذكر وعلى وجه لا يقتضى الجزم به عنهم كما لا يخفى على
 العارف نعم الخلاف مذكور في النذر اذا كان على وجه اللجاج والغضب المشهور
 فيه اللزوم كما أشار اليه ابن الحاجب بقوله ونذر الطاعة لازم وان كان على وجه اللجاج
 والغضب وأشار اليه أيضا في المختصر بقوله النذر التزام مسلم كلف ولو غضبان ومقابل
 المشهور فيه ما حكى عن ابن القاسم انه يكنى فيه كفارة يمين كما هو أحد الأقوال عن
 الشافعية قال ابن بشير كان بعض من لقيناه من الشيوخ يميل الى هذا القول ويعتدون
 هذا النذر من نذر المعصية فلا يلزم الوفا به اه أى لعدم قصد النذر فيه البر والقربة
 وانما قصده التضييق على نفسه ومعاقبته به ان فعلت ما عزم على تركه وربما اشتبه الامر
 على من لا يعرف فاعتقد جريان هذا الخلاف في الايمان أيضا وليس كذلك اذ لم يذكره
 فيها فيما وقفنا عليه لا منصوصا ولا مخرجا ومن توجيه ابن بشير المذكور يعلم عدم صحة
 القياس والتخرج كما لا يخفى وأما الحديثان المذكوران فلا شاهد فيهما لما ذكرنا أما الاول
 منهم ما قلّم يحضرنى من ذكره الآن وان غلب على ظنى أنى سمعته ووقف عليه قبل هذا
 الا وان ولكن لا أدري فى أى مكان ومعناه على تقدير ثبوته النهى عن الصمد عن الخير
 أو التحريض على الشر كما هو شأن الشيطان ومن معناه وتعاونوا على البر والتقوى ولا
 تعاونوا على الاثم والعدوان وأما الثاني فقد رواه ابن عساکر وأبو نعيم عن أبي مسلم
 الخولاني عن معاوية رضي الله عنه وانظروا غضب من الشيطان والسيطان خلق من
 النار والماء يطفى النار فاذا غضب أحدكم فليغتسل وقد تبين مما ذكر من تمامه ما سبق
 لاجله وان الاستدلال به على ما ذكر في التقييد وضع له في غير محله فهو من تاويل الغالين

وتحريف المبطلين الذي يقبض الله من يديه في كل زمان من علماء المسلمين والسلام عائد
عليكم والرحمة والبركة من قائل هذا وكاتبه محمد بن أحمد المناوي كان الله له اه باقطه
قلت وما قاله كلفه واضح وشواهد من كلام الأئمة أكثر من أن تحصى قال ابن العربي في
أحكامه الصغرى عند قوله تعالى والذين يظهرون منكم من نسائهم الآية مانصه ولا
يسقط الغضب ظهارا ولا طلاقا بل يلزم أن الغضب اذ في حديث خولة قالت كان بيني
وبين زوجي شيء وهذا يدل على نزاع أحوجه فظاهرو مع ذلك لزمه ظهار وكذا السكران
يلزمه ظهاره وطلاقه اه منها بلفظها وفي أجوبة الامام سيدي عبد القادر القاسمي أثناء
جوابه عن مسألة مانصه وقولكم هو في حالة الغضب لا أثر للغضب اذ عين الغضب
لازمة اتفاقا كما جاء ابن عرفة عن ابن رشد اه منها بلفظها ونص ابن عرفة ابن رشد عين
الغضب لازم اتفاقا كئذره اه منه بلفظه وكلام ابن رشد هذا هو في رسم الجنائز والذبايح
ومن سماع القرنيين من كتاب التذوق في المسئلة الثانية منه مانصه وسألته عن التذوق
والعين في الغضب فقال تلزم صاحبها قال القاضي لاختلاف في المذهب أن التذوق والعين
بالطلاق وغيره لازم في الغضب كما تلزم جميع الحدود من القتل والقذف وغير ذلك اذ
ليس الغضب بمجنون فالقلم عنه غير موضوع وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تدر في غضب وكفارة كفاية عين ليس بصحيح من جهة الاسناد ولا من جهة المتن أيضا
لايه أن كان في حكم المجنون فلا ينبغي أن تلزمه كفارة وان كان في حكم الصحيح فينبغي أن
يلزمه التذوق الذي سمى بعينه ان لم يكن معصية وقد تناول بعض من ذهب إلى أن من
تدر معصية فكفارة كفاية عين إلى أن معنى لا تدر في غضب يريد في معصية وهو تأويل
بعيد وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق ولا عتاق في اغلاق معناه
عندنا في إكراهه لأن الاغلاق هو الاطباق من أغلقت الباب فكان المكروه قصر على الفعل
وأغلق عليه حتى فعله وقول من قال ان الاغلاق هو الغضب لا يصح في الغضب لأن
الطلاق أكثر ما يكون في الغضب وإلى ذلك نحو البخاري لأنه يوجب باب الطلاق في الاغلاق
والكراه واستشهد في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات وقول ابن عباس
رضي الله عنهما الطلاق عن وطرو العتاق مأريده وجه الله تعالى وبالله التوفيق اه منه
بلفظه وبه يتضح ما قاله العلامة المناوي من أن نسبة ذلك إلى البيان كذب واقتراء وان
ذلك التقيد محتلق بلامراء وقوله معناه عندنا في إكراهه لا خصوصية لنا معشر
المالكية بذلك فقد قال المناوي في شرح الجامع الصغير مانصه في اغلاق أي إكراه لأن
المكروه يعلق عليه الباب ويضيق عليه غالب فلا يقع طلاقه عند الأئمة الثلاثة وأوقعه
الحنفية اه منه بلفظه (فائدة) الحديث المذكور نسبة في الجامع الصغير للامام
أحمد وأبي داود وابن ماجه والحاكم فقال المناوي في شرحه مانصه قال الحاكم صحيح ورده
الذهبي اه منه بلفظه (لان سبق لسانه في الفتوى) قول ز والافقوله يمين فيما
يظهر فيه نظر لان توجه اليمين والحكم به عليه متوقف على رفعها بالعلماء ومهم ما رفعته
لها لم يقبل قوله لان تصديقه انما هو في الفتوى فلا يصور ما قاله بحال وأجاب

يعني صح
(سببها وارتدادها)
وتلزم العين حال الرخص
لما علم الصحيح عندنا في

تو بقوله مانصه يعني بعد أن استفتى وقيل له لا يلزمك شيء أما قبل ذلك فهو مفهوم قول المؤلف في الفتوى اه منه بلفظه وفيه نظر أيضا تأمله (أو هذى لمرض) قول مب في هذا انما هو على ظاهر السماع واطلاق الباجي له لا على ما لا ينزله رشدي يقتضي أن كلام ابن رشدي يفيد ذلك قطعاً وليس كذلك فقد قال عجب مانصه وإذا لم تقم بينة بشيء مما ذكر ولا قامت قرينة على شيء منه وذلك انما يكون إذا أنكر وقوع شيء منه فإن القول قوله بيمينه على ما يفيد كلام مالك وإن كان يتعارض فيه أول كلام ابن رشدي وآخره اه منه بلفظه وهو كما قال فإن آخر كلام ابن رشدي يفيد ما أفاده ظاهر كلام السماع وبوافق إطلاق الباجي لقوله وإن شهدوا أنه لم يستنكر منه شيء في حجة عقله فلا يقبل قوله فهو مفهوم أنه إذا لم تنهه بشيء أصلاً أنه لا يلزمه طلاق وقد قرر أن الكلام بآخره مع موافقته لكلام غيره وقد جزم ابن ناجي بأنه إذا لم تقم بينة بشيء وقال انه لم يقع منه شيء أنه يصدق مع يمينه نقله عجب وفي ضيق مانصه ولو طلق من ذهب عقله من المرض فأنكر ذلك وقال لم أعقل حلف ولا شيء عليه قاله في الموازية وكذلك عنه في العتبية إلا أنه قال ثم صح فأبكر وزعم أنه لم يكن يعقل اه منه بلفظه فاقاله ز صواب وبحث مب ساقط والله أعلم (وطلقت) قول ز بفتح اللام نحو في عجب وكان ما أراد أنه فعل ثلاثي لازم مطاوع طلق المضاعف ولا يتعين ذلك وعلى تسليم أنه ثلاثي لا يتعين فيه فتح اللام راجع ما قدمناه أول باب الطلاق (أو أكره) قول ز خبر مسلم لا طلاق في إغلاق الخ انظر من نسبته لمسلم والظاهر أنه غير صحيح راجع ما قدمناه فربما عند قوله ولو سكر الخ (أو في فعل) محله إذا كان فعدل الخالف نفسه كما إذا حلف لا يبيت مثلاً بموضع كذا فأكره على البيات به وأما فعل غيره كحلفه أن لا يبيت زوجته مثلاً بموضع كذا ففي ح هنا عن ابن عرفة أن فيه قولين الخلف للمالك في المجموعة من رواية ابن نافع وعنده لم يسنون ﴿قلب بالاول﴾ أفتى أبو الحسن وسلمه العلامة ابن هلال ولم يحتج غيره في الدر الثمينة مانصه وسئل أي الشيخ أبو الحسن عن رجل هرب منه امرأته إلى دار رجل آخر فأتبعها فوصلها في الدار المذكورة وحلف لها ما نبت هنا خلف له صاحب الدار المذكورة ما تمشي من هنا فباتت عنده وصاحب الدار له قهر لا يقدر عليه زوج المرأة فأحنثته كرها هل تلزمه هذه اليمين فأجاب لا يتبعها كراهه لأنه طالع على فعل غيره والا كراهه فيه لا يرفع حكم اليمين اه منه بلفظه (لا أجنبي) قول ز غير النفس والولد ولو أختاً وأباً قال عجب مانصه ثم انه يحتمل أن يريد بالأجنبي من قابل النفس والولد فيشمل الاخوة والاب والاعمام ونحوهم وهو الظاهر ويحتمل أنه تكلم على طرفي غايته وترك الوسط وقرره شيخ شيوخنا على الاول اه منه بلفظه فجزم ز بالاول وفيه نظر لان ضابط ما يعنى في هذا الباب كراهاه هو حصول الإيلاء به وبإيجاب كيف يقال ان الصقع لذى المروءة يكون كراهاه وقتل أبيه لا يكون كراهاه وهل يتوقف من معه أدنى من قلامة ظفر من الانصاف ان تألم الانسان من قتل أبيه بل من قتل أخيه أشد جبراً من تألمه بوضع شخص يده على قفاه بمحض غير مع أن النص موجود بخلافه قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه وكذلك اختلف إذا خاف على ولده فقتل ليس بكراهه قاله أصح وقيل

أكرهه قاله أبو القاسم البيهقي وهو الصحيح وردتهما بعض شيوخنا إلى وفاق فتارة يكون
 التخويف عليه متعباً للاب كقتله فلا يشك في حقوقه للاب والام والولد والاخ وعلى هذا
 يحمل قول البيهقي وتارة لا يتعدى لغير الولد فيحمل قول أصبغ عليه اه منه بلفظه
 ومراده ببعض شيوخه الامام أبو عبد الله بن عرفة ونصه في مختصره الشيخ عن أصبغ من
 حلف دراة على ولده لزمته عينه انما يعذر في الدراة عن نفسه وفي بعض التعاليق عن أبي
 القاسم البيهقي انكار قول أصبغ وقال أي أكره أشد من رؤية الانسان ولده تعرض
 عليه أنواع العذاب وقال ابن شاس التخويف يقتل الولد أكره فله ابن عبد السلام
 على خلاف المتن في المذهب فذكر قول أصبغ والظاهر انه ليس بخلاف لان الامر
 النازل بالولد قد يكون الممقصورا عليه وقد يتعدى للاب فهو في غير قتله معروض
 للامر بن قول أصبغ في القاصر على الولد وهو ظاهر من قوله دراة عن ولده لاني المتعدى
 للاب أما في قتله فلا يشك في حقوقه للاب والام والولد والاخ في بعض الاحوال فلا ينبغي
 حمل ذلك على الخلاف بل على التفصيل بحسب الاحوال اه منه بلفظه فتأمل تجده
 صريحاً فيما قلناه وقد نقل مب عند قوله أو قتل ولده من كلام ابن عرفة ما يرد كلام ز
 ولم يتعبه واليكال الله تعالى (وأمر بالهلف ليسلم) قول ز كطلب ظالم له ليقته ظالماً
 ويعرف الشخص موضعه الخ قال مب في هذا التمثيل نظربل غير صحيح انظر في وجه
 عدم صحته عنده والله أعلم أن موضوع كلام ق اختفاء المطلوب بمنزل الخائف ومثال
 ز اختفاؤه فيه في بيت غيره ولحقه في مثال ق فائدة وهي دفع الظالم بها وهي مضية في
 مثال ز فان أراد هذا ففيه نظر لانه قد يكون الظالم يريد دار الغير للتفتيش على المظالم
 ويختلف غير رب الدار ينصرف عن ذلك ثقة منه بيمينه فعلى هذه الصورة ونحوها يحمل
 كلام ز ويصح ان ذلك والله أعلم (الامن يرتبها) قول ز وانظر الامر اذا لم يجد
 ما يستدركه الخ الاحتمال الاول هو الظاهر فهو كالمرأة الاجنبية ويشهد لذلك تعليل
 سخنون جواز المرأة بقوله يسوغ لها ذلك للخوف على نفسها او يصير طالعها حال المكره
 بتخويف القتل اه فان هذه العلة بعينها موجودة في الامر د وأما استدلال ز لاحتماله
 الثاني بقوله وسيأتي أن من أكرهه على الزنى بمكرمه أو اجنبية الخ فلا دليل له فيه لان
 المكره في المسئلة الاتية له مندوحة عن وطء محرمة بوطء الاجنبية التي وطؤها أخف
 وذلك من باب ازالة تكاب أخف الضررين وقد أشار عجم الى ذلك بقوله لكن ربما يقال
 ان قاعدة ارتكاب أخف الضررين تقتضي أنه كالمرأة الاجنبية اه منه بلفظه فتأمل
 والله أعلم (لاقتل المسلم) قول ز وقرر أن المعقدها هنا الخ ما أفاده كلام عجم في
 شرحه من أنه لا مفهوم لقول المصنف المسلم وان الذي كذلك هو الصواب خلاف
 ما كان يقرر من أن المعقدها أفاده مفهوم كلام المصنف هنا وقد جزم طي بأن الحكم
 في الذي كالحكم في المسلم فانظره والله أعلم (وان يرتب) قول مب لوجه الاستظهار
 مع وجود النص في ق عن ابن رشد الخ ليس في كلام ق الذي أشار اليه ما يرد
 ما قاله ز وحاصل ما فيه عن ابن رشد ان سخنوناً يقول ان شرب الخمر وأكل الخنزير

علم قول الزنى فلا يشك
 وانظر الامر د وفاسمه
 على المرأة الخ

والسجود لغير الله والزنى بالمرأة التي لا زوج لها إن أكره فيها أكره وهو دليل المدونة
وقال ابن حبيب إن الأكره في ذلك لا يكون أكرها ولم يتعرض لما يكون به إلا أكره
على قول سحنون وما فهم منه مب من أنه في ذلك كله بخوف مؤلم فيه نظرم من وجهين
أحدهما أن استدلاله المذكور من أن الأكره في الزنى بخوف مؤلم الخ بجمعه في النص
مع شرب الخمر أو كل الميتة معارض بمثله فانه جمع مع ذلك أيضا السجود لغير الله كالصنم
وهو لا يسوغ الالقتل بها كان جوابه فهو جواب ز ثانياً ما أن ما فهم منه من أن
الأكره عند سحنون في الأمور المذكورة بخوف مؤلم الخ بخلاف المنقول عنه في ابن
عرفة ما نصه الشيخ عن سحنون وغيره من أصحابنا أن أكره على كفر أو شتم النبي
صلى الله عليه وسلم أو قذف مسلم بقطع عضو أو ضرب يخاف منه تلف بعض أعضائه
لا تلف نفسه لم يحزله ذلك أنما يسوغ ذلك لخوف القتل لا لغيره وله أن يصبر حتى يقتل
وهو أفضل له سحنون وكذا لو أكره على كل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر لم يحز إلا
لخوف القتل قال وأجمع أصحابنا وغيرهم أنه لا يسع قتل غيره من المسلمين ولا قطع يده
بالأكره ولا على أن يرى أه منه بلا فظه (أو أن دخلت ونوى) قول مب عن مس
بحث عجم مع ابن عرفة ساقط لأن القاعدة أن الكتابة الظاهرة أنما يلزم بها الخلف الخ
يقتضي أن ما قاله هو المذهب أو مشهور وقد سلمه هنا مب مع أنه سألني له نفسه أن
الكتابة الظاهرة على طريقة ابن الحاجب كالصريح وأيد به أنه هو الذي يدل له الفروع
الآتية وعليه فبحث عجم قوى متجه لا ساقط نعم بحجاب عنه بان ابن عرفة قال ذلك على
مذهبه والله أعلم (وعليه النصف) قول مب والجواب أن قوله كطلاقه مقيد بما إذا
كان فاسداً في الصداق الخ قد تقدم أن مثل الفاسد لصداقه الفاسد لعقده إذا أثر خلا
في الصداق وكان جمعا على فساده وعليه فلا يتم الجواب ويرتفع الإشكال الإيضاحية أمر
آخر وهو أن يكون هذا النكاح مختلفا فيه وهو كذلك كما يؤخذ عما يأتي قريبا متصلا
بهذا (ولو دخل فالمسمى فقط) قول مب هذا مقيد بعدم علمه حين الوطء بانها هي
المعلق طلقها على النكاح الخ فيه نظرم من وجوه أحدها أنه سلم عز ذلك للمدونة
وبأنى ما فيه ثانياً أن قوله لا تعدد الصداق كافي يقتضي أن ق صرح
بتعدد مع العلم وليس كذلك ثالثاً أن جرمه هنا بالتعدد مع العلم يناقض ما قاله بعد هذا
قريباً من أن الصواب في التعليل أن وطأه مستند للعقد لأن التعليل بذلك يدل على عدم
التعدد مطلقاً فأملة وما أفاده كلامه ثانياً هو الذي يجب التعويل عليه لأنه الموافق
للمنتول وأما نسبة ق للمدونة قيد عدم العلم فتبع فيه والله أعلم ابن عرفة ونصه وفيها
أن نكحتك فانت طالق فتزوجها لزم طلقها وإنه نصف المسمى فان بنى ولم يعلم فعليه صداق
واحد لا صداق ونصف كن وطئ بعد دخسته ولم يعلم وليس عليه أعدة وفاة إن مات
أنما عليه ثلاث حيض أه منه بلا فظه ولم يذكر ابن عرفة ولا ق أنه إذا علم بتعدد عليه
فاحتل ذلك أنه على تسليم وجود القيد في المدونة لا مفهوم له عندهما ويدل على ذلك أن
ابن عرفة لم يعقب على ابن الحاجب وسراجه اسقاطه وهو يناقضهم فيملاون ذلك بمراتب

(وعليه النصف الخ) قول مب
مقيد بما إذا كان فاسداً في الصداق
الخ تقدم أن مثله الفاسد لعقده
إذا أثر خلا في الصداق أو كان
جمعا على فساد أه وما هنا مختلف
فيه (الابعد ثلاث الخ) قلت قول
ز وكذا إذا علق الطلاق بالوصف
الخ ابن عرفة وتكرر البين في أن
تزوجت من بلد كذا أو أخذ كذا
أو إلى أجل كذا اتفاقاً أه ولا ي
على بن رجال رحمه الله تعالى
تعليق خالف على صنف فما

أو بلد أو لفظه بكلمة
يلزم فيه أبدأ تكرار

بلا تقيد وذا المختار
كقوله تركية أو من درا

أو كذا نكحتهم أفهى برا
وقيدن بعضهم في كذا

تكلمت فافهم وكن مسلماً
(ولو دخل الخ) قول مب كافي

ق عن المدونة الخ في نسبته
للمدونة نظرم من جرمه هنا بالتعدد

يناقض ما يأتي له قسرياً من أن
الصواب في التعليل أن وطأه مستند

للعقد أي فالشبهة متحدة لأن
التعليل بذلك يقتضي عدم التعدد

مطلقاً وهو الذي يجب التعويل
عليه أذهو الموافق للنصوص

فالصواب أن قوله ولم يعلم خاص بما
بعد الكاف انظر الأصل (كواطي)

الخ) قلت ويلزمه الاستبراء كما
يأتي في قوله ووجب أن وطئت برني

أو شبهة قدرها في قوله وكعتدة
وطأها المطلق أو غيره فاسداً

بكاشنائه وقول ز أو المعلق طلقها الأجنبية الخ هذه داخله فيما قبل التشبيه فادخلها هنا غير مناسب وكذلك

وكذلك لم يتعقبه على ابن شاس أيضا ونص ابن شاس ويجب لها عليه نصف الصداق اذا
وقع الطلاق قبل الدخول فان دخل قبل أن يتطرق في أمره فانتما عليه صداق واحد فان كان
قد سمي بكل المسمى وان كان لم يسم فصداق المثل اه محل الحاجة منه بلفظه ونص ابن
الحاجب فان قال ان تزوجتك فانت طالق فالمشهور واعتباره وتطلق عقبه ويثبت نصف
الصداق فان دخل فالمسمى كن وطى بعد الحنف ولم يعلم وقيل صداق ونصف وروى ابن
وهب والخزومي لاشئ عليه وأفتى به ابن القاسم صاحب الشرطة وكان أبو الخزومي ممن
حلف به على أمته اه وسلمه ابن عبد السلام والمصنف في ضيق ونصه يعني أن المشهور لزوم
الطلاق المعلق وروى ابن وهب والخزومي عن مالك أنه لا يلزمه وبه قال ابن وهب ومحمد بن
عبد الحكم قال ابن بشير ولم أر أحدا من أشياخي الا ويختار هذا القول وبعضهم يصرح
بالفتوى به وبعضهم يقف كراهة مخالفة المشهور ثم قال بعد كلام مانصه ثم فرع المصنف
على المشهور بقوله وتطلق عقبه أى ولا يفتقر الى حاكم ويثبت نصف الصداق لانه طلاق
قبل البناء ثم قال وان بنى فالمشهور أنه يلزمه المسمى فقط ان كان هناك مسمى والا فصداق
المثل اه محل الحاجة منه بلفظه وقال الثعالبي عند نص ابن الحاجب السابق مانصه ويحدد
المهر وان تعدد الوطء لان الشبهة متحدة اه منه بلفظه وكلام ابن بونس صريح في أن ذلك
القييد غير معتبر ونصه ومن المدونة قال مالك ومن قال كل امرأة تزوجها من القسطاط
طالق ثلاثا فتزوج منها ودخل فعليه صداق واحد لصداق ونصف كن وطى بعد حنثه في
الطلاق ولم يعلم فانتما عليه المهر الاول الذى سمي قال ابن القاسم وليس علمه اعدة الوفاة
ان دخل بها ثم مات انتما عليها ثلاث حيض قال عبد الوهاب وقال أبو حنيفة لها مهر ونصف
ودليلنا أنا اتفقنا أنه واطى بشبهة العقد الاول ولا حد عليه اذ لا يجتمع الحد والمهر فاذا كان
واطى بشبهة العقد لم يلزمه الامهر واحد اعتبارا بسائر الانكحة الفاسدة اذ واطى فيها قال
ابن الكاتب وقد أجمع المسلمون على أن النكاح الفاسد وان تكرر الوطء فيه ليس فيه
الاصداق واحد وهو الذى وجب أولا فكان ما بعدهم اخلافا في حكمه وان كان لا يجوز
فكذلك ما قلناه اه منه بلفظه وكلام ابن رشد في البيان صريح في ذلك أيضا ونصه وانما يراعى
الاختلاف في وجوب الحد وحقوق النسب فيدرأ فيه الحد ويلحق فيه النسب على المشهور
من المذهب وشدد ابن حبيب فأوجب الحد وأسقط النسب اذ كان الذى فعل عالما غير جاهل
اه منه بلفظه على نقل ضيق ونحوه لعياض في تنبيهاته ونصها وقوله في الخالف أن لا تزوج
من القسطاط فتزوج وتشبهه لها بمن حلف بالطلاق فلم يعلم فوطى أهلها بعد حنثه وهما
سواء وحكمهما واحد وقوله وان مات ليس عليها اعدة الوفاة وانتما عليها ثلاث حيض قال
بعض شيوخنا دليل المدونة من هنا اذ لم يجعل لها حكم الزوجة في الانتقال الى عدة الوفاة أن
لاموارثته وعليها المهر ان اعترف بذلك كفى كتاب ابن حبيب وخلاف ما في العتبية والذى
يتقرر من مذهب ابن القاسم وروايته خلافه لقوله وان كل نكاح مختلف فيه فالوارثة
ثابتة فيه والخلاف في هذه المسئلة قوى عن العلماء وعن مالك وأصحابه اه منها بلفظها
فقوله دليل المدونة ان عليهما الرجس صريح في أنهم عالمان ويدل على ذلك أيضا قوله

والخلاف في هذه المسئلة قوى الخ فتأمل ذلك كله بانصاف * (تنبيهات * الاول) * بحث
 بعضهم في كلام ابن عرفة السابق بما نصه قوله فان بنى ولم يعلم تأمل ما متعلق العلم المنقح هنا
 والذي رأيت في نسختين من المدونة قرض خلاف هذا ولم يقيده بنى العلم ولم يثبت ذلك
 القيد عند أبي الحسن الصغير حتى أخذ التقييد من تقييد المنظر بها اه منه بلفظه فبحث
 معه في أمرين أحدهما ان موضوعه مخالف موضوع المدونة فانه فرض المسئلة فيمن قال
 ذلك لامرأة معينة وفرضها في المدونة فيمن قال كل امرأة أتزوجها من القسطاط * (الثاني) *
 ان ما عزا لها من قوله ولم يعلم ليس فيها ولا في نقل أبي الحسن عنها بل أخذ ذلك من المسئلة
 التي نظرها * قلت وبجته الاول وان كان متجهالكن مثال الفرضين واحد فلا يترتب
 عليه حكم وأما الثاني فصواب ولم أجد أيضا ذلك القيد فيها ولا نقله عنها ابن يونس ولا عياض
 ولا أبو الحسن ولا ابن ناجي بل كلامها يدل على انه ليس فيها ونص المدونة ومن قال كل
 امرأة أتزوجها من القسطاط طاق ثلاثا فتزوج منها ودخل فعليه صداق واحد لا صداق
 ونصف كمن وطئ بعد الحنث ولم يعلم فانما عليه المهر الاول الذي سمي وليس عليه اعادة
 الوفاة ان دخل بها ثم مات انما عليها ثلاث حيض اه منها بلفظها من كتاب الايمان بالطلاق
 قال أبو الحسن مانصه قوله فتزوج منها ودخل يعني ولم يعلم يدل عليه قوله كمن وطئ بعد
 الحنث ولم يعلم اه منه بلفظه ونقله عنه ابن ناجي وساله ولا يخفى على منصف ان كلامهما
 يدل على ان ذلك القيد ليس فيها فتأمل له والله أعلم * (الثالث) * في تقييد أبي الحسن
 وتسايم ابن ناجي المسئلة بذلك أخذ من المسئلة الثانية نظرا لان التقييد في المسئلة المنظر
 بها لا بد منه اذ به يصير الواطئ واطنا بشبهة ولو وطئ مع علمه بالحنث لم تكن له شبهة أصلا
 فذكر القيد فيها للتصوير الشبهة بخلاف مسئلتنا فالشبهة فيها حاصله علم أو لم يعلم والعجب
 من الشيخ أبي الحسن رحمه الله نقل كلام عبد الوهاب السابق وأحال على ابن يونس ثم نقل
 كلام ابن رشد وكلام التنبيهات وقبل ذلك كله ثم جعل يقيده المسئلة بما ذكر من نفي العلم
 أخذ من مجرد التشبيه مع ان كلام من نقل كلامهم صريح في خلاف ذلك والكمال لله
 تعالى وبذلك كله تعلم ان قول المصنف ولم يعلم خاص بالثانية خلافا لما ارتضاه مب والله
 أعلم (يلغعه غيره ظاهرا) قول ز وهو الموافق لقول المصنف وفيما عاشت مدة حياتها الخ
 يريد بحمل كلام المصنف على ما يشمل اذا كانت فلانة في عصمته أو في غير عصمته وهو
 الصواب الموافق لنص المدونة انظر نصها في ق هناك (أو حتى أنظرها فعمي) قول ز
 ومثله حتى ينظر اليها فلان فعمي أو مات ما ذكره فيما اذا مات فلان هو الراجح وخالف فيها
 ابن المواز قال في النوادر مانصه ولو قال كل امرأة أتزوجها حتى أنظر اليها طالق فعمي
 رجوت أن لا شيء عليه وكذا حتى ينظر اليها فلان فمات فلان قال ابن المواز اذا مات من
 استثنى نظره فلا يتزوج حتى يخشى العنت ولا يجرد ما يتابعه أمة اه وسبقاه ان أول
 الكلام لما لك وابن القاسم نقله غ في تكميله بهذا اللفظ ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد
 عقبه مانصه قلت هذا يوجب لزوم الطلاق المعلق بعموم تزويج كل امرأة اه منه
 بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره (أو الابكار بعد كل نيب الخ) ما قرره ز هو

(يلغعه الخ) قول ز لقول المصنف
 وفيما عاشت الخ أي الاجنبية أو الزوجة
 كما هو نص المدونة في ق هناك
 (لا فيمن تحتها الخ) قلت قال جدي
 عجم في هذا الانحراج تطر يعنى على
 نسخة ان أبى الخ لان الكلام في
 الطلاق المعلق وطلاق من عصمتها
 بيده ليس كذلك فالاولى نسخة كان
 أبى اه (والا فلعل الخ) قلت
 قول ز بانوى خصوصها الخ
 هو قول ابن القاسم كما في جدي عجم
 وقول ز ثلاثة أميال وربيع أنظر
 زيادته وربيع (لان غم الخ) قلت
 هو معطوف على كان أبى الخ وليس
 مخرجا منه اذ ليس بداخل فيه ومثل
 القرية الصغيرة القليلة الصغيرة كما
 في المدونة (أو متى أنظرها الخ) قول
 ز فعمي أو مات الخ مقتضى نقل
 هو في أن خلاف ابن المواز الذي
 في خش انما هو فيما اذا مات
 فلان ورد ابن عرفة قول ابن المواز انه
 يوجب لزوم الطلاق المعلق بعموم
 تزويج كل امرأة اه (أو الابكار
 بعد الخ) ما قرره ز هو قول ابن
 القاسم ومطرف وابن المباحسون
 وابن كاتبة وأصبغ وسحنون وابن
 المواز وغيرهم ابن عبد البر وغيره
 وهو أصح ولا وجه لعدم لزوم اليقين
 الاولى وانحلالها بعد انعقادها

الثالث في قول ابن الحاجب ولو قال كل بكر أتزوجها طالق ثم قال كل ثيب أتزوجها طالق
فثالثها يلزمه الاول دون الثاني اه قال في ضيق مائنه والثالث لابن القاسم ومطرف
وابن الماجشون وابن كثة وأصبع وصنون وابن المواز وغيرهم ابن بشير وابن راشد
وهو الجارى على المشهور ابن عبد البر وغيره وهو أصح لدوران الحرج مع الثانية وجودا
وعدمه ولو لا وجه لعدم لزوم اليقين الاولى وانحلالها بعد انعقادها اه منه بلفظه
وقول مب قال ابن عبد السلام مائنه لو حرم الثيبات وأبقى الابكار فمجزع عنهن
لعلونه الخ كائنه قصد بآراء كلام ابن عبد السلام نسبة ز الى القصور وصرح
بذلك تو فقال بعد ذكره كلام ز مائنه استظهر ابن عبد السلام خلاف هذا الظاهر
اه ثم ذكر كلامه الذى ذكره مب **قلت** من تأمل وأنصف ظهر له أن ما نظريه ز
غير مسئلة ابن عبد السلام لان كلام ابن عبد السلام فيمن طرأ له العجز فالمين في حقه
منعقدة فلذلك قيد الجواز بخوف العنت وتعدر التسرى وكلام ز فيمن كان
عاجزا حين الحلف فتظيره في محله وما استظهره هو الظاهر لانه بمنزلة من عم النساء أولا
على أن ما قاله ابن عبد السلام من توقف الاباحة على خوف العنت وتعدر التسرى في
مسئلته لا ينبى على مسئلة حتى أنظرها فمعى أو حتى ينظرها فلان فمعى أو مات وانما ينبى
على قول ابن المواز في حتى ينظرها فلان فمعى وقد علمت انه مقابل للمشهور كما قدمناه
قريبا وقد قدم ان ابن عرفة أزمه أن يقول بلزوم الطلاق في كل امرأة أتزوجها طالق
وذلك صريح في انه لا فرق بين العجز المقارن والعجز الطارئ والالم يصح الزام مع أن غ
سلم ذلك لابن عرفة وهو حقيق بالتسليم فتأمل به بانصاف والله أعلم (أو خشى في الموجل
العنت) ابن عرفة ابن حارث ان خشى العنت فروى ابن القاسم فيها يتزوج وقال لقان بن
يوسف أنككر محنون قوله إلا أن يخشى العنت ابن حبيب كان مالك دهره يقول لا يتزوج
وان خشى العنت فأخذ بهذا أهل المدينة وهو قول ابن هر من ثم قال قبل موته يسيران
خشى العنت تزوج فأخذ به المصربون اه منه بلفظه (أو آخر امرأة وصوب وقوفه
عن الاولى الخ) قول ز أى وصوب ابن راشد قول محنون غير صحيح وان سكت عنه
تو ومب لان ابن راشد وصوب قول ابن القاسم لا قول محنون لما في ضيق عند قول ابن
الحاجب ولو قال آخر امرأة أتزوجها طالق فقال ابن القاسم لاشئ عليه والحق أن يوقف
عن الاولى حتى يشك في نية فحل له الاولى ثم يوقف عن الثانية كذلك وهو في الموقوفة
كالمولى اه فقال في ضيق بعد أن نقل عن اللخمي ان الثاني قول محمد ومحنون مائنه
وبالثاني قال ابن الماجشون أيضا وبحرم المصنف بانه الحق لانه انما التزم طلاق الاخيرة
ولسنا على يقين اذا تزوج واحدة انما الاخيرة فصار شكامة قد وراعى تحققة وما كان
كذلك فانه يوقف كقوله ان لم تدخل الدار فانت طالق ابن راشد وما قاله ابن القاسم أصوب
لانا اذا قلنا بالزوم لم يصح له أن يعقد لانه ممنوع من الوطء اثر العقد حتى يتزوج أخرى على
ما قاله ابن الماجشون وغيره والمقصود بالعقد الوطء فاذا امتنع لم يترتب على العقد مقصوده
فلا يشترع ولما أجنبنا له العقد وجب أن يساح له الوطء اه منه بلفظه ولذا والله أعلم قال

انظر ضيق وقول مب قال ابن
عبد السلام الخ هو اشارة الى نسبة
ز الى القصور ونحوه لتو والظاهر
أن ما نظريه ز غير مسئلة ابن
عبد السلام لانها فيمن طرأ عجزه
فالمين في حقه منعقدة فلذا قيد
الجواز بمنزلة من عجزه وتظير ز فيمن
كان عاجزا حين الحلف والظاهر انه
بمنزلة من عم النساء أولا على أن ما قيد
به ابن عبد السلام انما ينبى على
قول ابن المواز في حتى ينظرها فلان
فمعى وهو مقابل وقد أزمه ابن عرفة
ما مر وذلك صريح في انه لا فرق بين
العجز المقارن والعجز الطارئ والالم
يصح الزام فتأمل به والله أعلم
(أو خشى في الموجل الخ) هذا قول
مالك المرجوع اليه وهو رواية ابن
القاسم في المدونة وبه أخذ المصريون
وأخذ أهل المدينة بالمرجوع عنه
انه لا يتزوج وان خشى العنت
(وصوب الخ) قول ز أى صوب
ابن راشد الخ فيه نظير بل المصوب
لهذا هو ابن الحاجب لقوله هو الحق
وانما صوب ابن راشد قول ابن
القاسم كافى ضيق انظر نصه في
الاصل

ابن عاشر مانصه قوله وصوب الظاهر أن المصوب هو ابن الحجاب لقوله فيه انه الحق اه
منه بلفظه (واختاره الخ) قول ز فان قال أول امرأة أتزوجها طالق الخ هذا
الفرع ذكره ح عن اللغمي وهو ظاهر ويؤخذ منه أنه اذا قال أول امرأة أتزوجها
طالق ولم يقل آخر امرأة الخ انه يلزمه الطلاق بالاحرى وقد نص على ذلك اللغمي ونقله
عنه ح و ضيغ ونصه اللغمي وان قال أول امرأة أتزوجها طالق لزمه لانه أبقي ما بعد
الاولى ثم لا يحتج فيها ولا في غيرها اه منه بلفظه وقوله لا يحتج فيها يريد اذا تزوجها مرة
أخرى * (تنبيه) ظاهر قول اللغمي ثم لا يحتج فيها الخ سواء كانت تشبه منا كحه أولا
واستظهر ح انه لا بد أن تكون تشبه منا كحه قياسا على من حلف ليتزوج من امرأته
واستدل له بقول النوادر ومن حلف ليتزوج من أهـل مصرف تزوج نصرانية أو ذمية
فلا يبرح حتى يتزوج بنكاح مثله اه مع اعترافه بان كلام اللغمي يفيد الاطلاق وبما
استظهره ح أفق تو وبعض معاصره فقد استلوا سنة ست وثمانين ومائة وألف
بمائه سيدى رضى الله عنكم ومع المسلمين بطول حياتكم جوابكم الشاقي رعاكم الله
تعالى عن أعزب جرى بينه وبين غيره كلام في أمر فقال الأعزب المذكور عليه الحرام
آخر الثلاث من الحرية التي يتزوج لأفعل أمر كذا فكان من أمر الله وقدره أن فعله بعد
ذلك فهل سيدى حفظكم الله تعالى اذا بينا على المشهور من لزوم التعليق المذكور تلزمه
الثلاث في كل حرة يتزوجها ولا يحتص ذلك بالتي يتزوجها أولا حيث لم تكن له نية
ولابسط كما يقتضيه قول ابن عرفة وفيها مع غيرها كل حدث لزم لتعلقه به بجزئى لم يكرر
تكرره ويحجه الا بلفظ يقتضى تكراره وان تعلق بكلى تكررى فى أشخاص أفراده تكرر
تزوجيه لتعلق الطلاق فى الاول بالذات وهى محل الحكم وفى الثانى بالوصف وهو علة
الحكم ونظم ذلك العلامة سيدى الحسن بن رجال بقوله

تعلق حلف على صنف نكاح * أو بلد أو لفظه بكلام
يلزم فيه أبدا تكرار * بلا تقييد وذا المختار
كقوله تركيبة أو من درا * أو كلما تكلمتها فهى برا
وقيدت بعصمة فى كلما * تكلمت فافهم وكن مسلما

اه وهو نظم لكلام ابن عرفة المذكور وكلام المدونة الذى فى ابن عاشر ولا شك ان قول
الحالف من الحرية التى يتزوجها تعليق لطلاق من يتزوجها من انصاف بالحرية فهو كلى
أولا يلزمه الثلاث الا فى الحرية التى يتزوجها أولا ولا يلزمه شئ فى الحرية التى يتزوجها بعد
ذلك ولعله الذى يسرى غالباً الى ذهن كل أعزب يعلق الطلاق وان كان سؤاله ناقصا على
عدم النية والبساط ثم اذا من الله تعالى على هذا المسكين وأعظم أجره بفتواه بعدم
التكرار مستندين الى نص جلى وبحث سنى فهل يتحل يمينه ان تزوج امرأة
لا تشبه منا كحه ولا رغبة له فيها وانما يريد حل يمينه فقط أو يجزئى فى مسئلته ما جرى
فيم حلف ليتزوجن المشار اليها بقول المختصر وبغير نسيائه فى لا تزوجن وقد ذكر ح
فى قوله وصوب وقوفه عن الاولى حتى ينكح ثانية ما يقتضى اجراء المسئلة المسئول عنها

(واختاره الخ) قول ز فان قال
أول امرأة الخ هذا الفرع ذكره
ح عن اللغمي فان لم يردوا آخر امرأة
الخ لزمه فى الاولى بالاحرى ثم
لا يحتج فيها اذا تزوجها مرة أخرى
ولا فى غيرها ولو لم تكن من منا كحه
كن حلف لا يتزوج لان الحنث يقع
بإحدى سبب بخلاف من حلف
لنيتزوجن انظر الاصل (وان قال ان
لم أتزوج الخ) قلت الظاهر أنه ان
قصد التزام طلاق كل من يتزوجها
من غير المدينة مطلقاً وقبل أن يتزوج
منها أو قصد ظاهراً لغة من التعليق
عمل عليه اتفاقاً فان لم يقصد شيئاً
من ذلك فاختلف على ماذا يجعل
من ذلك انظر طنى ولم يذكروا
المصنف قول يحضون لشذوذه كفاي
غ وقول مب ويوقف عنها الخ
أى ويدخل عليه الايلاء بمنزلة من
حلف بطلاق امرأته ليتزوجن
عليها فيصال بينهما وبينها حتى يفعل

على مسئلة من حلف ليتزوجن والسلام فأجاب نو بمأنه الحمد لله وحده وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه لا يشك ان الذي عليه غالب الناس
 وأكثرهم هو تزوج امرأة واحدة وحيداً فقط قول الاعراب الحرة التي يتزوجها طالق
 انما يصرف عند الاطلاق وعدم النية للواحدة التي من شأنه أن يتزوجها كما كثر الناس
 فال فيه لله الهدى ويعد كل البعد أن يصرف الى معنى كل واحدة ثم الظاهر انه
 لا يكفيه في التخلص من عهد اليمين أن يتزوج من لا تشبهه ليقع الطلاق عليها لما
 أشاره ح والله تعالى أعلم وكتب عبد الله تعالى محمد التاودي نعمة الله برحمته
 وتقيد عقبة الحمد لله المسطر أعلاه صحيح قاله عبد القادر بن خريص خا الله له وتقيد
 عقبة الحمد لله المسطر أعلاه صحيح والله تعالى أعلم وكتب عبد الله تعالى عبد الكريم
 اليازغي اه نص فتواهم قلت وفيما استظهره ح تطروان تبعوه وقياسه هذه المسئلة
 على مسئلة المختصر لا يحنى ما فيه لان مسئلتنا التزوج فيها موجب الحنث والحنث يقع
 بادنى الوجوه ومسئلة المختصر التزوج فيها موجب للبر والبر لا يقع الا باكل الوجوه ومسئلة
 النوادر التي استدلت بها ح أيضا هي من هذا النظم فمسئلنا كسئلة من حلف لا يتزوج
 فتزوج فانه يحنث مطلقا واذا حنث سقطت عنه اليمين لان حنث اليمين يسقطها اذا
 لم يكن هناك ما يفيد التكرار وهذا الذي قلناه جريا على القواعد منصوص عليه أيضا
 ففي أثناء نوازل الطلاق من المعيار ما نصه وسئل أبو عبد الله بن علاق عن رجل
 نسف من آخر دراهم وحلف له عند ذلك بالطلاق يلزمه من أول امرأة يتزوجها ان كان
 عز بالم يتزوج قط ما أورد ذلك الامن أول درهم يدخل يدي فدخلت يده دراهم ورد بعض
 السلف وبقي بعضه وهو الآن قد شل هل نوى باليمين أن يرد السلف كله أو بعضه لكنه
 يريد التحلل من ذلك الشك الذي دخله وهل يبرئ عيسته بنكاح امرأة دون منصبه أم لا
 فأجاب ووقت على السؤال أعلاه والخالف المذكور يلزمه الطلاق على المشهور في أول
 امرأة يتزوجها وان تزوج امرأة دون منصبه فانه يلزمه فيها الطلاق ولا يلزمه الطلاق
 في امرأة يتزوجها بعد هذا قد حنث في الاولى كانت من منصبه أو دون منصبه ولا يختلف
 عندى في هذا لانه يحنث بالاول وانما اختلف في حلف أن يتزوج على امرأته فقال المغيرة
 لا يتقعه حتى يتزوج امرأة تشبهه ونسبه زوجته لان ذلك أغبط لها قال ابن الموار وقد
 سهل فيه ابن القاسم وروى عن مالك مثل قول المغيرة وهذا على أصله في أنه لا يبر الا بالاكتر
 ولانه قصد غبطة الاولى كما قال المغيرة بخلاف هذه المسئلة والسلام على من يقف عليه
 من كآبه محمد بن علاق اه منه بلفظه * (تنبيه) * ما أفتى به نو ومن وافقه وأنه
 لا يتكرر الحنث في صورة السؤال لما وجهه به من الغالب والا كثر ولم يظهر لي وجهه فان
 الغالب الذي ذكره انما هو فيمن تزوج وبعثت زوجته في عصمته أمان خرجت
 زوجته من عصمته بطلاق أو موت فالغالب أنه يتزوج والواقع هنا هو الثاني لا الاول فالظاهر
 هو التكرار عارضا لا بالقاعدة المتقدمة كما أشير اليه في السؤال مع أن آل محمته لان تكون
 للاستعراق والقاعدة في هذا الباب جل اللفظ على أشد محتملاته احتياطاً للقروج فتأمل

(واعتبر في ولايته الخ) قلت قول مب وما في غ عن ابن عبد السلام الخ نصه المراد بالولاية هنا الشيء الذي يلزمه الزوج في زوجته من طلاق أوظهار وكذا ما يلزمه السيد في عبده وأمه اه و قول ز وهذا اذا كانت اليمين منعقدة الخ يعني بان يكون حين اليمين مسلما مكافا مال كمالا حلف به من طلاق أوعتق من لا تحقيقا أو تقدير او قوله ولو في الجملة إشارة الى أن العبد انعقدت يمينه لما كان مالكا للطلاق في الجملة وان كان لا يملك الطلقة الثالثة حينئذ وقول ز قال ح الخ هكذا في عجم ولم نجد ذلك في ح هنا نعم ذكره ق ونصه وانظر من خالف زوجته فحكم في ذلك فقال الايمان تلزمه لا يردها أفنى ابن دحون يردها ولا شيء عليه وكذلك أفنى ابن لب اه وقول مب ما قاله هذا البعض هو الظاهر الخ أظهر منه صحة كل منهما يجعل مال ابن دحون وابن لب على ما إذا لم يدل بساط على التعليق وحمل البعض الشراح على ما إذا دل عليه بساط والله أعلم (ولو فعلت المحلوف عليه الخ) قلت قول ز ويكرمه فعل ذلك الخ أى لقوله في الرواية وبئس ما فعل أبو عمران لانه ما طل غريمه أولان هذا الخلع على غير الوجه الذي ذكر الله تعالى فان خفتم ألا يقيم الآية والخلع هناليس لذلك بل للتحيل فقط * (تنبيه) قال ح فلو حلف بطلاقها أن لا تدخل دار فلان فابانها ثم دخلت ثم راجعها فلا حنت عليه فان دخلت الدار مرة ثانية بعد مراجعتها حنت فلوز زوجها مرة ثانية بعد الحنت ثم دخلت لم يكره عليه الحنت ذلك في رسم يوصى من سمع عيسى من كتاب النكاح اه وفي ق عن المتبسطي وان كان حلف بطلاقها أن لا يفعل فعلا فلا خالفها ثم فعل ذلك النعل ثم تزوجها فان اليمين تعود عليه ان عاد الى ذلك الفعل بعد تزوجها ما بقى من طلاق ذلك الملك شيء اه وقد نبه ز (٨٨) على هذا بقوله بعد قول المصنف ولو نكحها فقلته بعد نكاحها سواء فعل

منصفا والله أعلم * (فائدة) * قوله في المعيار عزب بغير هزمة هو الصواب خلاف ما في السؤال من قوله أعزب بالهمزة ففي القاموس مانصه العزب بحركة من لأهله ثم قال ولا تنقل أعزب أو قليل الجمع أعزاب وهي عزبة وعزب اه منه بلفظه وفي المصباح وعزب الرجل يعزب من باب قتل عزبة وزان غرفة وعزوبة اذا لم يكن له أهل فهو عزب بفحنتين وامرأة عزب أيضا كذلك ثم قال وجمع الرجل باعتبار بئانه الاصل وهو عازب مثل كافر وكفار قال أبو حاتم لا يقال رجل أعزب قال الأزهرى وأجاز غيره اه محل الحاجة منه بلفظه (واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ) قول ز قال ح ورأيت في بعض التعليقات الخ كذا في عجم بالرمز للعطاب ولم أجده هنا ما عزياله فانظر هل وقع في الرمز تحريف أو ذكره في موضع آخر (الالبسة كونهما تحته) قول ز قبل

أيضا حال ينيونتم أم لا وقول ز اعود الصفة عندنا الخ مثل ذلك الشروط ولو شرط في نكاحها الثاني أن لا يلزمه منها شيء كافي ح عن المدونة وقول ز ومثل المسئلة الاولى الخ قال ح فلو حلف بالطلاق أن لا يفعل فعلا ثم طلق تلك الزوجة أو ماتت ثم تزوج غيرها تلك الزوجة ثم فعل ذلك النعل فلا حنت عليه من باب أولى والله أعلم

وفي ق مانصه وفي مختصر ابن أبي زيد ان قال يوم أفعل كذا فانسأت طواق ثم مات نسأؤه وتزوج غيره ثم فعل منه ذلك الشيء لم تلزمه عين اه (لا محلوف لها الخ) قلت هو بالجر معطوف على مقدر في مفهوم ان بقى الخ أى لان لم يبق فلا حنت في محلوف بها الا في محلوف لها وقول مب مع ان الحق مال ابن الحامب الخ نصه ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق اختص بالملك الذي علق فيه على المشهور اه وأصله قول المدونة في كتاب الايمان بالطلاق وان قال لزوجته كل امرأة أتزوجها عليك طالق فطلق المحلوف لها ثلاثا ثم تزوج المرأة ثم تزوج المحلوف لها بعد زوج أو تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فلا شيء عليه فيها اه قال طفي وكلامها حجة على غيره وان لم يقل به أحد وقد أقره ابن رشد وغيره قال ولا عبرة بانكار ابن المواز له بقوله انما يسقط زوال العصمة ما كان في المطلقة نفسها من الايمان وأما المحلوف عليها بسواها فبخلاف ذلك وهو نص الايلاء ففرق بين بات المحلوف بها والمحلوف عليها وهو الاصل اه لما علمت من الفرق بين المحلوف عليها والمحلوف لها فلا ينبغي للمؤلف ترك مذهبها بانكار ابن المواز وغيره لاسيما مع وجود التخلص من انكاره اه وقول خش كافي كتاب الايلاء الخ تبع فيه ت وهو يقتضى ان في ايلاء المدونة ما ذكره المصنف من التبريق بين المحلوف بها والمحلوف لها وليس كذلك اذ لم يذكر فيه المحلوف لها البتة وانما ذكر المحلوف بها والمحلوف عليها وهي لا تصورها بالطلاق وانما فيها الايلاء فقط انظر طفي وقول مب في مسئلة ز ينب وعزة الخ أى المذكورة في ز هنا (لان قصد الخ) قلت هو على حذف مضاف الى لان ظاهر قصده الخ فجعل شرعا على ذلك (الالبسة الخ) قول ز قبل منه الخ أى يمين كافي ابن عرفة وقوله كما يفيد ما تقدم الخ بل هو نص المدونة كافي ق وقوله ثم

منه في القضا والقضاء الخ صحيح وقد قال ابن عرفة ما نصه وقد تقدم في الايمان
والذور عن الصقلي في مسئلة ما عاشت أنه ينوي ولو قامت عليه ينة وهو نص الاسعة
والروايات اه منه بلفظه وظاهر كلام ز أنه يقبل قوله باليمين وليس كذلك بل لا بد
من اليمين كما يأتي قريبا وقول ز كما يفيد ما تقدم بل هو مصرح به في المدونة انظر نصها
في ق وقول ز ثم كلام المصنف مقيد بما اذا لم يطلقها الخ غير صحيح اذ لا تقيد في
مدلول كلام المصنف حتى على ما قاله مب في ابن عرفة ما نصه يسمع ابن القاسم من شرط
لامرأته في عقد نكاحها كل امرأة يتزوجها ما عاشت طالق البتة ثم طلقها البتة ثم
تزوجها بعد زوج ثم أراد أن يتزوج فقامت بشرطها القول فيه ما عاشت فقال انما أردت
ما كنت تحتى قال مالك ينوي ابن القاسم وقاله قبل هذا بسنين ابن رشد جوابه هذا على
أن اليمين على ينة الخالف وتنويه اياه مع أنه شرط عليه في عقد النكاح خلاف أصله في
المدونة من شرط لامرأته ان امرأته لا يتزوجها ان تزوج عليها ليس له منكرتها وقوله ينوي
يريد مع يمينه كذا في سماع ابن القاسم في الايمان بالطلاق في هذه المسئلة اذ اطاع بذلك
دون شرط فهو ذمأ حري في وجوب اليمين وتنويه اياه مع أنه انما تزوج عليها وهي في
عصمتها بعد أن طلقها ثلاثا ونكحت غيره على أصله في المدونة ان من شرط لامرأته
طلاق الداخلة عليها التحل عنه اليمين بخروج زوجته عن عصمتها بالثلاث خلاف رواية
ابن حبيب ومطرف وقول ابن الماجشون وابن أبي حازم من أن اليمين لا تفعل عنه لان
الشرط في اليمين في الداخلة وليس فيها ولو حلف بهذه اليمين تطوعا لكانت له ينة على ما في
الايمان بالطلاق من المدونة ولا يكون له على القول بأن اليمين على ينة الخلو له في
تنويه ثالثا في الطوع لافي الشرط اه منه بلفظه فتأمل هذا يتضح لك ما قلناه والعلم
كلامه **تنبيه** هذه المسئلة في المدونة فأخذ منها مسئلتان ذكر ح عن المشد إلى
واحدة منهما ما أو غفل الأخرى وذ كرهه ما ابن ناجي في شرح المدونة والوافي في
حاشيته ونصه قلت قالوا فمين اشترى طستاً وأشهد به لامرأته أن تتفع به حياتها ثم طلقها
وقال انما أردت بقولي حياتها ما بقيت عندي حلف وأخذ كقولها هنا ونحوه ما قال ابن
سهل فمين أقرضت زوجها إلى خمس سنين ثم طلقها بعد عام وأدعت أنها سلفته لدوام
العصمة صدقت بيمين اه منها بلفظها ونقله غ أيضاً في تكميله (ولو علق عبد الثلاث
على الدخول الخ) قول مب ولو اعتبرت الرقية الموجودة وقت التعليق مالمزاة الاثنان
الخ صحيح لكن لزوم اثنتين له نظر إلى الرقية الخاصة له وقت الحلف بوجوب حرمتها عليه
الابعد زوج لانها باتت العبد فهي لا تحل له الابعد زوج على كل من الاعتبارين فصدق ابن
عاشر رحمه الله في قوله انه لا يظهر فيه أثر فته درهم أصدق نظره فبحث مب معه ساقط
والله أعلم (لا منطلقة) قول ز وفيه نظر اذ الخلاف انما هو في الكلام النفسى الخ سلمه
تو ومب بسكوته ما عنه وفيه نظر بل ما نقله ح عن الرماح وسلمه في غاية الوضوح
ومارته به من قوله وانما هو من الكنايات الخفية غير صحيح لانه انما يكون من الكنايات
الخفية لو قصد أن ينطق به كذلك من أول الامر مراد به الطلاق وليس ذلك هو موضوع

كلام المصنف مقيد بالخ غير صحيح اذ
لا تقيد في مدلول كلام المصنف
حتى على ما قاله مب **تنبيه** قلت هذا
انما هو على ما للمصنف من قوله
لا يحلوف لها الخ وأما على ما هو
المعتمد من أن الحلوفا لها كالحلوفا
بها فما قاله مب واضح فتأمل
والله أعلم **تنبيه** * هذه المسئلة
في المدونة قال ابن ناجي والوافي
قالوا فمين اشترى طستاً وأشهد به
لامرأته أن تتفع به حياتها ثم طلقها
وقال انما أردت بذلك ما بقيت
عندي حلف وأخذ كقولها هنا
ونحوه ما قال ابن سهل فمين أقرضت
زوجها لخمس سنين ثم طلقها بعد
عام وأدعت أنها سلفته لدوام
العصمة صدقت بيمين اه (ولو علق
عبد الخ) قول مب ولو اعتبرت
الرقية الخ صحيح لكن لزوم اثنتين
له نظر إلى الرقية بوجوب حياتها فهي
لا تحل له الابعد زوج على كل من
الاعتبارين في نظر مب نظر
والله أعلم (لا منطلقة) قول ز
وفيه نظر اذ الخلاف الخ فيه نظر
لانه انما يكون من الكنايات الخفية
لو قصد أن ينطق به كذلك من أول
الامر مراد به الطلاق وهو موضوع

كلام الرماح بل موضوعه انه أراد أن ينطق به تاما ثم بدله فترك النطق بالقاف والفرق بينهما واضح يشهد له فروع كثيرة منها ما قاله ز نفسه هنامن أنه ان قال أنت طالق ونوى به الثلاث لزمته وقال فيما يأتي ان قصد أن يقول أنت طالق ثلاثا فندم بعد قوله أنت طالق فترك النطق بقوله ثلاثا لأنها لا تليق به الثلاث وذلك مصرح به في المدونة وغيرها ومنها ما ذكره المتسطين وغيره من أنه اذا أراد أن يقول أنت طالق فقال أنت حرة لم يلزمه شيء ولو قال لها أنت حرة فاصدبه الطلاق من أول مرة لزمه وهو من افراد قول المصنف الا في لان قصد التلغظ بالطلاق فتلفظ به هذا غلط وذلك منصوص في المدونة ففيها ما نصه وكذلك ان قال يا فلانة أنت حرة وأخرجي أو تفضي أو أخرجك الله أو كلّي أو اشربي أو كلاما ليس من ألفاظ الطلاق فلا شيء عليه الا أن يريد بذلك الطلاق فيلزمه ما نوى من واحدة أو أكثر وأما ان أراد أن يلفظ بأحرف الطلاق فلفظ بهذا غلط فلا شيء عليه حتى ينوي باللفظ به طلاقا فيلزمه ما ذكرناه أبو الحسن قوله وأما ان أراد أن يلفظ بأحرف الطلاق فلفظ المسئلة قال ابن حجر من المذاكرين من يرى أن هذا جار على أحد قولي مالك في الطلاق بالنية وأنه غير لازم ومنهم من يأتي ذلك ويرى أن هذا لم يعقد أن يطلق بقلبه وانما كان عقده أن يطلق بلفظه فلم يحصل ذلك اللفظ فلذلك لم يلزمه الطلاق ويرون أن هذا مما لا يختلف فيه وهو صحيح ان شاء الله تعالى صح منه اه منه بلفظه ونقل ابن هلال في الدرر النيرة كلام ابن حجر بهذا اللفظ ونقله ابن عرفة وابن ناجي مختصرا وقبلوه وكلام ابن حجر وهذا وحده كاف في رد ما قاله ز ويشهد لما قاله الرماح وسلم ح أيضا ما في ضيغ موجهها قول القاضي اسمعيل ان الطلاق لا يرتد على الخلع ونصه بدليل ان له أن يتزوج خامسة أو أخذتها بارتفعة بالقاف من قوله أنت طالق اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (ولزم واحدة) قول مب عن ابن عرفة وفي حلقه انه لم يرد أكثر من واحدة نقل النعمي عن ابن القاسم الخ كذا وجدته في ابن عرفة والذي وجدته في تبصرة النعمي عكس هذا العزو ونصها ومجمل قول الزوج أنت طالق على واحدة واختلف هل يحلف انه ما أراد أكثر فقال ابن القاسم لا يمين عليه وقال مالك في كتاب المدينين فين خرج الى سفره فقال لزوجته ان لم أجي الى شهر فانت طالق جاء بعد الشهر وهي في العدة فارتجعها وقال لم أرد الا واحدة قال مالك يحلف اه منها بلفظها وبه تعلم أن عزو الشيخ سالم لابن القاسم عدم اليمين هو الصواب وان اعتراض ز عليه بكلام ابن عرفة فيه نظر (كاعتدى) قول ز وينبغي أن عطفه بالفاء كذا كاعتدى بدون عاطف فيه قصور عظيم فقد ذكر ح عن أبي الحسن عن ابن يونس في الخلاف وما عزاه أبو الحسن لابن يونس هو وكذلك فيه ونص ابن يونس ابن حبيب روى عن الحسن فين قال لزوجته أنت طالق واعتدى فهي طلقتان وان قال لها أنت طالق فاعتدى لزمته واحدة وقال ابن القاسم في المجموعة اذا قال أنت طالق واعتدى فهي طلقتان ولا ينوي وان قال أنت طالق اعتدى أو أنت طالق فاعتدى لزمه طلقتان الا أن ينوي واحدة محمد بن يونس وماتقدم للحسن في قوله أنت طالق فاعتدى أنها واحدة فصول اه منه بلفظه قلت وما عزاه الحسن نقله النعمي عن ابن عبد الحكم واختاره

كلام الرماح انه أراد أن ينطق به تاما ثم بدله فلم يعد والفرق بينهما واضح تشهد له فروع منها أن من قال أنت حرة فاصدبه الطلاق لزمه وغالط لم يلزمه شيء كما يأتي في قوله لان قصد التلغظ بالطلاق الخ ومنها أن من قال أنت طالق ونوى به الثلاث لزمته ومن أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فقال أنت طالق وسكت لم يلزمه الثلاث فاقاله الرماح في غاية الوضوح انظر الاصل والله أعلم (ولزم واحدة) قول ز عن س ولا يمين عليه عند ابن القاسم الخ مثله في تبصرة النعمي وما فيها عكس عزو ابن عرفة انظر نصها في الاصل (كاعتدى) قول ز وان عطفه بالفاء الخ فيه قصور فقد ذكر ح فيه عن ابن يونس ان قول الحسن يلزم فيه واحدة صواب اه وعزاه النعمي لابن عبد الحكم وقال انه أبين خلافا لقول ابن القاسم في المجموعة يلزم فيه طلقتان الا أن ينوي واحدة

فانه نقل ما مر عن المجموعة وقال عقبه مانصه وقال محمد بن عبد الحكم اذا قال أنت طالق
اعتدى أو فاعتدى فليس الاطلاق وهو أبين اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله أبو الحسن
(وان لم تسأله فتأويلان) قول مب فكلما صريح في جعل التأويلين في المستفتي الخ
لا يخفى ما في عبارته من القلق ومراعاة أن كلام المدونة الذي اختلف الناس في تأويله فيه
التصريح بأنه جاء مستفتيا ولا يثبت عليه قلت هو كما قال ولكن لا يتم به الرد على زبعا
لغيره لأنه ليس فيها نصا أنها كانت في وثاق لكن الصواب أن التأويلين في الفتوى والقضاء
كما صرح به عياض في تنبيهاته ونصها وقوله أنت طالق وقال أردت من وثاق اختلف على
تأويل الكتاب اذا كانت في وثاق هل يدين ويقبل قوله كما قال مطرف فقبل يقبل وقيل
لا يقبل في ثنية الوثاق وان كانت في وثاق على مذهبه في الكتاب الا أن يكون جوابا لكلام
قبله وفوق هذا بين صريح الطلاق وكأني في هذا الباب فان كان سئل اطلاقها من الوثاق
وقال أردته قبل قوله شاهد السؤال كما قال في مسئلة اعتدى اذا كان جوابا لكلامها
أعطاهم ادراهم فقالت ما هذه عشرون فقال اعتدى وقال بعد لان اعتدى جوابا لكلامها
ولا يقبل عندها ان قاله ابتداء سواء كان على قوله ثنية أو لا الصريح لفظ الطلاق وغيره كما
تقدم نواه لقرينة كون الوثاق ولا يختلف اذا لم يكن وثاق أنه لا يتوى اه منها بلفظها
وقول مب وبحث فيه القرافي الخ سلم بحث القرافي كما سلمه طفي وفيه نظر وقياسه
هذه المسئلة على مسئلة من طلق فقبل له ما فعلت الخ لا يخفى ما فيه لان قوله هي طالق في
المقيس عليها مستعمل في حقيقة اللغوية والعرفية فالنية التي ادعاها فيه موافقة لظاهر
اللفظ لغة وعرفا وقد عضد ذلك بسؤال غيره اياه بقوله ما فعلت والمسئلة المقيسة اللفظ
فيها مستعمل في غير حقيقة العرفية واللغوية أما العرفية فقد قال القرافي نفسه انما فرق
الفقهاء بين منطقة ونحوها وبين أنت طالق ونحوها لان العرف نقل أنت طالق وأخواته
ولم ينقل أنت مطلقا اه نقله في ضيق وغير واحد وسماه ومع ذلك فلم يعضده سؤال
تقدمه ولذلك اتفقوا على أنه اذا تقدمه سؤال فكها من الوثاق أنه مصدق وأما اللغوية فلما
ذكره ز وغيره من أنها سماها طلاقا من الوثاق باعتبار المال فهو مجاز مرسل وعماي وضع
لأن هذا القول يزيل لك الاشكال حتى لا يبق في ذلك لمنصف م قال أن المسئلة المقيسة
عليها اذا لم يدع أنه نوى فيها الاخبار قد ذكر المصنف بها غيره في اقولين هل تلزمه بذلك
طلقة أم لا والمقيسة لا خلاف في لزوم الطلاق فيها اذا لم يدع النية فقد ظهر الفرق بين
المستأثين وسقط بحث القرافي ومن تبعه بدون من والله سبحانه أعلم (والثلاث في ثنية)
كذا هو عند المصنف بغير ألف فهو مصدر مفعول بالتاء الدالة على الوحدة وكذا هو في
عبارة المتبسط وغير واحد فهو من الاخبار بالمصدر على حد زيد عدل فيجزي في توجيهه
ما في نظيره * (ثنية) في النوادر من المجموعة قال عبد الملك فممن قال التي لم بين بها أنت
بأنه فان أراد صفة التولية فهي واحدة ويحلف وان قال مستوتة فهي ثلاث وهي صفة
للرأة وبأنه لا يكون صفة للرأة ونحوه في كتاب يحنون وزاد أن غير عبد الملك يقول تبين
ببأنه ومستوتة بنى بها أولم بين اه بلفظه على نقل غ في تكميله وقال ابن عرفة مانصه

(وان لم تسأله الخ) قول مب ففي
ابن يونس الخ لا يتم به الرد على ع
ومن تبعه الا لو كان فيه تصريح
بأنها كانت في وثاق نعم الصواب
أن التأويلين في الفتوى والقضاء
كما صرح به عياض انظر نصه في
الاصول وقول مب وبحث فيه
القرافي الخ في بحثه نظرفان قياسه
غير صحيح لان اللفظ في المقيس عليه
مستعمل في حقيقة اللغوية
والعرفية فنيته المدعاة موافقة
لظاهر لفظه لغة وعرفا وقد عضدها
سؤال غيره له بخلاف المقيس في
ذلك كله لان العرف نقله لالطلاق
ولان تسميتهما ظاهرا باعتبار المال
فهو مجاز مرسل فتأمل (ثنية) هو
من الاخبار بالمصدر كزيد عدل
فيجزي في توجيهه ما هو معلوم وبأنه
مثل ثنية وكذا بانه عند غير عبد الملك
وأما عنده فواحدة ان أراد صفة
الطلاق وكان قبل البناء ويحلف اذا
أراد نكاحها انظر الاصل والله أعلم

(أوادخلي الخ) قول ز وهذه الثلاث مسائل الخ ما ذكره من التفصيل مثله لعج وغيره قال بب وفيه نظر لطفه على ما قبله وتخصيص قوله ان لم يدخل بها بمسألة (٩٣) الاستثناء اه وما قاله من الاطلاق هو ظاهر المصنف ونقل اللغوي عن مالك

وقول الشامل وفيها ان قال طلقة بائنة فثلاث وقيل ان بنى بها اه لكن ما قرره ز تبعاً لغيره هو الذي يفيد مفهوم قول المدونة وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث اه نقله غ وغيره ونحوه في العتبية وقد صرح في المدونة في أنت بائنة بانها ثلاث وينوي في غير المدخول بها انه قصد واحدة كما يأتي للمصنف فواحدة بائنة مثله أو أخف منه وذلك مما يعيد ما في الشامل عنها ولذا قال ابن عاشر كان من حقه أن يقول كواحدة بائنة وكذا ان دخل والافواحدة اه انظر الاصل والله أعلم قلت وقول ز لانهم من الكتابات الخفية الخ فيه نظر بالنسبة لخفية سبيلك فانه من الكتابات الظاهرة كما يأتي (أو ما انقلب اليه الخ) قلت قول ز أي نظر الحال اليه الخ هو الذي نقله ح عن يهون وهو الظاهر لان محل النية انما هو وقت اليمين وقول ز فلان المعتبر المنصوص عليه الخ قال شيخ الشيوخ أبو محمد سيدي عبد القادر القاسمي رضي الله عنه في أجوبة ما نقل عن القرافي وغيره من أن الاحكام تجري مع العرف والعادة انما هو في المقاصد والنسب وجرى الانفاظ في الايمان والاحباس على العرف

الشيخ عن ابن عبدوس عن عبد الملك بانه قبل البناء ان أراد به صفة المطلقة فهي واحدة ويحذف سحنون اذا أراد فكاحها لا قبل ذلك قال عنه ومبتوتة ثلاث لانها صفة للمرأة قلت لا يقال القاعدة ان اسم الفاعل من معنى كاسم المفعول منه الا في معنى الفاعلية والمفعولية كطالق ومطلقة لا نقول بائنة ومبتوتة اشتركا في الدلالة على قيد الوحدة فخر بها على الطلاق يصيره واحدة فلا يلزم غيرها وجريه على المرة لا يصير الطلاق واحدة فبق على ظاهر عمومها اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله من قوله لا يقال الخ واصله تنبيه قال ابن عرفة مانعه فبثله مثلثة لم أعرفه لغير ابن شاس وهو صواب في صحاح الجوهرى ثبت الشيء بثلاث بالكسب مثلاً اذا اثنته من غيره ومنه قولهم طلقها بثلاثة اه منه بلفظه قال غ عقبه مانعه فان أراد أنه لا يعرف من ذكرها فقد نقلها هو بنفسه عن عيون المجالس لابن القصار وان أراد أنه لا يعرف من جعلها مثلثة في أنه لا ينوي بعد البناء اتفقا ولا قبله على المشهور والابن شاس فابن شاس لم يتنازل لهذا فان أجيب بأنه لا يعرف من ذكرها في الكتابات وانما ذكرها ابن القصار في الصريح كان تعسفا اه منه بلفظه (أوادخلي) قول ز وهذه الثلاث مسائل يلزم فيها ثلاث في المدخول بها واحدة في غيرها الا أن ينوي أكثر الخ بهذا قرر عجب كلام المصنف وعزاه لمصر وبعض النحاة وهو الذي يفيد كلام غ ولما ذكر بب كلام غ قال عقبه مانعه قلت فيه نظر لطفه على ما قبله وتخصيص الشرط في قوله بعد ان لم يدخل بها بمسألة الاستثناء تأمل اه منه بلفظه قلت وما قاله غ ومن تبعه هو الذي يفيد مفهوم كلام المدونة الذي نقله غ وغيره وقد راجعت المدونة وابن يونس فلم أجدهم ما غير ذلك ولكن اللغوي نقل المسألة عن مالك من غير تفصيل ونصه قال مالك فحين قال أنت طالق طلقة بائنة انها ثلث وثلاث وقال ابن عبد الحكم أخبرني ابن وهب أو أخبرته عنه أن مالكا مثل عنها فقال هي واحدة وله الرجعة وبه أخذ ابن عبد الحكم وأرى أن يسئل ما أراد بقوله بائنة فان قال أردت الصفة للطلاق وأنها فعله تبين بها كانت ثلاثا وان قال أردت من العدد واحدة عاد الجواب الى ما تقدم فحين قال أنت طالق الصلح اه منه بلفظه وفي الشامل مانعه وفيها ان قال طلقت بائنة فثلاث وقيل ان بنى بها اه منه بلفظه وهو شاهد لكلام المصنف ان حل على ظاهره الا أنه يعده أمران أحدهما أن الذي نقله الناس عن المدونة ووجدناه فيها ومناصه وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث اه ونحوه في العتبية كما نقله ح فيما مر عند قوله وبات ولو بلا عوض ونصه قال في النوادر ومن العتبية روى يحيى عن ابن القاسم فحين قال أنت طالق واحدة بائنة فهي البتة في التي بنى بها اه منه بلفظه ولم يتعرض أبو الحسن في النسخة التي بيدي لمفهوم قوله بعد البناء أصلا وكذا ابن ناجي وغ في تكميله مع ذكرهم لنصها السابق كما ذكرناه

ونحو ذلك مما يطلبه في محله من له خبرة بفهم كلام الأئمة وكذا أقوالهم المشهورة وما صحبه العمل انما هو مع تأنيها موافقة الحق ومصادفة نصوص الشريعة لا مع مصادمتها فاذا كان القول صحيحا وصحبه العمل ينبغي الجرى عليه قطعا لتشعبات الحكم وهذا اذا كان العمل بمن يقتدي به من الأئمة الاعلام كاعلام قرطبة وأمثالهم اه

ثانيهما انه صرح في المدونة في قوله لهما أنت بائنة بأنها ثلاث وينوي في غير المدخول بها انه
 قصد واحدة وهو الذي ذكر المصنف قريبا قالوا يجب أن يكون قوله واحدة بائنة مثل بائنة
 أو أخف منه وبكونه أخف منه جزم غير واحد كما تقدم ووجه ذلك عجم بقوله انما لم
 واحدة في غير المدخول بها الآن ينوي أكثر في قوله أنت طالق واحدة بائنة لانها مدلول
 مانطق به حقيقة فالزيادة عليها انما تحصل بنيتها اه منه بلفظه ونحوه لابن عاشر فانه قال
 هنا مانصه قوله أو واحدة بائنة كان من حقه أن يجزئ هذا بالكافي فيقول كواحدة بائنة
 وكذا وكذا ان دخل والافواحدة لان هذه الفروع الثلاثة حكمها في المدخول بها الثلاث
 ولا ينوي وفي غير المدخول بها الواحدة اه منه بلفظه ثم قال عند قول المصنف والثلاث
 الآن ينوي أقل أن لم يدخل بها الخ مانصه قوله أو بائنة تأمل الفرق بين أنت طالق واحدة
 بائنة في غير المدخول بها يلزمه فيها واحدة وبين مسألة أنت بائنة في غير المدخول بها أيضا
 يلزمه الثلاث الآن ينوي أقل مع أن الظاهر يبادي الرأي أن لا فرق بينهما وجوابه أن
 توحيد الطائفة في الأولى عين الواحدة بخلاف البائن اه منه بلفظه ويشهد للفرق
 المذكور قول ابن عرفة مانصه يخرج اجراء بائنة لصفة للمرأة أو الطائفة على ما مر لعبد
 الملك في بائة اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وهو ظاهر والله أعلم * (تنبيه)
 قال ابن عاشر متصلا بما تقدم مانصه ثم تأمل ما وجه لزوم الثلاث في بائنة اذا كانت غير
 مدخول بها اه منه بلفظه قلت وجهه ظاهر وهو جعل اللفظ على أكمل مدلوليه
 لانها تبين بالواحدة وبالثلث وينونتها بالثلاث أكمل فتأمل بانصاف والله أعلم (ودين في
 نفيه ان دل بساط عليه) قول ز فان لم يرد شي من ذلك بانته منه اذا كان كلاما مبتدأ فيه
 نظر لانه اذا لم يدع انه أراد ما ذكر لزمه الطلاق مطلقا وانما محل النقص يبين أن يكون
 كلاما مبتدأ وبين أن يقدمه كلام يكون هذا جوابه فيما اذا ادعى انه قصد ما ذكره والله أعلم
 (واحدة في فارقتك) قول ز ولما لك وابن القاسم وابن عبد الحكم واحدة الخ ثم قال
 لان مالما لك ومن تبعه في غير المدونة لم يصرح في المدونة بالحكم في ذلك لكن على ما عراه
 له افهمها الشيوخ فانه لما ذكر فيهم من رواية ابن القاسم خليت سبيلك قال عقبه مانصه
 ابن وهب عن مالك وقوله قد خليت سبيلك كقوله قد فارقتك اه قال أبو الحسن مانصه
 الشيخ وفارقتك واحدة وفي المختصر فارقتك كقوله خليت سبيلك وخليت سبيلك هي
 البتات اه منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه ويلزمه في فارقتك واحدة الآن ينوي أكثر
 وهو الذي فهم ابن يونس اه منه بلفظه وما ذكره ز من أن قول مالك ومن ذكر معه
 مخالف لقول المصنف مثله في ابن عرفة وزاد أن ابن المواز قال انه الاصح وذلك مخالف لما في
 ضيح وسلمه صر في حاشيته من أن مالما لك ومن ذكر معه وقال فيه ابن المواز انه أصح
 هو الذي درج عليه في المختصر وقد اعترض ابن عبد الصادق كلام ضيح وصوب نقل
 ابن عرفة وأثبت به بأنه الذي وجدته في النوادر وبأنه الذي نقله الشيخ عبد الحميد في استلحاقه
 عن النوادر أيضا مع انه قال قبل ان مافي ضيح منه له في ابن يونس رأيت في نسختين منه
 ونقله أبو الحسن وق عنه في بعض نسخهما اه منه بلفظه قلت وكذلك وجدته في

(وصدق في نفيه الخ) قول ز اذا كان
 كلاما مبتدأ فيه نظير بل لا مفهوم
 له لان محل التفصيل انما هو اذا ادعى
 انه قصد ما ذكره والله أعلم (واحدة
 في فارقتك) قول ز ولما لك وابن
 القاسم الخ قلت في عن
 المتبني ان هذا هو الاظهر اه
 لكن ما للمصنف هو الراجح كما قاله
 أبو علي انظر الاصل (ونوى فيه
 الخ) قلت قول مب وبحت
 فيه بعض الخ لو قال وأجاب بعض
 الخ لا جاد

(الآن يعلق في الأخير) قول ز فواحدة (٩٤) الالنية أكثر الخ حاصل كلامه خمس صور قصد الطلاق مع ارادة الواحدة

ابن يونس ونصه وروى عن مالك في خليت سبيلك وفي فارقتك انها واحدة حتى ينوي أكثر
بنيها أو لم بين وهذا أصح قوله وقاله ابن القاسم وأشهب قال أبو محمد وقاله ابن عبد الحكم
اه منه بلفظه * (تنبيه) قال ابن عبد الصادق مائنه وقول شيخنا مقابل ما درج عليه
الموائف لا يقوى قوة ما درج عليه فيه نظر ولو قال ما ذكره المؤلف لا يقوى قوة
مقابله كان ضوايا يشهد له ما تقدم اه وأشار الى ما قدمه قبل ونصه فان الذي صححه ابن المواز
على نقل النوادر هو الذي قال فيه ابن رشد في ثاني مسئلة من رسم الطلاق من سماع أشهب
من طلاق السنة هو المعلوم من قول مالك الخ ما نقله عنه في ضجج بلفظه واقتصر في
المقدمات عليه كآلة المذهب وقال القاضي عبد الوهاب في تلقينه هو الصحيح ونقله صاحب
الجواهر وقال الميسطي هو الاظهر وقال فيه ابن سلون هو الاظهر وعليه درج ابن الحاجب
اه منه بلفظه قلت قوله وهو الذي صححه عبد الوهاب وشهره ابن سلون وعليه درج ابن
الحاجب غير صحيح لان الذي نقله عن النوادر عن ابن المواز هو مائنه وأصح قوله أنه ينوي
في التي بنيها فان لم تكن له نية فهي ثلاث وفي التي لم يكن بها واحدة الا أن يبدأ أكثر اه
منه بلفظه والذي في التلقين هو مائنه وأما خليت وفارقتك وسرحتك فدعواه مادون
الثلاث مختلف فيسه والصحيح أنه لا يقبل منه اه منه بلفظه ونص الجواهر وأما خليت
وفارقتك وسرحتك فدعواه مادون الثلاث مختلف فيسه قال القاضي أبو محمد والصحيح أنه
لا يقبل منه اه منه بلفظه ونص ابن سلون ففيل يلزمه الثلاث في المدخول بها أو ينوي في
غير المدخول بها فان قال انه أراد بها واحدة فله ينتموه هو المشهور اه محل الحاجة منه انظره
ولا بد ونص ابن الحاجب وفيها خليت سبيلك وفارقتك ثلاث بني أول بين اه منه بلفظه
وقول ابن رشد انه المعروف من قول مالك معارض بما قدمناه عن المدونة وقول الميسطي
هو الاظهر معارض بقول اللخمي مائنه والقول بانها واحدة دخل أو لم يدخل أحسن
منه ونقله غير واحد وقبلوه وفي الشامل مائنه وفي فارقتك ثلاث أقوال واحدة فيها حتى
ينوي أكثر ودرج اه منه بلفظه فما قاله شيخه أبو علي بن رجال هو الصواب والله أعلم
(أولست لي بامرأة الا أن يعلق الخ) قول ز فواحدة الالنية أكثر الخ حاصل كلامه أن
الصور خمس الاولى أن يقصد به الطلاق مع ارادة الواحدة الثانية أن ينوي به الطلاق
من غير تعرض لقصد واحدة ولا أكثر منها وتلزمه واحدة فيهما عند ابن عرفة وغيره الثالثة
أن ينوي به الثلاث فتلزمه بالاشكال الرابعة أن ينوي به غير الطلاق فيقبل قوله بدون
يمين في الفتوى وبها في القضاء الخامسة ان لا ينوي طلاقا ولا نية فتلزمه الثلاث عند
ابن عرفة ولا يلزمه طلاق أصلا عند ابن رشد وفيه نظريتين لكذب كرام الناس قال
أبو القاسم بن محرز ذكر لي ان أبا محمد بن أبي زيد سئل عن رجل قال لزوجته ان لم أفعل كذا
فلست لي بامرأة وكتب اليه بها من رقة وقد كانوا أسأوا عنها أبا بكر النعالى فوقف يتأملها
سنة ولم يجبه ثم ان أبا محمد أجابه بان الطلاق يجب عليه اذا حنث قال أبو القاسم وهذا
صحيح وهو خلاف مسئلة الكتاب في الذي قال لامرأته لست لي بامرأة وذلك أن هذا
اللفظ ظاهره الخسبر عن أنها ليست له بامرأة وقد كذب فيما قال من ذلك فلذلك لم يلزمه

او عدم ارادة عدد فواحدة أو مع قصد
أكثر فواضح وقصد غير الطلاق
كنية كونها غير قائمة بحقوقه
الخامسة أن لا ينوي طلاقا ولا نية
قلت وما ذكره في الثانية هو قول
عيسى وقال أصبغ عن ابن القاسم
يلزمه الثلاث وعليه جرى خش
وهو ظاهر المصنف وابن محرز وابن
عرفة انظر نصهما في الاصل وهذا
هو وجه النظر في كلام ز الذي في
الاصول فراجعهما ملا * (تمه) *
فان وقع مع ذلك حلف كقوله الايمان
اللازمة أو الحرام الثلاث ان دخلت
الدار لا كنت لي بامرأة مثلا ففيها
خلاف آخر وهي كثرة الوقوع
ويتصور في المسئلة أربع صور لانها
اما مجردة من الحلف أو معه وفي كل
اما أن يذ كر أبدأ أو نحوها أو لا وقد
جلب في الاصل في ذلك من القول
ما يكفي ويشفي فانظره وحاصله ان
الراجح أنهما ان دخلت بر في يمينه
بالمباراة ولو ذ كر أبدأ أو عمرها أو
نحوهما وله أن يردّها بعد بتمتة من
قال أنت طالق ان لم أطلقك فان
كان حلفه بالله مثلا فدخلت خير
بين كفارة اليمين والطلاق خلافا
لقول ابن جدين يلزمه الطلاق لان
معنى ذلك انه حلف قد طلقها انتهى
كذا أطلقوا وتحجج بالقول أن يقال
لا يخاف الخالف من أن يكون عارفا
بالتعليق وأن والله مثلا يخاف به
ولست لي بامرأة ان وقع المعلق عليه
محلف عليه ويدعى قصد ذلك أو يدعى
انه قصد وقوع المعلق بوقوع المعلق

عليه وحلفه بالله مثلا انما هو لتأ كيد التعليق ولا وجه لدخول الخلاف في هذين الوجهين بل ان وقع بخير في الاول الطلاق

ويلزمه الطلاق في الثاني أو لا يدعي

نية أصلاً لغفلته عنها أو يكون جاهلاً
وهذان الوجهان هما محل الخلاف
والراجح تخييره فعلى من استفتى ان
يستفهم السائل ويحجبه على
ما يحصل عنده من جوابه والله
الموفق بعنه ❦ قلت وفي نوازل
الشيخ العلي ان الشيخ سيدي
عبد القادر القاسمي سئل عن قال
لاهرأة بامرأة أبدأتم فاجاب
بانهم من باب التعليق وهو الجارى
على عرف الناس في مثل هذه العبارة
والخلاف عليه هو قوله لا كنت
لى بامرأة ومعناه انها حرام لانها
ان كانت له امرأتها فقد تعلق
التحريم بالثلاث بتركها امرأتها فاذا
لم يتركها امرأتها وطلقها طلاقاً
بأنه لم يحنث وان لم يطلقها وبقى
معها بنية الزوجة حنث في الحرام
الثلاث ولم يحل له إلا بعد زوج هذا
مقتضى فتوى غير واحد من الأئمة
وذلك منه ❦ كرى نوازل المعيار
والفائق وغيرهما وهو ظاهر
المذهب هذا ان كان لهذا الخالف
شعور بعنى ما يلفظه أو ما اذا قصد
بلفظه انها طالق ثلاثاً في الحال من
غير التفات الى معنى آخر فانه يلزمه
ما نواه من قصده ولفظه أبدأت وعمرى
لهما احتمالات بحسب اللغة والعرف
ويجربان كثيراً مجرى التوكيد في
الكلام فان قصد به ما أو باحدهما
الثلاث عمل على نية والا فليست
بنص في ذلك بل الظاهر من عرف
الناس في ذلك أن المراد لا يتركها

الطلاق والذي قال ان فعلت كذا فقلت لى بامرأة انما أراد به ايجاب التحريم فيها ورفع
عصمة عنها عند فعله وحنثه اه منه بلفظه على نقل غ في تكميله وذكره أيضاً ابن
عات في طرده في ترجمة تفسير الطلاق وما يلزم من ألقاظه ونقله ابن عرفة مختصراً
وقال عقبه مانصه قلت نقل ابن عات وغيره نقل ابن محرز هذا ولم يعقبوه ومقتضى
أقوالهم أنها غير منصوبة وفي النوادر مانصه قال أبو زيد عن ابن القاسم من دعا امرأته
للوطء فابت فقال ان قت ولم تفعل ما دعوتك اليه فأنت لى بامرأة يريد به الطلاق فقد
رجل الباب فقامت ولم ينو واحدة ولا أكثر قال هذا ثقيل وكأنه رأى أن تلزمه البتة
❦ قلت وهذا كالنص والتحقيق ان المسئلة اما ان ينوى فيها الخالف الطلاق أو ينوى
غيره كما يريد بقوله لست لى بامرأة انها غير فاعمة بحقوقه الواجبة وأغراضه العارضة أو لانية
له مجال وظاهر تعليل ابن محرز أن الخالف مرید التحريم فان كان الامر كذلك فالمسئلة
اذن منصوبة لابن القاسم وظاهر لفظه انها غير منصوبة وان نوى غير الطلاق فالظاهر
ينوى في الفتوى بغير عين وفي القضاء بعين وان لم ينو شيئاً ففيه انظر وهو محل توقف أي بكر
التعالى ومقتضى قول ابن القاسم انها البتة لانها لو لم يلزمه شيء مع عدم ارادة الطلاق لما
لزمه مع ارادته البتة بل طلاقه واحدة كقوله لست لى بطائفة مطلقاً ومعلقاً فان قلت
مفهوم يريد به الطلاق في جواب ابن القاسم انه ان لم يرده فلا شيء عليه ❦ قلت يريد انما هو
في السؤال سلماً لانساناً أن مفهومه لا شيء عليه بل مفهومه ان لم يرده لزمته البتة من باب
أخرى لان ارادته قرينة في ارادته مدلوله وهو واحدة فاذا الزمته البتة مع هذه القرينة فأخرى
مع عدمها ولا ينشئ في سماع أي زيد مفهومه ان لم يرده الطلاق فلا شيء عليه ولولوا في لزوم
الثلاث احتياطاً وبالحكم ثالثاً واحدة لا يصح عن ابن القاسم وسماعه أبو زيد مع
قول أصبغ وعيسى وفيها زيادة في آخر فصل التعليق وهي جارية على أصل مذكور في النقة
مختلف فيه وهو كون مدلول اللفظ معلقاً هل هو كذلك غير معلق أو أسدأ وأخف لان قوله
لست لى بامرأة المنصوص فيها انها الغوال أن يريد به الطلاق فان قلنا المعلق مثله أو أخف
لم يلزم الخالف شيء وان قلنا بالعكس لزمه الطلاق وان لم يكن نواه والثالث ان نواه حسماً
تقدم في النذور في قوله على هدى وقوله ان فعلت كذا فغلى هدى ومحمود في أول كتاب
المدبر وفي كتاب الهبات اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقبله فتأمل يظهر لك ما في
كلام ز والله أعلم ❦ (تمت) * موضوع ما قدمناه في هذه المسئلة أن التعليق فيه اوقع
مجرد امن غير حلف فان وقع مع ذلك حلف كقوله والله أو الايمان اللازمة أو الحرام
الثلاث ان دخلت الدار لا كنت لى بامرأة مثلاً ففهمنا خلاف آخر وهذه كثيرة الوقوع
وقد نزلت مراراً حياة شيخنا ج وبعده وفيه صور في المسئلة أربع صور لا نأخذها إلا مجردة
من الحلف أو مصاحبة له وفي كل اما أن يذكر أبدأ أو نحوها أو لاوها أنا أجب فيها من
النقول ان شاء الله ما يكتفي ويشنى قال غ في تكميله عقب نقله كلام ابن عرفة المذكور
أنما مانصه تذييل قال ابن سهل من مسائل القاضي أي بكر بن زرب سأله ابن دحون عن
قال لزوجه الايمان لى لازمة ان دخلت دار فلان لا كنت لى بزوجة فدخلت الدار ثم

باراها فهل يجوز له بعد ذلك ردها وهل مباراته اياها مما يخرج منه من عينة قال ابن دحون
 نزلت وتحير فيها هل بلدنا فقال القاضي اذا باراها فقد برت عينة وله أن يردها بعد ذلك
 ولا حنت عليه وهو بمنزلة الرجل يحلف فيقول لزوجته أنت طالق ان لم أطلقك فاذا طلقها
 برت عينة قال أبو الاصبغ بن الحشاء وغيره ليست هذه مثلها لانه قال لا كانت لي بزوج
 ومتى ردها صارت له زوجة ويلزمه الحنت فقال القاضي هي عندى مثلها الآن ينوى
 لا كنت لي بزوجة أبدا فان كانت هذه بنته لزمه الحنت فيم امتى تزوجها ومالم تكن هذه
 بنته فلا حنت عليه فيها اذا تزوجها بعد مباراته لها وقال بعض من في المجلس ان بعض
 قهها بلدنا فأتى فيها انه يلزمه الطلاق الثلاث فيها ولا تنفعه المباراة ثم يجوز له أن يتزوجها
 بعد زوج وقال ابن محسن نزلت هذه المسئلة بقرطبة وكتب فيها الى ابن أبي زيد فقيهه
 القبروان وأفتى فيها بقيا القاضي فقال القاضي أكتب بها اليه قال نعم منذ أربعة
 أعوام أو نحوها قال ابن دحون نزلت عندنا هذه الجمعة واختلف الفقهاء فيها ٨٥ منه
 بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه وفي كون الحلف على التعليق حلفا عليه فيخير ان وقع
 التعليق عليه بين حنت المين وحنث التعليق أو نأ كيد التعليق فيجوز بالمعلق عليه حنت
 التعليق قولاً أكثر المتأخرين وأقلهم ثم ذكر ما تقدم عن ابن سهل مختصراً وقال عقبه
 ما نصه قلت جواب القاضي عن اراد ابن الحشاء لغولانه تكريراً من دعواه أو لا ولو
 قال لان الفعل في سياق النفي لا يعم لكان جواباً وهو مذهب الغزالي وقول ابن الحشاء على
 تعميمه وهو اختيار ابن التلساني وهو مقتضى مسائل المذهب في الايمان فان قلت
 فتوى الشيخ بأن المباراة كافية ولا تلزمه الثلاث خلاف متقدم فتواي ان فعلت كذا
 فلست لي بامرأة أنها ثلاث قلت الفرق أن قوله ان كنت لي بزوجة حلف على تحصيله
 مسمى عدم الزوجية وهو قادر على تحصيله بالمباراة وقوله ان فعلت كذا فلست لي بامرأة
 التزام لحصول مسمى لست لي بامرأة وحصوله بنفي وجود المعلق عليه بوجوب بينونة
 حينئذ ولا بينونة فيمن لم يتخالف الا بالثلاث على المشهور والفرق بينهما كما لفرق بين قوله
 ان فعلت كذا فانت طالق طلاقاً بائنة وبين قوله أنت طالق ثلاثاً ان لم أطلقك طلاقاً بائنة
 لا تتقرر بينونة الاولى الا بالثلاث ويكتفي في بينونة الثانية بالمباراة وفي نوازل ابن الحاج
 من قال لامرأته والله الذي لا اله الا هو ان شاررت أمي وخرجت من الدار ان خرجت الا
 كخروجها فشاررتهم اخرجت الأم لا يلزمه الا كفارة عين بهذا أفتى أصحابنا وخالفهم
 القاضي أبو عبد الله بن حديد ورأى أنها طالق ثلاثاً وقضى به على الخائف ولما ذكر ابن رشد
 ما نقلناه عنه في مسئلة القائل ان كان كذا فلست لي بامرأة قال كان بعض الشيوخ يفتي
 من هذه المسئلة في نازلة تنزل كثير وهي قول الرجل لامرأته بالله ان فعلت كذا لست لي
 بامرأة أو على المشي الى مكة ان فعلت كذا ان كنت لي بامرأة أن الطلاق يلزمه بقوله ان
 كنت لي بامرأة ولا يراعى عقد عينة ويقول انما معنى ذلك أنه حلف قد طلقها وذلك
 لا يصح لانها عين منعقدة يصح فيها البر والحنث ومعناها والله أو على المشي أو الطلاق
 ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا لا يطلقك طلاقاً لا تكونين لي بامرأة فيبر في عينة بان ياربها

زوجته بل يطلقها حتماً من غير تردد
 ونحو هذا والله أعلم (أو الخلال
 حرام) قلت قول مب وجري
 العمل الخ أشار اليه في نظم العمل
 القاسم بقوله

وطلقة بائنة في التحريم
 وحلف به لعرف الاقليم

بطلقة تلك بانفسها اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وقد كان ابن عرفة أفتى
مرة بمقتضى ما عزا للاقل وحكم به ابن حزم ثم رجع فأفتى بمقتضى ما عزا للاكثر انظر
البرزلي والتائي وانظر ح عند قوله في باب اليمين وبدوام ركوبه ولبسه الخ ولا خفاء أن
ما رجع اليه هو الرابع لعزومه اياه للاكثر ولعزوا بن الحاج له للاصحاب واقول ابن رشد
في قول الاقل انه لا يصح ولقتوى سيدي عبد الواحد الوائس ريسى به وسيدي عبد الله
العبدوسي قبله والامام أبي عبد الله المازري قبلهما او العلامة سيدي العربي القاسي
وستأني فتواهم ولا قامه ابن ناجي اياه من المسدودة فانه قال عند قوله في كتاب الايمان
والندور وان قال على تذران لم أعترق رقبته أو افعل من البر كذا فان شاء فعله وبر أو تركه
وكثر كفارة عيني فان ضرب الله له أجلا جاوز ولم يفعل فعليه كفارة عيني اه مانصه ويقوم
من هنا أن من قال لا اله الا الله الا هو ان شاررت أمي وخرجت من هذه الدار
ان خرجت الابخر وجهها فشاررت امي وخرجت الام يلزمه كفارة عيني أو الطلاق الخيار له
في ذلك وفي نوازل ابن الحاج لا يلزمه الا كفارة عيني فذكر كلامه المتقدم ثم قال ومن هذا
المعنى قول الرجل لا امرأتك بالله أو بالمشي الى مكة ان فعلت كذا لست لي بامرأة وأفتى فيها
بعض الشيوخ بقول ابن حزم ان الطلاق يلزمه وحمل اللفظ بأن معناه ان حنت انه
طابقها ووضعه في ابن رشد اه منه بلفظه قلت وقد ذكر المسئلة غير واحد كالوائس ريسى
في الفتاوى والمعارف وابن هلال في الدر المنثور فائلا وهو أصل مختلف فيه والاكثر على
مرعاة عقد اليمين فيخير الحالف ان وقع المعلق عليه بين حنت اليمين وحنث التعليق اه منه
بلفظه وكسيدي عبد القادر في أجوبة وكلهم أطلقوا القول في ذلك وعندى ان اطلاق
القول في ذلك لا يصح لعدم جزيه على القواعد وتحرير القول فيها أن يقال انما لا يتجاوز
وجوه أحدها أن يكون الحالف عارفا بالتعليق ويعلم ان الله في قوله والله والمشي في قوله
والمشي الى مكة ونحو ذلك محالوف به ولست لي بامرأة ونحوه ان وقع المعلق عليه محالوف
عليه اه ويدعي انه قصد ذلك حين حلقه فانها أن يكون عارفا بذلك ولكنه يدعي انه قصد
وقوع المعلق بوقوع المعلق عليه وحلقه بالله مثلا انما هو لتأكيد التعليق فانها أن يكون
عارفا بذلك ولا يدعي نية أصلا لغفلته عنها حين الحلف رابعها أن يكون جاهلا فأما الوجه
الاول والثاني فلا وجه لدخول الخلاف المذكور فيهما بل يقبل قوله في الاول في القضا
والقضاء لا دعائه نية موافقة لظاهر لفظه فيكون مخيرا ان وقع المعلق عليه بين حنت اليمين
وحنث التعليق كمن قال والله ان دخلت الدار لاضررتك فدخلتها فهو مخير بين أن يكفر ولا
يضر بها أو يضر بها ولا يكفر وفي الوجه الثاني يلزمه المعلق بلا اشكال وأما الثالث والرابع
فيظهر انهما محل الخلاف فعلى من استفتى في المسئلة أن يستفهم السائل ويحجبه على
ما يتحصل عنده من جوابه من تلك الوجوه ولا يبادر للفتوى فيها دون استفهام وقد أفتيت
فيها مرة بلزم الطلاق ان يكون الحالف كان عاميا فأجابني حين استفتيته بما يقتضى أنه
قصد وقوع المعلق بنفس وقوع المعلق عليه ولا يخالف في ذلك الاكثر ان شاء الله فتأمل
بأنصاف (تنبيه) كلام ابن سهل السابق يفيد أن محل الخلاف بين ابن زرب وغيره انما هو

اذالم يقل أبدا وأما إذا قالها فبينة فقول على أنه تلزمه الثلاث ولا تكفيه المبراة وذلك
 والله أعلم مبنى على أن أبدا يثبت الثلاث والذي أفتى به غير واحد من المحققين أن
 المبراة كافية مع ذكر أبدا أو ما يقوم مقامها ففي نوازل الطلاق من المعيار مائنه وسئل
 المازري عن حلف لزوجه بالطلاق ثلاثا أن ظهر لها على كذب لا كانت له امرأ أبدا
 فأجاب إذا ثبت عنده أنها كذبت وقد حنت فإنه لا يبر من عينه إلا أن يطلقها طلاقا لا تكون
 له بامرأة فليطلقها طلاقا تبين به حتى يتحقق أنه أخرجت عن كونها امرأة أي فهذا أحوط
 له وهذا أن كانت عينه بالحرج الذي هو الطلاق الثلاث اه المحتاج اليه منه بلنظفه وفيه أيضا
 بالحمل المذكو ومائنه وسئل أبو محمد سيدي عبد الله العبدوسي عن شارر زوجه فقال لها
 الايمان تلزمه أنها لا تكون له أبدا بزوجه هل يجوز أن يكتب لها طلاقا مملكة أو خلعية
 أو أبرأته من شيء من حقوقها ثم راجعها أم لا يجوز له شيء من ذلك ويقضى عليه بالثلاث
 فبينوا لذلك وما يتعلق به مجازي عليه كريم علمكم وعظيم فهمكم وجيل نظركم وسديد
 رأيكم والله سبحانه يقي بركتكم للمسلمين ويخلصكم لما تركم السنة الى يوم الدين فأجاب الجواب
 والله الموفق للصواب بمنه أن الخالف المذكو راذا أوقع على زوجته المذكو كورة طلاقا بآنة
 بخلع أو مفاداة أو مباراة أو بتمليك على ماضيه به العمل في المطلق المملكة أنها بآنة فقد
 بر في عينه ثم له مر اجعتها بعد ذلك بشكاح جديد برضاها وبالله سبحانه التوفيق اه منه
 بلنظفه وفي أجوبة سيدي عبد القادر الفاسي مائنه وسئل عن قال لزوجه أنت على
 حرام لا كنت لي زوجه عمر أو عمري أبدا فأجاب أنه وقع في مسائل المعيار سئل سيدي
 عبد الله العبدوسي فذكر ما قد منه السؤال مختصر أو الجواب بلنظفه وزاد متصلا به مائنه
 وقال شيخنا العلامة أبو عبد الله العربي الفاضل فيمن قال لزوجه عليه الحرام ثلاث محرم
 لا كنت لي بامرأة أبدا ثم ندم فأجاب أن طلقها أو أبرأته أو خالعهما حين حلف أو بقدر
 ما يستل ويستفتي فله مر اجعتها وقد بر في عينه وهذا على أن أبدا ليس حكمه حكم الثلاث
 وإن لم يطلقها أو بقيت في عصمته وتراخي من غير عذر الاستفتاء فقد بات منه بالثلاث
 اذ حنت في عينه وليس له مر اجعتها ولا رخصة في الثلاث في كلمة واحدة فان الاجماع
 منعقد على لزومها اه وعمرها أو عمرى الحكم في ذلك سواء اه منها بلنظفه اه على هذا كان
 يعتمد شيخنا ج ولم يكن يذكروا غيره والله أعلم (أو جميع ما أمك الخ) قول ز
 ولو قال على موافق لمجرم به المتبسط في اختصار ابن هرون مائنه وكتب من أسبيلية الى
 القبروان في رجل قال كل ما أمك حرام على هل تدخل الزوجة في الحرام كقوله الحلال
 حرام أم لا فأجاب أبو بكر بن عبد الرحمن أنها لا تدخل إلا أن يدخلها بنيتها وكذلك أجاب
 أبو عمران أنه لا يلزمه شيء لأن الزوجة ليست ملكا للزوج وانما ملك عصمتها وكذلك لو قال
 الحلال على حرام من جميع ما أمك لم يكن عليه شيء في ذلك ولو لم يقل من جميع ما أمك لزمه
 التحريم في الزوجات اذ لم يحاشهن اه منه بلنظفه وهذا هو الظاهر وفي الدر النسيم مائنه
 مقتضى ما لابن العربي في أحكام القرآن في سورة التحريم تحريم الزوجة بقوله ما أمك على

(أو جميع ما أمك الخ) قول ز
 ولو قال على الخ موافق لمجرم به
 المتبسط وهو الظاهر خلاف مقتضى
 ما لابن العربي انظر الاصل

حرام اه منه بلفظه وقد راجعت كلام ابن العربي فوجدته يقتضي ما ذكر والله أعلم (وان قال سائبة مني الخ) قول ز والظاهر أنه ان لم يدع نية شي لزمه الثلاث قال شيخنا ج ان هذا من باب الكناية الخفية ومعلوم أن اللزوم فيها واحدة الالية أكثر اه وهو ظاهر فقد مر قريبا عند ز نفسه أن ابن عرفة اعترض قول أصبغ بلزوم الثلاث وأفتى واحدة الى أن مات اذ لم تكن له نية في واحدة ولا أكثر وقد سلم ما قاله ابن عرفة غير واحد من المحققين كالهرزلي وابن هلال وبغلة أفتى الرماح ونحوه في نوازل ابن الحاج عن بعض الفقهاء انظر أول مسائل الطلاق من الدر النشير وفي اختصار المصيبة بعد ذكرها ألفاظا من الكناية الظاهرة مانصه وأما غير ذلك من الكناية المذكورة فهي واحدة بنى أولم بين وفي بعضها اختلاف اه منه بلفظه وفي القلشناني مانصه في المدونة كل كلام نوي به الطلاق فهو كإنوي قال ابن عرفة ظاهره سمع عيسى أن نية الطلاق بما ليس من لفظه انما يلزمه ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث الا أن ينويها اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وفيها له أي لما لك كل كلام نوي به الطلاق فهو كإنوي اه قلت ظاهره سمع عيسى أن نية الطلاق بما ليس من لفظه بحال انما يلزم به ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث الا أن ينويها اه منه بلفظه ولا شأن أن قوله سائبة مني الخ من باب قوله قبل أو اذهبي وانصرفي ولذلك قال غ هنا مانصه قوله وان قال سائبة مني الخ هذا قريب من قوله قبل ونوي فيه وفي عده في اذهبي وانصرفي الخ الا أنه صرح في المدونة في هذا باليمين والعقوبة ولم يصرح بهما في الاول فحكي المصنف كل واحد على ما وجد مع أنه استدل في ضيق اليمين في الاول باليمين في هذا اه منه بلفظه. وقول مب أصل هذا الكلام في المدونة عن ابن شهاب الخ سلم كلام طقي هذا وفيه نظر فان ما فهمه المصنف من أن ما في المدونة عن ابن شهاب جار على المذهب هو الذي فهمه أبو الحسن وغيره ونص أبي الحسن قوله في التنازل لزوجه أنت سائبة الخ هذا موافق لما في كتاب ابن حبيب الا في اليمين فلم يلزمه عينا وفي ثمانية أبي زيد مني قال مني فهو الطلاق وان قال لزوجه أنت حرة وألامته أنت مطلقة فلا شيء عليه حتى يقول مني فيلزمه الطلاق في الزوجة والحرة في الامسة ثم قال يؤخذ من هنا أن المضمّن ليس كصريح الاقرار وهذا مثل ما قاله في كتاب الاعان فحين قذف زوجته فأنكر ذلك وأقامت عليه البينة بذلك قال ابن القاسم له أن يلاعن وقال غيره يحسد ولا يلاعن وخلاف ما في كتاب الايمان بالطلاق فحين قال احدي نسائه طوالت ثم قال في آخر المسئلة فان جحد قسده عليه كان كمن لا نية له فلم ينوب بعد الجحد ويؤخذ منها أحد الاقوال فحين ادعى قبله ودعيته أو قراض فيجحد ثم قامت عليه البينة فادعى الرد أو الضياع أنه يقبل منه اه منه بلفظه فالولم يرد موافقة المذهب لما استقام له أخذ ولا معارضة وصرح بذلك ابن ناجي فقال مانصه وما ذكره ابن شهاب في اليمين هو خلاف ظاهر الواضحة بعدمه ولا يعد أن يجري فيه الخلاف من أيمان التهم وهي ثالثها يحلف ان كان متهم ما وقد ذكرنا أن اتيان حننون بمثل هذا دليل على أنه قائل به اه منه بلفظه وقول طقي وهو مخالف لأصل مذهبه أراد به والله أعلم أن قبول قوله بعد أن جحد مخالف لأصل المذهب في هذا

(وان قال سائبة مني الخ) قول ز والظاهر أنه ان لم يدع نية الخ هذا من الكناية الخفية ومعلوم أن اللزوم فيها واحدة الالية أكثر انظر الاصل وقول مب بل مخالف لأصل مذهبه الخ فيه نظر بل هو موافق له كما فهمه المصنف وأبو الحسن وغيرهما والفرق بينهما وبين قوله بعده ولا يتوى في العدد الخ ان انكاره أو لا يصير كالمعترف بانه قصد بذلك اللفظ الطلاق من غير نية عند فهم مامعا والمعترف كذلك يلزمه واحدة في الاول والثلاث في الثاني والله أعلم

الباب وفي غيره وهو يقتضي أن المذهب كله على أن من جحد أو لا يقبل منه ما ادعاه
 ثانياً وليس كذلك وقد تقدم في كلام أي الحسن ما برده وقد صرح ابن رشد بأن الخلاف
 الذي في الوديعه جار في الطلاق فانه قال أثناء كلامه على مسئلة من قال لابي زوجته
 وقد امتنع من زيارتها اني قد طلقته ما انصه ولورجميع فقال أردت به الطلاق واحدة
 كانت واحدة ولا يعين عليه على القول بأن من قال طلق امرأتى ولا نية له انها واحدة
 وأما على القول انها ثلاث فقبل لا يتو لا نكاهه أو لانه أراد الطلاق وتكون ثلاثاً
 وقيل بخلاف وتكون واحدة والخلاف فيه على اختلافهم فيمن أنكر وديعة ثم أقربها
 وادعى تلقها اه على نقل ابن عرفة بلفظه وقال ابن عرفة أيضاً مانصه ولا ين رشد في رسم
 الشجرة من سماع ابن القاسم في الشهادات قبل تقبل منه نية به الطلاق بعد انكاره وهو
 قول مالك في كتاب التفسير في رسم كتب من سماع ابن القاسم وفي رسم الطلاق من سماع
 أشهب ورسم الكشي من سماع يحيى منه ومن كتاب الايمان اه منه بلفظه فان قلت
 سلمنا وجود الخلاف في ذلك لكن انما قال طنى ومن تبعه ما قال لمخالفة ما قاله المصنف
 تبعاً لما في المدونة عن ابن شهاب لقوله بعد مده متصلاً به ولا يتو في العدد ان أنكر قصد
 الطلاق بعد قوله أنت بائن الخ قلت لا معارضة بين الميسنتين ولا مخالفة أصلاً والفرق
 بينهما ما قاله شيخنا ج ومحصله أن انكاره أو لا يصير كالمعترف بأنه قصد بذلك اللفظ
 الطلاق من غير نية عدد في علمه المكن قبل منه ارادة الواحدة في لا سبيل لي عليك ونحوه
 لان ذلك هو اللازم فيمن تلفظ بذلك دون قصد عدد ولم يقبل منه ذلك في بائن وما ذكر معه
 لان اللازم في ذلك عند عدم النية هو الثلاث قلت وهذا الفرق حسن واضح وكلام ابن
 رشد الذي قدمناه آنفاً شاعده يظهر ذلك بأدنى تأمل فصحح كلام المصنف وتعين التعويل
 عليه وسقط تعقب طنى ومن تبعه فلا يلتفت اليه والله أعلم (لان قصد اللفظ بالطلاق
 الخ) نحوه في المدونة وتقدم نصها عند قوله لا منطلقة (تبينه) * نقل ق هنا ما يشهد
 لكلام المصنف عن الباجي عن مالك ثم قال عقبه مانصه ابن عرفة في هذا انظر انظر المطولات
 اه فيوهم كلامه أن تنظير ابن عرفة في الفقه الذي نقله الباجي عن مالك وليس كذلك وانما
 يحتمل معه فيما أخذ من قول مالك من لغو الطلاق بالنية فانه قال عقب كلام الباجي مانصه
 قلت في تمسكه بذاعلى لغو الطلاق بالنية نظراً لانه فرقى بين النية المستقلة لارادة الطلاق
 بها فقط وبين النية التي هي بعض المجموع منها ومن لنظ خاص مراد به الطلاق لا بأحد
 جزأيه فقط ابن بشير في جرى الطلاق به على الخلاف في الطلاق بالنية قولاً المتأخرين
 اه منه بلفظه (ثلاث ان دخل) قول ز في المفهوم تفصيل قصده دفع الاعتراض
 على المصنف بانه عدل عن المشهور ومذهب المدونة وتبع قول ابن الحاجب وبالقاء ثم
 ثلاث في المدخول بها ولا يتو واحدة في غيرها اه مع انه قال في صحيح بعد قوله
 وواحدة في غيرها ما انصه وتلزمه طلاقة واحدة في غير المدخول بها وهكذا قال في الجواهر
 ولم أر نصاً وافقها اه منه بلفظه (كغيرها ان نسقه) لم يعتبر المصنف اختيار ابن عبد
 السلام وغيره قول اسمعيل انما واحدة فلم يشمله أصلاً وكأنه عنده غير مرضى وقد صرح

(لان قصد الخ) نحوه في المدونة
 وتنظير ابن عرفة في كلام الباجي
 انما هو في تمسكه بذاعلى لغو
 الطلاق بالنية خلاف ما يوهمه
 ق انظر الاصل

(الائنية تا كيد) قول ز قاله
عج وقال د الخ الصواب في
المعلق بمحمد ما لعج وأما المنجز
فيظهر من كلام ابن عرفة أن الراجح
أنه لا يقبل منه نية التأكيد انظر
الاصل (أو طالق أبدا) قول مب
تظرفي كلام المصنف بكلام ابن
رشد وابن الحاج الخ لا خصوصية
لهما بذلك لكن ما اعتمده المصنف
هو الذي يفيد كلام المازري ومن
وافقه وكلام ابن العربي يدل على أنه
المذهب بل يفيد أنه قول جميع
الفقهاء انظر نصه في الاصل وفي
أجوبة الشيخ سيدي عبد القادر
القاسمي أنه سئل عن قال لزوجه
أنت علي حرام لا كنت لي زوجة
عرك أو عري أو أبدا فاجاب انه
وقع في نوازل المعيار وسئل سيدي
عبد الله العبدوسي عن قال لزوجه
الايمان تارز به انها لا تكون له أبدا
بزوجة فاجاب بانه اذا وقع عليها
طلقة بائنة بخلع أو مفاداة أو مباراة
أو بتليك ففسدت بر في عينه ثم له
مراجعتهما اه بخ وقال شيخنا
العلامة أبو عبد الله العربي القاسمي
فيه من قال لامرأته عليه الحرام
الثلاث لا كنت لي بامرأة أبدا ثم
ندم فاجاب ان خالعها حين حلف
أو بقدر ما يسأل ويستفتي فله
مراجعتهما وقد بر في عينه وهذا على
أن أبدا ليس حكمه حكم الثلاث
وان بقيت في عصمته وتراخي من
غير عذر الاستفتاء فقد بات منه
بالثلاث اذ حنث في عينه اه
وعمرها أو عسرى الحكم في ذلك
سواء اه وراجع ما تقدم عند
قوله أو لست لي بامرأة الخ

ابن عرفة برده ونصه وفي كون ذلك قبل البناء كذلك وقصره على واحدة قولها مع غيرها
ونقبل الخمي عن اسمعيل القاضي وتعقب ابن عبد السلام المشهور بالاتفاق على جواز
نكاح المطلق قبل البناء أو بالخلع خامسة أو أخت المطلقة وصحة عقد غيره عليها بنفس
طلاقة وان تبع فيه من سبقه به ريدان قرب اتباعه مظنة لارادته مع الاول بخلاف صور
النقض من جملتها عدم الارث بالموت عقبه اه منه بلفظه ولله دره (الائنية تا كيد
فيهما) قول ز قاله عج وقال د الخ حاصله أن عج جزم بأنه يقبل منه دعوى
التأكيد وان كان بين ذلك مهلة وأحد قال ينبغي ان لا يقبل منه ان كان غير متصل وظاهر
كلامه ان الخلاف بينهما في المنجز والمعلق يتحدد لان ذلك هو موضوع كلام المصنف
والصواب في المعلق يتحدد ما قاله عج اذ هو ظاهر المدونة وغيرها وصرح به في سماع
القرنين ويأتي كلامه وصرح به أيضا الميضي في اختصار ابن هرون مانصه ومثله
لوحف على فعل مرارا فقال أنت طالق ان دخلت الدار وكررت ذلك ثلاثا في ذلك الوقت
أو بعده فانه يتوى فان لم تكن له نية لزمه ثلاث اه منه بلفظه وصرح به في الموازية أيضا
ويأتي كلامها وأما المنجز ففيه قولان ويظهر من كلام ابن عرفة أن الراجح انه لا يقبل منه
نية التأكيد ونصه واقتراح الزمان في المعلق كاتحاده بخلاف غيره الشيخ عن الموازية من
قال أنت طالق ان فعلت كذا ثم قاله بعد وقت نوى فان لم تكن له نية فالنية ولا يتوى في
الطلقة الاولى يرددها قلت للحاجة لتكرير اليمين خوف أن يطلب بمعاوجب حنثه اه منه
بلنظفه ثم قال بعد نحو ورقة مانصه وسمع القرينان من حلف بطلاق لأكلم فلاناهم حلف
كذلك بعد أيام ثم حلف كذلك بعد أيام ثم كلفه وقال انما أردت واحدة ردها ليعلمها
ويهددها حلف ولزمته طلقة واحدة ابن رشد يريدها أنه طوب باليمين وهو مقر بها لذا وجب
حلفه ولو أتى مستفتيا غير محاصر لم يلزمه عین وهو معنى ما في المدونة لان طلاق الرجل
امرأته وحلفه به في مجالس شتى وأيام مفترقة ان أتى فيه مستفتيا غير محاصر ولا مطلوب
نوى دون عین وان طوب بذلك وخوص فيه وهو مقر نوى مع عینته على ما تأولنا قوله في
هذا السماع وان قامت عليه البينة فأقر ولم ينكر في لغوته نوى لحضوره البينة قولان
لسماع عيسى ابن القاسم في الشهادات مع قول ربيعة في الايمان بالطلاق منها الشهادات
في الطلاق لا تلتحق ان اختلفت المجالس واسمعيل القاضي مع الآتي على قولها تلتحق
الشهادات على الطلاق ولو اختلفت المجالس ومثله سماع عيسى منه ثم قال بعد كلام
مانصه قلت كلام ابن رشد نص في تسوية الطلاق غير معلق به معلق في وقوعه في أوقات
متعددة خلاف ما تقدم للشيخ عن الموازية وهو ظاهر أقوالهم في مسألة من طلق فقيل له
ما صنعت وما ذكركم معها اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في عج و د و ز والله أعلم
(أو طالق أبدا) قول مب ولما لم يقف عليه ق نظرفي كلام المصنف بكلام ابن رشد
وابن الحاج لا خصوصية لابن رشد وابن الحاج بذلك فقد تقدم عند قوله أو لست لي بامرأة
الآن يعلق في الآخر ما وافق ذلك وقد قال أبو سالم الزناسي أثناء جواب له مذكور في
المعيار والفتاوى مانصه وأغنى أن تعلق حرمتها لا بد أن تكون طالق أبدا والمذهب انها

(وأنت طالق ان تزوجت) ثم قال
 (الح) أي ولا ينوي كافي المدونة وذلك
 معلوم من قوله فيما مر الانية تأكيد
 في غير معلق بمتعدد وبه يسقط
 اعتراض ابن عاشر على المصنف
 وقول ز وأما عكس المصنف
 فيلزمه واحدة الخ به جزم ابن
 عاشر لكن لا بد من تقييده بما اذا
 ادعى قصد التأكيدي وهو محل
 الخلاف بين البرزلي وابن ناجي والا
 لزمه طلقان قطعاً قال في الاصل
 بعد نقول فتحصل ان عكس مسألة
 المصنف كهي فلا ينوي في أنه قصد
 التأكيدي بلزمه طلقان ان لم يبح
 مستقيماً على قول ابن القاسم ولم
 يحل في عرفه غيره واختاره النخعي
 وابن ناجي بخلاف الشيخ البرزلي
 فهو المعتمد وأما ان لم يدع التأكيدي
 فاللزم له طلقان وليس هو محل
 الخلاف والله أعلم قلت وقول
 خش ووجه المستصوب الخ فيه
 ان رلانه اذا صح تعلقه بها على العموم
 بعد ان تعلق بها على الخصوص صح
 العكس من غير فرق بينهما ولو صح
 ما وجهه لجرى في مسألة المصنف
 بالاحرى نعم يمكن توجيهه بانه في
 تأخير الخاص يحمل على التأكيدي
 الاول بالنسبة للخاص فتأمل وهذا
 كله على ان محل الخلاف بينهما
 حيث لم يدع التأكيدي وأما على
 ما هو الحق فمعنى خلافها هل تقبل
 منه مية التأكيدي أم لا فتأمل والله
 أعلم

ثلاث وتحل بعد زوج اه محل الحاجة منه بلنظفه لكن ما عقده المصنف وفهم ابن يونس
 عليه المدونة هو الذي يفيد كلام المازري ومن وافقه راجع ما قدمناه وكلام ابن العربي
 في الاحكام يدل على أنه المذهب بل يفيد أنه قول جميع الفقهاء ونص ما عند قوله تعالى
 لا تقم فيه أبداً قوله أبداً ظرف زمان مبهم لا عموم له ولكنه اذا اتصل بالنهي أفاد العموم لانه
 نكرة في سياق النهي وكأنه قال لا تقم فيه في وقت من الاوقات وقد قال الفقهاء لو قال رجل
 لامرأته أنت طالق أبداً طلقت طلاقاً واحدة اه من أحكامه الصغرى بلفظها فانظر قوله
 الفقهاء فإنه جمع معروف بال فيفيد الاستغراق ونقله في الدر المنثور بلنظ آخر وأظنه من
 الاحكام الكبرى ونصه وقال ابن العربي في الاحكام على قوله تعالى لا تقم فيه أبداً ان أبداً
 وان كان مبهما لا عموم فيه الا اذا اتصل بالنهي قال وقد فهم ذلك أهل اللسان وقضى به فقهاء
 الاسلام فقالوا لو قال أنت طالق أبداً لزمه طلاقاً واحدة اه منه بلفظه فانظر قوله فقهاء
 الاسلام فلا اعتراض على المصنف والله أعلم (وأنت طالق ان تزوجت) ثم قال كل الخ (قد
 اعترض ابن عاشر كلام المصنف في هذه المسئلة فإنه لم يحسن مساقها وان كلامه مشكل
 ووجه ذلك بقوله ما نصه وذلك ان من كرر طلاقاً معلقاً على شيء واحد كقوله ان تزوجت
 فانت طالق ان تزوجت فانت طالق ثم تزوجه الزمه طلقان الا أن يدعي التأكيدي فينوي
 حسباً أفاده قوله وبلا عطف ثلاث الى قوله الانية تأكيدي في غير معلق بمتعددي يقال فاذا لزم
 التعدد مع احتمال التأكيدي فاجرى ما لا يحتمله نعم يقال يفترقان في أنه ينوي في محتمل
 التأكيدي دون غيره فيقال لم يذكروا المصنف كذا كره في المدونة فلم يذكروا حيث كان محل
 الفائدة اه منه قلت لم يحل المصنف بما ذكره في المدونة من انه لا ينوي لانه معلوم من
 قوله اتفاقاً غير معلق بمتعدداً بل بانصاف قول ز وأما عكس المصنف فيلزمه واحدة
 فقط على المعتمد الخ به جزم ابن عاشر فإنه نقل عن أبي الحسن في قول المدونة ولا ينوي
 ما نصه قال عبد الحق وانما لم ينو لا شتمال الثانية على زائد على الاول فتعين التأسيس
 واتفق التأكيدي فلزمه اذ تزوجه اطلقاً ان يحاشيه في العين الثانية فطلق اه بالمعنى
 ثم قال ولو عكس للزمت واحدة لتعين الثانية حينئذ للتأكيدي كما أشار اليه في الايمان بقوله
 ولا أكله غداً وبعده ثم غداً فقف على فت في الكبير فقد ذكر فيها خلافاً اه منه بلنظفه
 قلت وما قاله من ان اللازم في العكس واحدة وظاهرهما وان لم يدع قصد التأكيدي غير
 صحيح وتعليل ابن عاشر ذلك بقوله لتعين الثانية حينئذ للتأكيدي كيدريده ما قدمناه عنه قبل
 في تكرير العين الاولى بعينها انها محتملة التأكيدي فيلزم التعددان لم يقصده فالعجب منه
 رحمه الله كيف صدر منه ذلك مع شدة كانه واستدلالة لتعين التأكيدي بما ذكر من كلام
 المصنف في باب العين كاستدلال ز به وذلك لا يصح لما بين البابين من الفرق الواضح
 راجع ما قدمناه هنالك ولا بد وما عزا ز للبرزلي وابن ناجي يقتضي ان الخلاف بينهما
 اذا لم يدع التأكيدي لا يصح ذلك في هذا الباب لان اللفظ الصريح في خالص التكرار
 يتعد الطلاق بتعدده اذا لم يقصد التأكيدي وذلك مصرح به في المدونة وغيره فكيف
 يستثنى وانما الخلاف بينهما اذا ادعى انه قصد التأكيدي هل تقبل منه نيته فتلزمه واحدة

(وثلاث في الانصف طلقة) قول ز لزمه طلقة الخ مبني على جعل الجنسية والظاهر انهما استغراقية لاجل الاستثناء ولان القاعدة على المشهور في هذا الباب حمل اللفظ المحتمل على أشد محتمليه (١٠٣) أو محتملاته وعليه فاللازم في ذلك طلقان وقول ز

لان الاستثناء حينئذ مستغرق مبني على تكميل الجزء في المستثنى ويأتي لب رده فله قال لتكميل الجزء في المستثنى منه لكان أولى فتأمل (واثنين في اثنين) قلت قول مب لا تعين للكمال الخ أى لجاز الجنس كزيد الرجل أى هو الرجل المعتد به وقوله وتحتمل العهد أى الذكري أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث قال في المغني ولا تكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاثااه وقول مب بل يحتمل كونه حالا الخ أى واذا احتمل ذلك فلا يلزم الثلاث بل يحتمل الواحدة ويحتمل الثلاث يجعل الالعهد الذكري أى والطلاق الذي ذكرت ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه حال كونه ثلاثا انظر الشمني والظاهر كما قال بعض في النصب المفعول المطلق وفي الرفع العهد الذكري فتقع الثلاث ولذا اظهر من الشاعر أنه أراداه وقول ز لزوم الثلاث في الرفع والنصب الخ أى ولا يلتفت لمطابقة النصوص ولذا قال الشيخ العبادي مجيبا للشيخ أحمد الدهموري حين سأله عن هذا ومذهبنا المقتضي به عند مالك وقوع ثلاث مطلقا وهو أسلم الى أن قال

فقط أولا فيلزمه أكثر وكلام ابن ناجي وان كان يادى الرأى يفيد ما زامه لكنه يجب حمله على ما ذكرناه فانه قال عنه دقول المدونة لزمه طلقان ولا ينوي مانصه انما لزمه طلقان لان الشئ في نفسه ليس هو كما اذا وقع مع غيره فيقوم منها ما نقله أبو محمد عن الموازية من قال ان كملت انسانا فانت طالق ثم قال ان كملت فلا نافات طالق فكلمه لزمه طلقان وكان شيخنا حنظله الله يتقل في عكسها انه لزمه طلقة واحدة وهو بعيد ولا فرق له منه بلفظه فراحه بقوله انه لزمه طلقة واحدة أى اذا ادعى التأكيدي فينوي لما ذكرناه أولا انغاية ما يقال في ذلك انه كصريح التكرار وقد علمت حكمه ولانه ذكر ذلك توجيها لقول المدونة ولا ينوي ولا استدلاله بكلام الموازية وهي مصرحة بانه لا ينوي وان أسقطه هو من كلامها تبع الشيخ ابن عرفة قال اللغوي مانصه وقال ابن القاسم فيمن قال لامرأة ان تزوجتك فانت طالق ثم قال كل من تزوجها من هذه القرية فهي طالق وذلك المرأة منها ثم تزوجها وقع عليه طلقان ولا ينوي وهو بمنزلة من قال ان تزوجتك فانت طالق ثم قال جماعة نسوة هي فيمن ان تزوجتك فانت طالق فتزوجها انما يطلق عليه تطليقتين قال محمود كذا ان قال ان كملت انسانا ثم قال ان كملت فلا نافات طالق فكلمه فانه تقع عليه طلقان ولا ينوي وقال أئيب ان كلم فلا نالم تلزمه الا طلقة ثم ان كلم انسانا غيره لزمته أخرى ثم قال وقول ابن القاسم في هذا أحسن ومحمل قوله انه لا ينوي على ان عليه بينة اه منه بلفظه وهو صريح في انه لا فرق بين تقديم العموم على الخصوص وعكسه على مذهب ابن القاسم وقد جزم بذلك ابن عرفة ولم يحك في ذلك خلافا ونصه ولو اءاه أو أخصه لزم التعدد الشيخ عن الموازية من قال ان كملت انسانا فانت طالق ثم قال ان كملت فلا نافات طالق فكلمه لزمه طلقان قلت لان تناول الميمين له وحده ليس كتناولها الياء مع غيره ضرورة ان الشئ في نفسه ليس كهو مع غيره اه منه بلفظه فتحصل مما ذكرناه ان عكس مسئلة المصنف كهى فلا ينوي في انه قصد التأكيدي ويلزمه طلقان ان لم يبحى مستقبلا على قول ابن القاسم واختاره الحمي ولم يحك ابن عرفة وغيره واختاره ابن ناجي مخالفا للشيخ البرزلي فهو المعتمد وأما ان لم يدع التأكيدي فاللازم له طلقان بلا إشكال وليس هو محمل الخلاف المذكور خلافا لز والله أعلم (وثلاث في الانصف طلقة) قول ز لزمه طلقة واحدة لان الاستثناء حينئذ مستغرق وجه كونه مستغرقا عنده والله أعلم انه جعل أل في قوله أنت طالق الطلاق جنسية فتلزمه واحدة وقوله الانصف أى الانصف الطلاق الذي هو واحدة فيكمل النصف في الاستثناء قال الامر الى الاستغراق كن قال أنت طالق طلقة واحدة الا طلقة وذلك مبني على تسليم أمرين أحدهما تكميل الجزء في الاستثناء كسكميله في الطلاق وهو غير مسلم فقد اعترض أبو ومب معاماً فأداه كلام ز من نكميله انظر ذلك فيهما عند قوله بعد ان اتصل ولم يستغرق ثابتهما جعل أل للجنس والظاهر أن هذا أيضا غير مسلم لان أل كما تحتمل ذلك تحتمل كونه بالاستغراق بل احتمال

وقد قال في المغني خلاف الذي جرى * كالألله ما مبني بنص يترجم وان اتصبا وارفعاه كلاهما * يفيد احتماله بذلك صموا فيجتمل التوحيد دون ثلاثة * ويحتمل التوقيف والوقف أنفم

الاستغراق أقوى لذكر الاستثناء بهما الذي قيل فيه انه من معيار العموم وعليه فاللازم في ذلك طلقان لانه استثنى من الثلاث اللازمة على جعلها للاستغراق واحدة ونصفا وابقى واحدة ونصفا كمثل النصف في الطلاق ويأتي في الاستثناء فيلزمه طلقتان والفاصلة على المشهور في هذا الباب ان اللفظ المحتمل يحمل على أشد محمله أو محتملانه وقد قال ز نفسه في قول الشاعر فانت طالق الخ نقلا عن الذخيرة مانصه مقتضى مذهبنا لزوم الثلاث في الرفع والنصب احتياطا وسلموه وقال أيضا عند قوله والثالثة وأنت شرير بكنتم ما ناصه ولو قال وأنت شرير بكنتم بالافراد ولم يعلم عوده على الاولى أو الثانية فالاحتياط ان تطلق طلقتين يجعل الضمير عائدا على الاولى اه فمستلنا أخرى من هذين لما ذكرناه أولا فتأمل به بالنصاف والله أعلم (ان اتصل) هذا الشرط متفق عليه في المذهب كما يظهر من كلامهم وحي ابن رشد عليه الاجماع وأقول ما ورد عن ابن عباس من اجازة الاستثناء بعد عام لكن انظر جمع الجوامع أى في أول بحث المخصص (ولم يستغرق) قول ز وهو كذلك اجماعا الخ نحوه لابن عرفة عن المصنف وغيره ثم قال عن القرافي لابن طلحة في أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا قولان اه واليه أشار في جمع الجوامع بقوله ولا يجوز المستغرق خلافا لشدوذ اه ولم يظفر بذلك من نقل الاجماع على امتناع المستغرق كالامام الرازي والامدنى قاله المحلى وقول مب اذ لو عمل بالتسكيل في هذا أى في قوله وثلاث في الانصف طلاقة الخ نحوه لتو وهو واضح وعليه فاللازم في مثال ز طلاقة واحدة (ونجيزان علق الخ) قول مب وهو في الحقيقة كفى ح عن شيخه الخ زاد ح مانصه فكانه يقول

منه ما يجوز الخ

جمع الجوامع مانصه ولا يجوز المستغرق خلافا لشدوذ اه منه بلفظه وانظر المحلى وقول مب اذ لو عمل في هذا بالتسكيل في المستثنى لما لزمه الاطلاق نحو لتو وهو واضح الصحة لكنهم ما لم يتعرض لما يلزم في مثال ز وهو قوله أنت طالق ثلاثا لا اثنتين وربعا والجارى على ما قاله من أنه لا يكمل المستثنى ان تلزمه طلاقة واحدة فتأمل به والله أعلم (ونجيزان علق بماض الخ) قول مب وهو في الحقيقة كفى ح عن شيخه معلق على صدق الملازمة بين الشرط والجواب ما نسب له الخ هو كذلك فيه وزاد مانصه فكانه يقول

(ان اتصل) هذا الشرط متفق عليه في المذهب وحي ابن رشد عليه الاجماع وأقول ما ورد عن ابن عباس من اجازة الاستثناء بعد عام لكن انظر جمع الجوامع أى في أول بحث المخصص (ولم يستغرق) قول ز وهو كذلك اجماعا الخ نحوه لابن عرفة عن المصنف وغيره ثم قال عن القرافي لابن طلحة في أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا قولان اه واليه أشار في جمع الجوامع بقوله ولا يجوز المستغرق خلافا لشدوذ اه ولم يظفر بذلك من نقل الاجماع على امتناع المستغرق كالامام الرازي والامدنى قاله المحلى وقول مب اذ لو عمل بالتسكيل في هذا أى في قوله وثلاث في الانصف طلاقة الخ نحوه لتو وهو واضح وعليه فاللازم في مثال ز طلاقة واحدة (ونجيزان علق الخ) قول مب وهو في الحقيقة كفى ح عن شيخه الخ زاد ح مانصه فكانه يقول

منه ما يجوز الخ

الطلاق يلزم من هذه الملازمة صادقة ثم قال فان قلت فعلى هذا لا تكون المسئلة من باب التعليق أصلا قلت الخلف بالطلاق معلقا
 ينحل من حيث المعنى الى التعليق فكأنه يقول ان كانت الملازمة غير صادقة فامرأته طالق فالطلاق في الحقيقة معلق على عدم صدق
 الملازمة اه و قول مب فهو في التحقيق معلق على واجب الخ صحيح في الممتنع عقلا وعادة لا في الممتنع شرعا والجائز ولذلك
 وجه ابن عرفة وغيره الحنفية بحصول الشك لاحتمال أن لا يكون فعل وهو ظاهر والله أعلم وقول مب لكنه غير ظاهر مع ما ذكره
 ح الخ كأنه أخذ ذلك من تسليمه اعتراض القرافي على ابن شاس في عزوه لابن القاسم الحنفية في الجائز بأنه خلاف نقل الصقلي عن
 ابن القاسم ومالك اه وفي اعتماد مب على ذلك نظر فان ح صرح بان المشهور في الماضي الجائز هو الحنفية مع أن اعتراض
 القرافي المذكور غير مسلم انظر الاصل ثم قال فيه فتحصل أن ما ذهب عليه (١٠٥) المصنف في الجائز وقول ابن القاسم وأشهب

وأصبع واقتصر عليه ابن الحاجب
 وسد ربه عياض وابن شاس وابن
 عرفة وصححه في الشامل وصرح
 ح بأنه المشهور فلا يدرك على
 المصنف والله أعلم (أوفلان من
 أهل الجنة) قلت أخرجه الطبراني
 مرفوعا عن قال أنا في الجنة فهو في
 النار وقول ز وفي جواز قول
 الانسان الخ أشار في جمع الجوامع
 الى هذا بقوله والاصح أن المرء يقول
 أنا مؤمن ان شاء الله خوفا من سوء
 الخاتمة والعاذ بالله تعالى لا شكافي
 الحال اه قال المحلى ومنع أبو
 حنيفة وغيره أي كمالك ان يقول
 ذلك لا بهامسة الشك في الخالف في
 الايمان اه وروى الديلمي من قال

الطلاق يلزم من هذه الملازمة صادقة ثم قال فان قلت فعلى هذا لا تكون المسئلة من باب التعليق
 فيه الطلاق أصلا فلا يثنى ذكرها ابن عرفة وغيره في باب التعليق قلت الخلف بالطلاق
 معلقا ينحل من حيث المعنى الى التعليق فكأنه في هذه المسائل يقول ان كانت الملازمة
 غير صادقة فامرأته طالق فالطلاق في الحقيقة معلق على عدم صدق الملازمة اه محمل
 الحاجة منه وقول مب فهو في التحقيق معلق على أمر واجب الخ صحيح في الممتنع
 عقلا وعادة وأما في الممتنع شرعا وفي الجائز فلا يصح ذلك ولذلك وجه ابن عرفة وغيره الحنفية
 بحصول الشك لاحتمال أن لا يكون فعل وهو ظاهر فتأمل به ان شاء الله أعلم وقول مب
 لكنه غير ظاهر مع ما ذكره ح نفسه في الجائز من أن المشهور فيه عدم الحنفية الخ كأنه
 أخذ ذلك من تسليمه اعتراض القرافي فانه قال مانصه وما شهره المصنف من الحنفية في
 الجائز قال ابن الحاجب تبع لابن شاس وهو قول ابن القاسم قال القرافي وهو خلاف نقل
 الصقلي عن ابن القاسم ومالك فذكر بقية كلامه ولم يتعقبه انظره وفي اعتماد مب على
 ذلك نظر فان ح صرح بان المشهور هو الحنفية ونصه وظاهر المصنف أنه يبحث في الممتنع
 في الشرع ولو كان قادرا عليه وان قصد المبالغة وهو كذلك لان غاية ما يقصد بالمبالغة أمر
 جائز والمشهور أنه اذا علقه على أمر ماض جائز يبحث ثم قال بعد كلام مانصه والعجب
 من صاحب الشامل كيف جعل الاصح انه لا يبحث اذا قصد المبالغة في جائز وجعل
 الاصح في الجائز الحنفية اه منه بلفظه (تنبيهان * الاول) سلم ابن عرفة وغيره اعتراض
 القرافي المتقدم وليس بمسلم بل عز وابن شاس وابن الحاجب ذلك لابن القاسم صحيح وكلام
 ابن يونس وهو المراد بالصقلي شاهد لها وحجة عليه فانه قال بعد ذكره كلام المدونة مانصه
 ومن الواضحة قال أصبغ من حلف على أمر قد سلف أن لو أدركه لفعل كذا فهو حائث
 كان مما يمكن فعله ولا يمكنه مثل أن يحلف اغريمه لو جئتني أمس لقضيتك حقك فهو

أنا مؤمن فهو كافر وروى الديلمي
 أيضا من قال أنا مؤمن حقا فهو
 كافر أو منافق وقال جلال الدين
 السهوي رحمه الله تعالى مانصه
 من قال أنا مؤمن فهو كافر ومن
 قال أنا عالم فهو جاهل هو ثابت

لا بد على كل
 من حرمه الرب

(١٤) رهوني (رابع) عن عمر كان قله السبكي وغيره من العلماء وأهل التفسير (أولم يمكن اطلاعا عليه الخ) قلت
 نقل الشارح في الكبير في قوله كلويحت قضيتك أن من أصل ابن القاسم انه اذا وقع شك في العصمة اعتبر وقوع الطلاق له ومن أصل
 عبد الملك أن الشك المذكور يلغي وتستحب العصمة اه وحينئذ فاذا قال أنت طالق ان شاء الجن أو الملك فنجز عليه عند ابن
 القاسم للشك وكذا ان قال ان شاء الله لان متعلق المشيئة الذي هو الطلاق وحل العصمة أمر اعتباري لا وجوده في الخارج حتى
 تعلم فيه مشيئة الله عز وجل فقول من قال انه أي القول بان مشيئة الله تعالى لا يمكن اطلاعا عليه ايضاحي قول القدرية بحدوث
 الارادة ليس بصحيح بل هو مبني على ما ذكرناه والله أعلم وكذا يقال اذا صرف المشيئة الى المعلق عليه لان ذلك يرجع عنه لتحقيق
 النظر وتدقيقه الى صرفها الى الربط والسبيبية التي بين الشرط والجزاء ولا شك أن السبيبية أمر اعتباري لا تقبل الوجود ولا العدم
 فاذا وقع الفعل المعلق عليه سئل صاحب المشيئة هل شاء ان يجعل سببا في الطلاق فيقع أم لا فلا يقع هذا فيمن تعلم مشيئته كزيد

وأما من لا تعلم مشيئته كالحن والمالك فإن الخلل يقع في العصمة بحصول الشك فيها فإن القاسم يلزمه الطلاق إذا وقع الدخول
وعبد المالك لا يلزمه بناءً من كل واحد على أصله فهذا توجيه المذهبين في مشيئة الحن والمالك فإن قلت هذا لا يتأتى في مشيئة الله
عز وجل لأن متعلقها موجود في الخارج أو معدوم فيه فإذا وجد علمنا وجودها وإذا عدم علمنا انهم المتعلق به فمشيئة الله عز وجل
مما يمكن اطلاعا عليه بهذا الاعتبار قلت (١٠٦) هذا صحيح إن كان المتعلق موجودا في الخارج قابلا للوجود والعدم

حادث لأنه غيب لا يدرى أكان فاعدا أم لا وإنما يفترق ما يمكن أو لا يمكن في المستقبل
فما كان يمكن فعله من قضاء دين أو عطية مال أو شق ثوب أو ضرب وشبهه فلا شيء فيه حتى
يفعل أو لا يفعل وما كان لا يمكن من شق جوف أو فم أو قطع عين أو قتل وشبهه فهو حادث
ممكنه وقاله ابن القاسم وقال ابن الماجشون سواء حلف على أمر سلف أو مستقبلي فإن
كان يمكنه فعله فلا شيء عليه وإن كان غير ممكن فهو حادث في الوجهين الآن تكون له
نية في فعل غير مسمى وقاله مالك فيهما أنه منه بلفظه فقوله وقاله ابن القاسم صريح فيما
قلناه لا في وجده بالضمير والضمير متعين لأعاده لفظا قال بعده ولهذا والله أعلم سلم شرح
ابن الحاجب كابن راشد وابن عبد السلام والمصنف في ضيق ومحشية اللقاني وغيرهم
كلام ابن الحاجب وكأن نسخة القرافي من ابن يونس وقع فيها تصحيف فحذف منها الضمير
وقال الثانية فوقع فيها وقع والله أعلم * (الثاني) قال بب بعد كلام جوابا عن سؤال
ذكره مانصه ولكن لما عزا ابن ناجي الحنث في الماضي الجائز لظاهرها صرح بحل كلام
المصنف عليه أنه منه بلفظه وفيه نظر فإن الذي في ابن ناجي عكس ما عزا إليه ونقصه زاد في
الأم لأنه حلف على شيء لا يبر فيه ومفهومة أنه لو كان فعلا ليس بمنعوع أنه لا يحنث وهو
كذلك رواه ابن الماجشون وقيل يحنث فيه مطلقا سواء كان جعله ممنوعا أم لا قاله أنشب
وأصيح وعكسه نقله حمديس أنه منه بلفظه وما أخذه من المدونة سبقه إليه ابن يونس وابن
رشد فإن ابن يونس قال بعدما قدمناه عنه مانصه وهذا أي قول ابن الماجشون وما رواه عن
مالك أشبه بظاهر المدونة ألا ترى قول مالك وعلمته في المسئلة لأنه حلف على شيء لا يبر فيه
ولا في مثله أنه منه بلفظه وانظر كلام ابن رشد في ح ونقله ابن عرفة مختصرا ونصه لو حلف
على فعل مرتب على فرض ماض لم يقع في حنثه ثالثا إن كان فعلا ممنوعا لابن رشد عن
أصيح مع نقله عن أنشب في اختصار المدونة وسامع ابن القاسم ورواية ابن الماجشون
مع دليل قوله لو كنت حاضرا لشركت مع أخي لفتقات عينك حنث لأنه حلف على ما لا
يبر فيه ولا في مثله أنه محل الحاجة منه بلفظه وصدر في التنبيهات بالحنث وعزا له أصيح ولم
ينسب لظاهر المدونة شيئا ونصها في حنث عند أصيح لأنه حلف على أمرفات لا يقدر على فعله
وغيب لا يعلم كيف يكون حاله فيه ولم يحنثه عبد المالك لأنه مما كان يمكنه فعله ولا يمنع منه
مانع في الغالب وذلك مثل لو كنت حاضرا أمس لعلت كذا أو لاعطيتك كذا أو لقضيتك
دينك أنه منها بلفظها فحصل أن ما ذهب عليه المصنف في الجائز هو قول ابن القاسم
وأنشب وأصيح واقتصر عليه ابن الحاجب وصدر به عياض وابن شماس وابن عرفة

كالأجرام والأعراض فكل ما وجد
منها فهو بإرادة الله عز وجل ومالم
يوجد فلم ير الله وجوده وأما
ما لا يقبل الوجود في الخارج كالنسب
والاعتبارات ومنه الربط الذي بين
الشرط والجواب فمشيئة الله تعالى
فيه لا تعلم ولا يمكن اطلاعا عليها
إذا اطلع على ما فيها فهو بوجود
متعلقها في الخارج ومتعلقها هنا
لا يقبل الوجود في الخارج ولا العدم
فيه أصلا فبعد قبوله للوجود لم
يعلم أنه تعالى أراد وجوده وبعد
قبوله للعدم لم يعلم أنه تعالى أراد
عدمه وما ذكرناه في صرف المشيئة
إلى التعليق لا إلى المعلق عليه وأن
قوله لم يصرفها إلى المعلق عليه كلام
ظاهر غير مراد هو الحق الذي
لا شك فيه لأن قولنا أنت طالق إن
دخلت الدار إن شاء الله قضية
شرطية وقد علم في علم الميزان أن
الإيجاب والسلب والصدق
والكذب والتقييد والاطلاق
إذا وقعت في القضية الشرطية
انصرفت إلى الربط واللازم الذي
فيها ولا تنصرف إلى أطرافها وقولنا
إن شاء الله في تلك القضية يقدم
القيود التي يجب ردها إلى الربط
ولا يصح رده إلى الدخول المعلق

عليه لأنه طرف قضية شرطية والطرف لا يرجع إليه تقييدا ولا غيره من الأمور السابقة وقولهم
لندرجع إلى المعلق عليه أي من حيث التعليق فهو راجع إلى التعليق في الحقيقة فظهر أن علي ابن رشد في اعتراضه على ابن
القاسم درك من وجهين أحدهما ظنه أن الشرط راجع للدخول وليس كذلك بل هو راجع للربط وثانيه ما ظنه أن التقييد
بالشرط كالتقييد بالاستثناء وليس كذلك كما يأتي قاله العلامة ابن مبارك في تقييده الذي أشار له مب

وصححه

(أو صرف المشيئة الخ) قول مب هـذا قول ابن القاسم الخ مقتضاه ان ابن القاسم يخالف مطلقا ومثله في المقدمات وهو المناسب للتوجيه المتقدم ومقتضى ما في البيان انه لا يخالف الا مع قيام اليقينة وقول مب وذهب ابن الماجشون الخ هو أيضا قول أصبغ وابن حبيب وروى عن مالك واختاره غير واحد كابن رشد قاله ابن ناجي قال في البيان وهو الذي توجه اليه النظر لان قدر الله وقضاه ومشيئته هي ارادته اه وأشار القرافي في الفرق الثالث من قواعده الى التوفيق بما حاصله انه لو حزم بعمل الفعل المعلق عليه سببا للطلاق لم ينفعه الاستثناء كما قال ابن القاسم ولولو لم يحزم بمجهله سببا تنفعه كما قال غيره اه وتبعه المقرئ في قواعده قائلا وهو نفسره عند المحققين وحكاها ابن عبد السلام عن بعض شيوخ المشاركة وقال لا يلتفت اليه اه وقال ابن عرفة عقب كلام القرافي من تأمل توجيه القولين أي الآتي له بان له سقوط هذا الكلام ومخالفته ليهتم الاشياخ في حمل المشيئة على الخلاف حسبما مر للشيخ كغيره اه وبالجمله ففي اتفاق القولين في ان فعلت كذا ان شاء الله فانت طالق أو أنت طالق ان فعلت كذا ان شاء الله مع دعواه في هـ ذارد الاستثناء للفعل واختلافهما ثالثا هذا ان احتمل كالمثال الثاني وقامت عليه يقينة الاول للقرافي والثاني للاكثر مع المقدمات والثالث لليبان والله أعلم وقول مب وابن (١٠٧) عرفة جعله شرطا الخ فيه ان ابن عرفة لم يحزم بذلك بل كلامه يفيد ان ما لا ينشأ عنه عرفة لا يفتقر الى ما لا ينشأ عنه

وصححه في الشامل وصرح ح بأنه المشهور فلا يدرك على المصنف والله أعلم (أو صرف المشيئة الى معلق عليه) قول مب وذهب ابن الماجشون وأثبت الى أنه لا طلاق عليه ولو دخلت لخصوصية لهما بذلك فقد قال ابن ناجي عند قول المدونة ولو قال أنت طالق ان شاء الله تعالى لزمه الطلاق ولا نفيه اه وكذلك نفيه في عين بطلاق على فعل بعد ذكر الفعل أو قبله فلا نفيه اه منها بانقضاء ما نفيه ما ذكره متفق عليه صرح به ابن رشد واختلف اذا علق المشيئة على معلق عليه مثل أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله قال ابن القاسم لا ينفعه وهو المشهور وروى عنه انه ينفعه قاله أثمب وابن الماجشون وأصبغ وابن حبيب وروى عن مالك واختاره غير واحد كابن رشد اه وقول مب وابن عرفة جعله شرطا على ظاهره يقتضي أن ابن عرفة حزم بذلك وفيه نظر لمخالفته لما نقله عنه من أن ذلك محتمل بل كلامه يفيد أن ما قاله ابن رشد هو أقوى الاحتمالين لقوله والاستثناء في البين هو الاصل الخ فتأمل به باضاف وقول مب قلت ومقتضى الجواب المذكور ان قال هذا الا أن يشاء الله لا يلزمه فأنظره يقتضي انه لم يطالع على نص في ذلك وفيه نظر فان كلام ابن رشد وغيره صريح في أن الخلاف في الصورتين ان شاء الله والآن يشاء الله ولذا سلم صر اعتراض ابن رشد على ابن القاسم في الآن يشاء الله ورده في ان شاء الله فانه قال في حاشية ضح مائه انما يتضح هذا اذا كان الاستثناء بالمشيئة بلفظة ان كقوله أنت طالق ان

أدخلها فلا طلاق فاذ طلق عليه بالدخول كان مقتضى الوقوع بدون المشيئة وكذا أنت طالق لا دخلن الدار الآن يشاء الله معناه الا أن يشاء الله عدم الدخول فاذ طلق عليه بعدم الدخول كان مقتضى انه بدون المشيئة وأما في ان فالظاهر قول ابن القاسم لان أنت طلق ان دخلت الدار ان شاء الله معناه ان دخلت الدار دخولا مقرونا بالمشيئة فاذ طلق عليه بالدخول كان ذلك لان الدخول المقرون بالمشيئة قد وقع وان لم تطلق كان لا تنفع ذلك وعلوم ان الدخول وقع فالتفتي انما هو المشيئة وهذا بعينه مذهب القدرة أي القائمين بان العبد خالق لفعاله اه وهو عين ما قاله أبو العباس بن المبارك في المعنى اذ قال في تقييده الذي أشار له مب بعد كلام ابن رشد وهذا لا يصح لوجوه أحدها انه ليس المعنى ما ذكره بل هو عكس المعنى وذلك ان الشرط اذا قيد به كلام فانه يجب أن يتبعه اثباتا ونفيًا فاذا قلت مثلاً بكرم ربيعة ان جؤك وجب ان يكون الاكرام ثابتا ربيعة على أن يقصر على الجائين منهم لا على أن يحرم الجائون منهم كاطن أبو الوليد ثم قال وبالجمله فأبو الوليد توهم ان الشرط كالاستثناء الذي هو من النفي اثبات وبالعكس ثم أطال في ذلك ثم قال وانما بسطت الكلام في هذه المسئلة لاني ما رأيت أحدا من شيوخ المذهب يعترض على ابن رشد رضي الله عنه بل يسلمون كلامه ويحاولون أجوبة متكلفة اه وقد خفي عليه كلام صر المذكور كما خفي عليه كلام في غ

تكميله فانه اعترض كلام ابن رشد بدمج ما اصرر والحق ما قاله ابن رشد وما ردوا به عليه من الامثلة كله ساقط اذ الشرط فيها كلها على بابه قطعاً أي جحى به للتقييد والاختراز عن صورة المفهوم وأما الشرط في مسئلتنا فلا يمكن أن يكون على بابه على مذهب أهل السنة وانما هو في المعنى كالاستثناء كما في اليمين بالله الذي هو الاصل وقد قال النخعي عن ابن المواز الاستثناء كل ما كان فيه ان مثل ان شاء الله وكل ما كان فيه الا انه وهو نص في أن ان شاء الله كالاستثناء الحقيقي والله أعلم وقد اعترض على ابن المبارك معاصره أبو القاسم العميري في تقييده واعترض عليه انا مع بعض من عاصره او بعض ذلك عن اصابة الغرض بعزل وفيما ذكر كفاية لمن يعقل قلت وفيه نظر من وجوه أحدها انه سلم تسليم صرر اعتراض ابن رشد على ابن القاسم في الأن يشاء الله وذلك مبنى على رجوعه للتعلم المعلق عليه نفسه وهو خلاف التحقيق المتقدم من رجوعه في الحقيقة للربط والسببية فيكون المعنى حينئذ اني جعلت الدخول مثلاً لسبب اللطاقة لأن يشاء الله عدم جعله سبباً ومشية الله ذلك لا تعلم كما هو فينجز عليه الشك عند ابن القاسم خلافاً لابن المباحثون ثانياً انه جعل ما قاله صرر عن ما قاله ابن المبارك وفيه نظر واضح فان صرر جعل المشية راجعة للفعل المعلق عليه نفسه ولذا سلم الاعتراض (١٠٨) في الأن يشاء الله وابن المبارك جعلها راجعة للربط والتعليل لا للمعلق

عليه من حيث ذاته ولذا رد الاعتراض من أصله وهو الحق ويؤيده جريان الخلاف في الأن يشاء الله أيضاً به يكون كل من القولين جارياً على مذهب أهل السنة لأن المعنى في قولنا أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله اني جعلت دخول الدار سبباً للطلاق ان شاء الله تلك السببية وفي الأن يشاء الله الأن يشاء الله عدم السببية المذكورة ومشية الله لذلك لا تعلم كما تقدم فينجز عليه عند ابن القاسم بمجرد الدخول للشك ولا شيء عليه عند عبد الملك لا لغاها الشك وكل منهما أول قائل بان كل راجع في الوجود بمشية الله

دخلت الدار لأن يشاء الله اذ صرف الاستثناء الى الفعل معناه أنت طالق ان دخلت الدار الآن يشاء الله ان ادخلها فلا طلاق فاذا طلق عليه بالدخول كان مقتضياً لوقوع الفعل المحلوف عليه وهو الدخول بدون المشية وقوله أنت طالق لا دخلت الدار لأن يشاء الله معناه الآن يشاء الله عدم الدخول فاذا طلق عليه بعدم الدخول كان مقتضياً ان عدم الدخول بدون المشية وأما في الاستثناء بالافتحيز متضح بل الظاهر قول ابن القاسم لانه اذا قال أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله كان معناه ان دخلت دخولاً مقرر وبنا المشية فاذا طلقت عليه بالدخول كان ذلك لان الدخول المقرون بالمشية قد وقع وان لم تطلق كان لا يتقاه ذلك ومعلوم ان الدخول وقع فالتنقيح انما هو المشية وهذا بعينه مذهب القدرية أي القائلين بأن العبد طالق لا فعله اه محل الحاجة منه بلفظه وهذا الذي قاله صرر هو عين ما قاله أبو العباس بن المبارك في المعنى اذ قال في تقييده الذي أشار اليه مب بعد أن ذكر كلام ابن رشد مانصه وهذا الذي قاله أبو الوليد بن رشد لا يصح لوجوه أحدها ليس المعنى ما ذكره بل هو عكس المعنى وذلك أن الشرط اذا قيد به كلام فانه يجب أن يتبعه اثباتاً ونقياً فان كان الكلام المقيد مشيئاً كان الشرط على وفقه وان كان الكلام منقياً كان على وفقه فاذا قلت مثلاً أكرم ربيعة ان جاؤك وجب أن يكون الأكرام ثابتاً لبيعة على أن يقصر على الجائين منهم لا على أن يخرج الجائون منهم كما ظن أبو الوليد ثم ذكر أمثلة ثم قال وبالجمله فأبو الوليد في كلامه

تعالى ثالثاً ان قوله وقد خفي عليه كلام صرر الخ مبنى على انه عين ما لابن المبارك وقد عرفت ما فيه والظن كلامه انه لم يخف عليه ذلك بل هو ذا برين التسليم وذلك في الأن يشاء الله والتسكاف وذلك في ان شاء الله رابعاً ان قوله والحق ما قاله ابن رشد الخ غير صحيح اذ كيف يكون هو الحق مع خروج اللفظ عليه عن مدلوله ومع ما يلزم عليه من جري ابن القاسم على خلاف مذهب أهل السنة وحاشي من هو أدنى منه بمراتب من ذلك خامساً ان قوله وما ردوا به عليه من الامثلة الى قوله وأما الشرط في مسئلتنا فلا يمكن الخ فيه نظراً بل كونه على بابه يمكن على مذهب أهل السنة فانه جحى به للتقييد والاختراز عن صورة المفهوم وبدليل أن صاحب المشية لو كان عن تعلم مشيته لسئل هل شاء أن يجعل الدخول مثلاً لسبب اللطاقة فيقع أم لا فلا يقع سادساً ان قوله كما في اليمين بالله الخ فيه نظر فان جعل ان شاء الله في اليمين بالله بمعنى الاستثناء حل له على غير مدلوله لمعارض شرعي فلا يقاس عليه غيره كما أشار له غ في تكميله في رده اعتراض ابن رشد المذكور وكلام ابن المواز يحتمل تخصيصه باليمين بالله بل هو الظاهر فلا دليل فيه والاصل ان قولنا أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله هل هو بمعنى الاستثناء راجع للمعلق عليه نفسه وهو ما لابن رشد أو شرط على بابه راجع للمعلق عليه أيضاً وهو ما اصرر أو هو شرط على بابه راجع للتعليل لا للمعلق عليه نفسه وهو ما لابن المبارك

وهو الحق وأما الآن يشاء الله فيجحد فيه ما لا ينزله وصر والحق فيه أيضاً ما لا ينزله المبارك أذيعه كل البعد أن يقول فيه أحد بالزوم مع رجوعه للمعلق عليه نفسه فلا جرم أن ابن القاسم إنما ألزم فيه الطلاق للمعنى الذي بينه العلامة خاتمة المحققين ابن المبارك رحمه الله تعالى فتأمل ذلك كله بانصاف والله الموفق عنه* (تنبيه) قول ابن رشد لأن قدر الله وقضاه الخ يفيد أن القضاء والقدر مترادفان بمعنى الإرادة وهو خلاف ما عليه الجمهور وقد نقل في المسئلة شارح خطبة الافية أقوالاً وقال جس اعلم انه اختلاف هل ما معنى واحد وهو تعلق العلم والإرادة في الازل بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال أو هو ما متغيرا ان وهو مذهب الاكثرين ثم قال الاكثرون هؤلاء القدر سابق على القضاء فالقدر هو ما مر والقضاء ابراز الكائنات فيما لا يزال على وفق القدر السابق أى فهو حادث وقيل عكسه فيعكس تفسيرهما وعزى للمتكلمين وقيل هـ ما مع حادثان والقضاء سابق وهو حصول جميع الاشياء في اللوح المحفوظ بمجمله والقدر ابرازها مفصلاً له شيئاً بعد شيء على وفق القضاء ذكره ابن زكري في نظمته والشيخ السنوسى في شرح مسلم وقيل عكسه وانظر بقية الاقوال في شرح الحصن هـ يخ يعنى في فصل الدعاء من الحزن ويطلق القدر أيضاً بمعنى المقدور وهو أفعال العباد كما في كلام السبكي وقرره (١٠٩) المحلى ونص ما هو القدر وهو ما يقع من العبد المقدور

في الازل خيره وشره كائنان منه
بجمله موارده هـ والمراد به في
حديث الايمان المعنى الاول لانه
لا معنى للايمان بالمقدور نعم وصفه
فيه بالخيرية والشرية من باب وصف
المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق
بفتحها والافه وبذلك المعنى كله خير
وكالخيرية والشرية انما هي
باعتبار كونه فعلاً للعبد والله تعالى
التوفيق (أو كان لم تظفر السماء الخ)
قلت سئل ح عن شخص
خاصم آخر فقال أحدهما وكأنه
المظلوم خيمى على حرام ان لم ينصفنى
الله منك فكث يومين أو نحوهما
فاصابه مرض فقتله والخيمة في
عرفهم كناية عن الزوجة فاجاب

كلامه هذا وهم أن الشرط كالاستثناء الذي هو من النفي اثبات ومن الاثبات نفي ثم أطال
في ذلك وقال في آخر كلامه وانما بسطت الكلام في هذه المسئلة لاني ما رأيت أحداً من
شيوخ المذهب يعترض على ابن رشد رضى الله عنه بل يسألون كلامه ويحاولون أجوبة
متكلفة هـ وقد خفي عليه كلام صر السابق كما خفي عليه كلام غ في تكميل
التقديم فانه قد اعترض كلام ابن رشد قائلاً في آخر كلامه ما نصه بيانه ان قوله أنت طالق ان
مقت أن شاء الله فيأبى انه شرط تعقب شرط قبله على انه معلق به والقاعدة أن الشرط اذا
تعقب فعلاً مستنداً أن يؤثر في وقف اسناده على الشرط لان يؤثر في وقف نقيض الاسناد
المذكور ركوله اضرب أربعين جلدة هذا ان قد فخر اعني فغان كان عجباً فافقوا ان
كان عبد مؤثر في اسناد ضرب أربعين بمعنى وقفه على الشرط الآخر وهو كونه عبداً
وجعله على تأثير الشرط في نقيض الاسناد وهو عدم ضرب المذكور رجل له على غير مدلوله
لا يصح للمعارض شرعى كافي اليقين بالله فتأمل هـ منه بلغة في قلت والحق ما قاله
الامام أبو الوليد بن رشد وماردوا به عليه من الامثلة كانه ساقط اذ تلك الامثلة كلها الشرط
فيها على بابه قطعاً وانما أتى به فيها للاحتراز اذ لا الاتيان به لكان الحكم شاملاً لا منطوق
والمنهوم فلما أتى بالشرط علمنا ان ذلك الحكم مقصور على صورة المنطوق وان للمفهوم
حكماً آخر وهذا أمر بديهي لا يخفى على أصغر وليد فكيف بالامام الجليل أبي الوليد

بان الظاهر ان هذا من الخلق على الغيب كان لم تظفر السماء غداً فالمشهور انه ينجز عليه الطلاق فان غفل عنه حتى وقع الخلو
عليه فهل يطلق عليه أو لا قولان هـ يخ وقول ز وفي الموطأ أنشأت الخ هو بفتح الهـ ز وسكون النون أى ظهرت وقوله
بحرية بالرفع فاعل ورواه الشافعي بالنصب على الحال وغدية قال الباجي أهل بلد نايروونه بالتصغير وقرأه لنا أبو عبد الله البصري
وضبطه لي بخط يده بفتح الغين وهكذا حدثني به الحافظ عبد الغنى عن حمزة بن محمد الكناي هـ (تنبيه) قال في جامع الدرر المنكوبة
نقل ابن رشد في سماع ابن القاسم من كتاب السلطان ثلاثة أقوال فيمن يقول انه يعلم متى يقدم فلان أو وقت نزول المطر أو حدوث
الفتن والاهوال وما يستثير الله به من الاخبار وشبهه من المغيبات فقيل انه كافر يجب قتله من غير استئابة وقيل بعد الاستئابة وروى
عن أشهب وقيل يزجر ويؤذّب وهو سماع ابن القاسم في كتاب السلطان هـ ومثله ابن ناجي عن ابن رشد أيضاً وكذا في ح عن
البيان كما نقله جس على الرسالة ونقل مثله القرافي في الفروق والاشي عن جامع المقدمات وزاد عن ابن رشد وليس اختلاف في
قول بل اختلاف في حال فان قال ان الكواكب مستقلة بالتأثير قتل ولم يستتب ان كان يسره لانه زنديق وان أظهره فهو مرتد
يستتاب وان اعتقد ان الله هو الفاعل عند هازجر عن الاعتقاد الكاذب لانه بدعة مسيسة للعدالة ولا يحل لمسلم تصديقه قال

والذي ينبغي أن يعتقد فيما يصيبون
 أن ذلك على وجه الظن الغالب نحو
 قوله عليه السلام إذا أنشأت بحرية
 الخ اه وقال الأبي قال ابن العربي
 فليس لاحد أن يدعى علم احداها أي
 الخمس في قوله تعالى أن الله عنده علم
 الساعة الآية فن قال ينزل المطر
 غدا أو أ كسب فيه كذا كفروا
 استند في نزول المطر إلى أمارة لأن الله
 تعالى لم يجعل لواحدة من أمارة
 الاما جعل للساعة وكذلك ان ادعى
 علم ما في الرحم الا أن يستند في ذلك
 للتجربة كقول الطبيب ان كان النقل
 في الجانب الايمن أو كانت حمة نديه
 هي السوداء فالولد ذكر وان كان
 أحدا الامر من في اليسر فالولد أنثى
 اه (أربع لا يعلم الخ) قلت قال
 في سماع أصبغ من كتاب الايمان
 بالطلاق وسئل عن رجل قال لرجل
 أنا والله أتيتك منك وأشد حبا لله
 ولرسوله وامرأته طالق البتة قال
 أوله حاشا قيل له فلو قال امرأته
 طالق ان لم يكن فلان أتيتك منك
 وأشد حبا لله ولرسوله منك قال ان
 كان ذلك في رجل من أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد عرف
 فضله مثل أبي بكر وعمر فلا شيء عليه
 وان قال ذلك لاهل هذا الزمان فهو
 حاشا الا أن يعلم من ذلك الذي حلف
 عليه فسقايتنا فأرجو أن لا يكون
 عليه شيء ابن رشد هذه مسئلة
 صحيحة ينة على أصولهم فيمن حلف
 على غيب لا يعلم حقيقة أنه حاشا اه

وأما الشرط في مسئلتنا فلا يمكن أن يكون على بابه من الاتيان به للتشديد والاحترار عن
 صورة المفهوم على مذهب أهل السنة والمجاهد في المعنى كالاتي كافي اليقين بالله الذي
 هو الاصل وكافي أنت طالق ان شاء الله على مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكافي مشيئة
 فلان كقوله أنت طالق ان شاء زيد أو الا أن يشاء زيد وليس عندنا شرط غير هذا يساوي
 الاستثناء في المعنى وقد نص ابن المواز على أن ان شاء الله استثناء كالان شاء الله وكالاتي
 الحقيقي ونقله أبو الحسن اللخمي في تبصرته وقوله قال في كتاب الايمان والنذور وما نه
 وقال محمد الاستثناء كل ما كان فيه ان مثل قوله ان شاء الله والا ان مثل أن يحلف ان فعل
 كذا الا أن وكل ما كان فيه الامثلية أن يحلف ان كنت صحبت اليوم قرشيا الا فلانا وان
 أكلت اليوم طعاما الا لحافه هذه الثلاثة الاوجه استثناء اد منها بالمفظة مع اسقاط شيء يسير
 لم تدع الحاجة اليه وقد اعترض على ابن المبارك معاصره قاضي الجماعة أبو القاسم الجعفي
 في تقييده واعترض عليه مامعاب بعض معاصريه ما تركت جلب ذلك اختصارا مع ان
 بعض ذلك عن اصابة الغرض بعزل وفيما ذكرت كفاية لمن يعقل والله أعلم * (تنبيه) *
 كلام ابن رشد هذا الذي كثر فيه القيل هو في المقدمات وهو خلاف ماله في البيان من أنه
 ينهه عند ابن القاسم أيضا ان رده لله عمل وقد أشار إلى ذلك في باب اليقين عند قوله
 كالاتي استثناء بان شاء الله الخ فانظر وذكره أيضا العلامة ابن هلال في مسائل الذبايح والايمان
 من الدر المنيرة ونصه وفي رسم ان خرجت من سماع عيسى من الايمان بالطلاق وان قال
 لامرأته ان فعلت كذا الا أن يقدر الله فأت طالق ان فعله فهي طالق ابن رشد لا شهب في
 المجموعة لاشي عليه وهو الذي يوجب القياس والنظر لان قدر الله وقضاه ومشيتته هي
 ارادته كاذكره في المسئلة المتقدمة ثم قال ولو قال ان فعلت كذا الا أن يشاء الله فأت طالق
 لنفقه استثناءه عند الجميع ان قد نص على رد الاستثناء الى الفعل بذكره اياه عقبه قبل
 الطلاق وما روى عن ابن القاسم ان الاستثناء بمشيئة الله في اليقين بالطلاق غير عامل وان
 رده الى الفعل معناه اذا ادعى ذلك مع قيام البينة عليه فلا يصدق في ذلك خلافا لابن
 الما جشون وقد قال ابن دحون لو قال لامرأته ان فعلت كذا الا أن يشاء الله فأت طالق
 فنقلت لحث على قياس هذه الرواية قلت اقتضى قول ابن رشد هنا ان ابن القاسم لا يمانع
 ابن الما جشون في دعواه رد الاستثناء بمشيئة الله سبحانه الى الفعل الامع قيام البينة عليه
 ومقتضى قوله في المقدمات انه يخالفه في ذلك وان لم تقم بينة ثم قال وأشار القرافي الى أن
 قول ابن الما جشون وفاق لقول ابن القاسم وتفسيره وقد رد ذلك في الفرق الثالث من
 قواعده بأن من الاحكام ما جعل الشارع لها أسبابا يبدد المكلف ان شاء وهو التعليق قال
 فقول عبد الملك ان أعاد الاستثناء على الفعل معناه أراد أن ذلك الفعل المعلق عليه لم أجزم
 بجعله سببا للطلاق بل فوضت جعل السببية الى مشيئة الله ان شاء جعله سببا للافلا قال
 وعلى هذا التقدير لا يكون الفعل سببا فلا يلزم فيه شيء اجماعا ولا يكون هذا خلافا للمالك
 وابن القاسم مع ان صاحب المقدمات حكاه خلافا قال فاذا جعل قول عبد الملك على
 ما ذكرناه فلا اشكال ويصير المدرك مجمعا عليه والا فلا تعقل المسئلة ولا تظهر لها حقيقة اه

وحاصله انه لو جزم يجعل الفعل المعلق عليه سببا للطلاق لو افاق عبد الملك ابن القاسم على عدم اعمال الاستثناء بالمشيئة ولو لم يجزم يجعله سببا لادفع ابن القاسم عبد الملك في اعمال الاستثناء وتبع القاضي أبو عبد الله المقرئ رحمه الله القرافي في هذا في قواعد فائلا وهو تفسير عند المحققين وحكاية ابن عبد السلام عن بعض شيوخ المشازقة وقال لا يلتفت اليه اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام القرافي مختصرا وقال عقبه مانصه قلت من تأمل ما قدمناه من توجيه القولين بأن له سقوط هذا الكلام ومخالفته لفهم الاشياخ في حل المسئلة على الخلاف حسب ما مر للشيخ كغيره اه ثم ذكر كلام البيان ومخالفته ومنافاته لكلام المقدمات وقال عقب ذلك مانصه ففي اتفاقهما في قوله أنت طالق ان فعلت كذا ان شاء الله مع دعواه رد الاستثناء للفعل على عدم حشيه واختلافهما فيه ثلثا هذا ان قامت عليه يئنة للقرافي والاكثر مع المقدمات والبيان اه منه بلفظه قلت كلام الامام أبي عبد الله بن عرفة غير وافي بالمراد وان سلمه غير واحد من المحققين فان فرضه الخلاف في مثاله يمتضى أنه اذا تعين رد الاستثناء الى الفعل كقوله ان دخلت الدار ان شاء الله فانت طالق أنه ليس من محل الخلاف وانه نافع باتفاق عند الجميع وهو ظاهر كلام ابن هلال السابق أيضا وليس كذلك بل كلام المقدمات وغيرها يفيد أن ابن القاسم يقول لا تنفعه المشيئة أيضا وبذلك يلزم ما أئزموه فلو قال في اتفاقهما في قوله ان فعلت كذا ان شاء الله مع دعواه في هذا رد الاستثناء للفعل على عدم حشيه واختلافهما فيه ثلثا هذا ان احتمل كالمثال الثاني وقامت عليه يئنة للقرافي الخ سلم من ذلك فنامسلة بانصاف والله أعلم (* تنبيه * وفائدة *) قول أبي الوليد بن رشد رحمه الله لان قدر الله وقضاه الخ يفيد أن القدر والقضاء مترادفان وأنهما مامع بمعنى الارادة وهو قول قوي لكن الجمهور على خلافه وقد حصل في المسئلة شارح خطبة الالفية أقوالا ونظمت محصل كلامه فقلت

وفي تباين القضاء والقدر * أو المترادف خلاف اشتهر
والاول المعزول للجمهور * والثاني قول ليس بالهجوم
ثم عليه هـ لهما ارادة * أو في وعلم أو هما وقدرة
ثم على الاول أيضا اختلف * على أقاويل فهناك ما عرف
فيل القضاء ارادة ثم القدر * ايجاد ممكن وعكس ذا اشتهر
والسنوسي الامام وقعا * تعلق القدرة والعلم معا
في أزل قل قدر ثم القضاء * اجراء ممكن بوفق مامضى
أو قدر تعلق الارادة * في أزل فصل الافاده
ثم الارادة بحكم خبري * قضى وهذا للقرافي السري

فقد جاء الله مثلا زيدا بالسعادة على ما للقرافي ارادة سعادة مع اخباره بكلامه وقولي في البيت الثاني والثاني الخ يقرأ بغير ياء لاستقامة الوزن وهو سائغ والله أعلم (فان لم يدعيا يقينا طلقا) قول ز الا أن يتبين خلاف ما جزم به أحدهما أو هما الخ الصواب حذف قوله أو هما اذا لا يصح عقلا أن يتبين خلاف قولهما معاني مثال المصنف ولا في المثال الذي

(* مسئلة *) قال البرزلي سئل ابن أبي زيد عن حلف بالطلاق ما أنا الا فلان بن فلان يعني أباه فاجاب لاحسن عليه وأجاب القاسبي بأنه حائث لانه يمين غموس قال البرزلي قلت ان كان مقصده انه ينسب الى أبيه لا الى غيره فهو يار في يمينه وان أراد في نفس الامر فيجزي على اليمين على غلبة الظن انه كالشك والوهيم ولهذا قال غموس (فان لم يدعيا يقينا الخ) قول ز ما جزم به أحدهما أو هما الخ الصواب حذف قوله أو هما اذا لا يصح عقلا أن يتبين خلاف قولهما معا في مثال المصنف ومثاله لان المنقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان نعم يمكن ذلك في نحو حلف أحدهما انه أبيض والاخر أنه أسود لانهم ضدان وهما قد يرتفعان فيجوز قول مب عن طني جزم اللغمي بعدم التحيز الخ فيه نظر لان اللغمي قد صرح بوجود الخلاف في المسئلة والعذر لظني ان ابن عرفة لم ينقل أول كلام اللغمي الذي فيه حكاية الخلاف وانما نقل آخره فأعتربه والكمال لله وقوله اذا لوجه للتحيز وهو يحد مخرج الخ فيه نظر بل له وجه وجه وهو تعليقه بالطلاق بمن يمكن بلوغهم معا اليه عادة

زاده هو لان النقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان نعم يمكن ذلك في مثال آخر تكلف أحدهما
 انه أبيض والاخر أنه أسود مثلالانهم ما ضدان وهما قد يرتفعان فتأمل (أو ان لم
 أطلقك رأس الشهر البتة الخ) قول مب جزم اللغوى بعدم التمييز في الحلف بالبتة
 الخ هذا الكلام كله لظني كذا كرم آخر أو قد سلمه كما سلمه تو وفيه نظرم من وجهين
 أحدهما ان اللغوى قد صرح بوجود الخلاف في المسئلة ونصه واختلف اذا قال
 أنت طالق ان لم أطلقك فقال مالك هي طالق حين تكلم بذلك وقال أيضا لا يقع عليه
 طلاق حتى ترفعه ويوقعه السلطان واختلف اذا رفعتة هل يطلق عليه بالحضرة اذ
 لا فائدة في الصبر أو بعد أن يضرب له أجل المولى رجا أن ينفي عزمه ما عن القيام بالطلاق
 واختلف أيضا اذا ضرب أحد الاطلاق أنت طالق ان لم أطلقك رأس الهلال واحدة
 أو أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا أو أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس
 الهلال واحدة أو أنت طالق واحدة ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا فليل لاشئ عليه
 الا أن وهى أيمان فيبقى حتى يبر بفعول الطلاق الذي حلف أن يفعله أو يأتي الاجل
 بخنسه ان لم يفعل فيقع عليه الطلاق الذي ألزم نفسه ان لم يطلق وقبل يجعل عليه
 الطلاق الا أن قال أنت طالق ان لم أطلقك جعلت عليه الا أن طلقه وكذلك اذا جعل
 بره بطلقة وحنثه ثلاث أو بره ثلاث وحنثه بواحدة فانه يجعل عليه أدنى الطلاقين وهى
 واحدة لانه طلاق الى أجل لما كان لا بد له من أحد الطلاقين في بر أو حنث وأرى ان قال
 أنت طالق واحدة ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا يجعل بطلقة الحنث وهى واحدة فان
 هو أراد أن يطلق ثلاثا بان وان لم يطلق كان حاثا بواحدة وقد جعلت وان انقضت العدة
 قبل وقت الحنث بان بواحدة وان قال أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس الهلال واحدة
 لم يجعل بطلقة البر ثم قال بعد أسطروان حلف بالثلاث ان لم أطلقك قبل الهلال ثلاثا
 لم يجعل أحد الطلاقين قال محمد لان له مندوحة أن يصالح قبل الاجل فلا تلزمه الا واحدة
 اه منه بلفظه من أوائل كتاب الايمان بالطلاق فهذه الصورة التى قال فيها وان حلف
 بالثلاث الخ هى احدى الصور الاربع التى صرح فيها بالاختلاف وأتى بها آخر كذلك
 بين ان له فيها اختيار الاحد القولين والعذر لظني ان ابن عرفة لم ينقل أول كلام
 اللغوى الذى قدمناه وانما نقل آخره فاعتبر به جزم بان اللغوى جزم بعدم التخيير فوقع فيما
 ترى والكمال لله تعالى ثانيا ما قوله اذ لا وجه للتمييز وهو يجب دمجها بالمصالحه الخ بل له
 وجه وجيه بادلكل منصف نبيه وهو تعليق الطلاق بزمن يمكن بلوغه ما معا اليه
 عادة فانه قد ألزم نفسه الطلاق الثلاث عند رأس الشهر قطعاً بما لا سبيل له الى نفيه ان
 بقيت في عصمته أو طلقها طلاقاً جاعلاً فلم تنقض عدتها عند رأس الشهر وهذا أمر يسلمه
 ظني وغيره فالمسئلة اذا كن قال لزوجه أنت طالق رأس الشهر ثلاثا وكسئلته من قال
 لزوجه وقد كان طلقها واحدة أنت طالق رأس الشهر طلقين ولا شأن أنه يجعل عليه
 الطلاق في هاتين وتحرر عليه فيهما فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والعلة فيهما
 معان النكاح فيهما قد صار مؤجلاً فاشبهه بنكاح المتعة كسائر مسائل الطلاق المؤجل

فانه قد ألزم نفسه الطلاق الثلاث
 عند رأس الشهر قطعاً بما لا سبيل له
 الى نفسه ان بقيت في عصمته أو
 طلقها طلاقاً جاعلاً فلم تنقض عدتها
 رأس الشهر وهذا أمر واضح فهو
 كن قال أنت طالق رأس الشهر ثلاثا
 أو طلقين وقد كان طلقها واحدة
 فينجز عليه قطعاً ولم يلقه في الكونه
 بجحد مخرجاً من الثلاث بالمصالحه
 فكذلك يجب في مسئلتنا وبه ذهب
 ان ما اعتمد المصنف هنا وفي ضج
 تعالى ابن شماس وابن الحياجب هو
 الصواب انظر نص اللغوى وغيره
 في الاصل والله أعلم

(بجـ: لا يفـ اقراره الخ) قول مب
 فان ما يحل المقام عليه الخ فيه نظر
 اذ لو قال أردت زوجتي الميتة في
 طالق لم يصدق في قضا ولا قضاء وفيما
 بينه وبين الله تعالى لا يلزمه شيء
 والله أعلم (أو احدا كما طالق) قول
 مب عن ابن عرفة وقال المديون
 الخ كذا في ابن عرفة والذي في ابن
 يونس مانصه ابن المواز هذا قول
 المصيرين وروايتهم عن مالك وقال
 المديون وروى بعضهم عن مالك
 انه يختار منهن واحدة كالعتق اه
 وقول ز فانه يصدق في الفتوى
 الخ محل التصديق اذا أقرب ذلك
 أولا والا فلا كما في المدونة انظر نصها
 في الاصل * (تنبيه) * في فائق
 الوائس روى مانصه سئل القاضي
 أبو عبد الله المقرئ التمساني عن
 رجل قال علي الطلاق لأفعل
 أولا فعلن فحنت وله أكثر من امرأة
 واحدة ولم يقصد بذلك غير مطلق
 الطلاق فاجاب بالاختيار قال
 ورأيت ذلك أضعف من قوله
 أحدا كن أو امرأتى لان هذا مقيد
 لفظا ومعنى وذلك مطلق لفظا محتمل
 للتقييد معنى اه ونقل الشيخ نو
 معنى عن خط الشيخ ميارة بطرة
 ضج عن أبي عبد الله المقرئ بطرره
 نحو ما ذكره في الفائق عنه ثم قال
 الشيخ نو وعندي فيه نظر بل
 تطبيق الجميع في هذه أولى فقامله
 اه قلت ويان ما لم يقرى ان قوله
 احدا كن نص في واحدة لكنه لم يلم
 يعينها طلق الجميع احتسابا بخلاف
 قوله علي الطلاق فانه ليس بنص

بأجل يبلغه عمر الزوجين معا وهذه العلة التي علل بها هنا عدم التخيير وهي كونه يجسد
 مخرج من الثلاث فالمصلحة موجودة في الصورتين المذكورتين ومع ذلك لم يلتفتوا اليها
 فكذلك يجب في مسئلتنا وفي ابن يونس مانصه ولما أجعوا على ابطال النكاح الى أجل
 وعجلوا المؤجل من حل العدة وجب مثله في الطلاق المؤجل أن يجعل ابقاعه وقاله عدد
 من الصحابة والتابعين اه محل الحاجة منه بلفظه وفي ابن عرفة مانصه ابن حارث ان قال
 أنت طالق الى مسئل الهلال أو الى وقت يأتي على كل حال فهي طالق وقت قوله اتفاقا
 وسمع ابن القاسم في العدة أن ناسا اختلفوا فيمن طلق الى أجل سماه وان عطاء كان يقول
 ذلك فقال مالك لا أقول له ولا غيره هذه المدينة دار النبي صلى الله عليه وسلم ودار الهجرة فها
 ذكروا أن المطلق الى أجل يستمتع بامرأته الى ذلك الاجل وان لم يندرك أحد من علماء
 الناس قاله وهذه شبهة المتعة ابن رشد قياسه ذلك على المتعة صحيح اه محل الحاجة منه
 بلفظه وبذلك تعلم أن ما اعتمد المصنف في توضيحه ومختصره تعالى بن شاس وابن الحاجب
 هو الصواب والحق الواجب فتأمل به بانصاف والله أعلم (بجـ: لا يفـ اقراره بعد اليقين) قول
 مب فان ما يحل المقام عليه تجوز القضا به الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه في هذا
 نظر اذ لو قال أردت زوجتي الميتة في طالق لم يصدق في قضا ولا قضاء وفيما بينه وبين الله
 حيث أراد زوجته الميتة فذلك لا يلزمه شيء اه من خطه طيب الله تراه وما قاله هو الظاهر
 والله أعلم (أو احدا كما طالق) قول مب عن ابن عرفة وقال المديون ورووا الخ كذا
 هو في أصل ابن عرفة والذي في عبارة ابن يونس وهو مراده بالصدق هو مانصه ابن المواز
 هذا قول المصيرين وروايتهم عن مالك وقال المديون وروى بعضهم عن مالك انه يختار
 منهن واحدة كالعتق اه منه بلفظه وقول ز فانه يصدق في الفتوى بغير بين الخ محل
 التصديق اذا أقرب ذلك أولا والا فلا في المدونة اثر ما في عنهما مانصه وان جحد فشهد
 عليه كان كناية لانه اه منها بلفظها قال ابن ناجي عليها مانصه ما ذكره هو المشهور وقيل
 تقبل منه نيته في عينة بالطلاق بعد انكاره اه منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) * خرج
 الشاذ هنا على مذهب المدونة في اللعان وعلى أحد الأقوال في انكار الوديعه فقال ابن
 عرفة مانصه وفيها ان جحد فشهد عليه كان كناية لانه اه قلت يرد تحريم قبول قوله
 في النية بعد جحد من قول ابن القاسم في لعانها ان أقامت المرأة بينة ان الزوج قد فها
 وهو ينكر حد الان بلا عن ويقبل منه جحد لرفع الحد بالشبهة وتخريجها على قبول
 قول المودع ينكر الوديعه فتقوم عليها بينة انها تلفت بزوجان حفظ الفروج أكد من
 الاموال اه منه بلفظه * (الثاني) * اذا قال انسان علي الطلاق أو اليقين على ما جرى به العمل
 أو على الحرام أن لا أفعل كذا وله أكثر من زوجة فحنت فقال أبو العباس الوائس روى في
 الفائق والمعيان مانصه سئل القاضي أبو عبد الله المقرئ التمساني رحمه الله عن قال علي
 الطلاق أن لا أفعل أو لا فعلن فحنت وله أكثر من امرأة واحدة ولم يقصد غير الطلاق
 فأجاب بالاختيار قال ورأيت ذلك أضعف من قوله احدا كن أو امرأتى لان هذا مقيد
 لفظا ومعنى وذلك مطلق لفظا محتمل للتقييد بهن معنى اه منه بلفظه ووجدت بخط بعض

من أدركته من القضاة من أتق به بهامش الفائق في هذا المحل مانصه وبهذا أفتى سيدي
 محمد بن عبد السلام بناني وسيدى يعيش قال الثاني في فتواه وبه كان يفتى شيخنا اه
 من خطه وفي نوازل الشريف العلي بعد نقله كلام الفائق مانصه قيل وقد يقال في الفرق
 ان احدا كن طالق من باب تحريم واحد لا بعينه وفيما يلزمه من ذلك خلاف وقوله على
 طلاق أو حرام من باب والله لا كان أو أطلق فيسبى باقاع تلك المساهية في ضمن أى فرد
 كان والله أعلم اه ونقل التبرور في شرح خليل عن بعضهم ان من حلف بالطلاق وله
 زوجات لزمه فيهن الا أن ينوى اه وبغلة أفتى سيدي يحيى السراج اه من خط بعضهم
 اه منها بلقطها ونقل العلامة الحافظ النوازي الزاهد أبو العباس الملوى وقال عقبه مانصه
 وقال شيخنا الظاهر انه يلزمه طلاق الجميع كما أفتى به الامام السراج اه من خطه بلقطه
 وفي نو هنا بعد ذكره فتوى المقرئ مانصه وعندى فيه نظير بل تطبيق الجميع في هذه
 أولى فتأمل اه منه بلقطه قلت وما قاله من الاولوية ظاهر وجهه أن قوله احدا كما
 أو امرأتى اللفظ فيها صالح لان يراد به واحدة بعينها ولا يراد به واحدة لا بعينها ولا يحتمل
 غير ذلك ومسئلة النزاع محتملة لان يراد به باقاع النظر عن القصدا ولا يكونه لم يقع ان
 يكون المعنى على الطلاق من واحدة بعينها ومن واحدة لا بعينها ومن الجميع ولا شك انه
 لو قصد هذا الاخير لم يلزم عليه الجميع باجماع وهذا الاحتمال أقوى لما تقر من ان حذف
 المتعلق يؤذن بالعموم وهو يوجب لزوم طلاق الجميع ويمنع من أن يجزى في المسئلتين
 روايتا المصريين والمدينين لأنه ينبغي عنه طلاق الجميع ويوجب له التحير باتفاقهما كما هو
 مفاد فتوى المقرئ وما وجهه به المقرئ فتواه من قوله لان هذا مقيدا لم يظهر له وجهه
 بعد امعان النظر وكذا التوجيه الذي نقله الشريف فيه فطرفنا من ذلك كما بانصاف
 والله أعلم (الا أن بيت طلاقها) قول ز أو حكما كما اذا قال ان لم يكن طلاقى عليك الخ
 جزم به هذا ولم يجزم به في ضيق وأطلق في محل التقيد ونص ضيق خليل ويمكن أن
 يزول الشك أو لا بان يقول ان لم يكن طلاقى ثلاثا فقد أوقعت عليه تمكيله الثلاث لانه بين
 أحدا من أمان طلقها ثلاثا فلا شك وان طلقها دون الثلاث فهي في عصمتها فتقع
 بقية الثلاث اللهم الا أن تنقضى بقية العدة أو تكون غير مدخول بها والى هذا أشار
 عبد الحميد والله أعلم اه منه بلقطه وقول ز وقال أشهب ينقطع الخ هذه النسبة
 أصلها لابن حبيب وذكرها ابن عرفة عن أبي محمد في مختصره وسلمها ولكن قدوهم فضل
 ابن حبيب في ذلك ففي التنبيهات مانصه وقوله في الكتاب في مسئلة الدور في الشك في
 الطلاق ثم تزوجها الزوج الاول ترجع على تطليقة معناه بانتمى طلقها بانتمى منه على
 مذهب ابن القاسم وابن نافع وأشهب فيما حكاه عنه ابن عبيدوس وصححه فضل ووهب ابن
 حبيب في نقله المذهب الاخر باحلالها للزوج بعد نكاح ثلاثة أزواج كما رواه ابن حبيب
 عن مالك وذكر أنه مذهب أصبغ وأشهب قال فضل وانما هو مذهب ابن وهب ورجح ابن
 حبيب قول مالك وصوبه والذي صوبه يحيى بن عمر وفضل وسائر الناس هو قول ابن القاسم
 وهو الصواب اذا تأمل اه محل الحاجة منها بلقطها (وحلف ما طلق واحدة) قول مب

(الا أن بيت طلاقها) قول ز
 أو حكما كما اذا قال الخ جزم به هذا ولم
 يجزم به في ضيق انظر نصه في الاصل
 وقول ز وقال أشهب ينقطع الخ
 هذه النسبة أصلها لابن حبيب
 وذكرها ابن عرفة عن أبي محمد في
 مختصره وسلمها لكن قدوهم فضل
 ابن حبيب في ذلك كما في التنبيهات
 انظر الاصل والله أعلم (أو بدخوله
 فيها) قلت قول ز على فعل
 واحد أى من جنس واحد والافهما
 فعلان كما هو واضح وقوله وهذا
 اختلاف مكانه فقط فيه نظر ان
 اختلاف الزمان لازم لاختلاف
 المكان في نحو هذا (انفت) قلت
 قول مب لا يدفع الاشكال الخ
 تقرير الاشكال ان شهادة الاول
 ان اعتبرت كانت شهادة الثاني ملغاة
 لان قضاء العدة على مقتضى شهادة
 الاول وان لم تعتبر لم تكف شهادة
 الثاني وكون الطلاق والعدة من
 يوم الحكم لا يجزى لانه بعد تسليم
 الحكم بذلك (وحلف ما طلق
 واحدة) قول مب

المذهب طلاق جميعين اهلها وهم
مشهور المذهب عند ابن عرفة
خلاف ما اقتصر عليه المصنف من
عدم قبول هذه البيئة وليس كذلك
بل المشهور ومذهب المدونة عنده
هو ما اقتصر عليه المصنف وانما اراد
ابن عرفة الرد على من رتب على
القول بقبول هذه الشهادة لزوم
طلاق واحدة مهممة فاعترضه بان
الحارثي على هذا المقابل لزوم طلاق

وقال ابن عرفة مقتضى مشهور المذهب على قبول هذه البيضة طلاق جميعهن هكذا
وجدته أيضا في أصل ابن عرفة وهكذا نقله غ في تكميله ونقله ق فابحرف به ونصه
قال ابن عرفة مقتضى مشهور المذهب طلاق جميعهن اه فأوهم كلامه أن مشهور
المذهب عند ابن عرفة خلاف ما اقتصر عليه المصنف وليس كذلك بل المشهور ومذهب
المدونة عند ابن عرفة ما اقتصر عليه المصنف ذكر ذلك قبل ما قدمناه عنه بقرينة وانما قال
ابن عرفة قلت الخ رد اعلى من رتب على القول بقبول الشهادة الذي هو مقابل المشهور
ومذهب المدونة من عدم قبولها لزوم طلاق واحدة مهمة فاعترضه بأن الجارى على هذا
القول المقابل لزوم طلاق جميعهن لا واحدة مهمة وهو ظاهر وكثيرا ما يقع نحو هذا لى
رحمه الله والله سبحانه الموفق

(وعمل بجوابها الصريح) قول مب وهو مخالف لما نقله ج. أول الظاهر عن ابن رشد الخ عارض بين كلام ابن تونس وابن رشد والظاهر أنه لا معارضة بينهما لان الظاهر يقع به التحريم في الجملة فلذلك والله أعلم قال ابن رشد في البيان انه يلزم به الطلاق اذا قالت قصده به فلا يلزم مثله في نحو واسقني الماء ونحوه وقد حرم ابن رشد نفسه في المقدمات بنحو ما لابن تونس وساقه كانه المذهب ولم يحكم فيه خلافا ونصها وأما اذا أجابت بما ليس من معنى الطلاق مثل أن تقول أنا أثرب الماء أو أنا أضرب عبدي وما أشبه ذلك فهذا يقطع خيارها ولا تصدق ان ادعت أنها أرادت بذلك الطلاق اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن وسلمه مقتصر عليه (كما كتبناه بائعة) قول مب انما فيها تعليق الطلاق على الإبراء وغيره وليس ذلك بمنزلة التعليك الخ نحوه لتو فائلا وعلى تسليم عدم الحث بالنقل المذكور كما قاله صر فالظاهر أنه متى وقع الإبراء منها لزم الطلاق وليس لها ولا له إسقاطه لان هذا من الطلاق بالتعليق فتى وقع التعليق عليه لم يلزم وليس لاحد رفعه لامن باب التعليك حتى يسقط بتكليفه أو لا يسقط فتامه اه قلت في كلامهم ما عاين ظاهرا اذ ليس قوله ان دخلت الدار وأبرأني فانت طالق بمنزلة قوله ان دخلت الدار وكلمت زيدا فانت طالق كما زعمه تو ولا بمنزلة قوله ان دخلت الدار فانت طالق كما زعمه مب بل هو بمنزلة قوله ان دخلت الدار فأمرك ببدك لأن ان أبرأني فانت طالق أو ان أعطيتني كذا فانت طالق سواء بالوقوف وقد صرح في المدونة وغيرها بأن أمرك ببدك وان أعطيتني كذا فانت طالق سواء وان الجميع تعليق قال في كتاب التخيير والتعليك من المدونة ما نصه قال مالك وان قال لها أمرك ببدك الى سنة فانما توقف متى علم بذلك ولا تترك تحته وأمرها ببدها حتى توقف فتعضى أو ترد قال ابن القاسم وكذلك ان قال اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق فانما توقف الآن فتعضى أو ترد الآن يطأ عافى الوجهين وهى طائعة فيزول ما يسدها ولا توقف اه منها بلفظها قال أبو الحسن يعنى بالوجهين مسئلة السنة ومسئلة الالف الشيخ وتحمل على الطوعية اه منه بلفظه وقال ابن تونس ما نصه ومن المدونة قال مالك وان قال لها أمرك ببدك الى سنة فانما توقف متى ما علم بذلك ولا تترك تحته وأمرها ببدها حتى توقف فتعضى أو ترد قال ابن القاسم

ولا يخفى أن أن أبرتني من كذا في معنى أن أعطيتني كذا فتأمل له وانظر الأصل والله أعلم وقول ز عن ح صدقت بيني في المقدمات الخ

وكذلك ان قال لها اذا اعطيتني ألف درهم فانت طالق انها توقف الآن فتقضى أو ترد الا
 أن يبطأها في الوجهين وهي طائعة فيزول ما يدها ولا توقف اه منه بلفظه وقال النخعي
 مانصه فان قال لها أنت طالق على عبدك هذا وعلى عشرة دنانير فرضيت لزمنه ذلك
 وكذلك ان قال اذا اعطيتني أومتى اعطيتني عشرة دنانير فانت طالق كل ذلك لازم اذا اعطته
 ويفترق الجواب في الوقت الذي اذا اعطته لزمنه أخذته والطلاق فان قال أنت طالق على
 عبدك فلم ترض في المجلس لم يلزمه شيء لأنه عقد يقتضي الجاوبة بالحضرة وان قال اذا أومتى
 كان ذلك يدها وان افترقا لم يطل ويرى انها تاركة أو يعصى ما يرى أن الزوج لم يجعل
 التملك الى ذلك الوقت ويختلف اذا قال ان اعطيتني هل يحتمل ذلك على المجلس أو وان
 افترقا أو يرى ذلك يدها اذا قالت نعم وانصرفت على ذلك وان سكنت ضعف قولها اه منه
 بلفظه ونقله المصنف في ضيق وسلمه وقال ابن عرفة مانصه وفي التملك منها ان قال لها ان
 اعطيتني ألف درهم فانت طالق وقفت فتقضى أو ترد الا أن يبطأها طائعة فيزول ما يدها
 للنخعي ان قال اذا أومتى اعطيتني فهو يدها ولو افترقا لم يطل ويرى انها تاركة
 أو يعصى ما يرى أن الزوج لم يجعل التملك اليه ويختلف ان قال ان اعطيتني هل يحتمل على
 المجلس أو ولو افترقا أو أراه يدها ان قالت نعم قبل انصرافها اه محل الحاجة منه بلفظه
 فهذه نصوص قاطعة صريحة في أن ذلك من التملك لا من تعليق الطلاق الذي لا سبيل الى
 حله وقد خفي ذلك كله على نو وعلى مب فوهم صر أو الذائل عنه أو ان في كلامهم
 تحريف أو ليس كذلك والكمال لله تعالى فلا شك لان معاسا قاطن والله أعلم وقول ز عن
 ح صدقت بين في المقدمات الخ هو كذلك في ح ذكره عن النخعي وغيره لكن تعليل
 ابن يونس في الوطء يقتضي انه لا فرق بينه وبين المقدمات ونصه قال بعض فقهاءنا وكذلك
 ينبغي لو وطئها فقالت أكرهني وكذبها الزوج ان القول قوله وهي مدعية الا كراهه ثم قال
 بعد كلام مانصه لانهم أقرب بالوطء الذي يزيل ما يدها فدعواها الا كراهه لا يلتفت اليها
 اه منه بلفظه وقد أطلق ابن عات في طرده ونصها وان أقربت بالتمكين وادعت الا كراهه
 وادعى هو الطوع وحلف وسقط قيامها وله رد اليمين عليها فان حلفت أخذت بشرطها
 اه منها بلفظها فظاهره انه لا فرق بينهما فأنامله (وحلف) قول ز انه لم ينوزأ على
 الواحدة الخ فيه نظر لان ذلك صادق بما اذا لم تكن له نية أصلا ولا منكرته اذ ذلك وصوابه
 حلف انه أراد واحدة أو أنه لم يريد الا واحدة وبهذا صورته الباجي ونصه يريد أن منكرته لها
 أن يقول لم أرد الا واحدة فهذا يحلف على قوله انه لم يريد الا واحدة اه منه بلفظه (والا
 فعند الارتجاع) ما قرره ز أولا هو الذي قاله الباجي وغيره وما ذكره ثانيا عن تت
 عليه اقتصر ابن يونس ونصه ابن المواز ويحلف مكانه في المدخول بها لان له الرجعة مكانه
 فان لم يكن يخفى فلا يلزمه الآن عين لانها قد بان منه فاذا أراد نكاحها حلف على مانوى
 ولا يحلف قبل ذلك اذ له لا يتزوجها اه منه بلفظه ونحوه في ق ونقل في ضيق كلام
 ابن المواز وادعاه مانصه وقال الباجي وغيره لا يحلف الا عند ارادة الارتجاع لعلة
 لا يرجعها ولعل ابن المواز انما ألزمه المين ناجر التحقيق أحكام الزوجية الحاصلة في المطلقة

هو كذلك في ح عن النخعي وغيره
 لكن تعليل ابن يونس تصديقه في
 الوطء بقوله لانهم أقرب بالوطء الذي
 يزيل ما يدها فدعواها الا كراهه
 لا يلتفت اليها اه يقتضي تصديقه
 هو في المقدمات أيضا وقد أطلق ابن
 عات في طرده تصديقه بين والله أعلم
 قلت وقول ز وسيد كرم المصنف
 تفويضه الخ أى لغير الزوجية يعنى
 في قوله وله التفويض لغيرها الى
 قوله الا أن يمكنه (وحلف) يعنى
 الا أن يريد أن يتزوجها بعد زوج فلا
 بين حينئذ لانه يقول ان لم تصدقوني
 فقد أحلها الزوج قاله النخعي وقول
 ز انه لم ينوزأ الخ صادق بما
 اذا لم تكن له نية أصلا مع أنه
 لا منكرته حينئذ وصوابه حلف انه
 أراد واحدة أو لم يريد الا واحدة
 (والا فعند الارتجاع) ما قرره ز
 أولا هو الذي قاله الباجي وغيره
 وما ذكره ثانيا عن تت عليه
 اقتصر ابن يونس عن ابن المواز قال
 في ضيق ولعله انما ألزمه المين
 ناجر التحقيق أحكام الزوجية في
 الرجعية من نفقة وموارثة واستمتاع
 عند من يراه اه ابن عرفة وهذا
 أحسن لتحقيق حكم الارث بالموت
 وقول ابن عبد السلام ولتحقيق
 النفقة برزانه حق عليه يكفى في
 وجوبها عليه اقراره اه

(ولم يكررا الخ) قول مب عن ح في هذا الشرط نظر الخ فيه نظر (١١٧) لان من قال أمرك بيدك ونوى به واحدة ثم كرره

ولم ينويه تأسيسا ولا تأكيذا لا منكرة
له مع أنه يصدق عليه قوله ان نواها
فأخرج هذه الصورة بهذا الشرط
فتأمل (كنسقهاهي) قول ز وأما
بعد البناء الخ ظاهره كان هناك
ما يقتضي التكرار ككلمات أم لا
وهو مسلم في الاول دون الثاني
ابن الحاجب وتقع الواحدة ثم لا تزيد
الافى كلما أو يكون نسقالم تنويه
التا كيد اه ونحوه لان عرفة
انظر نصه في الاصل (وقبل ارادة
الواحدة الخ) هذارواه ابن القاسم
عن مالك وقال أصبغ هو وهم
واختار قول أصبغ غير واحد وهو
الذي يأتي على المشهور فيما إذا أنكر
المودع الوديعة قال في ضيغ واليه
أشار بالاصح هنا (ولانكرة الخ)
قلت قال ابن عاشر كأنه صرح
بهذا المفهوم لانه ليس منه فهم شرط
وليفيد اختصاص ذلك المفهوم
بالمطلق دون المقيد وعلى هذا فلو
قال فيما امرنا بكذا فخرجه الامدخولا
به في مطلق كان أخصروا وسلم من
تفريق المسائل وتشتيتهم قال قوله
فان أرادت الثلاث الى قوله بطلت
في التخيير يظهر لبادي الرأي ان هذا
تطويل مستغنى عنه بقوله وناكر
بخيرة الخ وقوله ولا نكرة الخ وقوله
وبطل في المطلق الخ وكأنه جملة على
هذا التخصيص على انها اذا فسرت
لفظها بعد المجلس بالثلاث كانت
المبادرة بالانكار غير بائنة نظر لما
فسرت به وعلى هذا فلو قال سئلت
بالمجلس وبعد فاعتبر تفسيرها كان

طلبا فارجعيا من ثقة وموارثة واستماع عند من يراه اه منه بلفظه ولما نقل ابن عرفة عن
سماع عيسى ابن القاسم أنه يحلف قال بعد ذلك مانصه ابن رشد قوله ويحلف على ما نوى
يريدان ناكرا ساعة قالت ذلك فان سكت حينئذ لم تكن له مناكرتها بعد ذلك وليس عليه
أن يحلف حتى يريدمر اجعتها قال في المدينة قلت وكذا نقل الباجي عن المذهب وللصقلي
عن محمد يحلف مكانه في المدخول بها وهذا أحسن لتحقيق حكم الارث بالموت وقول ابن
عبد السلام وتحقيق النفقة يرد بأنه حق عليه يكفي في وجوبها عليه اقراره اه منه
بلفظه * (تنبيه) * اذا أراد من اجعتها بعد أن تزوجت غيره تزوجا يبيح المبتوتة فلا
يعين عليه هذا هو الظاهر ولم أر من ينه عليه ولكن تعليلهم يرشد الى فتأمل ثم وجدت
اللغوي قد نص على ذلك ونصه فان انقضت عدتها ثم أحب أن يتزوجها قبل زوج أحلف
وان كانت قد تزوجت زوجها ثم طلقت لم يكن عليه عين لانه يقول ان لم تصدقوني فقد أحلفها
الزوج اه منه بلفظه (ولم يكررا أمرها يدها) قول مب قال ح في هذا الشرط
نظر الخ سلم كلام ح هذا كما سلمه نو مع أن كلام المصنف هو الصواب لان من قال
لزوجته أمرك بيدك ونوى به واحدة ثم كرر ذلك اللفظ ولم ينويه تأسيسا ولا تأكيذا
لا منكرة له مع أنه يصدق على هذه الصورة قوله أو لان نواها فلو لا زيادة هذا الشرط
لاقتضى كلام المصنف انه له المناكرة في هذه وليس كذلك فتأمل فانه دقيق (كنسقهاهي)
قول ز وأما بعد البناء فلا يشترط نسقه الخ ظاهره كان هناك ما يقتضي التكرار
ككلمات أم لا وهو مسلم في الاول دون الثاني ففي ابن الحاجب مانصه وتقع الواحدة ثم
لا تزيد الافي كلما أو تكون نسقالم تنويه التا كيد كطلاقه قبل البناء ضيغ يعنى ان
المملكة اذا وقعت واحدة وقعت وليس لها أن تزيد عليها الافي صورتين الاولى أن تكون
الصيغة مقتضية للتكرار كما اذا قال لكما شئت فأمرك بيدك والثانية أن تكون نسقا
اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن عرفة ونصه وزيادتها على الواحدة بعد استقلال
جوابه القوي التعليل المطلق وقبله فيها ان ملكها قبل البناء ولا يسهله فطلعت نفسها
واحدة ثم واحدة ثم واحدة ان نسقتن لزمته الثلاث الا أن تنوى واحدة كطلاقها اياها
وتعليكه بلفظ التكرار يشبه لها في القضاء ان بقى المحل أو تجدد ما لم تسقطه أو توقف في ان
قال أنت طالق لكما شئت فلها القضاء مرة بعد مرة لا يزول ما يدها الا أن تردده أو وطأ طوعا
أو توقف فلا قضاء لها بعد ذلك اه منه بلفظه وقوله عن المدونة ان ملكها قبل البناء ولا يسهل
له الخ يؤخذ من كلامه انه لا مفهوله وصرح بذلك في ضيغ ونصه وقوله في المدونة ان
ملكها قبل البناء يريد أو بعده ولهذا لم يخص المصنف اه منه بلفظه (والاصح خلافه)
أشار به لقوله في ضيغ مانصه فهل تقبل هذه النية منه وهي رواية ابن القاسم عن مالك
بعد حلفه أو لا تقبل منه وهو ندم من قائله وهو قول أصبغ قال أصبغ والقول الاول وهم
من قائله واختاره غير واحد وهو الذي يأتي على المشهور فيما إذا أنكر المودع الوديعة اه
منه بلفظه (ووقفت ان اختارت بدخوله على ضررتها) قول ز ولان فيه بقاء على عصمة
مشكوك فيها الخ هذا التعليل نقله ح عن ضيغ ولم يتعقبه لكن ما قاله مب من
أخصر وأبعد من التشويش اه (ووقفت الخ) قلت قول ز وهذا مما يدخل في قوله الا في الخ فيه نظر فان المعلق هناك

نفس التخيير والتعليك والمعلق هنا
 خيارها واطلاقها وهو راجع لفعالها
 لا لفعل الزوج تأمله (ورجع ملك
 الخ) قول ز ولورجعت لاختيارها
 لمفارقة الخ هو مبالغة فيما قبله وهو
 صحيح فيما اذا كان التفرق بقيامها
 وحدها أو معه وكلام الباجي يدل
 على ان ذلك متفق عليه أو بقيامه
 وحده غير فاصده قطع ما جعل لها
 كما تفهمه المدونة لان قصده وبه
 تعلم ان اطلاق مب القول بان
 ما قاله ز غير صحيح فيه نظروا لله
 أعلم وقول مب عن ابن رشد
 كان يضي لنا الخ فيه تناقض لانه
 ذكر أولاً أن ما في العتبية مع
 صراحته في انكاره عليها تفسير لما
 في المدونة بمعنى ان القولين اللذين
 في المدونة محلها اذ لم تقل ذلك
 واللام يقطع ما يدها الا السلطان
 باتفاق ثم قيد ذلك بما اذا لم ينكر
 عليها والاجر القولان فتأمله
 وقول مب ثم ذكر عن الباجي الخ
 فيه ان ابن عرفة لم ينسب ذلك للباجي
 فقط بل عزاه أيضاً للشيخ عن الموازية
 انظر نصه في الاصل (تردد) قلت
 قول مب وما تقدم يفيد انه جار
 على اللغة يعني ادلالة ان على الزمان
 المستقبل بالالتزام لانها للتعلق فيه
 واعلم ان متى موضوعاً لتعظيم
 الزمان واذ الزمان المستقبل وفيها
 معنى الشرط وان للشرط في المستقبل
 فننظر فيه ما مجرد الشرط جعل
 المقيس بما كالمطلق ومن نظريهما

أن الصواب اسقاطه ظاهر فتأمل والله أعلم (ورجع ملك الخ) قول ز ولورجعت
 لاختيارها المفارقة الخ هو مبالغة في قوله قبل فان تفرق عنه فلا خيار لها وهو صحيح فيما
 اذا كان التفرق بقيامها معاً أو بقيامها وحدها وكلام الباجي يدل على ان ذلك متفق
 عليه فانه قال بعد ذكر القولين مانصه وجه القول الاول أن مجلس التفاوض والاخذ
 في مثل هذا متماد فاذا طال المجلس وزاد على ذلك الزيادة البينة التي يعلم بها الخروج عن
 هذا الامر وترد النظر فيه بطل ما لها من القبول كما لو قامت من المجلس اه منه بلانظنه
 ومعلوم أنه لا يمتنع مختلف فيه وأما اذا كان بقيامه وحده فان قصده قطع ما جعل لها فلا
 اشكال أنه لا ينقطع وان قام لا مر آخر فالفهم من كلام المدونة انه يقطع لقولها وان
 وثب حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم يتفعه ذلك اه فتأمل له وبه تعلم ان اطلاق مب
 القول بأن ما قاله ز غير صحيح فيه نظروا لله أعلم (وأخذ ابن القاسم بالسقوط) قول
 مب عن ابن رشد كان يضي لنا الخ مع قوله عنه ولم ينكر عليها الى قوله ولورجعت لاختيارها
 على القولين سلم كلام ابن رشد هذا كما سلمه ابن عرفة وفيه عندي نظر لانه يناقض بعضه بعضاً
 فانه ذكر أولاً أن ما في العتبية تفسير لما في المدونة يعني أن القولين اللذين في المدونة محلها
 اذ لم تقل قبلت النظر في أمري مثلاً فان قالته فلا يقطع ما يدها الا السلطان باتفاق
 القولين لجعل ما في العتبية تفسيراً ثم قيد ذلك بما اذا لم ينكر عليها فان أنكر عليها ورد قولها
 في المجلس جرى القولان مع أن كلام العتبية الذي جعله تفسيراً قد وقع فيه التصريح
 بانكاره عليها لقوله فيها فقالت قبلت أمرى فقال ليس ذلك لا أوقال فانظري الآن
 والا فلا شيء لك الخ فتأمله بالانصاف وقول مب ثم ذكر عن الباجي ان ظاهره خروج من
 الخلاف الخ لم ينسب ابن عرفة ذلك للباجي فقط كما يوجهه كلامه ونصه الباجي وهذا اذ لم
 تجب بشئ ولو قالت قبلت أمرى فذلك يدها حتى توقف أو تمكن من نفسه في قول مالك
 معاً قلت للشيخ عن الموازية انما لها القضاء في المجلس في قول مالك القديم الآن تقول
 قبل الاقتراح قبلت أو رضيت وأخبرت ونحوه مما يعلم انهم لم تدع ما يدها ولا يدري أهو
 فراق أو ترك لما يدها فلا يزال ما يدها الا إيقاف السلطان أو كنه من نفسه أو لو قال لها
 الزوج لا أفرقك حتى تبني فراقك أو ردك لم يكن له ذلك الا توقف السلطان وكذا سمع ابن
 القاسم اه منه بلفظه (أو كالمطلق تردد) قول ز ووجه التردد ان اذا وان دأت على
 الزمان بجوهرها فقد دأت عليه بوضعها الخ كذا فيما وقفت عليه من نسخه وهو كلام
 مختل سقط منه شيء وعبارة خش سالمة من ذلك ومع ذلك فلم يظهر توجيهه وقول ز
 وكلام البساطي غفلة عن هذا الذي قاله البساطي هو مانصه وهذا الخلاف ليس جارياً
 على اللغة ولا على اصطلاح فعله على اصطلاحهم اه منه بلانظنه ونقله بق وقال
 مانصه كلام البساطي أظهر من كلامه اه منه بلفظه * (تبنيان * الاول) * نقل ق
 وغيره يقتضي أن المحل لقولان لا لتردد ولكن أشار به المصنف لقوله في ضيق مانصه
 وحكي ابن بشير فيما اذا قال لها أنت محيرة أو ملكة ان شئت أو اذا شئت طريقتين للامتأخرين
 احدهما ان في ذلك القولين السابقين في التعليك والثانية أنه يتفق على أن الاختيار

لهابعد المجلس اه منه بلفظه وقد أشار الى هذا بب * (الثاني) * قال ابن عرفة
 مانصه وعلى انقضاءه بالمجلس لوقال لها أمرك بيدك ان شئت أو أنت طالق ان شئت
 في كونه يفوت بانقضاء المجلس وكونه تفويضاً لا يقطع به ثالثها في أمرك بيدك
 ورابعها عكسه لابن محرز عن قول ابن القاسم ومالك وعياض عن أبي النجاء عن ابن
 القاسم اه منه بلفظه ونقله في مختصره فان حمل على القاعدة المقررة له ولغيره في
 نحو هذا من أن الثالث هو الأول بزيادة قيد كان عزوه الثالث والرابع معكوساً وتوجه
 عليه الاعتراض بمخالفته لما في التفسيرات لعياض ونصها وقوله أنت طالق ان شئت قال
 ابن القاسم ذلك لها وان قامت من مجلسها وذلك تفويض فوضه اليها وهذا قول مالك في
 كتاب الايمان والامر بسيدها حتى توقف وكذا قال في الظاهر في أنت على كظهر رأي ان
 شئت ولابن القاسم في الواضحة والمبسوطة لاقضاء لها في أنت طالق ان شئت الا في المجلس
 وهو ظاهر قوله في كتاب العتق وهذا هو الذي رجحه بعض شيوخنا المقتضى بهم وخرج
 ابن محرز الخلاف في ذلك من قول مالك من ظاهر قوله ان قال أنت طالق ان شئت أو
 اختاري أو أمرك بيدك قال فظاهر قوله انه اختلف قوله في أنت طالق ان شئت ولم يجزه
 كالتعليك اذا علقه بالمشيئة قال وله وجه صحيح لان قوله أنت طالق ايقاع للطلاق فانما
 يصير تعليكاً له بكتابة المشيئة فيصير كالتعليك المطلق ولا يكون كالتعليك اذا وكد تفويض
 المشيئة لها اذ لا بد أن يكون للتفويض بالمشيئة تأثير وقوة وليس الا للقضاء متى شئت ثم
 قال وابن القاسم يرى ذلك تفويضاً وأنه سيد ما لم توقف وحكي ابن حبيب عنه في ذلك
 قولين وان هذا آخر قوله فنبه على الخلاف وقد أول بعضهم على ابن القاسم أن ان شئت
 في التعليك ليس بتفويض بخلاف الطلاق حكاه أبو النجاء ان رضي اه منها بلفظها
 ومزاده بعض شيوخه والله أعلم أبو الوليد بن رشد فانه قال في المقدمات مانصه واختلف
 قول ابن القاسم اذا قال أنت طالق ان شئت فله في المدونة أن ذلك تفويض والامر اليها
 حتى توقف وله في الواضحة أنه لا قضاء لها الا في المجلس بخلاف قوله أمرك بيدك ان شئت
 وهو الصحيح وقد تناول بعض الناس على ما لابن القاسم في المدونة ان أمرك بيدك ان شئت
 ليس بتفويض بخلاف قوله أنت طالق ان شئت ووجه ذلك توجيه بعيد لا وجه له حكى
 ذلك أبو النجاء في كتابه اه منها بلفظها فتعين أن يكون معنى قوله ثالثها في أمرك بيدك
 أي هو تفويض في أمرك بيدك ان شئت لا في أنت طالق ان شئت وان كان خلاف
 القاعدة المذكورة والله أعلم (كما اذا كانت غائبة وبلغها) قول مب وطى
 الصواب ان لم يطل كافي ضيق وغيره ماعزاه لضيق هو كذلك فيه نقله عن ابن رشد
 ونحوه في ابن عرفة عن ابن رشد وما نقله عنه هو في المقدمات وبأني لنظها لكن لا وجه
 لاعتراض طنى به على تت ومن تبعه كس وز لانه ان عني أن القائلين بان لها
 الخبر بعد المجلس الذي علمت فيه اتفقوا على أنه لا قضاء لها بعد الشهرين فليس كذلك
 وان عني أن ذلك هو الراجح فلماذا ذكره تت ومن تبعه مرجح وهو جريان العمل به كالمستطلي
 في نهاية في اختصارها لابن هرون مانصه وقولنا ولها التلوم الى اخر الفصل فيه من الفقه

لمعنى الزمان جعلهما كنى الأمان
 الزمان فيهما مبهم فالقضية معهما
 في قوة المهمة لك التميم هو
 مقتضى الاحتياط في الطلاق فتأمل
 والله أعلم * (تنبيه) * قال ابن عرفة
 وعلى انقضاءه بالمجلس لوقال أمرك
 بيدك ان شئت أو أنت طالق ان شئت
 في كونه يفوت بانقضاء المجلس وكونه
 تفويضاً لا يقطع به ثالثها في أمرك
 بيدك ورابعها عكسه لابن محرز
 عن قول ابن القاسم ومالك وعياض
 عن أبي النجاء عن ابن القاسم اه
 فان حمل على القاعدة في نحو هذا
 من أن الثالث هو الأول بزيادة قيد
 كان عزو الثالث والرابع معكوساً
 وتوجه عليه الاعتراض بمخالفته لما
 في التفسيرات فتعين أن يكون معنى
 قوله ثالثها الخ هو تفويض في أمرك
 بيدك ان شئت لا في أنت طالق ان
 شئت وان كان خلاف القاعدة المقررة
 انظر الاصل والله أعلم (كما اذا كانت
 غائبة) قول مب عن طنى
 والصواب ان لم يطل الخ ماعزاه
 لضيق هو كذلك فيه وفي ابن عرفة
 عن ابن رشد أي في المقدمات لكن
 ما انت ومن تبعه هو قول مالك
 وابن القاسم وابن الماجشون وأصبغ

أنه لو لم يذ كر هذا الشرط وغاب الزوج المدة التي شرط لها ولم تأخذ بشرطها فاختلف في ذلك فقال ابن وهب في العتبية إذا لم تقض بشي عند انقضاء الاجل سقط ما يدها من ذلك في هذه الغيبة وقاله ابن نافع وابن كنانة قالوا الآن تشهد عند الاجل أن ذلك يدها لم تدعه وقال عبد الملك في الثمالية ذلك يدها ما أقامت حتى يوقفها الحاكم أو طرح ما يدها وسواء أشهدت أن ذلك يدها أم لا ولا يمين عليها انهم لم يترك ما كان يدها وروى ابن القاسم في العتبية والواضحة أن لها أن تقضى وإن أقامت الشهر والشهرين إذا قالت انما أقمت انتظاره ولا يمين عليها في ذلك وبه قال ابن القاسم قال مالك في كتاب محمد بن طلال بعد الشهرين فلا قول لها إلا أن تشتتر عند الاجل أنهما منتظرة أجل آخر فذلك يدها ما لم تتأخر بعد الاجل الثاني أكثر من شهرين فذلك منها رضا بالصبر على زوجها ولا قيام لها وإن لم يوقف لتأخيرها وقتها لكن أشهدت انهما منتظرة على شرطها فذلك لها ولو بعد عشرين سنة وفي العتبية روى ابن عبد الحكم أنهما إن لم تقض عند الاجل فانها تتحلف بالله ما تركت ذلك وتقوم بشرطها قال غير واحد من هذه الرواية جرى العمل وبها النسيان منه بلانظرة ونحوه في المعين ونصه وإذا قال الزوج في الشرط ولها التسليم ما أحب لا يقطع تلومها شرطها كان أرفع للنزاع لانه إذا لم يذ كر ذلك وغاب الزوج المدة التي شرط ولم تأخذ بشرطها عند انقضاءها اختلف في ذلك فقال ابن وهب في العتبية إذا لم تقض بشي عند انقضاء الاجل سقط ما يدها من ذلك ولم يكن لها أن تقضى في هذه الغيبة وقاله ابن نافع وابن كنانة الآن تشهد عند الاجل أن ذلك يدها لم تدعه وقال عبد الملك في الثمالية ذلك يدها ما أقامت منتظرة حتى يرفع أمرها إلى السلطان أو طرح ما يدها وسواء أشهدت أن ذلك يدها أم لا ولم تشهد ولا يمين عليها أنهما لم تكن تاركة قاله أصبغ وهو قول مالك قال أصبغ واستحسن أن يحتاط عليها باليمين عند ما تريد أن تقضى انما لم تترك ولا رضيت بالمقام عليه فإن تكلمت قبل أن تقضى فأرى أن تمنع منه وروى ابن القاسم في العتبية أن لها أن تقضى وإن أقامت الشهر والشهرين إذا قالت انما أقمت انتظاره ولم أترك ذلك وفي سماعة عيسى من كتاب التخيير والتقليد من العتبية وسأله ابن عبد الحكم عن أمر أدب يجعل الزوج أمرها يدها إلى أجل أن لم يأت فيجاوز الاجل فلا تقضى شيئا وتفعل قال ابن القاسم في غير العتبية أو تتعبد قال تحلف بالله ما تركت ما كان يدها من ذلك ويكون القول قولها قال غير واحد من الموثقين وبهذه الرواية جرت الاحكام واستمرت الفتوى من الشيوخ اه منه بلفظه فحصل مما سبق أن ما قاله ابن وهب ومن تبعه هو قول مالك وابن القاسم وابن الماجشون وأصبغ وبه العمل والفتوى فكيف يعترض عليهم فتأمل والله أعلم وقول ز وهو طريق ابن رشد وحكي عليه الاتفاق الخ سلمه نو وبب بسكوته ما عنه وهو غير صحيح بل ابن رشد من حكي الخلاف كافي نقل ابن عرفة عنه وضيع فطريقته موافقة لطريق اللغمية لا مخالفة لها ونص ابن عرفة في سقوط شرطها بعدم قضائها في المجلس الموجب لها فيه التقليد وامضائه ما لم يوطأ قال ابن رشد ثالثا ان تأخر قضاؤها أكثر من شهرين لسماعة عيسى ابن وهب مع سماعة ز و نأشبه وسماعة عيسى ابن القاسم في كتاب

وبه العمل كافي المتبني فكيف يعترض انظر الاصل قال مقبده عفا الله عنه فان قلت موضوع تت والمصنف غير موضوع النقل والعزو الذي في الاصل لانه في غاب وشرطها ان لم يأت لاجل كذا فامرها يدها مثلا فان قضى الاجل ولم تأخذ بشرطها بل تراخت قلت حكمهما واحد بجوامع أن كلامهما لم تقض ساعة وجوب التقليد لها كما يقبده كلام ابن رشد وابن عرفة والله أعلم وقول ز وحكي عليها الاتفاق الخ فيه نظير بل ابن رشد من حكي الخلاف فطريقته موافقة لطريقة اللغمية لا مخالفة لها كافي ابن عرفة و ضيع انظر نصهما ونص المقدمات في الاصل

(فالحكم للمتقدم) قول ز وكذا ان تحققت الخ هذه هي عين (١٣١) ما قبلها وبعبارة عجم وخش وخيتي صواب

قلت قال نو ثم ظهر أنها ليست
عين الاولى لان الثانية الشك فيها
من المرأة نفسها والشك في الاولى
الزوج أو هو ما والله أعلم (وهل له
عزل الخ) قول مب عن أبي
الحسن انظر اذا قالت الزوجة الخ
انظر هذا التوقف وفي ابن عرفة
ما نصه الشيخ عن الموازية لو أراد من
ملكه الزوج أمر امرأته طلاقها
فلهما منعه منه ان أي منعه الامام
وسقط ما يده ولو سبق فراق لم يحد
هذا ان كانت سألت الزوج ذلك
وأراد سرورها بذلك والافلامنع
لها عليه وقاله مالك فين جعل
أمرها يبدأ بها ١ قلت وقول
مب اذ خلاف أن للزوج عزل
الوكيل الخ فيه نظر قد حكى في
باب الوكالة من ضج فيه القولين
كأن في ح ثم هو من الشذوذ بحيث
لا ينبغي للمصنف أن يعادله القول
الآخر وقد يغتفر ذلك لقوله صدر
الفصل فيه العزل قاله نو (وله
النظر) قول ز فان لم يتطرب المصلحة
الخ ظاهره انه اذا وقع الطلاق
وكان غير مصلحة ان الامام يرد
وهذا لا يصح فيه عين حمله على ما قبل
الايقاع والله أعلم (الأن تمكن من
نفسها) قول مب وقد علمت انه
لادليل فيه الخ تبع فيه طئي
وفيه نظر بل كل من كلام المدونة
وابن عرفة وق يدل لذلك وابن
يونس وان لم يعزه الا لابن المواز فقد
ساقه مساقا يدل على انه تفسير
للمدونة وكلام ابن عرفة يفيد أنه
متفق عليه ونص ق هذا تكرار

النكاح قياسا على قول مالك في المواجهة بالتليك وسماع ابن القاسم اه محل الحاجة منه
بلفظه ونص ضج فهل تكون بمنزلة ما اذا كانت حاضرة يختلف فيها على قولين وهي
طريقة الخفي قال والقول ببقائه هنا أحسن لان لفظة هنا لا يقتضي جوابا ويتفق هنا
على أن لها القضاء وان انقضى المجلس طريقان والى الاولى ذهب صاحب المقدمات اه منه
بلفظه وكلام ابن رشد اه وفي الفصل الخامس من كتاب التخيير والتليك من المقدمات
ونصه وأما اذا كتب اليه بذلك كتابا وأرسل به اليه رسولا أو جعل أمرها يدها ان تزوج
عليها أو غاب عنها مدة متأ وأضر بها أو ما أشبه ذلك فلم يختلف قول مالك أن ذلك يدها وان
لم تقض فيه ساعة وجب لها التليك قبل يمين وقيل بغير يمين ما لم يطل ذلك حتى يتبين أنها
راضية باسقاط حقها والطول في ذلك أكثر من شهرين على ما في سماع ابن القاسم من كتاب
التخيير والتليك ثم قال وروى يحيى عن ابن وهب أن حقه باسقاط اذ لم تقض فيه ساعة
وجب لها التليك حتى انقضى المجلس الذي وجب لها فيه قياسا على التليك الذي تواجه به
الملكه وهو قول أشهب في سماع عبد الملك بن الحسن من الكتاب المذكور اه محل
الحاجة منها بلفظها * (تنبيه) * قول المقدمات وروى يحيى عن ابن وهب الخ كذا
وجدته في نسختين عتيقتين منها وكذا تقدم في نقل ابن عرفة عنه ونقله في ضج بلفظ
وروى ابن وهب أن حقه باسقاط الخ كذا وجدته في عدة نسخ منه مظنون بها الصحة وكذا
نقله جس عنه وهو تحريف لاحالة فيحتمل أن يكون وقع ذلك في نسخة المصنف من
المقدمات ويحتمل أنه من النسخ لان قوله وروى ابن وهب يقتضي أنه عن مالك فيناقض
قوله أو لا فلم يختلف قول مالك الخ ولان الذي تقدم عن الليثي وغيره عزوه لقول ابن
وهب لا لروايته فتأمل (فالحكم للمتقدم) قول ز وكذا اذا تحققت تقديم أحدهما
وشكت في عينه عبارة سبق اليها القلم لان هذه هي قوله أو لا فان شك في أيهما المقدم وبعبارة
عجم صواب ونصه وكذا ان تحققت النطق بأحدهما وشكت في عينه اه منه بلفظه
ووقع في خش هكذا على الصواب (لتعليقهما بمنجز) قول ز كافي قوله تعالى واشكروه
كأهدا كم الخ كذا في عدة نسخ والصواب ما في بعضها واذا كروا لمواظفته للتلاوة (وهل له
عزل وكيله قولان) قول مب عن أبي الحسن انظر اذا قالت الزوجة أسقطت حق الخ
انظر هذا التوقف وفي ابن عرفة ما نصه الشيخ عن الموازية لو أراد من ملكه الزوج أمر
امرأته طلاقها فلها منعه منه ان أي منعه الامام وسقط ما يده ولو سبق فراق لم يحد هذا
ان كانت سألت الزوج ذلك وأراد سرورها بذلك والافلامنع لها عليه وقاله مالك فيمن
جعل أمرها يبدأ بها اه منه بلفظه (وله النظر) قول ز فان لم يتطرب المصلحة
الخ ظاهره انه اذا وقع الطلاق وكان غير مصلحة أن الامام يتطرب لذلك وهذا لا يصح
فيه عين حمله على ما قبل الايقاع فتأمل (الأن تمكن من نفسها) قول مب وقد
علمت أنه لادليل فيه وكذا لم يكن في ابن عرفة ولا في ق ما يدل لما قاله الخ تبع فيه طئي
وفيه نظر بل كل من كلام المدونة وابن عرفة وق يدل لذلك ونص ق هذا تكرار
لقوله كتمكينها طاعة ولو قال الا أن يمكنه منها كان مناسباً وبعبارة المدونة ان يمكنه

(١٦) رهوني (رابع) لقوله كتمكينها طاعة ولو قال الا أن يمكنه منها كان مناسباً وبعبارة المدونة ان يمكنه

الاجنبى منها زال ما بيده من أمرها اه كلام ق ونص ابن عرفة وفي مختصر ماليس في المختصر من ملك امرأته أمرها أو رجلا لاجل لاقضاء لواحد منهما حتى يأتي الاجل وللزوج الوطء في الاجل والمشهور تجبيل التوقيف في ذلك كالطلاق وان الوطء بعلم المملك يسقط حقه وقال أصبغ لا يسقطه وقيل يسقطه ان كان المملك المزوجة ولا يسقطه ان كان أجنبيا قاله ابن الماجشون وابن حبيب اه منه بلفظه ولم يذكر في المسئلة غير هذا فانظر قوله بعلم المملك الخ وتقييده محل الخلاف بذلك فانه يفيد أنه بدون علم متفق عليه ونص المدونة واذا مملكتها أمرها أو مملك أمرها الاجنبى ثم بدله فليس له ذلك والامر اليهما فان قاما من المجلس قبل أن تقضى المرأة أو الاجنبى فلا شيء لهما بعد ذلك في قول مالك الاول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك في قوله الآخر ما لم يوقعا أو وطئا الزوج فان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها أو مكنه منها زال ما بيده من أمرها وان جعل أمرها بيد رجل يطلق متى شاء فلم يطلق حتى وطئها الزوج زال ما بيد الرجل اه منها بلفظها قال ابو الحسن قوله ووطئا الزوجة يعنى بعد علم الاجنبى ورضاه وقوله وان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها وأمكنه منها زال ما بيده من أمرها يقوم منه مثل ما في سماع عيسى في رسم يسلف فيمن كانت له امرأتان فجعل أمر احدهما ما بيد الاخرى فيمكنه منها فوقع بينهما مباشر فطلقتها فقال لها الزوج ان كانت طالق فانه لا شيء عليهما لان طلاق هذه معلق بالطلاق الاخرى وطلاق الاخرى غير لازم لتسكينها منه وقوله وان جعل أمرها بيد رجل الخ الشيخ هذه المسئلة الاولى وانما فرق بينهما لان هذه لا يدخلها اختلاف قول مالك وانه يقضى وان افرق قاضى المجلس لقوله متى شاء اه وهو صريح في ذلك لانه يقتضيه فقط خلافا لمب ونحوه لان ناجى قائلا ومفهوم قولها أمكنه لو وطئ بغير علمه أنه لا يزول ما بيده وهو بين وقوله وان جعل أمرها بيد رجل الخ ويعنى أنه وطئها بعد علمه ولو وطئها بغير رضاه فان ما بيده لا يزول ونص عليه ابن المواز اه ويدل على أن هذا هو الصواب ما تقدم في نقل ابن عرفة من أنها اذا صرحت باسقاط حقها لا يزول ما بيد المملك على نفسه له فكيف يتمكينها دون علمه مع أنه أضعف من التصريح بكثير وبذلك كله تعلم ما في تصحيح الشامل وانظر بقية النصوص في الاصل والله أعلم

الاجنبى منها زال ما بيده من أمرها اه كلام ق ونص ابن عرفة وفي مختصر ماليس في المختصر من ملك امرأته أمرها أو رجلا لاجل لاقضاء لواحد منهما حتى يأتي الاجل وللزوج الوطء في الاجل والمشهور تجبيل التوقيف في ذلك كالطلاق وان الوطء بعلم المملك يسقط حقه وقال أصبغ لا يسقطه وقيل يسقطه ان كان المملك المزوجة ولا يسقطه ان كان أجنبيا قاله ابن الماجشون وابن حبيب اه منه بلفظه ولم يذكر في المسئلة غير هذا فانظر قوله بعلم المملك الخ وتقييده محل الخلاف بذلك فانه يفيد أنه بدون علم متفق عليه ونص المدونة واذا مملكتها أمرها أو مملك أمرها الاجنبى ثم بدله فليس له ذلك والامر اليهما فان قاما من المجلس قبل أن تقضى المرأة أو الاجنبى فلا شيء لهما بعد ذلك في قول مالك الاول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك في قوله الآخر ما لم يوقعا أو وطئا الزوج فان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها أو مكنه منها زال ما بيده من أمرها وان جعل أمرها بيد رجل يطلق متى شاء فلم يطلق حتى وطئها الزوج زال ما بيد الرجل اه منها بلفظها قال ابو الحسن قوله ووطئا الزوجة يعنى بعد علم الاجنبى ورضاه وقوله وان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها وأمكنه منها زال ما بيده من أمرها يقوم منه مثل ما في سماع عيسى في رسم يسلف فيمن كانت له امرأتان فجعل أمر احدهما ما بيد الاخرى فيمكنه منها فوقع بينهما مباشر فطلقتها فقال لها الزوج ان كانت طالق فانه لا شيء عليهما لان طلاق هذه معلق بالطلاق الاخرى وطلاق الاخرى غير لازم لتسكينها منه وقوله وان جعل أمرها بيد رجل الخ الشيخ هذه المسئلة الاولى وانما فرق بينهما لان هذه لا يدخلها اختلاف قول مالك وانه يقضى وان افرق قاضى المجلس لقوله متى شاء اه وهو صريح في ذلك لانه يقتضيه فقط خلافا لمب ونحوه لان ناجى قائلا ومفهوم قولها أمكنه لو وطئ بغير علمه أنه لا يزول ما بيده وهو بين وقوله وان جعل أمرها بيد رجل الخ ويعنى أنه وطئها بعد علمه ولو وطئها بغير رضاه فان ما بيده لا يزول ونص عليه ابن المواز اه ويدل على أن هذا هو الصواب ما تقدم في نقل ابن عرفة من أنها اذا صرحت باسقاط حقها لا يزول ما بيد المملك على نفسه له فكيف يتمكينها دون علمه مع أنه أضعف من التصريح بكثير وبذلك كله تعلم ما في تصحيح الشامل وانظر بقية النصوص في الاصل والله أعلم

صرح باسقاط حقه الايزول ما يبد الاجنبي على تفصيله السابق يتمكين انفسهم ادون علم
الاجنبي المالك ودون رضا غايته أن ينزل منزلة تصرحها بالاسقاط مع انه أضعف منه
بكثير اذ التصريح بالاسقاط لمن جعل له التملك منها أو من غيرهما مسقط له اتفاقا والتمكين
من الوطء فيه الخلاف السابق وهذا الدليل لاسيما لمن معه قلامسة ظفر من الانصاف ان
يرده وبذلك تعلم ما في تصحيح الشامل والله أعلم (أو ينقل للزوجة قولان) قول ز وانظر
لومات من قوض له أمرها ولم يوص به لاحد فهل ينقل لها الخ لا وجه لهذا التوقف لان
المسئلة منصوصة في المدونة وغيرها قال في كتاب بيع الخيارات من المدونة مانصه ومن تزوج
امرأة وشرطت عليه في العقد أنه ان فكح أو تسرى أو خرج بهم من بلدها فأمرها بدها أمها
ثم ماتت الام فان كانت أو صت بما كان لها من ذلك لاحد فذلك اليه قال ابن القاسم وان لم
توص فكأن في رأيت مالكا رأى ذلك للابنة أو قال ذلك لها ولم أتبعه منه وروى علي عن مالك
ان ذلك لا يكون يبدأ أحد غير من جعله الزوج بيده لانه يقول لم أكن أرضى أن أجعل أمر
امرأتى الا بيده لنظره وقلة بعلمته قال ابن القاسم وان أو صت الام الى رجل ولم تذكر ما كان
لها في ابنتها لم يكن للوصى ولا للابنة شيء من ذلك اه منها بلفظها قال ابن ناجي عليه امانصه
وحاصل ما ذكره في الكتاب أنها ان أو صت بما جعل لها ولم توص بشيء ففي ثبوت قولان وان
أو صت ولم تذكر ما جعل لها فلا شيء لها ثم قال عند قولها قال ابن القاسم وان أو صت الخ
مانصه اختلاف هل قول ابن القاسم وفاق وهو الذي ذهب اليه الاكثر فهو ما وجهان وجه
تكلم عليه مالك وهو اذ لم توص البتة ووجه تكلم عليه ابن القاسم وهو اذ أو صت لرجل
ولم تذكر ما كان لها في ابنتها وخلاف في الوجهين قاله بعضهم اه منه بلفظه وذكر ابن
يونس في كتاب بيع الخيارات عن المدونة نحوه ونصه قال ابن القاسم ولقد سئل مالك فمين
تزوج امرأة وشرطت عليه في العقد أنه ان تزوج أو تسرى أو خرج بهم من بلدها فأمرها
بدها أمها ثم ماتت الام فان أو صت بما كان لها من ذلك الى أحد فذلك اليه قال ابن القاسم
وان لم توص فكأن في رأيت أن مالكا يرى أن ذلك للابنة أو قال ذلك لها ولم أتبعه منه
وروى علي عن مالك أن ذلك لا يكون يبدأ أحد غير من جعله الزوج بيده لانه يقول لم أكن
أرضى أن أجعل أمر امرأتى الا بيده لنظره وقلة بعلمته قال ابن القاسم وان أو صت الام
الى أحد ولم تذكر ما كان لها من شرط ابنتها لم يكن للوصى ولا للابنة شيء من ذلك اه منه
بلفظه وذكر المسئلة أيضا في كتاب التخيير والتمليك فقال في باب جامع التملك والتخيير
مانصه ابن المواز ومن ملك رجلا فلك الرجل غيره وطلق فذلك غير لازم وكذلك لا يوصى
به الى غيره وقد قال ابن القاسم في الذي جعل أمرها بدها أمها ان غاب ماتت الام فان
أو صت الام بذلك بعينه الى أحد فذلك له فان لم توص به الى أحد فذلك للابنة فيما رأيت
من قول مالك وقال أشهب وابن عبد الحكم وأصبغ ليس لها أن توصى به والشرط ساقط
يوم ماتت الام اه منه بلفظه وذكر المسئلة أيضا اللغمي فذكر كلام المدونة السابق
الأنه قال وقال مالك فمين تزوج امرأة فشرطت عليه أمها ان تزوج عليها الى آخر ما مر
فجعل الام المستترقة ثم قال بعد رواية علي مانصه وهذا أحسن لأن يكون ذلك بيد

(أو ينقل الخ) قول مب هذا
قصور الخ صحيح لان المسئلة
منصوصة في المدونة وابن عرفة
وغيرهما ما انظر الاصل والله أعلم
(الأن يكونا رسولين) قلت
حقيقة كأن بلغها أني طلقتها أو حكما
كطلقها ولم يزدان شئنا وبه يعلم
أنه لا حاجة الى ما ذكره خش من
التصويب والله أعلم

(فصل في رتبته الخ) قول زلكنه موافق (١٣٤) العرف الخ صوابه للغة تامله وقول مب قاله ابن عاشر أرى أخذ من ضج

أجنى لان المعلوم من شأن الام الامسالة على ابنتها وان لا تطلق ثم ينظر الى أصل التملك فان كان ذلك بسؤال من الزوجة عاد الامر اليها ومن حقها أن لا تبقى تحته وقد تزوج أو تسرى وان لم يكن ذلك بسؤالها حسن أن يسقط التملك اه محل الحاجة منه بلفظه وذكرها أيضا بن عرفة من سماع عيسى بن القاسم رواية عن الامام ونصه سمعت مالكا قال من جعل أمرا أمرا أنه يبدأ بيها ان لم يأت لاجل سماء فلم يأت له فأراد الاب طلاقها وأبت ابنته فالقول قولها فان مات أبوها وأسند لغيره فهو فيه بمنزلة وان لم يسند له لاحد فليس يبدأ منه شيء ابن رشد قوله ان أسند ذلك لغيره بعد موته فهو له مثل ما في كتاب الخيار منها خلاف رواية علي فيها وقوله ان مات ولم يسند له لاحد فليس يبدأ منه شيء خلاف رواية ابن القاسم فيها فكأن في رأيت مالكا رأى ذلك لها أو قال ذلك لها ولم أتبعه اه محل الحاجة منه بلفظه والله سبحانه أعلم

(فصل في الرجعة)*

(يرتجع) قول ز لكنه موافق للعرف الخ الظاهر أنه سبق قلم أو تحريف وصوابه موافق للغة قبل قوله للعرف اذ لا يصح ما ذكره سواء أعدا الضمير الى خبر ابن عمر ولا اشكال أو أعداه الى اصطلاح الفقهاء والمؤثقي لان الاصطلاح والعرف بمعنى تأمل (من ينكح) قول مب وأهلية النكاح انما تتوقف على البلوغ والعقل الخ هذا الذي نسب له ابن عاشر مأخوذ من ضج فإنه قال عند قول ابن الحاجب وشرط المرتجع أهلية النكاح الخ مانصه يعني أن المرتجع يشترط فيه أن يكون أهلا للنكاح فلا بد أن يكون عاقل بالغ اه منه بلفظه قلت ومع ذلك فعندي فيه نظر لانه ان أرادوا أهلية لزوم الرجعة فلا بد أن يشترط فيه أهلية الصحة فغير صحيح أيضا اذ نكاح الصغير المميز صحيح فلا فرق بينه وبين السفيه والعبد ولهذا قال عج لوقال المصنف يرتجع من يصح طلاقه وان بكاحرام الخ لسلم محمد كرم غير كبير تكلف اه منه بلفظه فالخو أن معنى قول المصنف من ينكح أي من يعتقد نكاحه فيخرج به غير العاقل والصبي وان دخل هنا فهو خارج بقوله بعد غير بائن أما على المشهور من أنه ليس لولي أن يطلق عليه بغير عوض فواضح وأما على الشاذ من أنه يصح طلاقه عليه بغير عوض فوجهه عج بما نصه لانه لم يتقدم وطه معتبر فالطلاق قبل الوطء بائن اه منه بلفظه وهو ظاهر (وعدم اذن سيد) قول ز فان هؤلاء الخمسة الخ مثله لابن فرحون وغيره ونظمهم هوني بقوله ومن يمنع التزويج يمنع رجعة سوى خمسة قد عدتها نجل فرحون مولى وعبد المريض ومحرم وعلى الجميع عمن عدى

ون يمنع التزويج بمنع رجعة * سوى خمسة قد عدتها نجل فرحون مولى وعبد المريض ومحرم * وعلى الجميع عمن عدى (غير بائن) قول ز من البائن بخلع أو بطلاق بلغ الغاية الصواب حذفه أو زيادة أو نحوهما لان البائن غير محصور فيما ذكره * (تنبيه) * يدخل تحت منطوق المصنف

وفيه نظرسوا أريد أهلية الزوم لتوقعها على الرشد والحرية أيضا أو أهلية الصحة لانها لا تتوقف الا على العقل فالخو أن معنى من ينكح من يصح نكاحه وهو العاقل والصبي وان دخل هنا فقد خرج بقوله غير بائن ولو بني على الشاذ من ان لولي أن يطلق عنه بغير عوض لانه لم يتقدم وطه معتبر فلا عدة فيه فهو بائن قال عج ولو قال المصنف يرتجع من يصح طلاقه وان بكاحرام الخ لسلم محمد كرم غير كبير تكلف اه قلت ولما قال ابن الحاجب وشرط المرتجع أهلية النكاح قال ابن عبد السلام يريد أن المرتجع والنكاح يستويان في الشرط دون اتفاق الموانع فكل ما يشترط في الزوج يشترط في المرتجع وذلك هو العقل اه وبه تظهر المبالغة وقول ز أي من شأنه الخ يرد عليه أن المحرم ليس من شأنه النكاح حال الاحرام كالجنون حال الجنون (وعدم اذن سيد) قول ز فان هؤلاء الخمسة الخ مثله لابن فرحون وغيره ونظمهم هوني بقوله ومن يمنع التزويج يمنع رجعة سوى خمسة قد عدتها نجل فرحون مولى وعبد المريض ومحرم وعلى الجميع عمن عدى (غير بائن) يدخل في منطوقه من قال طلقت زوجتي كما طلق فلان وهي مدخول بها فتبين ان فلانا طلق زوجته واحدة وهي غير مدخول بها لان على الاولى عدة بخلاف هذه وفي مذهبهم من قال طلقتها كما طلق فلان فتبين ان فلانا طلق الخلع كما في ابن يونس انظر نصه في الاصل وقول ز من البائن بخلع أو بطلاق بلغ الغاية الخ صوابه أن يزيد أو نحوهما لان البائن غير محصور

بها لان على الاولى عدة بخلاف هذه وفي مذهبهم من قال طلقتها كما طلق فلان فتبين ان فلانا طلق الخلع كما في ابن يونس انظر نصه في الاصل وقول ز من البائن بخلع أو بطلاق بلغ الغاية الخ صوابه أن يزيد أو نحوهما لان البائن غير محصور

فيمادكره (في عدة صحيح) قلت قول ز لازم بقريته قوله حل وطؤه الخ أي لانه لا يحل الوطء في النكاح الغير اللازم كنكاح
السفيه والعبد بغير إذن وليهما فاذا وطئ واحد منهما قبل الاجازة (١٣٥) ثم طلق فلا رجعة له لان نكاحه لم يكن لازما والظاهر

ان هذا خارج بقوله حل وطؤه فلا
حاجة لقيد اللزوم (حل وطؤه) قول
ز فاذا تبين له بعد الرجعة وقوع
الطلاق الخ فيه تنظر في الدر التنبيه
بعد أن ذكر أن من أيقن بالخلف
وشك في الحث فراجع أجرأ لانها
ان كانت عند الله طائفة فقد راجع
منها وان لم تكن طائفة فهي زوجة
غير مطلقه مانصه قلت ولو يتقن
بعد أنه طلق لا جراً ذلك ولا يجزى
هنا ما في مسئلة من اغتسل الجنابة
ان كانت فكائت والفرق ان الغسل
يتم وتنقض صورته بالفرغ منه
وليس كذلك الرجعة لانها النعل
من الوطء والمباشرة مع النية أو
القول وذلك يستمر بعد وقد قال
اللعنمى لو فسدت المراجعة لكنه
أصاب في العدة وهو يرى أنه مرجع
لصح ارتجاعه وكانت أصابته رجعة
محدثة اه (وصحح خلافه) قلت
قول ز فلو نوى ثم أصاب فليس
برجعة الخ هذا اذا أصاب ذاهلا
عن الرجعة الاولى وعن الطلاق
مثلا والا كانت الاصابة رجعة ان
بقى شيء من العدة (ولا يفعل دونها)
قول ز وانما كان وطء المسهة
بختيار الخ هذا الفرق ذكره ابن
يونس وزاد بعده فرقا آخر انظره في
الاصل (تنبيه) حكى الدمياطي
عن ابن وهب والليث لا أشهب ان
الوطء بغير نية رجعة واستظهره
ابن رشد لا لعنمى وعز ذلك لأشهب

من قال طلق زوجتي كما طلق فلان وهي مدخول بها فتبين أن فلانا طلق زوجته واحدة
وهي غير مدخول بها وتحت مفهومه من قال طلق زوجتي كما طلق فلان فتبين أن فلانا
طلق طلاق الخلق قال ابن يونس في باب الخلع مانصه قال ابن القاسم في الذي قال لامرأته
أنت طالق طلاق الصلح انما واحد بآيته وقاله أصبغ في قوله أنت طالق طلاق الخلع أو كما
طلق فلان زوجته وفلان خالعه أو قال أصبغ وان كان فلان انما طلقها واحدة قبل
البناء فيلزم هذه الطلقة كما طلقت تلك الطلقة ولكن لا تبين بها لان عليها العدة وانما بآيات
تلك اذ لا عدة عليها اه منه بلفظه (حل وطؤه) قول ز فاذا تبين له بعد الرجعة وقوع
الطلاق الخ فيه تنظر وهو غفله عما في الدر التنبيه ونصه وستل رجعه الله عن رجل
خلف بالطلاق انه مأنقل في الشطر نجح الاعلى نوالى البوت فقال الذي لعب معه بل
جاوزت يتشاوا حتى عليه بما يقتضيه اللعب حتى أنار ذلك عنده الشك في الحث فقال
اللهم ان كنت تعلم اني حاث فاشهد علي أنني راجعت زوجتي ثم بقي بطن زوجته ثم عاد الى
الشك فاستفتى بعض الفقهاء فقال له يجوز لك على مذهب فلان لفقيه ذكره له ثم بعد مدة
عاد اليه الشك فاذا يخلفه فقال هذا أيقن بالخلف وشك في الحث المنصوص لابن رشد
وغيره يؤمر ولا يجبر فلما قال راجعت ونوى ووطئ أجرأه قيل لم يحقق أنها طلقت فقال ان
كانت عند الله طائفة فقد راجع منها وان لم تكن طلقة فهي زوجة غير مطلقه فلا شيء
عليه غير ما صنع قيل له لم يشهد عليها فقال الاشهاد على الرجعة مستحب ولكن هذا المقتضى لم
يدر بما يجيبه حين أحاله على الخلاف قلت ولو يتقن بعد أنه طلق لا جراً ذلك ولا يجزى
هنا ما في مسئلة من اغتسل الجنابة ان كانت فكائت والفرق ان الغسل يتم وتنقض
صورته بالفرغ منه وليس كذلك الرجعة لانها الغسل من الوطء والمباشرة مع النية أو
القول وذلك يستمر بعد وقد قال اللعنمى لو فسدت المراجعة لكنه أصاب في العدة وهو
يرى أنه مرجع لصح ارتجاعه وكانت أصابته رجعة محدثة اه منه بلفظه (ولا يفعل دونها)
كوطء) قول ز وانما كان وطء المبيعة بختيار اختيار الخ ذكر هذا الفرق ابن يونس
وزاد بعده فرقا آخر فقال مانصه ولا أنه لو لم يبطأ وعادى على امساكها حتى ذهبت أيام
الخيار واقطعت عتد ذلك مختاراً والزواج لم يجعل له بشر الرجعة فيطالبه بقبولها ولانه
لو عمداً على امساكها حتى انقضت العدة لبانت منه بخلاف انقضاء أيام الخيار فدل ان
وطءه أضعف من وطء المختار وهذا بين اه منه بلفظه وذكر هذا الفرق ابن رشد في
المقدمات وقال انه لا يسلم من الاعتراض وبأق لفظه وفي ابن عرفة مانصه وفي تمذيب
عبد الحق ان قيل لم يجعل وطء الامة المبيعة بختيار رضا من المشتري بالبيع ولم يجعل وطء
الزوجة دون نية الرجعة رجعة قيل ان الخيار يتعلق فيه حق للبائع وحق للمشتري فان فعل
المشتري في الامة ما يفعل المالك كان اختياراً منه والرجعة انما هي من حقوق الزوج
فلا يثبت حقه الا باقراره انه أراد بفعله الرجعة اه منه بلفظه (تنبيه) في اختصار

كما وقع في ق خطأ وكذا عز والاستظهار للعنمى كما وقع في اختصار المتيطة خطأ انظر الاصل قلت وقول ز والفرق بين
النية فقط الخ الظاهر لو قال والفرق بين القول الصريح فقط يكون رجعة الخ انه موضوع للرجعة الخ فتأمل والله أعلم

المتوسطة مانصه وحكى الديلمى عن الليث وابن وهب أن الوطء بغير نية رجعة قال اللخمي وهو الاظهر قياسا على وطء المبتاع الامة في الخيار فانه ضمانه وان زعم أنه لم يحتتر قال والفرق أن المبتاع لو حبس الجارية حتى مضت أيام الخيار لزومه والزواج لو لم يرجع حتى انقضت العدة بآت منه قال ولا يسلم من الاعتراض اه منه بلفظه كذا وجدته في غير نسخة منه بعز والاستظهار وما بعده للخمى وفيه نظر اذ لم يذكر اللخمي ذلك هنا ولا في بيع الخيار بل صرح هنا باختيار المشهور أن الوطء دون نية ليس برجعة ونصه واختلف في القول والفعل بغير نية فقال أشهب في كتاب محمد ليست برجعة وفرق في المدونة بين الوطء والقول فأسقط ذلك في الوطء اذا كان بغير نية والزعم في القول ثم قال وجعل ابن وهب والليث الوطء بغير نية رجعة والقول أن لا رجعة في الوجهين جميعا أحسن ولا قول ولا عمل الابنية اه منه بلفظه والصواب أن يقال قال ابن رشد بدل اللخمي لان ما ذكره هو في المقدمات لابن رشد ونصها وأما الوطء دون النية فلا يكون رجعة في الباطن ولا في الحكم الظاهر وقال الليث ابن سعد الوطء رجعة وان لم ينويه الرجعة يريد والله أعلم في الحكم الظاهر ولا يصدق أنه لم يريد بذلك الرجعة وهو الاظهر قياسا على مبتاع الامة بالخيار أن وطأه في أيام الخيار اختيار وان زعم أنه لم يحتتر لم يصدق لانه مخير في ارتجاع زوجته في العدة كما هو مخير في اختيار الجارية التي ابتاعها بالخيار وقد يفرق بينهما بأن المبتاع لو حبس الجارية حتى مضت أيام الخيار وتباعدت عنه بذلك مختارا والزواج لو تم ادى على امساكها حتى انقضت عدتها البات منه بخلاف انقضاء أيام الخيار فدل ان وطأه أضعف من وطء المختار وهو تفرق لا يسلم من الاعتراض اه منها بلفظه او عنه نقله غ في تكميله وكذا ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت يعترض بأن نسبة المبتاع للامة انما هو بوصف ابتاعها المناسب لمليتها ونسبة المطلق للزوجة انما هو بالطلاق المناسب لحرمتها فلا يلزم من ايجاب امساك الاول الامة اباحتها ايجاب امساك الثاني اباحتها اه منه بلفظه ونأمل جداوله لا بد والله أعلم (لحقها طلاقه على الاصح) هو قول أبي عمران قال في ضيق وهو الاظهر ابن عبد السلام وهو الصحيح اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق هنا مانصه ابن يونس قال أشهب وطؤه رجعة وان لم ينويه الرجعة اه منه كذا في جميع ما وقعت عليه من نسخة وعدة منها مظنون بها الصحة وفيه نظر والظاهر أنه تحريف من النسخ أو في نسخته من ابن يونس فان الذي في ابن يونس هو مانصه وقال الليث وطؤه رجعة وان لم ينويه الرجعة اه منه بلفظه فهو انما عز ذلك الليث أي ابن سعد أحد الأئمة المجتهدين لا لأشهب وهو الصواب لا من أحد هما أنه بذلك يوافق ما تقدم للخمى وابن رشد والمتطوى وغيرهم من الأئمة فانيهما أن المعروف لا نسب أنه لا بد من النية كما تقدم في نقل اللخمي عن الموازية ونحوه لابن العربي في سورة الطلاق من أحكامه ونصه فلونوى ولم يقع قول ولا فعل أو بالعكس في المدونة أن الوطء العارى عن النية ليس برجعة وأما القول العارى عن النية فهو رجعة اذا قال راجعتك وأنا هازل وقال أشهب اذا عرى القول أو الفعل عن النية فليس برجعة اه منها بلفظها وفي ضيق مانصه واختلف اذا انفرد القول أو الفعل على ثلاثة أقوال فقال

(لحقها طلاقه) ❦ قلت قول ز والظاهر أنه رجعي الخ انما يظهر على قول ابن وهب لا على المشهور اذا القرض انقضاء عدتها والالكنا ذاهبين عليه لامرأين له تأمله

أشهب ليس ذلك برجعة وقال ابن وهب الوطء رجعة وان عرى عن النية فأخذ منه أنه لا يشترط في القول أيضاً من باب أولى والثالث المشهور تشترط في الفعل دون القول اه محل الحاجة منه بلفظه وقد صرح ابن يونس نفسه بذلك ونصه قال مالك ان وطئها ونوى بذلك الرجعة وجهل أن يشهد فهي رجعة وان لم ينو ذلك فليست برجعة وقاله عبيد العزيز بن أبي سلمة لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما الاثر ما نوى فلم نصح الرجعة بالوطء الابالية قال أشهب في مدونه وكذلك اذا المسها في عذتها وقبلها أو باشرها أو نظر الى فرجها بشهوة ونوى بذلك كله الرجعة فهي رجعة والا فلا اه منه بلفظه والله الموفق (وله جبرها على تجديد عقد) قول ز وكلام المصنف هنا حيث لم ترجع الخ صواب وتقييد المصنف بذلك متعين لانه من قبل على أن لها الرجوع جبريا على مختار عبد الحق فحمله هنا على ظاهر مجريه على القول الآخر يوجب التناقض في كلامه وبه تعلم ما في اعتراض مب فتأمل بانصاف (وفي ابطالها ان لم تنجز الخ) الاول لعبد الحق واللعنمى وهو ظاهرها والثاني لابن محرز وسوى المصنف بينهما هنا وكلامه في ضح يقيد أن الاول أقوى فانه قال عند قول ابن الحاجب والمعلقة مثل ان كان غدا قال مالك ليست برجعة وقيل يعني الآن اه مانصه ولما كان في هذا التأويل مخالفة لقول مالك قال المصنف فيه وقيل اه محل الحاجة منه بلفظه وكذا كلام أبي الحسن يقيد ذلك فانه نقل كلام اللعنمى وعبد الحق وابن محرز وقال بعد ذلك كله مانصه قال الشيخ وما قاله ابن محرز هو خلاف ظاهر الكتاب وخلاف ما قاله عبد الحق واللعنمى تأمله اه منه بلفظه وكلام في يقيد أن ابن يونس موافق لعبد الحق واللعنمى لانه قال بعد نص المدونة مانصه ولم يقيد به ابن يونس بشئ اه وهو كما قال ونص ابن يونس قال مالك وأشهب وان قال لها اذا كان غدا فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة اه منه بلفظه ولم يرد على هذا شيئا وكان المصنف سوى بينهما هنا لاقتصار ابن شاس على تأويل ابن محرز قال في الجواهر مانصه قال أبو القاسم وقال أشهب عن مالك اذا قال اذا كان غدا فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة قال أبو القاسم مراده لا تكون رجعة الآن لكن تكون رجعة في غدا وعلل بأن حق له فكان له تنجزه وتعليقه بما شاء من محي غدا أو قدوم غائب أو غيره اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) * وقع في جميع ما وقف عليه من نسخ في مانصه قال ابن القاسم لا تكون رجعة الآن الخ بلفظ ابن النون وهو عند من كلام الجواهر وهو تصحيف بالريب وانما هو أبو القاسم بالواو ومراده به ابن محرز وذلك كنيته وكذلك وجدته في الجواهر وكذا هو في أبي الحسن وضح وابن عرفة وهو ظاهر أيضاً من جهة المعنى اذا بن القاسم عنه رويت المدونة فكيف يؤولها والله أعلم (ومبنيته فيها) قول ز الآن يقال هو تنصيص في مفهوم الوصف الخ انظر إلى وصف هنا ولعله أراد الوصف المعنوي اذا الواو بمعنى مع الدالة على المصاحبة فكانه قال وتصرفه المصاحبة لبيته فيها والله أعلم (والا كل معها) قول ز وغير فاصد الرجعة بالا كل معها خطاطة فيها انظر وصوابه وتحريم الاكل معها ثم يقول ومجمله اذا لم يقصده الرجعة والا اجاز تأمل (ما أمكن) ابن عاشر قوله ما أمكن راجع لعدة الاقراء

(وله جبرها الخ) يعني اذا لم ترجع كما قيده ز وهو متعين خلافا لمب لان المصنف جرى قبل على مختار عبد الحق فحمله هنا على الاطلاق جرياً على القول الآخر يناقضه فتأمل (وفي ابطالها الخ) الاول لعبد الحق واللعنمى وابن يونس وهو ظاهرها والثاني لابي القاسم ابن محرز لا ابن القاسم خلاف ما وقع في ق وكلام ضح وأبي الحسن يقيد أن الاول أقوى فانه قال عند قول ابن الحاجب والمعلقة مثل ان كان غدا قال مالك ليست برجعة وقيل يعني الآن اه مانصه ولما كان في هذا التأويل مخالفة لقول مالك قال المصنف فيه وقيل اه محل الحاجة منه بلفظه وكذا كلام أبي الحسن يقيد ذلك فانه نقل كلام اللعنمى وعبد الحق وابن محرز وقال بعد ذلك كله مانصه قال الشيخ وما قاله ابن محرز هو خلاف ظاهر الكتاب وخلاف ما قاله عبد الحق واللعنمى تأمله اه منه بلفظه وكلام في يقيد أن ابن يونس موافق لعبد الحق واللعنمى لانه قال بعد نص المدونة مانصه ولم يقيد به ابن يونس بشئ اه وهو كما قال ونص ابن يونس قال مالك وأشهب وان قال لها اذا كان غدا فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة اه منه بلفظه ولم يرد على هذا شيئا وكان المصنف سوى بينهما هنا لاقتصار ابن شاس على تأويل ابن محرز قال في الجواهر مانصه قال أبو القاسم وقال أشهب عن مالك اذا قال اذا كان غدا فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة قال أبو القاسم مراده لا تكون رجعة الآن لكن تكون رجعة في غدا وعلل بأن حق له فكان له تنجزه وتعليقه بما شاء من محي غدا أو قدوم غائب أو غيره اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) * وقع في جميع ما وقف عليه من نسخ في مانصه قال ابن القاسم لا تكون رجعة الآن الخ بلفظ ابن النون وهو عند من كلام الجواهر وهو تصحيف بالريب وانما هو أبو القاسم بالواو ومراده به ابن محرز وذلك كنيته وكذلك وجدته في الجواهر وكذا هو في أبي الحسن وضح وابن عرفة وهو ظاهر أيضاً من جهة المعنى اذا بن القاسم عنه رويت المدونة فكيف يؤولها والله أعلم (ومبنيته فيها) قول ز الآن يقال هو تنصيص في مفهوم الوصف الخ انظر إلى وصف هنا ولعله أراد الوصف المعنوي اذا الواو بمعنى مع الدالة على المصاحبة فكانه قال وتصرفه المصاحبة لبيته فيها والله أعلم (والا كل معها) قول ز وغير فاصد الرجعة بالا كل معها خطاطة فيها انظر وصوابه وتحريم الاكل معها ثم يقول ومجمله اذا لم يقصده الرجعة والا اجاز تأمل (ما أمكن) ابن عاشر قوله ما أمكن راجع لعدة الاقراء

(ونذب الاشهاد) هذا كما في ابن عرفة قول القاضي (١٣٨) مع ابن القصار والاكثر عن المذهب والوجوب هو قول ابن بكير مع

المبسط عن رواية بكر القاضي أي
عن مالك لقوله تعالى وأشهدوا ذوي
عدل منكم والامر للوجوب اه
فتبدأ كد الاشهاد للخروج من
الخلاف (وشهادة السيد الخ) هذا
قولها وفي سماع القرنين تصح قاله
ابن عرفة (على قدر حاله) قلت
اعتبر حاله فقط لانها هدية وهي على
قدر مهيدها بخلاف النفقة فهي
حق واجب للزوجة فلذا اعتبر حالها
أيضا وهذا أظهر مما لا غيره
والله أعلم (لا في فسح) قول ز كما
ذكره ابن عرفة الخ أي عن النخعي
الا انه قد سده بما اذا لم يكن الرضاع
بامر الزوج والافالمتعة لان الفراق
بسيبه حينئذ (ومختارة الخ) قول
ز ففتح كما يفهم من المصنف الخ
صرح به ابن يونس فيما اذا تزوج
عليها أمة ووجهه انه لما كان التزويج
من فعله صار كأن الفراق من قبله
لكن لا ينبغي حمل المصنف على
هذا لانه ذهب في الخيرة والمملكة
على انه لا متعة فأحرى هذه الثلاث
التي في ز فتأمل (ومختارة ومملكة)
الذي في ابن الحاجب ان المشهور
هو ثبوت المتعة لهم أي لان أصل
الطلاق من جهته ولان عليها اغضاة
أي نقصان في ترك اختيار نفسها وقد
ملكها اطلاقها وكذا ذكر أبو علي بن
رحال ان الرابع خلاف ما اعتمد
المصنف اي لانه الذي اقتصر عليه
ابن يونس والنخعي وابن محرز وابن
عظيمة وأبو محمد صالح وبه صدر ابن رشد
ولم يعز ما جرى عليه المصنف الا ابن
خويزنم داد وتبعه ابن عرفة وهو

لالعدة الوضع كما أن قوله وسئل النساء خاص بما يمكن مع التدوير ليس في كلامه ما يوضح
واحدة من هاتين العنايتين وهذه غاية الاجفاف اه منه بلفظه (ونذب الاشهاد) ابن
عرفة وفي كون الامر بالاشهاد على الزوجة مستحبا أو واجبا قولان للقاضي مع ابن القصار
والاكثر عن المذهب وابن بكير مع المبسط عن رواية بكر القاضي اه منه بلفظه وفي اختصار
المبسط بعد ذكر النذب مانصه وحكي بكر القاضي عن مالك أنه واجب وقاله ابن بكير
وغيره لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والامر للوجوب اه منه بلفظه فتبدأ كد الاشهاد
للخروج من الخلاف (وشهادة السيد كعدم) ابن عرفة وفي لغو شهادة السيد برجة
أتمه وصحتها قولها وسماع القرنين اه منه بلفظه (لا في فسح) قول ز الارضاع في نذب
فيه المتعة كذا ذكره ابن عرفة الخ ذكره ابن عرفة عن النخعي ولكنه قيده ولم يطلق كما فعل ز
ويتضح ذلك بنقل كلام النخعي من أصله ونصه وان تزوج صغيرة على تفويض فأرضعها
أمه أو أخته أو زوجة أخرى لم يكن لها متاع لانه لا سبب في ذلك ولو كان الرضاع بأمر
الزوج رأيت لها المتاع لان الفراق كان بقصد من الزوج اه منه بلفظه (ومختارة له تقها)
قول ز وأما التزويج أمة عليها أو ثانية أو علمها واحدة فالفتا كثر ففتح الخ صرح به ابن
يونس فيما اذا تزوج عليها أمة ووجهه والله أعلم انه لما كان التزويج من فعله صار كأن الفراق
من قبله لكن لا ينبغي حمل المصنف على هذا لانه ذهب على أن الخيرة والمملكة لا متعة لهما
فيؤخذ من منتهى الاخرى انه لا متعة لواحدة من هذه الثلاث التي ذكرها ز فتأمل (ومختارة
ومملكة) اعتمد المصنف في هذا ما ذكره في ضريح عند قول ابن الحاجب ولا متعة للملاعة
ولا مختارة اعتقدها ونحوه بخلاف من خبرها أو ملكها على المشهور فيه ما اه ونصه
واختلف في الخيرة والمملكة فعن مالك روايتان ثبوت المتعة لان أصل الطلاق من جهته
وسقوطها انظر الى أن تمام الطلاق منها مقتضى كلام المصنف ان المشهور ثبوت المتعة
لقوله بخلاف وهذا على هذه النسخة وفي بعضها ولا من خيرها أو ملكها على المشهور
وهي أحسن لان ابن بشير وابن شاس صرحا بأن المشهور لا متعة لهما وان الرواية بالمتعة
لهم ما شاذ اه منه بلفظه وتبعه في الشامل فقال مانصه والمتعة مستحبة لا واجبة على
المشهور في كل نكاح لازم أو فاسد يفتقر بالبناء لكل مطلقة وان أمة أو كناية فان ماتت
فلورثت على الاصح لا من خيرها أو ملكها على المشهور اه منه بلفظه ونص ابن
شاس ولو كان مبدؤه من الزوج ونحوه من المرأة كالخيرة لم تكن لها متعة وروى لها
المتعة وهي شاذة اه منه بلفظه وقد ذكر ابن ناجي في شرح المدونة تشهيرا بن بشير وسله
لكن أبو علي بن رحال في حاشية الحنفية والشرح لهذا المحل ذكر أن الرابع خلاف
ما اعتمد المصنف فانه قال في الحاشية بعد كلام مانصه كلام الناس يدل برجح المتعة
وان مر على عدمها في المختصر ويدل لهذا ما ذكره من ثبوت الارث لها في طلاق المريض
هنا اللهم الآن يقال باب الخلع أصح من دليل الملاعة ترث ولا متعة لهما على المشهور
ولكن من وقف على كلام الناس في الكلام على المتعة في الشرح وجد أن العلة في عدم
المتعة هي العلة في عدم الارث وهي كونها لها دخل في الطلاق وعلة الارث هي علة المتعة

ظاهرا المدونة وغيرها وبه يعلم ما في تشهيرا بن بشير وابن شاس ما للمصنف وزعمهما ان الرواية بالمتعة شاذة انظر الاصل والله أعلم لان

لان عليها غصاصة في ترك اختيار نفسها وقدمل كما طلاقها اه محل الحاجة منها بلفظها
 قلت ما ذكره من أن المتعة والارث متلازمان وجودا وعدمهما واحتجاجة بذلك على
 رجحان المتعة للخبرة والمملكة فيه نظر لان المختلعة من المريض لها الارث على ما في
 المدونة وليس فيها قول منصوص بعدم الارث مع أنه لا متعة لها اتفاقا كما ستقف عليه
 فتأمل بانصاف وأما ما ذكره من رجحان المتعة فظاهر لانه الذي اقتصر عليه ابن يونس
 واللخمي وابن محرز وابن عطية وأبو محمد صالح وفهم عليه كلام التلقين وبه صدر ابن رشد
 ولم يعزم مقابلة الابن خويزمندا وتبعه ابن عرفة وهو ظاهر المدونة وغير هابل كأدأن
 يكون صريحا في المدونة ونصها ولكل مطلقة المتعة طلقت واحدة أو اثنتين أو ثلاثا
 الا المطلقة قبل البناء وقد سمى لها بحسبها نصفه ولا متعة لها ثم قالت ولا متعة للمختلعة
 ولا للمصاحبة ولا للمقتدبة ولا للملاعة ولا لامة تعتق فتختار لنفسها دخل بها أم لا اه
 منها بلفظها فقد دخلت الخيرة والمملكة في عموم قولها ولكل مطلقة الخ ولم يستثنها
 فممن استثنى ونحوه لابن يونس عنهم زاد بعد قولها ولا للمقتدبة مانعة ولا للمبارية
 قال ابن القاسم ولم يختلف في هذا عندنا دخل أولم يدخل سمى لها صداقا ولم يسمه
 لانها اشترت منه طلاقها بالذي أعطته فكيف ترجع تأخذ منه ثم قال قال ابن وهب قال
 ابن عمر ليس من النساء شي الا ولها متعة الا الملاعة والمختلعة والمبارية والتي تطلق ولم يبين
 بينها وقد فرض لها بحسبها فريضتها قال ابن شعبان وجعلت المتعة بدلا من عسر الطلاق
 عليهن وسقط المتاع بين المختلعات والمقتديات والمباريات لانهن يعطين فكيف يأخذن
 ولانهم يختارن الطلاق فقد سقط عنهم وهم وسقط ذلك على الملاعات لان ما يعطين غير
 مسقط لما أصبح به ولا أضعافه ولانهم غير مطلقات اذ كن لا يحالن أبدا ولو كن مطلقات
 لحالن بعد زوج وقبله قال بعض فقهاء ثنائ القرويين للخيرة والمملكة المتعة اذ اقتضت
 بالفراق لان الفراق انما صار اليه من قبل الزوج وكذلك الذي تزوج على الحرمة أمة فتختار
 نفسها المتعة لان الطلاق بسببه وليست كالمعتقة تحت عبد فتختار نفسها لان هذا امر
 لا يصنع للزوج فيه وأما المقتدبة فلا شيء لها وان كان بسبب الزوج لانها تعطى فحال أن
 تعطى اه منه بلفظه ونص اللخمي روى ابن وهب عن مالك أنه قال للخيرة المتعة بخلاف
 التي تعتق تحت عبد فتختار الفراق وهذا صحيح لوجهين أحدهما قوله تعالى في تخيير
 النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فتهلن أمتهكن وأسرحكن سرا حبيلا والآخر أنها
 قد تختار الفراق وهي كارهة ولا ترضى بالمقام لما أظهر اطراحها وان عليها في البقاء بعد
 التخير ذلة الا أن تكون هي المبتدئة والطالبة لذلك اه منه بلفظه ونص ابن محرز روى
 ابن وهب عن مالك أن الخيرة المتعة فيحتمل أن يكون الفرق بينها وبين المختلعة أن أصل
 الطلاق في الخيرة انما هو من الزوج ولما تختشم من إتياره وقد عرضها للطلاق فتجشم
 الفراق وهي كارهة والمختلعة هي الراغبة في الطلاق والسائلة له من أصله في غالب الامر
 فلم تخرج الى تسليته اه منه بلفظه على نقل أبي الحسن عند نص المدونة السابق ونص ابن
 عطية وروى ابن وهب عن مالك أن الخيرة لها المتعة بخلاف الامة تعتق تحت العبد

فقتنار فهذه لامتنع لها وأما الحرة فتختار أو تترك أو تترك عليها أمة فقتنار هي نفسها في ذلك
كله فله المتعة لان الزوج سبب الفراق وعليها هي غضاضة في أن لا تختار نفسها اه منه
بلفظه وفي التلقين مانصه ونسب المتعة لكل مطلقة ومن جرى مجراها كانت مدخولا
بها أو غير مدخول بها الا المطلقة المسمى لها قبل الدخول والمختلعة والملاعة اه منه بلفظه
قال الشيخ أبو محمد صالح يعني بقوله ومن جرى مجراها الخيرة والمملكة لانها لما كان باذنه
تشبه المطلقة اه منه بلفظه على نقل أبي الحسن وفي الجلاب مانصه وهي لكل مطلقة
بأنها كانت أو رجعية مدخولا بها أو غير مدخول بها حرة أو أمة مسلمة كانت أو كابية حرة
كان زوجها أو عبدا أو لامتنع لمختلعة ولا ملاعة ولا مطلقة قبل المسيس اذا كانت مفروضا
لها اه منه بلفظه وفي الرسالة مانصه ومن طلق فينبغي له أن يتمتع ولا يجبر والتي لم يدخل بها
وقد فرض لها فلامتنع لها ولا للمختلعة اه منها بلفظها ونص ابن رشد في مقدمته فاذا قلنا
ان المتعة تسليبة للمرأة عن فراق زوجها فلامتنع في كل فراق فتختار المرأة من غير سبب
يكون للزوج في ذلك كامرأة العنين والمخدوم والمجنون فتختار فراق زوجها وكالامة تعتق
تحت العبد فتختار نفسها ولا في كل نكاح مفسوخ قاله ابن القاسم ثم قال وقد اختلف في
الخيرة والمملكة فقال ابن خوير من اداناه لامتنع لها لانها مختارة للطلاق ومعلوم أن من
اختارت فراق زوجها فلم تشق لذلك ولا حزن له فلا يحتاج الزوج الى تسليمها وتطبيب
نفسها وروى ابن وهب عن مالك أن لها المتعة ووجه ذلك أن الطلاق فيها ما اتفاهو من
الزوج الذي جعل ذلك اليها ولعلها تختار من اختياره وهو قد عرضها للفراق فقتنار نفسها
وهي كارهة لذلك مريدة للبقاء مع زوجها وأما المختلعة والمفارقة والمصلحة فلا مانع لهن
باتفاق اه محل الحاجة منها بلفظها ونص ابن عرفة وفي متعة الخيرة والمملكة نقل ابن
رشد رواية ابن وهب وقول ابن خوير من اداناه الصقلي لمن اختارت نفسها الزوج يبيع أمة عليها
المتعة اه منه بلفظه ولم يذكر في ذلك غير هذا وأعرض عن تشهير ابن بشير ومن تبعه فلم
يتعرض له برتولا قبول وكيف تجعل رواية نفي المتعة هي المشهور ورفع عدم ذكر من تقدم
من حفاظ المذهب اياها أصلا واقتصارا أكثرهم على رواية ابن وهب التي حكم لها ابن
بشير ومن تبعه بالشذوذ وبما نعلم أن نسخة ابن الحاجب التي صدر بها في ضيغ هي
الصواب خلاف ما صوبه هو وقد أثار في الاعتراض على المصنف باقتصاره على
ذكر رواية ابن وهب مع توجيه ابن رشد اياها من غير أن ينقل ما يشهد للمصنف أصلا
فتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم * (تنبيه) * قول ابن محرز فقتنار الفراق هو يفتح
المنانة القوقية وسكون الجيم وفتح الشين المجهمة قال في القاموس جشم الامر كجمع
جشما وجشامة تكلفه على مشقة كجشمه وأجشمت اياه وجشمتني اه منه بلفظه ونحوه
في المصباح ونصه جشمت الامر من باب تعب جشما ساكن الشين وجشمتته تكلفته على
مشقة فأنا جشمت وجشوم بالفتحة ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أجشمته الامر
وجشمته فقتنار اه منه بلفظه وقول ابن عطية وعليها هي غضاضة الخ هو يفتح الغين
المججمة وبضادين مجتمين بينهما ألف قال في القاموس غص طرفه غضاضا بالكسر

* (الايلاء) * قول خش هو لغة الامتناع الى قوله يمين أصله (١٣١) لعياض في تنبيهاته وزاد متصله مائه

وغضاو غضاوا وغضاوة بفتحهم قبضه واحتمل المكروه ومنه نقص ووضع من قدره اهـ
منه والله سبحانه أعلم

* (الايلاء) *

قال في ضيح اختلاف في مدلول الايلاء لغة فقال عياض أصل الايلاء الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين وقال الباجي الايلاء في اللغة اليمين وقاله ابن الماجشون وكذلك نقل الفضل اهـ محل الحاجة منه بلفظه ونقله ح بالمعنى قلت كلام عياض هو في تنبيهاته ولم يستوفه ونصها أصل الايلاء الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة الآية ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين فسموا اليمين ألية فصار الايلاء الحلف يقال منه آلى وتآلى وتآلى ومنه من تآلى على الله يكذبه وتآلى أن لا يفعل خيرا وقد قيل هذا في قوله ولا يأتل أولوا الفضل منكم أيضا وانها في حلف أبي بكر أن لا ينفع مسطحا ثم خص هذا اللفظ في عرف الشرع في حلف الأزواج على الامتناع من أزواجهن اهـ منها بلفظها وكلام الباجي هو في المتن ونصه قال ابن الماجشون في المبسوط الايلاء اليمين فن حلف فقد آلى قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا كما قال ان الايلاء في اللغة هو اليمين وقال أبو اسحق الزجاج يقال آلت أولى ايلاء وألية وقال الفضل الايلاء اليمين يقال آلى يولى ايلاء والاسم الاليسة ولذلك قال الشاعر

قليل الا يا حافظ ليمينه * وان ندرت منه الالية برزت

وقال الاعشى في القصيدة التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم

فآلت لا أرى له من كلاله * ولا من وجي حتى تلاقى محمدا

نبي يرى مالا يرون وذكره * أغار لعمري في البلاد وأفجدا

معناه أقسمت الا أنه مستعمل في الشرع في القسم على الامتناع من وطء الزوجة قال الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر اهـ منه بلفظه قلت ولا اشكال في وجود الخلاف في ذلك وقد ذكر القولين ابن يونس ونصه والايلاء هو الامتناع من فعل الشيء يمين ثم قال وقيل الايلاء هو اليمين يدل عليه قول النابغة

فآلت لا آتيلك ان كنت محرما * ولا أتبني جارسا ولا محاورا

اهـ منه بلفظه وانما في النظر في الراجح من القولين والراجح ما قاله الباجي وان كان ابن رشد في المقدمات اقتصر على ما ذكره عياض لان اليمين اقتصر على ما للباجي ونصه والايلاء الحلف ولا يختص بشيء بعينه قال الله عز وجل ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة الآية اهـ محل الحاجة منه بلفظه وعياه اقتصر عياض نفسه في المشارق ونصه والالية اليمين يقال آلت وآلتيت وتآلت آلية وآلوة وآلوة والوفا بالضم والفتح والكسر ولم يعرف الاصمعي الا الفتح اهـ منها بلفظها وكذا ابن الاثير في النهاية ونصه الاليسة اليمين يقال آلى يولى ايلاء وتآلى يتآلى تأليا والاسم الالية اهـ محل الحاجة منها بلفظها وفي الصحاح وآلى يولى ايلاء وحلف وتآلى وتآلى ومنه بلفظه وفي القاموس مائه والالوة مثلثة

ذلك عاقل وانما ذكره على انه خاصة من خواص المعرف لاهل الله حكم من أحكامه حتى يحجب البور فأنمله

فسموا اليمين ألية فصار الايلاء الحلف ومنه من تآلى على الله يكذبه وقد قيل هذا في قوله تعالى ولا يأتل الآية وانها في حلف أبي بكر أن لا ينفع مسطحا ثم خص هذا اللفظ في عرف الشرع في حلف الأزواج على الامتناع من أزواجهن اهـ وقيل وهو الراجح هو لغة اليمين اذ عليه اقتصر الباجي واليغمي وعياض في مشاركة ابن الاثير والجوهري وصاحب القاموس والمصباح قلت وحاصله أنه يستعمل بمعنى اليمين اتفاقا لكن هل مجاز أو حقيقة خلاف والله أعلم فان قلت الاصل في هذه المادة أن تعدى بعلى لابعن كفى للذين يؤلون الآية قلت أجيب بان من بمعنى على أو بأن التقدير يقسمون على الامتناع من نسائهم أو بانه ضمن معنى البعد فكانه قيل يبعدون من نسائهم مولين أى مقسمين أو بأن التقدير لهم من نسائهم تربص الخ كقولك لى منك كذا انظر الاصل والله أعلم قلت وقول مب وأحسنه أن هذا الخ فيه تسليم أنه من ذكر الحكم على أنه حكم في التعريف الا أنه بعد التصور ويرد عليه أن الاعتبار حال الخطاب لان فائدة الكلام ترجع اليه وهو غير متصور قطعا لا حال المتكلم لانه قد حصل له التصور والتصديق بدون هذا الكلام والحق ان كل من ذكر حكم في تعريف لم يذكره على أنه حكم اذ لا يقصد

(بتصور وقاعه) قول ز ليشمل المريض (١٣٣) الخ هذا هو الصواب وقد ناقضه بعد بقوله مرضا لا يمنع الوطء الخ وقول

ز ولوم دخولا بها الخ أى محورة
للزواج اذا الفرض أنهم غير مطبقة
(وان رجعية) قول ز ورده
اللغمي الخ عبارة ضيغ واستشكله
اللغمي الخ وقول ز فلوا لى من
رجعية الخ أى أو من زوجة وزاد ع
بعد كلام الشامل مانصه قال فى
شرحه هكذا فى الجواهر والخيرة
اه والتظاهر أن معنى أشركتكم معها
أى فى الحلف على ترك وطئها فيستزل
ذلك منزلة نطقه باليمين التى حلف
بها على ترك وطء الاولى ولا اشكال
فى أن اليمين تتعقد عليه بذلك وبه
يسقط استشكل مب فتأمل
والله أعلم (أكثر من أربعة الخ)
قول ز وتسمى المشهور الخ
قلت لا يقال المذكور فى الآية
انما هو الامد المضروب للمولى وهذا
لم يذكره المصنف وان كان عليه
يتقرع قوله ولا ينتقل بعقده بعده
والى الاشارة بقوله الا فى والاجل
من اليمين الخ والذى فى المصنف
هنا هو الامد المحلوف على ترك
الوطء فيه فكيف يستدل عليه
بما فى الآية لا ناقول هو ما خوذ
مما فى الآية بالزوم فتأمل والله أعلم
(كوا الله لأراجعك) قول ز فان
لم يبق الخ لو حذف لم يبق واقتصر
على ما بعده كما فعل خش كان
صوابا (أولاً أتقى معها) قول مب
وقبله الخ أى وهو حقيق بالقبول
فهو المعول عليه لا ما نقله ابن عرفة
لان هذه النية مخالفة لظاهر لفظه
وقد تقدم انها انما تقبل فى الفتوى دون القضاء فتأمل والله أعلم

والآلية والابلا المين وجع ألوة الى وألية الايا وآلى وائلى وتالى أقسم اه منه بلفظه
وفى المصباح مانصه والآلية الحلف والجمع الا لا يامثل عطية وعطايا قال الشاعر
* قليل الا لا يحافظ ليمينه * وآلى ايلامثل آتى ايتا اذا حلف فهو مولى وتالى وائلى
كذلك اه منه بلفظه * (فائدة) * الاصل فى هذه المادة أن تتعدى بعلى وقد عدت
فى الآية بن فقال فى المتقى مانصه وتقديره والله أعلم بقسمون على الامتناع من نسائهم
لانه لا يقال آليت من كذا وانما يقال آليت على كذا وآليت لافعلن كذا ولا فعلت كذا
لكنه لما كان معناه آلى ليمتنع من امرأته وكراستهم له حذف ذلك لدلالة الكلام عليه
وقيل آلى من امرأته حكى هذا الفضل بن مسلمة عن بعض النحاة وقال الفراء من ههنا
بمعنى على معناه يؤلون على نسائهم اه منه بلفظه وقال فى الكشف مانصه فان قلت
كيف عدت بن وهو معدى بعلى قلت قد ضمن فى هذا القسم الخصوص معنى البعد فكانه
قليل يعدون من نسائهم مولى أى مقسمين ويجوز أن يراد لهم من نسائهم ترص أربعة
أشهر كقولك لى منك كذا اه منه بلفظه فهذه أربعة أجوبة والله أعلم (بتصور وقاعه)
قول ز ولوم دخولا بها أى تحت يد الزوج وفى حوزة كما صرح به غيره اذا الفرض أنهم غير
مطبعة (وان مريضاً) قول ز مرضا لا يمنع الوطء مناقض لقوله فى قول المصنف بتصور
وقاعه أى حالاً أو ما لا يشمل المريض كما ذكره اه وما تقدم له هو الصواب حذف قوله
هنا لا يمنع الوطء متعين (وان رجعية) قول ز ورده اللغمي الخ نحووه فى ضيغ الا أنه
قال واستشكله اللغمي بدل قول ز ورده وفى قوله ما أوجب ابن محرز الخ مائة قضى
أن جواب ابن محرز هو عن استشكل اللغمي وليس ذلك يستبعد فان اللغمي قد أخذ عن
ابن محرز ونسقه ابن محرز بأبي بكر بن عبد الرحمن وأبى عمران القاسى وأبى حفص وكان
فقيهانظارا نبيلاً ومات فى نحو الحسين وأربعمائة قاله فى الديباج ونسقه اللغمي باب محرز
وأبى الفضل ابن بنت خلدون وأبى الطيب والتونسى والسيورى وأخذ عنه أبو عبد الله
المازرى وأبو الفضل الخوى وغيرهم وتوفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة انظر الديباج
وقول ز قال فى الشامل فلوا لى من رجعية الخ نسبة لعيج وليس هذا لفظه بل الذى
فيه عن الشامل فلوا لى من زوجته الخ والذى وجدته فى الشامل ولوا لى من امرأة ثم
قال لاخرى الخ اولكن الحكم واحد وزاد عج بعد كلام الشامل مانصه قال فى شرحه
هكذا فى الجواهر والخيرة اه ويجرى مثله فى الظهار اه منه بلفظه قلت وعزوه
للجواهر صحيح ونصها ولوا لى على امرأة ثم قال لاخرى أشركتكم معها ونوى الا بلاء صار
مولىا منها اه منها بلفظها والتظاهر أن معنى قوله أشركتكم معها أى فى الحلف على ترك وطئها
فيستزل ذلك منزلة نطقه باليمين التى حلف بها على وطء الاولى فان قال لها ان وطئتك
لكذا فعلى عتق رقبة مثلاً فقد حلف بذلك بعينه على وطء الثانية وعبر عنه بقوله أشركتكم
معها ولا اشكال فى أن اليمين تتعقد عليه بذلك وبه يسقط الاشكال الذى ذكره مب
والله أعلم فتأمل (كوا الله لأراجعك) قول ز فان لم يف ولم يرجع طلق عليه الصواب
حذف قوله لم يف ويقتصر على قوله فان لم يرجع كما فعل خش فتأمل (أولاً أتقى معها)

قول مب قال ابن عرفة ظاهر كلام عبد الحق الخ هو معنى كلام ابن عرفة ولفظه فيها
قلت ان حلف أن لا يلتقي معها سنة قال مالک كل عین تمنع من الجماع لمكانها فهو بها
مول فان كان هذا أمتنع منه بيمينه فهو مول ثم قال ما نصه عبد الحق انما شرط هذا الشرط
لاحتمال ارادته أن لا يلتقي معها في موضع معين ولو قصد عموم المواضع أو الوطء كان موليا
قلت ظاهره أنه يقبل منه أنه انما أراد عدم الالتقاء معها في موضع معين خلاف قبول ابن
عبد السلام نقله عن بعضهم فن ادعى موضعا بعينه وأتى مستقيبا دين ولا ينفعه ذلك
في الايلاء ان ادعاه لانه محاصم والمخاصم كالذي قامت عليه يمينه اه منه بلفظه ونقله غ
وقبله والظاهر من صنيع مب أن المعول عليه هو ما ذكره ابن عرفة عن ظاهر كلام عبد
الحق لا ما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم وقبله وفيه عندى نظير لما لابن عبد السلام
هو الذى يجب التعويل عليه لان هذه النية التى ادعاها مخالفة لظاهر اللفظ وقد تقدم
في الايمان أن النية المخالفة لظاهر اللفظ انما تقبل في الفتوى دون القضاء فتأمل ما نصاف
والله أعلم (ولا يمكن منه) قول ز أى من الوطء على كلا القولين عنداً كثر الروايات فمفهومه
أنه يمكن منه على القول الثانى عند غير كثر الروايات ونص المدونة قال مالک وان قال لها
ان وطئتك فانت طالق ثلاثا فهو مول اذ لها أن تقيم بلا وطء وروى عنه كثر الروايات
أنه لا يمكن من النفي بالوطء اذ باقى وطئه لا يجوز وروى عنه أيضاً أن السلطان يطلق عليه
حين ترافعه ولا يضربه أجل المولى ولا يمكن من فيه وقاله ابن القاسم رفعته قبل أربعة
أشهر أو بعدها يحنون وهذا أحسن اه قال أبو الحسن مانصه في الامهات عقب قوله
فهو مول اذ لها أن تقيم بلا وطء لان هذا لا يحث الا بالفعل فلا تطلق حتى يحث بذلك
الفعل تأمل قوله لان هذا لا يحث الا بالفعل ظاهره أنه يمكن من الوطء الكامل ولا يحث
الا بتمامه وكذلك هو مخصوص في أصل الاسدية وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وما يوجد
له فيها من خلاف ذلك فقد قيل انه من اصلاح يحنون اه منه بلفظه وفي التبيينات
ما نصه كتبت عن شيخنا أبي محمد بن عتاب عن أبيه أن مضمين كلامه في المسئلة في هذا
الكتاب اختلف على أربعة أقوال أحدها أنه مول ولا تطلق عليه الا بعد انقضاء الاجل
الثانى أنها تطلق عليه اذا قامت وهو مول الثالث أنها تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول
والرابع تطلق عليه اذا قامت وليس بمول فالقول الاول بين أنه كسائر الايمان في الايلاء
يريد ويمكن من القسمة بالوطء على أحد القولين فيقع عليه الطلاق الثلاث فان لم يفعل
طلق عليه بالايلاء وكذلك الثالث بين في أنه حاث بمجرد يمينه طالق ساعة حلفه كالحلف
على مس السهام ولا يمكنه فعله وهو قول مطرف وابن كنانة ان تطلق عليه ههنا بالية
ألا ترى قوله في الكتاب ان السلطان يحننه بالية التى حلف بها اذ لا يمكنه البر فيه اعلى قول
أكثرهم وقال بعض الشيوخ فيها ان معناها أن تطلق عليه لان الطلاق لزمه ساعة حلف
وكذلك الرابع في البيان انه ليس بمول اذ لا يمكن من النفي وليس بجاث اذ لم يفعل ما حلف
عليه ولكن تطلق عليه بالضرر ومعنى الثانى وهو المشكل منها انها تطلق عليه تطليقة
الايلاء وذلك اذا قامت عليه وكذا نص عليه ابن القاسم عند محمد ولا يضربه الاجل

(ولا يمكن منه) قول ز عنداً كثر
الروايات الخ مفهومه انه يمكن منه
على القول الثانى عند غير كثر
الروايات وهو في الوطء الكامل مشكل
لما تقر من الحث بالبعض وكذا
في غير الكامل بناء على أن النزاع
وطء وكذا على مقابله كما يشترطه قول
ضريح واستشكل القول بأنه يمكن
من التقاء الختانين بان ضبط النفس
على الزيادة بعد ذلك عسير اه
فما اقتصر عليه المصنف هنا هو
الراجح نقلاً ومعنى أنظر الاصل والله
أعلم وقول ز والتعليق هنا الخ
كلام مختل غير محرر فتأمل

أذ لا يمكن من القى وله الرجعة لعل زوجته ترضى بالمقام معه عند ابن القاسم وغيره فالفرق
بين هذه الأقوال انما هو في ضرب الاجل وفي الرجعة وفي صفة الطلاق والقول الاول هو
حقيقة قول ابن القاسم وكذا جاء في الاسدية وقيل انما خلافة في المدونة من اصلاح
محمون اه منها بلفظها او ما فهمه هؤلاء من أن قولها فهو مولريد ويمكن من القى به
جزم ابن يونس الا انه خالفهم في الوطء الكامل ونصه قال مالك وان قال لها ان وطئتك
فانت طالق ثلاثا فهو مول اذ لها أن تقيم بلاوطء محمد بن يونس لانه حالف على ترك وطئها
بميين يلزمه الحنف فيها كمال وحلف بطلاق غيرها ويمكن منها فاذا ابتدأ الايلاج نزاع ولم
تحل له الا بعد زوج اه منه بلفظه وفهم اللغوى قول مالك على انه لا يصيب أصلا ونصه
واختلف اذا قال ان وطئتك فانت طالق البتة فقيه ل يمنع الوطء جـ له لانه يبحث بأول
الملافة وتبين منه والنزع وطمن حرمت عليه وهو قول مالك وقال ابن الماجشون له
من ذلك ما يوجب الغسل لأكثر من ذلك وقال ابن القاسم له ذلك حتى ينزل وقال أصبغ
له أن يضيء ولا ينزل فيها قال وأجاف أن أنزل أن يكون الولد ابن زنى ولم يختلفوا أنه لو نزح
قبل تمام ذلك انه يمنع من المعاودة اه منه بلفظه قلت والقول بأنه يمكن منها الى تمام
الاصابة مشكل مع ما تقرر من أن الحنف يتبع البعض ولذلك اتفقوا على أنه اذا نزح بأول
الملافة لا يحل له العود كما تقدم في كلام اللغوى وكذلك القول بأنه يمكن ثم يعزل على القول
بان النزع وطء وكذا على انه ليس بوطء كما أشار له في ضيح ونصه واستشكل القول بأنه
يمكن من التقاء الختانين بان ضبط النفس عن الزيادة بعد ذلك عسير اه منه بلفظه فا
اقتصر عليه المصنف هنا هو الراجح نقلا ومعنى والله أعلم وقول ز والتعليق هنا وان
كان فعلا الخ كلام مختل غير محقق اه (كالظاهر) قول مب عن الشارح فكان
اللائق أن لو قال وهل كذا في الظهار أم لا تأويلان جرى على عادته في مثل ذلك فيه نظر
لا أنه لو قال ذلك لافاد كلامه أن التأويلين متساويان وليس كذلك بل التأويل بالمتنع هو
الراجح لا مبرين أحدهما نصريح غير واحد بان ما قيل في المشبه بها يقال هنا وقد علمت
ان الراجح في المشبه بها عدم التمكن فكذلك هنا فقد قال في ضيح مانصه وعلى هذا
فلا فرق بين هذه المسئلة والتي قبلها لان الزوجة تحرم هنا بالظهار كما تحرم في الاولى بالطلاق
اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن رشد ونقله ابن عرفة وقبله ونصه وجمع عيسى ابن
القاسم من قال لا امرأته أنت على كظهر أمي ان وطئتك فوطئها مرة ثم ماتت أو طلقها
البتة لا كفارة عليه ولو وطئها ثانية قبل أن يكفر وجبت عليه الكفارة ابن رشد هذا على
القول بأن من حلف بطلاق البتة ان وطئها أنه غير مول ولا يطلق عليه لانه لا يبحث الا
بالوطء فله أن يطأ الوطأة التي يبحث بها وهو أحد قوليه لا على قوله الآخر ان رفعته عمل
طلاقه لانه لا يمكن من الوطء لحنه بأول الملافة فيكون باقي وطئته في امرأة باتت منه
بالثلاث لا يجوز للقاتل ان وطئت فانت على كظهر أمي وطئها حتى يكفر لظهاره لحنه
بأول الملافة فيكون وطئها في امرأة طاهر منها قبل الكفارة ولا يجوز ذلك اه منه بلفظه
(ثانيهما) ان هذا هو الذي استظهره في ضيح ونصه وكلام عبد الحق وابن محرز

(كالظاهر) قول مب عن الشارح
فكان اللائق الخ فيه نظرا لقضائه
حينئذ تساوى التأويلين مع ان
التأويل بالمتنع هو الراجح انظر الاصل

ظاهر لانه انما قال في المدونة ان وطئ سقط عنه الايلاء لأن له أن يأتى أه منه بلفظه فما
 سلكه المصنف هو الصواب والله أعلم (لا كافر) قول مب فيه نظر اذ لفظ مسلم فيما
 تقدم لا محل له من الرفع الخ في هذا النظر نظر لان لفظين وان لم يكن مصدرا ولا وصفا في
 الاصل فهو بمعنى المصدر وبذلك فسرهم أئمة اللغة كقول القلموس واليمين القسم مؤنثة
 اه وقول المصباح قيل سمى الخلف يميننا لانهم كانوا اذا احتلوا فواضرب كل واحد منهم يمينه
 على يمين صاحبه فسمى الخلف يميننا مجازا انتهى وقول الصحاح واليمين القسم اه منه
 وتفسيره بهذا المعنى تعين في كلام المصنف لتعلق الجارية المجروبة في قوله بمنع وطء زوجته
 وقد أشار الى ذلك ز عند قوله بمنع وطء زوجته اذ قال عقبه مانصه أى بالخلف على ترك
 وطء الخ فتأمل له بانصاف (الأن يهاكموا النساء) قول ز ولما كانت الزوجة هي
 المطالبة الخ لامعنى له تأمل (أو ترك الوطء ضررا) قول ز لا ترك لاقتضائه أنها
 لا تطلق عليه الخ أخرج كلام المصنف عن ظاهره لزمه أن الموجب للطلاق حصول
 الضرر لها في نفسها وان لم يتركه هو ضررا وليس يصح فأنشاه هو مراد المصنف وهو المتعين
 الموافق للمنصوص قال في المدونة مانصه ومن ترك وطء زوجته لغير عذر ولا إيلاء لم يترك
 فاما وطئ أو طلق اه منها بلفظها وقال في المستقى مانصه ولو ترك الرجل وطء امرأته من
 غير يمين على وجه الضرر قال القاضي أبو محمد وعرف ذلك منه وطالت المدة فان حكمه حكم
 المولى وقال مالك ولا يترك وذلك ان لم يكن له عذر حتى يأتى أو يفرق بينهما اه محل الحاجة
 منه بلفظه وفي التفرع مانصه ومن امتنع من وطء امرأته بغير يمين حلقها أو أربدك
 الاضرار بها أمر بإزالة الضرر عنها مرة بعد أخرى فاذا أقام على امتناعه من ذلك فرق بينه
 وبينها بغير أجل يضرب له فيها وقد قيل يضرب له أجل أربعة أشهر كالحالف المولى منها اه
 منه بلفظه وفي التلقين مانصه ومن ترك الوطء مضارا وعرف ذلك منه وطالت المدة كان
 حكمه حكم المولى بيمين وأجله حين الحكم اه منه بلفظه وفي أحكام ابن العربي مانصه
 قال علماؤنا واذا امتنع من الوطء قصد الاضرار من غير عذر مرض أو رضاع وان لم يحلف
 كان حكمه حكم المولى وترفعه الى الحاكم ان شاءت ويضرب له الاجل من يوم ترفعه اه
 محل الحاجة منها بلفظها وفي الجواهر مانصه يحكم بالايلاء على من ترك الوطء ضررا
 وعرف ذلك منه وطالت به المدة وأجله من حين الحكم كالسابق وقيل يفرق بينهما من غير
 أجل وقيل لا يكون بذلك مولى ولا يفرق به اه منها بلفظها وفي المعين مانصه ومن ترك
 الوطء مضارا دون إيلاء وتبين ذلك وطالت المدة به أمر بإزالة الضرر والعود الى الوطء مرة
 بعد أخرى فان تمادى على اضرارها فهل يؤجل أجل المولى أو يفرق بينهما مادون ضرب
 أجل في ذلك قولان اه منه بلفظه وفي الارشاد مانصه وفي تارك الوطء ضررا روايتان
 بتأجيله من المرافعة وأمرها بالفرقة اه منه بلفظه ولو تتبعنا عبارات أهل المذهب الموافقة
 لعبارة من قدمنا الطال ذلك جدا وفي بعض ما ذكرناه كفاية فكيف بجميعه وانما أطلنا
 بهذه النصوص المتداخلة لسكوت نو ومب عما قاله ز وذلك لئلا يوهى صحتهم والله
 أعلم (وان غائبا) قول مب الذى في ضريح هو مانصه اختلف فيمن قطع ذكره لعلة

(لا كافر الخ) قول مب وهو
 ليس بمصدر الخ يجاب عنه بأنه بمعنى
 المصدر أى القسم كما فسر به أئمة
 اللغة ولذا علق به قوله بمنع الخ وقول
 ز ولما كانت الزوجة هي المطالبة
 الخ لامعنى له تأمل (أو ترك الوطء
 الخ) قول ز لا ترك الوطء ضررا
 الخ فيه نظر بل مانصه هو مراد
 المصنف وهو المتعين الموافق
 للمنصوص في المدونة وغيرها انظر
 الاصل وقول مب الذى في ضريح
 الخ أى خلاف ما يقتضيه ز من
 انه اقتصر في ضريح على ما في كتاب
 ابن شعبان وقد جعله ابن ناجي
 خلاف المشهور ومذهب المدونة
 وصرح المازري بأنه شاذ وكلام
 ضريح عن اللخمى المتقدم عند مب
 في التنبيه يفيد ذلك أيضا والله أعلم

نزلت به أو قطعه خطأ فقال مالك مرة لا مقال لها وقال في كتاب ابن شعبان لها القيام الخ
مراده بهذا الاعتراض على ز لان كلامه يوهم أنه في ضيق اقتصر على ما عزا له من
أن لها الإطلاق مع أنه ذكر القولين معا ١ قلت وكلام مب يوهم أن القولين متساويان
وإيس كذلك فقد جعل ابن ناجي ما في كتاب ابن شعبان خلاف المشهور ومذهب المدونة
ففيها مانصه وان آلى خصي أو شيخ كبير قد تقدم له فيها وطه أو آلى الشاب ثم قطع ذكره لم
يوقفوا ولا حجة لتساوئهم اه منها بلفظها قال ابن ناجي في شرحها مانصه وما ذكره في الكتاب
فحين قطع ذكره هو المشهور وروى ابن شعبان يوقف اه منه بلفظه وقد صرح المازري في
جواب له منقول في المعيار وغيره بأن القول بالطلاق شاذ ويأتي لفظه ان شاء الله عنه بقوله
في الفقه وزوجة الاسير وكلام اللغوي يقيس ذلك أيضا لانه بعد أن ذكر القولين قال حين
تكلم على ايلاء المجنون مانصه والمجنون يحلوم معها فان أصاب فذلك وان لم يصب لم تطلق
عليه لان ذلك ليس امتناعا منه لاجل اليقين وكالم يكن لها مقال اذا قطع ذكره وهو في المجنون
أبين لانه ان لم يصب الا آن أصاب بعد اه منه بلفظه فانظر كيف ساق ذلك مساق
الاحتجاج والله أعلم (أوسرمد العباد) هو مدخول الاغيا فهو معطوف على فعل
الشرط المحذوف وهو كان أي وان كان غائبا وان سرمد العباد فتأمل (بلا أجل الخ
الأصح) قول ز والمتني أجل الايلاء فقط فلا ينافي الخ صواب موافق لقول المصنف
في ضيق عند قول ابن الحاجب ويلحق بالمولى من امتنع من الوطء لغيره وعرف منه
حاضرا أو مسافرا اه مانصه وما ذكره المصنف مروى عن مالك لكنه خلاف المشهور
فان المشهور وهو مذهب المدونة ان لها أن تقوم بالفراق فاذا تبين ضرره طلقت عليه من
غير ضرب الاجل لان آية الايلاء لا تناول هذه الصورة ولا ينطلق عليها اسم الايلاء قال
بعض القرويين في هذا ويجب ان لا يضيّق عليه في أجل التلوم بل يفسح له في ذلك مقدار
أجل الايلاء أو أكثر من ذلك لانه يقول لو تركت الوطء بالخلف أربعة أشهر فقل لم يكن على
شيء فكيف اذا تركت الوطء من غير عين قال عبد الحق وقال لنا انه رأى ذلك لبعض العلماء
من البغداديين اه منه بلفظه وعلى ما قاله بعض القرويين وسله عبد الحق حمل ابن
يونس المدونة فقال عقب قولها لم يترك فاما وطئ أو طلق مانصه يريدو يتلوم له مقدار أجل
الايلاء أو أكثر اذا لو حلف على مقدار أجل الايلاء لم يطلق عليه فكيف اذا تركه بغير عين
اه منه بلفظه وكلام ابن عرفة يقتضي انه فهم المدونة على أنه يطلق عليه بلا تلوم أصلا
ونصه وما تقدم لابن شاس يقتضي أن المشهور الاجل خلاف ظاهر المدونة ونص الجلاب
وقوله لا يفرق به بحال لا أعرفه اه منه بلفظه ونقله ق بالمعنى وتطر فيه فانظره وقال
أبو الحسن مانصه قوله لم يترك الخ يحتمل أن يكون يطلق عليه في المجلس ويحتمل أن يكون
يتلوم له ابن يونس يريدو يتلوم له الى آخر ما قدمناه عن ابن يونس ولم يزد على ذلك شيئا وذلك
يقيد أن ذلك هو الراجح وأما قول عجم وذكر ابن ناجي ان ما حمل عليه ابن يونس المدونة
خلاف المعتمد اه ففيه نظر ونص ابن ناجي وما ذكره يطلق عليه هو المعروف وحكي ابن
شاس قولاً بانه لا طلاق عليه قال بعض شيوخنا ولا أعرفه وحمل ابن هرون قولها على أنه

(أوسرمد) عطف على كان المقدرة
بعدوان (بلا أجل الخ) قول ز
فلا ينافي اجتماع الخ صواب
موافق لما في ضيق وعلى ذلك
حمل ابن يونس المدونة وهو المعتمد
خلاف ما يقتضيه ابن عرفة من أنه
فهمها على أنه يطلق عليه من غير
تلوم أصلا واختار اللغوي انه ممول
كما في ابن عرفة وقول مب قد
ذكر قبله الخ أي وان كان ما عزا له
ثباتها هو الصواب وهو المعول عليه
دون ظاهرها انظر الاصل والله أعلم

يطلق عليه من غير ضرب أجل وروى عن مالك أنه لا بد من ضرب أجل واختاره اللخمي
وعليه جل ابن يونس قولها فقال يريد إلى آخر كلام ابن يونس السابق ولم يزد عليه شيئا هكذا
وجدته فيه فقابل المعروف في كلامه هو ما حكاه عن ابن شاس الذي أنكره بعض شيوخه
ومراده به ابن عرفة وقد تقدم كلامه لا تأويل ابن يونس كما زعمه عجم والله تعالى أعلم
(تنبية) جعل ابن ناجي مختارا اللخمي موافقا لما جل عليه ابن يونس المدونة وهو مخالف
لما في ابن عرفة فإن الذي عزا به ابن عرفة لاختصار اللخمي هو أنه مول ونص الجلاب والفرقة
في ذلك بغير أجل يضرب له وقيل يضرب له أجل أربعة أشهر كالمول وحكاها اللخمي كأنه
رواية وصوبه اه منه بلفظه وما لا ابن عرفة هو الصواب لأنه الذي في تبصرة اللخمي ونصها
وان ترك الإصابة من غير عيب اختيارا وأقصد للضرر كان لها أن تقوم بالفراق من غير أن
يضرب له أجل وقال أيضا لا يعرف إلا بعد مضي الأربعة الأشهر كالمول وهو أحسن لأنها
المدة التي يلحق فيها الضرر فلا يطلق عليه دونها ولا يزد عليها اه منها بلفظها وقول مب
قد ذكر قبله ان أبا الحسن يقول بالقول الثاني الذي هو ظاهر المدونة أشار به إلى قول ز أولا
وعند أبي الحسن وهو ظاهر المدونة السنة فأكثر طول اه ولا شك أنه غرض كلامه في
العزول إلى الحسن لكن كلام مب يوهم أن الصواب ما عزا له أولا وليس كذلك بل
ما عزا له ثانيا من موافقته لابن عرفة هو الصواب ويظهر لك ذلك بنقل كلامهما قال ابن
عرفة ما نصه وفي سماع عيسى ان لم يفعل وطال الأمر طلق عليه لأنه اضربهم او ان ثلاث
سنين في ذلك قريب وهذا اذا ثبت اليه بالنفقة وان لم يعث ولا علم له مال طلق عليه بعد
الاعتذار اليه والتلوم اه منه بلفظه ونص أبي الحسن قوله وقد كتب عمر بن عبد العزيز
إلى قوم غابوا بخراسان ما قدموا أو يرحلوا نساءهم اليهم أو يطلقوا قال الشيخ استدل
بالغائب على الحاضر في قوله أو يرحلوا نساءهم اليهم أو يطلقوا قال في الوثائق المجموعة قال
أصبح فان أبو اطلق عليهم ابن رشد عن ابن القاسم يؤجل هذا السنة والستين قال ابن
رشد اذا كان يعث بالنفقة الشيخ وهو تفسير اه منه بلفظه فارجع اليه ز هو
الصواب وهو الذي يجب التعويل عليه لا على ظاهر المدونة والله أعلم *(فزع)* قال
أبو بكر بن العربي في أحكامه الكبرى ما نصه اذا ترك الوطء مضارا دون عيب فلا يظهر فيه
عندنا إلا بالنفقة لان اعتقاده للكرهية قد ظهر بالاستمتاع فلا يظهر اعتقاده الارادة
إلا بالاقدام وهذا تحقيق بالغ انتهى منها بلفظها (أو خص بلدا قبل ملكه منها) قول ز
فان ملك من تلك المدة عبدا أو مالا قول الخ نص عليه في المدونة قال ابن ناجي في شرحها
ولا وقف عليه إلا أن يشتري فيستأنف الاجل من يوم الشراء اه منه بلفظه ولا يتأفيه
قول المصنف والاجل من المين الخ لان المين على هذا القول انما تعتقد عليه حين الملك
والله أعلم (فن الرفع والحكم) قول ز فان شك في تأخر قدومه عن المين لم يكن موليا الخ
أي لم يكن موليا من الآن بل حتى يظهر تأخر قدومه عن مقدار مدة الإبراء كما نقله اثره عن
الجواهر وابن عرفة فتأمل (أو كالثاني وهو الأرجح) قول مب فعلت ليس لابن
يونس وانما هو استحسان الخ صواب ونص التهذيب اذا كان من أهل الصوم فضت أربعة

والله أعلم (أو خص الخ) قول ز
فان ملك من تلك الخ نص عليه في
المدونة ابن ناجي ويستأنف الاجل
من يوم الشراء اه أي لان المين
انما اعتقدت عليه حين الملك
(فن الرفع) قول ز فان شك في
تأخر الخ أي لم يكن موليا من الآن
كما ذكره اثره (وهو الأرجح) قول
مب فعلت انه ليس لابن يونس الخ
صواب وقد دنف له ابن يونس عن
المدونة باللفظ الذي عند مب وبه
تعلم ما في كلام تو في شرح التحفة
وكلام أبي علي في حاشيتها ❀ قلت
وقد يجب ان ابن يونس لما نقل
الترجيح وقبله فكانه رحمه والله أعلم

(الآن يعود الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع أي لكن الإيلاء يعودان عاد الخ وجعله متصلا يقتضي أن الإيلاء لم يخل أصلا مع أنه انحل ثم عاد ولذا يستأنف له الاجل من يوم العود كما في ز وسله مب (كالطلاق القاصر) قول مب وفيه نظر لان هذا الشرط مبطل الخ قد يكون المحجب بهذا غير موافق لمذهبنا لا يسلم أنه مبطل فلا يتم النظر قلنا ويأتي قريبا نقر به على وجه يكون به غير مبطل حتى عندنا وقول مب سيق مساق الزجر الخ هذا الكلام الذي ذكره مب هنا أصله كمال العلامة ابن زكري في باب اذا اشترط في البيع شروطا لا يحل من حاشيته على البخاري وعبارته في هذا بعد أن ذكر الجوابين الاولين ورد هما بما في مب هي مانصه وأصوب الاجوبة ان قوله اشترطى خرج مخرج الزجر والتغليظ على حد فاعبدوا ما شئتم من دونه وذلك انهم علموا أو ألخوا في كون الولاء لهم والتمديد لهم لانه كان بعصر (١٣٨) بريرة وهي تبلغهم وقوله ما بال رجال الخ توحيها لهم يشير الى انه تقدم منه

بيان الحكم في ذلك واشهره بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما وقع هذا التمديد والتويج منه صلى الله عليه وسلم انتموا وابتاعوا بلا شرط اه ونحوه قول المقدمات والمعنى فيها ان اللقطة صيغتها صيغة الامر لعائشة باشرط الولاء لأهل بريرة والمراد النهي عن ذلك مثل قوله عز وجل فاعبدوا ما شئتم من دونه اه وبه يدفع قول هوني رحمه الله تعالى ان ما ذكره مب ليس بظاهر لانه ان عني الزجر للمعاطبة وهي عائشة فلم يقع منها ما استحقه به وانما جاءت تسأله صلى الله عليه وسلم وان عني الزجر لأهل بريرة فليسوا هم المخاطبين بالامر حتى يضح التظير بالآية لان الزجر فيها لنفس المخاطبين اه وقد علمت أن المراد هو الثاني وأن بريرة لما كانت حاضرة وتبلغهم ذلك فكانهم كانوا حاضرين والله أعلم وقد

أشهر ولم يصح فلها بقائه وروى غيره ان وقفه لا يكون الامن بعد ضرب السلطان له الاجل وكل مالك والوقف بعد ضرب الاجل أحسن اه منه بلفظه وبهذا اللفظ بعينه نقله ابن يونس عن المدونة وقد قال أبو الحسن بعد قولها والوقف أحسن مانصه في الام وقاله عبد الرحمن وغيره فيكون على هذا ان ابن القاسم يرويه عن مالك اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرحها مانصه المقالة الاولى من قول ابن القاسم والغیر عبد الملك وما ذكر في الكتاب من قوله وكل مالك وما بعده كلام صنفون اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام نو في شرح التحفة من رده على ق و غ وما في كلام أبي علي في حاشية التحفة والسجل لله تعالى (الآن يعود بغیراثر) قول مب الصواب ان الاستثناء متصل الخ بل الظاهر ما قاله ز من أنه منفصل أي وانحل الإيلاء بزوال ملك من حلف بعقده لکنه يعود عليه الإيلاء ان عاد اليه الخ وجعله متصلا يقتضي أن الإيلاء منسحب عنه فيما بين خروجه عن ملكه ورجوعه اليه وذلك يستلزم انه ان كان بينهما أربعة أشهر فأكثرافاته يوقف بمجرد عود ملكه وليس كذلك فقد صرح ز بأنه يستأنف له الاجل من يوم العود وسله مب نفسه فتأمل به بانصاف (كالطلاق القاصر عن الغاية) قول مب وفيه نظر لان هذا الشرط مبطل للعقد الخ انما يتم هذا النظر اذا كان المحجب بهذا الجواب يسلم انه مبطل للعقد والافلاو كونه كذلك في مذهبنا لا يكون حجة على غيرنا اذ لم يرد بذلك دليل فاطع والخلاف بين الأئمة في ذلك شهر في التظير نظر وقول مب وأحسن الاجوبة في الحديث ان الامر سيق مساق الزجر والتغليظ الخ الذي في المقدمات هو مانصه والمعنى فيها أن اللقطة صيغتها صيغة الامر لعائشة باشرط الولاء لأهل بريرة في شرائها على أن تعتقها والمراد انتهى عن ذلك مثل قوله عز وجل فاعبدوا ما شئتم من دونه اه محل الحاجة منها بلانظها وهو متجه وأما ذكره مب من قوله سيق مساق الزجر

أجاب بعض المحققين بان الولاء يطلق على النسبة التي بين المعتق ومعتقه حقيقة وعلى مسيها وهو الارث مجازا والمراد في الحديث الاول دون الثاني لانه مجازا ولبعده اذ كيف يشترط ما يورث من بريرة وهي من المساكين الذين تصدق عليهم وأيضاً هي يومئذ صحيحة سوية لم يحدث لها سبب يتوقع معه موتها ويرجى ميراثها ولا يعلم ما يحدث لها من الورثة بعد وكيف تنافس عائشة رضي الله عنها في الميراث وهي تدفع الآن ما لا يرجي أن تلك بريرة مثله والالكات تسلك ما لها ويكون أفضل لها من غير وجه فالولاء المشتراط اذن انما هو لمن تنسب بريرة من قوم من تكون وفي هذا كانوا يتنافسون ولا شك أن بريرة اذا أعتقت عائشة فقد حصلت هذه النسبة بينهم ما حصلوا عقليا لان الله لا يسترط ولا يغيره فلا يعقل ان تكون عائشة المتولية للعق وتكون مع ذلك بريرة معتقة للذين باعوها وهذا أمر عقلي كالنسب أيضا فانه لو ولد شخص أمه لم يمكن ولا يعقل أن يكون ذلك الولد ولد الشخص آخر واذا كان ذلك أمر اعقليا صار المشتراط بخلافه مشتراطا للمحال واشترط المحال في البياعات يلغى

والتغليظ فليس بظاهر لانه ان عني الزجر والتغليظ لنفس المخاطبة فالمخاطبة هي عائشة
رضي الله عنها ولم يقع منها ما تستحق به الزجر والتغليظ وانما جاءت سائلة للنبي صلى الله
عليه وسلم وان عني الزجر والتغليظ لاهل بريرة فليسوا هم المخاطبين بالامر حتى يصح
التنظير بقوله تعالى فاعبدوا ما شئتم من دونه لان الزجر فيه النفس المخاطبة من فتأمله
بانصاف (وهي تغيب الحشقة الخ) قول ز وفي غير العبد الخ عبارة فيها اطلاق لان
عطفه على ما قبله يوهم انه غير مظاهر مع انه مظاهر (وان أبي الفيتة في ان وطئت احدا كما
الخ) قول ز واستظهر ابن عرفة انه مول منمما الخ نقل أبو حنيفة القاسمي في شرح
التحفة كلام ابن عرفة وقال عقبه مانصه قلت اراد ابن شاس ما ذكره الغزالي في الوجيز
وكثيرا ما يتبعه قال فيه لو قال ان وطئت احدا كما قال آخرى طالق وأبي الفيتة فللقاضي أن
يطلق احداهما على الابهام ثم على الزوج أن يبين أو يعين وقيل لا يصح دعواهما مع
الابهام اه وأما قول ابن عرفة انه مشكل لا متنازع في مبهم فقيمة نظر اذا لوجه لا متنازع
فيه مع جبر الزوج على التبيين أو التعيين وانما يتبع في المبهم دون تعيين أصلا وقول ابن
عبد السلام ان القضاء يستدعي تعيين محل الحكم ان عني به أنه يستدعي تعيين محل الحكم
قبل الحكم فممنوع وان عني أنه يستدعيه في الجملة فمسلوم ولا يضرنا وقوله الا أن يريد ابن
الحاجب أن القاضي يحجره على طلاق أيتهما شاء فيه انه مخالف لحكم الایلاء فان المقر فيه
أن المولى اذا أبى الفيتة طلق الحاكم عليه وقول ابن عرفة الظاهر انه مول من كل واحدة
منهما فيه مخالفته لكلام ابن شاس وابن الحاجب وصاحب الوجيز ومخالفه لظاهر كلام
الحالفة لانه انما آلى من واحدة لا بعينها فلا وجه لتطبيقهما معا اه منه بلفظه قلت
ردمه ما قاله ابن عرفة بقوله فيه مخالفة لكلام ابن شاس وابن الحاجب لا يخفى ما فيه لان ابن
عرفة معترف بمخالفتهم ما يباها قصد وأما مخالفتهم لكلام صاحب الوجيز وهو الغزالي فن
الواضح أنها لا تضرب لانه ليس من أهل المذهب بل ذلك يقوى الاعتراض على ابن شاس
وابن الحاجب في متابعتهم اياه وادخالهما في المذهب ما ليس منه ولا جارا على قواعد
سواء جعلنا موضوعه أنها رفعت للقاضي واحدة فقط أو جعلنا موضوعه أنهم مارفتاه
معاً أما الاول فعدم جريه على القواعد أو وضع من أن يستدل عليه اذا لوجه لتطبيق غير
الرافعة عليه لانها لو كانت مولى منها صراحة لم يكن للعالم أن يطلب الزوج بالفيتة فيها
فضلا عن أن يطلقها عليه عند الامتناع وأما الثاني فان مطالبتها اياه بالفيتة وحكم الحاكم
عليه بعد امتناعه منها بطلاق واحدة لا بعينها مخالف للقاعدة المقررة هنا أن
المتنوع من الفيتة بعد المطالبة بها تطلق عليه من أبي الفيتة فيها وكل منهما قد
رفعت وأمره الحاكم بالفيتة فيها فأبى وأيضا بين الحكمين تناقض اذا الحكم عليه
بالفيتة فيهما محكم بأنه مول منمما هما والحكم بطلاق واحدة لا بعينها حكم بأنه ليس
بمول منمما معا بل من واحدة لا بعينها فان قلت لا تناقض لان طلاق واحدة يسقط الایلاء
في الاخرى لا لتحلال الميّن فيهما باطلاق قلت لانتم التحلال الميّن لان طلاق المولى رجعي
والرجعية كالزوجة الا فيما استثنى وليس هذا منه فلو وطئ غير المطلقة لزمه الطلاق في

ولا يوترشياً وبعد مشروطه عازلاً كما
لو اشترى ثوب صوف على شرط انه
يصير كذا وكن اشترى أمة على ان
ما ولدت منه يكون ولد للبائع
للاشتري فهذه وأمثالها شروط
ملغاة والبيع صحيح فان قيل هذا ينتج
ان الولاء أمر عقلي لا شرعي قلنا هذا
هو الحق بلا شك ثم وضع الشرع
كون الولاء سبباً في الميراث وفي
التعاقب كما وضع سببية الاسكار في
التحريم وسببية شربه في الحد وسببية
السرقعة في القطع مع أن الاسكار
والسرقعة ليسا بحكم شرعي فان
قيل يلزم أن يثبت الولاء مع اختلاف
الدين وقد صرح في المدونة بخلافه
قلنا قد قال أشهب بشبوته واختاره
الحققون اه بخ (وان أبي الفيتة
الخ) ما استظهره ابن عرفة من أنه
مول منمما معا هو المتعين خلافاً لابي
حنيفة القاسمي لانه قد حلف على
ترك وطء كل واحدة منهما بطلاق
الاخرى انظر الاصل والله أعلم

(وفرق الخ) قول مب ولا كفارة عليه الخ مبني على أن الكفارات لا يجبر على إخراجها ولا يتعرض لها الحكم وقد تقدم له ان الصواب خلافه وعليه فاقاله ز صواب لانه يجبر على الكفارة عملا بالظاهر وان كان لا شيء عليه فيما بينه وبين الله فتأمله
 * (باب الظهار) * قال في المقدمات هو تشبيه الرجل وطء من يحل له بوطء من يحرم عليه تحريرا بمؤبد بالنسب أو صهرا أو رضاع وكانت العرب تكني عن ذلك بالظهر فتقول امرأتى على كظهر أمي وإنما اختص الظهر بالتحرير في الظهار دون البطن والفرج وسائر الأعضاء وان كانت أولى بالتحرير منه (١٤٠) لان الظهر موضع الركوب والمرأة مركوبة عند الغشيان فاقم الركوب

الرجعية مادامت عدتها قائمة فاليمين لم تحل بذلك الطلاق ولو سلمنا انحلالها لم نسلم أن ذلك كان لان انحلال اليمين انما يكون في شيء من المريض ومن الحق به وأما الصحيح فضمته اقتضاض البكر وتغيب الحشفة في الثيب وقوله ومخالفة لظاهر كلام الخالف فانه انما آلى من واحدة لا بعينها وهو مصادرة لاشك فيها اذ هذا هو محل النزاع فجعله نفس الدليل ومع ذلك فالذي يدل عليه كلام الخالف أنه مول من مامع لان قوله لزيب وعائشة مشلان وطئت احدا كما فالأخرى طاق وهو حلف منه على ترك وطء كل واحدة منهما مطلقا لا أخرى فان وطئ زيب طلقت عليه عائشة اتفاقا وان وطئ عائشة طلقت عليه زيب اتفاقا وحدان الحاجب نفسه الايلاء يفيد ذلك كما يفيد حد المصنف وابن عرفة فكل واحدة منهما محلو ف على ترك وطئها اتفاقا وكل محلو ف على ترك وطئها بشرطه مولى منها اتفاقا ينتج أن كلامهما في مسألة النزاع مولى منها اتفاقا ولورده ابن عرفة بهذا المبدأ منصف معه مقالا فتأمل بانصاف * (تنبيه) * بكلام الوجيز السابق يتبين مراد ابن شاس وابن الحاجب ويسقط تردد ابن عبد السلام والمصنف وابن عرفة والبساطي والله أعلم (وفرق بشدة المال) اعترض ز هذا الفرق بقوله فيه نظر لانه يلزم من عدم تصديقها في ارادة الحل لزوم الكفارة فراجع لشدة المال فقال مب وفيه نظر اذ لا يلزم من عدم تصديقها له في الحل لزوم الكفارة لان له حل اليمين بالوطء ولا كفارة عليه فيما بينه وبين الله اهـ قلت ما قاله ز ظاهر على القول بأن الكفارات لا يجبر صاحبها على إخراجها ولا يتعرض لها الحكم لكن قد تقدم له هو نفسه أن الصواب خلاف ذلك وعليه فاقاله ز صواب لانه بوطئه يظهر خبثه فيجبر على إخراج الكفارة عملا بالظاهر حيث لم يصدق وان كان لا شيء عليه فيما بينه وبين الله فتأمل بانصاف والله سبحانه أعلم

* (باب الظهار) *

قال في المقدمات مانصه الظهار تشبيه الرجل وطء من يحل له من النساء بوطء من يحرم عليه ممن تحريرا بمؤبد بالنسب أو صهرا أو رضاع وكانت العرب تكني عن ذلك بالظهر فتقول امرأتى على كظهر أمي ولذلك سمي الظهار لانه مأخوذ من الظهر وإنما اختص الظهر بالتحرير في الظهار دون البطن والفرج وسائر الأعضاء وان كانت أولى بالتحرير منه لان الظهر موضع الركوب والمرأة مركوبة عند الغشيان فاذا قال الرجل لامرأته

مقام النكاح لان النكاح راكب وأقيم الظهر مقام الركوب لانه موضع الركوب وهو من لطيف الالهيته الكناية اهـ والراجح كما في ح والتشبهات انه لم يكن طلاقا أول الاسلام كما قدمه خش أول الايلاء وما جزم به هنا بما الضحج أصله لأبن رشد في مقدماته والله أعلم وصرح غير واحد بان الظهار حرام لقوله تعالى الذين يظهرهن منكم من نساءهم ما هن امهاتهم الآية وإنما اختلف هل يسمى عينا مطاقتا أو ان كان معلقا فمخو ان فعلت كذا فانت على كظهر أمي انظر الاصل * (قائدة) * قال ابن العربي في أحكامه أخبرني محمد بن قاسم العماني غير مرة قال وصلت القسطنطينية فجلست مجلس أبي الفضل الجوهري فبينما قال ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق وظاهر وآلى فلما خرج تبعته حتى بلغ منزله في جماعة فجلس معناني الدهليز وعرفهم غربي فانه رأى اشارة الغربة فلما انفض عنه أكثرهم قال لي أراك غريبا هل لك من كلام قلت نعم قال لحسانه أفرجوا له عن كلامه فقاموا

قلت له حضرت المجلس متبركا بك وسعيتك تقول آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقت وطلق انت

وصدقت وظاهر ولم يكن ولا يصح أن يكون لان الظهار منكر من القول وزور وذلك لا يجوز أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم فضفى الى نفسه وقبل رأسي وقال أنا نائب من ذلك جازك الله عني من معلم خيرا ثم انقلبت عنه وبكرت في الغد اليه فالفيتة قد جلس على المنبر فلما دخلت الجامع ورآني نادى بأعلى صوته مرحبا بعلي افسحوا لعل فتطاوالت الاعناق الى وتحديث الابصار فحوى وتعرفني يا أبابكر بشيرا الى عظيم حياته فانه كان اذا سلم عليه أحد أو فاجاه بكلام خجل واجرح حتى كان وجهه طلي بجلائر

أنت على كظهر أمي فأنما أراد به أن يكون ركوبه للنكاح عليه حراما كركوب أمه
للغشيان فأقام الركوب مقام النكاح لأن النكاح راكب وأقام الظهر مقام الركوب
لأنه موضع الركوب وهو من لطيف الاستعارة للكنية اه منها بلفظها * (تنبيهان
* الأول) * بعد أن نقل ح عن ضيغ أن الظهار كان في الجاهلية وأول الإسلام
طلافا قال مانصه وظاهر كلام النووي في تهذيب الاسماء واللغات أنه لم يعمل في أول
الإسلام بأن الإيلاء والظهار طلاق على القول الرابع اه قلت كلام عياض بغيره
أيضا أنه لم يعمل بالظهار طلاقا في الإسلام فإنه قال في تنبيهاته متصلا بما في ح عنها
مانصه وكان الظهار أحد أنواع طلاق الجاهلية فنزل في أول الإسلام بأويس بن
الصامت وزوجه خويلد فخرت لها في ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم مجادلة اختلفت
الاحاديث في قصتها فانزل الله قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الآية ونزع
للظهار حكما غير حكم الجاهلية على مانصه في كتابه العزيز اه منها بلفظها فتأمل فإنه
كالصريح فيما قلناه فأنظر لم تركه ح لكن ما في ضيغ به جزم ابن رشد في مقدماته
ونصها وكان الظهار في الجاهلية طلاقا وفي أول الإسلام إلى أن أنزل الله عز وجل
قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها اه منها بلفظها * (الثاني) * ذكر ح عن ضيغ وابن
عرفة عن عبد الوهاب أن الظهار حرام وقال عقبه عن ابن عرفة مانصه ونقل الباجي
قبل قولها رواية المبسوط الظهار عين تكفر بحقل الجواز والكراهة أرجح اه منه
بلفظه قلت سلم ح ما قاله ولم يظهر لي كون رواية المبسوط تفيد الجواز أو الكراهة
فقط دون التحريم فإن أحد ذلك من تسميته عينا فقيه نظير من وجهين أحدهما أن
اليمين كما تكون جائزة ومكروهة كذلك تكون حراما ثانيهما أنه يلزم على ذلك أن
الظهار على مذهب المدونة يكون جائزا أو مكروها أو حراما أو محرما أخرى والذي يفيد كلام
الباجي أن الظهار محرم بلا اشكال وإن الخلاف بين ما في المدونة والمبسوط انما هو في
تسميته عينا فقط هل ذلك متبينا ومطلق ويظهر ذلك بنقل كلامه قال في المتن مانصه
قال مالك في المبسوط الظهار عين تكفر وفي المدونة أن مطلق الظهار ليس بيمين وإنما يكون
يمينا إذا قال ان فعلت كذا فانت على كظهر أمي والظهار محرم قال القاضي أبو محمد والدليل
على ذلك قوله تعالى والذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا
اللاتي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا في الآية دليل أن أحدهما انكار
ما قالوه وتكذيبه والثاني أنه وصفه بأنه منكرو زور قال القاضي أبو إسحق ومن ظاهر
أدب لقوله المنكرو والزور اه منه بلفظه فتأمل بانصاف وقد صرح بغيره غير واحد
من غير ذكر خلاف وقد استدلل على ذلك الامام أبو القاسم ابن جرير بالآية فذكر الوجهين
المقدمين في كلام الباجي زاد وجهين آخرين ونصه والظهار محرم ويدل على تحريمه
أربعة أشياء أحدها قوله تعالى ما هن أمهاتهم فان ذلك تكذيب للمظاهر والثاني
أنه سماه منكرا والثالث أنه سماه زورا والرابع قوله وإن الله غفور عظيم والعفو
والمغفرة لا تقع إلا عن ذنب وهو مع ذلك لازم للمظاهر حتى يرفعه بالكفارة اه منه بلفظه

قال وتبادر الناس إلى ترفعه عنى على
الأيدي ويتدافعون حتى بلغت
المنبر وأبالعظيم الحياة لا أعلم في أي
بقعة أبوا الجامع غاص بأهله وأسأل
الحياة بدني عرفا وأقبل الشيخ على
الخلق فقال لهم أنا معلمكم وهذا
معلمي لما كان بالأمس قلت لكم كذا
وكذا فما كان منكم أحد فقه عنى
ولا رد على فأتبعني إلى منزلي وقال
لي كذا وأعاد ما جرى بيني وبينه
وأنا تاب من قولي بالأمس راجع
عنه إلى الحق فمن سمعه من حضر فلا
يعول عليه ومن غاب فليبلغه آياه
من هضر فجاءه الله خيرا وجعل
يحتفل لي في الدعاء والخلق يؤمنون
فاظنوا راحكم الله إلى هذا الدين
المتين والاعتراف بالعلم لأهله على
رؤس الملامن رجل ظهرت رياسته
واشتهرت نفاسه لغريب مجهول
العين لا يعرف من هو ولا من أين
واقندوا به ترشدوا اه وبنار بضم
الجيم وفتح اللام المشددة هو زهر
الزمان كافي القاموس قال ويقال
من اتبع ثلاث حبات منه من أصغر
ما يكون لم يرمد في تلك السنة اه
وفي الفائق ان القضية المذكورة

على منكر الجاهل من الجلييلة

وقعت لابن العربي نفسه مع أبي
الفضل النحوي والجمع بتعدد القضية
ممكن والله أعلم ﴿﴾ قلت وما في
الفائق مثله في الابي ونقله عنه
ابن الشاطي حاشيته على مسلم وقبله
وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه
وسلم طلق العالية بنت طبيان وطلق
حفصة بنت عمر ثم راجعها باصر من
الله وفي الصحيح انه صلى الله عليه
وسلم آلى من نسائه شهرا فاعتزل في
مشر به له تسعة وعشرين يوما
الحديث أى حلف أن لا يدخل
عليهن فليس المراد الايلاء العرفي
لانه حرام فلا يجوز نسائه للنبي
صلى الله عليه وسلم كما قاله البلقيني
في تهذيبه انظر القسطلاني فالمراد
في القضية المذكورة الايلاء
اللعوي فقط وقال ابو مافيا ميني
على مذهب من لا يشترط فيه
التعرض لتترك الوطء صراحة أو
ضمنا وقد قال ابن حجر وأائل الصلاة
انه ليس المراد بقول أنس آلى صلى
الله عليه وسلم من نسائه شهرا
الايلاء المعروف في الفقه اتفاقا ثم
رجع عن الاتفاق هنا الى ما قلناه
قائلا في مقيد ما مر بقول معظم
الفقهاء اه

* (فائدة) * قال في أوائل ترجمة أحكام الطلاق والرجعة الخ من الفائق مائنه ابن
العربي حضرت مجلس أبي الفضل النحوي فسمعتة يقول طلق رسول الله صلى الله عليه
وسلم وآلى وظاهر فلما انصرف قصدته في موضعه وقلت له أصلحك الله انك قلت انه صلى
الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وأنه صلى الله عليه وسلم لم يظاهر فان الله جعل الظهار
منكر من القول وزور فاشكرني على ذلك فلما كان من الغد قال لاهل مجلسه وقرني
اليه اني قد قلت لكم بالامس انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وان هذا أرشدني
الى انه لم يظاهر وهو كما قال وهو شيخ في هذه المسئلة وأنا شيخكم فيها اه منه بلفظه
﴿﴾ قلت وهذا صريح في أن ذلك وقع لابن العربي نفسه مع أبي الفضل النحوي والذي لابن
العربي في أحكامه الكبرى والصغرى خلافه ونص الكبرى أخبرني محمد بن قاسم
العثماني غير مرة قال وصلت القسطا ط فحنت مجلس أبي الفضل الجوهري وحضرت
كلامه على الناس فكان مما قال في أول مجلس جلست اليه ان النبي صلى الله عليه وسلم
طلق وظاهر وآلى فلما خرج تبعته حتى بلغت منزله في جماعة فجلس معناني الدهليز وعرفهم
عربتي فانه رأى إشارة الغربة ولم يعرف الشخص قبل ذلك في الواردين عليه فلما انفض
عنه أكثرهم قال لي أراك غريبا هل لك من كلام قلت نعم قال لجسائه أفرجوا له عن كلامه
فقاموا وبقيت وحدي معه فقلت له حضرت المجلس اليوم متبركا بك وسمعتك تقول آلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقت وطلقت وصدقت وظاهر ولم يكن ولا يصح أن يكون
لان الظهار منكر من القول وزور وذلك لا يجوز أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم
فضمني الى نفسه وقبل رأسي وقال لي أنا نائب من ذلك جراك الله عني من معلم خيرا ثم
انقلبت عنه وبكرت في اليوم الثاني اليه فالفيتة قد سبقني الى الجامع وجلس على المنبر
فلما دخلت على باب الجامع ورأني نادى بأعلى صوته قال مرحبا بعلمي انسخوا العلي
فقطا ولت الاعناق الى وتحدثت الابصار نحوي وتعرفني يا أبا بكر يشير الى عظيم حياته
فانه كان اذا سلم عليه أحد أو فاجأه بكلام بخجل لعظيم حياته واخرج حتى كان وجهه طلي
بجلنا وقال وتبادر الناس الى يرفعوني على الايدي ويتدافعوني حتى بلغت المنبر وأبالعظيم
الحياة لا أعلم في أى بقعة أنا من الارض والجامع غاص باهله وأسأل الحياه بدني عرفا وأقبل
الشيخ على الخلق فقال لهم أنا معلمكم وهذا معلمي لما كان بالامس قلت لكم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم آلى وطلق وظاهر فما كان منكم أحد فقه عني ولا رد على فاتبعتني الى
منزلي وقال لي كذا وأعاد ما جرى بيني وبينه وأنا نائب من قولي بالامس راجع عنه الى الحق
فمن سمعه ممن حضر فلا يعول عليه ومن غاب فليبلغه آياه من حضر فجزاه الله خيرا وجعل
يحتفل لي في الدعاء والخلق يؤمنون فانظروا رحمكم الله الى هذا الدين المتين والاعتراف
بالعلم لادله على رؤس الملا من رجل ظهرت رياسته واشتهرت نفاسته لغريب مجهول
العين لا يعرف من هو ولا من أين واقتدوا به ترشدوا اه منها بلفظها والجمع بينهما بتعدد
القضية ممكن والله أعلم * (تنبيه) * قوله جلنا الجارى على الالسنه كسر اللام المشددة
والصواب فتحها * (فائدة) * قال في القاموس مائنه الجلنا بضم الجيم وفتح اللام

المستدق زهر الرمان معرب كلنار ويقال من ابتلع ثلاث حبات منه من أصغر ما يكون لم يرمد في تلك السنة اه منه بلفظه (ووقوف ان تعلق بكمشيتهم مالم توقف) ظاهر كلامه انه لا يجزى فيها قول مالك المتقدمان في التخيير وهو كذلك على مذهب ابن القاسم ومذهب غيره انهم ما يدخلان هنا * (تنبية) * في ق هنا عن ابن يونس ان مذهب ابن القاسم في كل ما كان تفويض اليها من تملك أو طلاق أوظهار أو عتق ان ذلك يدها وان قاما من المجلس مالم توقف وهو كذلك في ابن يونس ذكره في كتاب الظهار وزاد متصلا به مانصه والغير يرى ان اختلاف قول مالك يدخل في ذلك كله وفي كتاب التخيير بيان هذا اه منه بلفظه وقديس تشكك ما عراه لابن القاسم بانه خلاف ما في المدونة ونقله هو نفسه عنها من أن ابن القاسم أخذ بقول مالك الاول بالسقوط والجواب عن ذلك ان مراده بقوله ما كان تفويض الخ ما قرن بمشيتهم كقوله أمرك سيدك ان شئت فلا اشكال وكلام ابن يونس نفسه في كتاب الظهار بعد ما قدمناه عنه وفي كتاب التخيير والتملك يفيد ذلك وحاصل كلامه ان ما قاله في المدونة في الظهار المعلق بمشيتهم من أنه لا يقيس بالجلوس لا يجزى فيه عند ابن القاسم قول مالك وعند غيره يجزى فيه وان ابن القاسم سوى بالظهار في ذلك كل ما قرن بمشيتهم من طلاق وما ذكره من تخيير وتملك فلا اشكال والله أعلم (فعند اليأس) قول ز فاذا أراد ان يكفر لجل له وطؤها الا ان فله ذلك قال مب هذا عين قول المصنف والعزيمة فتأمل اه قلت تأملناه فوجدناه غيره لان مراد المصنف ان الظهار يلزم بمجرد العزيمة وعلى ذلك فهمه هو وجعله خلاف المذهب وكلام ز في اجزاء الكفار بعد العزم وهو وفقه مسلم فتأمل (لا مكاتب ولو عجزت) أنكر ابن عرفة مقابل ولو ونصه وقول ابن الحاجب وابن شاس وفي المكاتب لو عجزت قولان لا عرفه الا ابن حجر عن بعض المذاكرين اه منه بلفظه وعبارة ابن شاس وفي لزومه في المكاتب اذا عجزت فعادت خلاف اه منه بلفظه قلت ما عراه لابن حجر عن بعض المذاكرين نقله ابن يونس عن بعض أصحابه وغلطه فيه ونصه وقال بعض أصحابنا انه ان تظاهر من معتقة الى أجل أو مكاتب أو أمه له فيها شرك فتزوجهن بعد العتق ان ذلك الظهار يلزمه فيمن ولا يبطأ حتى يكفروا وكذلك ان عجزت المكاتب وهذا عندى غلط اه منه بلفظه وقال قبله يسير مانصه قال بعض الفقهاء والفرق بين من تظاهر من مكاتبته ثم عجزت بقرب ظهاره انه لا شيء عليه وبين الجوسى يسلم عن مجوسية في تظاهر منها ثم تسلم هي بالقرب أن الظهار يلزمه أن المكاتبه اشترت نفسها وتخيرت عن وطئها وهذه هي زوجة بعد اسلامه في حال ظهاره لم تخرج من عصمته بعد والمكاتبه كالأجنبية وان كانت قد تجوزت والأجنبية قد تزوجته ثم لا يلزمه فيها تظاهر المتقدم اه منه بلفظه ولا يخفى على منصف ما بين الاجنبية والمكاتبه فان الاجنبية اذا تزوجها بعد فلكه لعصمتها حدث اتفاقا قبل اجماعا بخلاف المكاتبه تجوز وقد قال في ضيق ومنشأ الخلاف هل رجوع المكاتبه الى سيدها بالهجر كابتداء الملك أم لا اه منه بلفظه وقول الفقهاء ان أحكامه على الرق مع ما ورد المكاتب قن ما بقي عليه درهم يؤيد أن رجوعها اليش كابتداء ملك فتأمل بانصاف (على الاصح) انظر من

(مالم توقف) أى ولا يجزى هنا قول مالك المتقدمان في التخيير وكذا كل ما قرن بمشيتهم من تخيير أو تملك أو طلاق أو عتق نحو أمرك سيدك ان شئت هذا مذهب ابن القاسم ولا يخالف ما مر للمصنف من أنه أخذ بالسقوط لانه فيما لم يقيد بمشيتهم اذهب غيره الى أن اختلاف قول مالك يدخل في ذلك كله انظر الاصل والله أعلم (فعند اليأس) قول مب هذا عين قول المصنف الخ فيه نظر لان كلام المصنف في لزوم الظهار بمجرد العزم وقد جعله مب خلاف المذهب وكلام ز في اجزاء الكفار بعد العزم وهو وفقه مسلم فتأمل (ولو عجزت) ضيق ومنشأ الخلاف هل رجوع المكاتبه الى سيدها بالهجر كابتداء الملك أم لا اه وبعض الثاني قولهم ان أحكامه على الرق مع ما ورد المكاتب قن ما بقي عليه درهم وبه يرد أنكار ابن عرفة وابن يونس المردود بل وفي كلام المصنف وان كان الاول هو المعتمد انظر الاصل والله أعلم

صححه فاني لم أقف عليه بعد البحث عنه ولا اشكال في أنه المعتقد كما يفهم من كلام ابن عرفة وغيره وقد عبر عنه في ضريح بالمشهور ولم يذكر من صححه والله أعلم وقول ز وهو خلاف ما للنعمي واقتصر عليه في الجلاب كافي ق ولا يخفى ما في عبارته من القلق ومع ذلك فما قاله غير صحيح اذ ليس في ق ما عزمه ولا هو في الجلاب أيضا ونص الجلاب والظهار من الاممة المملوكة كالظهار من الزوجة وتلزم الكفارة فيها كزومها في الزوجة وكذلك الظهار من أم الولد والمديرة ولا يلزم الظهار في المعلقة الى أجل ولا في المكاتبه منه بلفظه (وصريحه بظهار الخ) قول مب فان كلام ضريح يفيد أن الملاعنة الخ فيه نظر لان ما في ضريح موافق لما قاله ز وقد جزم بذلك ح في التنبيه الاول ونصه ويدخل في الصريح على ما قاله المصنف ما اذا شبه بظهر ملاعنة وقد أدخله المصنف في كلام ابن الحاجب وقال انه يتناول الملاعنة وليست محرما اه انظر بقية وكلام ضريح هو عند قول ابن الحاجب فالصريح ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم ونصه ابن عبد السلام وقول المصنف ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم أحسن من قول غيره ذات محرم لشمول كلام المصنف المحرمة بالرضاع والصهر خليل وفيه نظر فان المحرم بسبب الرضاع أو الصهر يطلق عليه في الاصطلاح محرم وقد نصر ح في المدونة بذلك فقال ومن ظاهر بشي من ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو مظاهر نم كلام المصنف أعم من وجه آخر لانه يتناول الملاعنة وليست محرما اذا المحرم من حرم نكاحها الحرمتها على التأييد فقولنا الحرمتها احتراز من الملاعنة لان تحريمها ليس لحرمتها بل لعارض اه منه بلفظه وسلمه صر في حاشيته وقد سلم ابن عرفة كلام ابن الحاجب وعز الابن شام مثله وصدر بكلامهما ثم ذكر بعده كلام ابن رشد ونصه الصيغة ابن شام وابن الحاجب صريحه ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم كظهر أي أو عتي وكنايته الظاهرة ما سقط فيه أدهما كأي أو ظهروا فلانة الاجنبية والخفية كما عني الماهر ادا به الظهار اه منه بلفظه ثم ذكر كلام ابن رشد متصلا به وقد اقتصر ابن ناجي في شرح المدونة على ما صدر به شيخه ابن عرفة ونصه فصرح به ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم اه منه بلفظه والحاق الملاعنة ومنكوحة العدة بشرطها بالمحرم ظاهر من جهة المعنى لانها مشبهتان بالمحرمات بالنسب والرضاع والصهر في تأييد التحريم وتأيد التحريم على ابن القاسم في المدونة ذلك في ذوات الرضاع والصهر ونقله ابن يونس وسلمه ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم فيمن قال لامرأة أنت علي كظهر أي فهو مظاهر محمد بن يونس وهذا صريح الظهار قال مالك ومن ظاهر بشي من ذوات المحارم من رضاع أو نسب فهو مظاهر قال ابن القاسم وان ظاهر من صهر فهو مظاهر لان هؤلاء كلهم محرمة على التأييد كالامهات اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام مب والله أعلم (أو أي تأويلان) قول مب هو الصواب وبه قرر ح الخ ما صوبه هو الذي صوبه شيخنا ج لكنه قال ان التأويل الثاني مشكل لان هذه من الكناية الظاهرة كما يؤخذ من تعريفهم لها بأنها ما سقط فيها أحد اللفظين الظهر أو المحرم وهذه قد سقط فيها اللفظ الظهر فكيف يلزم فيها بالظهار ولا يصدق في ارادة الطلاق بها اه وكذا الاول مشكل

(وصريحه الخ) قول مب فان كلام ضريح الخ فيه نظر لان ما في ضريح موافق لما ز وقد سلمه صر وجزم به ح وهو ظاهر قولي ابن الحاجب فالصريح ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم اه ومثله لابن شام واقتصر عليه ابن ناجي وسلمه ابن عرفة وصدر به ثم ذكر كلام ابن رشد وقد علل ابن القاسم في المدونة ذلك في ذوات الرضاع والصهر بتأييد التحريم وذلك موجود في الملاعنة ومنكوحة العدة بالفرق انظر الاصل والله أعلم قلت وكانت مب سري له ما قال من قول ضريح بعد أن ذكر أن كلام ابن الحاجب يتناول الملاعنة بخلاف قول غيره ذات محرم مانصه اذا المحرم من حرم نكاحها الحرمتها على التأييد فقولنا لمحرمتها احتراز من الملاعنة لان تحريمها ليس لحرمتها بل لعارض اه فتأمل والله أعلم (كانت حرام كأي) قول مب هو الصواب وبه قرره ح الخ هو الذي صوبه ج أيضا لكنه قال ان التأويل الثاني مشكل لان هذه من الكناية الظاهرة لسقوط لفظ الظهر فيها فكيف يلزم فيها بالظهار ولا يصدق في ارادة الطلاق بها اه وكذا الاول مشكل

على كل من التأويلين أما الثاني فلما ذكره شيخنا ج وأما على الأول فلان لزوم الطلاق
والظهار له في المراجعة مخالف لما قررروه في الكناية من أنه مصدق فيها في الفتوى والقضاء
فالجارى على ما قررروه أنه لا يلزمه الا الطلاق الذي ادعى انه أراد مطلقا لاظهار ولاهما
معاً * (تنبيه) * هذا الاشكال نشأ من تصويبهم ما قرر به ز من جرى التأويلين في
هذه ومعتقدهم في ذلك ما قاله ح من أن ابن رشد صرح بذلك في أول رسم من الظهار
لكن هذا الذي عزاه له مخالف لما نقله من كلام المقدمات وما نقله عنها هو كذلك فيها وان
كان لم يستوف كلامها ونص المقدمات وله صريح وكنايات فصريحه عند ابن القاسم
وأشبه وروايته ما عن مالك أن يذكر الظهر في ذوات محرم وكنايته عند ابن القاسم أن لا
يذكر الظهار في ذات محرم وأن يذكر الظهر في غير ذات محرم ومن كنايته عند أشهب أن لا
يذكر الظهر في غير ذات محرم ومن صريحه عند ابن الماجشون أن لا يذكر الظهر في ذات
محرم وليس من كنايته عنده أن يذكر الظهر في غير ذات محرم فلا كناية عنده في الظهار
والفرق بين صريح الظهار وكنايته فيما يوجب الحكم أن كنايات الظهار ان ادعى انه أراد
بها الطلاق صدق أنى مستقبيا أو كان قد حضرته البينة وأن صريح الظهار لا يصدق اذا
ادعى انه أراد به الطلاق اذا حضرته البينة ويؤخذ بالطلاق بما أقرب به وبالظهار بما لفظ
به فلا يكون له الياسيل ان تزوجهما بعد زوج حتى يكفر كفارة الظهار وقد قيل انه
يكون ظهارا على كل حال ولا يكون طلاقا وان نواه وأراد به روى رواية أشهب عن مالك
وأحد قول ابن القاسم اه منها باللفظها من أول كتاب الظهار ثم قال في الفصل التاسع
مانصه فصل وأصل الظهار في ذوات المحارم فاذا ظاهر بشئ من ذوات المحارم فهو مظاهر
سمى الظهر أو لم يسمه أراد بذلك الظهار أو لم تكن له نية فان أراد بذلك الطلاق ولم يرد به
الظهار فقول ابن القاسم في رواية عيسى عنه من كتاب الايمان بالطلاق انه يكون طلاقا
ثلاثا ولا ينوي في واحدة ولا في اثنتين وقال حصون ينوي فيما أراد من الطلاق وهو الاظهر
لانه لفظ بما ليس من ألتباط الطلاق فوجب أن يوقف الامر على ما نوى بذلك هذا نص
قول ابن القاسم انه اذا ظاهر بذات محرم وأراد بذلك الطلاق انه طلاق سمي الظهر أو لم يسمه
ومساواته في هذا الوجه بين أن يسمى الظهر أو لا يسميه انما تصح على مذهبه فيما بينه وبين
الله اذا أنى مستقبيا أما اذا حضرته البينة وطول بحكم الظهار فان كان قد سمي الظهر
حكم عليه بحكم الظهار لان البينة قد حضرته بالافصاح به ولم يصدق في طرح الكفارة عن
نفسه وقضى عليه بالطلاق لاقراره أنه نواه وأراد به وكان من حق المرأة ان تزوجهما بعد
زوج أن تنعه نفسها حتى يكفر كفارة الظهار وان كان لم يسم الظهر لم يحكم عليه بالظهار
وصدق انه لم يرد الظهار اذ لم يصح به وهذا أصل من أصولهم ان من ادعى نية مخالفة
لظاهر لفظه لا يصدق فيها وقول ابن الماجشون انه يكون ظهارا ولا يكون طلاقا وان نواه
وأراد به وجته أن الذي ظاهر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأنزل الله فيه الكفارة قد
أراد الطلاق على ما كانوا يعرفونه في الجاهلية فلم يكن ذلك طلاقا فالزمه ابن الماجشون
الظهار بمجرد اللفظ دون النية وان أنى مستقبيا فيما بينه وبين الله ثم قال وروى أشهب

لان لزوم الطلاق والظهار له في
المراجعة مخالف لما قررروه في
الكناية من أنه مصدق فيها في
الفتوى والقضاء فالجارى على ذلك
انه لا يلزمه الا الطلاق الذي ادعى انه
أراد مطلقا لاظهار ولاهما معاً
وما عزاه ح لابن رشد يعني في
أول رسم من الظهار مخالفا لما نقله
من كلام المقدمات فانه صريح في
انه يصدق اذا سقط لفظ الظهر في أنه
أراد الطلاق ولا يلزمه الا هو في
الفتوى والقضاء وان التأويلين
انما هما اذا ذكر الظهر وكذا كلام
ابن يونس يفيد الاتفاق على هذا
انظر نصه ونص المقدمات مستوفى
في الاصل ولذا والله أعلم لم يذكر
أبو الحسن ولا ابن ناجي التأويلين
مع سقوط الظهر ثم قال في الاصل
واستفيد من هذا انه لا فرق بين أنت
حرام مثل أي أو كأي وأنت مثل
أي أو كأي في أنه يصدق في ارادة

عن مالك أنه يكون طلاقاً ان لم يسم الطهر وظهارا ان سماه وهذا الاختلاف كله اذا نوى الطلاق وأما ان لم تكن له نية أو نوى الظهار فهو وظهارا يسمى الطهر أو لم يسمه وقد فسر بعض الشيوخ ما في المسدونة برواية أشهب عن مالك وحكي أبو إسحق التومسي أنه مذهب ابن القاسم في كتاب ابن الموارز والصواب أن يفسر ما في المسدونة برواية عيسى عن ابن القاسم وعلى رواية أشهب عول أبو بكر الأبهري اه منها بلفظها ونقل ح جله وابن عرفة بعضه مختصر أو كلامه أولاً وآخر اصرح في أنه يصدق اذا سقط لفظ الطهر في أنه أراد الطلاق ولا يلزمه الا هو في الفتوى والقضاء وان التأويلين انما هما اذا ذكر الطهر وكلام ابن يونس يفيد الاتفاق على تصديقه مطلقا اذا سقط لفظ الطهر ونصه ابن الموارز وأما اذا قال أنت علي كظهر أمي ينوي الطلاق فهو وظهارا ولو نوى أنك بما أقول لك من ذلك طالق لم يلزمه الا الظهار فانه الى ابن عبد الحكم قال وقد أنزل الله الكفارة في الظهار فمن قصد به الطلاق وكان في الجاهلية يجمعونه طلاقاً وقاله مالك قال ابن سحنون وروى عيسى عن ابن القاسم انها ثلاثة ولا ينفعه ان نوى أقل من ذلك وقال سحنون له ما نوى من الطلاق محمد بن يونس فوجه قول مالك انه لا يكون طلاقاً وان نواه فلا نية في الكفارة وان قصد به التحريم فهو على ذلك لا يغير عنه ووجه قول ابن القاسم انه يلزمه البتة لانه نوى بما يلزمه فيه الظهار البتة فوجب أن يلزمه أصله اذا قال أنت كأمي محمد بن يونس وانما لم ينوه لانه جعلها كمنه ولا تحرم كمنه الا بالطلاق ثلاثاً ووجه قول سحنون انه له ما نوى لانه نقلها من الظهار بنيتها الى الطلاق وهو أقوى فلزمه ما نوى ولانه نوى بلفظ يلزمه في الطلاق فوجب أن يلزمه ما نوى كقوله ادخل الدار يريد به الطلاق ان ذلك يلزمه وينوي فيه محمد بن يونس وقول مالك أولى لما ينه الله أعلم ابن الموارز قال مالك وأما ان قال لها أنت كأمي أو أنت أمي فهو وظهار الا أن يريد به الطلاق فطلعت عليه ثم تزوجها بعد زوج فلا كفارة عليه للظهار والله أعلم قال أبو بكر الأبهري مذهب مالك أن صريح الظهار لا يكون طلاقاً وصرح بالطلاق لا يكون ظهاراً مثل أن يقول أنت علي كظهر أمي يريد به الطلاق أو أنت طالق يريد به الظهار من قبل أنه لا يجوز أن ينقل أصل من الأصول التي جعلها الله لحكم ما الى أصل آخر أو جبه حكماً من خلافه قال وان مكنت الظهار من قوله كأمي أو مثل أمي اذا أراد به الطلاق كان طلاقاً لانه نقله الى ما هو أقوى منه لان الطلاق يزيل العصمة ومكنت الظهار لا يزيل العصمة قال وان مكنت الطلاق كقوله أنت خلية أو برية لا يكون ظهاراً لان مكنت الطلاق يزيل العصمة أيضاً والظهار انما يحرم الوطء فهو أضعف منه فلا ينقله الى ما هو أضعف منه اه منه بل ينقله فانت تره لم يذكرك خلافاً في أنه يصدق في ارادة الطلاق اذا سقط لفظ الظهار مع استدلالة لقول ابن القاسم بقوله أصله اذا قال أنت كأمي وقد علمت أنه لا يستدل بمختلف فيه ولم يذكروا الحسن ولا ابن ناسخ التأويلين مع سقوط الظهر بل قال أبو الحسن عند قول المدونة وان قال لها أنت حرام مثل أمي فهو وظهار لانه جعل الحرام مخرجاً حين قال مثل أمي اه مانصه يريد اذا لم ينويه الطلاق اه منه بلفظه فانظر كيف قيد المدونة بذلك جازماً به من غير ذكر خلاف وما قيدناه به هو منه هو قولها بعد ما قدمناه

الطلاق بذلك مطلقاً لا سقوط لفظ الظهر بل تصديقه في ارادة الطلاق في أنت حرام مثل أمي أو كأمي الذي هو موضوع المصنف أخرى لان لفظ حرام من كتابات الطلاق الظاهرة ثم قال فحصل أن ما صوبه من قول ز غير صواب وان كان هو المتبادر من المصنف بل كلامه غير محرر على تقرير س ومن تبعه أيضاً لانه يقتضي انه اذا نواه مامع الزمائه أو نوى أحدهما لم يزمه فقط في أنت حرام كظهر أمي وفي أنت حرام كأمي اتفاقاً وعلى المشهور فيهما وليس كذلك في الأولى فان الذي يفيد النقل ان ذكر الظهر مع لفظ التحريم كذره بدونه لكن متابعاً للمصنف ابن شماس وابن الحاجب غالباً ما بعد اعتراضه عليهم ما في ضيق تقوى تقرير س ومن تبعه انظر الاصل والله أعلم

عنها يسبر مأنصه وان قال لها أنت على حرام مثل أمي أو حرام كأمي ولا يثمة له فهو مظاهر
وهذا الاختلاف فيه اه منها لفظها فقهوم قولها ولا يثمة له أنه اذا نوى بذلك الطلاق
لا يكون مظاهرا وانما يبرزه الطلاق وقد أبصاها أبو الحسن وابن ناجي على ظاهرها
واستفيد من هذا أنه لا فرق بين أنت حرام مثل أمي أو حرام كأمي وبين أنت مثل أمي أو
كأمي في أنه يصدق في ارادة الطلاق بذلك مطلقا سقوط لفظ الظهور بل تصديقه في ارادة
الطلاق بقوله أنت حرام مثل أمي أو كأمي الذي هو موضوع المصنف أخرى لان لفظ حرام
من كتابات الطلاق الظاهرة وذلك على المدونة لزوم الظاهر في ذلك اذا نواه أو لا يثمة له
أصلا بقوله لانه جعل للحرام محجرا ولا ن عبد الوهاب قال يلزم الطلاق مع لفظ حرام اذا
لم تكن له يثمة ولم يقل بذلك مع سقوطه قال ابن ناجي عند كلام المدونة الاخير المنقول اتفاقا
مأنصه قوله وان قال لها أنت على حرام مثل أمي أو حرام كأمي ولا يثمة له فهو مظاهر وهذا
الاختلاف فيه الاول من قول مالك وقاس عليها ابن القاسم الثانية وما ذكره هو المشهور
وقال عبد الوهاب طلاق اه منه بلفظه فتحصل من هذا أن ما صوبوه من قول ز ليس
بصواب وان كان هو المتبادر منه وعندى أن كلام المصنف غير محرر على كل من
التقريرين أما على تقرير ز فلما قدم وأما على تقرير السهري ومن تبعه فلانه
يقتضى أنه اذا نواه ما معالزمه أو نوى أحدهما لزمه فقط فيما اذا قال أنت حرام كظهر
أمي أو فيما اذا قال أنت حرام كأمي باسقاط لفظ الظهور اتفاقا وعلى المشهور فيهما وليس
كذلك فيما اذا ذكر الظهور فان الذي يفيد النقل أن ذكر لفظ الظهور مع انظر التحريم
كذكره بدونها قال في التنبيهات مأنصه وأما الظاهر من ذوات المحارم فهو ظاهري الظاهر
أم لا وعند محمد متى ذكر الظهور فهو ظاهرا وان نوى الطلاق قال وهذا قول مالك وأصحابه
لا خلاف في هذا عندنا ثم قال بعد كلام مأنصه وأما ان قرن بظهوره لفظ الحرام فقال حرام
مثل أمي في الكتاب أنه ظاهري ومثله في العتبية وقال مالك في كتاب محمد بظهوره ما لم يرد به
الطلاق وكذا قال عبد الملك في ذلك وفي آخر من أمي ولذوى الطلاق قال محمد هذا فيمن
سمى الظهور اه منه بلانظرة فتأمل ولكن متابعة المصنف ابن شاس وابن الحاجب غالبيا في
هذا المختصر بعد اعراضه عليهم في ضج تقوى تفسير السهري ومن تبعه والله أعلم
(الاقصد الكرامة) قول ز ومثل الكرامة الالهة له يربدين عرف منه العقوق
والالهة لانه قبل ذلك والا فليس بظاهر فتأمل وقوله ولو وقع الظاهر معلقا الخ الصواب
تأخيره الى قوله أو كظهر أجنبية اذ عليه ينزل لا على ما هنا (فالبينات) قول ز ويصح
جعل فالبينات جواب شرط مقدر الخ يوههم أنه على التقدير الاول ليس بجواب شرط مقدر
وليس كذلك وانما اختلاف التقدير ان في أنه جعله في الاول مبتدأ حذف خبره وفي هذا
خبر مبتدأ محذوف وفي الحقيقة الجواب فيهما معاهي الجملة لا البينات وحده فتأمل (أو
كره) قول ز أولا كره من واحدة في مجلس أو مجالس ولم يفرد كل واحدة بخطاب الخ
قال شيخنا ج هذا هو الصواب وقول مب ما تنيده حاشية الجدمن تعددها حيث
كان بمجالس أفرد كل واحدة بخطاب أولا هو الذي في المدونة الخ فيه نظرو محمل كلام

(الاقصد الكرامة) أي أو الالهة
كتعبيرها بكبر السن وبه يعلم أنه
لا حاجة لما في هون من حمله على
من عرف بالعقوق لانه والله أعلم
وقول ز ولو وقع الظاهر معلقا الخ
لأنه الى قوله أو كظهر أجنبية
(فالبينات) مبتدأ حذف خبره
أو خبر محذوف والجملة جواب شرط
مقدر على كلا التقديرين هذا مراد
ز أو لا وثانيا لانه وقع له بحاف
في التعبير (أو كره) قول ز أو
لا كره في مجلس أو مجالس الخ هو
الصواب ومأثله مب عن المدونة
واختصار ابن يونس لها محمول كما
صرح به أبو الحسن على ما اذا ظاهر
من كل واحدة على الانفراد لا فرق
بين المجلس والمجالس في المتعددة كما
لا فرق بينهما في الواحدة فتعدد
المجلس بالنظر الى ذاته لا يوجب
تعددا ويشهد لهذا نصريح الأئمة
بان الظاهر كاليمين بالله وهي يستوى
فيها جميع ذلك انظر الاصل والله أعلم

المدونة على ما اذا ظاهر من كل واحدة على الانفراد اذ لو قال في مجالس مختلفة أنتن كظهر
 أي في كل مجلس قال ذلك فيه للزومه كفارة واحدة كما لو كرر ذلك لواحدة وهذا ظاهر والله
 أعلم اه من خطه طيب الله ثراه قلت وما قاله شيخنا هو الصواب والحق الذي لا محيد عنه
 فقوله ومجمل كلام المدونة الخ صحيح صرح به أبو الحسن ونصه قوله وان تظاهروا من في
 مجالس مختلفة أو كان في مجلس واحد يخاطب كل واحد منهم بالتطهارة دون الاخرى حتى
 أتى على الأربع هذا راجع للمجلس الواحد وللجالس اه منه بلفظه وقوله رضى الله عنه
 كما لو كرر ذلك لواحدة هو استدلال ظاهر لان ما يسلم انه اذا قال ذلك لواحدة لا يتكرر
 عليه كره بمجلس واحد وبجالس ويسلم أيضا انه اذا قال لأربع مثلاً أنتن على كظهر أي
 وكره بمجلس واحد لا يتعدد عليه بتعدد هت وذلك يدل على أن تعدد المجلس بالنظر الى ذاته
 لا يوجب التعدد ويشهد لذلك تصريح الأئمة بأن التطهارة كاليمين بالله واليمين بالله يستوى
 فيها تكرير اليمين على شئ واحد في مجلس أو مجالس وتكرير اليمين على أشياء جمعة في يمينه
 كررها بمجلس أو مجالس وتشبيه الظهار باليمين بالله مصرح به في المدونة ونصها وان قال
 لامرأته أنت على كظهر أي قال لها ذلك مراراً في شئ واحد أو في غير شئ فليس عليه
 الا كفارة واحدة وان نوى بقوله ثلاث تطهارات الآن ينوي ثلاث كفارات فتلزمه ثلاث
 كفارات كاليمين بالله تعالى اه منه بلفظها قال أبو الحسن مانصه الشيخ صورة قوله في شئ
 واحد أن يقول لها أنت على كظهر أي أنت على كظهر أي أنت على كظهر أي ان دخلت
 الدار أو بكرت دخول الدار مع كل ظهار وصورة قوله في غير شئ يعني في غير شئ واحد مثل
 أنت على كظهر أي ثلاثاً ان دخلت الدار وان لبست ثوباً وان كملت فلاناً أو يقال في غير شئ
 فيكون مجرد الآن الأول أظهر من قوله في شئ واحد بخلاف الطلاق والفرق أن الطلاق
 له عدد محصور بخلاف اليمين بالله تعالى وبخلاف الظهار ذكره في التقييد الكبير عن
 عبد الحق فليس عليه الا كفارة واحدة لانه كالواصف لها بأنهم عليه كظهر أمه اه منه
 بلفظه ولما ذكر في الموطن عن عروة بن الزبير وربعة أن من تظاهروا من أربع نسوة
 بكلمة واحدة فانه ليس عليه الا كفارة واحدة قال مانصه قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا
 اه قال في المستقى مانصه خلافاً لا حدقولي الشافعي وأبي حنيفة لان يمينه واحدة وظهاره
 واحد فلم يلزمه به الا كفارة واحدة كما لو حلف يميناً واحدة لا لبس الثوب ولا أكل الخبز
 ولا دخل الدار ثم حنث لم يلزمه الا كفارة واحدة فدل ذلك على انه لا يمكنه أن يحنث في
 احدها دون الاخرى ثم قال مسئله ولو أفرد كل واحدة منهم بلفظ ظهار في مجلس أو
 مجالس فيقول لاحدها أنت على كظهر أي ثم يقول للآخرى أنت على كظهر أي ثم
 قال للثالثة أنت على كظهر أي ثم قال للرابعة كذلك أنت على كظهر أي لوجب عليه
 لكل واحدة كفارة كاملة بالعودة كمن حلف لا يأكل الطعام ثم حلف لا يلبس الثوب ثم
 حلف لا يدخل الدار فحنث لزمته بكل عين منها كفارة كاملة اه منه بلفظه وفيه أعظم
 شاهد لما قلناه من وجوه تطهر بالتأمل مع الانصاف وقال أبو الحسن عند قول المدونة
 ومن تظاهروا من أربع نسوة في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه مانصه وقال

الشافعي عليه لكل واحدة منهن كفارة كما لو قال له أن تنطواق الشيخ فهو على طرفين
 وواسطة الطلاق طرف واليمين بالله طرف والظهار وهو الواسطة فيه شائبة لشيء باليمين
 بالله وهو اتحاد الطهار وشائبة لشيء بالطلاق وهو تعدد انظار من ابن يونس ودليلنا قوله
 تعالى والذين يظهرون من نسائهم الآية بجميع النساء اذا ظاهر منهن الرجل فانما
 عليه كفارة واحدة لان الظهار يمين يكفر كالايلاء وقد قال صلى الله عليه وسلم كفر عن
 يمينك فدل انه يمين كالايلاء الشيخ ولان المرامي قول القائل كاليمين بالله تعالى اه منه
 بلفظه ومانقله عن ابن يونس هو كذلك فيه الا أنه اختصره وبه تعلم ان قول مب وقد
 أوضح ذلك ابن يونس في اختصاره الخ فيه نظر اذ ليس فيما ذكره عن ابن يونس ما يفيد
 ما ادعاه وقد قال قبل مانقله عنه مانصه قال مالك ومن تظاهر من أربع نسوة في كلمة
 واحدة فكفارة واحدة تجزئه أبو محمد كن جمع أشياء في يمين واحدة وروى ذلك عن
 عمرو وغيره ثم قال بعد مانقله عنه مب مانصه مثل لو قال والله لا أكل هذا الطعام ولا
 ألبس هذا الثوب ولا أدخل هذه الدار ثم حنث في شيء واحد من ذلك أو في ذلك كله فليس
 عليه إلا كفارة واحدة ولو قال والله لا أكل هذا الطعام ثم قال والله لا ألبس هذا الثوب ثم
 قال والله لا أدخل هذه الدار فعليه لكل واحدة كفارة ثم قال بعد مانصه ومن المدونة وقد
 تقدم أن من قال لأربع نسوة أن تن علي كظهر أمي فانما عليه كفارة واحدة محمد بن يونس
 وذهب الشافعي ان عليه لكل واحدة كفارة دليلنا قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم
 ثم يعودون لما قالوا بجميع النساء اذا ظاهر الرجل منهن فانما عليه كفارة واحدة ولان
 الظهار يمين يكفر كالايلاء وبخلاف الطلاق وقد روى ابن وهب أن عمر بن الخطاب وغيره
 قال في رجل تظاهر من أربع نسوة في كلمة واحدة انه ليس عليه إلا كفارة واحدة ولم
 يخالف عليه أحد فهو كالاجماع اه منه بلفظه وفيه دليل لما قدمناه من وجوه جليلة والله
 سبحانه أعلم (وله المس بعد واحدة على الاربع) هو مفرع على ما قبله أي اذا كرر الظهار
 ونوى تعدد الكفارات فأخرج كفارة واحدة هذا الذي في ابن يونس وقد نقل كلامه ق
 وغيره فأغنى ذلك عن جلب كلامه وقد صرح ابن ناجي بأنه مفرع على ذلك فقال عند قول
 المدونة السابق الآن ينوي ثلاث كفارات فتلزمه الخ مانصه واذا فرغنا على ما في الكتاب
 ونوى تعدد الكفارات فقال أبو محمد لا يطاق حتى يكفر الثلاث الكفارات وقال القابسي
 وأبو عمران ان كفر كفارة واحدة حل له الوطء والباقي انما هو كقطع نثره ابن يونس وهو
 الصواب اه منه بلفظه وخياطة ز هنا غير صحيحة لانها تقتضي أن من قال لزوجة
 ان كنت زيدا مثلاً فانت علي كظهر أمي ثم قال لها ان دخلت الدار فانت علي كظهر
 أمي ثم قال لها ان لبست هذا الثوب فانت علي كظهر أمي ففعلت ذلك كله فان الخلاف
 والترجيح يدخله وليس كذلك (وسقط ان تعلق الخ) قول ز اذا باع الامه بعد ما ظاهر منها
 تعليقاً أو تجزيراً الصواب اسقاط قوله أو تجزيراً اذا المنجز لا يسقط (تأويلان) صرح في
 التنبهات بان التأويلات أربع ونصه والتأويلات على هذا المالك أربعة أقوال العزم
 على الوطء وحده والعزم على الامسالة وحده والعزم عليهم جميعاً والوطء نفسه اه

(وله المس الخ) هو مفرع على ما اذا
 تعددت عليه لكونه نوى كفارات
 هذا هو محل الخلاف والترجيح
 خلاف ما اقتضى ز من شموله
 لذلك ولما اذا علمه بمتمدد فانه غير
 صواب النظر الاصل (تأويلان) زاد
 في التنبهات تأويلين آخرين وهما
 العزم على الامسالة وحده والوطء
 نفسه قال وهي أقوال المالك

منها بالنظر (وخلاف) الثاني شهر عياض في تنبيهاته ونصه ومذهب مالك في المدونة
في تفسير العودته انه ارادة الوط والعزم عليه مع ارادة الامساك وهو مشهور مذهبه وهي
رواية أشهب عنه وعن عبد العزيز في المختصر وقول أصبغ وقوله في كتاب محمد وعند
ابن شعبان وظاهر قوله في الموطا وذكر بعض شيوخنا ان معنى ما في الموطا العزم على
الوط مجردا وقاله مرة في الكتاب وعليه حمل بعضهم مذهب المدونة واليه نحا اللغمي اه
حمل الحاجة منها بلفظها وأما الاول فقال طي لم أر من شهره وأجاب مب بأنه رجه
ابن فحقون بقوله هو الاظهر مستدلا بقول ح عند قوله وحيث قلت خلاف الخ مانصه
وسواء كان اختلافا في التصريح بلفظ التشهير أو بما يدل عليه الخ قلت وهو جواب
صحيح ولا خصوصية لابن فحقون بذلك بل رجه غير واحد كالقاضي عبد الوهاب في تلقينه
اذ ساقه كأنه المذهب ولم يحل خلافه ونصه ولا تجب الكفارة فيه الا بالعود وهو العزم
على الوط والكفارة فيه ثلاثة أنواع مرتبة اعتاق ثم صيام ثم اطعام اه منه بلفظه
ونحوه صاحب المقصد المجلود ونصه ولا تلزم الكفارة الا بالعزم على الوط وهي ثلاثة
عتق وصيام واطعام اه منه بلفظه ولا بن يونس فإنه ذكر تصحيحه وسلمه وسماقه يدل
على أن المصحح هو القاضي عبد الوهاب ونصه والدليل على أن العودته ارادة الوط انه
أوجب فيه الكفارة قبل الوط من قوله من قبل أن يتماسا وهو الصحيح من قول مالك
اه منه بلفظه وكصاحب الارشاد فإنه صـ تدربه على سبيل الجزم ثم حكى التحريم لـ
ونصه وهي مشروطة بالعود وهو العزم على الوط وقبل مع الامساك اه منه بلفظه
فسقطت مطالبة المصنف بذلك من شهره والله أعلم (سليمة من قطع اصبع) قول ز وتعبيره
بقطع يشهد أن نقصه خلقه لا يضر الخ جزم خش بأنه يضر وهو الظاهر قياسا على
بقية العيوب اذ لا فرق بين ما كان منها خلقه وبين ما كان عارضا قياسا على عيوب الاضحية
أيضا وقد وقع تشبيه الرقة بالاضحية والنسك في كلام غير واحد قال اللغمي مانصه
واختلف في الاصبع فقال ابن القاسم لا يجزئ وقال غيره لا يجزئ ثم قال بعد كلام مانصه
فوجه منع الاجزاء اذا كان العيب له قدر ولا يمنع السعي قياسا على الهدايا والفضايل ان
جميعها قرب بتقربها الى الله سبحانه فلا يتقرب اليه بجميع ووجه الاثر أن المقصود من
بني آدم الدين والصلاح ولا يلزمهم على هذا ان يجزئ ذهاب اليد والرجل ولا ما أشبه ذلك
لانه معتق لبعض عبد اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه ولا تجزئ ذات العيب البين في
رقة ولا هدى أو نسك ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذوات العوار في النسك اه منه
بلنظمه وتعليل أبي الحسن عدم الاجزاء في المقطع يدل على ذلك أيضا فإنه قال عند قول المدونة
ولا يجزئ أقطع اليد الواحدة أو أصبعين أو أصبع اه مانصه هذان بن ان هذه كلها عيوب
تتمع الاجزاء لانها غير كاملة الاعضاء معها اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (أو جزون
وان قل) لو قال ولو قل رد قول أشهب لكان أحسن وقول ز بان يأتي مرة في الشهر بيان
للقليل ونحوه في خش وربما يقتضى كلامهما ان ما كان أقل من ذلك لا يمنع الاجزاء
والظاهر أن ذلك غير مراد وقد وقع ذكر المرة في الشهر عند اللغمي ولكن في المقابل ونصه

(وخلاف) لا خصوصية لابن فحقون
بترجيح الاول بل رجه غير واحد
كالقاضي عبد الوهاب وابن يونس
وصاحب الارشاد انظر الاصل قلت
وفي التنبيهات بعد أن ذكر تشهير
الثاني مانصه وذكر بعض شيوخنا
ان معنى ما في الموطا العزم على الوط
مجردا وقاله مرة في الكتاب وعليه
حمل بعضهم مذهب المدونة واليه
نحا اللغمي اه (سليمة الخ) قول ز
ان نقصه خلقه لا يضر الخ جزم
خش بأنه يضر وهو الظاهر قياسا
على بقية العيوب اذ لا فرق فيها وعلى
عيوب الاضحية أيضا وقد وقع
تشبيه الرقة بالاضحية والنسك في
كلام غير واحد انظر الاصل (ولو قل)
قول ز بان يأتي مرة في الشهر الخ
يؤهم أن ما كان أقل من ذلك لا يضر
والظاهر أنه غير مراد

(ومرض مشرف) قول ز بان بلغ صاحبه التزع الخ هذا هو المنصوص عليه لابن الموارز وعبد الملك واستقرأ اللغمي من المدونة أن المرض البين مطلقا يضر وروى أبو الحسن استقرأه انظر الاصل (لامشترى للعتق) قول مب وقد عل ابن يونس الخ هو كذلك فيه لكن بحث فيه ج قائلا قد اعترض هذه المسئلة (١٥١) التونسي واللغمي بمسئلة من أعتق عنه لظهاره فان

الرقبة فيها موهوبة ومع ذلك جازت فأحرى هـ. هذه وقال أبو الحسن انما عله المنع في هذه أن البائع صار شريكا في عتقه بقدر ما وضع من ثمنه فكان المعتق أعتق بعضه وأما مسألة الهبة فانه لا شركة فيها اه وفيما نقله عن أبي الحسن انظر لاقضائه أن عدم الاجراء على مذهب المدونة مقيد بما اذا كان فيه محاباة وليس كذلك بل ظاهرها كان في الثمن وضعية أم لا كما قاله أبو الحسن عن الشيخ ومثله في ابن عرفة ولو سلم تقييده بالمحابة لم يكن جاريا على المشهور من أن حكم المحابة حكم الهبة وانما يجري على مقابله من أنها باطلة ولو وقع فيها الحوز وأيضاً فانه يلزم عليه أن يكون البائع شريكا في الولاية وأجاب ابن عرفة بان هذه مكابسة فاعتبر فيها الحجر على المشتري فنع كونه مملوكا كما كان تاما له والا تامة معروف فالغني فيها الحجر عليه اه وفيه نظر لان الحجر المذكور لا يوجب خلا في البيع فالملك الناشئ عنه تام وأيضاً كلامه ينتج أن الموهوب على شرط العتق يجزئ وكلام الباجي صريح في أنه مسأل للمشتري على شرط العتق والجواب الحق قوله في المشتري والفرق بينهما أنه قد مالت الواهب أو البائع

واختلف في المجنون فقال مالك وابن القاسم لا يجزئ وقال أشهب في كتاب محمدان كان يجزئ في كل شهر مرة يجزئ ورأى أن القدر الذي يجزئ فيه يسير في جنب العدة لانه جر من ثلاثين ان كان يجزئ يوما وليلة وجر من ستين ان كان يجزئ أحد الرنين وما بعد في القول اه منه بلفظه (ومرض مشرف) قول ز بان بلغ صاحبه التزع الخ هذا هو المنصوص عليه لابن الموارز وعبد الملك واستقرأ اللغمي من المدونة خلافاً في الجواهر وغيره وانص الجواهر وأما المرض الكثير فقال محمد يجزئ ما لم ينزع وقاله عبد الملك واستقرأ أبو الحسن اللغمي من قول الغير في الكتاب اذا كان المرض خفيفا ولم يكن برصا ان المرض يمنع الاجراء اه منها بلانظها ونحوه في ضيق ونص اللغمي واختلف في المرض فقال محمد يجزئ ما لم ينزع وفي المدونة في البرص يجزئ اذا كان خفيفا ولم يكن مرضا فرأى ان المرض يمنع الاجراء يريد اذا كان يئنا اه منه بلفظه وكلام المدونة هذا هو من قول أشهب وهو خلاف قول ابن القاسم فيها كما تقدم في كلام الجواهر وصرح به اللغمي نفسه ونصه فقال ابن القاسم في الجذام والبرص لا يجزئ جملة ولم يفرق بين قليله وكثيره وقال أشهب في البرص الخفيف يجزئ ورأى حال العبد وقت العتق وان كان محابته على بعد ذلك اه منه بلفظه وقد رد أبو الحسن استقرأ اللغمي هذا فقال عند كلام المدونة الذي أشار اليه اللغمي مانصه يقوم من هناك المريض لا يجوز عتقه في الكفارات وقال ابن الموارز عن ابن القاسم انه يجزئ عتق المريض ما لم يكن مشرفا وهذا لاخذ لا يلزم لان المرض مع البرص الغالب عليه الهلاك وأنه لا يبرأ منه وانما هو يترايد بخلاف غير من الامراض اه منه بلفظه * (تنبيهان الاول) * قال ابن عرفة مانصه وفي اجزاء المريض في غير التزع نقل اللغمي عن محمد وعنه وعن الباجي الاول لابن الماجشون اه منه بلفظه ولا يخفى عليك ما في كلامه اذ هوهم ان اللغمي نقله عنها انصاع انه اخذه من قول فيها مقابل فتأمل * (الثاني) * بين ما نقله أبو الحسن عن الموارز وما نقله عنه غيره ممن قدمنا تخالف من وجهين ظاهرين بادي تأمل (لامشترى للعتق) قول مب وقد عل ابن يونس عدم الاجراء الخ نص ابن يونس من المدونة ولا يجزئ أن يعتق عن ظهاره أو غيره من الكفارات رتبة يشترطها بشرط العتق وقاله ابن عمر ومعه ابن يسار صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما من أهل العلم محمد بن يونس ولا نال يست برقة تامة لما وضع له ثمن شرط العتق فيها اه منه بلفظه وما عل به ابن يونس وان سلمه مب فقد بحث فيه شيخنا ج ونصه قوله لانها رتبة غير كاملة الخ هذه علة غير ظاهرة وقد اعترض هذه المسئلة التونسي واللغمي بمسئلة من أعتق عنه لظهاره فان الرقبة فيها موهوبة ومع

العتق في ذلك العبد قبل وقوعه ولزم الموهوب له ايقاعه بالشرط فلذا لم يجز والذي أتفق عتقه عن العتق عنه آتفق وقدر في العتبية أبو زيد عن ابن القاسم في المرأة تعطى زوجها الرقبة بعتقها عن ظهاره أو عن الرقبة ان كان بشرط العتق لم يجزه وان كان بشرط اجزائه وذلك لما ذكرناه ورواه في المدينة عيسى بن دينار وعبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة اه وهو حسن والله الموفق وقول مب جاصل ما أفاده ياسين الخ قد يقال هذا لا يلاقي ما توقف فيه عجم من العطف على ماذا يكون لان هذا في اثبات

ذلك جازت فأحرى هذه وقال أبو الحسن انما له المنع في هذه أن البائع لما وضع من ثمن
العبد لمكان شرط العتق صار بشرى يكفى عتقه بقدر ما وضع من ثمنه فكان المعتقد أعتق
بعض العبد وأما مسئلة الهبة فانه لا شركة فيها اه من خطه طيب الله ثراه ولم أجد في
تدخين من أبي الحسن ما ذكره عنه ولكن فسخه تختلف وانما وجد في واحدة منها
مانعه قوله ولا يجزئ أن يعتق عن ظهاره الخ صورته أن يأتي الرجل الى آخر فيقول له
بعني عبداً على أن أعتقه عن ظهاري فكان البائع وضع من ثمن هذا العبد لمكان الشرط
فكان بعضه مشترى وبعضه موهوب بشرط العتق واعترضها أبو إسحق بالتي تأتي اذا كفر
الرجل عن آخر أجزاءه ولا شك أنها موهوبة كلها فاذا جازت تلك وهي موهوبة كلها
فأحرى هذه التي لم يوهب فيها الا بعضها واذا امتنع هذه كانت تلك بالمنع أولى اه منه
بلفظه وحدث في نسخة أخرى منه مانعه ناقض أبو إسحق هذه بما قال فيما يأتي في جواز
العتق عن الغير بامرء أو بغير أمره وقال لا يتخلوا ما أن يكون البائع وهب بعض العبد
للمشتري لمكان الشرط فيكون معتقاً لذلك البعض عنه فكان ينبغي أن يجزئه كما اذا
أعتق جميعه عنه وان كان انما وهب له بعض الثمن فلا يؤثر ذلك في الاجزاء أيضاً وعارضها
أيضاً اللغوي واعتراضه بين ولم يوجد عنه انفصال اه منه بلفظه قلت وهذا الجواب
الذي نقله عنه شيخنا فيه نظر وان سلمه شيخنا أما ألا فلا نه يوهبهم أن عدم الاجزاء على
مذهب المدونة اذا كان فيه محاباة وليس كذلك فقد قال أبو الحسن نفسه مانعه قوله
يشترى بشرط العتق الشيخ ظاهره كان في الثمن وضعية أم لا اه منه بل نظره وفي ابن
عرفة مانعه وفي عدم اجزاء عتق ما اشترى لعتق واجزائه ان جهل مطلقاً وان كان
لا وضعية في ثمنه رابعها ان شرطه لكفارة أجرة أمطلقاً للغمي عنها وعن ابن كثة وابن
القاسم وعبد الحق وعن ابن القاسم فائلا فيه نظر لعدم تمام ملكه اه منه بلفظه وأما
ثانيها فلا نه لو سلمنا أن ذلك خاص بالمحابة لتسليم الجسد ليا لم يكن جارياً على المشهور من أن
المحابة حكمها حكم الهبة وانما يجزئ على قول ابن القاسم في سماع عيسى وقول أصبغ
في سماعه من أنها باطلة وان وقع فيها الحوز وأما ثالثها فلا نه يلزم عليه أن يكون البائع
شريكاً في الولا مع المشتري وهو لا يقوله فتأمل به بانصاف وأجاب ابن عرفة في باب الميمن
بمانعه الفرق أن الاول معروف فالتقي فيه اعتبار الحجر والثاني مكابسة فاعتبر فيها الحجر
فمنع كونه مملوكاً تاماً اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي هنا معبراً عن ابن عرفة ببعض
شيوجه على عادته فانه قال بعد كلام المدونة ونقله اعتراض التونسي مانعه ورده بعض
شيخنا بأن قولها هنا وقع الامر فيه على وجه المكابسة فاعتبر فيه الحجر فمنع كونه مملوكاً
ملكاً تاماً وقولها فيما يأتي معروف فالتقي فيه اعتبار الحجر اه منه بلفظه وفيه أيضاً نظر وان
سلمه ابن ناجي لانه ان أراد أن الحجر المذكور واجب خلافاً للبيع ففساداً فاقاله من أنه
يمنع كونه مملوكاً كالحجج لكن المنصوص أن البيع صحيح وان أراد أنه لاوجب فساداً
فما ذكره من أنه يمنع كونه مملوكاً كالحجج غير مسلم لان العقد الصحيح فيما ليس فيه حق توقية
وشبهها ينقل المالك نقلاً صحيحاً كمالاً مجرد وقوعه ويدخل به البيع في ضمان المشتري

العطف ونفيه والجواب انه يتخذ
من قوله فرفع توهم امتناع اجتماعهما
بالعطف الخ ان المقابل معطوف
على مقابله فابكاراً معطوف على
ثببات لا على أول الصفات قلت
وقد صرح بذلك مب بقوله أخيراً
فهو صريح في أن الصفة انما
تعطف على الأخير اه وكان ذلك
سقط من نسخة هوفي والام ينجح
لما ذكره والله أعلم

فكيف يعقل مع ذلك أن يقال إن ملكه غير تام فتأمل بانصاف والله أعلم وأيضاً كلامه
 يفتح أنه لو وهب له عبد على شرط أن يعتقه عن ظهاره فقبله على ذلك وأعتقه أنه يجوز
 وكلام أبي الوليد الباجي صريح في أنه مساو للمشتري على شرط العتق ومسئلة المدونة
 التي عارض بها أبو اسحق وغيره مسألة الشراء هذه ليست هي هبة له على شرط العتق وإنما
 أشار إلى قولها ومن أعتق عبده عن رجل عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات فقبله ذلك
 فرضي به أجزأه مكن أعتق عبده عن ميت لظهار له أو ودي عنه كناية لزمته أن ذلك
 يجوز فيه فكذلك الحي إذا بلغه ذلك فرضي به وقال غيره لا يجوز فيه وقد قال ابن القاسم
 غير هذا إذا كان بأمره وهو أحسن اهـ منها بلفظها قال أبو الحسن قوله وهو أحسن
 يحسن يرجح القول بالتفصيل اهـ منه بلفظه والصواب في الفرق بين مسئلتى المدونة
 ما قاله أبو الوليد الباجي في المستقى ونصه ومن أعتق عنه غيره عبداً بغير علمه عن
 ظهاره فإنه يجوز فيه عند ابن القاسم وقال عبد الملك لا يجوز فيه وإن رضى بذلك بعد العتق
 وقال أنهم لا يجوزون عن الحي وإن كان بسؤاله ورغبته وجه قول ابن القاسم أنه معنى
 تجوز فيه النيابة لأن طريقه المال ولذلك يجوز أن يعتق عن الميت وسلمه ابن المباحسون
 ووجه قول ابن المباحسون أنه لو باعه منه على أن يعتقه هو لم يجز له ذلك ولو وهب له إياه
 على أن يعتقه عن ظهاره لم يجز له ذلك إذا أعتقه عنه والفرق بينهما ما على قول ابن
 القاسم أنه قدم ملك الواهب أو البائع العتق في ذلك العبد قبل وقوعه ولزم الموهوب له إيقاعه
 بالشرط فلذلك لم يجز ألا ترى أنه لو باعه من ورثه الميت بشرط عتقه عنه أو وهبهم إياه
 بذلك الشرط لم يجز له والذي أنفذ عتقه على المعتق عنه أعتقه ولذلك جاز أن يعتقه عن
 الميت وقد روى في العتبية أبو زيد عن ابن القاسم في المرأة تعطى زوجها الرقبة يعتقها
 عن ظهاره أو عن الرقبة إن كان بشرط العتق لم يجز وإن كان بغيره بشرط أجزأه وذلك لما
 ذكرناه ورواه في المدينة عيسى بن دينار وعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة اهـ منه بلفظه
 وهو حسن وقد أغفله الجهم الغفير والتوفيق بيد العلي الكبير وقول مبـ حاصل
 ما أفاده في حواشى مختصر السعد الخ قد يقال ما ذكره عن الحواشى لا يلاقى ما توقف
 فيه عـ لان توقفه في العطف إذا وقع على ما إذا يكون وكلام الحواشى في إثبات العطف
 ونفيه والجواب أن ذلك مأخوذ من قوله فرفع توهم امتناع اجتماعه بالعطف الخ
 فإنه يؤخذ منه أن المقابل معطوف على مقابله فأبكار معطوف على ثبات لأعلى أول
 الصفات وقد أفصح بذلك تو فقال بعد ذكر التوقف مانصه قلت يعلم ذلك من أحكام
 الفصل والوصل من تلخيص المفتاح والايضاح وغيرهما فأبكار معطوف على ثبات لأعلى
 أول الصفات اهـ منه بلفظه (وفي أن اشتريته فهو حر الخ) قول مبـ عن ابن عرفة
 وهو أنه في مسألة محمد التزم عتقه للكفارة الخ ظاهره أن النظر إلى وقت التعليق وهو ظاهر
 كلام أبي الحسن أيضاً ونصه وما قاله أبو عمران آيين لأن الصورة التي فرضها يمكن فيها
 استقرار الملك بعد الشراء اهـ منه بلفظه فعلق ذلك بالامكان وهو يقيس ما قلناه فيصدق
 كلامه باموريتين أحدهما أن يقع التعليق أولاً ثم الشراء ثانياً ثم الظهار ثالثاً والثانية

(وفي أن اشتريته الخ) قول مبـ
 عن ابن عرفة وهو أنه في مسألة محمد
 الخ ظاهره كإبي الحسن أن المعبر
 وقت التعليق فيصدق بوقوع
 التعليق ثم الشراء ثم الظهار وبوقوع
 التعليق ثم الظهار ثم الشراء مع أن
 قول أبي عمران لأنه لا يستقر عليه
 ملكه الخ يوجب قصره على الصورة
 الأولى دون الثانية لمشاركتهما المسئلة
 محمد في العلة التي ذكرها أبو عمران
 فتأمل والله أعلم

أن يقع التعليق أو لائم الظهار ثانياً ثم الشراء لأن كلامهم ما يصدق عليه أنه التزم عتقه في وقت يستقر ملكه عليه لولم يملكه مع أن ما استدل به من كلام أبي عمران من قوله أنه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق اهـ بوجوب قصره على الأولى دون الثانية لمشاركته المسئلة محمد في العلة التي ذكرها أبو عمران فتأمل به بانصاف (أو أعتق نصفاً فأكمل عليه أو أعتقه) ما ذكره المصنف في الفرع الأول هنا تبع فيه تصريح ابن الحاجب بأنه المشهور مع تسليمه ذلك في ضيق وقوله فيه مانصه والمشهور هو نص التهذيب وخالف ابن القاسم أيضاً والأقرب عدم الاجزاء اهـ منه بلفظه وما ذكره في الفرع الثاني هو أحد قولين ذكرهما ابن الحاجب من غير ترجيح ونسبه في ضيق لابن الماجشون وأصبح ونسب الاجزاء لابن القاسم في سماع عيسى وإنما اعتمد هنا لقوله في ضيق بعد ذكره قول ابن الماجشون وأصبح مانصه ابن عبد السلام وهو ظاهر المدونة والظاهر أن الحكم بوجوب عليه التقييم فذلك للباقي غير تام اهـ منه بلفظه وقول ز فلأعتق من يملك جزءً عبد جميعه عن ظهاره فهل يجوز له الخ هذان القولان ذكرهما اللغمي وعزا الأول لابن القاسم في كتاب محمد والثاني لأصبح ثم اختار من عند نفسه ثالثاً فقال مانصه فأرى أن يخير الشريك فإن أجاز عتقه مضى بالقيمة يوم كان أعتق وأجزأه وإن رد الشريك عتق نصفه وأعتق بالحكم يوم يقام عليه لم يجزه على قوله في المدونة اهـ منه بلفظه وقوله ابن عرفة مختصر اذ لم يذكر ترجيحاً ولكن صرح في الجواهر بتشهيرا الثاني ونصها ولو كانت الرقبة مشتركة بينهما وبين غيره فأعتق جميعها عن ظهاره ففي الاجزاء قولان المشهور عدمه اهـ منها بلفظها وتعليل ز القولين مشكل موجب للتحاقض اذا احتجاجة للأول يقتضي أن منع شريكه من عتق نصيبه اذا كان المعتق ملئاً أمره سلم عند صاحب القول الثاني اذ لا يحتج على الخصم بما لا يسلمه واحتجاجة للثاني يقتضي أن عتق شريكه حصته اذ ذلك أمره سلم عند صاحب القول الأول وله له أراد شيئاً فغائته العبارة وذلك أن منع الشريك من عتق نصيبه وعدمه فيه قولان منصوصان في المدونة ونقل كلامهما ابن عرفة في باب اليمين ونصه في قذفها ان عتق أحد الشريكين في الامنة جميعها وهو ملئ لم يزم شريكه ابن القاسم وليس لشريكه عتق حصته قال - محذور له ذلك عند كل الرواة غيره اهـ منه بلفظه فالاحتجاج الأول على مذهب ابن القاسم وهو القائل بالاجزاء كما تقدم والاحتجاج الثاني على مذهب غيره والله أعلم * (فرع) * اذا أعتق رقبة كاملة عن ظهاره فاستحق نصفها بالحرية لم يجزه وذلك ظاهر ويؤخذ من قول المصنف أو أعتق نصفاً فأكمل عليه بالاحرى ووقع في ابن عرفة في باب اليمين مانصه مع محمد بن خالد داود بن معيذ من أعتق رقبة واجبة بان أن نصفها مردس به البائع ردها على بائعها ابن رشد المشهور امضاء عتقه ورجوعه بقيمة العيب اهـ منه بلفظه وليس المراد امضاء عتقه واجزأه عن ظهاره لانه انما أعتق نصف رقبة فقط والله أعلم (وكره الخصى) قول ز وانظر زيادته فيما إذا الخ لا وجه له هذا التنظير اذ مراد ز زيادة قيمته لان الناس يرغبون فيه للدخول على الأهل والله أعلم (منوى المتابع) قول ماب منى ق عند قوله أو ظاهراً من نسائه

(أو أعتق نصفاً الخ) وقيل بجزي فيهما ويؤخذ من المصنف بالاحرى أن من أعتق رقبة عن ظهاره فاستحق نصفها بالحرية لم يجزه انظر الاصل وقول ز فلأعتق من يملك جزءً عبد الخ هذان القولان ذكرهما اللغمي واختار من عند نفسه ثالثاً بالتفصيل بين أن يجزى الشريك فيجزى أولاً فلا وصرح في الجواهر بتشهيرا الثاني وتعليل ز القولين اشارة الى الخلاف في منع الشريك من عتق نصيبه حينئذ وهو لابن القاسم الدائل بالاجزاء وعدمه وهو لغيره انظر الاصل والله أعلم (وكره الخصى) قول ز عن ت زيادة منفعة أى قيمته للرغبة فيه للدخول على الأهل وبه يسقط تنظير ز (منوى المتابع) قول ماب ما استظهره هنا الخ أقوى منه في الرد على ز ماب منى ق عند قوله أو ظاهراً من نسائه

مع أنه أقوى في الرد على ز ونصه من المدونة من ظاهر من نساؤه الأربع في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه زاد في العتبية فان جهل وظن أن عليه لكل واحدة كفارة فصام عن احداهن أجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفاقا اه منه * (تنبيه) * ماجزم به ابن عرفة وتبعوه عليه من جرى هذه المسئلة على مسئلة الاحداث مشكل مع ما افاده كلام المدونة من تشبيه المسئلة بمسئلة اليمين بالله على أشياء متعددة فان الذي يفيد ذلك هو الاجراء ولو أخرج البواقى ووجه ذلك أن من قال والله لا ألبس هذا الثوب لأركب هذه الدابة ولا أدخل هذه الدار هو وان شابه الاحداث المتعددة في أنه لا يتعدد موجبها بتعدد الكثرة يخالفه في شيء آخر وهو أن مسئلة اليمين اذا فعل واحد منها فكفر عنه ثم فعل ثانيا لا شيء عليه ثم اذا فعل ثالثا فكذلك وليست مسئلة الاحداث كذلك فان من فعل واحد منها فتوضأ له ثم فعل آخر وجب عليه الوضوء باجماع فان توضأ له ففعل ثالثا فكذلك وقد صرح أبو الحسن بالاجراء مع الاخراج فقال عند قول المدونة فان صام شهرين ونوى بصومه التي وطئ وأدخل الباقيات في نيته أو نسيهن فذلك يجزئه عنهن اه مانصه وكذلك لو أخرجهن من نيته اه منه بلفظه وقد استدلل على ذلك بقول المدونة منه لا بما قدمناه عنها ولو جامع ليلا في صومه غير التي نوى الصوم عنها ابتداء لان صومه كان يجزئ عن جميعهن كالمالك بالله في أشياء يحنث بفعل أحدها فكفارة واحدة تجزئه عن جميعهن وان نوى بالكفارة الشيء الذي به حنث ناسيا لباقيها أو ذاكر اه فانظره ويشهد لما قاله كلام العتبية وابن رشد السابقين لان اخراجهم عن واحدة بعينها مع اعتقاده تعدد الكفارات عليه بعدد هـ يستلزم اخراج غيرهما ومع ذلك فقد حكى الاتفاق على الاجراء وقد قال أبو الحسن مانصه لانه ما يتأتى أن يخصها بالكفارة الا وهو يخرج البواقى اه منه بلفظه وكلام ابن ناجي يفيد ذلك أيضا فان أبا الحسن قال قبيل ما قدمناه عنه مانصه يقوم من مسئلة الكتاب هذه من توضأ أصلا بعينها أنه يصلي بها جميع الصلوات وفيها ثلاثة أقوال قيل يصلي به كل صلاة وقيل لا يصلي به الا تلك الصلاة التي قصد وقيل لا يصلي به تلك ولا غيرها لان هذا على غير الأصل والخلاف المحم هو اذا نوى أن لا يصلي به غيرها وتركب أيضا هذه المسئلة في كتاب الصيد فيمن أرسل كلبه على جماعة الصيد ونوى واحد منها خاصة اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي وقال عقبه مانصه قلت لا عارضة بينها وبين مسئلة الصيد لان من شرط الصيدية الذكاة فاذا أخذ غير ما نواه لا يؤكل وهنا غلط منته كفارة واحدة فقط اه من أربع كطهاره من واحدة ومسئلة الوضوء ليست في المدونة بحال وجوابهم أن الوضوء يشترط فيه أن ينوى صاحبه استحباحة الصلاة فلم ينوه لا يصلي به على خلاف سببق في محله اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (وتم الاول ان انكسر في الثالث) معنى قوله وتم الاول أى جعل تاما بان يصوم من الثالث ما يصير به الاول ثلاثين ومراده اذا خرج الاول ناقصا فاذا ابتداء الصوم من الحرم بعد انقضاء خمسة عشر يوما مثلا فصام أربعة عشر يوما فظهر الهلال فانه يصوم من الثالث ستة عشر يوما الى هذه الصورة أشار ز بقوله أولا فان ابتداء أثناء وليس في هذه خلاف منصوص وأشار ز الى صورة أخرى بقوله كأن مرض أثناء أحدهما الخ كأن

ونصه عن العتبية فان جهل وظن أن عليه لكل واحدة كفارة فصام عن احداهن أجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفاقا اه بل الذي يفيد تشبيه المدونة المسئلة بمسئلة اليمين بالله تعالى على أشياء متعددة هو الاجراء ولو أخرج البواقى وصرح به أبو الحسن ويشهد له ما تقدم اتفاقا عن ق وبه يشكل جرى هذه المسئلة على مسئلة الاحداث انظر الاصل والله أعلم (وتم الاول) أى جعل تاما ثلاثين يوما يعني اذا خرج الاول ناقصا وليس فيه خلاف منصوص وكذا اذا مرض فافطر بعد ان ابتداء من أول الشهر ونفخج ناقصا على أحد قواين وبه صدر ابن عرفة انظر نصه في الاصل وتنظير ق في كلام المصنف ساقط والله أعلم انظره

يتبدى الصوم من أول المحرم ثم مرض فافطر ما بقي فخرج الشهر ناقصا فإذا كان مرضه
بعد صوم خمسة عشر يوما مثلاً فإنه يصوم من الثالث خمسة عشر وما ذكره في هذه هو أحد
قولين ذكرهما ابن عرفة من غير ترجيح لكنه صدر به ونصه فان أفطر في شهر لعذر في اكمله
ثلاثين أو بقدر ما أفطر نقلاً عما مضى عن الواضحة مع عبد الملك ويحسون مع ابن عبد الحكم
ولو ابتدأ بغير الأهلة لكمل المبتدأ ثلاثين أو بقدر ما فات منه نقل الشيخ عن المذهب
وتخرج عياض على قول ابن عبد الحكم اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق مانصه
الشيخ عن المذهب لو ابتدأ بغير الأهلة لكمل المبتدأ ثلاثين لا بقدر ما فات منه اه انظر
هذا مع لفظ خليل اه ووجه التطير والله أعلم أن قول المصنف من الثالث ليس في
كلام الشيخ أي محذور جوابه انه وان لم يكن في كلام الشيخ صريحاً فهو مأخوذ منه مفهوماً
لقوله تم المبتدأ فان مفهومه أن غيره لا يتم وذلك يدل على ما قاله المصنف ولو كان تميم
المبتدأ من الثاني لزم تميمه ما لا نه يصير من كسر مع أن ابن عرفة لم يذكر هذا القول
أصلاً ولذلك سلم عبارة ابن الحاجب ونصها وان انكسر تم المنكسر ثلاثين من الثالث
اه وكذا سلمها في ضيق ونصه أي وبصوم الشهر الثاني بالهلال ويمكن تخرج الخلاف
مما ذكره المصنف في العدد وهو قوله فان انكسر تم الثلاثة ثلاثين ثلاثين وقيل تم الاول
من الرابع اه منه بلفظه فلم يذكر في ذلك خلافاً منصوصاً ولم يجزم بتخرجه فبحث في
ساقط والله أعلم (وان أيسر فيه عمادى) قول ز وجوباً كما يفيد النقل الصحيح الخ
فيه نظر والصواب ما قاله جس ونصه فقول المصنف عمادى ان شاء ولذلك قال ابن
الحاجب لم يلزمه العتق اه منه بلفظه وبنى الزوم عـ بر الباجى في المتيق وصاحب
الشامل ونصه ولو أيسر في أثنا لم يلزمه العتق واستحب في اليومين على الاصح اه وبه عبر
في الجواهر ويأتى لفظه ولم أدر ما هذا النقل الذى زعم انه يفيد فاني لم أجده من صرح
بالوجوب ولا من في كلامه دلالة عليه بوجه يفيد أنه المذهب بعد شدة البحث عنه في
الكتب التي وقفنا عليها وصرحنا به كرها غير مرة وقول مب هذا وان لم يكن منصوصاً
بعينه لكنه يؤخذ من كلام المدونة فعله أراد أخذ ذلك من قولها ولا يعض على صومه لان
الامر للوجوب وقد صرح بذلك عـج ونصه فالتبادر من قولها ولا يعض الوجوب كما أن
قول المصنف عمادى يفيد ذلك اه منه بلفظه وفي ذلك نظر اذ لا يقدم على الجزم
بالوجوب بمجرد ذلك لان الامر يكون لغير الوجوب كثيراً وقد نقل ابن عرفة كلام المدونة
بدون ان يبدل على الامر ونصه عنها وان صام أياماً لها عدد مضى على صومه وكذا الاطعام
اه منه بلفظه وكلام أبي الحسن يدل على انه فهمها على عدم الوجوب ونصه قوله فان
كان صام أياماً لها عدد فذلك عليه أي فلا يستحب له ذلك فتجوز في لفظه عليه فأطلقها
على المستحب ثم قال قوله أياماً لها عدد أكثر من ثلاثة أيام ويومين فان المشقة تترك بما
فعل وهو قد دخله بوجه يجوز له اه منه بلفظه فصرح بأن العلة حصول المشقة وذلك
يدل على أن ذلك حق له لاحق لله عليه ويدل لما قاله مشقة فساد صومه وقد أيسر فقوله
انه يجب عليه العتق ولو لم يبق له الا يوم واحد دليل على ذلك فتأمل اه وكلام ابن ناجي صريح

(وان أيسر فيه عمادى الخ) قول
ز وجوباً الخ فيه نظر والصواب
قول جس عمادى أي ان شاء
ولذا قال ابن الحاجب لم يلزمه العتق
اه وبنى الزوم عـ بر في المتيق
والجواهر والشامل وانظر هذا
النقل الذى زعم انه يفيد فاني لم
أجده بعد البحث الشديد عنه وقول
مب يؤخذ من كلام المدونة يعنى
قولها ولا يعض على صومه وفيه نظر
لان الامر يكون لغير الوجوب كثيراً
وكلام الباجى صريح في انه فهمها
على عدم الوجوب وكذا كلام أبي
الحسن يدل على ذلك وقد نقل ابن
عرفة كلامها بلفظ مضى على صومه
وكذا قول مب ان قول ز بعد
وجوب الرجوع قبل تمام يوم أو
بعده الخ يؤخذ من المدونة فيه نظر
والمخصوص مساواة اليوم لليومين
في الحكم انظر الاصل

في أنه فهم المدونة على عدم الوجوب لأنه جعل القول بوجوب التماضي ثالثا مقابلا لمذهبها
فانه قال عقب كلامها السابق مانصه هو أحد الأقوال الثلاثة وقيل أنه يجب عليه العتق
وقيل يجب عليه التماضي على الصوم لدخوله فيه اه منه بلفظه والله أعلم (ونذب العتق
في كاليومين) قول ز ووجب الرجوع قبل تمام يوم أو بعده وقبل دخوله في الثاني
سله مب فيما سبق زاعمان كلام المدونة يفيد وكأنه أخذ ذلك من قولها فان كان
بعد صوم اليومين المخ فاعتبر مفهوم العدد وفيه نظر لوجهين أحدهما أن اعتبار هذا
المفهوم يدل على أنه يجب عليه الرجوع قبله ما ولو شرع في الثاني وهو مخالف لما قاله
ز فتأمل ثانيا أن المنصوص مساواة اليوم لليومين في الحكم قال في الجواهر مانصه
فلو شرع في الصوم ثم أيسر لم يلزمه العتق وقيل ان كان انما صام يوما أو يومين أعتق
وقال في الكتاب أرى ذلك حسنا أن يرجع الى العتق واستأرى ذلك بالواجب عليه
ولكنه أحب ما فيه الى اه منها بلفظها وفي ضيق عند قول ابن الحاجب فلو شرع
في الصوم ثم أيسر لم يلزمه العتق وفي اليومين قولان اه مانصه يعني اذا صام لاعتباره
ثم أيسر فان صام ما له قدر الربع والثالث ونحوه تماضي على صومه ولم يلزمه العتق
ولو كان انما صام اليومين ونحوهما فروى زياد بن جعفر عن مالك يرجع الى العتق وروى
ابن عبيد الحكم تماضي وقال ابن شعبان اذا صام يوما ثم أفاد ما مضى ويجزئه ويعتق
أحب الى وجعلوا هذا القول موافقا لرواية ابن عبيد الحكم والقولان يتجاذبان
أصلان وهما طر والماء على التيميم بعد تلبسه بالصلاة وطر والحيض على المعتدة
بالأشهر والشبه بالتيميم أقوى للانقضاء على ان اليسر اذا حدث بعد صوم كثيراته
يتماضي ولو كان كالحيض لزم أن ينتقل اليه ولو بقي منه يوم واحد وقوله وفيها حسن
وليس بواجب أي حسن أن يرجع في اليومين ونحوهما الى العتق هكذا نص في المدونة
وله في أبي عافيه استشهد بالقول بعدم الرجوع الى العتق ولا يقال انما في مذهب
المدونة لأنه مخالف للقولين لأنه على رواية ابن عبيد الحكم يستحب أيضا الرجوع ألا ترى
أنهم جعلوا قول ابن شعبان موافقا لرواية ابن عبيد الحكم وقد نص ابن شعبان على
استحباب الرجوع في اليوم الى العتق كما تقدم اه منه بلفظه ونقله جس وسله كما سله
صر في حاشيته أيضا وهو حقيق بالتسليم والله أعلم وقول ز فالصور أربع تبع فيه
عج ونصه فصور حصول اليسر أربع لأنه اما أن يحصل قبل تمام يوم في أثناءه أو بعد
تمامه أو بعد تمام صوم يومين أو ثلاثة أو بعد أكثر وقد علمت أحكامها اه منه بلفظه
وفي جعلها أربعاً نظر سوا منظرنا اليها في أنفسها بقطع النظر عن أحكامها لانها تزد على
خمس أو نظرنا اليها باعتبار أحكامها لانها ثلاث فقط وجوب الرجوع واستحبابه وجوب
التماضي على تسليم ما قاله في هذا الأخير وقد تقدم ما فيه وكذا هي ثلاث فقط على ما قاله
جس وهو الصواب لأنه يجعل موضع وجوب التماضي جوازه فتأمل به بانصاف والله أعلم
(وفيها ونسيان) قول مب عن طني ويدل على ذلك عز و ابن رشد مقابل لابن
عبيد الحكم فقط يعني ان عز والمقابل لابن عبيد الحكم فقط يدل على ان محل التشهير

وقول ز فالصور أربع تبع فيه
عج وفيه نظر لاننا نظرنا اليها في
أنفسها مع قطع النظر عن أحكامها
زادت على الخمس والأفهي ثلاث
فقط وجوب الرجوع واستحبابه
ووجوب التماضي بل جوازه على
ما تقدم (وفيها ونسيان) قول مب
عن طني ويدل على ذلك المخ
أصرح منه في الدلالة عليه جزم
ابن رشد في كلامه المذكور عند
مب بتسويته بين الاكل ونسيان
والاكل للمرض قنأه (لا جهله)
أي لان جهل أن العبد يحرم
صومه كما هو صريح ابن يونس عن
ابن القصار وهو الذي يفيد كلام
المدونة على اختصار أبي سعيد وابن
يونس لقولنا وظن ان ذلك يجزئه
وبه يعلم ما في كلام ز وأما قوله
عن المبسوط والمدونة فصوابه
والمدنية اذ هو الذي في التسيهات
انظر الاصل والله أعلم

في كلامه هو نسيان وصل القضاء الا لا كل نسيان في خلال صومه الشهرين لان هذه
لا خصوصية لابن عبد الحكم فيها بان ذلك لا يضرب ذلك منصوص في المدونة وما قاله
ظاهر قلت وفي كلام ابن رشد المذكور ما هو اصرح في الدلالة على صحة ما قاله ح مما
ذكره طي وهو حرم ابن رشد بتسويته بين الاكل نسيانا والاكل للمرض في خلال
الكفارة لقوله فان مرض الرجل فأفطر في شهرى ظاهره أو أكل فيه ما نسيانا قضى ذلك
ووصله بصيامه الخ فتأمل والله أعلم (أو يفطرهن ويبنى قولان) قول ز والمراد بصومه
على القول به الامس الخ فيقتضى انه لا ينوى الصوم وهو خلاف ما صرح به ابن
يونس ونصه قال مالك ومن صام ذا القعدة وذا الحجة لظهار عليه أو قتل نفس خطا لم يجزه
الامن فعليه الجاهة ووطن أن ذلك يجزئه فعسى أن يجزئه قال أبو محمد يريد يقضى أيام
التحرر التي أفطر ويصلها قال مالك وما هو بالبين وأحب الى أن يتدبى وقال يحنون
لا يجزئه ونقل أبو محمد في النوادر عن مالك انه ان أفطر يوم النحر وصام أيام التشريق
رجوت أن يجزئه وهذا أصح من قوله وأفطر أيام النحر قال ابن القصار لان صوم هذه الايام
انما هو على الكراهية لان مالك قال فبين صام شهرى التتابع وهو يعلم انه يمر بيوم النحر
فأفطر في يوم النحر ووصل ما بعده به أجره فدل أنه اتصام كما يصومها المتنع وقال ابن
الكاتب معنى مسئلة المدونة انه صام يوم النحر وأيام التشريق فيقضيها ويبنى وأما لو
أفطره لم يجزه البناء لانه صوم غير متوال والاولى وان كانت أياما لاتصام فهو لم يأكل فيها
ونوى صيامها وان كانت لا تجزئه اه منه بلفظه * (تنبيه) * قول ابن يونس عن ابن
انصار وهو يعلم انه يمر بيوم النحر الخ صريح في أنه عالم بفتنة من حمل الجاهة على جهل
الحكم وهو الذي يفيد كلام المدونة على اختصارى أبي سعيد وابن يونس لقوله ما ووطن
أن ذلك يجزئه وبه تعلم ان الاحتمال الثاني عند ز في قوله لا يجزئه هو المتعين وقوله هناك
على ما يفيد نقلت عن توضيحه عن عياض عن المسبوط والمدونة الخ كذا في جميع
ما وقعت عليه من نسخة المدونة بالواو والنون بعدها وكذا وجدته في بعض نسخ ضج
وجدته في بعضها والموازية وكلاهما تصحف والصواب والمدنية بالنون أولا ثم الياء
المثناة ثانيا وهو الذي في التنبيهات ونصها انظر هذه الجاهة أي جهالة بالحكم أو جهالة
بالعدد وتعيين الشهر وغفلته عن أن فيه فطر فيكون كالنسيان وانظر قوله في المبسوط
والمدينة من صام واجب الشهرين عليه غافلا فكأنه يبين أنه جهل العدد والغفلة عن عين
الشهر لاجهله بالحكم اه منها بلفظها ولا يصح أن تكون اللفظة المدونة بالواو لان ذلك
ينافي توقفه أولا قلت ولا وجه لتوقف أبي الفضل لما قدمناه فليست أم بانصاف والله أعلم
(وبنصل القضاء) قول مب والظاهر في الفرق بين الاكل ناسيا ما ذكره أبو الحسن
عن أبي عمران من أن فصل النسيان يبيت فيه الصوم الخ لا يتم هذا الفرق الا بضممة أمر
آخر اليه وهو ما في ح عن النخعي من أن من بيت الصوم وأفطر ناسيا فقد قال بعض
العلماء بصحة صومه فتأمل (وان لم يدراجتماعهما صامهما الخ) قول ز عن أحمد لا يطالب
باليومين بل بالشهرين خاصة الخ كذا هو في أصل أحمد ولكن ما قاله مب من أن

(وهل ان صام الخ) قول ز والمراد
بصومه الخ يقتضى أنه لا ينوى
الصوم وهو خلاف ما صرح به ابن
يونس فانه قال عن ابن الكاتب بعد
أن ذكرنا قوله مائه وأما لو أفطرها
لم يجزه البناء لانه صوم غير متوال
والاولى وان كانت أياما لاتصام فهو
لم يأكل فيها ونوى صيامها وان
كانت لا تجزئه اه قلت يحتمل
ان قوله ونوى صيامها أي لغة ويعد
ارادة ظاهره لم يرمته والله أعلم
(وبنصل القضاء) قول مب
يبيت فيه الصيام الخ يعني مع
مرعاة قول بعض العلماء بصحة
صومه

صوابه الاربعة هو الصواب فتأمل (أولئح السيد) قول مب وما في ضيغ هو الصواب
 الخ أى لانه الذي في التنيهاً ونصها ظاهر قول ابن القاسم توهيم قول مالك بقوله أحب
 الى وان أحب علي بابها ولا لك قال بل هو فرضه وقد صرح بذلك في المبسوط وقال لأدري
 ما هذا ولا أرى جوابه فيها الا وهما ولعل جوابه في كفارة اليمين وطرح سجنون هذه اللفظة
 وقال بل هو واجب قال القاضي أبو اسحق واسحق انما قال ذلك لان السيد وان أذن له
 في الاطعام فله ان يرجع فيما لم يصل الى المساكين ويمتنع منه ما يريد فكان ملكه عليه ما غير
 مستقر ولان للسيد انتراع مال عبده وما وهب له وقال عبد الملك ولان اذن السيد
 لا يخرج عن ملكه الا الى المساكين وقد عورض هذا بان هذا يقال فيمن أبيع له الاطعام
 ممن عجز عن الصوم فاما من يقدر عليه فهو فرضه فلا وجه له وعورض أيضاً بالمكفر عن
 غيره ولم يخرج الكفارة عن ملك صاحبها الا للمساكين وقال القاضي أيضاً والاهرى انما
 قال الصوم أحب الي لانه عجز عن الصوم فكان أحب اليه أن يؤخر حتى يقوى عليه
 وعورض هذا بان من هذه سبيله ويطمع في برئه ولم يطل عجزه فقرضه التأخير حتى يقوى في
 الاستحباب هنا وان كان لا يقوى ولا يرجي فقرضه الاطعام فلا وجه لذكر الصوم فيه قال
 غيره هذا الكلام من مالك تجوز ومعناه أن السيد أذن للعبد في الاطعام ومنعه من الصيام
 فتردد في ذلك هل للعبد أن يعدل الى الاطعام مع قدرته على الصيام أم لا اذ ليس منع السيد
 من الصيام عذراً يئاله اذ اذن السيد له في النكاح اذن في حقوقه وهذا من حقوقه وهو
 قول عبد الملك ومحمد وابن دينار أنه ليس له منعه جله من الصيام وان أضر به وذهب مالك
 وابن القاسم أن له منعه اذا أضر به في خدمته فتردد هذا عند مالك فقال الصوم أحب الي
 أى اذن السيد له في الصيام أحب الي فاذا كان هذا ارتفع الاشكال وترتب كفارة الظهار
 على العبد ترتبها على الحر قال القاضي أبو اسحق ويحتمل أن يرجع أحب الي السيد أى اذن
 السيد له في الصيام أحب الي من اذنه في الاطعام قال المؤلف رحمه الله وقد تكون
 أحب علي بابها من ترجيح أحد الامرين ولا يكون وهما ولا تجوزا وهو أن يكون ترجيح
 الصوم أولى وان منعه السيد منه مع قدرته عليه وهو قول محمد قال اذا أذن له سيده في
 الاطعام ومنعه الصوم أجراه وأصوب أن يكفر بالصوم وهذا مثل قوله في الكتاب في كفارة
 اليمين اذا أذن له سيده أن يطعم أو يكسو ويجزئ وفي قلبي منه شيء والصوم أبين عندي فلم ير
 ملكه للطعام والكسوة ملكا مستقرا وقال ابن أبي زمنين لم يعطنا في جواز الاطعام اذا أذن
 له سيده فيه جوابا يائنا وقد رأيت بين المختصرين فيه اختلافاً ويجب على قوله في اليمين بالله
 أن يجزئه اذا أذن له فيه سيده وكان لا يستطيع الصوم وفي المبسوط لعبد الملك في هذا
 لا يجزئه ومثله لابن دينار في المدينة قال ليس على العبد عتق ولا اطعام ولو وجد ما يطعم
 ويعتق ولكن يصوم اهـ منها بلفظها * (تنيهاً الاول) * قوله في التنيهاً وهو قول
 عبد الملك ومحمد وابن دينار كذا وجدته فيها بالواو العاطفة بين محمد وابن دينار وثبوتها
 يفيد أن المراد بمحمد هو ابن المواز لانه اذا أطلق انما ينصرف اليه ويظهر لي أن الواو زائدة
 فان دينار صفة لمحمد لا معطوف عليه كما وقع في عبارة النابج في المنتقى ونصه وقال ابن

(أولئح السيد) قول مب وما في
 ضيغ هو الصواب الخ أى لانه الذي
 في التنيهاً انظر نصها وما يتعلق به
 في الاصل

المباحشون وليس لسيد منعه من الصوم وان أضر ذلك به في عمله وقاله محمد بن دينار في
 المدينة وقال اذ لو شاء سيده لم يأذن له في التكاح اه منه بلفظه ويدل على ذلك أيضا ما نقله
 هو نفسه عن ابن أبي زمنين فتأمل ويدل له أيضا أنه قد عزم المحمد بذلك غير ما تقدم والله
 تعالى أعلم * (الثاني) قد علم من كلام عياض أن للقاضي اسمعيل وهو مراده بالقاضي أبي
 اسحق ثلاث تأويلات ومنه يعلم أن التأويلات الثلاث في كلام الباجي كلها من كلام
 القاضي أبي اسحق ونص الباجي في المتن بعد أن ذكر قول مالك في المبسوط وتوهم ابن
 القاسم له هو قوله قال القاضي أبو اسحق معناه أن لا يقدر على الصوم فيقول الاطعام
 يحجزه وليس يستحسنه لان للسيد التصرف فيه قبل أن يخرج به الى المساكين ويحتمل
 عندي أن يكون معنى ذلك أن الصوم يضربه في عمله فللسيد منعه منه على قول مالك ويأذن
 له في الاطعام فالصيام كان أفضل أن يأذن له فيه ويحتمل أن يريد به أنه لا يصوم الا بأذن
 السيد ولا يطعم الا بأذن السيد فالصيام أحب اليه لانه لا يقدر السيد أن يتولاه قبل انفاذه
 ويقدر على ازالة المال منه قبل انفاذه وقال ابن المباحشون ولانه لو شاء رجع عن اذنه اه
 محل الحاجة منه بلفظه فتأمل * (الثالث) لم يصرح عياض في نقله التأويل الاول عن
 القاضي اسمعيل بان العبد عاجز عن الصوم وهو مراده كما صرح به الباجي في كلامه المتقدم
 والله أعلم * (الرابع) ذكر ابن عرفة كلام المدونة وما في المبسوط عن مالك وابن القاسم ثم
 قال مانصه فحمل ابن محرز على منعه سيده الصوم ولتردده في صحة منعه استحب صومه
 الباجي حمله القاضي اسمعيل على من يحجز عن الصوم ومعنى استحبابه صومه قصر تركه
 عليه ثم نقل بعد كلام عياض وقال مانصه قلت هذا الذي أتى به من عند نفسه راجع لما
 تقدم لابن محرز وأول الباجي عن اسمعيل القاضي فتأمل اه منه بلفظه قلت أما رجوعه لما
 لابن محرز فحمل وأما رجوعه لما للباجي عن القاضي فلم يظهر لي وجهه لان القاضي
 اسمعيل قيد بالعجز عن الصوم وعياض لم يقيد فتأمل والله أعلم (ولتركيب صنفين) قول ز
 أو يعطى ثلاثين رجلا من البر والآخرين من الشعير الى قوله كذا يظهر انظر قوله كذا
 يظهر مع أن ذلك منصوص في المدونة وغيره وانص المدونة وان أطعم ثلاثين مسكينا في
 كفارة الظهار حنطة ثم ضاق السعر حتى صار عيشهم التمر أو الشعير أو خرج الى بلد عيشهم
 ذلك أجزأه أن يطعم من ذلك ثلاثين مسكينا وكذلك هذا في جميع الكفارات اه منها
 بلفظها ومثله لابن يونس عنها وقال عقبه مانصه محمد بن يونس يريد ما لم يتمدد الخروج الى
 ذلك البلد ليخفف عن نفسه وقاله سحنون اه منه بلفظه وشحوة لابي الحسن ونقل ابن
 عرفة كلام المدونة أيضا وقال عقبه مانصه اللخمى والصقلى عن سحنون ان لم يتمدد
 الخروج لذلك اه منه بلفظه قلت ويتصور ذلك أيضا بما اذا كان عيشهم التمر أو الشعير
 فأطعم ثلاثين منه وأطعم ثلاثين من البر تطوعا والله أعلم (وان مات واحدة الخ) قول ز
 لان ما هنا فيه احتمال أن يكون بغض الكفارة الى قوله والحية التي يريد بها ما تستكمل
 كفارة الخ يوم أنه شرك هنا ينهن في كل كفارة وذلك غير صحيح والصواب أن يقول

(ولتركيب صنفين) قول ز
 أو يعطى ثلاثين الى قوله كذا يظهر
 الخ فيه أن ذلك منصوص في
 المدونة وغيرها وقد صورته في المدونة
 بما اذا ضاق السعر حتى صار عيشهم
 التمر أو الشعير أو خرج الى بلد عيشهم
 ذلك اه ابن يونس يريد ما لم يتمدد
 الخروج لذلك البلد ليخفف عن
 نفسه وقاله سحنون اه وشحوة لابي
 الحسن وابن عرفة ويصور أيضا بما
 اذا كان عيشهم التمر أو الشعير فاطم
 ثلاثين من البر تطوعا والله أعلم (وان
 مات واحدة) قول ز لان ما هنا
 فيه احتمال الخ يوم أنه شرك هنا
 ينهن في كل كفارة فصوابه

لان ما هنا وقع فيه التكفير عن بعض غير معين فالتى يريد وطأها يحتمل أن تكون غير مكفر عنها تأمل والله تعالى أعلم

(باب اللعان)

قال في التنبهات ما نصه هو مشتق من اللعنة أى فى الخامسة للزوج لقوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ومن المرأة فى الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فلما كانت هاتان الدعوتان منهما غلبت احدهما على الأخرى فسمى الحلف الذى فيه ذلك لعانا وملاعة لان الفعل والمفاعلة أكثر مجيئهم من اثنين فصاعدا وأصل اللعان البعد والطرده ومعنى لعنة الله بعده من رحمة وكانت العرب اذا تردد الشرير منهم طرده وأبعده عنه لئلا يواحدون بحجرائهم ومموهوا لعناهم منها بلفظها قال فى المقدمات الاصل فى اللعان كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام واجماع الامة اه محل الحاجة منها بلفظها *(تنبيه)* اذا كان أصل اللعان البعد والطرده لم يقال ان اللعان مشتق منه لان كل واحد من الزوجين يعد من صاحبه بحلفه فتقع الفرقة بينهما والحرمسة الابدية فلا يحتاج الى التغليب الذى هو على خلاف الاصل فتأمل به بانضاف (انما يلاع عن زوج) قول مب وقع للشيخ أبى عمران الخ فحجوه لتو وزاد ما نصه وهذا ما ثبت بكل به قول المصنف زوج اه قلت يتعين حمل كلام أبى عمران على اللعان لئلا يواحدوا هو الذى يمكن فيه ذلك كان يظن رجل امرأه اشتبهت عليه بزوجه ولا زوج لها فتأتى بحمل لسته أشهر فأكثر فتدعى انه ميمه وينفيه وأما الرواية الزنى فلا يتصور ويحتمل أن يكون مراده أنهم اذ عيا النكاح معا ولم يثبت ولكنه فشا فدرى عنهما الحد لذلك فتمأله والله أعلم (أو فسقا) قول مب كما يفيد ما لحاظ الخ يفيد أيضا كلام القرطبي وحقه دابن رشيد كفى تو ولو اخرج به مب لكان أولى لانها ما ليكان والله أعلم (فى نكاحه) قول ز ولو تزوجت غيره كفى عيج الخ بل هو نص المدونة ففيها ومن قذف زوجته ثم بانت منه وتزوجت ثم قامت بالقذف فانها ما يلعن ان ومن أبى منهما اللعان حد اه ونحوه فى ابن يونس وابن عرفة عنها *(فرع)* من قذف أربع نسوة له فى كلمة واحدة فالأظهر اكتفاؤه بلعان واحد يقول فيه لقدرايتهن يرتين كن قذف جماعة بكلمة ولكن ظاهر من نسائه وكن ادعى عليه جماعة ديناً خلف لهم عينا واحدة انظر الاصل والله أعلم

لان ما هنا وقع فيه التكفير عن بعض غير معين فالحية التى يريد وطأها يحتمل أن تكون غير مكفر عنها تأمل والله تعالى أعلم

(باب اللعان)

قال فى التنبهات ما نصه هو مشتق من اللعنة أى فى الخامسة للزوج لقوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ومن المرأة فى الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فلما كانت هاتان الدعوتان منهما غلبت احدهما على الأخرى فسمى الحلف الذى فيه ذلك لعانا وملاعة لان الفعل والمفاعلة أكثر مجيئهم من اثنين فصاعدا وأصل اللعان البعد والطرده ومعنى لعنة الله بعده من رحمة وكانت العرب اذا تردد الشرير منهم طرده وأبعده عنه لئلا يواحدون بحجرائهم ومموهوا لعناهم منها بلفظها قال فى المقدمات الاصل فى اللعان كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام واجماع الامة اه محل الحاجة منها بلفظها *(تنبيه)* اذا كان أصل اللعان البعد والطرده لم يقال ان اللعان مشتق منه لان كل واحد من الزوجين يعد من صاحبه بحلفه فتقع الفرقة بينهما والحرمسة الابدية فلا يحتاج الى التغليب الذى هو على خلاف الاصل فتأمل به بانضاف (انما يلاع عن زوج) قول مب وقع للشيخ أبى عمران الخ فحجوه لتو وزاد ما نصه وهذا ما ثبت بكل به قول المصنف زوج اه قلت يتعين حمل كلام أبى عمران على اللعان لئلا يواحدوا هو الذى يمكن فيه ذلك كان يظن رجل امرأه اشتبهت عليه بزوجه ولا زوج لها فتأتى بحمل لسته أشهر فأكثر فتدعى انه ميمه وينفيه وأما الرواية الزنى فلا يتصور ويحتمل أن يكون مراده أنهم اذ عيا النكاح معا ولم يثبت ولكنه فشا فدرى عنهما الحد لذلك فتمأله والله أعلم (أو فسقا) قول مب كما يفيد ما لحاظ الخ يفيد أيضا كلام القرطبي وحقه دابن رشيد كفى تو ولو اخرج به مب لكان أولى لانها ما ليكان والله أعلم (فى نكاحه) قول ز ولو تزوجت غيره كفى عيج الخ بل هو نص المدونة ففيها ومن قذف زوجته ثم بانت منه وتزوجت ثم قامت بالقذف فانها ما يلعن ان ومن أبى منهما اللعان حد اه ونحوه فى ابن يونس وابن عرفة عنها *(فرع)* من قذف أربع نسوة له فى كلمة واحدة فالأظهر اكتفاؤه بلعان واحد يقول فيه لقدرايتهن يرتين كن قذف جماعة بكلمة ولكن ظاهر من نسائه وكن ادعى عليه جماعة ديناً خلف لهم عينا واحدة انظر الاصل والله أعلم

(والاحد) قول ز فان كان مثل الاول لاعن (١٦٣) وسقط عنه الحد الخ صورة المسئلة انه قال لها وليست في عصمته ولا عدة

فعلی هذا یحیی أن ینکحی بلعان واحد لهن کاهن وبالله التوفیق اه منها بلفظها ونحوه فی اختصار التبیطیة لابن هرون و ذکر ابن عرفة کلام المقدمات وقال عقبه ما نصه قلت فی قوله لازم أن یقیم الشهادة علی کل واحدة منهن منفردة نظر لان ظاهر المذهب أن البینة اذا قالت تشهد برؤية زنی فلانة وفلانة وفلانة ووصفت کما یجب فان شهادتها تامة وهذا هو معنی لعان واحد أن یقول الزوج أشهد بالله الذی لا اله الا هو لقد رأیت فلانة وفلانة وفلانة وفلانة زین و یوصف کما یجب وتخرج المسئلة علی الخلاف فی تعداد الصیغان فی تعداد المصرات ویأتی لابن القاسم فین قذف زوجته فقامت علیه احداهما ما ظاهره أن لعانا واحدا ینکحیه اه منه بلفظه (والاحد) قوله ز فان وماها ثانیاً بعد أن تزوجها فان کان مثل الاول لاعن وسقط عنه الحد صورة المسئلة أن ینکح فی عصمته ولا فی عدة منه زنیة یوم کذا مع زید ثم تزوجها فقال لها ذلك القول بعینه وما ذکره فیما من اللعان وسقوط الحد مثله فی عجم عن شرح الشامل وهو مبني علی ما تقدم له عنه عند قوله بزنی فی نکاحه وقد علمت انه غیر صحیح فابنی علیه كذلك تأمله (والالحق به الا أن یدعی الاستبراء) قول مب فلوا دعی الاستبراء عند لعانه للرؤية اتنی الولد باجماع الخ قد ذکر ابن رشد فی مقدماته هذا الاجماع فی الفصل الثامن لکنه قال فی الفصل التاسع ما نصه قد ذهب طائفة من أهل العلم الی أن الولد المولود علی فراش الرجل اذا نفاه لا ینتفی منه بلعان ولا بما سواه انظر بقية کلامه فی الاصل (أو محبوب) قول ز ومثله ذاهب الاثنین وان أنزل الخ جاری علی ماسیاتی له فی العدة ین أن الراجح فی وجوب العدة علی مطلقة دون سؤل اى خلاف ما للمصنف هنالك انه لا ینتفی الولد الا بلعان کما هو ظاهر لان القائل بنی اللعان یقول بنی العدة من طلاقه کذا ذکره ابن عرفة قلت سیأتی أن الراجح ما جرى علیه المصنف فی قوله وفی أن المقطوع ذکره أو أنشاء بولده فتمتد زوجته أم لا لما رجحه ز تبعا لعلو علیه فاذا سئل أهل المعرفة اى النساء وقلن لا یولد له اتنی بغیر لعان وعلیه یحمل ما فی ز هنا فان قلن یولد له فلا ینتفی الا بلعان فتأمله والله أعلم (أو اودعته الخ) زاد ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه مب ما نصه قلت یرید لم یغیب عن محل عقده أو غاب ورجع الیه ولعبر فیه لم یدکره عنه أبو ابراهیم ومفهوم المصنف هو قول المدونة ومن لم یعلم له بزوجه خلوة حتی أتت بولداً فأنکره وأنکر المیسس وادعت هی

منه زنیة یوم کذا مع زید ثم تزوجها فقال لها ذلك أيضاً وما ذکره فیما من اللعان مثله فی عجم عن شرح الشامل وهو مبني علی ما تقدمه فی بزنی فی نکاحه وقد علمت انه غیر صحیح فابنی علیه كذلك تأمله (والالحق الخ) قول مب باجماع حکام ابن رشد اى فی الفصل الثامن من المقدمات لکنه قال فی الفصل التاسع قد ذهب طائفة الی أن الولد المولود علی فراش الرجل اذا نفاه لا ینتفی منه بلعان ولا بما سواه انظر بقية کلامه فی الاصل (أو محبوب) قول ز ومثله ذاهب الاثنین وان أنزل الخ جاری علی ماسیاتی له فی العدة ین أن الراجح فی وجوب العدة علی مطلقة دون سؤل اى خلاف ما للمصنف هنالك انه لا ینتفی الولد الا بلعان کما هو ظاهر لان القائل بنی اللعان یقول بنی العدة من طلاقه کذا ذکره ابن عرفة قلت سیأتی أن الراجح ما جرى علیه المصنف فی قوله وفی أن المقطوع ذکره أو أنشاء بولده فتمتد زوجته أم لا لما رجحه ز تبعا لعلو علیه فاذا سئل أهل المعرفة اى النساء وقلن لا یولد له اتنی بغیر لعان وعلیه یحمل ما فی ز هنا فان قلن یولد له فلا ینتفی الا بلعان فتأمله والله أعلم (أو اودعته الخ) زاد ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه مب ما نصه قلت یرید لم یغیب عن محل عقده أو غاب ورجع الیه ولعبر فیه لم یدکره عنه أبو ابراهیم ومفهوم المصنف هو قول المدونة ومن لم یعلم له بزوجه خلوة حتی أتت بولداً فأنکره وأنکر المیسس وادعت هی

أنه منه وأنه غشياً وأنكر قولها وأنت به لستة أشهر فأكثر من يوم العقد وقد طلق أولم يطلق لزمه إلا أن يتقيه بلعان فلا يلزمه ولا يكون لها إذا لعن الأنصف الصداق ولا سكنى لها ولا متعة اه ما نصه وزاد في الام بعد قولها وقد غشياً وأمكن قولها منه ولم يمكن قولها فإنه لا يلزمه مثل أن يعقد وهو غائب وبينهما من المناقضة ما أن قدم بعد العقد كان الباقي أقل من ستة أشهر هكذا قرره الخمي ولم ينقله أبو إبراهيم قال وفي طلاق السنة منها ما يدل على عدم الامكان اه منه بلفظه وقد ذكر هذه المعارضة أيضاً أبو الحسن ولم يعزها لاحد وزاد أنه ظاهر ما في رسم الزهون من سماع عيسى ثم قال فيقوم منها مثل مذهب الحنفى لأنه قال يلحق به على الاطلاق اذ له من الطيارة أو تطوى له الطرق اه منها بلفظها وانظر لم أغفل ابن ناجي جواب شيخه ابن عرفة مع انه حسن بسن فانه قال عقب ما قدمناه عنه ما نصه قال اي أبو إبراهيم وفي طلاق السنة نه اعدم رعى الامكان لقولها لو اعتدت أم ولداً ومات زوجها وحلت فلم يطلأ السيد حتى مات أو كان غائباً ببلد يعلم انه لم يقدم منه منذ وفاة زوجته فاعلمها حيضة لانها لو تمت عدتها من زوجها ثم أتت بولد لما يشبهه أن يكون من سيد هافر عمت انه منه لحق به في حياته وبعد موته إلا أن يقول قبل موته لم أمسها بعد موت زوجها فلا يلحق وتابعه على هذه المناقضة غير واحد من الفاسيين والتونسيين ولا مناقضة بينهم ما وبانه أن حيضة أم الولد لو وفاة سيدها الزمها في المدونة وأوجبها كعدة الوفاة في النكاح حسانص عليه في كتاب العدة قبل هذه المسئلة يسير فكان ان امكان الولد في عدة الوفاة لغولب وتما في عدة وفاة الزوج الصغير ومن بالمشرق قبل بناءه من وجته التي بالمغرب واستدل على ذلك بأنهم افراش سيدها بمجرد انقطاع عصمة زوجها عنها لا بقيد وطئها سيدها بعد ذلك كما ان عقد النكاح يصير الزوجة فراشاً زوجها لا بقيد بناءه بها ولذا ذكر في استدلاله على أنها افراش بذلك بقوله ثم أنت عبا يشبهه أن يكون من سيد هافر سيده بالامكان كما أن الزوجة فراش بمجرد العقد مع أنه لا يلحق ولها لا بقيد الامكان والحاصل أن الفرائس من حيث ايجابه عدة الوفاة لا يشترط فيه امكان الوطء ومن حيث ايجابه لحق الولد يشترط فيه ومن يذكّر مسائل الكتاب في عدة وفاة الزوج الصغير والخصى وعدم لحوقهما ما أتت به زوجتها ما من ولد علم ما قلناه ضرورة ومسئلة أم الولد هذه جارية على أصل المذهب في ذلك دون تناقض فيه فتأمل اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه وهو حقيق بالتسليم والله أعلم (لان كرقذفها به) قول ز وانظر هل تحصل المغارة بالاصابة الخ قال تو لا يتوقف في حصوله بذلك اه وهو ظاهر غاية الظهور فلا وجه للتوقف في ذلك (وان وطئ أو أخرج بعد علمه الخ) قال ح فهذا بالنسبة الى اللعان لئني الولد فان كان اللعان رؤية فيمنع اللعان بوطئ بعد الرؤية ثم ذكر كلام ابن عرفة ومعارضته بين كلام الباجي والخمي وأجاب عنها وقال عقب ذلك مانصه ويفهم منه انه اذا وطئ بعد الرؤية لم يكن له أن يلاعن ولا ينفى الولد وهو ظاهر وقد صرح به ابن الحاجب ونقله في ضج اه وقوله ويفهم منه انه اذا وطئ بعد الرؤية لم يكن له أن يلاعن الخ يعني اذا وطئها بعد الرؤية فانت بولد هذا الذي صرح به ابن الحاجب ونصه وشرطه في الولدان لا يطلأ بعد الرؤية أو العلم

والله أعلم

بالوضع أو الحل وإن لا يؤخر بعد العلم بالحل أو الوضع اه ضبح أى وشرط اللعان في نفي الولد
 أن لا يبطأها بعد الرؤية ثم قال بعد كلام مانصه وقيد المصنف الشرط بالولد لأن بعضهم حكى
 في الرؤية إذا لم يكن عنها حل أن السكوت الطويل لا يمنع من اللعان وإنما يمنع منه الوطء
 اه منه بلانظمه وحاصله أن الوطء بعد العلم مانع من اللعان للرؤية ولنفي الحل والسكوت بعد
 الطول لغيره مانع في الحل دون الرؤية ﴿قلت وما عزاها﴾ ح لتص ابن الحاجب هو في
 المدونة منه وهو ما ونصاف فيها مانصه واللعان يجب بثلاثة أوجه فوجه أن يجتمع عليه ما وذلك
 أن يدعى أنه رأها ترى كالرود في المكحلة ثم لم يبطأ بعد ذلك أو ينفي حلا يدعى قبله استبراء اه
 قال أبو الحسن مانصه قوله ثم لم يبطأ بعد ذلك مفهومه لو وطئ لم يكن له أن يلاعن قال في
 كتاب الرجم من ادعى رؤية وأقر أنه وطئ بعدها حد ولحق به الولد اه منه بلانظمه ونقل ابن
 يونس عن المدونة نحوه ما قدمناه عنها ثم قال بعد كلام مانصه قال ابن القاسم في كتاب الرجم
 من ادعى رؤية وأقر أنه وطئ بعدها حد ولحق به الولد ثم قال بعد ما قدمناه عنها قال إذا اعترف أنه
 وطئ بعد أن قال رأيتها ترى أنه يحد ولا يلاعن لأن اللعان موضوع لرفع النسب ولا يمكن
 رفعه مع اعترافه بالوطء لأن الاعتراف بالوطء يوجب اثباته ويرفع ما يقيميه وهو اللعان فلما
 ارتفع اللعان لم يبق إلا أنه قاذف فوجب حدوا كثر هذا التوجيه لعبد الوهاب اه منه
 بلفظه ونقل بعضه أبو الحسن وزاد عقبه مانصه وقال اللغمي لأنه لما وطئ كان في حكم من
 أكذب نفسه حين وطئ بعد الرؤية صح منه اه منه بلفظه * (تنبيه) * جزم تو في شرح
 التحفة بأن له أن يلاعن للرؤية وإن اعترف أنه وطئ بعدها وفيه نظر لخالفته لما قدمناه
 ولقول التلقين مانصه وشرط الالتعان بالرؤية أن لا يبطأ بعدها اه منه بلفظه فتأمل (وشهد
 بالله أربعة) قول مب قال ح والظاهر ما قاله ابن عبد السلام أى من أن الخلاف
 إنما هو إذا اقتصر على بالله وأما إذا فلا خلاف أنه مطلوب بأن يقول بالله الذي لا اله الا هو
 وفيه نظر بل ما قاله المصنف هو الصواب قال أبو الحسن عند قول المدونة فيشهد بأربع
 شهادات بالله الخ مانصه ظاهره أنه لا يزيد الذي لا اله الا هو وعلى هذا الظاهر حملها اللغمي
 وقال في كتاب الاقضية من كتاب محمد بن زيد الذي لا اله الا هو وهو أين لان العمل على ذلك في
 الايمان في الاموال واللعان أعظم حرمة فإن لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه عند أشهب
 اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي ونصه وما ذكره في قوله أشهد بالله فظاهره أنه يكتب في
 ايمان الرجل بهذا اللفظ ولا يزيد الذي لا اله الا هو خلاف قولها في كتاب الشهادات ويحلف
 المدعى عليه أو من حلف مع شاهد بالله الذي لا اله الا هو وعلى هذا حمله اللغمي فقال ما في
 الشهادات أين اه منه بلفظه ونص اللغمي فقال ما في المدونة يقول أشهد بالله وفي كتاب
 الاقضية من كتاب محمد بن زيد الذي لا اله الا هو وهو أين لان العمل على ذلك في الايمان في
 الاموال واللعان أعظم حرمة فإن لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه عند أشهب اه منه
 بلفظه وذلك كله شاهد لابن الحاجب والمصنف وصحة على ابن عبد السلام ومن تبعه وقول
 مب عن ح فيحمل كلام المسيطى على ما لابن عبد السلام فيه نظراً أيضاً لان كلام
 المسيطى لا يقبل ذلك ونصه على اختصار ابن هرون * (فرع) * فهل يقول بالله الذي لا اله الا

(وشهد الخ) قول مب عن ح
 الظاهر ما قاله ابن عبد السلام الخ
 فيه نظراً بل ما قاله المصنف هو
 الصواب قال أبو الحسن ظاهرها
 أنه لا يزيد الذي لا اله الا هو وعليه
 حملها اللغمي وفي كتاب محمد بن زيد
 وهو أين لان العمل على ذلك في
 الاموال واللعان أعظم حرمة وإن
 لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه
 عند أشهب اه ونحوه لابن ناجي
 وقول مب عن ح فيحمل
 كلام المسيطى الخ فيه نظراً أيضاً لان
 كلام المسيطى لا يقبل ذلك انظر نصه
 في الاصل والله أعلم

وقول مب والذي رأيت له ابن يونس الخ الظاهر أنه لامعارضة بينهما (١٦٥) لان اللغوي نسب لها نفي لزوم اني لمن الصادقين

ولم ينسب لها انه لا يقولها أصلاً وابن يونس نسب لها انه يقولها ولم ينسب لها ان ذلك على سبيل اللزوم وزاد ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه مب مانصه مع حديث البخاري أمرهما صلى الله عليه وسلم أن يتلاعبا بما في القرآن قلت وعزاه ابن حارث لسماع أصبغ ابن القاسم اه على أن البرادعي لم يذكر عن المدونة زيادة اني لمن الصادقين وكلام أبي الحسن يفيد أن ما لا يبي سعيد هو الذي في الامهات فانه قال سكنت عن قوله انه لمن الصادقين لانه كفي بذلك في القرآن وحل اللغوي الكتاب على ظاهره اه فكان ابن يونس جرى على التأويل الاول فزاده والله أعلم (وباشترط البلد) مانسبه الشارح للجلاب هو كذلك فيه وهو ظاهر المصنف وحله على ظاهره متعين لتعين الجامع في ربع دينار فأعلى فأحرى اللعان وفي ح عن القرطبي لا خلاف انه لا يكون اللعان الا في مسجد جامع تجمع فيه الجمعة بحضرة السلطان أو من يقوم مقامه من الحكام اه ونحوه لعياض وغيره وتردد ز قصور وقول ح عن القرطبي لا يكون اللعان الا في مسجد جامع الخ يقتضي كالمصنف شرطية هو الصواب خلاف ما نقله ح عن القرطبي أيضاً من أن الزمان والمكان مستحبان انظر الاصل قلت قد يوفق بينهما ما يحمل الاستصحاب على مكان مخصوص من الجامع الاعظم كالمبشر منه وبعبارة

هو أو يقول بالله فقط قال مالك في كتاب اللعان من المدونة يقول بالله فقط وقال في كتاب الشهادات يقول في اللعان والقسمات والخقوق كلها بالله الذي لا اله الا هو واختلف اذا اقتصر على قوله أشهد بالله فقط فقال مالك يجوز ولا يجوز عند أشهب وروى ابن كنانة عن مالك في المجموعة انه يقول في اللعان والقسمات وفي ربع دينار قال كثير بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وقاله ابن المباحثون وقال في كتاب محمد بن يحيى بالله الذي أمات وأحياه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام الميضي وبعض كلام اللغوي وسلمهما والله أعلم وقول مب والذي رأيت له ابن يونس نسبة الاول للمدونة الخ عارض بين كلامي اللغوي وابن يونس ولا معارضة بينهما بحسب ظاهر اللفظ لان اللغوي نسب لها نفي لزوم اني لمن الصادقين وابن يونس نسب لها انه يقولها ولم ينسب لها ان ذلك على سبيل اللزوم كما ان اللغوي لم ينسب للمدونة أنه لا يقولها ما أصاب لابل كلامه يدل على انه مطلوب بذلك أو لا بخلاف فانه قال أو لا مانصه يقول في إمكان الرؤية أشهد بالله الذي لا اله الا هو اني لمن الصادقين رأيت اني في المكيه ثم قال بعد كلام مانصه وقد اختلف في هذا الجمله في ثلاثة مواضع فذكر الاول ثم قال والثاني اذ لم يقل اني لمن الصادقين وجعل مكان ذلك ان كنت كذبت عليها ثم قال بعد كلام مانصه وأجاز في المدونة ان لا يثبت في لعانه اني لمن الصادقين وأثبت ذلك في كتاب محمد بن يونس في القرآن به وفي البخاري قال أمرهما النبي صلى الله عليه وسلم أن يتلاعبا بما في القرآن اه منه بلفظه ولم يقتصر ابن عرفة على ما نقله عنه مب بل زاد متصلاً به مانصه مع حديث البخاري أمرهما صلى الله عليه وسلم أن يتلاعبا بما في القرآن قلت وعزاه ابن حارث لسماع أصبغ ابن القاسم اه منه بلفظه على ان البرادعي لم يذكر عن المدونة ما ذكره عنها ابن يونس من زيادة اني لمن الصادقين وكلام أبي الحسن يفيد أن ما لا يبي سعيد هو الذي في الامهات ونص التهذيب ويبدأ الزوج في اللعان فيشهد أربع شهادات يقول في الرؤية أشهد بالله رأيت اني اه منه بلفظه قال أبو الحسن عقبه مانصه سكنت عنها عن قوله انه لمن الصادقين لانه كفي بذلك في القرآن وحل اللغوي الكتاب على ظاهره اه محل الحاجة منه بلفظه فكان ابن يونس جعل المدونة على التأويل الاول فصرح بقوله اني لمن الصادقين والله أعلم (وباشترط البلد) قول ز قاله في الجلاب الخ مانسبه الشارح للجلاب هو كذلك فيه ونصه ويبدأ الرجل باللعان فيحلف أربع أيمان في المسجد الاعظم يشهد جماعة من الناس بعد صلاة العصر اه منه بلفظه وهذا هو ظاهر كلام المصنف وحله على ظاهره هو المتعين لان المسجد الجامع هو المتعين في ربع دينار فأعلى كما يأتي في باب الشهادات للمصنف وشروحه وكافي التحفة ونحوها وغير ذلك من مصنفات أهل المذهب فاللعان أخرى وكلام الجواهر صريح في أن البابين سواء ونصه فاما المكان فأشرف مواضع البلد وذلك قطع الحق اه منه بلفظه فتأمل وفي ح عن القرطبي مانصه لا خلاف انه لا يكون اللعان الا في مسجد جامع تجمع فيه الجمعة بحضرة السلطان أو من يقوم مقامه من الحكام اه منه بلفظه والله أعلم وسأني كلام عياض وغيره فالعجب من تردد ز في ذلك ووقوفه مع عبارة

ما في الاقتناع ونصه الاستدكار والملاعنة لا تكون الا عند السلطان بخلاف الطلاق وهذا الاجماع وكذلك لا يختلفون ان اللعان

تت * (تنبيه) * كلام المصنف صريح في أن المسجد واجب ولم يذكر الخطاب هنا الا كلام القرطبي وفيه ما نصه فاللفظ وجع الناس مشروطان والزمان والمكان مستحبان اه وفيه نظر من وجهين أحدهما أن ما نقله عن القرطبي أولاً ثانياً متناقضان بحسب الظاهر اذ قوله ولا خلاف أنه لا يكون الخ يقتضي شرطية ذلك لاستحبابه فتأمله فانهم انهم سلم كلام القرطبي وفي ضمنه الاعتراض على المصنف مع أن الصواب ما قاله المصنف في التسييمات ما نصه وقوله يلتعن المسلم في المسجد وعند الامام والماعني في المسجد بمحضر الامام والوارث هنا الجمع لا للتقسيم والتخيير وأصل مذهب الكتاب أنه لا يكون الا في المسجد لا في غيره وقال عبد الملك في المسجد وعند الامام فأوعى قوله للتقسيم والتخيير وعلى هذا جهل شيوخنا وأنه لا خلاف قال بعضهم لان المقصود جمع الناس للتعظيم والترهيب وذلك يكون بمحضر الامام ومجتمع الناس عنده أو بمجتمع الناس في المسجد قال المؤلف رحمه الله والذي يأتي على المذهب أن الايمان كلها فيما يصح وله قدر لا تكون الا بالمسجد الجامع وحيث يعظم منه ولا أمر أعظم من هـ ذا اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن أيضاً وزاد ما نصه فالمسجد شرط على مذهب الكتاب اه منه بلفظه وفي الجواهر بعد ما قدمناه عنها ما نصه ثم التعليل بالمكان واجب اه منها بلفظها وفي ضيق عند قول ابن الحاحب ويجب في أشرف أمكنة البلد ما نصه نحوه في الجواهر وكذلك قال الباكي وابن راشد ان التعليل بالمكان شرط لانها بين فيما له بالتحاج الى التعليل فكان من شرطها ان تغلظ بالمكان كاليمين في الحقوق وعليه جماعة العلماء هـ ذا نص كلامهم ما هو مقتضى كلام عياض وغيره وقال ابن عبد السلام وليس هذا واجبا بل أولى وعمارة المتقدمين يلتعن في المسجد ولم يشترط عبد الملك المسجد بل قال عند الامام أو في المسجد عن أمر الامام خليل وفيه نظر لما ذكرناه عن الباكي وغيره اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة فانه قال بعد ذكره كلام ابن عبد السلام ما نصه يرد بان ظاهر يلتعن في المسجد الوجوب لا الاولية واقول عياض أصل مذهب الكتاب أنه لا يكون الا في المسجد لا في غيره وفي المقدمات لا يكون الا في المسجد اه منه بلفظه وقال قبله ما نصه وفي كونه المسجد بمحضر الامام أو أحدهما نقل النعمي عنها وعن عبد الملك وعبر الميسطي وابن الجلاب عن المسجد بالمسجد الاعظم قال ابن شعبان قائماً في القبلة في المسجد الاعظم اه منه بلفظه قلت قد حكى أبو عمر الاجماع على ذلك ونقـله في الاقتناع وأقره ونصه الاستدكار والملاعنة لا تكون الا عند السلطان بخلاف الطلاق وهذا الجاع وكذلك لا يختلفون ان الامان لا يكون الا في المسجد الجامع لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بينهما في مسجده اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ح فرع قال ابن عرفة ما نصه ورضاً أحدهما بالامان الاخر في غير المسجد لا يقبل لانه حق لله اه منه بلفظه (وفي اعادتها بدأت خلاف) قول مب قال بعض الشيوخ ولم أر من شهره وبوجه الخ نحوه لا في في حاشية التحفة ونصه ولم أقف على من رجه اه لكنه قال في آخر كلامه ما نصه نعم في تعاليق أبي عمران ما نصه ابن القاسم ان جهل الامام فبدأ بالمرأة في اللعان ثم ماتت أو لم تمت فلا يعاد ويجزئ ويلتعن

لا يكون الا في المسجد الجامع لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بينهما في مسجده اه فتأمله والله أعلم (وفي اعادتها) قول مب قال بعض الشيوخ ولم أر من شهره الخ مما يدل على ضعفه ان ابن العربي لم يعزه الا لابي حنيفة وجعله باطلاً نعم يريجه اقتصار أبي عمران في تعاليقه عليه وتصدير غير واحد به وعز والباكي له لابن القاسم وروايته وجمال ابن ناجي المدونة عليه انظر الاصل والله أعلم وقول مب وأقره وكذلك ابن عرفة الخ أي وذلك يفيد اعتمادهما ايها لكن قال أبو علي في حاشية التحفة والظاهر من كلامهم أن تقييد ابن رشد لا يعتبر انظر الشرح اه قال في الاصل وهو ظاهر فان جميع من وقفنا عليه عن تكلم على المسئلة أطلق والمتبادر من كلامهم ان الخلاف اذا قدمت ماهي مطلوبة اذا تأخرت ثم قال بعد ذلك وبأمل جميع ذلك مع الانصاف يظهر ان الصواب ما قاله عج وأبو علي والله أعلم

الزوج الا ان يشاء ان ينكح فيرث ويحده هذا الفظه ولم يذكر قول أشهب أصلاً ولا اقتصار
 على القول ترجيح له كما هو معلوم اهـ منها بلفظها **قلت** مما يدل على ضعف هذا الثاني
 ان ابن العربي لم يذكره عن أحد من أهل المذهب ولم يعزه الا لابي حنيفة وجعله باطلاً ونصه
 البداءة في اللعان بالزوج كما بدأ الله به فلويدأت الزوجة لم يجز لانه عكس ما رتبته الله وقال
 أبو حنيفة يجزئ قال القاضي وهذا باطل لانه خلاف القرآن اهـ من أحكامه الصغرى
 بلانظها ومما يرجمه ما تقدم عن أبي علي وتصدر غير واحد به مع نسبة مقابلة لأشهب فقط
 كابن عطية ونصه وان تقدمت المرأة في اللعان فقال ابن القاسم لا تعيد وقال أشهب تعيد
 اهـ منه بلفظه ونحوه لابن الحاجب وعز والباجي له أولاً لابن القاسم وثانياً لروايته ولا شك
 أن ذلك من المرجحات ويأتى كلامه على الاثر ان شاء الله وما نقله ابن عرفة عن ابن رشد
 وسله ونصه وقول ابن القاسم على أصله في صبي قام له شاعده بحق فأحلف المدعى عليه فبلغ
 الصبي فنسكه انه يجزئ عمن المدعى عليه أولاً وعلى قول أشهب في لغو لعان المرأة لا يجزئ
 عمن المدعى عليه لان العذر والخطأ واحد اهـ منه بلفظه وقد جعل ابن ناجي المدونة على
 قول ابن القاسم فقال ما نصه ويريد بتبديء الزوج على طريق الاستحباب لقول ابن القاسم
 في كتاب محمد اذا بدأت المرأة باللعان قبله فانه يجزئ وقال أشهب بل تعاد الايمان بعد لعان
 الرجل واختاره ابن الكاتب والغمي وجعله عبد الوهاب المذهب اهـ منه بلفظه وقول
 مب وقد نقل المصنف في ضيق تقييد ابن رشد الخ لاخفاء ان قبول المصنف وابن
 عرفة تقييد ابن رشد بقيد اعقادهما اياه لكن قال أبو علي في حاشية التحفة ما نصه وتقييد
 ابن رشد هنا المسئلة هو في شرح المختصر والظاهر من كلامهم انه لا يعتبر انظر الشرح اهـ
 منها بلفظها **قلت** وما قاله أبو علي ظاهره فكلام جميع من وقفنا عليه عمن تكلم على
 المسئلة أطلق والمتبادر من كلامهم أن الخلاف اذا قدمت ماهي مطلوبة به اذا تأخرت
 فقد تقدمت عبارة غير واحد انفا وقال الباجي في منتهى ما نصه (فرع) فان بدأت المرأة
 باللعان فهل تعيد بعد اللعان الزوج الذي ذكره القاضي أبو محمد عن المذهب أنهم لا تعتد
 بماتة قدم من لعانهم اقبل الزوج وتعيد اللعان وهذا الذي ذكره هو قول أشهب والذي حكاه
 ابن الموارز عن ابن القاسم أنها لا تعيد اللعان وبه قال أبو حنيفة وجه القول الاول ما احتج
 به القاضي أبو محمد من قول الله تعالى ويدرا عنهما العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله
 وهذا يجب أن يكون بعد أن حق عليهم العذاب وذلك لا يكون الا باللعان الزوج واحتج
 لذلك أشهب بأن هذا بمنزلة الحقوق فلويدأ الطالب باليمين لم يجزه ذلك الا بعد نكول المطلوب
 ووجه رواية ابن القاسم أن هذا لعان من أحد الزوجين يصح أن يقع أولاً كاللعان الزوج اهـ
 منه بلفظه وهو الصحيح في مخالفة تقييد ابن رشد لقوله في احتجاج القاضي وهذا يجب
 أن يكون الخ لان الاشارة والضمير في يكون ويجب كل منهما عائداً لقول الله تعالى أن تشهد
 أربع شهادات الآية فتأمل به بانصاف وكلام ابن يونس يقيده ذلك أيضاً ونصه وذكر عن ابن
 الكاتب انه قال ان بدأت الزوجة باللعان فقال ابن القاسم لا يعاد عليه اللعان بعد اللعان
 الزوج وقال أشهب يعاد قال وهو أحسن لانها التعت قبل أخذها بما يوجبها لعان الزوج

من حددا أو التعمان أو قد قال الله سبحانه ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله
فوضوع لعانها ولدرأه العذاب عنها وقبل النعان الزوج هو المطالب بقذفها الآن
يلتعن فيسقط عن نفسه حد القذف وتصير هي المطالبة بما أوجب لعانها فليس عينها قبل
لعانها من بلا ما يوجب لعانها بعد هذا أه منه بلقظه ونقده أبو الحسن مقتصر عليه ولم يعرج
على تقييد ابن رشد بحال كالم يعرج عليه ابن ناجي وقدم كلامه ولا ابن شاس ونصه فرع
إذا بدأت المرأة بالعان فقال ابن القاسم لا يعاد عليها بعد لعان الزوج وقال أشهب يعاد قال
أبو القاسم ابن الكاتب وهو أحسن أه منه بلقظه ولا ابن الماجب ونصه فلو بدأت امرأة
بالعان فقال ابن القاسم لا يعاد وقال أشهب يعاد أه منه بلقظه وكلام اللغوي صريح في
مخالفة ابن رشد ونصه واختلف إذا بدأت المرأة بالعان قبل الزوج فقال ابن القاسم في كتاب
محمد يجرئها وليس عليها اللعان ثانية بعد لعان الزوج وقال أشهب تعيد الإيمان بعد لعان
الرجل وكذلك في الحقوق إذا بدأ الطالب ثم علم أن الميمن على المطلوب يريد ثم نكل المطلوب
أن الميمن ترد على الطالب وقول أشهب في اللعان أي لأن يمين الرجل كالشهادة عليها بالزنى
فليس تسقط بإيمانها يمينه لم تشهد عليها ولا نكلها بخلاف أن المان الكاذبين في إيمانها أه
منه بلقظه ويتأمل جميع ذلك مع الانصاف يظهر أن الصواب ما قاله عجم وأبو علي
والعلم للكبير العلي (وتلا عن ابن رماها نكص الخ) قول مب فوجه لعان الزوج نفي
الولد والحد فيه نظر لأنه كالصريح في أن الزوج إذا نكل عن اللعان يحسد وهو مخالف لما
صرح به في التنبية من قوله فان نكل الزوج لم يحسد الخ وما ذكره في التنبية عن ابن عرفة
مثله في ضج عن محمد وغيره قاله بجمعنا شجنا ج وهو ظاهر والله أعلم وقول مب أي
بلاعان منها لأنها تتحد قطعاً وأما الزوج فلا بد من لعانها الخ قال شيخنا ج هذا
التأويل فيه نظر إذا الغصب كذلك لا يحتاج في نفيه إلى لعان أو لافرق حينئذ وانما هذا
الفرق على قول ضعيف وهو أن تصادقهما على نفيه في الزنى ينفي الولد بدون لعان وقد ذكر
هذا الفرق في ضج أه من خطه رضى الله عنه فقلت وما قاله شيخنا حق لا شك
فيه لأن هذا الفرق لعبد الحق وهو اتخاذ كره على مذهب ابن القاسم إذ قوله وروايته أن
تصادقهما على الزنى ينفي الولد بلا لعان وتصادقهما على الغصب لا ينفيه ولا بد من لعان
الزوج قال في ضج مانصه فان قبل لم قال ابن القاسم فيما إذا تصادق الزوجان على
الغصب أن الولد لا ينفي إلا بعان بخلاف ما إذا تصادقا على الزنى فالجواب أن الزانية لما
كانت تحت لاقرارها بالزنى انتفت عنها التهمة بخلاف التي أقربت بالغصب فإنه لا حد عليها فلم
تصدق في رفع النسب قاله صاحب النكح أه منه بلقظه وقال ابن عرفة مانصه عبد الحق
أن تصادقا على الغصب لم ينتف الولد إلا بعان بخلاف اتفاقهما على زناها عند ابن القاسم
لأن حد هاتفي أقرارها بالزنى ينفي تمها وفي الغصب لا تحد ولو رجعت التي أقربت بالزنى قبل
حدها صارت مثل هذه أدمه بلقظه فكلام عبد الحق صريح في أن الفرق المذكور انما هو
على قول ابن القاسم وأما على قول الغير ومذهب الأكثر وهو المشهور فلا فرق وقول ز
فان قبل تصديقه أقرارها بأنما زنت الخ يقتضي أن فرق عبد الحق يشمل صورة اتقاء اثبات

(فانكرته أو صدقته) قول مب
فوجه لعان الزوج نفي الولد والحد
فيه نظر لاقتضائه أنه إذا نكل لم يحسد
وهو مخالف لما صرح به في التنبية
من قوله فان نكل الزوج لم يحسد الخ
وما ذكره في التنبية عن ابن عرفة
مثله في ضج عن محمد وغيره وهو
ظاهر والله أعلم وقول مب أي
بلاعان منها الخ قال ج هذا
التأويل فيه نظر إذا الغصب كذلك
لا يحتاج في نفيه إلى لعان أو لافرق
حينئذ وانما هذا الفرق على قول
ضعيف وهو أن تصادقهما على نفيه
في الزنى ينفي الولد بدون لعان وقد ذكر
هذا الفرق في ضج أه وهو حق
لا شك فيه لأن هذا الفرق لعبد
الحق وهو اتخاذ كره على قول ابن
القاسم وروايته أن تصادقهما على
الزنى ينفي الولد بلا لعان وتصادقهما
على الغصب لا ينفيه ولا بد من لعان
الزوج وأما على مذهب الأكثر
وهو المشهور فلا فرق انظر الأصل
والله أعلم وقول ز فان قيل
تصادقهما على الخ الصواب حذفه
لأنه يقتضي أن فرق عبد الحق
يشمل صورة اتقاء اثبات الغصب
والقرينة معا وأنه يسقط عنها
اللعان والحد فيها التصديق الزوج
وهو خلاف ما قاله المصنف وخلاف
ما صرح به ز من قوله وان نكلت
رجعت وقد علمت أن هذا هو
المقصود لمحمد وساقه أبو الحق
مساق التفسير للمذهب فتأمل

الغضب والقريظة معا وأنه يسقط عنها اللعان والحد فيها التصديق الزوج وهو خلاف ما قاله المصنف من أنها تلتن في هذه الصورة خلاف ما صرح به ز من قوله وان نكلت رجعت وقد علمت أن هذا هو المنصوص لمحمد وسأفه أبو إسحاق مساق التفسير المذهب فالصواب حذف قوله فان قيل الخ تأمله (وان شهد مع ثلاثة التلعن) فظاهر المصنف أو صريحه أنه إذا اطلع على ذلك قبل التلعن الزوج أنه يؤخر حد الثلاثة حتى يتظر ما يؤل إليه الامر وهو ظاهر المدونة في كتاب اللعان قال أبو الحسن مانصه قوله لاعن الزوج وحد الثلاثة وفي كتاب الرجم حد الثلاثة ولا عن الزوج فظاهره التساقض ولكن الواو لا تقتضي رتبة والحكم ان لعان الزوج مقدم اذ لعانها تشكل عن اللعان فيسقط الحد عن الشهود كما ذكره ابن أبي زمنين عن ابن الماجشون اه منه بلفظه وعلى كلام ابن أبي زمنين عول ابن يونس وسأفه كانه المذهب ولم يحكم غيره ونصه قال محمد بن أبي زمنين اذا شهد عليها أربعة بالزنى أحدهم زوجها ما علم بذلك فانه يقال للزوج التلعن فاذا التلعن قيل للمرأة التلعن فان التلعن حد الشهود الثلاثة فان نكلت عن اللعان وجب عليها الحد ويسقط الحد عن الثلاثة لانه حق عليها ما شهدوا به وكذلك فسره ابن الماجشون اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا ونصه الصقلي عن ابن أبي زمنين يبدأ الزوج باللعان فان التلعن حد الثلاثة والا حدت دونهم وقاله ابن الماجشون اه منه بلفظه وكان اللغمي لم يقف على كلام ابن أبي زمنين فلم يذكر في ذلك الا قولين مخرجين ونصه وعلى هذا يجري الجواب اذا كان أحد الأربعة زوجها ولم ينظر في ذلك حتى التلعن الزوج انه لا يحد الثلاثة على قول ابن القاسم حتى يتظر هل تلتن هي أم لا فان التلعن حدوا وان نكلت رجعت ولا يحدون وأما قبل التلعن الزوج فلا يؤخر عن قول ابن القاسم في المدونة فبين شهد على رجل بالزنى أنه لا يؤخر حتى تأتي البينة وقال أبو الفرج يؤخر وعلى هذا يؤخر الشهود الثلاثة حتى يتظر هل يلتن الزوج وهل تشكل هي أو تلعن اه منه بلفظه (أولم يعلم بزوجيته حتى رجعت) قول ز فان نكل حدون الثلاثة وورثها الخ ما اقتصر عليه من عدم حد الثلاثة اذا نكل عليه اقتصر ابن يونس وما اقتصر عليه من الارث هو أحد قولين ذكرهما ابن يونس وذكر اللغمي وابن عرفة الخلاف فيهما معا ونص ابن يونس ابن المواز قال مالك فان رجعا الامام ثم علم بذلك لم يحد الثلاثة ويلاعن الزوج فان نكل حدويرثها الا أن يعلم أنه تعد الزور أو أقر بذلك فلا يرثها فان قال شهدت بالحق لاعن ولا حد ولا دية على الامام لانه مختلف فيه فليس بخطا صريح كشهادة العبد والنصراني وقاله أصبغ الا في الميراث فقال لا يرثه ان التلعن وليس بشاهد فلا يخرج من تهمة العامد لقتل وارثه اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا ونص اللغمي وان لم يعلم ان أحدهم زوجها حتى رجعت كان حكمها مضى في رجعا قال ابن القاسم في كتاب محمد ولا شيء من ديتها على زوجها ولا على الشهود ولا على الامام ولا على العامة لان ذلك ليس بخطا صراح وهذا مما يختلف فيه الحكم ويقال للزوج لاعن فان نكل حد قال محمد ولا حد على الثلاثة لاعن الزوج أو نكل وقال ابن حبيب ان نكل الزوج حدوا وان لاعن لم يحدوا قال ابن القاسم وله الميراث وان نكل عن اللعان الا أن

(وان شهد مع ثلاثة الخ) ظاهره كالمدونة في كتاب اللعان انه اذا اطلع على ذلك قبل التلعن الزوج يؤخر حد الثلاثة حتى يتظر ما يؤل له الامر وفي كتاب الرجم حد الثلاثة ولا عن الزوج قال أبو إسحاق فظاهره التساقض ولكن الواو لا تقتضي رتبة والحكم ان لعان الزوج مقدم اذ لعانها تشكل عن اللعان فيسقط الحد عن الشهود كما ذكره ابن أبي زمنين عن ابن الماجشون اه وعلى ما لابن أبي زمنين عول ابن يونس مقتصر عليه ونقله عنه ابن عرفة وكان اللغمي لم يقف عليه انظر الاصل (أولم يعلم بزوجيته الخ) قول ز فان نكل حدون الثلاثة هو الذي اقتصر عليه ابن يونس وقول ز وورثها هو أحد قولين ذكرهما ابن يونس وذكر اللغمي وابن عرفة الخلاف فيهما معا انظر نصوصهم في الاصل

* (باب في العدة) *

قول مب غير جامع الخ هذا
يرد أيضاً على تعريف ح فتأمل
(بجملته بالغ) قول ز اذ لا يولد
لله الخ كأنه قصد به الفرق بين سقوط
العدة عن البالغة بجملته غير البالغ
وجوبه على المطيقة بجملته البالغ
ونحوه لابن عرفة ونصه وقول ابن
هرون رواية ابن عبد الحكم أي أنه
لا يجب استبراء الأمة المطيقة التي
لا تحمل غالباً شبهة بولهم في الصغير
الذي لا يولد له لا تعتذر وجنته ولو
أطاق الوطء يرتبان الصبي لا ماله
قطعاً فلا يولد له قطعاً وفي الولد عن
المطيقة للوطء لا ينهض للقطع بخاء
الاحتياط اه ونقله غ و ح
وقبله وفيه بحث لأنه إن أراد
المطيقة مع إمكان حملها نادراً فبحث
ابن هرون غير مقصور عليها بل
يشمل أيضاً من أمن حملها عادة
وإن أراد مع عدم إمكان حملها عادة
فلا يفتي ما في جوابه المذكور وقد
ذكر في المقدمات أن وجوب العدة
على التي أمن حملها الصغير أو كبير
استحسان وسد للذريعة ومع ذلك
لا يدفع به ما قاله ابن هرون إذ يقال
ما وجه وجوب العدة على التي لم
يؤمن حملها متى ألحقتم بهما من أمن
حملها وسقوطها عن زوجة من
لا يؤمن وقوع الحمل منه والاحتياط
للا تساقب في كل منهما مما والذي
يظهر في الفرق أن الشك الذي هو

لعان الزوج وإن لم تلتن المرأة وهو مذهب الشافعي وظاهر قول مالك في موطنه وقول
عبد الله بن عمرو بن العاصي في المدونة وقول أصبغ في العتبية ثم قال وقوله في المدونة أن
ماتت المرأة ورثها الزوج وإن مات الزوج ورثته المرأة أن لم تلتن فبأنى على هذا أن
الفرقة يجب بتمام لعان الزوج إن التعت المرأة فاحفظ أنها مسئلة تتحصل فيها ثلاثة
أقوال اه منها بلفظها ونص التنبيهات نص الكتاب ومشهور المذهب والمعروف من قول
مالك وأصحابه أن الفراق انما يقع بين الزوجين بتمام التعان ما وإنه لو لم يبق من اللعان الأمرة
واحدة من المرأة أو كذب الزوج نفسه بجلد الحد وكانت امرأته قال بعض شيوخنا على
هذا إذا مات الزوج فذكر نحو ما تقدم عن ابن رشد ثم قال وليسكنون في العتبية إذا لعن
الزوج فذكر ما تقدم عنه في كلام الباجي ثم قال ونحوه لأصبغ في العتبية فذكر كلامه ثم قال
وهو ظاهر قول مالك في الموطأ ونص كلامه فذكر كلام الموطأ السابق ثم قال وأنكر أبو بكر
ابن الباد قول سكنون ثم ذكر التاويلين السابقين لكلام الموطأ وقال في الثاني منه ما
مانصه فرداه إلى القول المشهور وهو أولى ما حمل عليه ثم قال وقد تأول هذا الأخير بعض
الشيوخ على المدونة في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ثم ذكر كلام المدونة الذي
أخذ منه ابن رشد القول الثالث حسباً تقدم ثم قال فيبقى على هذا في المسئلة ثلاثة أقوال
أشأن منصوصاً في الكتاب ومالك متأول فيها من الآثار منصوص في العتبية ظاهري
الموطأ والله الموفق للصواب اه منها بلفظها ونقل ذلك كله ابن عرفة مختصراً مقتصر
عليه ونصه ابن رشد في المقدمات في وقوع الفرقة بتمام لعان الزوج بعد الزوج أو بتمام
لعان الزوج وإن لم تلتن ثالثاً بتمام لعانها إن التعت للشهر وعن مالك وأصحابه وقول
أصبغ منع ظاهر قول مالك في الموطأ وابن القاسم فيها وعلى الأول أن مات بعد لعانها قبل
التعان وأورثته وقاله مطرف وابن حبيب وعلى الثاني لا توارث بينهما بموت أحدهما بعد
لعان الزوج وعلى الثالث قولها أن ماتت ورثها الزوج وإن مات ورثته إن لم تلتن لا عن
عياض على الثاني حملها بعضهم بديل قولها أن أكذب نفسه قبل الخامسة لم يفرق بينهما
ثم قال بعد هذا بقرينة عن الباجي ما نصه لا خلاف عند أصحابنا أنها لو لم تلتن أو أكذب
نفسه قبل تمام لعانها لم تثبت بينهما فرقة ونص عليه مالك اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله
بالصافي والله أعلم

* (باب في العدة والاستبراء) *

قول مب وأورد عليه الرضاع أنه غير جامع الخ هذا الإيراد وارد على الحد الذي ذكره
ح وسلمه فتأمل (بجملته بالغ) قول ز لا بجملته صبي اذ لا يولد له ولو قوى على
الوطء الخ كأنه قصد به الفرق بين سقوط العدة عن البالغة بجملته غير البالغ وجوبها
على الصغيرة بجملته البالغ فإن الذي يظهر ببدائي الرأي أنهم أساءوا فامان يجب عليهم أمعا
وأما أن تسقط عنهم ما وأشار بذلك والله أعلم إلى كلام ابن عرفة ونصه وفيها ليس على
من لا يوطأ مثلها عدة طلاق وفيها قبلها عدة من فيها بقية رقة في الطلاق وهي بمن
لا تحيض لصغر ومثلها يوطأ أو بنى بها زوجها ثلاثة أشهر وفي المقدمات قال ابن لبابة

سبب الاحتياط هو في حمل البالغة من وطء الصغير أضعف منه في حمل المطيقة من وطء البالغ لان وطء لها لا يحصل به من كمال اللذة الموجبة لخروج الماء ما يحصل من وطء البالغة ولذا وجب عليه الغسل بغييب الحشفة وان لم ينزل ووطء الصغير للبالغة ليس كذلك فلذا لا يجب عليها غسل بتغييب حشفته دون انزال على المشهور وقد أجرى الله سبحانه العادة بان الولد لا يتكون الا من ماء الرجل والمرأة فاذا كان الواطئ بالغاً دونها فالشك انما هو في حصول ماءها دون مائه بخلاف البالغة الموطوءة لغير البالغ فان الشك حاصل في خروج ماء كل منهما الصغرى ولعدم نيلها اللذة الكاملة الموجبة لخروجه والشك في أمرين يضاعف معه احتمال الحمل أكثر من الشك في أمر واحد فلهذا والله أعلم أوجبوا العدة في المشهور على المطيقة بخلافه البالغ وسقطت عن الكبيرة بوطء الصغير قولوا واحداً فتأمل بانصاف قلنا وقول ز فقد ذكر بعض أهل العلم الخ وروى عن المزني انه قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول رأيت بالمدينة أربع عجائب جده بنت احدى وعشرين سنة ورجلا فليس القاضى في مدى نوى وشيخا قد أتى عليه تسعون سنة يدورناره أجمع حافياً راجحاً على القينات يعلمن الغناء فاذا أتى الصلاة صلى

الصغيرة التي ليست في سن من تحيض ويؤمن من الحمل لا عدة عليها وهو شاذ قلنا قلت قال التميمي رواية ابن عبد الحكم في الامعة تطبيق الوطء ولا تحمل غالباً كبت تسع وعشر لا يجب استبراءها خلاف رواية ابن القاسم فيها وجوب الاستبراء وظاهر ترجيح التميمي هذه الرواية بقوله قياساً على الحرة المعتدة أن الحرة لا خلاف فيها ونقل الصقلي عن ابن حبيب وجماعة من التابعين مثل رواية ابن عبد الحكم وقول ابن هرون رواية ابن عبد الحكم أشبهه بقولهم في الصغير الذي لا يولد له لا تعتد زوجته ولو أطاق الوطء يرتب أن الصبي لاماله قطعاً لا يولد له قطعاً ونفي الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع فجاء الاحتياط اه منه بلقطه ونقله غ في تكميله وأقره ونقله ح بالله عني وقوله قلنا ما قاله ابن هرون لا يدفعه بحث ابن عرفة والجواب الذي أجاب به لا ينفيد وان سلمه غير واحد ممن له نظر سيدي لان قوله ونفي الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع ان أراد المطيقة للوطء مع امكان حملها نادراً أخذ من قوله في رواية ابن عبد الحكم ولا تحمل غالباً الخ فبحث ابن هرون ليس مقصوراً على هذه الصورة بل يشملها ويشمل من أطاقت الوطء وأمن حملها عادة كما أن سقوط العدة عن هذه مأخوذ من رواية ابن عبد الحكم بالأحرى وثبتت عليها في مقام بلها وهي الرواية المشهورة مصرح به في كلام الأئمة وقد تقدم في نقله عن المقدمات أن قول ابن لبابة بسقوطها عنها شاذ ويأتي كلام المقدمات وفي ق عند قوله في فصل الاستبراء ولا استبراء ان لم تطق الوطء مانصه ابن حبيب قال مالاً ان الصغيرة التي تطيق الوطء وان آمن الحمل تستبرأ وهذا تشديد اه مثله بالظن والدليل على أن بحث ابن هرون يشملها قوله في استدلاله على سقوط العدة عنها قولهم في الصبي الذي لا يولد له لا تعتد زوجته أى فكما لا تعتد زوجته الصبي الذي لا يولد له عادة كذلك لا تعتد الصغيرة التي لا تلد عادة وان أراد مع عدم امكان حملها عادة فلا يتخفى ما في جوابه المذكور وايضاً ذلك يتوقف على تهيئته وهو أن يقال كل من الصبية المطيقة للوطء والصبي له ثلاثة أحوال أحدها أن تقطع العادة بعدم خروج الماء منها ثانياً ان تجوز ذلك لكن على سبيل القلة والتدور ثالثاً ان تجوز به لا تدور فكل منهما اذا بعد من زمان البلوغ جدا قطعت العادة بأنه لا ماله ولا يمكن وجود الولد منه وان قرب جدا جاوزت ذلك جوازاً راجحاً وان توسط بينهما حصل الشك وليس للانونة في ذلك بالنظر اليها في نفسها مزية على الذكورية بالنظر اليها في نفسها أيضاً ولذلك سوى الأئمة رضي الله عنهم بين الذكروا لاني في السن الذي يحكم على من بلغه بحكم البالغ في القول المشهور الذي هو ثمان عشرة وفي غيره من الأقوال وليس في الأقوال المذكورة قول بالفرق بين الذكروا لاني فيما علمت فاذا تمهد هذا فقول الامام ابن عرفة رحمه الله ان الصبي لا ماله قطعاً ان عني أنه لا ماله قطعاً شرعاً وعقلاً ممنوع وان عني عادة فان أراد في الاحوال الثلاثة ممنوع أيضاً وان عني في الحالة الاولى فقط فالصبية مثله فلا يستقيم قوله ونفي الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع ثم يلزمه على هذا الاحتمال ان الصغير في الحالتين الاخيرتين تعتد زوجته ولا يلزم ذلك وهو لا سيده فان أراد بقوله ان الصبي الذي لا ماله قطعاً أى الذي سلمنا أنه كان حين

خالونه بزوجه صبياء ولا شك أنه بعد تسليمهم كونه صبياء اذ ذاك لا ماء له قطعا قلنا كذلك الصبية
ان سلمنا أنها كانت حين خلوة البالغ بها صبية فلا ماء لها قطعا فتحصل أنه فرق لا يقيد كما
قلناه وتقوى ما ذكره ابن هرون وأبداه وقد ذكر أبو الوليد بن رشد في الخدمات ان
وجوب العدة على التي آمن حملها استحسان وسد للذريعة ونصه فاذا قلت ان اليانسة التي
أوجب الله عليها العدة ثلاثة أشهر هي التي تراب فلا تدري لم تحض فدليل هذا أن
لا يجب عدة على من لا تحيض من صغرا وكبرا ولا تراب في أمرها الا انهما لم يكن في ذلك
حديث يرجع اليه جل الباب في ذلك محلا واحدا وقد ذهب ابن لبابة في كتابه الى ان الصغيرة
التي ليست في سن من تحيض ويؤمن الحمل منها انه لا عدة عليها وان كان يوطأ مثلها وكذلك
الكبيرة التي انقطع عنها الحيض ويؤمن الحمل منها وقال انه سذهب داود وانه القياس
لان العدة انما هي لحفظ الانساب فاذا آمن الحمل فلا معنى للعدة وهو شذوذ من القول اه
منها بافظها ومع هذا فلا يندفع به ما قاله ابن هرون اذ يقال ما وجه وجوب العدة على التي
لم يؤمن حملها حتى ألحقتم بها من يؤمن حملها وسقوطها عن زوجة من لا يؤمن وقوع
الحمل منه والاحتياط للانساب في كل منهما والذي يظهر لي في الفرق ان الشك الذي
هو سبب الاحتياط هو في حمل البالغة من وطأ الصغيرة أضعف منه في حمل الصبية من
وطأ البالغ لان وطأ البالغ الصغيرة المطيعة تام يحصل به من كمال اللذة الموجبة لخروج الماء
ما يحصل من وطئه البالغة ولذلك وجب عليه الغسل بغييب الحشفة دون انزال ووطأ
الصغيرة البالغة ليس كذلك فلذلك لا يجب عليها الغسل بتغييب حشفة دون انزال على
المشهور وقد أجرى الله سبحانه العادة بان الولد لا يتكون الا من ماء الرجل والمرأة فالوطأ
للمطيفة البالغ خروج مائه ممكن لنيله اللذة الكاملة فلم يبق الشك الا في خروج ماء
موطوءته وبالبالغة اذا وطئها الصغير حصل الشك في خروج مائه لعدم نيله اللذة الكاملة
الموجبة لخروج ماء واطئها الصغير ولا خفاء ان الشك في الامر ينمى بضعف
معه احتمال الحمل أكثر من الشك في أمر واحد فلهذا والله أعلم أوجبوا العدة في المشهور
على الصغيرة بخلو البالغة وسقطت عن الكبيرة بخلو الصبي بل بوطئه قولا واحدا والله
أعلم هذا الذي ظهر لي بعد شدة معان النظر واطالة التفكير في ذلك والسر وهو ان شاء
الله لمن معه انصاف بالقبول حقيق وبالله سبحانه وتعالى التوفيق (أمكن شغلها) قول
ز واحترزه عما اذا كان معها في الخلوة نساء متصفات بالعدالة فيه نظر بل هذه
الصورة خرجت بقوله خلوة كما في عن ابن عبد السلام وأبي الحسن وانما خرج
بهذا ما ذكره بعد من قوله وعن خلوة لحظة فتأمل (الا ان تقر به) قول مب وأما
الكسوة والنفقة فلا يؤخذ بهما الا ان صدقته الخ يقتضي انه متفق على ذلك وانه لم يتأول
أحد المدونة على أنهم ما كاله صدق وليس كذلك نعم الصواب هو الفرق بين الصداق وبين
الكسوة والنفقة وقد بين وجه ذلك أبو الفضل عياض فقال في النكاح الثالث من تنبيهاته
مانصه مسئلة التي أنكرت الوطء وتخبر لها في أخذ الصداق قال صحنون لبس لها أخذه
الا أن تصدقه ذهب كثير من الشيوخ الى أنه وفاق للمدونة بدليل قوله في كتاب ارضاء

فاعد ونسيت الرابعة اه و ذكر
أبو زيد الفاسي في حاشيته على
البخاري أن الدارقطني خرج بسنده
الى عباد بن عباد المهلب قال أدركت
فتابعني المهالبة امرأة صارت جدة
وهي بنت ثمان عشرة سنة ولدت
لتسع سنين ابنة فولدت ابنتها التسع
سنين ابنة اه (أمكن الخ) ما ذكره
ز في محترزه أو لا انما هو محترز خلوة
كما في ح عن ابن عبد السلام
وأبي الحسن (الا أن تقر به) قول
مب فلا يؤخذ بهما الخ يقتضي
انه لم يقل أحدا منهم ما كاله صدق
وليس كذلك نعم الصواب هو الفرق
وقد بين وجهه عياض في تنبيهاته
أنظر نصه في الاصل ٥

الستورفين لم يعلم له بزوجه خلو قاضي اصابته او انكرته وقد طلقها النفقة والسكنى
ان صدقته لكن الكلام هناك لا شبه وهو محتمل وبينهما عندى فرق بديع سأذكره
هناك ان شاء الله اه منها بلفظها وأشار الى قوله في ارجاء الستورمانصة وقول أشهب
في الذى لا يعلم انه أرخى عليها استرايدعى اصابته الاربعة له عليها النفقة والكسوة
وعليها العدة ان صدقته ولو لم تصدقه لم تكن عليه نفقة ولا كسوة ولا عليها عدة تنبه
الشيوخ من هذه المسئلة على وفاق ابن القاسم لسحنون في المسئلة المتقدمة وطلبها جميع
الصدوق اذا اختلفا في الدخول وانما انما تأخذ جميعه اذا رجعت لقوله وقد تقدمت
في النكاح لكن عندى بين المسئلتين فرق وذلك ان الصداق حق بمجرد اعراف لها به وانه
مقرر في ذمته وان كانت لا تدعيه وههنا النفقة والكسوة من نوابع العدة فهى لا تطلب ما
ولا تأخذ ما لم تجب عليها عدة ولا تلزمها عدة ما لم تصدقه وكيف تطلبه بهما وهى
تكن ذنبه وتزوج غيره ان شئت ولا يجمع هذا مع أحكام العدة وهو فرق بين اه منها
بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصة قلت تقريره الفرق بين الاقرار بحق
لا يوجب على المقر له حقا ولا يستلزمه وبينه مرجحا ومستلزما له فالحكم بالاول دون اقرار
المقر له لا يوجب اضراره ولا وجود ملزوم دون لازمه والحكم بالثاني دون موافقته يوجب
اضراره أو وجود ملزوم دون لازمه الحكم عليها بالعدة مع النفقة دون موافقته اضرار
بهما في الحكم عليها بالعدة والحكم لها بالنفقة دون الحكم عليها بالعدة حكم بثبوت الملزوم
دون لازمه وكلاهما غير صحيح والحكم عليه بكال المهر مع تكذيبه لا يلزمه شئ من
الامر به اه منه بلفظه فتأمل (أطهار) قول ز في فهمه ان أقراء أطهارا تارة وغير
أطهارا أخرى وائس كذلك فحواه في خش وفيه نظربل هو كذلك لان الاقراء كما تطلق
على الاطهار تطلق على الحيض باجماع أهل اللغة ولذلك كان من المجمل كما في جمع الجوامع
وغيره فان عنينا أنهم لا تطلق على غير الاطهار عند أهل المذهب فليس كما قال أيضا في ابن
عرفة مانصة والمنصوص المقرء الطهر واستقر اللغى من اطلاقه في المذهب على الحيض
انه الحيض ورجحه ورده ابن بشير بأندحاز اه منه بلفظه وفيه بعد هذا مانصة المبطل
عن ابن سعدون روى ابن وهب لا تحل مطاوعة الابانة قطع دم الحيضة الثالثة كقول أهل
العراق قال بعض الفقهاء وعليه فالاقراء الحيض اه منه بلفظه ولو وجه مانع كونه نعتا
بانه ليس بمشتق ولا ما الحق به في قول ابن مالك

وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذى والمتسبب

لسلمان ذلك فتأمل والله أعلم (لا الاول فقط على الارح) قول مب والثاني للقاضي
ورجحه عبد الحق كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخته وهو في شأن المراد بالقاضي
عبد الوهاب اذ هو الذى يفهم عند الاطلاق في عرف المتأخرين والذى عند ح هو
مانصة ورجح عبد الحق قول بكر القاضي وهو مقابل الارح ونقله في ضيح اه منه بلفظه
ونص ضيح وقال بكر القاضي الاقراء الاول لاستبراء الرحم والقرآن الاثران عبادة ثم قال
وقال عبد الحق قول بكر هو الصواب اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق بعد أن ذكر

(أطهار) قول ز لانت لان الاصل
الح لوعلى بالوجود لكان أبين وقوله
وليس كذلك فيه نظر لان الاقراء
من المشترك باجماع أهل اللغة ولذا
كان من المجمل كما في جمع الجوامع
وغيره (لا الاول فقط الح) قول
مب والثاني للقاضي الح أى
القاضي بكر بن محمد بن العلاء
لا عبد الوهاب كما هو منه اطلاقه
ووقع في ق عزوه لابي بكر وهو
تصحيح انظر الاصل والله أعلم
(انتزاع ولد الح) قلت يعنى انتزاعه
من ارضاع أمه بان يأتي بمن ترضعه
عندها كما أشاره مب

قول الابهري مانصه وقال القاضي أبو بكر القرء الاول لاستبراء الرحم الخ كذا وجدته
في نسخة من ابن يونس بالكنية والظاهر انه تصحيف وان لفظة أبو زائدة لان المعروف
بالقاضي أبي بكر اثنان الابهري ولا يصح هنا وابن العربي ولا يصح أيضا لان عبد الحق مات
في السنة التي ولد فيها ابن العربي فلم يبق الا أن الصواب ما في ضيق و ح من انه بكر
وهو بكر بن محمد بن العلاء بن محمد بن زياد وقد عاصر الابهري ومات قبله سنة أربع
وأربعين وثلاثمائة وقد جاوز الثمانين (اذالم يضرب بالولد) قول ز ويمكن حمل ما لابن
رشد على عليه القدر فيه نظر لان عليه القدر اذا قبل غيرها الها الامتناع من الارضاع مطلقا
ارتفع الحيض أم لا وابن رشد قد قيد بقوله للحيض فقهومه أنه ليس لها طرحة لغيره وبه
تعلم ما في قول ز لم يقع في النقل تقييد دردمه لمصلحتها فتأمل (أو مرضت) قول م ب
مقابلها لأشهب لم ينفرد به أشهب كما استراه وقول م ب عن ضيق و فرق ابن القاسم الخ
كذا وجدته في ضيق في نسختين جيدتين وهو يقتضي ان ابن القاسم نفسه هو المفرق
والذي في ابن عرفة هو مانصه وفي كون المريضة يتأخر حيضها كرضع عدتها الاقراء ان
تباعدت وتحمل في الوفاة باربعة أشهر وعشر أو كرتابة عدتها سنة في الطلاق وعكث في
الوفاة تسعة أشهر رتبة اللغوى عن أشهب وأصبع مع ابن عبد الحكم وابن القاسم وروايته
و فرق له بان للمرضع دما منه يخاف لبنها والمريضة لادم لها الصقلي عن محمد قول أشهب
أحب الينا بعض القرويين فرق بعضهم لابن القاسم بقدره المرضع على رفع ذلك بإسلام
الولد انه منه بلا فظة قلت وفي كل من الجوابين عندي نظر أما الاول فلان دم المرضع لما
تحول لبنا لم يبق له فائدة فصارت المرضع والمريضة متساويتين في أن كلامهما كان لها دم
استنبح خروج وجهه لسبب شأنه أن يزول بزواله وكون السبب في الرضاع تحوّل الدم لبنا وفي
المرض ضعف البدن لا يضرب الفرق بذلك فرق صوري لمن تأمل وأنصف وأما الثاني وهو
الذي اقتصر عليه م ب فلانه غير مطرد اذ من المرضعات من لا تقدر على تسليم الولد
كالمستأجرة باذن زوجها ومن لا يقبل ولدها غير ها ومن ليس لها ولا للولد ولا لا يسه مال
تستأجر منه ولا تجتمع متبرعة ولهذا والله أعلم اختار محمد قول أشهب فتأمل منه ص (ثم
اعتدت بثلاثة) قول م ب والصواب أن الخلاف لفظي كما تفيد به عبارة الأئمة انظر من
هؤلاء الأئمة والظاهر من كلام من وقفنا عليه انه حقيق قال اللغوى مانصه وقال سعيد بن
المسيب عدة المستحاضة سنة واليه ذهب عبد الملك في المبسوط قيل له تعتد تسعة أشهر ثم
ثلاثة قال بل سنة وقال ابن القاسم في المدونة عدة المستحاضة ثلاثة أشهر بعد التسعة
استبراء وقيدت المرتابة عليها وقد اختلف الناس فيها جيعا فقال عكرمة وقتادة
والشافعي عدة المستحاضة ثلاثة أشهر وحكى الداودي في النصيحة قول آخر انها تعتد بستة
أشهر وتختبر بثلاثة فان لم ترد ما اعتدت بثلاثة أشهر والقول ان العدة في ذلك ثلاثة أشهر
أحسن لان الله تعالى أباح المعتدة اذ لم تكن حاملا بوجهين بالحيض لانه دليل على براءة
الرحم فان لم يكن فبعض ما يتبين فيه الحمل وهو ثلاثة أشهر فان مضت هذه المدة ولم يتبين
حمل كان دليلا على براءة الرحم وحلت فيه وهذا يستوي في معنى المرتابة والمستحاضة فأما

(اذالم يضرب بالولد) قول ز ويمكن
حمل ما لابن رشد الخ فيه نظر لان
عليه القدر اذا قبل غيرها الها
الامتناع ارتفع الحيض أم لا وابن
رشد قد قيد بقوله للحيض وبه يعلم
ما في قول ز لم يقع في النقل
تقييد دردمه بمصلحتها فتأمل (أو
مرضت) قول م ب مقابلها لأشهب
أى وأصبع وابن عبد الحكم
وقوله عن ضيق و فرق ابن القاسم
بينهما الخ الذي في ابن عرفة ان
المفرق غير ابن القاسم وما فرق به
غير مطرد اذ من المرضعات من
لا تقدر على تسليم الولد كالمستأجرة
باذن زوجها ومن لا يقبل الولد غيرها
ومن ليس لها ولا للولد ولا لا يسه
ما يستأجر منه ولا تجتمع متبرعة
ولهذا والله أعلم اختار محمد قول
أشهب فتأمل (ثم اعتدت بثلاثة)
قول م ب والصواب أن الخلاف
لفظي الخ بل الظاهر من كلام من
وقفنا عليه أنه حقيق تظهر غرته في
المدة في التسعة وفي الاحداد في
الموتى عنها في الفاسد الجمع عليه
اذا درى فيه الحد على القول بانه
يلزم فيه الاحداد وفي عدتها مرة
أخرى اذالم ترد ما هل تعتد بثلاثة
أشهر أو بستة وقد ذكر ابن الحاجب
في ذلك قولين انظره

ان تنتظر تسعة أشهر وهو أمد الوضع فإذا لم تر شيئاً رجعت الى ثلاثة أشهر وهو أمد الطهور
فلا وجه له **اه** منه بلفظه واختصاره ابن عرفة وسيله ونصه اللخمي قيل لعبد الملك تعتد تسعة
أشهر ثم ثلاثة قال بل سنة وقال ابن القاسم في المدونة عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة استبرأه
وقال الشافعي وغيره عدتها ثلاثة أشهر وهو أحسن **اه** منه بلفظه وتظهر مرة الخلاف
في الميت في التسعة وفي الاحداث في المتوفى عنها في الفاسد المجمع على فسادها اذا درى فيه الحد
على القول بأنه يلزم فيه الاحداث وفي عدتها مرة أخرى اذا لم تر ما هل تعتد بثلاثة أو سنة
وقد ذكر ابن الحاجب في ذلك قولين ونصه فان احتاجت الى عدة أخرى قبل الحيض ففي
الاكتفاء بثلاثة أشهر قولان **اه** منه بلفظه فالخلاف حقيقي لا لفظي والله أعلم (ولا يبطأ
الزوج) قول ز ذكرها ابن عرفة نص ابن عرفة عبد الحق عن أصبغ من زنت زوجته غير
بينة الحمل لم يبطأها الا بعد ثلاث حيض محمدان وطهم افلاشي عليه وان غصبت بينة الحمل ففي
جواز وطنها وكراهته ثالثاً يستحب تركه لعبد الحق عن أشهب وأصبغ مع روايته وابن
حبيب وعلى منع الوطء ففي جواز تلذذه بمقدماته نقل ابن رشد عن ابن حبيب وسامع ابن
القاسم في الاستبراء ونقل عياض عن أشهب جوازه ان بان جملها من زنى لا أعرفه **اه** منه
بلفظه وقول مب لكن في البيان ما يقتضي ان المذهب في ظاهرة الحمل هو التحريم الخ
قلت وكلامه في المقدمات يفيد ذلك أيضاً ونصها وينبغي أن يكون تزويج الامة حاملاً
من الزنا أخف من تزويجها في الاستبراء منه لان في تزويجها في الاستبراء اختلاط الانساب
وليس ذلك في تزويجها حاملاً ألا ترى انه قد أجاز بعض أهل العلم لمن زنت زوجها وهي حامل
منه ظاهرة الحمل أن يوطأها قبل الوضع لأن منه من خلط الانساب **اه** منها بلفظها فانظر عزوه
ذلك لبعض أهل العلم المؤذن بأنه خارج المذهب فانه يدل على ان المذهب كله على عدم
الجواز لكن عدم الجواز المستفاد منه يحتمل الكراهة والذي يظهر رجحان عدم التحريم
في الحقيقة الحمل من زوجها اذ لم يذكر عبد الحق ولا ابن يونس ولا عياض ولا ابن عرفة
ولا المصنف في ضيح القول بالتحريم أصلاً لا قوياً ولا ضعيفاً وكذا لم يذكره غير واحد من
الائمة غير من قدمنا بل كلام عياض يدل على ان المذهب كله على عدم الحرمة لانه ساق
الاستدلال والاحتجاج ولا يحجج بمختلف فيه قال في كتاب طلاق السنة من تنبيهاته في الكلام
على المنعي لها زوجها ما نصه وقوله ولا يقربها الا وحده حتى تحيض أو تضع حملها ان كانت
حاملًا ثم قال وتعتد في منها الذي كانت تسكن فيه مع الآخر ويحال بينه وبين الدخول
عليها فترد الى زوجها الاول لاشك في منع الآخر من النظر اليها والدخول عليها فان فوق ذلك
لانه كالأجنبي وأما الاول في هذه العدة من الآخر فلا اشكال في منعه الوطء لاختلاط الماء
والحيضة على النسب في غير الحامل وشبه ذلك في الحامل وسقيه ولد غيره بما نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأما ما عدا هذا من الاستمتاع فباح لانها زوجته وانما
حبست لاجل اختلاط النسيم كالأستبراء من زنى أو غصب ولنا يسقي ماؤه ولد غيره
وبدليل لو كانت هذه المقصوبة بينة الحمل من زوجها لجاز له وطؤها اذا ولده عند ابن
القاسم وغيره وكرهه أصبغ كراهة لا تجزئاً **اه** منها بلفظها ونقله في ضيح في الفقه

(ولا يبطأ) قول مب لكن في
البيان ما يقتضي الخ الظاهر رجحان
عدم التحريم اذ لم يذكر عبد الحق
ولا ابن يونس ولا عياض ولا ابن عرفة
ولا ضيح ولا ق ولا غيرهم
القول بالتحريم أصلاً وقد جزم نو
بأنه ليس في حقيقة الحمل قول بالمنع
والظن به انه فهم ما لابن رشد وابن
الحاج ومن وافقه بما ان مرادهم
ظاهرة الحمل ظهوراً دون تحقق كما
يشعر به تعليل العقبات والاف بعيد
عدم اطلاعه على ذلك فيكون على
هذا وفاقاً لابن يونس وغيره لان
تعليلهم عدم الحرمة بالأمن من
سقي ماؤه زرع غيره يدل على ذلك
فتأمل فان سلم هذا التوفيق فواضح
والا فالراجح عدم الحرمة انظر
الاصل والله أعلم

مختصر أو سلمة متصرا عليه ونقله ح أيضا عند قوله وأما نفعي لها في الفرع الأول
مختصر أو سلمة متصرا عليه كانه المذهب واقتصر ق أيضا على نقل الأقوال
الثلاثة التي اقتصر عليها ابن يونس وابن عرفة ولم يذكر التحريم بحال وقد جزم تو بانه
ليس في محقة الحجل قول بالمنع ونصه وإن كانت بينة الحجل فليس هناك قول بالمنع للوط
فأحرى غيره اه منه بلقطه والظن به طيب الله ثراه انه فهم ما لابن الحاج وابن رشد ومن
وافقه ما اذمر ادهم بظاهرة الحجل انه اظا هرتة ظهور ادون تحقيق وفي تعليل العقباتي
الحرمة بقوله لا ندر بما ينفس اشعار بذلك والافيه عدم اطلاعه على ذلك فيكون على
هذا وفاقا لما لابن يونس وعياض ومن وافقهما لان تعليل عدم الحرمة بالامن من سقي
ماء زرع غيره يدل على ذلك فتأمله فان سلم حل ذلك على الوفاق بلا اشكال والا فالراجح
عدم الحرمة لما قلناه والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * قول ابن عرفة وعلى منع الوط في
جواز تلذذ الخ يتبادر الى الذهن انه مرتب على ما قبله يليه مع انه لم يذكر فيه المنع أصلا قال
تو مانصه يعني في الزوجة المستبرأة وذلك حيث تكون غير بينة الحجل وليس راجعا لبيته
اذ لم يذكر فيها منعه اه منه بلقطه وهو ظاهر والله أعلم * (الثاني) * قال ابن عرفة قبل ما قدمناه
عنه مانصه اثم بان غصبت بينة حل فلا بأس بوطها زوجه او كرهه ابن حبيب وأصبع
ورواه اه منه بلقطه وبينه وبين ما قدمناه عنه مخالفة في العزو اذ جعل قول ابن حبيب
مرة قول ثالثا مخالفا لقول أصبع وروايته ومرة موافقا له ما فتأمله ويمكن أن يكون
أشبار بذلك الى خلاف أهل الأصول في مقابل المندوب هل هو والمكره سواء وهو أدنى
منه فيسمى خلاف الأولى والله أعلم (وفي امضاء الولي أو فسخته خلاف) قول مب
ويظهر من كلامه أن عدم الوجوب هو الراجح الخ أي لنسبته لمالك وابن القاسم ونسبة
الوجوب لابن الماجشون وسحنون فقط وفيه نظر لان ابن عرفة نقل ذلك عن غيره وتعقبه
ولم يقتصر على ما عزا له ونصه وفيها من تزوجت بغير ولي ففرق السلطان بينهما ما طلبت
زواجهما مكانة زوجهما السلطان منعه وان كره الولي قال سحنون هذا ان لم يكن دخل بها
عياض هذروا يتي عن ابن عيسى بذكر اسم سحنون وسقط من رواية أبي عمران وقال
الكلام لسحنون أبو محمد يريد لو دخل لم تنكح الا بعد ثلاث حيض أبو عمران هذا أصل
سحنون لقوله في العبد يتزوج بغير إذن سيده ان زوجته تستبرأ بعد اجازة سيده وكذا كل
عقد فاسد أجيز بخلاف ما فسد لصداقه وفات بالبناء لا استبرأ فيه وكذا كل وطء فاسد
في نكاح صحيح كوطء الجائض والمعتكفة وقاله ابن الماجشون فيجب بعد فساد اتفاقها
وبمختلف فيه أمضى أو فسح قول سحنون مع ابن الماجشون وابن القاسم مع مالك وفاسد
الوطء بعد صحيح لغو وفي وطء المملكة قبل اعلامها انظر وفي الموازية وجوب استبرأئها
قلت عزوه لمالك وابن القاسم عدم الاستبرأ مخالفا لقوله في النكاح الاول فيها من
فسح نكاح أمته بغير اذنه بعد البناء لم يجوز لزوجهما أن يتزوجها في عدتها منه ابن القاسم
وان اشتراها لم يطأها في عدتها منه ونحوه في ارطاء الستور اه منه بلقطه فهو شاهد
لن لا عليه فتأمله وقد ذكر أبو سعيد وابن يونس كلام المدونة الذي ذكره ابن عرفة

(وفي امضاء الولي الخ) قول مب
وعنده لمالك الخ فيه ان ابن
عرفة نقل ذلك عن غيره وتعقبه
بقوله قلت عزوه لمالك وابن القاسم
عدم الاستبرأ مخالفا لقوله في
النكاح الاول من فسح نكاح أمته
بغير اذنه بعد البناء لم يجوز لزوجهما أن
يتزوجها في عدتها منه ابن
القاسم وان اشتراها لم يطأها في
عدتها منه ونحوه في ارطاء الستور
اه فهو شاهد لن لا عليه وقد
ذكر أبو سعيد وابن يونس كلام
المدونة الذي ذكره ابن عرفة والحجج
من مب رحمه الله كيف لم ينظر
آخر كلام ابن عرفة والظن انه لم
يقف على كلامه في أصله والله أعلم

ونص أبي سعيد ولا ينكحها الزوج الا بعد العدة من مائه الفاسد اه قال ابن ناجي
مانصه أطلق العدة على الاستبراء وفائدة ما اذا قال له أحديا بن الماء الفاسد وأثبت ذلك
فلا حد عليه وقيل انه لا استبراء عليه لان الماء ماؤه اه منه بلفظه وراجع ما قدمناه عند
قوله وله الاجازة ان قرب والعجب من ماب رجحه الله كيف لم يظن لا آخر كلام ابن عرفة
والظن به انه لم يقف على كلامه في أصله والله أعلم (وان أتت بعد ها بولد لدون اقصى الخ)
قول ز أو بعد ها وأتت به لدون ستة أشهر وما في حكمها أراد بما في حكمها أن تكون
ناقصة خمسة أيام كأن تأتي لخمس أشهر وخمسة وعشرين يوما ما بينه فيما تقدم في اللعان
عند قوله الآن تأتي به لاقل من ستة أشهر وهذا الذي جزم به هنا وهناك خلاف ظاهر
المدونة وخلاف مذهب ابن القاسم ففي التنبهات مانصه وقوله في المتزوجة في العدة وان
كان تزوجها بعد حيضة أو حيضتين من عدتها فالولد لا يخرج اذا ولدت لتام ستة أشهر من
يوم دخل بها الاخر ظاهر تمام الشهور وقال ابن القاسم الآن يكون الشهر السادس
من تسعة وعشرين وأنكره في أكثر وقال محمد بن دينار يلحق به وان نقص ليلتين أو ثلاثا
قدر ما بين الالهة وقد وقعت قديما بفاس مسئلة امرأه جاءت بولد لخمس أشهر وأربعة
وعشرين يوما هل يلحق به أولا واختلف فيها فقهاء بلدنا أيضا والمصواب لا يلحق هنا اذا
لا يصح توألي ستة أشهر نقص وبه أفتى من فقها شأنا حد بن القاضى ومحمد بن العجوز
وعبد الله بن حوالمسيلي وخالفهم أبو علي القيسى اه منها بلفظها (الآن ينفيه بلعان)
قول ز قال تت ولا يضرها اقرارها الخ مانصبه لتت مصرح به في ابن الحاجب
وضيح وغيرهما وقول ز وقول بعض الشراح اذا أتت به لخمس أشهر من تزوج
الثاني ولاقصى أمدا للجل الخ انما يكون قول هذا البعض مشكلا اذا اجل قوله لاقصى أمدا
الجل على أنه اولادته قبل انقضاء الاقصى وأما اذا اجل على أنها اولادته بعد تمامه فلا إشكال
وحله على هذا هو المتعين فاللام في قوله لاقصى الخ كاللام في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك
الشمس الخ والله أعلم (وهل أربعة أو خمس خلاف) لم يذكر ق ولا ماب من صرح
بتسهر الخمس وما كان ينبغي له ما ذلك في الجواهر مانصه المرتبة بالجل لتقل بطنها
أو لتجربك لا تنكح حتى ينقضى أقصى مدة الحمل وهي خمسة أعوام في الرواية المشهورة
وأربعة في أخرى وفي الثالثة تسعة أعوام وهي شاذة وقال أشهب لا تحل أبدا حتى يتبين اه
منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه والمرتبة بحس البطن لا تنكح الا بعد أقصى أمدا
الوضع وهو خمسة أعوام على المشهور وروى أربعة وسبعة وقال أشهب لا تحل أبدا حتى
يتبين ضيح ما ذكره المصنف أنه المشهور هو كذلك قال ابن شاس وغيره وهو قوله
في كتاب العدة من المدونة والقول أيضا بالاربع هو لما لك في كتاب العتق من المدونة
عبد الوهاب وهي الرواية المشهورة وقال ابن الجلاب هو الصحيح اه منه بلفظه
(والافكا المطلقة) قول ماب لانه استبراء لاعدة قال شيخنا ج فيه نظر ان لو كان
استبراء لما كان على الامه قرآن اه من خطه قلت وما قاله طيب الله ثراه واضح وقد
صرح ابن عرفة بانم اعدة ونصه وفيها التسريح بان مدة منعه للفسح عدة وقوله ان

(وان أتت بعد ها بولد الخ) قول ز
وما في حكمها الخ أى بان تكون
ناقصة خمسة أيام كما قدمه في اللعان
وهو خلاف ظاهر المدونة من تمام
الشهور وخلاف قول ابن القاسم
الآن يكون الشهر السادس من
تسعة وعشرين يوما وأنكره في
أكثر كافي التنبهات انظر نصها في
الاصل قلت وقول المصنف لدون
أقصى أمدا للجل مثله لاقصاء أى
عنده (الآن ينفيه) قول ز عن
تت ولا يضرها اقرارها الخ هذا
مصرح به في ابن الحاجب وضيح
وغيرهما وقول خش ولدون
سنة وأقصى الخ أى ولاقصى
أمدا للجل أى بعده على حد أقم
الصلاة لدلوك الشمس (أو خسا)
شهره ابن شاس وابن الحاجب انظر
نصهما في الاصل (وان دما جمع)
قلت قول ز ولو ميتا الخ قال
غ في تكميل التقييد مانصه
الوانوغى لومات في بطنها لم تنقض
عدتها الا بوضعه وهو ظاهر القرآن
الكريم وصرح في نوازل بعضهم
اه منه بلفظه (والافكا المطلقة)
قول ماب لانه استبراء لاعدة لو
صح لما كان على الامه قرآن وقد
نقل ح أول الباب عن ابن عرفة
التصريح بانه عدة انظره

علم بعد وفاته فساد نكاحه وأنه لا يقر بحال فلا احدا عليها ولا عدة وعليها ثلاث حيض
استبرأه عنها لعدة وفاة وأطلق الاستبراء على عدة الفسخ بحجاز لأنه خير من الاشتراك
أه منه بلفظه ونقله ح أول الباب وقبله (وان لم تحض فثلاثة) قول مب ان
أمكن كبت تسع أو ثمان الصواب اسقاط قوله أو ثمان لأنه سمي أي له عن ضيق عن
المسقطي ان بنت ثمان لا تطيق الوطء وسلمه انظره عند قوله في الاستبراء ان أطاقت الوطء
وتأمل وقول مب قال صواب شرحه بما في ح من تخصيص قوله وان لم تحض بالصغرة
التي يمكن حيضها لم تحض والبيان في ح فيه نظر أما أولاف لانه يناقض قوله الآتي
قريباً ودخل في قوله وان لم تحض فثلاثة من عاداتها الخ وأما ثانياً فلا أن كلام المصنف
حينئذ يكون قاصراً فالصواب حله على من ذكر وعلى من لم تحض في الشهرين وخمس ليال
لرضاع أو لكون عاداتها أن لا يأتيها إلا بعد تلك المدة أو لكونها ممن لا تحيض أصلاً وهي
المسماة في العرف ببغلة ولم يدخل في كلامه من تأخر حيضها الغير سبب وشأنها أن يأتيها
في تلك المدة أخرجه بقوله الآن ترأب فهو استثناء متصل إذا لريته هنا بتأخر الحيض عن
وقته المعتاد بغير سبب وبذلك شرحه مب نفسه وانما ادعى أنه منقطع لما قاله من
أن الصواب قصر قوله وان لم تحض على من ذكره وقد علمت مانيسه وقوله وقد علمت أن
ظاهر المصنف يوافق قول أشهب الخ فيه نظر واضح بل كلام المصنف موافق للمشهور لانه
قال الآن ترأب فتسعة وقد علمت أن المرتابة هنا من تأخر حيضها عن وقته المعتاد بغير
سبب وبهذا شرح مب نفسه كلام المصنف ثم جعل يقول ما قاله وبالجملة فكلامه هنا
غير محذور والله أعلم وقول ز فان تأخر لرضاع أو مرض مكثت ثلاثة أيضاً في نسوية
تأخره لمرض بتأخره لرضاع نظر وان سكك عنه ب و مب لان تأخره لمرض كآثره لغير
سبب كما يدل عليه ما قدمه هو قريبي في الحرة بتأخر حيضها عن أربعة أشهر وعشر من أن
الراجح الحاقه ب تأخر حيضها لمرض عن تأخر حيضها لغير سبب بالمرض وهو الصواب
هنا فكذلك هنا ويدل على ذلك أيضاً قول المصنف فيما سبق وان لم يغير أو تأخر بلا سبب
أو مرض تربصت تسعة وانما يصح ما قاله على قول أشهب ومن وافقه ولذلك فرق بينهما ب
عرفة فقال ما نصه وسمع أبو زيد ابن القاسم نحل المرضع بشهرين وخمس ليال وان لم تحض
ما لم تسترب بحس بطن قلت زاد ابن رشد في سقط عنها الاحداد وحققها في السكنى إلا أنها
لا تزوج ان كانت مدخولاً بها إلا بعد ثلاثة أشهر لان الحمل لا يتبين في أقل منها ثم ذكر
الخلاف عن اللغمي فيمن عذمت الحيض في الشهرين وخمس ليال وهي ممن تحيض وقال
عنه مانصه قال محمد ويحجرى الخلاف في المريضة على الخلاف المتقدم والتفصيل أه منه
بلفظه ونص اللغمي اتفقت هذه الاقوال أنهما ان كانت ممن تحيض أجرأها شهران وخمس
ليال ان كانت فيهن حصة واختلفت اذا عذمت الحيض فذكر ثلاثة أقوال وقال عقبها
مانصه ويحجرى الخلاف في المريضة على الخلاف المتقدم والتفصيل أه منه بلفظه
فسوى بين من تأخر حيضها لمرض ومن تأخر حيضها لغير سبب وهذا هو الموافق لما
تقدم للمصنف في عدة المطلقة بالاقرأ وقد قال ابن رشد في المقدمات والعذر الذي لا يكون

(وان لم تحض فثلاثة) قول مب
ودخل فيه من عاداتها الخ يناقض
ما قدمه من تصوير ما شرح به ح
اللازم عليه قصور كلام المصنف
وكون الاستثناء فيه منقطعاً
فالصواب حله على من ذكر وعلى
من لم تحض في المدة لرضاع أو لعدة
من تأخر أو عدم حيض أصلاً ولما
شمل التأخر لغير سبب أخرجه
بالاستثناء فهو متصل قلت
وحاصله أنه يدخل تحت قوله
وتنصف بالرق من حاضت في تلك
المدة وغير المدخول بها مطلقاً
ومأمونة الحمل أصغر بين كبت ثمان
فدون لأنها غير مطيعة كما في ضيق
عن المسقطي ويأتي لب أول كبر
بين كالأربعة على الخمسين سنة وهي
البيان التي لا يمكن حملها كما يدخل
تحت قوله وان لم تحض فثلاثة
الصغيرة التي يمكن حيضها ولم تحض
والبيان التي يمكن حملها كبت
خمين ومن لم تحض في المدة لرضاع
أو لعدة من تأخر أو عدم حيض
أصلاً وبه يوفق بين القولين في
البيان كافي المقدمات ولم يدخل
فيه من تأخر حيضها عن وقته
المعتاد لمرض أو استحاضة ولم يميز
أو بلا سبب أخرجه بالاستثناء
فيكون مقصلاً لان الرية هنا بتأخر
الحيض عن وقته المعتاد كما شرحه
به مب نفسه وأخرى بحس بطن
وبه يكون كلام المصنف موافقاً
للمشهور وبما ذكر تعلم ان في كلام
مب نظر من وجوه فتأمل والله أعلم

ارتفاع الحيض معه ريسة الرضاع باتفاق والمرض باختلاف قال شهاب ان المرض
كل رضاع لا يكون ارتفاع الحيض معه ريسة في الوفاة ولا في الطلاق وروى ابن القاسم عن
مالك وقال به ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبغ ان ارتفاع الحيض مع المرض ريسة
كالعجوة خلاف الموضع اه محل الحاجة منها بلفظها فالصواب في المريضة التي تأخر
حيضها عن عادته الحاقها بالصحة والله أعلم وما جزم به مب من ادخال اليائسة التي
أمن حملها في قول المصنف وان لم تحض فتلاثة مثله لتو مع أنهم ماسكنا عن ادخال ز
اياها قبل فبين تعتد بشهرين وخمس ليال وما جزم به تبعافيه ح ومعمد ح في ذلك
ما ذكره من كلام ابن عرفة اذ نسب هذا القول لنقل الباجي والشيخ عن الموازية عن مالك
ومقابل له لشهاب قلت وما نقله عن ابن عرفة هو كذلك فيه ولكنه لم يقتصر على ذلك بل
قال بعد ذلك بقرب مانصه اللغمي وهي عن تحيض ان عدمته في الشهرين وخمس ليال
ففي حملها لم ولو خشي حملها أو بثلاثة أشهر ثلثها ان لم يحض حملها الصغرى أو اباس أو عدم
بنائها ابن القاسم في العتبية وأحد قولي مالك وثانيهما وهو أحسن اه منه بلفظه
ونص اللغمي واختلف اذا عدمت الحيض فقبل تعتد بشهرين وخمس ليال وان كانت
شابة يخشى منها الحمل وهو قول ابن القاسم في العتبية وقيل لا يجزئها الاثلاثة أشهر وهو
أحد قولي مالك والثاني أنها ان كانت ممن يخشى منها الحمل فتلاثة أشهر وان كانت صغيرة
أو يائسة أو لم يدخل بها فاشهران وخمس ليال على النصف وهو أحسن اه منه بلفظه
فحصل من كلام ابن عرفة أولا وثانيا أن القول بأن اليائسة التي أمن حملها تعتد بثلاثة
أشهر هو قول مالك في الموازية على نقل الباجي والشيخ وأحد قولي مالك على نقل اللغمي
والقول بأنها تعتد بشهرين وخمس ليال هو قول شهاب في نقل من ذكر عن الموازية وقول
ابن القاسم في العتبية على نقل اللغمي وأحد قولي مالك واختاره اللغمي ولا يخفى على
منصف ان كلامه هذا يفسد رجحان القول بأنها تعتد بشهرين وخمس ليال ويدل على
رجحانه أيضا كلام ابن رشد في المقدمات ونصها وقال مالك مرة في الامه المتوفى عنها زوجها
وهي ممن يئسن عن الحيض أنها تعتد بشهرين وخمس ليال وقال مرة انها تعتد بثلاثة
أشهر لان الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر ولا ينبغي أن يحمل ذلك على أنه اختلاف
من قوله لانه انما تكلم في الرواية الاولى على أنها ممن يؤمن الحمل منها وفي الرواية الثانية على
أن الحمل لا يؤمن منها الا ترى انه علل قوله بأن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر اه
منها بلفظها فالصواب ما قاله ز لا ما قاله ح ومن تبعه لكن ز سوى بين هذه وبين
الشابة التي تسمى في العرف ببغلة وفيه نظربل الظاهر في هذه أنها كالليائسة التي لم يؤمن
حملها ولذلك أدخلتها أولاً في كلام المصنف وان كان تو ومب سكا عن جزم ز بأنها
تعتد بشهرين وخمس ليال وعلم ما في ذلك ذلك اذ رجحاني اليائسة التي أمن حملها أنها تعتد
بثلاثة أشهر فهذه أخرى منها بذلك كما لا يخفى والله أعلم * (تحرير) * اعلم أن ذات الرق
عوت عنها زوجها ما صغيرة أو بالغة والصغيرة امامون حملها كبت سبع ونحوها وغير
مامون والبالغة اما أن تكون لم ترض الحيض أصلا وهي المسماة ببغلة أو رأتها والتي رأتها اما

على ما سئل به

(ووالى الماء) قول ز عند
 حصول الماء الخ مثله في ضيغ
 عن أبي الحسن ولعل صوابه عند
 اجتماع الناس على الماء وقول
 ز وجب للقاضي الخ ربما يدل له
 كلام اللغوى الذى في ضيغ لكن
 في المدونة ويجوز ضرب ولادة المياه
 وصاحب الشرطة الاجل للعين
 والمفقوداه ونحوه لابن يونس عنها
 وتردد أبو الحسن في حمل الجواز على
 ظاهره أو على المضى بعد الوقوع
 وعلى ظاهره حملة ابن ناجي وكذا
 ابن عرفة انظر الاصل والله أعلم
 (فيو جمل الخ) أى بعد اثبات
 الزوجية والمغيب وبعد البحث عنه
 كما في المقدمات قال ابن عرفة عقبه
 عن الميضى عن البابجي انما يشهد
 بعرفة الزوجية دون تعيين أهل
 العلم وغيرهم لابدأن يقول باسناد
 الغائب فلان والزوجية فلانة
 والمنسكح فلان وحينئذ تصح
 الزوجية اه وانما يحتاج لذكر
 الزوجية اذا كان المنسكح غير مجبر
 وهذا اذا لم يوجد رسم الصداق ثابتا
 بشروطه والاغنى عما ذكره وانما
 يحتاج حينئذ لزيادة الشهود ولا يعلم
 ان عصمة النكاح انقطعت بينهما
 حتى الآن والله أعلم ثم هذا لابد
 منه سواء اراد ضرب أجل أربع
 سنين لدوام النفقة أو ضرب الاجل
 باجتهاده لعدم النفقة وبذلك يتبين
 لك ماوافق عليه قضاة العصر من
 التساهل فيه وقبولهم الشهادة
 بصحة الزوجية من عوام العدول
 بل من عوام اللقيف فان الله واناليه
 راجعون

الله اياه اه منه بلفظه * (تبيه) * بين كلامي القاموس والمصباح تخالف في أفقده
 بالهمز يظهر بأدنى تأمل والله أعلم (ووالى الماء) قول ز لانهم يخرجون عند حصول
 الماء الخ مثله في ضيغ عن أبي الحسن وانظر ما معنى حصول الماء والصواب لانهم
 يخرجون عند اجتماع الناس على الماء وقوله والنقل أنها حيث أرادت الرفع ووجدت
 الثلاثة وجب للقاضي الخ ربما يدل عليه كلام اللغوى ونصه والمعروف من المذهب أن
 الكشف عن خبره الى سلطان بلده وان تولى ذلك بعض ولادة المياه والمفقود منهم أجزأ وقال
 أبو مصعب لا يجوز في ذلك حكم سلطان غير الخليفة التى عصى كسبه في الدماء اه منه بلفظه
 ونقله في ضيغ لكن في المدونة ما يدل على خلافه ففيها في كتاب النكاح الثاني مانصه
 ويجوز ضرب ولادة المياه وصاحب الشرطة الاجل للعين والمفقوداه منها بلفظها ونحوه
 لابن يونس عنها وتردد أبو الحسن في حمل الجواز على ظاهره فقال عند قولها في كتاب العدة
 وطلاق السنة ولا يضرب السلطان لامرأة المفقود أجل أربع سنين الا من يوم ترفعه
 اليه اه مانصه وانظر في النكاح الاول جواز ضرب ولادة المياه الاجل لامرأة المفقود
 والعين وليس هو خلافا لقوله هنا اذ له هناك تكلم على الوقوع وهناتكم على الابتداء
 أو هناك تكلم على من يضرب وهناتكم على وقته اه منه بلفظه قل والاحتمال الثاني
 هو المتبادر من كلامها وظاهر كلام ابن ناجي أنه حمل الجواز على ظاهره فانه قال عقب
 كلامها الثاني مانصه ظاهره انه لا يشترط في ضرب الاجل قاضى الجماعة وهو كذلك على
 المشهور قال في ثاني نكاح المدونة ويجوز فذ كراما قدمناه عنها ثم قال وقيل يشترط قاله
 ابن الماجشون وأبو مصعب وسحنون اه منه بلفظه وظاهر كلام ابن عرفة انه حمل الجواز
 على ظاهره ونصه وفي ثاني نكاحها يجوز ضرب ولادة المياه وصاحب الشرطة الاجل
 للعين والمفقود وقال سحنون لا يضرب أجله الا من تنفذ كسبه في البلدان قال فضل
 مثل قاضى الجماعة بقرطبة والقبريوان لا قاضى كورالاندلس أو افرقية غير قرطبة
 والقبريوان اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله والله أعلم (فيو جمل أربع سنين) ظاهر
 المصنف انه يضرب لها الا أجل دون تكليفها بأبواب شئ وليس كذلك قال ابن رشد في
 مقدماته مانصه فأما المفقود في بلاد المسلمين فالحكم فيه اذا رعت امرأته امرها الى
 السلطان أن يكلفها اثبات الزوجية والمغيب فإذا ثبت ذلك عنده كتب الى والى البلد الذى
 يظن أنه فيه أو الى البلد الجامع ان لم يظنه في بلد بعينه اه محل الحاجة منها بلفظها ونقله
 ابن عرفة مختصرا وزاد عقبه مانصه الميضى في مجليات البابجي انما يشهد بعرفة الزوجية
 دون تعيين أهل العلم وغيرهم لابدأن يقول باسناد الغائب فلان والزوجية فلانة والمنسكح
 فلان وحينئذ تصح الزوجية اه منه بلفظه قل قوله والزوجة فلانة يعنى والله أعلم
 اذا كان منكحه غير مجبر والا فلا يحتاج الى ذلك ثم هذا لابد منه سواء اراد ضرب أجل
 أربع سنين لدوام النفقة أو ضرب الاجل باجتهاده لعدم النفقة وبذلك يتبين لك ماوافق
 عليه قضاة العصر من التساهل فيه وقبولهم الشهادة بصحة الزوجية من عوام العدول بل
 من عوام اللقيف فان الله واناليه راجعون ومحل ما ذكره الميضى اذا لم يكن بيد الزوجية

(من العجز عن خبره) هذاهو
 المشهور وقيل من يوم الرفع ولا فرق
 بين من خرج فاراً وغيره خلافا
 للخمى وقد نزلت نازلة مفقود كان
 توجه للخمى ورفعت أمرها للقاضي
 فكلفها بإثبات موجب ذلك فثبتته
 فأجلها ثم لما انقضى الاجل طلقها
 وذكر في الوثيقة أنها ادعت أنها
 لا صبر لها عن الوطء قال في الاصل
 فلما انقضت عدتها وأرادت أن
 تتزوج حتى إلى برسم الطلاق لا وافق
 على صحتها فتأملت فوجدت شروط
 الملاق على الغائب بعسر النفقة
 غير متوفرة فأمرتهم بإثبات ما بقي
 منها فقال في بعض ان الطلاق إنما
 هو بسبب ما ادعته من انه لا صبر
 لها على ترك الوطء وأما العسر فلا
 سبيل اليه لان الزوج له أملاك
 ظاهرة فقلت له فلا بد أن من
 ضرب الاجل أربع سنين بعد
 الكشف عنه ان أمكن ولا يغني
 عنه ما احتجبت به من عدم صبرها
 فقال في قد نص عليه ز فقلت
 له لم يقل بهذا أحد ثم رآني ذلك
 الرسم وقد كتب عليه بعض قضاة
 الوقت بان الطلاق صحيح وان لها
 أن تتزوج واحتج بقول المصنف
 في الايلاء أو ترك الوطء ضررا وان
 غائبا ولا خفاء أن بين مسئلتنا
 وما احتج به لها مسافة وبون كباين
 الضب والنون والحكم بذلك خرق
 للاجماع فانا لله وانا اليه راجعون
 ولما رأيت ذلك أردت أن أذكر في
 ذلك من كلام أئمة المذهب ما يرفع
 النزاع وبين صحة ما قلناه من أن ذلك خرق للاجماع

رسم الصداق ما يتأبشر وطء والا فله ويغني عما ذكره وانما يحتاج الى زيادة الشهر ودولنا نعلم
 ان عصمة النكاح انقطعت بينهما حتى الآن والله أعلم (من العجز عن خبره) ما جزم به
 المصنف من أن الاجل بعد العجز هو المشهور وروى قد أحجف هذا الامام ابن عرفة رحمه الله اذ
 قال ما نصه وفي كون ابتدائها من يوم اليأس أو الرفع رواية للخمى مع قول المصطفى
 استحسانه بعض المؤلفين والخمى عن رواية مختصر ابن عبد الحكم اه منه بلقطه
 ويأتي ان شاء الله دليل أصحابه * (تنبيه) * نزلت نازلة في هذا الوقت وهي مفقود كان
 توجه الى الحج فعني خبره فقامت زوجته تريد الفراق ورفعت أمرها الى قاضي بلد لها
 فكلفها بإثبات موجب ذلك فثبتته فأجلها ثم لما انقضى الاجل طلقها وذكر في الوثيقة
 انها ادعت أنها لا صبر لها عن الوطء فطلعت نفسها فلما انقضت عدتها وأرادت أن تتزوج
 حتى إلى برسم الطلاق لا وافق على صحتها وبإباحة تزوجها فقامت ذلك فوجدت شروط
 الطلاق على الغائب بعسر النفقة غير متوفرة فأمرتهم بأن يثبتوا ما بقي منها فقال في بعض
 الطلبة من كان علم بحالها أن الطلاق إنما هو بسبب ما ادعته من أنه لا صبر لها على ترك
 الوطء وأما العسر فلا سبيل اليه لان الزوج له أملاك ظاهرة فقلت له فلا بد أن من ضرب
 الاجل أربع سنين بعد الكشف عنه ان أمكن ولا يغني عنه ما احتجبت به من عدم صبرها
 فقال في قد نص عليه ز فقلت له لم يقل بهذا أحد ثم رآني ذلك الرسم وقد كتب عليه
 بعض قضاة الوقت بان الطلاق صحيح وان لها أن تتزوج واحتج بقول المختصر في الايلاء
 أو ترك الوطء ضررا وان غائبا ولا خفاء أن بين مسئلتنا وما احتج به لها مسافة وبون كباين
 الضب والنون والحكم بذلك خرق للاجماع فانا لله وانا اليه راجعون ولما رأيت ذلك
 أردت أن أذكر في ذلك من كلام أئمة المذهب ما يرفع النزاع وبين صحة ما قلناه من أن ذلك
 خرق للاجماع قال في الباب الرابع من كتاب العدة وطلاق السنة من المدونة ما نصه
 ولا يضرب السلطان لامرأة المفقود أجل أربع سنين الا من يوم ترفع اليه وان لم تقم الا
 بعد سنين ولا تعتد أربع سنين بغير أمره وانما يضرب هذا بعد الكشف عنه وان علم الى
 أي جهة خرج كتب اليها في الكشف عنه فاذا أيس من علم خبره ضرب من يومئذ للحر
 أربع سنين وللعبد حولين ثم تعتد هي بعد ذلك دون اذن الامام كعدة الوفاة كان قد بنى
 بها أم لا وعليها الاحداد اه منها بلقطها قال أبو الحسن ما نصه قوله وان لم تقم الا بعد
 سنين في الامهات وان لم تقم الا بعد عشرين سنة للخمى يريد ما لم تكمل سبعين سنة تمام
 التحريم فانه يموت ولا يستأنف تمام الاجل صح قوله ولا تعتد أربع سنين الشيخ أي من
 العدد والحساب ليس يريد العدة المعلومة قوله وانما يضرب هذا الاجل بعد الكشف عنه
 خلافا لما في مختصر ابن عبد الحكم انه من يوم الرفع اه منه بلقطه وقال ابن ناجي عليها
 مانصه وما ذكر في الكتاب أن ضرب الاجل إنما هو بعد انتهاء الكشف عنه هو المشهور
 وقيل من يوم الرفع رواه ابن عبد الحكم اه منه بلقطه فلم يقيدوا حد منها ما كلامها بشئ
 وقد راجعت التنبهات وتكميل التقييد وحاشية الوافعي فلم يذكر واحد منهم خلاف
 ذلك ولا قيدوا كلامها بشئ وفي الموطأ ما نصه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب

ان عمر بن الخطاب قال أئما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فانها تنتظر أربع سنين ثم
تعتد أربعة أشهر وعشر ثم تحل قال أبو الوليد الباغي في شرحه المنتقى مانصه قوله رضى
الله عنه أئما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فانها تنتظر أربع سنين لم يعتبر بما أقامت
قبل أن ترفع اليه ولو أقامت عشرين سنة والمفقود الذى ذهب اليه عمر بن الخطاب هو الذى
يغيب عن امرأته بحيث لا يعلم من بلاد المسلمين ولم يفقد في معركة فيغلب على الظن
هلا كه فيم أفهدا اذ رفعت امرأته أمرها الى السلطان قال عيسى عن ابن القاسم المفقود
على ثلاثة أوجه مفقود لا يدري موضعه فهذا يكشف الامام عن أمره ثم يضرب له أجل
أربع سنين ثم ذكر الوجهين الآخرين ثم قال مانصه فالمفقود الذى ذكره ابن القاسم
أولاهو الذى يسئل أهله عن وجهه مغيبه ووجهه سفره وعن وقت انقطاع خبره ثم
يسئل فيبحث عن خبره وروى ابن القاسم عن مالك ويكتب الى ذلك الموضع في
الكشف عن أمره فان لم يوقف له على خبر اعتانف لها ضرب أجل أربع سنين فان جاء في
العدة أو جاء خبر حيا ته فهي على الزوجية وان لم يأت ولم يسمع له خبر حتى انقضت المدة
اعتدت عدة الوفاة ثم قال وانما قلنا ان الامام يضرب لها أجل أربع سنين بعد البحث
عن أمره الذى به يعلم انقطاع خبره لما ذكره القاضى أبو محمد ان ذلك اجماع الصحابة لانه
مروى عن عمرو عثمان قال وروى مثله عن علي وجاعة من التابعين ولم يعلم لهم في عصر
الصحابة مخالف فثبت أنه اجماع ثم قال مسئلة وانما يقدرا الاجل بأربعة أعوام لان الناس
بين قائلين قائل يقول لا يضرب له أجل وقائل يقول يضرب له أجل أربع سنين فن قال
انه يضرب له أجل غير أربعة أعوام فقد خالف الاجماع اه منه بلفظه وفي العتبية من
سماع ابن القاسم مانصه وسئل عن امرأة المفقود الذى يخرج الى بلد لتجارة فينفد فلا
يدري أين توجه أترى هذا مفقودا قال نعم وأرى أن يكتب الى ذلك الموضع فيطلب ويسئل
عنه فان عى أمره ضرب لامرأته بعد ذلك أجل المفقود قال القاضى أبو الوليد بن رشد
وهذا كما قال وهو مما لا اختلاف فيه أن المفقود يضرب لامرأته أجل المفقود بعد البحث
عنه والسؤال عن خبره في الناحية التى توجه اليها بوقف ماله حتى يأتى عليه من الزمان
ما لا يحيا الى مثله هذا الذى يفقد في بلاد المسلمين وقد خرج لتجارة أو غيرها وان عرف البلد
الذى نزع اليه ثم غاب خبره على ما وقع في سماع أبي زيد اه منه بلفظه على نقل ابن
الناظم وفي التفريع مانصه قال واذا فقد الرجل عن امرأته فانه قطع خبره ولم يعرف مكانه
واختارت المرأة فراقه ورفعت أمرها الى الحاكم ضرب الحاكم لها أجل أربع سنين بعد
وأن يفحص عن أخباره ويسأل عن آثاره ثم أمرها أن تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر
عشر ثم تترج بعد ذلك ان شأت اه منه بلفظه وفي التلخيص مانصه ومن غاب عن
زوجته فعى خبره وانقطع أثره ولم تعلم حياته من موته وأضر ذلك بزوجه فانه ارفع
أمرها الى الامام فيبحث عن خبره ويسأل عنه ويبحثه فان وقف له على خبر حيا فليس
بمفقود ويكتبه بالعود أو الطلاق فان أقام على الإضرار طلق عليه وان لم يوقف له على خبر
ولم يتبين له حياة ضرب لها حينئذ أجل أربع سنين ثم اعتدت بعد عدة الوفاة ثم نكحت

اه منه بلفظه وفي الرسالة مانصه والمفقود يضرب له أجل أربع سنين من يوم ترفع ذلك
 وينتهي الكشف عنه ثم تعد عدة الوفاة ثم تتزوج ان شئت اه منها بلفظها وسلم كلامها
 ابن ناجي والقلشائي والشيخ زروق وأبو الحسن فلم يذكروا خلاف ذلك ولم يقيدوا كلامها
 بشئ وفي ابن يونس بعد أن ذكر عن المدونة نحو ما قدمناه عن مانصه قال عبد الوهاب وانما
 قلنا ان الامام يكشف عن خبره ان رفعت زوجته ذلك اليه ثم يضرب له أجل أربع سنين
 ليزيل الضرر عنها ولا يجوز له ضرب الاجل قبل السؤال والبحث لجواز أن يكون حيا
 وانما ضرب له أجل أربع سنين لاجتماع الصحابة على ذلك ثم قال وقال أبو عمران أحسن
 ما يعتمد عليه في تصحيح أربع سنين للمفقود أن يقال ان عمرو عثمان وغيرهما من جميع من
 ذهب الى ابانة المرأة من عصمتها مع تجويز حياته اتفقوا على توقيف أربع سنين والمخالفون
 لهم قالوا لا نسكح أبد حتى يتيقن وفاته فاذا كان للسلف قولان لم يجز احداث الثالث بعد
 انقراضهم وانما يجوز لمن بعدهم التسكع بما رأوه أصوب من ذلك اه منه بلفظه وفي
 تبصرة اللغمي مانصه قال مالك لا تعد امرأة المفقود وان أقامت أربع سنين بغير اذن
 الامام وان أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها الى السلطان نظري ذلك وكتب الى الموضع
 الذي يخرج اليه فان أيس منه ضرب له أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرين من غير
 أن يأمر السلطان بذلك يريد ما لم تكن عشرين سنة تمام التعريف فانه يموت ولا يستأنف
 الاجل اه منه بلفظه وفي المقدمات مانصه فاذا ورد على الامام جواب كتابه بأنه لم يعلم
 له خبر ولا وجد له أثر ضرب لامرأته أجل أربعة أعوام ان كان حرا أو عامين ان كان عبدا
 يتفق عليها فيها من ماله وفي مختصر ابن عبد الحكم ان الاجل يضرب من يوم الرفع ثم ذكر
 الخلاف في علة كون الاجل أربع سنين وقال عقبه مانصه ووجب الاقتصار عليها لان
 الزيادة عليها والنقصان منها خرق للاجماع لان الامية في المفقود على قولين أحدهما ان
 زوجته لا تتزوج حتى يعلم موته أو بآتي عليه من الزمان ما لا يحيا الى مثله والثاني انه يباح لها
 التزوج اذا اعتدت بعد تربص أربعة أعوام فلا يجوز احداث قول ثالث اه منها بلفظها
 وفي اختصار المتبينة مانصه والغائبون عن أزواجهم خمسة غائب لم يترك نفقة ولا روجه
 عليه شرط المغيب وغائب عكسه ترك نفقة ولزوجه عليه شرط المغيب وغائب لم يترك نفقة
 ولزوجه عليه شرط المغيب وغائب عكسه ترك نفقة ولا شرط عليه في المغيب وهو مع ذلك
 معلوم المكان وغائب مثله الا انه غير معلوم المكان فاما الاول فان أحبت زوجته الفراق
 فلها ان تطلق عليه بعدم النفقة بعد التأجيل على ما ذكره بعد وأما الثاني فليس لامرأته
 ان تطلق عليه الا بالشرط خاصة وأما الثالث فلزوجه أن تقوم عليه بعدم الاتفاق
 وبشرطها عليه وهو أيسر عليها وسواء كان الغائب في هذه الثلاثة الالوجه معلوم المكان أو
 غير معلوم الا أن المعلوم يندر اليه ان أمكن ذلك وأما الرابع فيكتب اليه السلطان اما أن
 يقدم الى امرأته أو يحملها اليه أو يطلقها عليه كما تقدم وأما الخامس فهو المفقود قال
 عيسى عن ابن القاسم وهو على أربعة أقسام مفقود في بلاد المسلمين فذكر الاقسام الباقية
 ثم قال فالاول الذي يغيب ويتقطع أثره ولا يعلم خبره فيضرب لامرأته أجل أربع سنين

سواء كان خروجه الى موضع معروف أو غير معروف اذا انقطع بعد ذلك خبره واختلف في عله الاجل فذكر الخلاف ثم قال وقيل لاعله في ذلك الا لاقتداء بقول عمر وعثمان وعلى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال عبد الوهاب ولا يعلم لذلك مخالف في عصر الصحابة وبه قال مالك وأحمد وابن راهويه وروى أيضا عن علي أنها لا تزوج حتى يعلم موته أو يأتي من الزمان ما لا يحيا الى مثله وبه قال الشافعي وأهل المشرق اه منه بلفظه وفي ابن سلون مانصه وان كان مفقودا مجهول الحال في غير المعتكف قد جهل أمره فان أمره أنه اذا ذهبت الى الفراق فلها ذلك وان كانت نفقة جارية عليها بعد أن ثبت بعده ويؤجله القاضي أربعة أعوام وتكتب في ذلك عقدا يعرف شهوده فلانا وفلانة بالعين والاسم معرفة تامة ويعلمون صحة الزوجية بينهما واتصالها الى أن غاب الزوج فلان وجهلت حاله فلا يعلم حياته من موته ولا يعلمونه رجع من غيبه ولا أن عصمة النكاح انفصلت بينهما حتى الآن وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا ثم تكتب أسفله الاجل ونصه لما ثبت عند القاضي فلان أعزاه الله رسم الغيب فوق هذا اقتضى أن أجل الغائب المذكور أربع سنين وأولها كذا على ما جاء في السنة في تأجيل المفقود وحكم بذلك وأنه بعد تقضى موجه على الكمال وأشهد بذلك بموضع نظره من كذا من أشهده الزوجة بما فيه عنها في كذا بيان الاجل يكون من يوم الاياس من المفقود لامن يوم قيامها فان انقضى الاجل اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر ثم تزوج ان شأفت اه منه بلفظه وفي طرر ابن عات مانصه المشاور فان لم تجد المرأة سلطانا ينعص عنه لم تزوج أبدا ما وجدت النفقة في ماله الا ان يكون لها شرط في الغيب فتأخذه وقال غيره ان كانت في بلد لا سلطان فيه وأشهدت العدول على ضرب الاجل جاز ذلك والاحسن أن لا يكون الا بالمر سلطان من الاستغناء وحكي ابن مغيث ان المرأة المفقود زوجها اذا كانت في موضع لا حكم فيه رفعت أمرها الى جماعة جيرانهم وفتشوا على خبر زوجها ثم ضربوا لها أجل أربعة أعوام ثم عدة الوفاة ثم حلت للزوج لان فعل الجماعة في عدم الامام كحكم الامام قاله أبو عمران القاسمي وغير واحد من الشيوخ اه منها بلفظه وفي المعين مانصه المفقود على أربعة أوجه مفقود لا يدري موضعه ومفقود في بلاد العدو ومفقود في صف المسلمين في الفتن التي تكون بينهم ومفقود في صف العدو والمفقود الاول هو الذي يغيب فينقطع خبره ولا يعلم مستقره فيضرب لامرأته أجل أربع سنين * (تنبيه) قال القاضي أبو محمد وهذا اجماع من الصحابة وجماعة من التابعين ولم يعلم لهم من الصحابة مخالف فثبت انه اجماع اه منه بلفظه وفي الجواهر مانصه فان ترك النفقة فلها أن ترفع أمرها الى الحاكم فيضرب لها أجل أربع سنين للحر وستين للعبد من يوم يحجز عن معرفة خبره بعد البحث عنه ثم تعد عدة الوفاة وعليها فيما الاحداث على ما يأتي بيانه وقال ابن الماجشون لا تحدد امرأة المفقود لانه ليس بموت وانما هو طلاق واستعصمه القاضي أبو بكر ثم شكح اه منه بلفظه ومراده بالقاضي أبو بكر بن العربي حينما أطلقه وقال ابن الحاجب مانصه ولا امرأة المفقود خبره دون الاسير أن ترفع أمرها الى الحاكم فيؤجل الحر أربع سنين والعبد ستين من العجز عن خبره بعد البحث ثم تعدد كذا الوفاة اه وسلمه ابن

عبد السلام وغيره ونقل عليه في ضيق كلام عبد الوهاب وسلم ما ذكره من الاجماع وفي
 الذخيرة مائنه في الموطن أن عمر رضي الله عنه قال أيما امرأة فقد زوجها فلم تدرك أن هو
 فانها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا ثم تحل وفي المدونة ولا تعتد أربع سنين
 الا بأمر الامام بعد ذلك كشف عنه واباسه من خبره لانه أمر اجتهادي فيختص بالائمة اه
 منه بلفظه على نقل ابن النازم وفي الارشاد مائنه واذا غاب الزوج غيبة منقطعة فلم
 تعلم حياته فلها رفع أمرها الى الحاكم فيؤجلها أربع سنين فان علم موضوعه كاتبه بالحي
 أو نقلها أو الطلاق أو الأمرها بعده بعدة الوفاة وأباحت للأزواج اه منه بلفظه وقال
 ابن عرفة مائنه ابن رشد والشمس وغيرهما فان لم يعلم له خبر التيطي بعد أقصى جهده
 وفيها واباسه ضرب لامرأته أجل أربعة أعوام للحر وعامين للعبد ثم قال بعد كلام مائنه
 وفي كون الأربع لكونها أقصى أمد الحمل أولانها امد وصول الكتاب ثالثها لان
 الجهات أربع ورابعها للاجماع باتفاق الائمة عليه أو وقف نكاحها على موته فاستنع
 احداث ثالث للابهرى ونقل ابن رشد واختيار التعمي معه اه منه بلفظه وفي الشامل
 مائنه ثم يؤجل الحر أربع سنين بعد العجز عن خبره لاجل الرق على المشهور وان كان له
 مال يتفق منه والافسك العسر بنفقته والعبد سنتين لأربع على المشهور ثم تعتد عدة وفاة
 اه منه بلفظه وفي مجالس المكناشي مائنه فالغيبه على خمسة أقسام فذكر نحو ما تقدم
 عن التيطي فانظر في ترجمة النوع الآخر في النفقات وفي الغيبة للمحافظ الوائس ربي
 مائنه واعلم أن الغيب أربعة فذكرها الى أن قال وأما الرابع وهو الذي ترك النفقة
 ولا شرط عليه فان كان معلوم موضع الغيبة فهذا يكتب له القاضي اما قدم واما احمه ل
 زوجته واما فارقها او اطلقها عليه فان أطل الغيبة وأجرى النفقة ولم يقدم فقال مالك
 أما الحين فذلك له قال ابن القاسم الى ظننت قوله الحين السنتين والثلاث فاما ان طال ذلك
 فليقض عليه واما ان كان غير معلوم الموضع فهذا هو المفقود الذي اذا وقعت الزوجة
 أمرها الى الحاكم كلفها اثبات الزوجية وللغيب فاذا ثبت ذلك عنده لزمه أن يبحث عن
 خبره ويكتب الى قضاة الآفاق ثم قال فاذا لم يقع له على خبر بعد دعاية الفحص والكشف
 وبذل المجهود في استلام أمره ضرب زوجته أربع سنين اذا كان حرا أو سنتين اذا كان
 عبدا اه محل الحاجة منها بلفظها وفي التحفة مائنه

ومن بأرض المسلمين يفتقد * فأربع من السنين الامد الخ
 وسلم كلامها من تكلم عليها ابن النازم والشيخ ميارق وأبو علي بن رجال وأبو حفص القاسي
 و تو ولم يقيدوه بشئ فهذه دواوين المالكية أمهاتهم ومختصراتهم منظوماتهم أو مشهوراتهم
 متونها وشروحاتها وحواشيها ليس فيها تعريج على ما زعمه من ذكر بل في بعضها التصريح
 بحكاية الاجماع على خلافه وانما أطلت بحلب هذه النصوص المتداخلة مع أن المسئلة
 جليلة لما وقع فيها من الخطا الصراح الذي لا يحل السكوت عليه ولا يباح والله سبحانه
 الموفق * (تنبيه) * ظاهر ما قدمناه من النصوص أنه لا فرق بين من خرج غير فارق ومن
 خرج فارق السبب وهو كذلك الآن اللهم اختار في هذا الأخير خلاف المنصوص فلا

(ثم اعتدت الخ) قول ز لاجل حلها الاول صوابه الثاني كما يأتي له (والمطلقة لعدم النفقة) قول ز ولعل رد شهادة البينة الخ سلم نقل عجم عن ابن رشد وتأوله بما هو غير صحيح بل ما لا ينشئ مخالفا لما درج عليه المصنف وقد صرح ابن عات في طرده بأنهم ما قولان وبه تعلم ما في كلام مب و عجم لانه سلم كلام المصنف الذي اعتمد فيه كلام أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه ثم اعتمد في فتواه ما لا ينشئ رد ومن وافقه فجاء في كلامه تضاد والله أعلم (وبقيت أم ولده) قول ز من غير عين عليها الخ فتحو في ح في باب النفقات عن ابن سهل أنه سأل ابن عتاب هل عليها عين فقال لا اه فتحوه لابن هرون وابن عرفق واظفرو مع ما جزموا به أنفسهم من وجوب عينها أنه لم يترك لها شيئا لينفق عليها من ماله مع أن الضرر عليه في عتقها أشد اللهم إلا أن نقيدهم المين بعدم طول أمد المغيب والمين بطوله فتصير المستلثان حينئذ سواء ويسقط الاشكال فتأمل واظفر الاصل وقول مب ونصه ومن أعسر الخ اختصر لفظ ابن عرفق واظفرو بقامه في الاصل

يعول عليه لخالفته لظواهر النصوص السابقة ولما وقع به التصريح في غيرها في المقيّد مانصه ومن الواضحة إذا أتى العبد تربصت زوجته سنتين قال أصبح في العبد تكون تحتها الامه أو الحرة فيأبى فيطول باقاه فانه يضرب له نصف أجل المفقود الحرة بعد الطلب والسؤال كذلك أخبرني ابن وهب عن ربيعة ومالك وغيرهما قال أصبح ولو يبيع العبد فخرج به مستريه عن موضع امر أنه غاب وانقطع خبره ولم يوقف له على خبر حياة ولا موت ولا عرف موضعه كان أيضا كالمفقود والكشف في هذا الاستيناء أبعد وأطول اه منه بلفظه ونص النخعي وقال محمد بن العبد يهرب من سيده فتطول اقامته ومن يهرب من دم وهو حر أو عبد أنه كالمفقود قال مالك وكذلك من أخذ متاع زوجته وهرب به من جوف الليل يضرب له أجل المفقود وأرى أن يطلق على هؤلاء عند رجوع الكشف بعدم العلم بخلاف المفقود لانهم فروا اختيارا ومعلوم أنهم قاصدون للتخلف عن الرجوع هذا بالاباق وهذا الثلاثيون أخذوا هذا الثلاثي يظهر عليه وكذلك من فر من دين كثيرا عسر به تطلق عليه بالضرر وليس بمنزلة من لم يكن نروجه من بلده بمثل هذا لان الغالب رغبته في الرجوع الى أهله فهو بين ميت وممنوع من الرجوع وهو لا يختارون للاقامة اه منه بلفظه ونقله في المقيّد والمصنف في ضج بالمعنى مختصرا والله أعلم (ثم اعتدت كالوفاة) قول ز لانه قد يرفق حلها الاول الخ صوابه حلها الثاني بدل قوله الاول وقد وقع على الصواب فيما يأتي له فاها غلط لاشك فيه (والمطلقة لعدم النفقة) قول ز ولعل رد شهادة البينة بالارسال لفسدهم الخ سلم نقل عجم عن ابن رشد وجعل يتأوله بما ذكر وهو تأويل غير صحيح بل ما لا ينشئ مخالفا لما درج عليه المصنف وقد صرح ابن عات في طرده بأنهم ما قولان ونصه انظر ان قدم الزوج وأثبت أنه خلف عندها نفقة هل ترد اليه أم لا فلا ينشئ رد وهو قول ابن عبد الملك أن الحكم نافذ ولا ترد اليه ولمحمد ولا يبي بكر بن عبد الرحمن أنهم اترد الى الزوج انظر في الحرية وفي السكاح الثاني من ابن يونس اه منها بلفظها وقد نقل ابن عرفق في باب النفقات ما في الحرية وسلمه ونصه وفي الحرية سئل ابن رشد عن طلق نفسها بما ذكر تزوجت ثم قالت البينة التي شهدت بمغيبه وأنها لاتعرف له مالا تعدى فيه الزوجة وأن له انتفاض حجرة قيمته سبعة مثاقيل أو فتحوها وأنها كانوا يعرفون ذلك حين شهدوا ووجه لوان الانتفاض تباع في نفقتها أو شهد بذلك غيرهم فأجاب الحكم بالطلاق نافذ ولا يرد رجوع الشهود عن شهادتهم ويعذرون بما قالوا ولا يؤدون ولا تسقط شهادتهم في المستقبل هذا قول مالك في المدونة وغيرها لا يرد الحكم برجوع البينة سواء شهد بالانتفاض البينة التي حكم بها أو غيرها اه منه بلفظه وبذلك أعلم ما في كلام مب نعم كلام عجم فيه نظر لانه سلم كلام المصنف الذي اعتمد فيه كلام أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه ثم اعتمد في فتواه ما لا ينشئ رد ومن وافقه فجاء في كلامه تضاد والله أعلم (وبقيت أم ولده) قول ز من غير عين عليها أنه لم يختلف شيئا فتحوه في ح في باب النفقات عن ابن سهل أنه سأل ابن عتاب هل عليها عين فقال لا لا عين عليها اه فتحوه لابن هرون ونصه فان كانت التي غاب عنها أم ولد تلوم له الحاكم شهرها

أوأكثر بحسب ما رآه ثم يعتقها عليه قال ابن عتاب لا يمين عليها أنه لم يترك لها نفقة بخلاف
 الزوجة واحتج لذلك بقول أشهب أنها تعتق عليه بعد التلوم له ولم يذكروا كريمةا أه منه بلفظه
 ونحوه لابن عرفة ونص ابن عتاب وتعتد بعد عتقها بحبيضة ولا يمين عليها طول أمد المغيب
 بخلاف الحرة أه منه بلفظه ونص ابن عات في طرده فإن ابن عتاب أفتى بتججيل عتقها بعد
 التلوم الشهر ونحوه ولم ير عليها عينا طول أمد المغيب اذ في المسئلة التي جابوب عليها أنه
 غاب عنها منذ ثلاثة أعوام وحكي ذلك رواية عن أشهب وتزلت باشييلة فأفتى التيمي فيها
 بتججيل العتق وخولف في ذلك وأفتى ابن القطان أنها لا تعتق وإن أتى حتى ينصرف
 سيدها أو يصح موته أو يفتضي نعيمه فتخرج حينئذ حرة وأفتى فيها أبو محمد بن الشقاق
 بمثل ذلك وذكر أن لعل بن زياد أنها تعتق ولم يأخذ في جوابه بذلك وذكر ابن العطار في وثائقه
 أنها لا تعتق وتسعى في إقامة معاشها قال ابن سهل والصواب ما أفتى به ابن عتاب والتيمي
 من تججيل عتقها على ما ذكره ابن عتاب عن أشهب وابن الشقاق عن علي بن زياد أه منها
 بلفظها قلنا وانظر ما ذكره من عدم عيبتها تعتق عليه مع ما جزموا به هم أنفسهم من
 وجوب عيبتها لينفق عليها من ماله في ح عن المسيطى ما نصه بعد أن ثبت أنها أم ولد له
 وبعد عيبتها وقوله في الوثيقة أنها خلقت بأمره وثبت عيبتها عنده على الواجب أه وفي
 اختصار ابن هرون ما نصه ويقتضي على أم ولده إلى انقضاء نعيمه بعد أن ثبت أنها أم ولد له وبعد
 عيبتها أنه لم يترك لها شيأ أه منه بلفظه وفي ابن عرفة ما نصه ويقتضي على أم ولده بعد ثبوت
 أنها أم ولده وعيبتها أه منه بلفظه فانظر ما الفرق بينهم ما مع أن الضرر عليه في عتقها أشد
 لغير وجه يظهر بالتأمل الصادق لا يقال الاتفاق عليها من ماله أبل للمال فناسب اليمين
 والعتق ليس كذلك فلم تجب اليمين لأنه منقوض بخلاف الزوجة مع أنه أبل للطلاق الذي هو
 كالعتق فتأمل به بالانصاف نعم إذا اعتبر مفهوم العلة في قول ابن عتاب لطول أمد المغيب وقيد
 قولهم بيمينها للاتفاق بعدم طول الامد والاسقطت اليمين صارت المسئلةان سواء وسقط
 الاشكال والافهم متجه مع أني لم أر من نبه عليه بحال والعلم كله للكبير المتعال وقول مب
 وزاد ابن عرفة ثالث تزوج ونصه الخ يومهم أنه ذكر الثلاثة وإن ما ذكره عنه هو لفظه وليس
 كذلك فيهما ونص ابن عرفة ومن أعسر سنة سنة أم ولده فقال البابي في كتاب القزويني
 تزوج ولا تعتق وقاله جماعة من القرويين ابن اللباد سألت عنها يحيى بن عمر فقال تعتق
 قلت لم لا يفتق عليها من علمها قال فإن لم يكن فيه كفاية وهو قول أشهب ابن عبد الرحمن
 تعتق وكذا أن غاب عنها ولم يترك لها نفقة لا يزوجهما الحاكم لأنه مكروه أه منه بلفظه
 انظر بقيته ان شئت (وماله) قول ز أن ما عليه من الدين لا يحل بالحكم بموته الخ غير
 صحيح وإن سلمه نو و مب بسكوته ما عنه في ابن عرفة ما نصه المسيطى وما عليه من
 ديون ثابتة قضيت بعد حلول آجالها أو إيمان أربابها أو ما لم يحل لم يقض إلا بحلوله أو تمويهه
 هذا قول مالك وغيره من أصحابه وقال أصبغ في الواضحة تحمل بانقضاء الأربع سنين أه منه
 بلفظه وفي اختصار ابن هرون ما نصه وماتت عليه من دين قضاء لاجله بعد عيّن ربه الآن
 يموت بالتهمير فيحل دينه هذا قول مالك رحمه الله تعالى وقال أصبغ في حل ديونه بانقضاء

(وماله) قول ز أن ما عليه من
 الدين لا يحل الخ غير صحيح بل يحل
 بموته كافي ابن عرفة وابن هرون
 انظر نصهما في الاصل

أربع سنين كالزوجة وقال غيره من أهل العلم الزوجة كالمال لا يفرق بينهما حتى يموت بالتعمير وقرئ مالك بين الزوجة والمال اه منه بلفظه (وزوجة الاسير) قول ز وإذا ثبت لهما الطلاق بذلك فخشية الزنى أولى الخ سلمه تو ومب يسكوت ما عنه وقال شيخنا ج فيه نظر فقد سئل المازري عن ذلك فأجاب والحالة أنه قد كان حكم حاكم بنحو ما قاله ز بما نصه هذا لا يصح قد قال مالك وأصحابه فيمن وطئ مرة وانقطع ذكره ان زوجته لا تطلق عليه ولو كانت تشتعل نار من الشهوة ومن الجائز أن يكون الرجل منه مرض أو اعتقل ومرضه واعتقاله يرفع عنه كونه متعديا في ترك الوطء باجماع وان كان غير متعدي فكيف تطلق عليه زوجته نعم لو قصد الاضرار بالمغيب عن زوجته وثبت ذلك نظر اليه نظرا آخر وهذا حكم باطل باجماع من الصحابة وطريق الاستدلال من كل أهل عصر ذكره في المعيار من نوازل النكاح اه من خطبه طيب الله ثراه ﴿ قلت وقد ذكره الوائش ربي أيضا في تأليفه المسمى بغنية المعاصر والتالى في شرح فقه وثائق الفشتالى وأنى بجواب المازري كاه بطوله وسلمه ومن كلام المازري رضى الله عنه أثناء جوابه مانصه وان وقع في خيال فاسد احتجاج بالايلاف فهذا فرع باب آخر المولى متعدي اليين بالله سبحانه أن لا يظالم يمينه على حق امرأته ثم مع هذا ان الشرع احتاط له في العصمة وأمهلته المدة المذكورة ثم لم يطلق عليه وقد سبق منه العدوان باليمين حتى اختبرت فيمينته فاذا أبى عنها تأكد قصده الضرر فطلق عليه اذ ذلك ومن اطلع على ما قال الأئمة فيه اذا منع من الفيتة لمرض أو حبس مع كونه متعديا في أصل يمينه فهم عن الشرع شحمة على العصمة وانه لا يثبتها الا بعد حصول ظلم من الزوجات ثم ذكر مسئلة المقطوع ذكره ثم قال وان ترخص غير خير بالحقائيق بان هذا قد يطلق عليه في قول شاذ فان هذا انما رآه من رأى المقطوع على تأييد الضرر وانه لا يرجي زواله ولا يرتقب من الزوج عوده الى ما كان ثم قال مانصه والانسان اذا أصابه مرض وهو مقيم مع زوجته وامتدت به الايام وحالت بينه وبين الوطء فهل يطلق عليه هذا يعلمه الخالص والعام لان الحكم في سائر بلاد المسلمين وفي سائر الاعصار خلافا وهذا أيضا مشتهر في سائر الاعصار مع كثرة الاسفار واختلاف أمر الغيبة في المقدار ثم لم يتقل عن أحد من فقهاء المسلمين ولا قضاتهم الطلاق على غائب يجري الاتفاق ولم يقصد الاضرار ثم قال والقشوى لها بذلك غلط ظاهر لم يسبق اليه سابق عن يعول عليه اه محل الحاجة منه بلفظه ﴿ قلت وما قاله الامام أبو عبد الله المازري رضى الله عنه صحيح بين نقلا ومعنى أما من جهة النقل فلا طباق عبارات أهل المذهب المدونة وغيرها على ان زوجة الاسير لا تستزوج بحال حتى يموت حقيقة أو حكما أو ينتصر طائعا حقيقة أو حكما وقد راجعت المدونة وأبا الحسن وابن ناجي عليها وتكميل التقييد وحاشية الواوغي عليها أيضا والموطأ وشرحه المتسقى والرسالة وشرحاها ابن ناجي والقلشاني والشيخ زروق والنفاوى وأبا الحسن والتفريع والتلقين ودويان ابن يونس وتبصرة الحمى ومقدمات ابن رشد والمفيد والجواهر ومختصر ابن الحاجب وشرحه الثعالبي وضيع وحاشية صر عليه واختصار ابن هرون والمعين والارشاد وابن عرفة والشامل وغير ذلك من كتب الموثقين وغيرهم فما

(وزوجة الاسير) قول ز فخشية الزنى أولى الخ فيه نظر فقد سئل المازري عن ذلك فأجاب بأنه قد قال مالك وأصحابه فيمن وطئ مرة وانقطع ذكره ان زوجته لا تطلق عليه ولو كانت تشتعل نار من الشهوة ومن الجائز أن يكون الرجل قد منه مرض أو اعتقل ومرضه واعتقاله يرفع عنه كونه متعديا في ترك الوطء باجماع نعم لو قصد الاضرار بالمغيب عن زوجته وثبت ذلك نظر فيه نظرا آخر انظر بقية كلامه وما يتعلق به في الاصل ولو فتح هذا الباب للنساء ولا سيما نساء هذا الزمان لادعت كل امرأة غاب عنها زوجها مع اجراء النفقة عليها انها تخاف على نفسها الزنى فلا تبقى امرأة غائب الاطلقت عليه ان شاءت وفي ذلك من الضرر على الغائب ومن المتأسد ما لا يخفى على ذوى الالباب والله تعالى أعلم بالصواب

رأيت من ذكر هذا القيد وفيما قدمناه من النصوص في مفعود أرض المسلمين ما يعني عن جلب نصوصهم هذا وأما معنى فلان خوف المرأة على نفسها من الزنى أمر باطنى موكول الى أمانتها ولم يجعل له الشارع أمانة يستدل بها عليه ويظهر به اصدقه من كذبها ولو فتح هذا الباب للنساء ولا سيما نساء هذا الزمان لادعت كل امرأة غائب الاطلقت عليه ان شامت الثقة عليها انها تخاف على نفسها من الزنى فلا تبقى امرأة غائب الاطلقت عليه ان شامت وفي ذلك من الضرر على الغياب ومن المفساد لما لا يحصى على ذوى الالباب والله تعالى أعلم بالصواب (وحكم بخمس وسبعين) قول مب عن ابن عرفة وبه القضاء وبه قضى ابن زرب نحو في المعين وزاد ابن عرفة مائنه ابن الهندي وكان ابن السليم قاضى قرطبة يقضى بالثمانين اهـ قلت وفي الدر النثر عن ابن رشد أن القول بالثمانين به جرى العمل وانه الصحيح من الاقوال انظر بقية كلامه وولابد (وان اختلف الشهود في سنة) قول ز أو شهدت بينه بأن سنة كذا أو أخرى بأقل عطفه بأو على ما قبله يقتضى مغايرته ما وقد يتبادر للذهن ان هذا عين ما قبله وأجاب شيخنا ج بأن مراده بالمثال الاول انه شهد شاهدان فقط فأحدهما شهد بخمسة عشر مثلاً والاخر بعشرين مثلاً بخلاف المثال الثانى فشهدت بينه كاملة بكذا أو أخرى بكذا وجوابه ظاهر تؤخذ به عبارة ز لمن تأملها والله أعلم (وورث ماله حينئذ) قول ز أى حين الشروع الخ لم يبين هو ولا غيره ممن وقفت عليه هل المعتبر وارثه حين انفصال الصنفين او وارثه حين انقضاء التسليم والظاهر بل المتعين ان شاء الله هو الاول لانه يحصل اليأس منه انكشف انه كان ميتا حين الانفصال ولانه لا يقتصر الى حكم بقوته فتأمله والله أعلم (بعد سنة بعد النظر) قول مب نقله في المبطنه الخ قلت وبما نقله في المبطنية ونظمه في التحنة جزم ابن سلون وكلامه يدل على أن القاتلين بضرب السنة متفقون على أنها بعد البحث ونصه فان كان في قتال العدو ففيه أربعة أقوال أحدها أن حكمه حكم المفقود في غير القتال فيضرب للزوجة أربعة أعوام ثم تعة وتزوج ان شامت ويبقى ماله الى انقضاء مدة التعمير والثاني أن حكمه حكم الاسير فلا يضرب لامرأته أجل ولا يورث الا أن يثبت موته أو ينقض أجل تعميره والثالث أنه يضرب للزوجة أجل سنة بعد البحث واليأس منه وتعتد بعد انقضائها وتزوج ان شامت ويبقى ماله الى انقضاء أجل تعميره والرابع أنه يضرب له أجل سنة بعد البحث واليأس منه فإذا تمت سنة ولم تثبت له حياة حكم بموته فتعتد زوجته ورثته انذاك ويقسم ماله وهذا القول هو الذى أخذ به أهل الاندلس وجرى به العمل به او حكم به ابن أycin في غزوة الخندق وحكم به في وقعة نشوة وغيرها وهو مقتضى ما رواه أنس بن نافع اهـ محل الحاجة منه بلغة فقهية طي ساقط والله أعلم وقول ز ويورث ماله حينئذ أى حين مضى السنة بعد النظر وهو صحيح على هذا القول الذى اقتصر عليه المصنف لكن لم يبين ز من يرثه هل ورثته يوم التقاد أو ورثته حين انقضاء السنة ولم أر من شرأحه وحواشيه من تعرض لذلك الا قى فانه نظرى ذلك وأحال على ابن سلون ولم أجده في ابن سلون الا ما تقدم وليس فيه تصريح بالحكم وقوله ويرثه ورثته انذاك مقتضى لكل من الامرين كما يظهر

(وحكم الخ) زاد ابن عرفة بعد ما ذكره مب عنه مائنه ابن الهندي وكان ابن السليم قاضى قرطبة يقضى بالثمانين اهـ وفي الدر النثر عن ابن رشد ان القول بالثمانين به جرى العمل وانه الصحيح من الاقوال انظر بقية كلامه وولابد (وان اختلف الشهود الخ) قول ز أو شهدت بينه الخ يتبادر انه عين ما قبله وبما قبله بان ما قبله شهد بعض البيضة فقط بكذا وبعضها بأقل (وورث ماله حينئذ) الظاهر انه يعتبر وارثه حين انفصال الصنفين لانه انقضاء التسليم لانه يحصل اليأس منه انكشف انه كان ميتا حين الانفصال ولانه لا يقتصر الى حكم بقوته فتأمله والله أعلم (بعد سنة الخ) قول مب نقله في المبطنية الخ وبما نقله في التحنة جزم ابن سلون وكلامه يدل على أن القاتلين بضرب السنة متفقون على أنها بعد البحث ونصه في الاصل وقول ز ويورث ماله حينئذ أى حين مضى السنة بعد النظر يعنى على القول الذى اقتصر عليه المصنف ويعتبر ورثته يوم التقاد على ما أفق به ابن لب نقله عنه ابن الناطم وارضاه انظر ذلك في الاصل

وقول ز وبقي عليه خامس الخ فيه انه يحتمل ان المصنف أدرجه في قوله ولزوجة المفقود الخ لانه ترجح فيه عنده ذلك ويؤيد ذلك عدم التقييد أولاً ثم مقابلاته بالاقسام الثلاثة فتأمل وقد وقعت هذه النازلة بعينها ووقع فيها الغلط فطلب من هوى الجواب عنها فقيد فيها تقييداً حسناً قال فيه بعد جلب نقول فعلم بما تقدم ان مسئلتنا منصوصة بعينها وان النصوص السابقة مصرحة بأنه لا سبيل الى قسم ماله بحال حتى يتبين موته أو غيبي مدة التعمير قولا واحداً وبان زوجه فيها قولان أحدهما انها لا تزوج بحال حتى يتبين موته أو غيبي مدة تعميره والثاني انه يضرب لها أجل المفقود وانهم لم يذكروا فيها قولا ولو ضعيها أو يخرجها انه محكوم بموته وقد وقعت الفتوى بكل من القوانين في زوجه له لكن من غير تقييد بالتوجه لبلد الحرب ثم قال ولا خفاء أن كلام ابن يونس يفيد أريحية انه كالمفقود لانه ساقه كانه المذهب ولم يحكم فيه خلافاً انظر ذلك كله وما يتعلق به وبكلام البرزلي في المسئلة في الاصل

بأدنى تأمل والذي أفتى به شيخ الشيوخ أبو سعيد بن لب هو الاول نقله عنه ابن الناطم وارتضاء ونص ما نقله عنه مسئلة المفقود في معتزلة حرب العذر اذا أخذ فيها بقول مالك في رواية أشهب وابن نافع من التبرص سنة بعد الرفع ثم اعتد اذا الزوجة بعد ذلك وقسمة المال على الورثة على ما نقله ابن بطال وغيره واختاره بعض المتأخرين وأخذوا به في نوازل نزات بهم وقع فيها الجاهم في الورثة الذين يقسم عليهم مال المفقود بعد انقضاء سنة هل هم ورثته يوم القصد أو يوم الحكم بنبي على تحقيق ذلك توريت من مات من ورثته فيما بعد الفقد وقبل الحكم وعدم توريتهم ويكون حظهم منه ان ورثوا الورثتهم والذي يظهر أنه أسد في النظر وأجرى مع كلام فقهاء المذهب والله أعلم ان القسمة بعد السنة انما تكون على من يرثه يوم القصد منه بلفظه وقال متصلابه مانصه أقول ثم أخذ الشيخ رحمه الله في توجيه قوله أنه أسد في النظر وأجرى مع كلام فقهاء المذهب بكل احتجاج واضح واستدلال راجح واعتذار عن إيجاب العدة على هذا القول بعد السنة وجواب عن الزام المخالف التناقض في التفريق بين العدة والميراث تركت ذلك خشية التطويل اه منه بلفظه وقول ز وبقي عليه خامس الخ جزم بأن المصنف سكت عن هذا القسم ولا سبيل للجزم بذلك لاحتمال أن يكون المصنف ترجح عنده أن حكمه حكم المفقود في أرض الاسلام فأدرجه في قوله ولزوجة المفقود الخ ويؤيد ذلك عدم التقييد أولاً ثم مقابلاته بالاقسام الثلاثة فتأمل * (تنبيه) * قد وقعت هذه النازلة بعينها ووقع فيها الغلط ثم طلب مني الجواب عنها فقيدت فيها ما هادئ من الحمد لله رب العالمين الذي أوضح معالم الدين وبعث رسوله مبشرين ومنذرين وختم الرسالة بمصطفاه وحبيبه الصادق الأمين وحفظ شريعته من التبديل على من الحين صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطاهرين الطيبين وصحابته الصادقين المتصدقين وكل من تبعهم باحسان الى يوم الدين وبعد فيقول العبد المذنب الفقير الحقير أحوج الوري الى رحمة ربه العلى الكبير محمد بن أحمد الحاج أصلى الله حاله وقوم مابه من الاعوجاج قد وقعت حادثة وهي رجل من تجار المسلمين ركب في مركب لبعض النصارى وتوجه للتجارة في بلاد الروم ثم غاب خبره ولم يظهر له ولا للمركب الذي ركب فيه خبر ولم يدر ما فعل به ويبحث عنه في البلاد التي جرت العادة بتوجه التجار اليها فلم يظهر له خبر أصلاً فرامت زوجه التزوج وورثته قسم ماله فاستفتوا في ذلك فأجاب بعض من اليه المرجع في الفتوى ببلدهم بأن لزوجه التزوج معتمد في ذلك على كلام البرزلي المنقول عند الخطاب وغيره فتوقف القاضي الذي رفعت اليه النازلة في ذلك وكتب لبعض أعيان علماء الوقت يستشيره في ذلك وطلب منه أن يكلمني بأن أكتب له بما ظهر لي فاستخرت الله تعالى في ذلك فعزمت على أن أقيد ما عندي في ذلك ليكون تذكرة لي ولمن هو قصير الباع مثلي فقلت معتمداً على الله ومتوكلاً عليه ومتبرئاً من حولي وقوتي اليه ومستعيناً به في جميع أموري معترفاً بجهلي وقصوري ينحصر الكلام فيه في ثلاثة فصول * (الفصل) * الاول في نقل ما وقعت عليه في النازلة من كلام أئمة المذهب * (والثاني) * في كلام البرزلي المشار اليه هل هو موافق لكلام الأئمة أو مخالفه

علم من توجه البراءة
الحرب ففقدت توجهه
أو بعد وصوله النجاة

(والثالث) على تقدير مخالفته هل يجوز العمل به أو يتعين العمل بكلام غيره من أئمة المذهب *(فصل)* قال أبو الحسن اللخمي في الفصل الخامس من ترجمة ضرب الاجل لامرأة المفقود من كتاب العدة وطلاق السنة من تبصرته مانصه واختلف فيمن توجهه إلى أرض الحرب ففقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره في البر أو في البحر ففقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وان كان فقد بعد وصوله كان كالاسير وقيل ان كان سفره في البحر فقد قبل الوصول كان على حكم المفقود وان كان سفره في البر كان على حكم الاسير وأرى اذا فقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وسواء كان سفره في البر أو في البحر وان فقد بعد الوصول أن يكون على حكم الاسير إلا أن يكون دخل غازيا للقتال اهـ منها بلفظها وتبعه في الشامل فقال مانصه ومفقود أرض الشرك كالاسير لا كالمفقود على الأصح فان توجهه لدارهم ثم فقد فقيل كالاسير وقيل كالمفقود وثالثها ان فقد بعد وصوله فكالاسير والا فكالمفقود وقيل ان كان سفره في البر فكالاسير وان كان في البحر فقد قبل وصوله فكالمفقود ورأى اللخمي أنه كالاسير ان فقد بعد وصوله في بر أو بحر والاف كالمفقود اهـ منه بلفظه وذ كرا لمسطي الاقوال الاربعة التي نقلها اللخمي ولم يعرها ولم يعرج على اختياره وتبعه على ذلك غير واحد قال ابن هرون في اختصار المسئلة مانصه مسئلة واختلف فيمن توجهه إلى أرض الحرب بر أو بحر ففقد في طريقه أو بعد وصوله فقيل هو كالمفقود في أرض الاسلام وقيل كالاسير وقيل ان فقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وان فقد بعد وصوله فعلى حكم الاسير وقيل ان كان سفره في البحر فقد قبل وصوله فكالمفقود وان كان في البر فعلى حكم الاسير وقال ابن عبد الحكم من سافر في البحر فأنقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال في من عرفت مانصه المسئلة اختلف فيمن فقد في توجهه لارض الحرب ففقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره في البر أو في البحر ففقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وان كان سفره في البحر ففقد قبل الوصول كان على حكم الاسير وقال ابن عبد الحكم من سافر في البحر فأنقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال ابن تونس في الفصل الثالث من ترجمة باب في امرأة المفقود والاسير وماله وميراثه من كتاب طلاق السنة مانصه فصل ومن أدرب في البر إلى أرض الحرب فليس كالمفقود في ضرب الاجل وأما من سافر إليها في البحر فكالمفقود بعد الكشف والتبصر يضرب له الاجل وقال أشهب المدرب في البر إلى بلد الحرب كفقود به لاد الاسلام ولا أقول به اهـ منه بلفظه وقال

أبو الوليد بن رشد في أو آخر كتاب طلاق السنة من مقدماته مائنه واختلف فيمن سلك في
 البحر إلى بلاد الحرب ثم فقد فقيل أنه كالمفقود في بلاد المسلمين لا مكان أن تكون الریح قد
 ردت به إلى بلاد المسلمين إلا أن يعلم أنه صار في بعض جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل أنه
 كالمفقود في بلاد الحرب اه منها بلفظها وتبعه الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة فنقل
 كلامه مقتصر عليه ولم يحك غيره ذكره عند قول المدونة في ترجمة المفقود من كتاب العدة
 وطلاق السنة ولا يضرب السلطان لامرأة المفقود الخ ونصه واختلف فيمن أدرب في
 البحر إلى بلاد الحرب ثم فقد فقيل أنه كالمفقود في بلاد المسلمين لا مكان أن تكون الریح
 ردت به إلى بلاد المسلمين إلا أن يعلم أنه صار في جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل أنه كالمفقود في
 بلاد الحرب اه منه بلفظه وكذا تبع ابن رشد العلامة أبو العباس القلشاني في شرح
 الرسالة فنقل كلامه وأقره ولم يحك غيره فانه قال عند قول الرسالة والمفقود يضرب له أجل
 أربع سنين الخ مائنه واختلف فيمن ركب البحر إلى بلاد الحرب ثم فقد فقيل كالمفقود في
 بلاد المسلمين إلا أن يعلم أنه وصل إلى بعض جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل كالمفقود في
 بلاد الحرب اه منه بلفظه وقال العلامة الشيخ أحمد بابا في شرح المختصر عند قول
 المصنف بعد سنة بعد النظر مائنه (فرع أمان من فقد في توجهه لارض الحرب قبل وصوله
 حكمه حكم المفقود وبعد وصوله كالأسير وقيل ان سافر في البحر فقد قبل الوصول
 فكالمفقود وان سافر في البر فكالأسير اه الثاني ولم يعلم من كلامه الرابع من هذه الاقوال
 فرجحه الله المتصلة ليوم القيامة على المصنف لاراحتته الخواطر بتعريف الرابع من متبشر
 الاقوال ﴿ قلب ورجحة الله أيضا على الامام ابن عرفة كذلك فانه بين المشهور والمعروف
 من الاقوال في أكثر المسائل غالبا الاما لا ترجح فيها كما فعل المصنف مع عزو الاقوال
 وتعريف الحقائق وتزيف الضعيف وغيرها مما لا يوجد في غيره والايان بأكثر مسائل
 المذهب اه محل الحاجة منه بلفظه ولم يرد الشيخ على الاجهوري على ما ذكره في التنبية
 الثاني عند قوله ولزوجة المفقود الرفع الخ شيئا ونصه قال ابن عبد الحكم من سافر في
 البحر فانقطع خبره فسيب له سبيل المفقود وفي مسائل القابسي ان الریح اذا قام على المركب
 في المرسى فلم يبين لهم خبر فيحكم بموتهم وغرقهم لكن لا يشهد الشهود الابصيرة الحال
 وان كانوا في المواسطة فكالمفقود اه منه بلفظه واقتصر الشيخ عبد الباقي على كلام
 ابن عرفة الذي قد مناه وأحال على الثاني ولم يعرج واحدا من هؤلاء الشراح على كلام
 البرزلي بحال وسلم الامامان الجليلان الشيخ ابن عاشر والشيخ مصطفى كلام الثاني فلم
 يتعقبا باعقال ماصوته البرزلي ولا نسباه الى القصور ولا تعما قل به كما أغفله وكذا سلم
 كلام الشيخ عبد الباقي محشاه الامامان المحققان شيخنا الامام شيخ الجماعة ابن سودة
 وأبو عبد الله البناني فعلم مما تقدم ان مسئلتنا منصوبة بعينها وان النصوص السابقة
 مصرحة بأنه لا سبيل الى قسم ما به بحال حتى يبين موته أو تغضي مدة التعمير قولا واحدا
 وأن زوجته فيها قولان أحدهما أنه لا تزوج بحال حتى يبين موته أو تغضي مدة تعميره
 والثاني أنه يضرب لها أجل المفقود وان لم يردوا فيها قولا ضعيفا ولا قويا ولا منصوما

ولا يخرج عنه محكوم بموته ثم ما ذكر ما من عرفة وغيره عن ابن عبد الحكم هو راجع
 لاحد الاقوال الاربعة وانما افرد به بالذكر والله اعلم لان الاقوال الاربعة موضوعها
 أن المفقود توجه لارض الحرب كما هي مسئلتنا وكلام ابن عبد الحكم في ركب البحر من
 غير تقييد بكونه توجه لها أو لغيرها فمسئلتنا مأخوذة من كلامه أيضا فيبقى النظر في الزوجة
 في مسئلتنا هل يضرب لها الاجل كما مرأة المفقود أو لا كما مرأة الاسير فان قلنا ان القولين
 على حد سواء أجرى ذلك على ما قرر في مثلها وان قلنا ان أحدهما أرجح من الآخر تعين
 العمل عليه وقد وقعت الفتوى بكل منهما لكن من غير تقييد بالتوجه لبلد الحرب
 بالاول أفق الشيخ أبو الحسن القاسبي فيما هو أخص من مسئلتنا في الخطاب مانصه وفي
 مسائل الشيخ أبي الحسن القاسبي وسئل عن مركبين بجانب البر وفي إحدى المركبين
 رجل يعرفه بعض من في المركب الآخر فهل البحر عليهم في الليل فسمع تكبير أهل
 المركب الذي فيه الرجل للغرق فأصبحوا فلم يجدوا المركب خيرا ولا أثرا فهل يشهد الذين
 يعرفون الرجل انه مات فقال يشهدون بقصة الامر والخاتم يحكم بالموت في هذا قيل
 فلو كانوا بالمواسطة فقال قد يكون هؤلاء منهم الرجح الى موضع آخر هو لا سيبلهم سبيل
 المفقود اه وانما قلنا ان مسئلته أخص لانه ثبت فيها سبب الغرق بسماع التكبير بخلاف
 مسئلتنا وبالنسبة الى قال الشيخ أبو القاسم السبوري ووقع الحكم بذلك وسئل عن ذلك
 الصانع فسلمه ووجهه في أوامر مسائل الانكحة قيل مسائل الخلع يسير من نوازل
 البرزلى مانصه وسئل الصانع في النازلة المشهورة وهم قوم خرجوا للبحر في مركب فتغيب
 المركب ولا يدري هل غرق أو لم يغرق وفيه رجل وهب حجرة ونصف ساقية هل تصح للبنت
 الكبيرة أو الصغيرة المرضعة وهل تصح ان غرق في المركب أو لم تصح وهل يحكم له بحكم
 المفقود ان لم تصح شهادة قاطعة أو عدول انه من جله من ركب في ذلك المركب فغرق وما
 يصنع في أمر زوجته وان لم يثبت موته وحكم له بحكم المفقود وذكر بعض الطلبة عن
 السبوري انه كان يقول من فقد اليوم حكمه في التعمير حكم الاسير في بلاد الحرب لعدم
 من يستخبر عنه رأي هذا الطالب من رأى نفسه لهذا القول ان امرأة المفقود اليوم
 لا يؤجل لها أربع سنين بل تبقى في عصمة المفقود حتى يموت بالتعمير كالاسير انه أوقع الحكم
 بذلك فهل لهذا القول والتأويل وجه عندك في أمر الزوجة والهيئات المذكورات أم لا
 فأجاب اذا كانت الهيئات لم تخرج من يده حين أبقاها على ملكه كما كانت قبل هبته فهي
 باطلة وتكون موروثه عنه ان صح موته وما ذكر عن الشيخ أبي القاسم السبوري رحمه
 الله فهو الذي كان يقول وعلى ذلك فارقته ويجعل حكم المفقود الآن في زوجته حكم
 ماله لا يفرق بينهما الا بالتعمير ولهذا الذي ذهب اليه وجه في الفقه والله أستعين اه منها
 بلفظها وسلم ذلك البرزلى فلم يتعقبه بوجه ولا خفاء أن كلام ابن يونس يفيد أرجحية أنه
 كالمفقود لانه ساقه كانه المذهب ولم يحل فيه خلافا وقد علمت ما قاله المواقف في تأليفه فان
 عمل القاضي بذلك فهو راجع مع الله والله سبحانه الموفق * (فصل) * والظاهر من كلام
 البرزلى أنه لم يقصد بما قاله مخالفة كلام أهل المذهب وانه قال ذلك لقرائن قامت عنده في

ذلك الوقت على أن فقيد راكب البحر اذ ذلك قد غرق واقطعه وسياق كلامه يدل على ذلك
فانه قال في أوائل مسائل العدة والاستبراء ما نصه اللغمي من فقد ديبيله زمن الطاعون أو
توجه اليه زمانه حكمه الموت لقول مالك في أناس أصابهم في طريق حجهم سعال يموت
الرجل من سيزه ولم يأت لهم خبر موت ولا حياة تنزوح نساؤهم ويقسم ما لهم وكذا شأن
البوادي ينتجعون في الشتاء من بلادهم إلى غيرهم من البوادي ثم يفتقدون أنهم على
الموت قلت وشاهدت عام حجت وهو عام تسعة وتسعين وسبعمائة وعام ثمانمائة وعام
قاله الشيخ أخذت نار من ربح بالكرع فيمشي الرجل ثم يسقط ميتا من ربح أصابهم يقال له ربح
السويداء وشاع وذاع أنه فقد من الحمل والتجريدة أزيد من ألف نسمة وكذا فقد من الركب
الغزاوي والمغربي بشر كثير أيضا ولما وردنا على أرض برقة مات من الركب ومريض شئ
كثير ومن فقد منه لم يظهر له خبر أبدا واتجمع معنا بعض بوادي برقة من شدة الغلاء وكانوا
هم أو كثيرون لا يعيشون إلا بالعشب أو الدم أو نحو ذلك وأخذنا عليهم الرق حتى بلغوا
بلاد الحياة فعلى هذا يكون حكمهم على ما قال اللغمي رحمه الله ويكون حكمهم كحاضري
الزحف وعليه وردت مسألة سئل عنها قاضي طرابلس هل حكم هؤلاء حكم المرضى ممن
لا يجوز تصرفه في التبرعات الامن الثالث أو حكمه حكم الصحيح فأقنيت أنا ان كان الوباء
كثيرا ذر يعايد بركب كثير من الناس مثل النصف أو الثلث أو نحوه فحكم ذلك حكم
حاضري الزحف أو هو أشد وأفتى صاحبنا الفقيه القاضي العدل قاضي الجماعة أبو
مهدى عيسى الغبري سدد الله تعالى ان حكمه حكم الصحيح حتى يصيبه المرض المذكور
كما اذا كان الوباء خفيفا لا يصل إلى ما قلناه ومن هذا ما وجد اليوم ممن يفقد من راكب
المسلمين فلا يدري أغرق أم أخذه العدو ولم يظهر له خبر البتة والصواب أنهم محمولون على
الموت بعد الفحص عنهم بالخيار من راكب النصارى وأما من أخذه العدو وقول على ظهر البحر
أو غرزه كما يجي اليوم فحكمه حكم الاسير وقد ذكر حكمه في المدونة وغيرها اه محل
الحاجة منها بلفظها ومن تأمله وأتصف تين له منه حجة ما قلناه لا ترى قوله ومن هذا اذ
الاشارة راجعة الى ما ذكره قبل من ثبوت الامور الناشئة عنها الهلاك غالبا وكذا قوله اليوم
فقد يدلك بوقته وزمانه اذ هو الذي ثبت عنده فيه ما حمله على تصويبه ذلك وقد نقل جله
العلامة ابن هلال في الدر الثمير والسير منه الخطاب والشرىف العلى في نوازلهم بقصد
البرزلى رحمه الله بما قاله في الفقه ما صرح به أهل المذهب ولا احداث قول لم يذكره حفاظه
المعتنون بنقل الاقوال الغريبة والشاذة حتى المخرجة ولو قصد ذلك لم يخرج الى تخريج
ذلك على كلام اللغمي وعلى ما شاهدته في حجه ولم يكن للتقييد بقوله اليوم فائدة بل يكون
التقييد بذلك مضرا ومع ذلك فلا يصح به الاستدلال لمسئلة التنازع لانه جعل موضوع ذلك
من راكب المسلمين والمركب في مسئلتنا للنصارى دمرهم الله والمسلم المفقود راكب معهم
انما هو تبع لهم وفرق كبير بين كون المركب للمسلمين وبين كونه للنصارى ركب فيه
بكره بعض المسلمين لان المركب اذا كان للمسلمين فهم نوايته وخداه يصرفونه حيث
شاؤا الا ان يغلبهم البحر أو يجمع عليهم عدو ولا غرض للمسلمين في بلاد الكفار الا قضاء

حوائجهم فيها وليست لهم داعية تحملهم على طول المقام فيها غير ذلك غالباً وهم حريصون
 مع ذلك على رجوعهم لوطانهم وأزواجهم وأولادهم وأخوانهم المسلمين ومماعتهم الأذان
 وتلاوة القرآن وعمارة المساجد وغير ذلك من الأغراض ومراكب الروم على العكس من
 ذلك وقد تقدم في قول البرزلي وأما من أخذه العدو على ظهر البحر أو غدر به فالغدر في
 مسئلتنا يمكن بلا استبعاد ذلك دأب العدو وكذلك تسلط عدو من جنس آخر من أجناس
 الكفار ولا سيما في هذه الأزمان وغدرهم قبل بأعظم بلاد المسلمين قاص بذلك وبأقبح منه
 والأصل بقاء المفقود حياً كما صرح به غير واحد من أئمة المذهب حتى يعارض ذلك
 معارض قوي ولا معارض هنا بل هناك مؤيد وقد قال اللخمي لما ذكر الخلاف في فقيده
 معتزلة المشركين مائنه فوجه القول أنه كالأسير أن أمره متردد بين الأسر والقتل والأصل
 الحياة ووجه القول أنه ينتظر سنة ثلاث الغالب في القتال القتل وغيره نادر فكان تعلق
 الحكم بالغالب ووجه القول أنه كالمفقود أنه لما أشكل أمره بين الأسر والقتل جعل
 الحكم منزلة بين منزلتين ومحمل من فقد في بلده في زمن الطاعون أو في بلد توجه إليه وفيه
 طاعون على الموت وذكر بعض أصحاب مالك أن الناس أصابهم بطريق مكة سعال وكان
 الرجل لا يسعل إلا يسيراً حتى يموت فمات من ذلك عالم ففقد أناس ممن خرج إلى الحج فلم يأت
 لهم خبر حياة ولا موت فرأى مالك أن تقسم أموالهم لنسائهم ولا يضرب لهم أجل المفقود
 ولا غيره للذي بلغه من موت الناس من ذلك السعال وكذلك الشأن في أهل البوادي في
 الشدة إذ يتجمعون من ديارهم إلى غيرهما من البوادي ثم يفقدون أنهم على الموت وقد
 علم ذلك من حالهم إذا توجهوا إلى البلد الذي يمضون إليه أنهم تلحقهم الضيعة والموت
 أهـ منه بلقطه وانما نقلته بتمامه لأن البرزلي اختصره وفي كلامه ما لا ينبغي إسقاطه
 وهو قوله للذي بلغه من موت الناس وقوله وقد علم ذلك من حالهم الخ. إن ذلك هو المعارض
 للأصل الذي ذكره قبل فليتام ذلك كله بانصاف والله سبحانه أعلم * (فصل) وعلى
 تسليم أن كلام البرزلي نص في نازلتنا أو شاملاً لها بطريق القياس الصحيح تسليمياً جديلاً
 فلا يجوز العمل به والأعراض عن نصوص أهل المذهب المصرحة بخلافه فلو فرضنا أن
 ما صوبه على هذا التسليم الجدل هو قول لغیره مسبوق به لكان من الشذوذ ويمكن أن اذلم
 يذكره أحد من الأئمة الذين قدمنا كلامهم ولا غيرهم عن وقفنا على كلامه بعد البحث الشديد
 عنه وإذا كان للإمام مالك وأكابر أصحابه ممن بعدهم أقوال ثابتة بروايات صحيحة ملغاة فلا
 يجوز العمل بها فكيف به إذا وقد نص غير واحد على أنه لا يجوز الفتوى ولا الحكم
 بالمرجوح وهو شامل للشاذ والضعيف بالإجماع حكاه القرافي في غير ما موضع ونص
 الإمام ابن عرفة والشيخ السنوسي والعلامة العقباني وغيرهم أنه لا يعتبر من أحكام قضاة
 وقتهم إلا ما وافق المشهور ومذهب المدونة فكيف بقضاة وقتنا لا يقال قديح العمل
 بالضعيف إذا جرى به العمل وهذا من ذلك لا نأهتقوله لم نذكر أن العمل جرى به على تسليم
 أنه خلاف ولا من أفتى به وما قيل أن الإمام ابن نجواً أفتى به ونقله الشريف في نوازله فليس
 كذلك والذي في نوازل الشريف هو مائنه سئل سيدي أبو القاسم بن نجوا عن رجل

من ضعفاء البادية غاب عن وطنه وعن القبائل التي جاورها زمن المسغبة وترك زوجته
هل تفتقر الى الطلاق من حاكم فأجاب ان كان الامر كذلك كان للمرأة المذكورة أن
تتزوج من غير افتقار الى الطلاق لان الغائب في زمن الطاعون محمول على الموت وكذلك
من غاب من ضعفاء البادية في زمن المسغبة نص على ذلك الامام أبو الحسن النخعي في
تصريحه وغيره وبذلك وقعت الفتوى من الامام مالك في قضية السعال المعهودة عند
الفقهاء والله أعلم اه جوابه فكتب الشريف متصلا به مانصه قلت وفي المختصر
واعتمدت في مفقود المعترك فذكر كلامه الى قوله بعد النظر وقال اه وزاد متصلا به
مانصه قال في المقدمات وهذا الخلاف انما هو اذا شهدت البيئة العدالة أنه شهد المعترك
وأما ان كان انما رأوه خارجا مع العسكر ولم يرفى المعترك فحكمه حكم المفقود في زوجته
وماله باتفاق اه ونقل البرزلي أن من فقد من الوباء فانه محمول على الموت قال ومن هذا
ما يوجد اليوم ممن يقدم من اكب المسلمين فلا يدري أعرق أم أخذه العدو ولم يظهر له خبر
البينة والصواب أنهم محمولون على الموت بعد الفحص عنهم باخبار مراكب النصارى اه منها
بلفظها وعلى تسليم ان أحد انص على العمل بذلك فلا بد من توفر شروط العمل به الآن كما
نص على ذلك غير واحد قال شيخ شيو خنا العلامة المتفق على جلالته وتقدمه في المعقول
والمنقول أبو العباس سيدي أحمد بن عبد العزيز فيما وجد من شرحه للمختصر عند قوله
مبيننا لما به الفتوى في التنبيه الخامس مانصه اعلم أنه يشترط لتقديم ما به العمل خمسة
أمور أحدها ثبوت جريان العمل بذلك القول ثانيا معرفة جريانه عاما أو خاصا بناحية
من البلدان ثالثا معرفة زمانهم رابعا معرفة كون من أجرى ذلك العمل من الأئمة
المقتدى بهم في الترجيح خامسا معرفة السبب الذي لاجله عدلوا عن العمل وزالى
مقابله ووجه اشتراط ذلك أما الشرط الاول فان قول القائل في مسئلة معينة هذا القول
المقابل للمشهور جرى به العمل قضية تقليدية انبنى عليها حكم شرعي فلا بد من اثباتها بقول
صحيح وأما الثاني والثالث فلانه اذا جهل المحل أو الزمان الذي جرى به العمل لم تنأت
تعديته الى المحل الذي يرا دتعديته اليه اذ لا يمكنه خصوصيات كالألزامنة خصوصيات
مثلا اذا ثبت عندنا أن أهل الاندلس جرى عملهم في القرن الخامس والسادس بالاذن
لنصارى الذين تحت الذمة في احداث الكنائس في أرض العنوة أو في أرض اختطها
المسلمون ونقلوهم اليها فلا يجوز لنا الاقتداء بهم بأن نأذن لليهود في سجلماسة مثالا في
احداثها اذا أهل الاندلس كانوا مجاورين لأهل الحرب في ذلك الزمان فتعينت المصلحة في
الاذن لهم لتلايم ربوا لخواصهم الحرييين فيقوت المسلمين النفع الحاصل بأهل الذمة من
الجزية وغيره او يحصل لهم الضرر بتقوية العدو عليهم وذلك مأمون عندنا بحمد الله
وأما الرابع فان العمل من المقلد عا جرى به العمل تقليدا لمن أجراه واذا لم يعرف من أجراه لم
تثبت أهليته فلا يصح تقليد من لم تثبت أهليته وربما عمل بعض القضاة بالرجوع لجهله
أو لجوره لا لموجب شرعي فيتبعه من بعده لتعود ذلك فيقال جرى به العمل ولا يجوز التقليد في
الجور والجهل وقد سألت قاضيا ممن مارس صناعة القضاء ونشأ بين أهلها عن مستندهم

(والمعتدة الخ) قول ز علي

التفصيل الآتي الخ حسن كلامه فلا يحتاج لتصويب مب الا أن أسقطه تأمله وقول ز أو لعان اقتصر عليه لأنه مذهب المدونة وإن كان خلاف مرتضى ابن رشد وقول ز ولا تستبرئ بوضعه الخ لا معنى له سواء عني أنها لا تتحل للخطاب بوضعه أو أنها تتحل لهم قبل وضعه وكذا إن عني أن الزوج لا يحتاج لاستبرائها بوضعه لأنه إن كذب نفسه بعد تمام التعانها تأبى تحريرها عليه أو قبله فهي باقية في عصمته فلا يتوهم احتياجه لاستبرائها فتأمله * (تمت) * فإن أرادت أن تكون معها أمها أو قرية لها فنعها الزوج فلها ذلك قاله محضون وليس لها أن تسكن معها أكثر من امرأة واحدة قاله المشاور وكذلك للزوج أن يسكن معها في الدار امرأة واحدة إن كان له فيها متاع يخافها عليه أو على شيء من أسباب داره فإن لم يجد فعلية أخرج متاعه قاله ابن عات في طرده (ولأن لم يدخل بها الخ) قلت ولو حكما كغير مطيعة دخل بها ثم الظاهر أنه ليس المدار على كونها مطيعة أو غير مطيعة وإنما المدار على قيام القرينة على أنه أسكنها كما إذا كان لها أهل نقلها من عندهم لبيت يخصها بقصد الدخول بها ومات قبله أو على أنه أراد كفالتها كما إذا لم يكن لها أهل فخازها مع أهلها حتى يتم لها الدخول بها وحينئذ يتخذ لها مسكنًا يخصها والله أعلم

في بعض المسائل جرى عملهم فيها بغير المنصوص إذ لم أجدها مستندا ولو شاذ فلم يجد جوابا ولم يعرف من أجراء أو لوسائل آخر عن مثلها فكان كذلك وأما الخامس فإنه إذا جهل موجب جرى العمل امتنع تعديته اليه وقد رأيت فاضيا احتج على فرض اجارة الرضاع في سجل ماسة بعمل أهل قرطبة وزاد في الغلط أن اعتقد أن الديار المتعارف عندهم هو متقال الذهب عندنا فبينت له أن هذا لا يصح لاختلاف المكان والزمان والاعراف وإن الديار عندهم يطلق على ثمانية دراهم من دراهمهم وهي أقل من الشرعية وأمثال هذا الخطأ في كثير من الطلبية كثيرة نال الله التوفيق وتخصيص هذا الفصل أنه لا بد من ثبوت صحة جرى العمل بوجبه ووجود الموجب في الموضع الذي يراد تعديته اليه ثم لا بد بعد ذلك من السلامة من المعارض الراجح على الموجب أو المساوي له والامتنع التعدية اه منه بلفظه وفيه أعظم كفاية لمن كانت له أدنى دراية وبه سجدته التوفيق والهداية والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله وحبيبه الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين اه ما كنت قيدته (والمعتدة المطلقة) قول ز وكذا في الرجعي على التفصيل الآتي في قوله وللمتوفى عنها قوله على التفصيل الآتي الخ حسن كلامه فلا يحتاج إلى تصويب مب له بقوله صوابه بخلاف الرجعي تأمل (أو المحبوسة بسببه) قول ز أوله إن اقتصر عليه لأنه مذهب المدونة وإن كان خلاف مرتضى ابن رشد ابن عرفة وفيها للملاعة السكنى ورجح ابن رشد قول اسمعيل القاضي قاله ابن عات اه منه بلفظه وقول ز ثم إذا استلحقه في المدخول بها الحق ولا تستبرئ بوضعه قال نو مانصه اختصر كلام عجم ههنا اختصارا غير المبني وأحال المعنى اه محل الحاجة منه قلت ولا خفاء أنه لا معنى يصح لقوله ولا تستبرئ لأنه إن عني بذلك أنها لا تتحل للخطاب بوضعه بل حتى تستبرئ بئس آخر فغير صحيح بالبدية وإن عني أنها لا تستبرئ به بل تتحل للخطاب قبل وضعه فهو أولى بلزوم الصحة وإن عني أن الزوج نفسه لا يحتاج إلى استبرائها بوضع الحمل إذا أراد وطأها فلا يصح أيضا لأنه إن كذب نفسه بعد تمام التعانها معافى لا تتحل له أبدا وإن كذب نفسه بعد التعان وقبل التعانها فهي لم تبز منه فهي باقية في عصمته فلا يتوهم احتياجه إلى استبرائها حتى ينقيه وإنه أعلم * (تمت) * في طرد ابن عات مانصه وعند قوله إن كانت في موضع تخاف فيه على نفسها طردة لابن محضون من سؤال محضون فيمن طلق امرأته فوجب لها المقام في منزله للعدة وأخرج الحاكم الزوج عنها فتريد أن تكون أمها معها أو قرية لها أو ختنها فنعها الزوج فلها ذلك ولا تترك وحدها المشاور وليس لها أن تسكن مع نفسها أكثر من امرأة واحدة قاله وانما ذلك لأنه حق لها خاص يقضي به على زوجها طاع أو كره ويقضي عليها بالبقاء معها وليس لها أن تخرج عنها وليس ذلك كالكره لأن المكرى يعطى العوض على منافع الدار فذلك له أن يسكن غيره في الدار وقال غيره وكذلك للزوج أن يسكن معها في الدار امرأة واحدة إن كان له فيها متاع يخافها عليه أو على شيء من أسباب داره فإن لم يجد فعلية أخرج متاعه وإن كان في الدار فضل عن سكنها فله أن يكرها لنفسه ما لم يضربها إلا بجرى له إن

خافها على نفسها في العدة ان يكرى لها أجرة تكون معها الى انقضاء ثمانين الاستغناء اه
منها بلقظها (ان خرجت) قول ز مع زوجها الصواب حذفه لانه يوهم انه شرط
وليس كذلك ولانه لا يستقيم مع قوله في الجواب وفيمن تقدم طلاقها أو موته الخ فتأمل
(ومضت المحرمة أو المعتكفة) قول مب ونظم بعضهم هذه الصور الخ هذا النظم يوهم
انها تتم الاعتكاف السابق على الاحرام بالحج ولو خشيت فواته مع أن ز قيده بما اذا لم
تتحقق القوات وسلمه مب نفسه ولذلك ذيلت ذلك بيت وهو

مالم تحف اذا مضت في الثاني * فوات ثالث فخذ بياني

(ولها حينئذ الانتقال) قول مب قال ابن عرفة وفيه نظر لقولها ان اتجعت الخ كلامه
يوهم ان قول ابن عرفة عن المدونة قوله أن يخرجها معه نص في المبوأة وان استدل به بذلك
اللفظ وحده وفيه نظر ونص ابن عرفة ابن محرز واللغوي وغيرهما لابن القاسم في الموازية
ان بوث مع زوجها يتنقل بحملها لقلها حتى تنقضي عدتها أبو عمران هو معنى المدونة
وقوله ابن عات وفيه نظر لقولها ان اتجعت سيدها بالبلد آخر قوله أن يخرجها معه كالبديوية
والبدوية تنقل مع أهلها وهي قد بوثت مع زوجها يتنقل فان قلت يرد هذا تفريقها بعد
هذا بين أن تبوأ معه يتنقل ولا ^{لا} قلت انما ذلك في وجوب السكنى على زوجها وسقوطها
ولا يلزم من وجوبها عليه منع انتقال سيدها به كالحرة البديوية اه منه بلقظه فانت تراه انما
استدل بقولها كالبديوية تأمله وقول مب ومثله لابن يونس الخ فيه نظر أيضا لان ابن
يونس لم يعترض ما قاله أبو عمران بل نقله وقوله وما استدل به من كلامه ليس هو من مقوله
بل هو من كلام المدونة وليس بصريح في المبوأة ولذلك أتى بكلام أبي عمران تفسيراً وبظهر
لذلك بنقل كلام ابن يونس برمته قال في باب سكنى المعتدات ونفقات المطلقات من كتاب
العدة وطلاق السنة مانئنه ومن المدونة واذا أعتقت الامه تحت عيسد فاخارت نفسها
أو لم تعتق فطلقها طلاقاً بائناً فان كانت بوثت مع زوجها يتنقلها السكنى عليه ما دامت
في عدتها وان لم تبوأ معه فلتعتد عند سيدها وكذلك ان أخرجها سيدها في العدة فسكنت
في موضع آخر فلا شيء على زوجها اذا لم تكن نبت عنده ويجبر سيدها على ردها حتى
تنقضي عدتها الا أن ينقلها من البلد وان باعها بشرط أن لا يخرجها حتى تنقضي عدتها
قال حديث واذا اتجعت سيدها الى بلد آخر كان له أن يخرجها معه كالبديوية وهذا خلاف
ما روى عن مالك انه لا يجوز بيعها الا لمن لا يخرجها في العدة واذا لم يجوز ذلك لم يشترطها
فباعها أولى وهذا لا يلزم ابن القاسم لان بائعها لا يخرجها الا ان اضطر الى الخروج بها
وليس هو في بيعها مضطراً أن يبيعها ممن يخرجها وهو مجبر من لا يخرجها لان المشتري
كثيرون ولو اضطر المشتري بعد شرائها الى الخروج لامر حدث غير مختار لذلك رأيت أن
يخرج بها كسيدها والله أعلم قال أبو عمران في الامه اذا بوثت مع زوجها فليس لاهلها
أن ينقلوها وهو لم يذكر فيه اختلافاً وأشار الى أنه ليس بخلاف لما في المدونة اه منه
بانظرة فتعلم منه ان قوله عن المدونة الا أن ينقلها من البلد هو فيمن لم تبوأ وذلك هو الظاهر
من كلامها عند التأمل والاتصاف لانه مرتب على قوله فلا شيء على زوجها اذا لم تكن

(ان خرجت الخ) قول ز مع زوجها
الصواب حذفه لانه ليس بشرط
ولانه لا يستقيم مع قوله في الجواب
وفيمن تقدم طلاقها أو موته تأمله
(ومضت المحرمة الخ) النظم الذي
في مب يوهم أنها تتم الاعتكاف
السابق على الاحرام بالحج ولو خشيت
فواته وليس كذلك كما في ز ولذا
ذيله هو في بقوله

مالم تحف اذا مضت في الثاني

فوات ثالث فخذ بياني

(ولها حينئذ الخ) قول ز وليس
لساداتها أن ينقلوها الخ هو مفاد
المصنف وهو الحق خلافاً لابن عرفة
وما نقله مب عنه عن المدونة ليس
نصاً في المبوأة وابن عرفة لم يستدل
بذلك اللفظ وحده بخلاف ما يوهمه
مب وقول مب ومثله لابن يونس
الخ فيه نظر أيضاً لان ابن يونس نقل
ما لابي عمران وقوله وما عزاه له مب
انما هو من كلام المدونة وليس
بصريح في المبوأة ولذلك أتى بكلام
أبي عمران تفسيراً انظر نص ابن
عرفة وابن يونس وغيرهما في الاصل
وقول مب خلاف ما يقتضيه
أول كلام اللغوي الخ فيه نظر بل
الظاهر هو ما اقتضاه أول كلام اللغوي
من التفصيل لان مقامها مع أهل
زوجها هو الاصل وانما يرخص
لها في تركه لمشقة ولا مشقة مع
ارتحالهم للتقرب الاصل

بيت عنده ويجبر سيدها الخ وقد ذكر أبو سعيد نحو ما تقدم عن ابن يونس عن المدونة إلا أنه
 لم يرد ما زاده ابن يونس من قوله عنها إلا أن ينقلها وشرحه أبو الحسن وابن ناجي بدون تلك
 الزيادة وقال ابن يونس أيضاً في الباب الذي قبل هذا وهو باب في مقام المعتدة في بيتها وانتقالها
 إلى غير بيتها منصفه ومن المدونة قال ابن القاسم وتعتد الأمة في الموت والطلاق حيث كانت
 تبيت فإذا اتبعت سيدها إلى بلد آخر كان له أن يخرجها معه ويتم بقية عدتها في الموضع
 الذي انتقل إليه كالبدوية قال حديث هذا خلاف ما روى عن مالك في أول الكتاب أنه
 لا يجوز بيعها إلا لمن لا يخرجها في العدة وإذا لم يجز ذلك لمشتريها فليبايعها أو ولي ابن الموزار
 قال ابن القاسم إن كانت الأمة منقطعة إلى زوجها وليس عن تأنيبه من ليل إلى ليل فانتقل
 أهلها فلا تنتقل معهم حتى يتم عدتها. اهـ منه بلقطة فساق ما في الموازية مساق التفسير
 للمدونة كما صرح به في الموضع الآخر وعلى التفسير حمله اللغوي فساقه فقها مسلماً كأنه
 المذهب ولم يذكروا فيه خلافاً ونصه فصل الأمة المتوفى عنها كالحرة تعتمد في الموضع الذي
 كانت فيه عند الزوج قبل الطلاق أو الوفاة قال ابن القاسم في كتاب محمد وليس لأهلها
 أن يرتحلوا بها إذا كانت متبوءة حتى تنقضي عدتها وإن كانت غير متبوءة انتقلت مع سيدها
 حيث انتقل وحكمها قبل العدة وبعد سواها وقد كان الحكم قبل العدة أن تتوفى مع
 سيدها ويتبعها زوجها وإن بيعت على أن لا يسافر بها المشتري حتى تنقضي العدة
 وتستوفى في البيع المتبوءة وغيره فانها تعتد في البيت الذي كانت تكون فيه عند السيد أو
 الزوج وانتقال السيد الأول بها وانتقال المشتري يختلف اهـ محل الحاجة منه بلقطة
 وما ذكره من قوله وحكمها قبل العدة وبعد سواها نحو في الامهات نقله أبو الحسن وابن
 ناجي وأبو الفضل عياض في تنبيهاته ونصها وقوله في سكنى الأمة وتفرقة بين أن تبوأ معه
 بيتاً أو لا يتم قال فانما حالها اليوم بعد ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها في ذلك ولم أسمع من
 مالك قال بعض الشيوخ الأندلسيين قوله هذا يدل على أن سكنى العدة تابع لسكنى
 العصة اهـ منها بلقطة وقد جزم في ضريح بما قاله أبو عمران وعزاه لغرواحد ونصه
 عند قول ابن الحاجب وتنتقل الأمة مع ساداتها نحو في المدونة وسواء كانت معتدة من
 وفاة أو طلاق قال حديث وهو خلاف ما وقع في المدونة أنه لا يجوز بيعها إلا لمن لا يخرجها
 في العدة وإذا لم يجز لمشتريها ذلك فبايعها أو ولي ونص ابن القاسم في الموازية على أنها إن
 تبوأ مع زوجها يتأفلس ساداتها الانتقال بها وجمع غير واحد من مستلقي المدونة
 على ما في الموازية قال لا يتبع الأمن لا ينقلها هي التي تبوأ مع زوجها والتي تنتقل مع
 ساداتها هي التي لم تبوأ إليه أشار أبو عمران بقوله إن ما في الموازية لا خلاف فيه اهـ منه
 بلقطة وسلبه صريح في حاشيته وأشار إلى الاعتراض على ابن الحاجب باخلاقه بما هذا
 الشرط ونصه قال المصنف أي ابن الحاجب وتنتقل الأمة مع ساداتها لا يؤخذ منه
 أن هذه المسئلة مشروطة بأن لا تبوأ بيتاً اهـ منه بلقطة وقد ذكر في التنبيهات
 في ذلك تأويلات وانفصل آخر على أن ما في الموازية تفسير ونصها وقوله في الأمة
 الحادة إن باعوها يبيعونها ممن لا يخرجها من موضع عدتها وقال في باب آخر إذا

اتقل أهلها اتقلوا بها قال بعضهم هذا خلاف إذا كان لهم هم الخروج فكيف
 لا يجوز للمشتري ذلك وإلى نحوه أشار جديس وقال غيره وإنما قال لا يخرجها أي من
 موضع عدتها أي كالبائعين فلما إذا أرادوا الانتقال اتقلوا بها كذا ذكر للبائعين وقيل
 لا يبيعونها ممن لا يدع ذلك ولا يلتزم بقاءها ممن لا يتق الله عز وجل في ذلك وقيل ينتقلها رباها
 الأولى للضرورة ولا يبيعها إلا لمن لا يتقلها إلا للضرورة في ذلك وقيل ينتقلون بها إذا كانت
 غير مبرورة، مع يتأقاذا بوث، مع يتألم يكن لهم ذلك وهو معنى ما يأتي آخر الكتاب ومعناها
 هي التي تبوأ معه وهو منصوص في كتاب محمد ويكون وفاقا له منها بلفظها ونقله
 أبو الحسن أيضا قلت ومات له أبو عمران وغيره هو الحق الذي ليس فيه ارتباب واعتراض
 ابن عرفة رحمه الله وإن اعتمدت على ليس بصواب واحتجاجة بقول المدونة كالبدوية
 فيه نظر من وجوه أحدها أنه رتب قولها كالبدوية على قولها أنه أن يخرجها معه وهو
 وإن كان كذلك عند أي سعيد فهو خلاف ما تقدم في نقل ابن يونس عنها إذا زادت قولها
 يخرجها مع موتهم بقية عدتها في الموضع الذي اتقل إليه كالبدوية أنه فقوله كالبدوية
 تشبيه بما قبله يليه وهو قولها وتم بقية عدتها الخ وعلى احتمال رجوعه للأميرين معا
 فقد تقرر أن ما احتل واحتمل لا دليل فيه ثانيا أنها على تسليم أنه راجع لقوله فله أن
 يخرجها معه فليس نصافي رد ما قاله أبو عمران ومن وافقه وغاية ما هناك استناده إلى قاعدة
 أن الأصل في التشبيه هو التمام ولكن ذلك وحده لا يبين حله هنا على التمام لوروده كثيرا
 غير تام كدفعه من حل ذلك على الشذوذ يبين حله هنا على أنه ناقص على ذلك الاحتمال
 أن حله على التمام يؤول إلى اختلاف قول ابن القاسم إذا ما في المدونة والموازاة له كما
 تقدم التصريح به في كلام ابن يونس وقد ذكرنا في غير ما موضع قول أبي الوليد بن رشد أن
 التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن إليه سبيل فكيف بامام واحد ثالثا أنه تشبيه
 معارض بتشبيه أقوى منه وهو ما تقدم عن الأمهات من قولها وإنما حالها اليوم بعد
 ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها فانه يفيد أنه ليس له السفر بالمبوءة بعد الطلاق والموت كما
 ليس له ذلك فيها قبلها وإنما قلنا أنه أقوى لأن هذا الاحتمال فيه بخلاف قولها كالبدوية
 حسبما صرح به ولأن قياس حالها بعد الطلاق على حالها قبله المستفاد من هذا التشبيه
 قياس صحيح لسلامته من القواعد بل هو من القياس الجلي كما ستري وجهه وقياسها على
 البدوية المستفاد من التشبيه الذي احتج به ابن عرفة غير صحيح أما أولا فلا سفر البدوية
 رخصة للمشفقة اللائمة لها ومعلوم أن الرخص لا يقاس عليها وأما ثانيا فلعدم المساواة
 وظهور الفارق وذلك أن الرخصة في البدوية لها والخطاب متوجه إليها والخطاب في
 الأمة متوجه لسيد خا والرخصة له لا لها دليل ما تقدم من النصوص وإذا كان الأمر
 كذلك فلا معنى للقياس لأن سفر أهل البدوية الذي نشأت منه المشقة التي هي سبب
 الرخصة ليس من فعله أو لا تسبب له فيه أصلا ولا تقدر على رفعه إذ ليس لها منعهم منه
 فعليه اختيار أو للضرورة ولورفعتهم إلى الحاكم ما وسعه أن يحكم عليهم بالصبر حتى تنقضي
 عدتها بخلاف السيد في أمته المبوءة فان السفر هو نشوة فكيف يرخص له في ذلك وهذا

واضح ان كان غير مضطر الى الس- فركذا ان كان مضطرا لان له مندوحة عن السفر بها
بيعها من لا يخرج بها أو ايداعها عند أمين يلحقه بها بعد انقضاء عدتها أو استئجار أمين
على ذلك ان لم يجد من تبرع بذلك أو رجوعه هو اليها بنفسه بعد انقضاء عدتها أو بعته
من يأتيه جهامته برعا أو باجرة ولا يمكن البدوية شي من ذلك على وجه شرعي الا نادرا مع أن
تكليفها باجرة محرم على تقدير وجوده وقبوله لاخذ الاجر منها ليلحقها بأهلها ولم تسبب
هي في ذلك ليس كتكليف السيد بالاجر لطلاق الامين مع أنه المتسبب وبيان الاحروية
التي أشرنا اليها قبل أن منع السيد من سفره بأتمه المبوأة وهي في عصمة زوجها انما هو
لحق زوجها فلا أسقطه سقط وهذا أمر يسلمه ابن عرفه وغيره وهذه العلة بعينها ثابتة بعد
الطلاق أو الموت للمزوج من الحق في حفظ نسبه هو ان كان حيا وعصبته ان مات وانضم
الى ذلك حق الله تعالى وهو لو انقرد مقدم على حق الآدمي هنا كافي مسئلة الطر المستأجرة
وفي غير هذا الباب كمسئلة من سرق نصا ابشر وطه وقطع يده مكافئ له عدا باتفاق ابن عرفة
وغیره فكيف اذا اجتمع معا كما هنا قال أبو الحسن عند قول المدونة ولا تبث معدة من
وفاة أو طلاق بائن أو غير بائن الا في يمينها من نصه النعمي وذلك حق للزوج لحفظ النسب
لانها ممنوعة من الازواج لاجل مائه وحق الله عليها اه منه بلفظه ونص النعمي
سكنى المعتدة في الموضع الذي كانت تكون فيه في حال الزوجية وسواء كانت
عن طلاق رجعي أو بائن أو وفاة وذلك حق للزوج لحفظ النسب وحق لها الان اعمومة
من الازواج من أجل مائه وحق لله تعالى عليه اه منه بلفظه فيا عجا كيف يمنع
السيد من السفر بالمبوأة لحق الزوج وحده ويباح له ذلك مع وجود حقه وحق الله وبذلك
كله تعلم ما في كلام ابن عرفة ومب وأنا الحق ما أفاده كلام المصنف وصرح به ز والله
الموفق * (تنبيه) ذكر ابن عرفة معارضة حديث السابقة وقال عقبها مانصه وقبله
الصقلي وابن عات وغيرهما اه محل الحاجة منه بلفظه وانه عنه غ في تكيله وقبله
معبر عن الصقلي بابن يونس وفيه نظر لان ابن يونس لم يقبلها بل أجاب عنها كما تقدم في
كلامه وصرح بذلك في ضريح فانه قال بعد ما قدمناه عنه انقامانصه وأجاب ابن يونس
عن معارضة حديث وقال لا يلزم هذا ابن القاسم اه منه بلفظه فذكر كلام ابن يونس
السابق والعذر لابن عرفة والله أعلم أنه لم يقف على كلام ابن يونس الذي أجاب به عن
المعارضة وانما وقف على كلامه الآخر الذي لم يجب فيه عنها وانه أعلم (كبدوية ارتحل
أهلها) قول مب وهو الظاهر خلاف ما يقتضيه أول كلام النعمي من التفصيل الخ
فيه نظر بل ما اقتضاه أول كلام النعمي وجرم به ز هو الظاهر لان مقامها مع أهل زوجها
هو الاصل وانما يرخص لها في تركه للمشقة ولا مشقة مع ارتحالهم القرب وفي ضريح
مانصه ابن عبد السلام ان كان المراد أن الحكم بذلك رخصة وأن الاصل كان أن تتوى
مع أهل زوجها ولا ما عارضها من مشقة الرجوع الى أهلها عند انقضاء عدتها فظاهر وان
كان المراد أن هذا هو الاصل عند مالئ وأنهما الوارثت لك المشقة وارتحل مع أهل
زوجها لما كان لها ذلك فلا يبين وجهه وعلى الاحتمال الاول فهمها الشيوخ اه منه

بلفظه فانظر قوله وعلى الاحتمال الاول فهمها الشيوخ بتجده شاهد الما قلناه ولا جمل
 هذا قيدوا جواز ارتحالها مع أهلها ان كانوا هم المرتحلين بأن يكون ارتحالهم لما فيه
 مشقة والالم يجوز لها ذلك كما جزم به ز فان كان مب يسلم هذا القيد في ارتحال أهلها
 فلا وجه لاستظهاره عدم التقييد في ارتحال أهل زوجها الان العلة واحدة وان كان
 لا يسلمه أيضا فهو محجوج بكلام الأئمة في التنبيهات مانصه وقوله في البدوية تنتوي
 مع أهلها حيث اتوا أي ترحل وتبعه من النوى وهو البعد وهذا يدل على ما أشار إليه
 بعض الشيوخ انما يكون لها أن تنتوي مع أهلها اذا كان رحيلهم لغير القرب لا تقطاعهم
 عنها وانقطاعها عنهم وأما ان كان على قرب بحيث لا تنقطع عنهم وترجع اليهم عند تمام
 عدتها فتقيم مع أهل زوجها اه منها بلفظها واعتد كلامه هذا غير واحد مقتصرين عليه
 فنقله أبو الحسن بهذا اللفظ ولم يزد عليه شيئا وابن ناجي مختصر اوله يذكرك خلافة ونصه عياض
 أخذ بعضهم منه أنه انما يكون لها ذلك ان كان رحيلهم لبعده وان كان لقرب بقيت له تمام
 عدتها وسئل عن ماتت فأراد زوجها دفنها في مقبرته وأراد عصبته دفنها في مقبرته
 فأجبت بأن الحقول قول عصبته أخذ من هذه المسئلة لفقد النص فيها اه منه بلفظه
 ونق له غ في تكميله وأقره وزاد متصلا به مانصه وكتب في طرته شيخ شيوخنا الامام
 الحافظ الفقيه المحدث أبو القاسم بن موسى بن معطي العبدوسى هي منصوصة في
 الاستغناء اه وقد وقفت عليها في كتاب الجنائز منه ونصه المشاور وان اختلف الابواب
 والزواج في المرأة فأراد أبوها حملها الى موضعهم ما أو في زوجها كان ذلك لا يوجبها ان أراد
 الزوج دفنها خرج معها الى الموضع الذي أراد أبوها كان له ولده غير أم لا اه ولم ينقله ابن
 عات في الطراره اه منه بلفظه وبذلك كله لم ما في كلام مب والله أعلم * (فائدة وتنبية) *
 قول عياض أن تنتوي حيث اتوا ومن النوى صريح في أن النون أصلية والتاء زائدة
 فوزن اتوى افتعل كافتخر ومثله في النهاية فانه قال في باب النون مع الواو مانصه وفي
 حديث عروة في المرأة البدوية التي توفي عنها زوجها أنها تنتوي حيث اتوى أهلها أي
 تنتقل وتحول اه منها بلفظها وكذلك فعل أبو الفضل عياض في المشارف وذكره في سادة
 نوى فقال مانصه وقوله تنتوي حيث اتوى أهلها قال الخطاى أى تحول وتنتقل اه
 منها بلفظها او وقع في المصباح ان اتوى بمعنى اتقل فونه زائدة وتاؤه أصلية فانه قال في ترجمة
 التاء والياء وما يثلثم ما مانصه والتوى وزان الحصى وقد عده هو الهلاك وانتوت القبائل
 على ان فعلت انتقلت اه منه بلفظه فانظره مع كلام غيره والله أعلم (وأقرع لمن يخرج)
 قول مب هذا النظر انما هو في العلة أى في تعاليل ابن عرفة ما قاله من منع القرعة هنا
 واخراج غير المعتدة واقرار المعتدة بقوله لان اقامتها حق لله وهو مقدم الخ فنظر فيه ح
 بانه قد ثبت اخرجها لشرها مع أن هذه العلة موجودة ولوراعيناها لم يخرج عند ثبوت
 شرها لان حق الله موجود اذ ذلك فدل ذلك على أنه لا أثر لتلك العلة وهو ظاهر يادى الرأى
 ولذلك سلمه مب وغيره ولكن من تأمل وأمعن النظر وأنصف ظهر له صحة ما قاله الامام
 ابن عرفة من أنه لا محمل للقرعة هنا لان القرعة انما شرعت في الامر بين المتساويين لئلا

(وأقرع لمن يخرج) من تأمل وأنصف
 ظهر له صحة ما قاله ابن عرفة من أنه
 لا محمل للقرعة هنا لانها انما شرعت
 في الامر بين المتساويين لئلا يلزم
 الترجيح بالامرج والامر ان هنا
 ليسا بمساويين اذ لا خفاء أن حق
 الله أو جوب فيحافظ عليه ويتعين
 المصير اليه مهما جهل الحال حتى
 يتحقق جورها كما في حديث بنت
 قيس والله أعلم وقول مب الاول
 لأن القطان هو بالقاف والنون في
 النسخ الصحيحة لا بالعين والطاء
 خلاف ما وقع لهونى في نسخه
 فاعترضه أنظره وكان حق المصنف
 أن يقتصر على الثانى كما أشار له ق
 لانه الاربع والاقوى فيتعين أن
 يكون به العمل والفتوى انظر الاصل

يلزم الترجيح بلا مرجح والا مرن هنا ليسا بمتساويين اذ لا خفاء ان حق الله اوجب فبحفاظ
عليه ويتعين المصير اليه مهما جهل الحال حتى يتحقق جورها كما في حديث بنت قيس
هذا امر اده والله أعلم ولم يتنازل لايضاحه ليسبق للعقول في ذلك مجال على عادته رحم الله
الجميع عنه فتأمل به بالنصاف (وهل لا سكتي لمن سكنت زوجها الخ) قول مب الاول لابن
الطارق وابن المكوي الخ نحوه لتو والطارق عندهما بالعين المهملة والراء بعد الالف
والذي في التنيهات ابن القطان بالقاف والنون بعد الالف كذا وجدته فيه او كذا نقله ابن
عرفة وابو الحسن وابن ناجي في شرحهم ما للامدونة ولم يذكر وا ابن الطارق أصلا ويظهر أن
ما فيهم هو الصواب الا قدمنا من أن ابن القطان هو المعاصر لابن عتاب وانما كانا لا يكادان
يتفقان * (تنبيه) * كلام التنيهات يشهد لتسوية المصنف بين القولين فانه قال متصلا بما
قدمناه عنه عند قوله ولها الانتقال مع ساداتها ما ناصه وسره أن المرأة اذا طاعت زوجها
بسكنائها مع اهدون كراه ثم طلقها فطلبت منه كراه أمدا للعدة يلزم ذلك زوجها او بهذا
أفتى أبو عمر بن المكوي وابن القطان وقاله الاصملي وذهب القاضي ابن يتي بن زرب
وابن عتاب ان عليه الكراه واليه ذهب اللغمي لان المكارمة قد زالت بالطلاق ومنها
بالمسئلة الأخرى بعد هذا في الكتاب في التي نسكن بكراه من لا هي أكثره فطلعت ولم
تطلب الزوج بالكراه حتى انقضت العدة قال ذلك لها فها هذا يدل على أحد القولين
المتقدمين اه منها بلفظها قلت وفي كلام ق إشارة الى الاعتراض على المصنف
وانه كان عليه أن يقتصر على الثاني لانه نقل كلام اللغمي وقال عقبه ما ناصه اه من اللغمي
ولم يذكر غير هذا القول وبذلك أيضا قال ابن عتاب وابن زرب قال بعض الموثقين وهو
أقيس قال الميطي وهو الحق ان شاء الله وذ كر ابن سلون القولين قال والاظهر وجوب
الكراه عليه اه وما أشار اليه من الاعتراض صواب ففي ح هنا ما ناصه الاول لابن
المكوي وضعفه ابن رشد قال ابن عرفة ابن عات قال ابن رشد قول ابن المكوي وهم اه
وقال ح في التزامه ما ناصه قلت والظاهر اللزوم لانها لو كانت باقية في العصمة وطلبت
منه الكراه في المستقبل لكان لها ذلك ونقل الميطي انه الاقيس فتأمل اه منه بلفظه
وقد بين ابن عرفة بسبب الوهم فانظر لم تركه ح ونصه ابن عات قال ابن رشد قول ابن المكوي
وهم لان مسئلة الكتاب انما تكلم فيها على ما يوجب الحكم وذلك غير متفرق في العصمة
والعدة ثم ذكر ما تقدم للغمي من اعتبار عودة العصمة كما نصح من عند نفسه اه منه بلفظه
فتمحصل أن الثاني هو الأرجح والاقوى فتعين أن يكون به العمل والفتوى والله أعلم
(وللغرماء بيع الدار الخ) قول ز بشرط سكنها أي على المشهور ومذهب المدونة
وقال ابن عبد الحكم لا يجوز البيع بهذا الشرط لانه غير راتنظر ابن عرفة وقول ز مدة
عدها أربعة أشهر وعشر الخ يقتضي أنها ان كانت حاملا لا يجوز وصرح بذلك ابن
عاشر ونصه جاز البيع في هذا الفرض لتعين المدة المستتة فلو كانت حاملا على هذا لم
يجوز ويدل على هذا قوله فان ارتأبت الخ اه منه بلفظه (ومع توقع الحيض قولان)
لم يعزهما ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا المصنف في ضيق ولم أقف الآن على من عزاهما

(وللغرماء الخ) قول ز أربعة
أشهر وعشر الخ مقتضاه انما ان
كانت حاملا لا يجوز وصرح به ابن
عاشر انظر نصه في الاصل

(المنقضى المدة) قول ز فان أرادت البقايا بأجرة منها في الموت فليس لربها الامتناع
 الخ ليس في ح التقييد بالموت وانما فيه مانصه يريد اذا امتنع ربه من رآه وكان
 لامتناع وجه والا فليس له الامتناع انظر ضميم وغيره اه منه ولم يرد عليه شيئا والمثله
 مبسوطه في التنبيهات وقد صرح فيها بما وااة الطلاق للموت في ذلك ونصها وقوله في
 أهل الدار اذا أرادوا أن يخرجوها فذلك لهم اذا انقضى الكراء معناه اذا كان اخراجهم -
 لحاجة لهم للدار من سكنى أو بناء أو شئ من ذلك كذا فسر ابن كثرة في المدينة والمبسوطه قال
 وليس لرب الدار أن يخرجها الا بعد رجحان يخافه على داره ان تركت فيها وليس لهم أن
 يزيدوا عليها في الكراء والمساكن لها بالكراء الذي كان يتكراهه زوجها ومعناه عندى أن
 يكون ذلك من قبل أنفسهم وأما ان جاءهم من يكثرها بأكثر كان لهم اخراجها الا أن تلتزم
 الزيادة هي أو الزوج ولا خلاف أن أهل الدار متى تركوها بكراء مثلها انه لازم للزوج في
 الطلاق ولها في الوفاة ويساوي في الكتاب بعد هذا اه منها بلنظها (وهل نفقة ذات
 الزوج الخ) قال ق هذه هي عبارة ابن الحاجب قال ابن عرفة وهو كلام مجمل اه وفيه
 نظر اذ لو كانت عبارة ابن الحاجب هي عبارة المصنف لم يكن فيها اجمال وانما عبارة ابن
 الحاجب هي مانصه وفي الغالب بغير العلم بمتن الزوج قولان اه وعليها ينزل كلام ابن
 عرفة وقول ز أرجحهما كما في غ الثاني غير صحيح وان سكت عنه نو و م لان
 غ أنكر الثاني أصلا ثم قال في التنبيه الاول مانصه لذا تأملت ما تقدم علمت أنه كان
 الصواب أن يقول المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم تحمل ولم يبين بها عليها الا على زوجها على
 الرابع اه منه ثم وجدته في عدة نسخ أرجحهما الاول وهو حينئذ صحيح وقول م
 الثالثة على زوجها وعليها الى قوله الاول عن أبي عمران والثاني عن بعض التعاليق الخ
 كلامه صريح في أن الاول هي أنها على زوجها والثاني عليها وحينئذ فهذا العزو
 معكوس اذ الذي في ق و غ عن ابن يونس عزوها عليها لابي عمران وانها على زوجها
 لبعض التعاليق ومثله لابن عرفة ونصه وفي كون نفقة المستبرأة لو طهرها غير زوجها قبل
 بناءه غلطاً عليه أو عليها نقل الصقلي عن بعض التعاليق وأبي عمران فانه لان يظهر حملها
 رجعت على واطئها اه منه بلنظها وما هم هو الذي وجدته في ابن يونس في ترجمة من أراد
 نكاح امرأة أو شراء أمة فزعم أبووه أنه وطئها الخ من كتاب النكاح الثاني ونصه وذ كر عن
 أبي عمران أنه قال لان نفقة لكل واحدة منهم ما في الاستبراء الا على زوجها لانه لم يدخل بها
 ولا على الواطئ لانها غير زوجته الا أن يظهر حمل فترجع عليه بما أنفقت ثم قال وفي بعض
 التعاليق ان نفقة كل واحدة على زوجها الحقيقي والاول أصوب اه منه بلنظها فما لم
 سبق فلم أو تعييف من النساخ والله أعلم

(فصل في الاستبراء)*

قول م وفيما قاله نظرين وجه هذا النظر والله أعلم لو حذف قوله أو طلاق لكان
 الحدغ غير مانع لدخول بعض صور العدة فيه وذلك في المطلقة دون الثلاث فهذه الصورة

(المنقضى المدة) قول ز بأجرة
 منها في الموت الخ ليس في ح
 التقييد بالموت وقد صرح في
 التنبيهات بما وااة الطلاق للموت
 في ذلك انظر نصها في الاصل (وهل
 نفقة ذات الزوج) ليس في عبارة
 المصنف اجمال خلافاً لى وانما
 الاجمال في عبارة ابن الحاجب وقول
 ز أرجحهما كما في غ الثاني الخ
 غير صحيح لان غ أنكر الثاني
 أصلاً ثم قال اذا تأملت ما تقدم
 علمت أنه كان الصواب أن يقول
 المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم
 تحمل ولم يبين بها عليها الا على زوجها
 على الرابع وفي عدة نسخ أرجحهما
 الاول وهو حينئذ صحيح وقول
 م الاول عن أبي عمران والثاني
 عن بعض التعاليق الخ هذا العزو
 معكوس كما في ق و غ وابن
 يونس وابن عرفة انظر الاصل
 والله أعلم

(فضل في الاستبراء)*

قول م وفيما قاله نظرين يعني
 لان الطلاق القاصر عن الغاية غير
 رافع للعصمة فلو حذفه كما زعم ع
 لكان الحدغ غير مانع فتأمل وانظر
 الاصل

فهم عجم زوجها بقوله لا لرفع عصمة ظننا منه ان الطلاق رافع للعصمة مطلقا وليس كذلك بل الطلاق رافع للعصمة هو الذي بلغ الغاية فقوله لا لرفع عصمة خرج به العدة للوفاة وللطلاق البالغ الغاية وقوله أو طلاق أي قاصر عن الغاية خرج به الصورة المذكورة وغاية ما فيه حذف الصفة لدليل وهو جائز واقع في أفصح النصيح وبديل لما قلناه من أن الطلاق القاصر لا يرفع العصمة قول المصنف فيما مر أن بقي من العصمة المعلق فيها شيء وصرح بذلك ابن عرفة فقال أثناء الكلام على انكار الزوج هل هو طلاق مانصه فالطلاق شرعا انما هو من باب العدم اللاحق وهو رفع العصمة أو ببعض أجزائها اه منه بلفظه (ولم يكن وطؤها مباحا) قول مب فيه نظران وطؤها كان مباحا في نفس الامر لانه كان بالنكاح الخ في نظره نظران ذلك النكاح فاسد يتصم فحظه على المشهور وان أجاز له السيد فلا باحة في نفس الامر فاقاله ز هو الظاهر تأمله (وان صغيرة) كذا فيما وقعت عليه من النسخ بان مع أن الخلاف المذهبي فيها قوي في ابن عرفة مانصه وفي سقوطه في مطيعة الوطء ولا تحمل عادة لصغرها أو كبر نقل ابن رشد عن الاخوين مع النخعي عن رواية ابن عبد الحكم والميتطي عن ابن حبيب والمازري عن رواية ابن غانم ونقل ابن رشد عن مالك مع أكثر أصحابه والمازري عن رواية ابن القاسم وابن وهب اه منه بلفظه فلما أتى المصنف بلولكان أحسن (أو غنم) قول مب غير صحيح بل نفقته في استبرائها على سيدها الخ فيه نظري بل ما قاله ز هو الصحيح في ضج مانصه عياض وأحب في مسئلة الغياص محمولة على الوجوب قال ويبيته ما وقع في أول الكتاب من قوله وعليه أن يستبرئها قالوا وعلى الغاصب نفقته ومنه ضمانها حتى تخرج اه منه بلفظه فانظر قوله قالوا الخ ففيه أعظم شاهد لز وقول مب كيدل عليه ما تقدم الخ أشار بذلك والله أعلم لما قاله ز عند قوله فيما مر قريبا وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمل الخ من قوله فان كان وطؤه محض زنى لم يلحق به ولا نفقة لها في حله وانما لها السكنى وفي قياس هذه على ذلك نظرا أما أولا فلانه قياس معارض للنص ومعلوم ما فيه وأما ثانيا فلان ما تقدم في الزوجة وان كانت مملوكة للغير وما هنا في أمة يملكها سيدها ليست لاحد بزوجة ولا يصح قياس الأمة على الزوجة لوجود الفارق لان الزوجة زوجيتها ثابتة في الحال والمآل ولا يوجب وطء الغاصب في ذلك خلافا بخلاف الأمة قائم ان حملت من وطء الغاصب كان لسيدها أن يضمه القيمة يوم وطئها وبذلك يظهر أنها كانت على ملكه من يوم وطئها ان أغرم قيمتها فنامله بانساف وأيضا الأمة في ضمانه زمن الاستبراء بخلاف الزوجة والله أعلم وقول مب لا يضر لانه اغنياء الخ هو كذلك ولكن في المبالغة عليها بحث من جهة أخرى وهي أنه اغنياء على التوهم ولا وجه لتوهم في الاستبراء فيما ملك من الغنمة بل الملك من الغنمة هو الأصل في وجوب الاستبراء لان الحديث الوارد فيه وقع في سبي أو طاس كما في المقدمات وابن يونس وغيرهما فتأمل وقول ز والمصنف رحمه الله سلك مسلكا مخالفا لظاهر المدونة الخ قلت ما سلكه المصنف هنا وفي توضيحه من اعتماده على كلام عياض في المغصوبة هو الصواب لان عياضا استدلل على حمل قولها أحب على الوجوب بتصریح

(ولم يكن وطؤها مباحا) قول مب فيه نظران وطؤها كان مباحا الخ في نظره نظران ذلك النكاح فاسد يتصم فحظه على المشهور وان أجاز له السيد فلا باحة في نفس الامر فاقاله ز هو الظاهر تأمله (وان صغيرة) لو عبر بلو بدل ان لوجد الخلاف المذهبي فيها كما في ابن عرفة (أو غنم) قول مب بل نفقتها في استبرائها على سيدها الخ فيه نظري بل ما قاله ز هو الصحيح انظر نص ضج في ذلك في الأصل وقول مب كيدل عليه ما تقدم وأشار به لما قدمه ز عند قوله وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمل الخ ولادليل له فيه لان ما تقدم في الزوجة وان كانت مملوكة للغير وما هنا في أمة يملكها سيدها ليست بزوجة لاحد ولا يصح قياس الأمة على الزوجة لوجود الفارق لان الزوجة زوجيتها ثابتة في الحال والمآل ولا يوجب وطء الغاصب في ذلك خلافا بخلاف الأمة قائم ان حملت من وطء الغاصب كان لسيدها أن يضمه القيمة يوم وطئها وبذلك يظهر أنها كانت على ملكه من يوم وطئها ان أغرم قيمتها فنامله بانساف وأيضا الأمة في ضمانه زمن الاستبراء بخلاف الزوجة والله أعلم وقول مب لا يضر لانه اغنياء الخ هو كذلك ولكن في المبالغة عليها بحث من جهة أخرى وهي أنه اغنياء على التوهم ولا وجه لتوهم في الاستبراء فيما ملك من الغنمة بل الملك من الغنمة هو الأصل في وجوب الاستبراء لان الحديث الوارد فيه وقع في سبي أو طاس كما في المقدمات وابن يونس وغيرهما فتأمل وقول ز والمصنف رحمه الله سلك مسلكا مخالفا لظاهر المدونة الخ قلت ما سلكه المصنف هنا وفي توضيحه من اعتماده على كلام عياض في المغصوبة هو الصواب لان عياضا استدلل على حمل قولها أحب على الوجوب بتصریح

لنص

المدونة في موضع آخر حسب ما مر اتفاقاً في نقل ضحج عنه وهو في أول كتاب الاستبراء ونص
 التهذيب وعليه في المغصوبة ترجع اليه الاستبراء ان غاب عليها الغاصب ولو استبرأها
 الغاصب بعد أن وطئها فليست تبرئها من مائه الفاسد اه منه بلفظه ونقل ابن يونس عن
 المدونة مثله بهذا اللفظ وقد تقدم في كلام عياض عنها نحوه وقال ابن عرفة ما نصه وفيها
 وجوبه على من رجعت اليه من غصب بعد غيبة الغاصب عليها وفيها أيضاً استحبه فماله
 اللخمى على ظاهره وعياض على وجوبه اه منه بلفظه وتأويل عياض أولى لما ذكرناه
 في غير ما موضع ثم على تأويل اللخمى فغاية ما هنالك ان المدونة فيها القولان فلا دلالة على
 المصنف في اعتياده أحدهما لولم يجعلها غيره على قول واحد فكيف مع وجود ذلك فتأمل
 بانصاف والله أعلم (وقبل قول سيدها) قول ز ولو وطئ في جميع ما تقدم من وجب عليه
 الاستبراء الى قوله فالقافة الخ دخل في كلامه ما اذا وطئها سيدها ثم باعها قبل الاستبراء
 فوطئها المشتري قبله أيضاً وما قاله في هذه من أنها تدعى القافة صحيح ودخل في كلامه ما اذا
 وطئها سيدها ثم قبل استبرائه زوجه فوطئها الزوج قبل الاستبراء أيضاً وهذه الثانية هي
 محل اعتراض مب عليه بدليل قوله اذ لا تدعى القافة في وطئ النكاح الخ واعتراض بعضهم
 كلام مب فكتب عليه ما نصه فيه نظر والصواب ما قاله ز قال الباجي في المشتري
 في ترجمة القضاء في المبوذ لما تكلم على الامية بطؤها سيدها ثم تخرج عن ملكه فيطؤها
 المالك الثاني ما نصه وان وطئ الثاني بعد الاول دون استبرائه فانت به لاق من ستة أشهر
 فهو لاول رواه أصبغ عن ابن القاسم في العتبية ثم قال وان أنت بلا كثر من ستة أشهر
 فقد قال ابن القاسم في العتبية تقارب الوطآن أو تباعدا والولد حتى فهو الذي يدعى له القافة
 وقاله مطرف وابن الماجشون في الواخعة وبه قال مالك والشافعي وروى عن عمر وابن
 عباس وعطاء بن أبي رباح ومنع الكوفيون وأكثر أهل العراق وقالوا اذا ادعى رجلان ولدا
 فهو لهما انظر تمامه اه قلت ان كان مراد هذا المعترض بقوله الصواب ما قاله ز في
 الصورتين معافيه نظروا احتجاجة بكلام الباجي لا يصح وان كان مراده في الصورة الاولى
 فقط فصحيح ولكن لا وجه لاعتراضه على مب لانه سلم كلام ز فيها حسب ما ينه قبل
 وانما نشأ هذا الاعتراض من عدم التأمل فلو قال مب ما أفاده كلام ز من دخول القافة في
 وطئ السيد الثاني بعد الاول صحيح وما أفاده من دخولها في وطئ الزوج بعد وطئ السيد فليس
 بصحيح لكان أو وضع والله أعلم (واتفاق البائع والمشتري على واحد) قول ز قلت كان
 هذه المسئلة مستثناة من القاعدتين في هذا الجواب نظراً لاستثناءها يحتاج الى دليل
 والصواب في الجواب أن يقال أنا نلتزم الاول وهو أن الاستبراء وقع قبل البيع كما نبه عليه
 مب ولا نسلم انه يلزم عليه أن البائع فعل ما يجب عليه دون المشتري لان المشتري لا يحتاج
 هنا بالاستبراء لقد أحسن شروط وجوبه وهو عدم تحقق البراءة اذ هي هنا متحققة لكونها
 حاضرت تحت يد أمينه ولم يغيب عليها البائع ويد أمينه كيد كما هو مقرر هنا ولا استبراء ان
 لم تنطق الوطأة أو حاضرت تحت يده فتأمل بانصاف ثم وجدت نو قد أشار الى هذا والحمد لله

(وان تأخرت) قول مب وانما ينبغي تصويره بما اذا كانت تحيض في داخل السلاثة
الاشهر فتأخر عنها الخ ما ذكره من الاكتفاء بالسلاثة في هذه هو الراجح لقول ابن عرفة
مانصه وان فقدت ذات حيض الدم للمرض ولا رضاع فقال اللخمي روى ابن القاسم
تسعة أشهر وابن أبي حازم وأشهب ثلاثة وقال ويتطرها النساء فان قلنا لاجل حملت ابن
رشد روى ابن القاسم وابن غانم ثلاثة وأشهب وابن وهب تسعة والصواب عن ابن القاسم
نقل ابن رشد لا اللخمي لنصه وانقل الاشياخ عنه اه منه بلفظه وقوله واذا اكتفى بالسلاثة
في هذه علم بالاحرى أنه يكفي بها أيضا فيمن لم تراحيض الامن ستة لتسعة أشهر ما قاله من
الاحروية ظاهر ومنه يعلم أن القولين اللذين ذكرهما فيما قبل من نقل ابن عرفة عن سماع
عيسى ويحيى ليسا بتساويين بل سماع عيسى أرجح خلاف ما يقتضيه كلامه أولا على
أن ترجمه مصرح به في كلام ابن عرفة فانظر لم تركه ولعله لم يطلع عليه لان ابن عرفة لم
يذكره متصلا بما نقله عنه بل بعد منه فصولا ونصه ورجح ابن رشد سماع عيسى قال
وتعليقه التونسي بأنه خلاف القرآن غلط اذ ليس في القرآن استبراء الامه ولو قال خلاف
الحديث أشبه ولا يصح لانه خرج مخرج الغالب اه منه بلفظه (أو استحضت
ولم تميز) قول ز وأما من استحضت ولم تميز بعد تقرر عاداتها فتسكت في رؤية الدم في
الاستبراء انظر كيف يتأتى رؤية الدم مع فرض أنها غير ميمية وقد تناولها مب بقوله أى
يقدر اما كانت تحيض له ثم قال بعد ولم أر من النقل ما يساعده اه ونحوه لتو وعبارته
وانظر النص في ذلك اه قلت بل هو غير صحيح وما كان ينبغي لهما رضى الله عنهما
التوقف في بطلانه لوضوحه معنى وتفلا أما معنى فلان المشهور في التي أمن حملها الكبير
أو صغير وهي ممن يوطأ مثلها أنهم لا يبدون في استبراء من ثلاثة أشهر قال ابن عرفة مانصه
والصغيرة والآية المعروفة ثلاثة ابن رشد عن أصحاب مالك شهر وشهر ونصف وشهران
اه منه بلفظه فاذا كان لا بد من ثلاثة أشهر فيمن أمن حملها عادة فكيف بالمستحاضة التي
يخشى حملها ولا في المذهب قولوا قويا فان الميمية لا يكتفيها حيضة فكيف يعقل أن يكتفي
بمقدارها في غير الميمية ما هذا الاتهامات وأما نقل فلانه لم يفصل أحد هذا التفصيل الذي
ذكره عن وقفنا عليه ويعتمد عليه قال في المدونة مانصه ومن اشترى أمة مستحاضة يعلم
بذلك استبرأؤها ثلاثة أشهر إلا أن لا يبرئها ذلك وتشك فترفع الى تسعة أشهر والتي رفعتها
حيضتها بمنزلتها الآن ترى المستحاضة دما توقن هي والنساء أنه دم حيض فيكون ذلك قرأ
تحتسب به اه منها بلفظها وقال ابن يونس مانصه ومن المدونة قال مالك ومن اشترى
أمة مستحاضة يعلم بذلك استبرأؤها ثلاثة أشهر إلا أن لا يبرئها ذلك وتشك فيرفع بها الى
تسعة أشهر والتي رفعتها حيضتها بمنزلتها محمد بن يونس لان التسعة أشهر هي الغالب من
مدة الحمل فالبراءة تقع به في الغالب قال ابن القاسم الآن ترى المستحاضة دما توقن النساء
أنه دم حيض فتعلم متى رآه اه منه بلفظه وذكر اللخمي عن المدونة نحوه ما تقدم عن ابن
يونس عنها وقال عقبه مانصه الشيخ اختلف في الامه المستحاضة في ثلاثة مواضع أحدها
هل تستبرأ بثلاثة أشهر والثاني اذا كانت ممن ترى الحيض هل يبرئها حيضة أو ثلاثة

أشهر والثالث اذا كانت غير مستحاضة استبرأت بحيضة ثم عادت مستحاضة فقال في
 المدونة تستبرأ المستحاضة بثلاثة أشهر وقال في كتاب محمد تستبرأ بتسعة أشهر والاول
 أصوب لأن الله تعالى جعل ثلاثة أشهر دليلا على البراءة والتسعة أمد اللوضع فإذا تبين
 عند انقضاء الطهر أنه لا حمل به لم يجب أن تنتظر أمد اللوضع ثم قال واختلف في المستحاضة
 ترى الحيض فقال مالك في المدونة تجزئها الحيضة من الاستبراء وكذلك المعتدة ترى الحيض
 تبرأ بثلاث حيض ولا تنتظر الستة وروى عنه ابن وهب أن ذلك الدم لا يعتد به من العدة
 ولأن الاستبراء في أقرائها إلا أنها لا تصلي والاول أحسن لأن ذلك حيض حقيقة فيسقط
 به الزمان عن البائع وتحل به المعتدة لأن الاستحاضة لا حكم لها في براءة الرحم وقد كان
 استبرأؤها إذا لم تر حيضا بثلاثة أشهر على حكم غير المستحاضة إذا علمت الدم فإذا رأت
 الحيض كان دليلا على براءتها من الحمل لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة اذا
 أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فدل أن ذلك حيض وإن له أحكام الحيض وللافتقار في قول
 مالك وأصحابه أنها تدع الصلاة ولا يصح معه صوم وتحرم به على زوجها ويجزئها على رجعتها
 اذا طلق فيه واختلف اذا حاضت ثم استحيضت فقال أشهب هي من المشتري ولا ترد به وقال
 في الواضحة أن المشتري أن يرد به اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن رشد في مقدماته
 مانصه فان كانت الامة عن تحيض فاستحيضت أو ارتفعت حيضتها فقبل تستبرأ بتسعة
 أشهر رواه ابن وهب وأشهب عن مالك وروى ابن غانم وابن القاسم عنه أن ثلاثة أشهر
 تجزئ في استبرائها اذا نظر اليها النساء فلم يجدن بها حملا اه منها بلفظها وفي الجواهر عن
 الامام المازري مانصه وان شذت الحيضة في زمنها بالطول كالاستحاضة انتقلت عدتها الى
 الاشهر فتعبد بثلاثة أشهر الآن تشك فتراجع به الى تسعة أشهر قال وهذه والتي رفعتها
 حيضتها سواء وتدخل في ذلك المريضة والمرضع تنأخر حيضتها واختلفت الرواية اذا ميزت
 المستحاضة حيضتها المعتادة في اعتدادها بها وان لم تختلف الرواية أن امتنع من الصلاة
 والصوم فروى ابن القاسم أنها تعتد بها وتنقل عن الاشهر وروى ابن وهب أنها لا تعتد
 بها ولا تنقل عن حكم استبرائها بالاشهر الثلاثة اه منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه
 والمستحاضة المشهورة ثلاثة أشهر الآن تشك فتسعة أو ترى ما توقن هي والنساء أنه حيض
 ضيق مقابل المشهورة أن تسعة ولو ميزت اه منه بلفظه وقال ابن هرون في اختصار
 التبطينية مانصه فان كانت المستبرأة مريضة أو مستحاضة فاستبرأؤها ثلاثة أشهر الآن
 ترتأب فيبلغ بها تسعة أشهر اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه والمستحاضة فيها
 ثلاثة أشهر وفي الموازية تسعة أشهر فان ارتأبت بحس فتسعة اتفاقا ولو ميزت الدم ففي
 اعتباره حيض عدة ولغوه رواية لها وابن وهب وهو في العبادة حيض اتفاقا اه منه
 بلفظه وفي السامل مانصه والمستحاضة ثلاثة أشهر لا تسعة على المشهور الآن تشك
 أو ترى ما توقن هي والنساء أنه حيض اه منه بلفظه وبهذه النقول كلها لم صحة
 ما قلناه والله أعلم * (تنبيه) قول ابن عرفة ابن رشد عن أصحاب مالك فشهرا كذا
 وجدته في نسختين منه والذي لابن رشد في المقدمات هو مانصه فأما من لا تحيض لصغر

أو كبر فاستبرأؤها على مذهب مالك وأصحابه ثلاثة أشهر وقيل شهران وقيل شهر ونصف
وقيل شهر واحد اه منها بلفظها فان كان ابن عرفة أشار إلى كلامه هذا فلا يخفى ما في
عبارة والله أعلم (ونظر النساء) قول مب بل الذي يدل عليه نقل في أنه يرجع
للمستحاضة الخ هو مصرح به في كلام المقدمات كما هو ظاهر كلام مب أنه سلم عدم
رجوعه للمرضع والمریضة وهو غير مسلم ففي ضیح عند قول ابن الحاجب والمرضع
والمریضة كذلك مانصه أي مثل المرتبة وظاهره تشبيهه في الخلاف المتقدم ويحتمل في
الاستبراء بثلاثة أشهر وينظرها النساء فان ارتابت فتسعة وهو أقرب لأنه الذي رأيته
منصوصا اه منه بلفظه ونقله الثعالبي أيضا وسلمه كما سلمه صر في حاشيته فلم يتعقبه
(ولم يلج عليها سيدها) قول ز فان لم يحبسها البائع للثمن بل أمكنه منها فتركها الخ صحيح
والحق النحوي بهذه صورة أخرى وسلمه ابن عرفة ونصه النحوي وكذا إذا لم يمكنه ولم ينص
على حبس والعرف بالتسليم والاتباع بالثمن اه منه بلفظه (بختياره) قول مب
قال بعض الشيوخ قول المدونة اذ لو وطئها المبتاع الخ ١ قلت بل التقييد بكونه
المشتري وحده مصرح به في المدونة ونصها وان أحب البائع أن يستبرأ التي غاب
المشتري عليها وكان الخيار له خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها المبتاع لكان بذلك مختارا
اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها ونصه وان أحب البائع أن يستبرأ لغيبه
المشتري عليها وكان له الخيار خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها المبتاع لكان بذلك مختارا
اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة عنها ونصه وفيها سقطه في المودعة والمرهونة
والمبيعة بختيار ترجع لربها وان استبرأ المبيعة لغيبه المبتاع عليها والخيار له فقط فحسن
اه منه بلفظه (وتواضع العلية) ابن عرفة ابن رشد المذهب وجوبها ولو بيع
سلطان أو مسافر وروى المتبسطي لامواضة على مسافر عابر سبيل الا بشرط في العقد
وعزاه ابن زرقون لابن شعبة قال ونحوه مالك في المبسوط اه منه بلفظه وعادة
ابن رشد في المقدمات هي مانصه والحكم بالمواضة في كل بلد كانت جارية فيه أو لم
تكن لم يختلف قول مالك في ذلك كما اختلف في العهدة وكذلك أيضا يجب عنده على كل
أحد كان حاضرا أو مسافرا وقد سئل مالك عن ذلك في أهل منى وأهل مصر عند الخروج
إلى الحج والغرباء الذين يقدمون فرأى أن يحملوا على ما أحبوا أو كرهوا وسواء باع الأمة
ربها أو وكيل له أو باعها عليه السلطان في الدين وان كان يبيعه بيع براءة المواضة في
ذلك كله واجبة لان بيع البراءة لا يسقط المواضة عند مالك وسواء باع نقدا أو إلى
أجل اه منها بلفظها (أو وخش) قول ز والظاهر أنه يراعى في كونها وخشا الخ
كأنه لم يقف على نص في ذلك وفي المقصد المحمود مانصه وبمن تحسين دينار لما زاد للعلية
أو ما دونها اللوخش كذا نص في الكتاب وإنما هذه العادة جرت عندهم والواجب اعتبار
أهل كل بلد بعاداتهم اه منه بلفظه (أقر البائع بوطئها) أي ولم يدع استبراء والا فلا
مواضة فيها كما قاله ابن عاشر و تو و مب مستدلين بكلام ابن عرفة ٢ قلت ومثله
في المقصد المحمود ونصه ولا مواضة في اللوخش الآن يقر البائع بوطئها أو تقوم به بيعة ولم

يدع استبراء اه منه بلفظه (قال يخرج على الترجمان) كلامه يقتضي أن ذلك للمازري
من عند نفسه وأنه لم ير لاحد قبله فيها كلاما وليس كذلك ففي طرر ابن عات مانصه ويجزئ
في المواضع قول امرأة واحدة لانه من باب الخبر ليس من باب الشهادة قاله أبو محمد
الاصيلي وأبو بكر بن عبد الرحمن وابن الكاتب والحافظ أبو عمرو وغيرهم وقال أبو موسى
ابن مناس لا يجزئ في ذلك أقل من امرأتين وليس به عمل قاله ابن مغيث اه منها بلفظها
وقال ابن عرفة مانصه وفي الاكتفاء بخبر الواحد من لزوم اثنتين نقل الصقلي عن ابن
الكاتب مع ابن عبد الرحمن والنخعي عن المشهور والميتطي عن الاصيلي والقرويين
والاندلسيين ومابه العمل والصقلي عن الايباني مع نقل النخعي فيه وفي عيب الفرج وأجراه
التونسي وابن حجر زعي الخلف في النائب الواحد والترجمان ومقدم العيب يشته في
الرجل اه منه بلفظه وقد جزم ابن رشد بأن الواحد كافيه ولم يحك فيه خلافا قال في
مقدماته مانصه وأما المواضع فهي أن توضع الامة المستبرأة على يدا امرأة عدلة حتى
تحيض اه محل الحاجة منها بلفظها وبذلك كله تعلم ما في اختصار المصنف على نسبة المسئلة
لتخريج المازري وتعلم أيضا صحة قول ز والمذهب هنا الا كفاء والله أعلم * (تنبيه)
ما تقدم من النصوص يقتضي أنه لانص عن مالك في المسئلة وليس كذلك ففي كتاب
العيوب من نهاية الميتطي مانصه وان كان العيب في أيد المرأة حيث لا يحيل للرجل
النظر اليه وكان الداء مما يستوي في الميزه الرجال والنساء قبل فيه شهادة امرأتين عدلتين
دون عين قال بعض الموثقين وعلى قول مالك في الامة الموقوفة للاستبراء يجزئ فيها قول
امرأة واحدة يجب أن يثبت العيب ههنا بامرأة واحدة اه منها بلفظها وفي ترجمة
باب القيام بالعيب من طرر ابن عات مانصه وعند قوله فانه لا يثبت الا بالنساء طرحة على ابن
فهمون أنه لا يجوز في ذلك أقل من شهادة امرأتين قال ويأتي على قول مالك في الامة
الموقوفة للاستبراء يجزئ فيها قول امرأة واحدة أن يثبت العيب ههنا بامرأة واحدة اه منها
بلفظها وسلم ابن عرفة عزو ذلك للمالك وانما يبحث في القياس فانه نقل كلام الميتطي وابن
عات وقال عقبه مانصه ويرد بان في العيب منازعا والاستبراء لا منازع فيه اه منه بلفظه
وذلك مما يقوى البحث مع المصنف والله أعلم (وفسدان نقد بشرط) قول ز فان لم
تشرط ولا جرى عرف به الخ ما ذكره من عدم فساد البيع بشرط النقد في هذا الوجه
لم أره لغيره وقد سلمه تومب بسكوته مانصه والذي في ابن عرفة هو مانصه وروى
محمد يبيع من لا يعرف المواضع كصري يبيعون على النقد لا يشترطون نقدا ولا مواضع
صحح ويقتضي بها وينزع من البائع ان طلبه المبتاع ❦ قلت وان لم يطلبه لقول محمد
لا يوقف بيد البائع ولو طبع عليه وفرقوا بينه وبين رهن ما لا يعرف بعينه مطبوعا عليه
بأنه في المواضع عين حقه اه منه بلفظه فتأمل قوله لا يشترطون نقدا فان مفهومه
أنهم لو اشترطوه لم يكن البيع صحيحا والله أعلم (ومصيبة من قضى له به) قول ز فالمبتاع
مخير في قبولها بالعيب أو الجمل بالثمن التالف الخ لاشك أن ما ذكره عن ابن المواز هو الموافق
لمذهب المدونة الذي درج عليه المصنف لـ كن في المقصد المحمود مانصه وما حدث في

المواضعة من عيب فهو من البائع فان خرجت معيبة وقد تلف الثمن فليس للمبتاع أخذها الا بدفع عن آخر وبه العمل وقيل خلافه اه منه بلفظه

* (فصل في التداخل) *

(ان طرأ موجب الخ) قول ز عدة طلاق أو وفاة على مثلها سكت عنه نو وب
وانظر كيف يتصور طرؤ عدة وفاة على مثلها فالصواب اسقاط هذا القسم لعدم امكانه
وتكون الاقسام ثمانية فقط فان قلت يتصور في المنعي لها زوجها ما ألحق بها بأن يموت
زوجها الثاني فيقدم الاول فيموت أيضا قبل انقضاء عدتها من موت الثاني فقد طرأت
عدة وفاة على مثلها قلت ليس حبس الموت الثاني بعدة وفاة فقد قال ابن عرفة وان طلق
القادم ومات الثاني وهي غير حامل فعدها من الثاني ثلاث حيض لاعدة وفاة لانه نكاح
فاسد قلت هذا يرجح عبارة ابن رشد ان مدة حبس الثاني استبراء على عبارة اللغمي أنها
عدة اه منه بلفظه (وكستبراء من فاسد) قول مب وكذا عند ابن عرفة قلت قد
وقع لابن عرفة نفسه نحو ما للمصنف ذكره عند الكلام على المنعي لها ونصه ولو طلقها عند
استبراءها من الثاني كفتها ثلاث حيض من يوم الطلاق على مذهب مالك وعلى ما قال عمر
تم استبراءها وتأنف عدة الاول اه منه بلفظه فاعز امالك هو عين ما قاله المصنف
فتأمل (وكرر تجمع الخ) قول مب وأجاب بعض الشيوخ الخ ظاهره أن هذا الجواب
عن بحث ابن عاشر مع المصنف واذا كان كذلك ففيه نظر ظاهر اذ لا يضح أن يقال فيه ولم
يقع التمثيل بهما الا لهذا الخ لان كلام المصنف صريح في أن الانهـ دام مسبب عن طرؤ
الموجب لان قوله انه دم جواب الشرط الذي هو قوله ان طرأ ولهذا الشرط وجوبه وقع
التمثيل ومعنا ان جواب الشرط مسبب عنه والمسبب يجب تأخره عن سببه قطعاً والام
يكن سبباً له قطعاً وهذا عين ما قاله ابن عاشر فان حل قوله انه دم على معنى انه كان منه دم
قبل الطرؤ لم تقدم المشروط على شرطه والمسبب على سببه وذلك باطل وان حل
على أن معناه انه دم بعد الطرؤ وان كان منه دم ما قبله كان فيه تحصيل الماصل وهو باطل
أيضاً وان حل على أن معناه استقر منه دم كان مجازاً او مع ذلك لم يصح في الامثلة كلها فبان
من هذا أن جواب بعض الشيوخ لا يدفع بحث ابن عاشر مع المصنف وأولى ما يجاب
به عن المصنف ان قوله انه دم مستعمل في حقيقة ومجاز وهو جائز على الصحيح كما هو مقرر
في محله فتأمل والله أعلم (وبفاسد اثره واثار الطلاق) قول مب الذي عند غير
واحد أنه لا فرق بين أن يكون متأخراً أو متقدماً الخ ما نسبته لابي على هو كذلك فيه
ونصه وقوله واثار الطلاق ظاهره ولو طلقها بعد جلها من الثاني وهو كذلك عند غير
واحد وتقدم فيه مذهب أشهب وابن القاسم رحمه الله تبارك وتعالى اه منه
بلفظه قلت وهو وهم منه رحمه الله لان الذي قدمه انما هو في الطلاق السابق ويظهر
لذلك بنقل كلامه الذي قدمه عن أبي الحسن وضريح وابن عرفة فانه تنقل عن المدونة
مانصه ومن طلق بمخلع وتزوجت في العدة ودخل بها الثاني قال مالك رحمه الله

وتأتى عدة الثاني وأما الحامل فالوضع يبرئها من الزوجين جميعاً ثم قال عن أبي
الحسن مائنه وقوله وأما الحامل الخ في الامهات وأما في الحمل فان ما لك قال اذا كانت
حاملأجراً عنها الحمل من عدة الزوجين ظاهره أن الحمل من الاول واختصره بعضهم
فزادوا أن كان من الآخر وعليها حملها غير واحد من الشيوخ أن الوضع عن كان
منهم ما يبرئها وهو قول ابن القاسم في مختصر أبي محمد ورواية أشهب في كتاب محمد وضعفه
محمد وقال أصبغ أن كان الحمل من الآخر فلا يبرئها ولا بد من ثلاث حيض للاول
وهو ظاهر قول المدونة اذا تزوجها في عدة الوفاة بعد حيضة الخ ثم نقل عن ابن الخاجب
مائنه وضع الحمل اللاحق للنكاح الصحيح يهدم غيره ووضع من الفساد يهدم أثر الفساد
ولا يهدم في المعتدة للوفاة اتفاقاً فعليه أقصى الاجلين وفي المعتدة للطلاق قولان وعلى
انه لا يهدم فقبل أقصى الاجلين وقبل تأتى بعد عدة اه ثم نقل عن ضيغ مائنه وقوله
ووضعه من الناسد يعني وإن ألحق بالتأكيح في العدة فان كان وطؤها بعد حيضة فان ذلك
الوضع يبرئها من الاستبراء وهو معنى قوله اثر الفساد ثم هل يهدم هذا الوضع أثر العدة
لا يخلوا ما ان تكون العدة الاولى من طلاق أو وفاة فان كانت من وفاة فقال المصنف
وغيره لا يهدمها هذا الوضع بالاتفاق وحكي بعضهم فيها خلافاً كالمعتدة من الطلاق وهذه
الطريقة أولى لان المنيث أولى عن نقي وعن حكي الخلاف أبو محمد عن أشهب فانه حكى عنه
في المنع لها زوجها ان الوضع من الآخر يبرئها منهما قال وهو خلاف قولهم كلهم ثم قال
عن ضيغ وقوله وفي المعتدة من الطلاق قولان يعني هل يهدم الحمل اللاحق بالنكاح
الفساد عدة الطلاق قولان والقول بالهدم مذهب المدونة عند غير واحد من الشيوخ
لان فيها وأما الحامل فالوضع يبرئها من الزوجين جميعاً فظاهره وان كان من الآخر وقد
صرح بعضهم بذلك في اختصاره للمدونة وهو قول ابن القاسم ابن أبي زيد ورواية أشهب
في الموازية وضعفه محمد والقول بأنه لا يبرئها ولا بد لها من ثلاث حيض لأصبغ والاول
أظهر اه محل الحاجة منه بلغة ثم قال عن ابن عرفة مائنه وفي كون وضعه للناني يحلها
منهما ان كانت مطلقة ولو لم تنكح عدة الاول ثالثاً تأتى فيها عياض عن الشيخ عن ابن
القاسم مع رواية أشهب والاكثر عن محمد مع الباجي عن روايته والصقلي مع عبد الحق
عن لفظ الامهات وعن الشيخ مع ابن رشد ورواه عياض للثاني بحمل قوله تأتى على ما اذا
لم يكن حيض قبل نكاحه فائلا يقول أحد الوضع يهدم ما مضى من عدة اه قلت هذا
وهم لانه حينئذ لا يكون للثاني اه محل الحاجة منه بلغة وهذه النصوص كلها قد راجعها
في أصولها فوجدتها كذلك وهي كلها صريحة فيما قلناه وكلامهم يدل على أن الطلاق
المتأخر لا يهدمه الوضع لحل الثاني فلا إشكال وقد صرح بذلك ابن رشد وسلمه ابن عرفة ولم يحك
فيه خلافاً ونصه ابن رشد موت المنع يوجب عليها أقصى الاجلين مات وهي حامل من الثاني
أو في استبراءها منه وان طلقها الاول وهي حامل من الثاني فلا بد لها من ثلاث حيض من
يوم طلقها على مذهب مالك وعلى ما روى عن عمر تستكمل استبراءها من الثاني ثم تستأنف
عدة الاول وسمع أبو زيد ابن القاسم من غصبت امرأته فحملت منه لا يطؤها حتى تضع فان

* (باب الرضاع) * قول خش وعند أهل نجد من باب ضرب هذا (٢١٥) العزو ومثله في شرح التحفة للشيخ مباركة تعالى المصباح

ولم يعترضه في القاموس بل ذكر
اللغتين ولم يعزهما كصاحب المشارق
وهو خلاف ما في المصباح واقتصر
عليه م ب و نو والله أعلم قلت
واقتصر في نظم الفصح على أنه من
باب سمع اذ قال في باب فعلت بكسر
العين

ورضع المولود حتى روبا

وفر كته زوجه فابتليا

وقول م ب عن عياض وانما يقال

لبان هو بالكسر خلاف ما يؤهمه

وأما بالفتح فهو الصدر وبالضم هو

الكندر يقال هو أخوه لبان أمه

قاله في المصباح بعد أن ذكر أن اللبن

من الأدمي والحيوانات وقال ابن

مكي يقولون تدأيت بلسن النساء

وشبع الصبي من لبن أمه وذلك غلط

انما يقال لبن الشاة ولبن المرأة اه

وقال في درة الغواص في أوهم

الخواص ويقولون رضيع الانسان

قد ارتضع بلبنه وضوا به لبانه لان

اللبن هو المشروب واللبن هو مصدر

لأبنة أي شاركة في شرب اللبن وهذا

هو معنى كلامهم الذي نحو اليه

ولفظوا به اه وقول م ب ولا

دليل الاسم الرضاع زاد ابن عرفة

عقبه ابن أشاء محرم اجاعا ثم حكى

الخلاف في الرجل أي الذي درمن

ثديه وأن المشهور لغوه وحديث

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

رواه الشيخان وغيرهما (غذاء) هو

ككساء وذاته معجمة ما يتغذى به من

الطعام والشراب كما في المصباح

والصباح ولا يصح أن يكون هنا بفتح

الغين والدال المهملة لانه طعام

أبتأز وجهها فلا بد لها من ثلاث حيض بعد الوضع ولولم تحمل من الغاصب كفتها ثلاث
حيض للطلاق والماء الفاسد قلت قول ابن رشد ان طلقها وهي حامل من الثاني فلا بد
لها من ثلاث حيض بعد الوضع الى آخر تعليقه وقول ابن القاسم في هذا السماع فلا بد لها من
ثلاث حيض بعد الوضع نص في أن دم نفاسها لا يعتد به حيضة خلاف قول ابن محرز قول
محمد لا بد لها من ثلاث حيض يعني ونحسب دم نفاسها قرأ وجعله عياض محل نظر ثم نقل عن
أصبغ مثل لفظ ابن القاسم المتقدم اه منه بلفظه والعجب من أبي على رحمه الله نقله أيضا
ثم جعل يقول ما قال مع أنه يفيد أن وضع الحمل هنا لا يكفي عن الطلاق اتفاقا والعجب أيضا
من م ب نقل بعض كلام ابن عرفة ولم يتنبه له والكمال لله تعالى فتأمل ذلك بانصاف

* (باب الرضاع) *

قول م ب عن المصباح من باب تعب في لغة نجد الخ نحوه لتو مقتصر عليه وما نقله
عن المصباح هو كذلك فيه ولكنه مخالف لما نقله الشيخ مباركة في شرح التحفة عن الجوهرى
وما نقله عنه هو كذلك في صحاحه ونصه رضع الصبي أمه رضعها رضاعا ثم ل سمع بسمع
سمعا وأهل نجد يقولون رضع رضع رضع رضع يضرب ضربا قال الأصمى أخبرني
عيسى بن عمر أنه سمع العرب تشد هذا البيت لابن همام على هذه اللغة
وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها * أفأويق حتى ما يدركها نعل

اه منه بلفظه وذكر في المشارق اللغتين ولم يعزهما وكذا صاحب القاموس ونصه رضع أمه
كسمع وضرب رضعوا ويحرك رضعاء ورضاعة ويكسران ورضعا ككف فهو راضع
الجمع كركع ورضع ككف الجمع كعتق امتص ثديها اه منه بلفظه وعدم اعتراضه على
الجوهرى وهو يناقشه في أقل من هذا يدل على أن ما قاله مسلم قريبكم أعلم عن هو أهدي
سبيلا * (قائدة) * قوله في البيت أفأويق هو بفتح الهمزة والفاء المروسة والواو والقاف
بينهما مناة تحسب بصيغة الجمع وفي القاموس والفيقة بالكسر اسم لبن يجتمع في الضرع
بين الحلبتين الجمع فيسقى بالكسر وفيسقى كعقب وفيقات وأفواق وجمع الجمع أفأويق
والأفأويق ما جتمع في السحاب من ماء فهو عطر ساعة بعد ساعة اه منه بلفظه وقوله نعل
هو بالناء المثلثة والعين المهملة واللام وفي القاموس والنعل بالفتح وبالضم وبالتحريك زيادة
في أطباء الناقة والبقرة والشاة اه منه بلفظه والأطباء الماهلة وبالباء الموحدة بوزن
أجر اجمع طبي بالضم كقفل وبالكسر كعدل وهو حملات الضرع التي من خف وظاف
وحافر قاله في القاموس وفي المصباح مانصه الطبي لذات الخف والظلف كالثدي للمرأة
والجمع أطباء مثل قفل وأقفال ويطلق قليلا لذات الحافر والسباع اه منه بلفظه
* (تنبيه) * كلام القاموس يفيد أن أفواق جمع للمفرد الذي هو فيقة وليس كذلك بل
هو جمع جمعه كما في الصحاح ونصه والفيقة بالكسر اسم لبن الذي يجتمع في الضرع بين
الحلبتين صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها والجمع فيق ثم أفواق مثل شبره أشبار ثم أفأويق اه
منه بلفظه (يكون غداء) المصباح الغذاء مثل كآب ما يتغذى به من الطعام والشراب
فيقال غذا الطعام الصبي غذا ومن باب عفا اذا نجع فيه وكفاه وغذوه باللبن أغذوه أيضا

الغذاء وليس بمراد وقول خش لا غذيته بالياء تبع فيه الجوهرى وفيه نظر بل يقال بالياء أيضا كما في القاموس قلت وفي الحديث

أحبوا الله لما يغذوكم به من نعموه في رواية يغذيكم (أو خلط) قول مب والتخريج آخرون قد بين ابن عرفة الاحروية بقوله لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبنين الآخر في لبن المرأتين وعدمه في لبن الرجلين اه والتخريج الذي عزاه ابن عرفة لابن محرز نسبه في ضيح لعياض انظر الاصل والله أعلم (ان (٢١٦) حصل في الحولين الخ) ظاهره أنه لا أثر لرضاع الكبير ولو في الحجابة وهو

فاغتذى به وغذيته بالتثقيل فتغذى اه منه بلفظه فهو بالذال المعجمة ولا يصح أن يكون هنا فتح الغين والذال المهمله لانه طعام الغداة وليس عمرادها * (تنبيه) * قول المصباح وغذيته بالتثقيل يقتضي أنه لا يقال غذيته بالتخفيف مع الياء وصرح بذلك في الصحاح ونصه والغذاء ما تغذي به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي باللبن فاغتذى به أي ربيته به ولا يقال غذيته اه منه بلفظه وفيه نظر في القاموس مانصه والغذاء ككساء ما به غما الجسم وقوامه غذاء غنوا وغذاء واغذاء واغتذى وتغذى ثم قال غذيته غنوته ولم يعرفه الجوهري فأنكره اه منه بلفظه (أو خلط) قول مب عن ابن عرفة والتخريج آخرون قد بين ابن عرفة عبثه الاحروية اذ قال متصلا به مانصه لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبنين الآخر في لبن المرأتين وعدمه في لبن الرجلين اه منه بلفظه ثم قال متصلا به ونقل ابن عبد السلام الى اخر ما نقله عنه فانظر لم ترك ذلك مع مسيس الحاجة اليه والله أعلم * (تنبيه) * هذا التخريج الذي عزاه ابن عرفة لابن محرز نسبه في ضيح لعياض ونصه وأخذ عياض من المدونة التخريج من مسئلة من حملت من زوج آخرون اللبن يكون للزوجين اه منه بلفظه فكتب عليه صر في حاشيته مانصه لقائل أن يقول المأخوذ منه أن اللبن للزوجين محكوم بكل جر منه لهما فهم افيه متساويان من غير ترجيح بخلاف هذه فان الفرض ان أحدهما مغلوب بالآخر فتأمل اه منه بلفظه وهو عكس ما قاله ابن عرفة والله أعلم بالصواب (الآن يستغني) قول مب عن ضيح والثاني لطرف وابن الماجشون وأصبع الخ هو كذلك في ضيح وسكت عنه صر في حاشيته وتبع في عزوه لاصبع والله أعلم ابن شاس قال في الجواهر مانصه فلوارتفع في الحولين به استغنائه بالغذاء عن اللبن لم تنتشر الحرمة الآن يكون زمن الرضاع قريبا من زمن الاستغناء فيكون حكمه حكمه وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع في كتاب ابن حبيب تنتشر مادام في الحولين اه منها بلفظها وأصل ذلك للغمي ونصه فقال ابن القاسم لا يحرم وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع في كتاب ابن حبيب يحرم الى تمام الحولين وأرى ان كان الرضاع المصة والمصتين أن لا يحرم وان أعيد الى الرضاع وأسقط الطعام حرم اه منه بلفظه وهو خلاف ما عزاه له الباجي في المتقى ونصه فلو فطمته أمه فاستغني بالطعام ثم أرضعته بعد ذلك امرأه في الحولين لم يحرم ذلك الرضاع وبه قال الاوزاعي وابن القاسم وأصبع وقال مطرف وابن الماجشون يحرم الى انقضاء الحولين وبه قال الشافعي اه منه بلفظه وقد بين ابن عرفة على هذا زيادة ونصه ولو انتقل للطعام قبل الحولين ففي لغور رضاعه بعد زيادة على يومين وتحريره قولها

ظاهر المدونة أيضا ابن عرفة وفيها لغور رضاع الكبير غير مقارنة الحولين الباجي لم يأخذ بالتخريج برضاع الكبير أحد من الفقهاء وانعقد الاجماع على خلافه قال محمد لو أخذ أحد بحديث سمله أرضعته خمس رضعات في الحجابة فقط لم أعبه وتركه أحب الى اه وانظر حديث سمله في الموطأ ومسلم قلت وفي الرسالة وكل ما وصل الى جوف الرضيع في الحولين من اللبن فإنه يحرم وان مصه واحدة ولا يحرم ما أرضع بعد الحولين الا ما قرب منهما كالشهر ونحوه وقيل والشهرين اه قال الشيخ زروق فلا أثر لرضاع كبير وان كان محتاجا والشهر ونحوه رواه عبد الملك وقاله ابن القصار والشهران رواية المدونة والثلاثة رواية الوليد بن مسلم وقال عبد الملك ما قرب كما بعد لا يحرم ورواه ابن عبيد الحكم وللمالك في المختصر الا في الايام اليسيرة وله صنفون كالألف الا في الايام اليسيرة التي هي مثل نقصان الشهر فهذه ستة أقوال اه (الآن يستغني الخ) قول مب عن ضيح والثاني لطرف وابن الماجشون وأصبع الخ تتبع في عزوه لاصبع ابن شاس وأصله للغمي وهو خلاف ما عزاه له في

المتقى من موافقة المشهور انظر الاصل والله أعلم قلت وفي الشيخ يوسف بن عمر على قول الرسالة ونقل ولو فصل قبل الحولين فصلا استغني فيه بالطعام لم يحرم ما أرضع بعد ذلك مانصه يريد الا أن يعود للرضاع في داخل الحولين من علة أو غيرها فإنه يحرم اذا صار له غذاء اه وقول مب عبارة تحت الخ انما جاء اختلاها من زيادة منها فلو أسقطها وجه على مكانها من القطام وزاد أثر قوله الى تمامها في القرية لتحرر كلامه (ما حرمه النسب) قلت أي فكل امرأه قد نزلت قرية من النسب بحيث

ونقل اللغمي عن الاخوين مع أصبغ قائلان كان مصبتين لم يحرم وان رد للرضاع دون
طعام حرم وعزوا الباجي وابن حارث والشيخ الاول لأصبغ خلاف عزوا اللغمي وعزوا ابن
حارث لثاني أيضا لابن حبيب وابن نافع وعيسى في العتبية ولم أجده فيها اه منه بلفظه
* (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أنه لا أثر للرضاع الكبير ولو في الحجابة وهو ظاهر المدونة
قال ابن ناجي في شرحها مانصه قال أبو حفص العطار وظاهر الكتاب أن رضاع الكبير
لا أثر له ولو في الحجابة وهو كذلك وقال ابن المواز لو أخذ به أحد في الحجابة لم أعبه كل العيب
قال عبد الحق وقد استحسن بعض شيوينا الأخذ به ذلك وفعل به متقدم وشيوخنا في
أهلهم قلت وبه أنفتي شيخنا أبو محمد عبد الله الشيباني اه منه بلفظه ونقله ح
مسقطا منه قال أبو حفص العطار بل نسب ذلك لابن ناجي نفسه وأبدل عبد الحق بعبد
الحمد والذي في النسخة التي بيدي منه هو ما قدمته وفي ابن يونس مانصه قال ابن حبيب
وقد أخذ بعض العلماء برضاة الكبير في الحجابة خاصة لحديث سهل بنت سهل في رضاة
سالم وهو كبير قال ابن المواز فلو أخذ به أحد في الحجابة خاصة لم أعبه كل العيب وتركه
أحب اليأس وليس في الحديث أنه يحرم انما قال أرضع به يذهب ما في وجه أبي حذيفة وفي
حديث آخر تذهب غيرته فليس تقوم به ذابحة لمن أطلق التحريم وما علمت من أخذ به
عاما إلا عائشة رضي الله عنهما وخالفها أزواج النبي عليه السلام ورأين أن ذلك خاص بسالم
اه منه بلفظه وذكر الباجي في المستقى بعض كلام ابن المواز هذا ونقل ابن عرفة كلامه
مختصرا مقتصر عليه ونصه وفيها الغور رضاع الكبير غير مقارن الحولين الباجي لم يأخذ
بالتحريم برضاة الكبير أحد من الفقهاء وانعقد الإجماع على خلافه قال محمد لو أخذ
أحد بحديث سهل أرضع به خمس رضعات في الحجابة فقط لم أعبه وتركه أحب الي اه منه
بلفظه وفي اختصار المسببية مانصه وذهب الليث بن سعد وجماعة من العلماء إلى أن
الحرمة تقع برضاة الكبير ووجه حديث سالم مولى أبي حذيفة وهو في الموطأ وبه قالت
عائشة رضي الله عنها قال ابن حبيب والخلاف بين العلماء انما هو في رفع الحجاب به وأما
التحريم فلم يختلفوا أنه لا يقع به تحريم وقال غيره الاختلاف في الجميع اه منه بلفظه وفي
طراز ابن عات مانصه ذكر ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد في شرح حديث ابن شهاب عن
عروة في رضاع الكبير أنه اختلف العلماء في ذلك كاختلاف أمهات المؤمنين فقد حكى عن
عائشة التحريم به وحكى عن غيرها عدم التحريم به ثم قال وقال الليث بن سعد ان رضاة
الكبير يحرم كرضاة الصغير وهو قول عطاء بن أبي رباح وروى عن علي ولا يصح عنه
والصحيح عنه أنه لا يحرم الرضاة بعد فطام وكان أبو موسى يفتي به ثم انصرف عنه إلى قول
ابن مسعود وأما قول عطاء فذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء بن أبي رباح يحلب له
اللبن ثم يسقاه وأما أن تلقمه المرأة فتدبها كما يصنع بالطفل فلا لأن ذلك لا يحل عنده ولا عند
جماعة العلماء اه منها بلفظها والحديث المنسوب للموطأ وفي صحيح مسلم أيضا قال
الاثني في شرحه مانصه قال ابن العربي ذهب إلى ما ذهب إليه عائشة أن رضاع الكبير
يحرم عطاء والليث لحديث سهل هذا قال ولعمركم انه لقوي ولو كان خاصا بسالم لقال لها

تحرم به تحريم بالرضاع (الأم أخيك الخ) قلت عبارة ابن دقيق العيني في هذا هي قوله في شرح العدة استثنى الفقهاء من عموم قوله عليه الصلاة والسلام لا يرضع من اللبن ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الخ فتمكن الاعتراض عليه وأما المصنف فيجيب عنه بان الاستثناء في كلامه منقطع كما في غ وبه تعلم أن بين العبارتين فرقا خلافا ما يوهمه مب لان عبارة ابن دقيق العيني نص في التخصيص لا تحتل غير هذه عبارة المصنف محتملة ولا استثناء المنقطع لان فيها الاستثناء بادائه لا بغير أدائه كعبارة ابن دقيق العيني والاداة تستعمل في الاتصال والاتقاع كما أشار له ابن عرفة فتأمل ولا تغتر برد أبي حصص القاسمي على ابن عرفة فانه مردود بوجوده ستة أنظرها في الاصل والله أعلم (وقدر الطفل الخ) قلت قال الشيخ يوسف بن عمر عند نص الرسالة الذي في ز فأصول التحريم بالرضاع ثلاثة الرضيع والمرضعة وخلقها فالرضيع ولد للمرضعة فان كان ذكر احرمت عليه لانها أمه وجميع أقاربها الابنات اخواتها أو بنات اخوتها الابن بنات الخالات والاحوال وكذا يحرم عليه جميع أقارب الزوج الذي كان اللبن منه الابنات اخوته وبنات أخواته لانهن بنات الاعمام وبنات العمات وان كان أنثى فانه احرمت على أقارب المرضعة الابنات اخوتها وعلى أقارب الزوج الابنات اخوته وتحرم هي على الزوج لانها بنته وما يتناسل (٢١٨) منها لانهم حقاؤه اه فثبتك من الرضاع هي كل من أرضعته

ولا يكون لاحد بعدك كما قال لابي بردة في شأن الجذعة اه أبو عمر أنت امرأة الليث وقالت أنا أريد الحج وليس معي ذو محرم فقال لها اذهبي الى زوجة رجل ترضعك فيكون زوجها أبالك فتجبي معه اه منه بالنظر ولعل ما نسب لابن العربي في العارضة أو في القبس ولم يرض في الاحكام ما لعائشة بل نصرمذهب غيرهما فانظره والله أعلم (الأم أخيك) قول مب واعترضه ابن عرفة الخ سلم اعتراض ابن عرفة هذا كما سلمه أبو وقد سلمه قبلهما في وغ وغير واحد من المحققين واعترضه شيخنا العلامة المشار له أبو حصص القاسمي في شرح الصحفة فانه ذكر كلام تقي الدين ثم كلام ابن عرفة وقال عقبه مانصه قلت قال الشيخ محمد الدين التفتازاني في تلويعه قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد بصيغ الاستثناء أو ما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القسمين بل نزاع ثم أكر على صدر الشريعة الحنفى قوله ان لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فوضع الخلاف على ما ذكره هو صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام عضد الدين وكالدين ابن التمام اذا تقرر هذا فالاستثناء المعدود في الخصصات هو الاخراج بالادوات أو هو الادوات نفسها لان لفظ استثنى كافى عبارة تقي الدين وانما استثنى معناه أخرج وذلك أعم من أن يكون الاخراج بالادوات أو غيرها وسواء كان المخرج من جنس المخرج منه أولا واطلاق الاستثناء على هذا الاخراج المذكور حقيقة كما تقدم عن السعد وغيره فليس لفظ الاستثناء تخصيصا

زوجتك أو أمتك بلبنك أو أرضعتها بترك من نسب أو رضاع وكذا من أرضعتها زوجة منك من نسب أو رضاع واخوتك كل من ولدته من أرضعتك أو ولد لخلقها وكذا من أرضعته من أرضعتك ولبعضهم اذا امرأة قد أرضعت طفلا غيرها وكان لها في حين أرضاعها خفل فكل ابنة منه ومن غيرها لها ومنه أو غيرها بعد أو قبل لها اخوات قد حرم من وان يرد أخوه نكاح بعضهن له حل وفي تكميل غ مانصه قوله وتحرم على الرجل امرأة أبيه أو ابنه من الرضاعة كالنسب يناسبه قوله بعد هذا ومن تزوج صبية فأرضعتها

أمه أو أخته أو جدته أو ابنته أو ابنة أبيه أو امرأة أخيه أو بنت أخيه أو بنت أخته ونحو ذلك وقرئ اي بينهما ثم ذكر غ ان من أرضعته امرأة جده حرمت عليه بنات عمه لانه صار عمالهن فان كان المرضع الصبية حرمت أيضا على بنى عمها لانها صارت عمه لهم وان الرية انما تحل لولد الزوج أمها اذا لم ترضع من أمها بعد وطئه والاحرمت عليه لانها أخته وأن من له امرأتان فأرضعت احدها ما أخاله حرمتهما على الطفل المرضع لان المرضعة أمه والاخرى زوجة أبيه وان من أرضعتها جدتها لانه لا تحل لابن عمها ان كان ابن خالتها لانها خالته وفي ق عن ابن العطار مانصه تفسير ما يحرم ويحل من ذلك ان تنظر فان كان الخاطب لم يرضع أم الخطوبة ولا رضعته الخطوبة أمه ولا أرضعته أمه امرأة واحدة وان لم تكن أمها واحد منهم ولا رضعها بلن خفل واحد وان اختلفت المرضع مثل أن يكون لرجل امرأتان فترضع واحدة صبية والاخرى صبية فلا يتناكحان وما عدا ذلك فلا بأس به في مذهب مالك اه منه بلفظه لكن هذا انما هو ضابط لما يحرم من الاخوات خاصة دون من عداهن ممن يحرم بالرضاع التحريم نظيره بالنسب وكذا تحرم من أرضعت زوجتك لانها أمها ومن رضعته من زوجتك قبل أن تدخل بها لانها ربيبتك (من وطئه لا يتنكحها) قلت قال ابن عرفة في العمل يحرم يشيئ اذا لم يكن فيها لبن ودر بوطئه وكذا اذا كان اللبن قليلا وكثر بالوطء

أى قصر العام على بعض أفراده بل الأتيان بالادوات على جهة الاستثناء المتصل عما يحقق به التخصيص فليس معنى قول تقي الدين استثنى الفقهاء أنهم أخرجوا هذه النسوة بالادوات الاستثناء محتى يكون بمعنى أنهم خصصوا العام أى قصره على بعض أفراد حتى يرد عليه أن التخصيص فرع الاندراج ولا اندراج له ولا في هذا العام وإنما معنى قوله استثنى الفقهاء هؤلاء أنهم أخرجوه عن حكم هذا العام لفقدان علة الحرمة فيهن ومطلق الانخراج أعم من الانخراج بالادوات على جهة التخصيص أولا وهو المراد فعنه أنهم حكموا بعدم تناول ذلك الحكم لهؤلاء النسوة فليفهم والله أعلم وقد علمت بهذا التقرير بأن ما أزره ابن عرفة لتقي الدين غير لازم وإن ما نسب اليه من الاعتراض بتوهمه أن التحريم في صورتي النسب يثبت في المرتين من حيث كون أحدهما أم أخيك الخ هو يرى منه فقد صرح بأن المشتق هو الموجب للتحريم قال وقد يوجد فتوجب الحرمة إلى آخر كلامه فهو كقول ابن رشد في المقدمات فذكر كلامه ثم قال عقبه فظهر أن ما قاله تقي الدين لا ينافي جلالة قدره وعلم منصبه في الأصول والقروع وإن تغليب ابن عرفة له غلط والحق أحق أن يتبع والعجب من غ ك كيف نقل كلام ابن عرفة ولم يتعقبه اه منه بلفظه قل من تأمل أدنى تأمل وأنصف علم أن كلامه هذا اشتمل على أمور كل واحد منها على انفراده لا يناسب جلالاته رحمه الله تعالى ومكانته في القروع والأصول فكيف يتوهموها أحدها أن قوله فالاستثناء المعدود في المخصصات هو الانخراج بالادوات فيه أن هذا لا يجهل من له أدنى مخالطة لفن الأصول فضلا عن الامام ابن عرفة وكيف يتوهمهم ثم رأتحة الأصول أن الاستثناء المعدود في المخصصات هو مطلق الانخراج كان بالادوات أو غيرها وهم قد توعوا المخصص إلى استثناء موصفة وغيرها مما هو مشهور وفي كتبهم مسطور مع أنه لا حاجة إلى ما ذكره لأن ابن عرفة صرح بأن التخصيص الذي أفاده كلام تقي الدين هو بغير أداة الاستثناء لقوله ان الاستثناء من العام بغير أداته الخ فخاله لا يلاقي بحث ابن عرفة بحال ثانياها ان قوله وإنما استثنى معناه أخرج هو ضروري عند كل من له أدنى نصيب في هذا الفن ولم ينكره ابن عرفة بل عليه بنى اعتراضه على تقي الدين ثانياها ان قوله وذلك أعم من أن يكون الانخراج بالأداة أو غيرها واضح السقوط لأنه ان عني أن ذلك معناه في اللغة فذلك أمر يسله ابن عرفة وهو الذي فهمه من كلام تقي الدين فلا معنى لإيراده واحتجابه به عليه وان عني في الاصطلاح فلا يصح ما قاله وقد ناقض به ما قدمه أولا من أنه الانخراج بالادوات كما لا يصح استدلاله لذلك بكلام السعد لأنه جهة عليه لقوله حقيقة اصطلاحية في القسمين أى المتصل والمنفصل إذ كل من القسمين في الاصطلاح مقصور على ذكر الاداة بخلاف فاذا قلت استثنى زيد في كلامه كان صدق هذه الجملة ثابتا في صورتين في قول زيد قام القوم الاعرا وفي قوله قام القوم الاحرار ولا صدق لها في قول زيد قام القوم الصالحون في الاصطلاح لفقد الاداة وفي اللغة هي صادقة لوجود الانخراج كصدقها أيضا في الصورة الاولى دون الثانية لعدم الانخراج وله في ذلك ما يعترف القائلون بأن الاستثناء يطلق في الاصطلاح على القسمين بأنه الانخراج بالا الخ بل يعترفونه بأنه المخالفة

اه فتأمل وفي المدونة لبن الواطئ له ما استمر ابن عرفة ظاهره ولو طال وعن سحنون اذا ملقها وتماذى بها اللبن إلى خمس سنين غاية الجمل فليس له وأنكره أبو عمر إن وراه خلاف ظاهر المدونة (واشترك مع القديم) قل أي مع جنس القديم فيصدق بالمتعدد ابن القاسم هو ابن له ما ما استمر لبن الاول قال في المدونة هو ابن له ما اولوجات من الثاني قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على أن حكم لبن الزوج الاول ينقطع بولادتهما من الثاني وإنما الخلاف اذا جلت منه وقال ابن الحاجب وابن الدارة لصاحبه الى أن ينقطع ولو بعد سنين كثيرة وقيل الى أن تلد وقيل الى أن تحمل وقيل الى أن يبطأها زوج ثان انظر القلشاني وقال ابن عرفة لو وطئ ذات لبن زوج ثان فالشهور هو قول ابن القاسم ورواية ابن نافع وقاله محمدان اللبن لهما ولو ولدت الثاني اه

بالأواحدى أخواتها وبذلك بعض كلام الأئمة يتضح لك صحة ما قلناه قال في جمع الجوامع
 مانصه وهو الإخراج بالأواحدى أخواتها من متكلم واحد وقيل مطلقاً قال أما
 المنقطع فتألف متواطئ والرابع مشترك والخامس الوقف قال المحلى مانصه
 متواطئ فيه وفي المتصل أى موضوع للقدم المشترك بينهما أى المخالفة بالأواحدى
 أخواتها أحداً من الاشتراك والمجاز الاتيين والاول الأصح أنه مجاز في المنقطع لتباين غيره
 أى المتصل إلى الذهن والثاني أنه حقيقة فيه كالتصديق لانه الأصل في الاستعمال ويحدد
 بالمخالفة المذكورة من غير إخراج وهذا القول بمعنى قوله والرابع مشترك بينهم ما فهم مكرر
 أنه محل الحاجة منه بلفظه فقال العلامة ابن أبي شريف مانصه قوله لفظ الاستثناء
 متواطئ جعل المشرح موضع الخلاف لفظ الاستثناء وهو مقتضى كلام العلامة القطب
 الشيرازي في شرح المختصر لكن أنكره المولى سعد الدين في التلويح فقال قد اشتهر فيما
 بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد بصيغ الاستثناء وأما لفظ
 الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القسمين بلانزاع ثم أنكر على صدر الشريعة قوله أن لفظ
 الاستثناء مجاز في المنقطع فوضع الخلاف على هذا هو صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام
 المحقق عضد الدين واليه مال شيخنا في تحريره قوله فهو مكرر لأن يريد الخ محل نظر
 والظاهر أن مراد المصنف الإشارة إلى القول الذي حكاه أبو إسحق وهو أن الإخراج من
 غير الجنس لا يسمى استثناءاً حقيقة ولا مجازاً وكأنه بعينه هو القول الذي نقله الآمدي
 عن أكثر المتكلمين والنحاة وبعض أصحابنا أنه لا يصح لفظه حقيقة ولا مجازاً وحينئذ
 فيكون معنى عبارة المصنف أما المنقطع ففيه أقوال أحدها يسمى استثناء أى مجازاً الثاني
 لا يسمى استثناءاً حقيقة ولا مجازاً والثالث يسمى استثناءاً حقيقة على وجه التواطئ
 بناء على أنه موضوع للقدم مشترك بين المتصل والمنقطع والرابع يسمى استثناءاً حقيقة
 بالاشتراك للفظي والخامس الوقف اه منه بلفظه فتحصل من كلامهم هذا أن الاستثناء
 في الاصطلاح لا يذهب من ذكر الاداة وهي الأواحدى أخواتها اتفاقاً وأنه حقيقة في
 المتصل واختلف في المنفصل على خمسة أقوال والقول بأنه يطلق عليه مجازاً قال السعدو
 الذي اشتهر بينهم وقال المحلى أنه الأصح والقول بأنه لا يطلق عليه حقيقة ولا مجازاً نقله
 الآمدي عن أكثر المتكلمين والنحاة وبعض أصحابه وهل محل الخلاف لفظ الاستثناء
 وهو ظاهر كلام القطب الشيرازي وقول صدر الشريعة وبه جزم المحلى أو محله صيغ
 الاستثناء فتعوقم القوم الأجارا أو غير جار ونحوهما وأما لفظ الاستثناء حقيقة عرفية في
 المتصل والمنفصل بلانزاع وبه جزم السعدو وهو ظاهر قول العضد وابن الهمام طريقتان
 ثم على القول بأنه يطلق عليه مجازاً أو لا يطلق عليه أضلا فله ما تقدم عن جمع الجوامع
 وعلى القول بأنه يطلق عليه حقيقة عرفية فلا يحد بالإخراج إذا الإخراج في المتصل بل
 يحد بأنه المخالفة بالأواحدى أخواتها كما تقدم في كلام المحقق المحلى ولكون المنقطع
 ليس فيه إخراج لم يعدوه في الخصصات وبذلك تعلم صحة ما قلناه من أن قوله إن استثنى معناه
 أخرج بالاداة أو غيرهما فمأله بانصاف رابعها قوله فليس لفظ الاستثناء تخصيصاً الخ فيه

(كقيام بينة الخ) ابن عرفة يجب تقييد قوله أي المقرأخي (٢٢١) وأخي زيادة من الرضاع نصاً أوسياً قال السماع

القرينين من تزوج امرأته شهد عليها
أنها كانت تقول لمن تزوجها قبل
نكاحها أخي أخي لم تحرم عليه في
كلام الناس قول المرأة للرجل أخي
ولا قرابة بينهما ما اه (لم يندفع
الخ) قلت يعني الإجماع أن الزوج
أو ثبت ذلك انظر ق (كقول
أبي الخ) قلت قال ق مانسه
فيها الوفا بالاب رضع فلان أو فلانة
مع ابني الصغير أو مع ابنتي ثم قال
أردت اعتذاراً لم يقبل منه فان تناكحا
فرق السلطان بينهما ابن يونس لانه
كالقصر على نفسه لانه هو العاقد
بخلاف إذا أراد الاب نكاح امرأته
أو شراً جارية فقال الاب قد كنت
نكحتها قال في المدونة لا يقبل قوله
قال ابن يونس لانه ليس هو العاقد
اه ومقتضاه ومقتضى ما في ماب
عن طي اختصاص ذلك
بالابوين المجربين خلاف ما في ق
وخش و ز فتأمل والله أعلم
(بخلاف أم أحدهما) قول ز
وكذا إذا استمرت على إقرارها الخ
صحیح ومائسه لغ في تكميله
هو كذلك فيه انظر نصه في الأصل
(ويثبت الخ) قلت وكذا ثبت
بالسماع القسائي المستفيض انظر
ق قال ابن القاسم في المدونة ان
شهد برضاع الزوجين أمهاتهم ما لم
يقبل شهادتهم ما إلا أن يكون فشا
من قولهما قبل النكاح اه أي
قالا كغيرها لا يوقن ببعث قولها ولا
يجب على الابن تصديقها لاحتمال
إرادتها منع نكاحها وفي المدونة

أن هذا ضروري ولم يقل ابن عرفة فلا حاجة إلى تقييد خامساً ان قوله فليس معنى قول تقي
الدين استثنى الفقهاء أنهم أخرجوا هؤلاء النسوة ان عني مع كون كلام تقي الدين مبني على
الاصطلاح فاقاله مناصف لما قرره أولاً من أن الاستثناء حقيقة في المتصل والمنفصل
ولما قدمنا من كلام الأئمة المفيد أنه مقصور على ذكر الأداة وان عني مع مخالفتها
للاصطلاح وأنه توسع في ذلك رجوعاً إلى الأصل اللغة فهذا المعنى هو الذي فهمه منه ابن عرفة
فلا حاجة لذلك ولا فائدة فيما ذكره أولاً من كلام السعد وقرره بل هو تطويل وتحويل
بما ليس عليه تعويل سادساً ان قوله وانما معنى قوله استثنى الفقهاء هؤلاء أنهم
أخرجوا الخ ان عني به أنهم أخرجوا من عموم اللفظ مع تناوله لهن فهو مراد ابن
عرفة وعن ذلك نشأ اعتراضه وان عني أنهم أخرجوا من غير تناول عموم لفظ الحديث
لهن فهو غير مسلم ولفظ تقي الدين بأباه لقوله استثنى الفقهاء من عموم قوله عليه السلام
يحرم من الرضاع الخ اذ كيف يعقل أن يقال يخرج من عموم كذا كذا وكذا وهو غير
داخل فيه ولو صح هذا ما توجه اعتراض على كلام أبداً كما قاله ابن عرفة في نظيره هذا وبالجملة
فالحق ما قاله ابن عرفة وسلمه الجهم الغفير والعلم كله للعلی الكبير (كقيام بينة على إقرار
أحدهما) قول ز به أي بالرضاع ويشمل قول أحدهما رضعته معه مثلاً وقوله هو
أخي من الرضاع ولا يشمل قوله هو أخي فقط ابن عرفة يجب تقييد قوله أخي وأخي زيادة
من الرضاع نصاً أوسياً قال السماع القرينين من تزوج امرأته شهد عليها أنها كانت تقول
لمن تزوجها قبل نكاحها أخي أخي لم تحرم عليه في كلام الناس قول المرأة للرجل أخي
ولا قرابة بينهما اه منه بلفظه (بخلاف أم أحدهما) قول ز وكذا إذا استمرت على
إقرارها الخ صحیح ومائسه به لتكميل التقييد هو كذلك فيه ذكره في كتاب الرضاع عند
قول المدونة وان قالت امرأه لرجل أرضعتك مع ابنتي ثم قالت كنت كاذبة ومعتذرة لم يقبل
قولها الثاني ولا أحب له أن يتزوجها ونصه في سماع عيسى في رسم باع من النكاح الثالث
سئل ابن القاسم عن رجل أراد أن يتزوج امرأة فقالت له أمه انها أخذت من الرضاة قد
أرضعتها وتحت الرجل امرأة أخرى فقال الرجل امرأتي التي تحتني طالق ان كانت لي
حلالاً لم أتزوجها قال أرى أن يطلق امرأته التي تحتني ولا يتزوجها فان اجترأ وتزوجها
لم يقض عليه بطلاقها لانه لا يكون عليه في الرضاع إلا امرأتان ابن رشد هذا كما قال ان
الاختيار له أن يبحث نفسه بان يطلق امرأته ولا يتزوجها إلا أن تزويجها مكره وليس
حراماً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر برضاع امرأة فتبسم فقال وكيف وقد قيل
وقال عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهتان فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه
وعرضه فندب صلى الله عليه وسلم إلى اتقاء الشبهات ولم يحرمها وهذا من الشبهات اذ
لا يوقن ببعث قول أمه ولا يلزمه في الشرع تصديقها لاحتمال أن تكون أرادت أن
تمنعه من نكاحها إلا أن يكون قد فشا ذلك من قولها قبل ذلك فيلزمه ذلك ويحرم عليه
نكاحها ولا يلزم في امرأته شيء على ما في آخر سماع ابن القاسم من طلاق السنة وظاهر
ما في الثاني من المدونة خلاف ما في الرضاع منها وقوله ولا يكون في ذلك إلا امرأتان يريد

قلت وكذا أي لم تزل يسمعونها تقول أرضعت فلانة فلما كبرت أردت تزوجها قال مالك لا يتزوجها اه واختلف في فهمه

ويفش ذلك من قولهما على ما قاله في المدونة وذهب مطرف وابن الماجشون وابن نافع
وابن وهب الى افعال شهادتهم ما وان لم يفش ذلك من قولهما وهو قول سحنون ومعناه اذا
كانت عدلتين ولا يشترط فيهما مع الفش وعلى مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك العدالة
والله تعالى أعلم اه منه بلفظه وهو شاهد لما قاله ز فتأمل والله أعلم (لابا امرأة ولو
فشا) قول ز على المشهور ما مشهوره هو نص المدونة في كتاب الرضاع ونصها واذا قالت
امرأة عدلة كنت أرضعت فلانا وزوجته لم أقض بفراقهما ولو عرف ذلك من قولها
قبل النكاح أمرته بالتزويج عنها ان كان يوثق بقولها اه منها بلفظها قال ابن ناجي في
شرحها ما نصه أما شهادة الواحدة فان لم يكن فشوت فليتزعم عنها فقط وان كان فاشيا فقولان
فسمع ابن القاسم العمل على شهادتها وهو ظاهر قول نكاحها وهو خلاف ما لها هنا من أنه
يتزعم فقط ووقع في أحكامي يلدسبته قطهرى أن القولين سيان لانهم اخرجها وهما فيها
ولا أعرف منهم ما مشهورا فتوقفت ثم مشيت لتونس لضرورة فسألت عنها شحنا حفظه
الله تعالى فأمرني أن أحكم بما عدل عليه قولها هنا لان الأصل في شهادة المرأة الضعف
وسألت عنها شيخنا أبي يوسف يعقوب الزنبي فقال مثله فحكمت بذلك اه منه بلفظه وقول
نكاحها الذي أشار اليه هو في النكاح الثاني ونصها قال مالك لا تجوز شهادة امرأة واحدة
في الرضاع الا أن يكون قد فشا وعرف قال مالك وأحب الى أن لا ينكح ويتورع اه
منها بلفظها قلت وتبع ابن ناجي في جزمه بأن ملق الكاين خلاف اين رشد وتقديم
كلامه قريبا ونقل عياض نحوه عن بعضهم وجزم هو بأن ذلك وفاق قال في النكاح الثاني
من تنبيهاته ما نصه وقوله في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع ان ذلك لا يجوز اذا لا يقطع
شيئا لأنني يكون فشا وعرف وأحب الى أن يتورع ولا ينكح بنسب بعضهم على هذا اللفظ
وقال هو خلاف ما قال في الرضاع في قوله لا يفرق القاضي بقولها وان عرف قبل ذلك من
قولها وليس هذا بخلاف لان قوله هنا لا يقطع شيئا مثل قوله لا يفرق القاضي بينهم ما هنا
يريدسوا فشا ولم يفش وقال هنا الا أن يكون أمر فشا وعرف يعني فيسأ كذا التزعم
والتورع وان كان على كل حال وان لم يفش يستحب له أن يتزعم عنها وهو قوله هنا وأحب
الى أن لا ينكح ويتورع وقد جاء مبينا في كتاب الرضاع التزعم وان لم يفش وقد يكون قوله
هذا هو راجع الى الذي أخبره أبوه بأنه تزوج المرأة التي خطبها وتشميمه لها بمسئلة
الرضاع هذه وقد قال فيها أيضا لا أراها جائزة على الولد الا أن يكون فشا قبل هذا من قوله
وأرى أن يتورع ولو فعل لم أقض به يحتمل قوله ولو فعل يعني بعد الفش ويحتمل قبله قال
بعضهم -م يعني لو فشا لم يقض به قال أبو عمران يؤمر بالتزعم في المسئلتين وان لم يفش وان
فشا كان الامر بالتزعم والتورع أقوى من الاول وقوله في قول الام أرضعتها لا يتزوجها
هو أيضا على التزعم والام وغيره على مذهب الكتاب سواء عند فضل ويحيى بن عمرو وأبي
محمد وغيرهم وهو بين في كتاب الرضاع وكتاب محمد وعند ابن حبيب ومحمد يقضى بقول الام
كالا قبل هو خلاف وقيل لعلها الام الوصية أو المنكحة ففسد النكاح وفرق بينهم ما
لا اعتراف عاقده بفساده فكانت كالا وقبل الوصية بخلاف الاب اه منها بلفظها وقول

فقهه ابن حبيب ومحمد على التحريم
وفهمه فضل ويحيى بن يحيى أى
وغيرهما على التزعم قال عياض
وهو ظاهر كتاب الرضاع منها انظر
القلشاني والشيخ زروق والله أعلم
(لابا امرأة ولو فشا) قول ز على
المشهور ما مشهوره هو نص المدونة في
كتاب الرضاع وبه حكم ابن ناجي
فحصل ان الرابع ان الام كالا جنبية
وان لم ترجع عن قولها خلافا لطفى
انظر الاصل والله أعلم

* (النققات) *

قول ز والرق لأبدله بالملك لان المصنف ذكر مع الرقيق الدابة وكان ز نظرا الى حدابن عرفة
وقول ز حيث كانت واجبة بالنكاح صوابه بالاصالة ٢٢٣ قلت وقوله (٢٢٣) وكذا ان تطوع أو التزم الخ الصواب حذف

قوله تطوع (لممكنة) ٢٢٣ قلت قول
ز على المعتمد الخ هو باعتبار
المجموع اذا اختلف انما هو في القرية
وأما البعيدة فلها عليه النفقة بلا
خلاف انظر ح (مطبعة) قول
ز ولا مطيقة بهامان الخ أي
وهي غير مدخول بها وما يأتي من
قول المصنف ولها نفقة حضروا
رتقاء هو في المدخول بها فلا معارضة
خلاف لهو في وان تبع ابن عاشر
وقول مب واستظهره الشيخ ميارة
الخ سبقه الى استظهاره شيخه ابن
عاشر وهو أيضا من نضى أي على

مب كلام طفي هنا فيه نظرا الخ تنظيره في كلام طفي صواب وذلك انه قال ان الام
اذا لم ترجع يقبل قولها بخلاف الاجنية ونقل كلام ابن عرفة ثم قال بعده مانصه فقد
اعتضد التحريم بسماع عيسى فهو الرابع فلذا قيدت بالاجنية اه ولاشك ان
ما عزا له سماع عيسى من التحريم غير صحيح راجع كلامه الذي قدمناه قريبا يظهر لك صحة
ما قلناه وكلام ابن رشد صحيح أو كالصريح في أن الام وغيره سواء وكلام عباس المتقدم
أنفاس صحيح في ذلك وقال ابن يونس في كتاب الرضاع مانصه ومن المدونة قال وكذلك
الام اذا لم تزل تسمع وهي تقول أرضعت فلانة فلما كبرت أراد الابن تزويجها فلا يفعل محمد
ابن يونس فان فعل لم يقض بفراقها لان الام ليست بعاقدة فيؤخذ باقرارها اه منه بلفظه
فانظر كيف جزم ابن يونس بنى التحريم بقول الام مع القسود دون رجوع منها وساقه كانه
المذهب فكيف مع عدم القسود فتحصل أن الرابع أن الام كالاجنبية وان لم ترجع عن
قولها والله سبحانه أعلم

* (باب النفقات) *

قول ز النكاح والرق الخ لو قال الملك بدل الرق لكان أحسن لان المصنف ذكر مع
الرقيق الدابة وكان ز نظرا الى حدابن عرفة فتأمل وقوله حيث كانت واجبة بالنكاح
صوابه بالاصالة تأمله (مطبعة) قول ز ولا مطيقة بهامان الخ سلمه ق و مب
بسكوتهما عنه وتبع ز فيه تم وقد اعترضه ابن عاشر ونصه هذا منقوض بقول
المصنف بعد ولها نفقة حضروا رتقاء اه منه بلفظه (وليس أحدهما مشرفا) قول
ز وهذا الشرط فيما قبل البناء قد غممه بقوله بعد كانه لا نسقط نفقة عنه اذا بلغت حد
السياق بعد البناء فقط الخ وما قاله صواب اذهو الذي لابن عبد السلام والمصنف في ضج
واستظهره الشيخ ميارة خلافا لصركا نقله مب ٢٢٣ قلت وقد سبق الشيخ ميارة شيخه
ابن عاشر ونصه الظاهر انه انما يشترط اتقاء اشراف أحد هما في غير المدخول بها واللقاني
خالف هذا لكن دون استناد لنص اه منه بلفظه وهذا أيضا هو من نضى أي على ونصه
قوله وليس أحدهما مشرفا ظاهر كلامهم الكثير وهو الذي قدمناه ان هذا الاشراف وقع
عند طلب الدخول أو مالو وقع الدخول ثم وقع الاشراف فالنفقة واجبة ولا تسقط عن
الداخل استصحابا لما يجب اه منه بلفظه (قوت) أي ما يتقوت به وتقوم به البنية
وكونه قعاً أو شعيراً أو ذرة يؤخذ من قوله (بقدر وسعه الخ) وقد قال ابن
الحاجب مانصه وان كل الناس الشعير أكلته اه (وان أ كوله) قول ز وفيه نظرفان
في الزام الاجير بطعام ووسطا الخ لا يخفى ما في عبارته ان ليس في عبارة المبسوط التي نظر
فيها الزام الاجير الوسيط بل الزام المستاجر البقاء على الاجارة اذ ارضى الاجير بطعام ووسط
وصواب العبارة أن يقول فان في رضا الاجير بطعام ووسط ضررا على المستاجر لكون ذلك
يضعف خدمة الاجير ويحبط من قوته فتأمل (وأجرة قابلة) في ق نوع اعتراض على

قول ز النكاح والرق الخ لو قال الملك بدل الرق لكان أحسن لان المصنف ذكر مع
الرقيق الدابة وكان ز نظرا الى حدابن عرفة فتأمل وقوله حيث كانت واجبة بالنكاح
صوابه بالاصالة تأمله (مطبعة) قول ز ولا مطيقة بهامان الخ سلمه ق و مب
بسكوتهما عنه وتبع ز فيه تم وقد اعترضه ابن عاشر ونصه هذا منقوض بقول
المصنف بعد ولها نفقة حضروا رتقاء اه منه بلفظه (وليس أحدهما مشرفا) قول
ز وهذا الشرط فيما قبل البناء قد غممه بقوله بعد كانه لا نسقط نفقة عنه اذا بلغت حد
السياق بعد البناء فقط الخ وما قاله صواب اذهو الذي لابن عبد السلام والمصنف في ضج
واستظهره الشيخ ميارة خلافا لصركا نقله مب ٢٢٣ قلت وقد سبق الشيخ ميارة شيخه
ابن عاشر ونصه الظاهر انه انما يشترط اتقاء اشراف أحد هما في غير المدخول بها واللقاني
خالف هذا لكن دون استناد لنص اه منه بلفظه وهذا أيضا هو من نضى أي على ونصه
قوله وليس أحدهما مشرفا ظاهر كلامهم الكثير وهو الذي قدمناه ان هذا الاشراف وقع
عند طلب الدخول أو مالو وقع الدخول ثم وقع الاشراف فالنفقة واجبة ولا تسقط عن
الداخل استصحابا لما يجب اه منه بلفظه (قوت) أي ما يتقوت به وتقوم به البنية
وكونه قعاً أو شعيراً أو ذرة يؤخذ من قوله (بقدر وسعه الخ) وقد قال ابن
الحاجب مانصه وان كل الناس الشعير أكلته اه (وان أ كوله) قول ز وفيه نظرفان
في الزام الاجير بطعام ووسطا الخ لا يخفى ما في عبارته ان ليس في عبارة المبسوط التي نظر
فيها الزام الاجير الوسيط بل الزام المستاجر البقاء على الاجارة اذ ارضى الاجير بطعام ووسط
وصواب العبارة أن يقول فان في رضا الاجير بطعام ووسط ضررا على المستاجر لكون ذلك
يضعف خدمة الاجير ويحبط من قوته فتأمل (وأجرة قابلة) في ق نوع اعتراض على

ما يفرض وكونه يلزم الايمان أو الاثمان شي آخر فالصواب حذف هذه التوطئة لما فيها من التشويش مع مناقضتها لقول المصنف
الآتي ويجوز اعطاه الثمن عما لزمه ولو وطئ به الحسن تأمل (وأجرة قابلة) هذا هو الذي اقتصر عليه صاحب مختصر الوفاة

المصنف اذا قال بعد ذكر الخلاف مانصه ولم يعز المتبسط منها قولاً ولا شهره اه وفيه نظر فان
ما اقتصر عليه المصنف عليه اقتصر صاحب مختصر الوفاق وساقه كانه المذهب ولم يحك
غيره انظر نصه في ح وهو الذي اختاره غير واحد وصححه ابن الحاجب ونصه بخلاف
أجرة القابلة للولد على الاصح ضيح أي قتلزسه وهو الاصح لاصبغ وهو اختيار غير
واحد لانه لا يضمنه كالنفقة اه محل الحاجة منه بلقظه وفي الجواهر مانصه وعليه أجرة
القابلة عند أصبغ مطلقاً ووافقه ابن الموار إذا كانت المنفعة بها الولد قال فاما ان كانت
لها فاعلم أو لهما فاعلم أو على الزوج قال القاضي أبو الوليد والظاهر قول أصبغ لانها لا يبد
منه كالنفقة والكسوة اه منها بلقظه او مؤمرا به بالقاضي أبو الوليد الباجي فانه ذكر ذلك في
المتني ونصه وهو الاظهر لانهم من المؤن التي لا تستبد عنها الزوجية غالباً واذا وجبت عليه
النفقة والكسوة والمرأة تنفرد بمنفعة ذلك فيجب ذلك عليه ولا تنفرد المرأة بمنفعته
أولى اه منه بلقظه * (تنبيه) ظاهر كلام ح انه حمل كلام المصنف على غير المطلقة
طلاقاً بما فانه قال عقب كلام المصنف مانصه تصوره واضح * (فرع) قال في سماع
أشهب من طلاق السنة مانصه وشمل عن الرجل يطلق امرأته البتة وهي حامل أترى عليه
أجرة القابلة فقال ما سمعت ذلك ولا أعلمه عليه الخ فظاهر كلامه ان الخلاف الذي ذكره
خاص بالبائن وان كلام المصنف لا يشمله فقامله وقد جعل ابن عات في طرده محل الاقوال
التي ذكرها ح المطلقة لكن لم يقيد بها بالبائن فقال في ترجمة مخالعة الاب والوصى على
الكبير المولى عليه مانصه انظر اذا طلق الرجل امرأته وهي حامل على من تكون أجرة
القابلة فذكر الاقوال الثلاثة وظاهر كلام الباجي وابن شاس وابن الحاجب وضح
وابن عرفة ان الخلاف مطلق ونص ابن عرفة وفي كون أجرة القابلة عليها أو عليه ثالثها
ان استغنى عنه النساء فاعلم والافعليه وان كانا ينتفعان به معا فاعلم ما على قدر منفعة كل
منهما لسماع القرينين من طلاق السنة وابن رشد عن أصبغ وسماع ابن القاسم ولم يحك
الباجي الاول وعزا الأخير لمحمد اه منه بلقظه فتأمل ذلك كله والله أعلم * (تنبيه) *
قول ابن عرفة وسماع ابن القاسم كذا وجدته في نسختين منه وكذا نقله عنه أبو علي وهو
مخالف لما في ح عن ابن رشد فان الذي فيه عنه عزو الثالث لابن القاسم في رسم بوصى
من سماع عيسى من كتاب الجعل والاجارة لاسماعه هو من مالك وقد نقل أبو علي كلام
البيان كذا ذكره ح ولم ينبه على ما في كلام ابن عرفة والظاهر عندى ان لفظة عيسى
سقطت من كلام ابن عرفة تصحيحاً من النسخ وان أصله وسماع عيسى ابن القاسم وما
كان ينبغي لأبي علي أن يفعله هذا مع نقله كلامي ابن عرفة والبيان والله الموفق (ولو باكثر
من واحدة) قول ز ولو تنازعا في كونها ممن يتخدم فهمل البيضة عليه أو عليها فانولان
هذان القولان ذكرهما في الطرر عن الاستغناء ونصها وفيه لبعض المفتين فان تنازعا
في الإخدام فعلى الزوج البيضة أنه ممن ليس عليه اخدام فالنفقة والكسوة سواء لانها تنزيم
الزوج ونحوه لا مشاور وقيل ان البيضة على المرأة انما ممن يتخدم مثلها لان النفقة والكسوة
تنزيم كل أحد والخدمة لا تنزيم المقل ولا الفقير وكان حديث فاطمة دليل هذا فانظر ذلك

وصححه ابن الحاجب واختاره
غير واحد كما في ضيح ثم ظاهر
المصنف كظاهر الباجي وابن شاس
وابن الحاجب وضح وابن عرفة
سواء كانت في العصمة أو مطلقة
ولو بآثنا نظر الاصل (ومشط) قول
ز الآلة بضم الميم الخ قال ابن
المرحل في نظم الفصح
وكل ما يكون مثل الآلة

فيه تكسر لا محالة
تقول هذا الخلف ومحفه

تكسر ما جاء على هذى الصفه
ثم قال

ومقطع أي آلة لقطع
الاحرف فاحفظت في السمع
مثل مدق يافتي ومكحل

ومدهن ومسعط ومخل
أما المدق فهو ما يدق

به وقد قيل هو المدق
وفي وعاء الدهن قيل مدهن

والمكحل في المكحل هذا بين
كذا السعوط أي دواء الاتف

وعاؤه المسعط دون خلف
والمخل الغربال ليس بمجمل

والمشط في رواية والمنصل

(وثياب المخرج) قلت قال الشيخ زروق في شرح الرسالة لما ذكر حديث البخاري في باب العلم والعظة بالليل وفي باب لا يأتي زمان الا والذي بعده شمر منه رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة ما نصه فيجب أن لا يخرج الا فيما لا ينظر اليه الرجال من ثياب مهنتها ومرط من المروط التي لو ألقيت الى كلب ما بولها أو الى ذئب ما نيبها ان كانت عن يؤمن بالله واليوم الآخر وقد صارت حالهن اليوم الى أن لا يخرج احداهن الا في أحسن ثيابها وتستعير من جيرانها وتستعمل الروائح الطيبة وتتغنج في مشيتها وعليها ما لو ألقى على عود لعشوق فهي متعزضة بذلك لفت الله وغضبه وكذلك من أعانها على ذلك من زوج أو غيره اه (لان حلف لا يخرج) قلت لانه حلف على من له عليه حكم بخلاف السابقة فانه حلف على ما لا حكم له عليه وقول خش وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة الخ أي خلاف قول مالك في كتاب محمد كما نقله مب في التنبيه عن المسيطى والله أعلم وفي المدونة ليس له منع زوجته من التجارة قال أبو الحسن يقوم منه لذات الزوج بغير اذنه ادخله وعليها الشهدهم بما أحببت أنه لا يغلق عليها وهو منصوص في الوثائق المجموعة وقال المشد الى قال سحنون في نوازل لذات الزوج أن تدخل على نفسها رجالا لا تشهدهم بغير اذن زوجها وزوجها غائب ولا تمنع من ذلك ولكنه لا بد أن يكون معهم محرم منها ابن رشد وهذا كما (٢٣٥) قال لانها في ذلك كارجل ولا يمنعها من شيء من ذلك والاخبار كما قال انه لا بد من

وتدبره اه منها بالفظها (من عمن) قول ز وطبخ له يريد وأحرى لها نفسها قال في الطور ما نصه وعند قوله من الخدمة الباطنة مثل العجين والطبخ يريد لها قاله ابن لبابة اه منها بلفظها (بخلاف النسيج والغزل) قول ز ولومن قوم عادتهم ذلك الخ هو الصواب خلافا لما اختاره أبو علي راجع ما قدمناه آخر فصل التنازع (وثياب المخرج) قول ز وفي المبسوط من رواية ابن نافع الخ الذي في ابن عرفة هو ما نصه التغمي ظاهر المذهب أن ثياب خروجها عادة والملحقة لا يلزمه وقال في المبسوط بغير من لها على الغني ثياب مخرجها وعزاه ابن زرقون لرواية ابن نافع في مختصره ما ليس في المختصر اه منه بلفظه (ان كانت مأهولة) قول مب والاصل هو الا من نحو له ابن عرفة ونصه والشابة محمولة على الامانة حتى ثبت أنها غير مأهولة اه منه بلفظه ويفهم منه بالاحرى أن المتجالة كذلك (الا للوضيعة) أطلق المصنف وهو مقيد بما اذا لم يضر واهبها والافتعزل عنهم كما هو ظاهر ونص عليه المسيطى ولا تصدق في دعوى الضرر ولا بد من اثباته على المنصوص قال شيخنا ج. قال أبو علي بن رجال ولكن لا بد من النظر الى قرائن الاحوال فقد تكون المرأة يضر بها أهل الرجل ولا تجرد من يشهد لها ويريد أن تفتدى منه أو يستخدمها اه وكان يبحث في قول أبي علي هذا ولا يرتضيه وعندى أن العمل في هذا الزمان بما قاله أبو علي متعين والله أعلم (تنبيه) أطلق غير واحد في ان للوضيعة اذا ثبت ضرر أهل الزوج بها

(٢٩) رهوى (رابع) متعين خلافا لج والله أعلم ثم ظاهر المصنف كغيره انه حيث يكون لها الانفراد عن أهلها لا يقبل من الزوج اعتذاره بالخوف عليها قال أبو علي ولكن يجب التفطن على القاضي في أمر شاع وذاع واشتهر وانتشر أن المرأة غير المأهولة تريد الانفراد عن أهل الزوج غاية والهروب منهم النهاية لا يطلعوا على ما تزومها لا يخفى فان ثبت ضررهم بها فليجهد القاضي في ذلك فان تركها معهم فالضرر عليهم ولا يرفع ظلم يظلم وان عزلها عنهم خاف ما هو أعظم فالأولى أن يسكنها مع ثقة له امرأة أمينة تحفظها وتتفقد أحوالها بما لا ينبغي هذا الذي يظهر وقد شاهدنا من ذلك ما يعلمه ستار العيوب ومفرج الكروب ثم قال وكذلك يتفطن لمسئلة تقع بالبوادي وربما تقع في الحواضر وهي انه زمن السبية وعدم الحسكام الذين يخافهم للصوم من الظلمة وغيرهم تطالب ذات القدر الانفراد عن أهل الزوج وهو يخاف عليهم ويرعى ما لا يكون لها عقل كامل فليجهد القاضي في ذلك مستعيناً بالله تعالى لان الزوج لا يجدر أن يبيت عندها كل ليلة امام بيتته عند امرأة أخرى له أو لما يعرض له من عوارض الدنيا اه وهو في زمننا أشد بشهادة ما في أصح الصحاح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتي عليكم زمان الا والذي بعده شمر منه حتى تلقوا ربكم وما ذكره من السكنى مع ثقة ذي امرأة أمينة وان كان حسنا ينتفى به الضرر ان معامته عسر اليوم أو متعذر لعمرة

وجود ذلك وان وجد فربما لا يوجد مسكن عنده أو بقربه قربا يأتى معه ما ذكره فلا حيلة للقاضي الآن غالباً فافان الله وأنا إليه راجعون (والكسوة الخ) قول ز فان لم تخلق بان كانت الخ ما ذكره صحيح وكلام النعمى يفيد أنه متفق عليه وأما مكسبه فقال النعمى ويختلف اذا بلت الكسوة قبل الوقت الذى فرضت له فهل يكون حكماً مضى أم لا كالتحريض يتبين أنه خطأ والذي أخذ فيه العين ثم رت قد اختلف فيه وأرى أن ترجع الى ما تبين كالاولى اه يخ ابن عرفة ويرد بتحقيق الخطا في المقيس عليه وعدم تحققه في المقيس لجواز كونه بجوارها في اللبس اه والله أعلم قلت وفي تكميل غ ان الذى جرى به العمل بقاس أن لا يفرض له اللباس ولا فرش مادام ما أخرجه لزوجها عند بنائه به لم يخلق من غير حذر زمان اه (الالبينة الخ) حزم ابن عرفة بان القرينة كالبينة وذلك كوقوع نهب بمحل انظر نصه في الاصل

ولغيرها مطلقاً الا نفراد عنهم فظاهر كلامهم أنه لا يقبل من الزوج اعتذاره بالخوف عليها وقال أبو علي ما نصه ولكن يجب التفتن على القاضي في أمر شاع وذاع واشتهر وانتشر ان المرأة غير المؤمنة تريد الانفراد على أهل الزوج غاية والهروب منهم النهاية وذلك لتلايطلعوا على ما تزومه مما لا يخفى فان ثبت ضررهم بما فليجهد القاضي في ذلك فان تركها معهم فالضرر عليها ولا يرفع ظلم بظلم وان عزلها عنهم خاف ما هو أعظم فلا ولي أن يسكنها مع ثقة له امرأه أمينة تحفظها وتتفقد أحوالها مما لا ينبغي هذا الذى يظهر وقد شاهدنا من ذلك ما يعمله ستار العيوب ومفرج الكروب ثم قال وكذلك يفتن لمسئله تقع في البوادي وربما تقع في الحواضر وهو أنه في زمن السيرة وعدم المحكام الذين يخافهم اللصوص من الظلمة وغيرهم تطلب ذات القدر الضكنى منعزلة عن أهل الزوج والرجل يخاف عليها وربما هي لا يكون لها عقل كامل فيجهد القاضي في ذلك مستعيناً بالله تعالى لان الزوج لا يجد أن يبيت عندها كل ليلة ا ما لم يسهه عند امرأه أخرى له أو لم يعرض له من عوارض الدنيا اه منه بلفظه قلت وما قاله فظاهر وهو في زماناً أشد بشهادة ما في أصح الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتى عليكم زمان الا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم وما ذكره من السكنى مع ثقة ذى امرأه أمينة وان كان حسناً يتبني به الضرر ان معامته في هذا الزمان أو معتذر له زوجه وذلك وان وجد فقد لا يوجد مسكن عنده أو بقربه قربا يأتى معه ما ذكره فلا حيلة للقاضي الآن غالباً فافان الله وأنا إليه راجعون (والكسوة في الشتاء والصيف) قول ز فان لم تخلق بان كانت تكفى بها الخ ما ذكره صحيح وكلام النعمى يفيد أنه متفق عليه وسكت ز عن عكس هذا وهو أن تبلى قبل بلوغ الوقت الذى فرضت له وقد تكلم عليه النعمى وذكر فيه قولين مخرجين ونصه ويختلف اذا بلت الكسوة قبل الوقت الذى فرضت له هل يكون حكماً مضى أم لا كالتحريض يتبين أنه خطأ والذي أخذ فيه العين ثم رت قد اختلف فيه وأرى أن ترجع الى ما تبين لان هذه حقيقة والاول ظن ولان من حق الزوج اذا انقضت ذلك الامد الذى فرض انقضاءه له وهى فائمه أن لا تنبى عليه حتى تبلى فكذلك اذا بلت قبل اه منه بلفظه * (تنبيه) قال ابن عرفة عقب نقله كلام النعمى هذا ما نصه وقبله المبطل وغيره ويرد بتحقيق الخطا في المقيس عليه في الصور الثلاثة وعدم تحققه في المقيس لجواز كونه بجوارها في اللبس اه منه بلفظه قلت وتنبه بما ذكره واضح في مسئلتى التحريض والعين وفيه نظر بالنسبة الى المسئلة الثالثة وهى انقضاء الامد والكسوة لم تبلى اذا تحقق الخطا فيها الاحتمال أن يكون ذلك من احتياطها في اللبس وترك لبسها أصلاً في بعض الاوقات فلو قال ويرد بتحقيق الخطا في المقيس عليه في صورتين الاولى ودورانه بينه وبين احتياطها في اللبس وترك لبسها اياها أحياناً فتعد كل تبرعة بذلك اسلم من ذلك فتأمل به انصاف والله أعلم (الالبينة على الضياع) ظاهره انه لا بد من البينة ولا تكفى القرينة وحزم ابن عرفة بانها تكفى ونصه ابن عات في المجالس ان ادعت في كسوة الولدانها خلعت عنه أو ألقته في خروجه عنها خلقت وكانت من الأب المشاور هي منها وبه العمل قلت

(ويجوز الخ) قول مب عن ضيغ وقال ابن وهب هو بالخيار الخ الصواب (٢٢٧) ما في بعض نسخ ضيغ وقال ابن حبيب

لأنه الذي في كلام الأئمة وهو الذي في نسخة صر لا مانع له عنه مب انظر الأصل وقول مب عن المجالس من فرض الطعام أي الحب ظاهره أنه لا يلزمه الطعن وليس كذلك انظر ح عند قوله فيفرض الماء الخ وقال في المشتق هذا أصل القوت ويضم إلى ذلك درهم الطعن والخبز والحب والماء والزيت اه

قلت قال غ في نسخة في جري العمل بفاس أن يؤذن لمن يقوم على الحاضر بطلب النفقة من زوجة أو وكيلها في فرض النفقة فبعد أن يفرضها الفارض يؤمر الزوج بأعطائه المدة لا نقصة به فإذا امتنع من ذلك سجن ويحكم بعد امتناعه بما حكم به على الغائب من بيع أصوله وغروضة إلى غير ذلك اه وقول مب عن ابن عرفة وكان له ما فضل عن ذلك اه زاد ابن عرفة عقبه ما نصه قلت وقال ابن قحون اه

قلت ومثله في المعين انظر نصه في الأصل تو عند قوله وقد رت بحاله الخ ثم ذكر ابن عرفة أن الحاضنة إذا ضمنت النفقة أن دخلها نقص يتلف أو غلام صغير لزمها ذلك ان كانت موسرة والالزم الأب اتمام النفقة ولا يرجع عليها بذلك انظر نصه في الأصل آخر الحضانة (ولها الامتناع) قلت قول ز قاله السبزي الخ قال البرزلي عقبه قلت تقدم أيضاً أنه لا يجبر الزوج على الميث معها في فراش واحد غير أنه يندب إليه لما

الاول على أن الحضانة حق له والثاني على أنها لها وهذا ما لم تكن قرينة على صدقتها كوقوع نهب في محله اه منه بلفظه قلت ظاهره أن القرينة كافية هنا ولو على القول بأنها لا تنكفي في الرهن وهو المناسب لردده ما قالوه من قياسهم هذه على الرهن حسبما ذكره ز عنه هنا وأشار له في مع مراعاة القول بان القول قولها مع عدم القرينة والله أعلم (ويجوز اعطاء الثمن عارضة) قول مب عن ضيغ وقال ابن وهب هو بالخيار الخ كذا وجدته في بعض نسخ ضيغ والصواب ما في بعضها وقال ابن حبيب لأنه الذي في كلام غيره من الأئمة ولأنه الذي في نسخة صر لا مانع له عنه مب ونصه قوله قال ابن حبيب هو بالخيار الخ الظاهر أن الضمير يعود على القاضي لا الزوج فيكون هو القول الرابع الذي حكاه أبو الحسن ويدل على ذلك استشكال عياض اه منه بلفظه هكذا وجدته فيه وهو الموافق لما في ابن عرفة ونصه وفي كون الواجب في فرض النفقة عن ما فرض أو نفسه ثالثها الخيار فيه - الزوج ورابعها بل للعاكم ولا يجوز في الطعام عن إعياض عن ظاهر المذهب مع أخذ ابن حجر من قولها من له دين على امرأته وهي معسرة فلا يقاصها في نفقتها فان كانت مليئة قلة مقاصم أبيه في نفقته ونقل عياض عن محمد بن قنبله مع ابن سهل والباقي عن ابن حبيب وعياض عن البغداديين وعلى الثاني قال ترد بعض الشيوخ في جواز دفع الثمن عن الجميع ومنعه أو دفعه عن غير الطعام وتردد ابن عبد السلام في منع تأخير ما أخذ عاوجب وجواز بيعه لوضوح كونه فسخ دين في دين وبعد قياسه على الكتابة في مؤخر واضح اه منه بلفظه وكلام عياض الذي أشار إليه ضيغ وابن عرفة هو في كتاب النكاح الثاني من تنبيهاته ونصها وقوله في الذي له على امرأته دين فقص عليه بنفقة ما اراد حسابها انها ان كانت غنية قبل للزوج خذ دينك وادفع اليها نفقته وان شئت فخاصها بنفقتها قال بعض الشيوخ معناها أن دينه من نوع نفقتها وأنه يلزم المتدينين المقاصة إذا دعي أحدهما اليها ودليل على أن الزوج أن شاء دفع النفقة عنها لا يجبر على غير ذلك إذ جعل اليه مقاصمها عليها وقال محمد في الزيت والادام وغيره أنه أن يجمع ذلك ثمناً فتنعها مع القمح ولذلك قال في ثمن الطعن مع ثمن القمح وقال ابن حبيب في ثمن اللحم قال والحاكم في ذلك مخير ان شاء أمره بما فرض أو بأثمانه والظاهر خلاف ذلك وأنه انما يصح عرضها ما هو القياس إذا عاوجب عليه طعام وكسوة ولم تجب عليه قيمة وقد حكى البغداديون عن المذهب قولين في جواز دفع الثمن عما يجب من طعام وهل هو بيع الطعام قبل قبضه واستيفائه اذ هو عوض لها عن الاستمتاع كما أخذ عن اجارة وغيرها على القول ان النفقة عوض عن الاستمتاع ولا يجوز دفع ثمن عنه اذ اعلمنا منع بيع الطعام قبل استيفائه بأنه شرع غير معال وان علانها بالعينة وهو ظاهر تعليل مالك وادخاله الحديث تحت ترجمة العينة لم يمنع من دفع الثمن عن النفقة اذ لا عينة فيها وإذا كان الخلاف في جواز ابتداء فكيف تجبر عليه المرأة وقد تردد بعض الشيوخ في جواز دفع الثمن عن الجميع أو منعه أو دفعه عن غير الطعام قال المؤلف رحمه الله ولا فرق عندى بين الطعام وغيره إذا سلم من علة بيع الطعام قبل قبضه وهو ظاهر ما في كتاب محمد وأنه لا يجبر عندى على دفع ثمنه ان شاء دفع جميع ما يفرض

يدخل عليها من المسرة إلا أن يكون لقصده عدم الوطء لما يدخل عليه من الضرر في جسمه أو تكون هي ماثلة إلى الكبر في يمينه معها

عما يجعل به بدنه اه ونقل الشارح
في الكبير في باب الايلاء عن الخمي
أنه لا يقضى عليهما بالنوم في فراش
واحد والله أعلم واختاف هل الاولى
أن يكون لكل واحد من الزوجين
فراش وهو الذي ذكره في الاكمال
قائلا لانه أصح للجسم وأقل
لاستدعاء المواقعة وتحريرك
الشهوة أو الافضل اجتماعهما في
فراش واحد وهو الذي ذكره النووي
قائلا لانه الذي كان النبي صلى الله
عليه وسلم يفعله مع ملاذيمه قيام
الليل فاذا أراد القيام لوظيفته قام
وتركها لاسيما ان علم من حال المرأة
الحرص على المباشرة فيجب مع بين
وظيفته وقضاء حقها المنسوب
وعشرتها بالمعروف وأما حديث
مسلم عن جابر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال فراش الرجل
وفراش لامرأته وفراش للضيف
والرابع للشيطان فالاحتجاج به
على التعدد ضعيف لان تعداد
الفراش في هذا انما هو لانه قد يحتاج
كل منهما الى فراش عند المرض
ونحوه ومعنى كون الرابع للشيطان
أن ما زاد على الحاجة انما هو
للمباهاة فهو من المكروه المذموم
وكل مذموم مضاف للشيطان
ويحتمل أنه على ظاهره وأن ما اتخذ
لغير حاجة يكون للشيطان عليه
مبيت ومقيل قاله في الاكمال (ولها
نفقة الحمل) في هذه العبارة فلق لان
المراد أنه يتفق عليها بنفسها لاجل
حملها كما هو ظاهر الآية وهو مصرح
به في المدونة وابن يونس وغيرهما

عليه من مأكول وغيره ومن يطعن لها القمح أو بوجهه مطحونا ان كان الفرض لاملد لا يتغير
فيه الدقيق فذلك له فكذلك أرى ذلك لها ان أراد هو دفع الثمن ولم ترد هي الاعين ما فرض
لها لما يلزمها من مؤنة تكلف الشراء وقد تختلف الأثمان بارتفاع الاسواق فيضرب ذلك
بها اه منها بلفظها فانت تراه انما ذكر ابن حبيب ولم يذكر ابن وهب أصلا كما يذكره ابن عرفة
ولا غيره ممن وقف عليه سوى ما يوجد في بعض النسخ من ضيغ فدل على أن الصواب
ما في بعضها كما قلناه وقد نقل أبو علي كلام ضيغ كما نقله مب ولم ينبه على ما فيه مع أنه نقل
كلام ابن عرفة وغيره والله الموفق * (تنبيه) ما تقدم عن ابن عرفة كذلك وجدته في نسختين
منه وكذلك نقله عنه أبو علي وسلمه ومن تأمل كلامه وكلام عياض ظهر له أن فيه نظرا
من وجهين أحدهما في عزوه الثالث لنقل عياض عن ابن حبيب والرابع لنقله عن
البغداديين فان كلام عياض يفيد العكس اذ كلامه صريح في أن ابن حبيب يقول
الخيار للحاكم فتأمله بانصاف ثانيا في عزوه الثاني لمجد لانه يفيد أن عياض نقل عنه أن
الواجب ما فرض نفسه مطلقا وليس كذلك بل انما نقل عنه ذلك في القمح وفي غيره يعطى
ثمنه وقد سلم غ في تكميله كلام ابن عرفة مع اشارته الى اختلاف النقل عن محمد ونصه
ابن عرفة في الواجب في فرض النفقة أربعة أقوال ثمن ما فرض أو نفسه أو الخيار فيهما
للزوج أو للحاكم قلت فهم ابن عبد السلام عن ابن المواز قولاً بالتمصيل بين القمح وغيره
معبرا عنه بقوله وقال ابن المواز يعطى القمح لعولتها وما عداه تأخذه ثمنها فهو قول خامس
واليه يرجع قول اللغمي يفرض لها الماء للشرب والغسل والزيت لللاكل والوقيد
والحطب والبقل والعم في بعض الايام قال محمد ويجمع ذلك كله ثمنها فمع القمح
اه منه بلفظه وقد عاب أن نقل عياض عنه موافق لنقل اللغمي وابن عبد السلام
ومثله في الجواهر ونصها ويفرض لها الخبز والزيت لللاكل والوقيد والحطب والعم في
بعض الايام ولا يفرض عليه في كل ليلة ولكن المرة بعد المرة ويفرض الماء للشرب
والغسل قال محمد ويجمع ذلك كله ثمنها ويدفع مع القمح اه منها بلفظها فليس في المسئلة
الا أربعة أقوال والثاني بكلام ابن عرفة ساقط ولولا عزوه اياه لنقل عياض عنه لانه لا يمكن أن
يقال ان من حفظ حجة على من لم يحفظ ولا سيما مثل الامام ابن عرفة والظن بخ أنه لم يقف
على كلام عياض في أصله فقبيل كلام ابن عرفة وقد قبله أيضا أبو علي والكمال لله تعالى
وقول مب عن المجالس من فرض الطعام أي الحب الخ ظاهر ما أنه لا يلزمه الطحن وليس
كذلك انظر ح عند قوله يفرض الماء الخ وراجع كلام عياض المتقدم وفي المتن
ما نصه هذا أصل القوت ويضم الى ذلك درهم الطحن والخبز والحطب والماء والزيت
اه منه بلفظه (ولها نفقة الحمل) كذا في النسخ بالإضافة وفي العبارة فلق لان بالإضافة
مخصصة فلا بد أن تكون على تقدير حرف ولا يصح أن تكون على معنى من ولا في لانتفاء
شرطهما ولا على معنى اللام لان اللام المقدرة في ذلك للملك وشبهه ولا يصح هنا الالتماع
لان المراد أنه يتفق عليها انفسها لاجل حملها وقد اغتر بعض الاعيان المعاصرين بهذه
العبارة فكتب لي بماتنه ثم نو كد عليك سيدى في الجواب عن مسئلة عزما وهي المطلقة

البائن الحامل هل تعطى نفقة الحمل فقط فيقدر له ما ينوبه وتطامه وهو الظاهر من كلام خليل ولها نفقة الحمل أو تعطى نفقةها هي كاملة وهو الذي يظهر من قوله تعالى فأنفقوا عليهم حتى يضع حملهن اه والنصوص مصرحة بما قلناه في المدونة وابن يونس وغيرهما من الكتب المتداولة فلا حاجة لذكرها والله أعلم (لا الكسوة بعد أشهر) قول مب فتقل بعض الشراح عنها لفظ الشهر الخ رد ما نقله هذا البعض عنها صواب وان وقع في النسخة التي بيدي من ابن عرفة ما وافقه ونصه وفي القذف منها مالك من دفع نفقة امرأته لسنة وكسوتها بحكم أو دونها ثم مات أحدهما ولو بعد شهرين رد متاب باقي السنة من النفقة واستحسن مالك في الكسوة أن لا ترد اذ مات أحدهما بعد شهر ابن القاسم وان مات بعد عشرة أيام ونحوها فهذا قريب اه منه بلفظه كذا وجدته فيه شهر بلفظ المفرد وكذا هو في عدة من نسخ ق ويتبادر للذهن صحة من قولها في مفهومه ابن القاسم وان مات بعد عشرة أيام الخ ولكن الصواب ما في بعض نسخ ق من قولها بعد أشهر بلنظ الجمع لانه الذي وجدته في كتاب القذف من التهذيب وكذا في ابن يونس عنها هناك وكذا في نقل غ في تكميله عنها هنا وعليه شرح أبو الحسن وابن ناجي هناك ونص أبي الحسن قوله ومن دفع الى امرأته نفقة سنة أو كسوتها ثم مات أحدهما الخ هذه المسئلة انما هي من مسائل النكاح الثاني ولم تذكر في المدونة الا ههنا ومن نقلها الى كتاب النكاح انما نقلها من ههنا قال أبو اسحق لا فرق في الحقيقة بين النفقة والكسوة لانه انما عليه القيام بمؤنتها واذا مات أو ماتت انقطع ذلك عنه فاذا وجب أن ترد ما أخذت من النفقة فكذلك الكسوة الا ما لا قدر له من مثل خلق الجبة والامر الخفيف فيمضي لهما كما قال في المقارض واذا فاضل رب المال أنه ترك له مثل خلق الجبة قال أبو عمران سوى بينهما في القرب وفرق بينهما في الطول والفرق بين الكسوة والنفقة في رجوع الزوج بها بعد موت المرأة أن النفقة من شأنها أن تدفع شيئا بعد شيء والكسوة تدفع مرة واحدة فكان قبض أوائلها قبضا لجميعها ولان الكسوة لا تتبع بعض وانما تدفع مرة واحدة والنفقة تتبع فافتقر قاع أنه ضرب من الاستحسان وأما حقيقة القياس فقول سحنون ان النفقة والكسوة سواء تعالىق قوله واستحسن في الكسوة يعني ما لك قال في الامهات وكان مالك يستحسن قوله اذ مات أحدهما بعد أشهر هذا من جوع القلة من ثلاثة الى تسعة وكذلك لو طلقها طلاقا بائنا قاله في الوثائق المجموعة ونص ابن ناجي والاشهر تقتضي ثلاثة لان أقل الجمع ثلاثة ولا مفهوم لقوله عشرة أيام وانما هو للتمثيل بالامور الجلية والمعول عليه الاشهر اه محل الحاجة منه بلفظه (بخلاف موت الولد) قول مب فالتخطة خطأ ويمكن أن يوفق بحمل ما لا ينشأ على غير الكسوة الواجبة الخ بل هذا التوفيق هو المتعين لان مراد ابن رشد بذلك أن كسوة الاب ولده محمولة منه على الهبة والتعليك ولا يصدق في أنه عارية واليه أشار المصنف بقوله في الهبة كتحلية ولده ولذا قابل ابن رشد ذلك بقوله الا أن يشهد الاب انه على وجه الامتناع ويدل على ذلك أنه سلم الاتفاق الذي ذكره ابن حارث ففي ابن عرفة ما نصه وقال ابن حارث أول الترجمة اتفقوا أن من أخذ من رجل ما لا يجب له بقضاء

(بعد أشهر) قول مب فتقل
بعض الشراح الخ صواب وان
وقع في ابن عرفة ما وافقه انظر نصه
في الاصل

أو بغير قضاء ثم ثبتت الحقيقة أنه لم يكن يجب له عليه شيء أنه يرد ما أخذ وقال ابن رشد
عقب كلامه ولهذه المسئلة نظائر تفوت العدة منها مسئلة كتاب الشفعة فيها من كتاب من
صدقة ظنا أن ذلك يلزمه ومسئلة كتاب الصلح فيها من صلح عن دم الخطا ظنا أن الدية
تلزمه ومسئلة الصداق في سماع أصبغ من النكاح وما في سماعه من كتاب الشهادات
وما في سماع عيسى ونوازل سخنون اه منه بلفظه فهذه المسئلة داخله تحت الضابط
الذي حكى عليه ابن حارث الاتفاق وسلمه ابن رشد وأيده بأن لذلك نظائر تفوت العدة وسلم
ذلك كله ابن عرفة وبذلك تعلم أنه لا يتم الرد بذلك على طئي لكن يرد ما قاله طئي من
أن ما لعج تبع لبعض شيوخه خطأ صراح فإنه ليس كذلك فقد وقع نحوه في وثائق
ابن الهندي الوسطى ووثائق ابن العطار في المفيد ما نصه ووقع في النسخة الكبرى من
وثائق ابن الهندي ما تقدم ذكره من موت أحد البنين أنه يرد لما بقي من المدة النفقة
والكسوة وإن رثت ووقع في النسخة الوسطى له وفي وثائق محمد بن أحمد أنه ينظر إلى
الكسوة فإن كان قد بعد عهدا وخلققت فلا شيء للاب فيها وإن لم يبلغ هذا المبلغ أخذ
كسوته بمنزلة كسوة الزوجة اه محل الحاجة منه بلفظه وفي ابن عرفة ما نصه ان مات
قبل انقضاء مدة نفقته المقبوضة رجع الاب بحصة ذلك من النفقة والكسوة وإن رثت
كذا في النسخة الكبرى من وثائق ابن الهندي وفي الوسطى ان بعد عهدا وخلققت
فلا شيء للاب ككسوة الزوجة اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في قوله انه خطأ
صراح والكمال لله تعالى * (تنبيه) * قوله في الوثائق الوسطى وفي وثائق ابن العطار فلا
شيء للاب فيه اي معنى لاشي له فيها بالملك الاول بدليل قوله بمنزلة كسوة الزوجة فلا يؤخذ منه
أية لا يأخذ قدر ارثه منها ان لم يقيم به مانع اذ لا وجه لذلك أصلا والله أعلم (وأمة) قول
ز وصوابه كافي ح الآن يرهقه دين سابق سكت عنه تو ومب وكتب عليه شيخنا
ج مانصه ليس في ح سابق وقد نص ابن القاسم في المدونة على أنه اتباع في الدين
كان الدين سابقا على العتق أم لا نعم ان وقع القيام بالدين بعد وضع الولد في بيع الولد
تفصيل انظر ق في باب العتق عند قول المختصر ويعت ان سبق العتق دين وقد اعترض
ز نفسه كلام المصنف هناك اه من خطه طيب الله ثراه قلب وما ذكره عن ق هو
كذلك فيه وما ذكره ق عن المدونة هو كذلك فيها في كتاب العتق الثاني ومثله في
ابن بونس عنها قال أبو الحسن مانصه وهذه خالف فيها سعد المعافري شيخه مال كافقال
لا تبع حتى تضع اذا كان الدين لاحقا وقال لأن أخطئ في البيع أحب الي من أن أخطئ
في العتق وقاله أصبغ اه منه بلفظه وفي نسخة أخرى من أبي الحسن مانصه زاد ابن
القاسم في كلامه والناس كلهم على خلاف قول مالك في أن لا تبع في دين استعدته
بعد عتقه للجنين قال سعد بن عبد الله المعافري لأن أخطئ في البيع خيري من أن أخطئ
في العتق اه منه بلفظه وما ذكره عن ابن القاسم هو في الموازية كافي تبصرة الغمى ونصها
واختلف اذا كان العتق في الولد قبل الدين فقال مالك تبع بما في بطنها وينسخ العتق في
الولد وقال ابن القاسم في كتاب محمد النامس كلهم على خلاف مالك في هذا ويقولون لا تبع

(وأمة) قول ز وصوابه كافي
ح الخ ليس في ح لفظه سابق
وقد نص ابن القاسم في المدونة على
أنه اتباع في الدين كان سابقا على
العتق أم لا نعم ان وقع القيام بالدين
بعد وضع الولد في بيع الولد تفصيل
انظر ق في باب العتق عند قول
المصنف ويعت ان سبق العتق دين
وقد اعترض ز نفسه كلام المصنف
هناك قاله ج انظر الاصل

(ورجعت بما انفقت الخ) كذا في المدونة وغيرها من عرفة ونوقض بقولها في الهبات ليس بين المرأة وزوجها ثواب إلا أن يعلم أنها أرادت ذلك وبحجاب بأن كون قيامها بنفقة قياماً بضروزي أو حاجي كدعوضه والقيام بالهبة قياماً بنائدها فاشبهه السرف في الاتفاق اه وهو حسن والله أعلم قلت وقول ز السرف صرف الشيء الخ لما ذكر في الأحياء فضل السخاء ومدحه وكره على الجخل فذمه وقبحه وذكر ما للناس في تعاريفهم ما ورد ذلك كله ذكر أن الصواب في تعريفهم ما حاصله أن السخاء هو البذل حيث يجب البذل والامسالك حيث يجب الامسالك وأن الجخل هو الامسالك في المالين معاً أما البذل فيه مامعاً فتبذير لا سخاء وأن البذل الواجب أما بالشرع وذلك كالأزكاة والنفقة وأما بالمروءة وذلك معروف بالعادة والطبع فيما بين الأقارب والأصدقاء والجيران وانظره فقد أطال في ذلك ولعمري

وقيل للعسن ما السخاء قال * تجود لله بما لك الخفان

قيل له ما الخرم قال تمنع * مالك في الله ولا تضيع قيل له في ما الاسراف قال * يتفقه حب الرياسة الرجال

وفي روح البيان عند قوله تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين مانعه أي لا يرضى فعلهم ولا يفتي عليهم قال بعضهم الاسراف هو أن يأكل الرجل كل ما يشتهيه ولا شك أن من كان تمام همته مصروفاً إلى فكر الطعام والشراب كان أخس الناس وأذلهم قال في التأويلات النجمية الاسراف نوعان افراط وتفريط فالافراط ما يكون فوق الحاجة الضرورية أو على خلاف المشرع أو على وفق الطبع والشهوة أو على الغفلة أو على ترك الأدب أو الشره أو على غير ذلك والتفريط أن ينقص من قدر الحاجة الضرورية ويقتصر في حفظ القوة والطاقة للقيام بحق العبودية أو بيلالغ في أداء حق (٣٣١) الربوبية بإدراك نفسه فيضيع حقها أو يضيع

وقال الميث تباع ويستغنى الجنين حرا وعند ابن حبيب مثل ذلك تباع ويستغنى الجنين وأجاز في كتاب محمد للورثة أن يبيعوها اختياراً من غير دين عليهم ولا على الميت وذكر ابن الجلاب في بيع الغرماء في الحياة وفي بيع الورثة بعد الوفاة قولين الجواز والمنع مثل ما ذكره ابن القاسم عن المخالذين اه منها بلقطها ونص ابن الجلاب في تنزيهه ومن أعق جمل أمته عتق بعد وضعه وليس له بيعها قبل وضعها فان رهنه دين في حياته أو أراد ورثته بيعها بعد وفاته فقد اختلف قوله في جواز ذلك ومنعه اه منه بلقطه (ورجعت بما أنفقت عليه الخ) كذا في المدونة وغيرها قال ابن عرفة مانعه ونوقض قولها بقولها في الهبات ليس بين المرأة وزوجها ثواب إلا أن يعلم أنها أرادت ذلك وبحجاب بأن كون قيامها

وقال الميث تباع ويستغنى الجنين حرا وعند ابن حبيب مثل ذلك تباع ويستغنى الجنين وأجاز في كتاب محمد للورثة أن يبيعوها اختياراً من غير دين عليهم ولا على الميت وذكر ابن الجلاب في بيع الغرماء في الحياة وفي بيع الورثة بعد الوفاة قولين الجواز والمنع مثل ما ذكره ابن القاسم عن المخالذين اه منها بلقطها ونص ابن الجلاب في تنزيهه ومن أعق جمل أمته عتق بعد وضعه وليس له بيعها قبل وضعها فان رهنه دين في حياته أو أراد ورثته بيعها بعد وفاته فقد اختلف قوله في جواز ذلك ومنعه اه منه بلقطه (ورجعت بما أنفقت عليه الخ) كذا في المدونة وغيرها قال ابن عرفة مانعه ونوقض قولها بقولها في الهبات ليس بين المرأة وزوجها ثواب إلا أن يعلم أنها أرادت ذلك وبحجاب بأن كون قيامها

حقوق الربوبية بحفظ نفسه أو بضيع حقوق التلب والروح والسر التي هو مستعد لحصولها بحفظ النفس فالمنع لا تسرفوا أي لا تضيعوا حقوقنا ولا حقوقكم بحفظكم ٥٥ وفي سنن ابن ماجه حديث أن من السرف أن تأكل كل ما شتهيت قال المناوي لأن النفس اذا تعودت ذلك شرهت وترقت من رتبة

لاخرى فلا يمكن كنهها بعد ذلك فيقع في مذمومات كثيرة اه وفي الباب عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة لما سأله عن الاكل مرتين ذلك من الاسراف قال وفي الوقوف مع الاقتصاد ومعرفة حقيقة الاسراف اختلفت الهمم وتفاوتت الامم فمن مستغرق في المباحات مرخص على نفسه ومن مستغرق في المقامات مجاهد لنفسه ومن جاهد فاعيا مجاهد لنفسه والذين جاهدوا فيما نهى عنهم سبلنا اه ثم قال في روح البيان وينبغي لاهل الرخصة أن يقتصر على أكتين في اليوم والليلة في غير شهر رمضان ولا لاهل العزيمة على أكلة واحدة فان ما فوق الاكتين للطائفة الاولى وما فوق الاكلة الثانية تجاوز عن الحد وميل الى الاتصاف بصفات البهائم اه وقال ابن جزي ولا تسرفوا أي لا تسكروا من الاكل فوق الحاجة وقال الاطباء ان الطب كله مجموع في هذه الآية اه وفي الاكل قال بعضهم جمع الله الحكمة في شطراية وكلاواشربوا ولا تسرفوا قال وفي العجائب للكرمانى قال طبيب نصراني لعلي بن الحسين ليس في كتابكم من علم الطب شيء والعلم علمان علم الايمان وعلم الابدان فقال له على بل جمع الله الطب في نصف آية من كتابه وهو قوله وكلاواشربوا ولا تسرفوا فقال الطبيب ما ترك كتابكم للجاليوس طباه وقال الخازن الاسراف تجاوز الحد فيما يفعله الانسان وان كان في الاتفاق أشهر وقيل السرف تجاوز ما حد ذلك وسرف المال اتفاقه في غير منفعة ولهذا قال سفيان ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف وان كان قليلاً ثم قال وقال مجاهد الاسراف ما قصرت به في حق الله تعالى ولو كان أبو قبيس ذهباً فانفقته في طاعة الله لم تكن مسرفاً ولو أنفقت درهما في معصية الله كنت مسرفاً ثم قال وقوله تعالى انه لا يحب المسرفين فيه وعيد وزجر عن الاسراف في كل شيء لأن من لا يحبه الله فهو من أهل النار اه وقال أيضاً يعني ان الله لا يحب من أسرف في الماء كالمشروب والملبوس وفي هذه الآية وعيد وتهديد لمن أسرف في هذه الاشياء لأن محبة الله عيارة عن رضاه عن العبد وايصال الثواب اليه واذم يحبه علم أنه تعالى

ليس براض عنه فدللت الآية على الوعيد الشديد في الاسراف اه وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا قال هم المؤمنون لا يسرفون فينفقوا في معصية الله ولا يقترون فيمنعوا حقوق الله وأخرج عبد بن حميد عن قتادة في الآية قال الاسراف النفقة في معصية والاقتار الامسالك عن حق الله وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن شهاب في الآية قال لا يتنقه في باطل ولا يمنعه من حق وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن يزيد بن أبي حبيب في الآية قال أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا لا يأكلون طعاما يريدون به نعيمًا ولا يلبسون ثيابا يريدون به جلالا كانت فلو بهم على قلب واحد وأخرج عبد الرزاق عن الحسن رضي الله عنه في الآية ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كفى سرفا أن لا يشتهي رجل شيئا الا اشتراه فأكله وأخرج أحمد والطبراني عن أبي الدرداء رضي الله عنه من فروع ما من فقه الرجل رفقه في معيشته وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير عن سعيد بن جبير رضي الله عنه في قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه قال من غير اسراف ولا تقتيروا كذا أخرج سعيد بن منصور والبخاري في الادب المفرد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في شعب الایمان عن ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج البيهقي في شعب الایمان عن الحسن رضي الله عنه من فروع ما أنفقتم على أهاليكم في غير اسراف ولا تقتيروا وفي سبيل الله وأخرج القرطبي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد قال اذا كان لاحد شيء فليقتصد ولا يتأول هذه الآية فان الرزق مقسوم يقول لعل رزقه قليل وهو يتفق نفقة الموسع عليه وقال في روح البیان في قوله تعالى وات ذا القربى حقهم والمساكين وابن السبيل ولا تبذروا ثيابكم في الصرف المال الى من سواهم ممن لا يستحقه فان التبذير تفريق في غير (٣٣٣) موضعه وأما الاسراف الذي هو تجاوز الحد في صرفه فقد نهى عنه بقوله

بأنفقته قياما بضروري أو حاجي كدعوضه والقيام بالهبة قياما بآئد عليهما فأشبهه السرف في الاتفاق اه منه بلفظه وهو حسن فتأمل (كمنفق على أجنبي) أي فيرجع عما أنفق عليه غير سرف فهذا القيد مدلول عليه بالتشبيه لا متروك (لاصله) ان رد لما قبل الكاف ولما بعده كما فعلت فلا اشكال وان رد لما بعده انفق فيقدر مثله في قوله ورجعت بما أنفقت عليه الخ فيكون فيه الحذف من الاوائل لدلالة الاواخر وبه تعلم ان قول ز فيه احتمال الخ فيه نظروا وان سكتوا عنه (وعلم المنفق) قول ز وهذا ما لم يتعد طرحة الخ هذا النفقة منصوص عليه في تضمين الصانع من المدونة ونقل

ولا تبسطها كل البسط ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين أي أعوانهم في اهلاك أنفسهم ونظرهم في كثران النعمة والعصيان كما قال وكان الشيطان لربه كفورا مبغافا الكثرة لا يشكر نعمه بامتثال أوامره ونواهيه وكان قريش ينكرون الابل ويبدون أموالهم في السمعة

وسائر ما لا خيرة فيه من المناهي والملاهي وقد أنفق بعضهم نفقة في خيرا كثر فقال له صاحبه لا خيرة في السرف فقال لا سرف ح في الخير ثم قال في قوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط قال أهل التفسير هما غنيلان يمنع الشحيح واعطاء المسرف زجر الهما عنهما وجلا على ما بينهما من الاقتصاد الذي هو بين التقدير والاسراف وهو الكرم والجود والمعنى ولا تمنك يدك عن النفقة في الحق كل الامسالك بحيث لا تقدر على مدها كمن يده مغلولة الى عنقه فلا يقدر على اعطاء شيء ولا يتجدد كل الجود فتعطي جميع ما عندك ولا يبقى شيء منه كمن يبسط كفه كل البسط فلا يبقى شيء فيها فتعده جوابا للثمين أي فتصير ما عندك عند الله وعند الناس في الدارين أو هو راجع لقوله ولا تجعل يدك محسورا نادما أو منقطعاً بذكر لا شيء عندك وهو راجع لقوله ولا تبسطها وفي الكواشي الصحيح أن هذا خطاب للنبي والمراد به غيره لانه فيمنع الناس صدرا وكان لا يدخر شيئا لغدا اه قال الكرخي وكذلك من رزقه الله جاهاً أو مالا فصرقه الى غير مرضاة الله كان كفورا لثمة الله لانه موافق للشياطين في الصفة والفعل اه وفي الاكليل قال ابن مسعود التبذير هو انفاق المال في غير حقه أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج مثله عن مجاهد وغيره فاستدل به من قال ان صرف المال في وجوه الخير ليس تبذيرا وقال السدي هو اعطاء المال كله فاستدل به من قال انه تبذير ومن منع الصدقة بكل ماله اه وقال في اللباب التبذير تبذير المال في غير محله والاسراف كله تبذير وليس للاسراف حد بل يختلف باختلاف الهمم والاحوال ومن لا يفرق من بين الواجب والمباح لا يعرف الاسراف ولا التبذير أبدا اه وقال الثعالبي التبذير انفاق المال في فساد أو في سرف في مباح اه وهذا يقتضي أن التبذير أعم من الاسراف والله أعلم (كمنفق الخ) التشبيه يدل على أن الرجوع انما هو بغير السرف فلا احتياط في المصنف خلافا لـ (وعلم المنفق) قول ز وهذا ما لم يتعد طرحة الخ هذا النفقة منصوص عليه في تضمين الصانع

من المدونة انظر نصها في ح وقال أشهب يرجع على أبيه ان كان موسرا (٣٣٣) وان لم يعلم به ولم يتعد طرده ووجهه الخمي

بان عدم اتباعه يؤدي الى ضياعه (وحلف الخ) ابن عرفة الميطي ان ورث الولد أبوه وجدة فطلبته بارئها من ماله فقال أنفقته عليه فروى ابن القاسم ان كان مأمونا مقلا صدق دون عيّن وان كان غنيا أحلف لان جل الآباء ينفقون على أولادهم وان كانت لهم أموال الميطي انما يحلف الاب الى آخر ما في م ب وقول م ب عن مس وانما قاله في نازلة من الحبس الخ حاصلها صرف ناظر الحبس على الحبس من مال نفسه فيرجع به حيث لم ينوشأ جلاله على السبب لان ملك الانسان لا يخرج عنه الا بأمر لاحتمال فيه بخلاف المنفق على صغير فان الغالب عليه قصد التبرع فيحمل عند عدم النية عليه لان الغالب نابع للاصل عند تعارضهما وبه تعلم ان الصواب في مسئلة الصغير عدم الرجوع حيث لانية كما أفاده أبو علي في حاشية التحفة خلافا لما قاله في الشرح انظر الاصل وقول ز والراجح الحلف ولومن وصى أو أب الخ صحيح وهو الذي رجه أيضا أبو علي ونظم في ذلك أبياتا ناص المراد منها

وكل من يرجع حلفه يجب ان لم يكن أشهد فافهم ما انتخب وقد ادعى بعض ما لز بان الشريف في نوازه صرح بان المشهور خلافه وفيه نظر وان كان ما عزاه للشريف صحيحا انظر الاصل وقول م ب ونقله ابن عرفة عن ابن عات

انظر أين نقله ابن عرفة وقف على نصه في الاصل * (تنبيه) حيث لا يرجع للزوج

ح هنا نصها وقال أشهب يرجع على أبيه ان كان موسرا وان لم يعلم به ولم يتعد طرده ووجهه الخمي * (تنبيه) قال غ في تكميله عقب كلام المدونة الذي نقله ح هنا ما نصه ابن عرفة ان نص المدونة هذا والاولى ان كان بحيث ان لم يتفق عليه هذا المشتراط ضاع أن يتفق عليه ونوفى له بشرطه وأظن أن الخمي قاله صرح من آخر الوصية وقد كان رحمه الله تعالى حتى آل به الامر الى الاعتماد على مثل هذا الظن والذي للخمي ان أشهب قال يتبعه ووجهه قول أشهب بان عدم اتباعه يؤدي الى ضياعه وهلاكه لانه متى علم ذلك أنه لا رجوع له تركه فضاع وهلك فكان من حسن النظر أن يجعل له الرجوع عليه اذا أنفق اه منه بلقطه (وحلف أنه أنفق ليرجع) قول م ب ونقله ابن عرفة عن الميطي الخ في نقله لكلام ابن عرفة انما يحلف يتبين بنقله بلقطه ونصه الميطي ان ورث الولد أبوه وجدة فطلبته بارئها من ماله فقال أنفقته عليه فروى ابن القاسم ان كان مأمونا مقلا صدق دون عيّن وان كان غنيا أحلف لان جل الآباء ينفقون على أولادهم وان كانت لهم أموال الميطي انما يحلف الاب ان لم يشهد عند الاتفاق ولو أشهد حينئذ أنه انما ينفق على ابنه من ماله ان كان المال عينا أو من مال نفسه ان كان عرضا ليرجع بذلك عليه لم يحلف لها اه منه بلقطه وهكذا في المبطية واختصارها فتمت ما يتبين لك ما قلناه وقول م ب عن مس وفي قياس هذه على تلك وقفة يفيد أن فتوى العبدوسى في مسئلة النظار مسئلة عندهما والبحث انما هو في قياس هذه المسئلة عليها وقد جزم أبو علي في حاشية التحفة بجهة القياس وان المسئلةين سواء ولكن اضطرب كلامه في صحة ما قاله الشيخ ميارة والعبدوسى فجزم في شرح المختصر بجهة معبر عن الشيخ ميارة ببعض شروح التحفة ونصه وقوله من شرط الرجوع أن ينوي أنه يرجع وكذا اذا لم يكن له نية فانه يرجع كافي بعض شروح التحفة وذلك أن ملك الانسان لا يخرج عنه الا بأمر لاحتمال فيه ولكن انظر كلام الناس المتقدم اه منه بلقطه وحزم في حاشية التحفة بخلاف ذلك ونصه وظاهره أنه اذا أنفق ولا نية له في الاحتساب ولا الرجوع أنه لا يرجع وهذا ظاهر كلام الناس وما في الشيخ ميارة عن العبدوسى لا يظهر أصلا مع أن أنقال الشيخ ميارة ظاهرة غاية وصرحة في خلاف ما قاله العبدوسى اه منها بلقطه قلت والصواب في مسئلة العبدوسى أنها مسئلة كما أفاده كلام العلامة مس والشيخ ميارة وغيرهما ووجه ذلك ما تقدم في كلام أبي علي في الشرح من قوله وذلك أن ملك الانسان لا يخرج عنه الخ وليس في أنقال الشيخ ميارة ولا غيره ما يخالف ذلك لان أنقاله انما هي في النفقة على الصغير لا في موضوع مسئلة العبدوسى والصواب في مسئلة الصغير عدم الرجوع كما أفاده كلام أبي علي في الحاشية والقياس الذي عول عليه الشيخ ميارة مجوّه فيه كما أشار اليه مس وسلمه م ب وغيره بل الذي يجب الجزم به عدم صحته وان كانت العلة التي علل بها أبو علي موجودة فهما الظهور والفارق وهو أن مسئلة الاتفاق على التيميم ومن في معناه من القبط كثروا فعند الناس قصد التبرع ابتغاء للاجر وعلا بما في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وقرن بين أصبعيه

الكرهين السبابة والوسطى ولما كثر هذا القصد وشاع حمل الامر عليه عند عدم التعرض
 لشي حين الاتفاق رجوعا للغالب لانه ناسخ للاصل عند تعارضهما كما في مسائل كثيرة من
 أبواب متفرقة ولهذا المعنى والله أعلم قال الامام في رواية السبائي عنه انه لا يقبل قوله انه
 قصد الرجوع الا ان يشهد اى لان ما ادعاه تكذيبه فيه العادة ومثله النظار لم يعارض
 الاصل فيه ما عارض اذ لم تتقرر لهم عادة بانهم يصرفون ما يحتاجون الى صرفه من أموالهم
 فيما يلزم الحبس صرفه على وجه الصلة والقربة والاحتساب بل كثير منهم يفعل على وجه
 السلف من ماله لا يضطر ارملة ذلك أحيانا عند ما يطالب بمؤذن أو مدرس أو مؤاجر على
 خدمة ونحوهم فتأمل بانصاف بين لك حسنه ومع هذا فليس في النصوص ما يخالف
 فتوى العبدوسى في مسئلته بخلاف مسئلة الصغير فان النصوص فيها مخالفة لما قاله الشيخ
 ميارة فاعتراض أبى على عليه فيها صحيح لاشك فيه في كتاب تضمن الصناعات من المدونة
 مانصه ومن كفل يتيم فانفق عليه ولليتيم مال فله أن يرجع عليه بما أنفق في مال يتيم
 أشهد أولم يشهد اذا قال أنفق عليه لا يرجع في ماله اه منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه
 قوله اذا قال انما أنفق لا يرجع هو المشهور وروى محمد بن يحيى السبائي انه لا يرجع
 له الا أن يكون أشهد انما أنفق لا يرجع وعلى الاول فيختلف فيما يشهد انه انما أنفق لا يرجع
 اه محل الحاجة منه بلفظه ونقل في باب اللقطة عند قوله ورجوعه على أبيه كلام
 المدونة هذا وقره وقال ابن يونس في ترجمة ولاد العبد بعبقته قرشي وقيسى الخ من كتاب
 الولاء والمواريث مانصه قال في المدونة ومن أنفق عليه لم يرجع عليه بشئ لان النفقة
 عليه على وجه الحسبة الا أن يكون له مال وهب له فليرجع عليه بما أنفق في ماله يعنى اذا
 كان المال الذى وهب له في يديه يوم النفقة عليه وقد علم به المنفق وأنفق على أن يرجع عليه
 فيه اه منه بلفظه وفي كتاب الولاء والمواريث من المدونة فمحمدا تقدم لابن يونس عنها
 فذكر أبو الحسن قول ابن يونس السابق يعنى اذا كان المال الخ وقال متصلا به مانصه
 الشيخ قيل يرجع بما أنفق بخمسة شروط أحدها أن يكون له مال يوم أنفق الثانى أن
 يكون المنفق عالما به الثالث أن ينفق قصدا لاسرفا الرابع أن يقول أنفق لا يرجع
 الخامس أن يخلف على ذلك اه منه بلفظه وتبع كلام الأئمة الموافق لهذه النصوص
 يؤدى الى طول كثير والعلم كله على الكبير وقول مب ومقابله عدم الرجوع مطلقا
 ونقله ابن عرفة عن ابن عات لم أجد ذلك لابن عرفة والذى فيه هو مانصه ابن عات عن بعض
 المفتين من تزوجت فطاع زوجها بنفقة ابنها ثم أراد الرجوع بها عليه اذله مال وقت
 الاتفاق فلا رجوع له عليه لانه معروف وذكرى بعض أصحابنا انها وقعت في مجلس
 الشيوخ فأجمعوا على ذلك وفي الاستغناء في بعض الكتب ان كان الطوع لمدة الزوجية
 فانما يلزمه الاتفاق مادام صغيرا لا يقدر على الكسب قلت فيلزم ما لم يطرأ له مال اه منه
 بلفظه فان كان هذا أشارا أخذ من قوله فطاع فلا دليل له فيه لان معنى قوله فطاع أنه
 التزم ذلك طوعا منه ولم يشترط عليه ذلك في صلب العقد بدليل قوله في مقابله ان كان الطوع
 لمدة الزوجية فانما يلزمه الاتفاق الخ لان الطوع الذى يوصف بأنه يكون لمدة وبأنه يلزم

على ريبه فلا رجوع لاه عليه
 بما أنفق عليه زوجها ومن التزم
 نفقة ريبه مدة الزوجية فانما يلزمه
 الاتفاق عليه مادام صغيرا لا يقدر
 على الكسب نقله ابن عات ابن عرفة
 فيلزم ما لم يطرأ له مال اه

هو الذي ذكرناه ولا يتصور واحد من الامرين في الاتفاق من غير التزام أصلًا وكلام ابن
عات في طرر مبدل على ذلك ونصها قال بعض المؤنسين في المرأة تتزوج ويتطوع زوجها
بنفقة ابنتها ثم يريد الرجوع به عليه في حياته أو بعد وفاته وكان له مال وقت الاتفاق انه
لا رجوع له عليه لانه معروف من الزوج وصله للريب والام لم تترك من حقها على ذلك
شيأ وذكروا بعض أصحابنا أنها وقعت في مجلس الشيوخ فأجعوها فقاموا على هذا وأجريت في
مجلس آخر فقاموا كذلك قالوا وسواء كان تطوعاً أو شرطاً في أصل النكاح اذا كان الى أجل
معلوم ومن الاستغناء رأيت في بعض الكتب ان كان الطوع لمدة الزوجية فانما يلزم
الاتفاق على الريب مادام صغيراً لا يقدر على الكسب اهـ منها بلفظها ونقله غ في
تكميله عند قول المدونة في كتاب النكاح الثاني وان أنفقت المرأة على نفسها وصغار بناتها
الخ فتأمل تجد ناصاً فيما قلناه والعلم كله لله * (تنبيه) * قول ابن عرفة عن الطرر ثم
أراد الرجوع كذا وجدته فيه بدون تاء التانيث وكذا قوله فلا رجوع له عليه بصغير
الذكر وكذا وجدته في الطرر نفسها ونقله غ في تكميله بلفظ ثم تريد الرجوع
بالمضارع المبدوء بتاء ولفظ لا لا رجوع لها بتانيث الضمير وهو يفيد أن الطالبة لذلك
هي الام لازوجها المنفق وكذا نقل ابن الناطم كلام الطرر وصرح بأن الام هي الطالبة
لقوله فأرادت الام الرجوع على ابنتها بما أنفق عليه زوجها في طرر ابن عات قال بعض
المفتين الخ وعلى هذا فلا شاهد في كلامه أصلاً لانه خارج عن الموضوع وقول ز
والراجح الخلف ولومن وصى أو أب صحیح وهذا هو الذي رجحه أيضاً أبو علي في الحاشية
والشرح ونظم في ذلك آياتاً وشرحها فقال في شرحها مانصه فقوله في النظم
* ومنفق على صغير مطلقاً * مراده بالاطلاق كان الصغير ذكراً أو ثي ربيماً أو أجنبياً
منه بالكلية كان المنفق أباً أو أخاً أو وصياً وهو كذلك ثم قال في شرح قوله في نظم
* وكل من يرجع حلقه يجب * ان لم يكن أشهد الخ مانصه وقوله وكل من يرجع الخ يشمل
جميع من تقدم حتى المنفق على الكبير وهو كذلك اهـ من حاشية التحفة بلفظها وقد
اعترض بعضهم ما قاله ز بأن الشريف في نوازل صرح بأن المشهور خلافه وفي اعتراضه
نظروا ان كان ما عزا له نوازل الشريف صحيحاً فإنه نقل عن القلشاني مانصه في الحكم بحلقه
له قولان لابن العطار وفتوى غيره وقال عقبه مانصه قلت أشهر ما انه لا يحلف في
المختصر في باب القلس كاليمين تت أي في حق وجب له على أحد أبويه كدعواه ما لاله
بال فلا يحلفه على المشهور ولو شخ وهو مذهب مالك في المدونة وابن القاسم ان شخ في
تحليفه حلق له وكانت جرعة على الابن تسقط شهادته محمود وهو عقوق اهـ منه بلفظه
واذا تأملت طهر لك أنه لا شاهد فيه لان محل الخلاف بين الامام وابن القاسم في غير محل
النزاع وما أشبهه ولو تأمل رجحه الله قول تت أي في حق وجب له على أحد أبويه كدعواه
مالاً أدنى تأمل لبان له انه لا يصلح الاحتجاج به لمستسئلاً لان الاب فيها هو الطالب لا المطلوب
وهو المدعى على الابن لا عكسه فتأمل وراجع كلام شرح المختصر ومحشيه في باب القلس
ليزداد لك وضوح ما قلناه والله أعلم وقد سلم كلام ز هنا محشياً وقال تو في شرح

(ولها الفسخ) قول مب وفيه
نظر اذ لم ينسب الخ أصل هذا
الكلام لابي علي وهو مراد مب
بعض الشيوخ وهو معارض بمثله
بان يقال ولم يذكروا ايضا انه لا يطلق
عليه ان امتنع من دفع النفقة أو
الكفيل ومن ترك السفر ونصهم
على أنه يقضى عليه بذلك وعلى
حلفه ان اتهم على اقامته أكثر من
المدة المعتادة بحجة لعج ومن
وافقه والالم يكن للحكم بذلك فائدة
وكلا لا يلزم من الطلب التطبيق كافي
النفقة الماضية والصداق بعد
الدخول كذلك لا يلزم منه نفيه كما
في النفقة الحاضرة والصداق قبل
الدخول والحق المستقبلة عند
ارادة السفر بالخائنة هو الواضح
بجامع أن العوض باق يدها لم
يستوف وهي طالبة لعوضه بخلاف
الماضية في ذلك فتأمل على أنه
لو قلنا بما قاله أبو علي من أنه يحل
سبيله ثم يحكم لها عليه وهو غائب
لكان هذا هو عين قول ابن
الماجنون لا يلزمه ترك نفقة
ولا جيل فان غاب عنها وتركها دون
شيء نظر السلطان في التفرقة بينهما
اه وهو مقابل للمذهب ورومذهب
المدونة فتبين أن الصواب ما لعج
انظر الاصل (والا تلوم الخ) قلت
قول ز يحمل على ما اذا ادعى
العسر الخ غير محتاج اليه اذهو
موضوع المصنف لقوله ان عجز فلذا
لم يصرح به الشارح وقول مب
وهو غير ظاهر الخ فيه أن مراد
ح الاعتراض بان صورة دعوى
العسر من غير اثباته لا تلوم فيها

الخاتمة عقب قولها وما اليمين ألزما مانصه مانافية أي ولم تلزمه يمين وهذا قول ولراج
خلافه اه محل الحاجة منه بلفظه والله أعلم (ولها الفسخ) قول مب وفيه نظر اذ لم
ينسب لحد الخ هذا الكلام أصله لابي علي بن رجال وهو مراد مب بقوله قاله بعض
الشيوخ والله أعلم ونص أبي علي وقول المصنف حاضرة سكنت عن المستقبلة وقال عجم
أو المستقبلة الخ ولم ينسب لحد وقد ذكر المسئلة ابن الحاجب والمصنف في ضجج وابن
شاس وابن عرفة وصاحب الشامل وابن سهل قبلهم والمتبطل وغيره ولم يذكروا هذا ولا يلزم
من قولهم لها أن تطلبه بالنفقة عند السفر وهو قول المصنف الا في وطلبه عند سفره بنفقة
المستقبل الخ لانه لا يلزم من الطلب التطبيق كافي النفقة الماضية وكافي الصداق بعد الدخول
وايضا السفر له حكم آخر كما يأتي وقد أطال أبو الحسن الكلام في المسئلة ولم يذكر الطلاق
لنفقة المستقبل ولا يصح والعلم عند الله اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وفيما قاله
نظروا وانعقد مب وقوله قد ذكر المسئلة ابن الحاجب الخ صحيح وقد ذكرها في المدونة
في كتاب النكاح الثاني وابن يونس واللخمي هناك وابن رشد في البيان وصاحب المفيد
وصاحب المعين وغيرهم وقوله ولم يذكروا هذا معارض بمثله بان يقال ولم يذكروا ايضا انه
لا يطلق عليه ان امتنع من دفع النفقة أو الكفيل ومن ترك السفر كما كان جوابكم فهو
جواب عجم ومن تبعه بل كلامهم حجة لعج ومن تبعه لان نصهم على أن القاضى يحكم
عليه عند طلبها بنفقة المدة التي يغيب فيها إعادة أو يدفع الوكيل بفيد ما قاله وقد قال اللخمي
انه ان اتهم على اقامته أكثر من المدة المعتادة فانه يحلف ونفقه عنه غير واحد من المحققين
عن بعده وقبله ونقل ابن عرفة نحوه عن ابن رشد وسلم ذلك ونصه اللخمي ان اتهم بالمقام
أكثر من السفر المعتاد أحلف انه لا يقيم أكثر من ذلك أو يقيم جيلًا وفي البيان ان ادعت انه
أراد أن بعد عما ذكر حلف على نفق ذلك فلو كان الحكم ما ذكره أبو علي من أنه اذا امتنع من
دفع النفقة أو الوكيل أو نكل عن اليمين حيث فتوحه عليه يترك وما أراد من السفر
ويتركها ضائعة لم يكن لما قالوه فائدة ولم تطهر للحكم عليه بذلك الذي أطلعت عليه كلماتهم
ثمرة أصلا وأدى ذلك الى التناقض اذ آل كلامهم حينئذ الى أنه يلزم عما ذكر لا يلزم ما هذا
التهافت وقوله لانه لا يلزم من الطلب التطبيق كافي النفقة الماضية وكافي الصدق بعد
الدخول مسلم وجوابه انه لا يلزم من الطلب التطبيق كذلك لا يلزم منه نفيه بل قد
يتسبب عنه ويترب عليه كافي النفقة الحاضرة وكافي الصدق قبل الدخول فما كان
جوابكم فهو جواب عجم ومن تبعه بل دليل عجم هو الواضح اذا الحق المستقبلة عند
ارادة السفر والامتناع مما حكم به عليه بالخائنة والصداق قبل البناء أولى من الحاقه
بالماضية والصداق بعد البناء والدخول لان العوض هنا لم يستوف باق يدها وهي ممكنة
منه طالبة لعوضه كما انه كذلك في الحاضرة والصداق قبل البناء بخلاف الماضية والصداق
بعد الدخول فقد دمكتهم من نفسها واستوفى ما كان يدها فتدبرضت أو لا بدفعه بلا
عوض وهي قادرة على الامتناع فلا سبيل لها بعد الى التطبيق به وقد قال أبو علي تنفسه عند
قول المصنف لاماضية مانصه أي لان الماضية صارت دينًا لان الاستمتاع الذي هو عوض

عن النفقة قد استوفاه بخلاف الحاضرة لأن الاستمتاع لم يستوف اه منه بل نظره وقوله
 وأيضا السنر له حكم آخر كما يأتي فيه أن الذي يأتي هو إذا قامت وهو مسافر غائب ولا يمكنها
 اذ ذلك الاما ذكره والموضوع هنا أنه حاضر يريد إنشاء السفر فادعى على طلب حقه أو
 تطبيق نفسها بلا كلفة ولا مشقة ولا ضرر فكيف تمنع من حقه أو يترك هو وما أرا ثم يقال
 لها بعد أثبت غيبته وبعد هذا وجه لموضع وأنه لا مال له إلى آخر ما هو معلوم من الشروط
 التي تكلف زوجة الغائب بإثباتها ثم الزامها باليمين بعد ذلك وأي ضرر لأشهرين هذا وقد
 قال أبو علي نفسه لما ذكر قول أبي الحسن وعطاء وأي حسيقة أنه لا يطلق على الزوج بالعجز
 عن النفقة محتمل بانظار المعسر وقياسا على نفقة الزمان الماضي مانصه والجواب أنا
 لا تلزمه النفقة مع العسر إنما أمرناه بدفع ضرر بقدر عليه وهو طلاقها لمن ينفق عليها اه
 منه بل نظره فهذا بعينه يقال هنا وأيضا لو كان الحكم ما ذكره من أنه يحل سبيله ثم يحكم لها
 عليه وهو غائب لكان هذا هو عين قول ابن الماجشون الذي هو مقابل للمشهور ومذهب
 المدونة وقول ابن القاسم وابن المواز قال في المعين مانصه وإذا أراد الزوج سفرا ولم يخلف
 لزوجته نفقة فهل يلزمه أن يأتي بكفيل يجري لها النفقة عند سفره أم لا في المدونات عليه
 ذلك إلا أن يخلف نفقتها وقال ابن المواز وهو مذهب ابن القاسم اه منه بل نظره وقال في
 اختصار المتبعية مانصه وإذا أراد الزوج سفرا ولم يترك نفقة في المدونة يلزمه أن يأتي لها
 بمجمل يجري لها النفقة وقال ابن المواز وقال ابن الماجشون لا يلزمه ترك نفقة ولا أن
 يعطى حسيلا فإن غاب عنها وتركها دون شيء نظر السلطان في التفرقة بينهما اه منه
 بل نظره وبما مل ذلك كله مع الانصاف يظهر لك أن الصواب هو ما قاله عجم وأتباعه
 وأنه الحق الواضح الذي يجب اتباعه والله أعلم (وان غائبا) لو قال ولو بدل وان لكان
 أحسن لرد الخلاف المذهبي وهو قول القابسي كما في ح عن ضيغ وفي التنبيهات مانصه
 ولم يتكلم في الكتاب على الطلاق بعد دم النفقة على الغائب وبجهاه أبو محمد عن ابن القاسم
 وقاله أبو محمد وغيره وبه فتيا الشيوخ والقضاة وأباه القابسي قال بعض الاندلسيين لم نجد
 الطلاق عليه في الكتاب ولا جاء فيه عن أحد أثر من علم الاعن ابن ميسر اه منها بل نظرها
 ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد عن الصقلي أن القابسي فرق بان الحاضر استقصى حجته
 والغائب عسى أن تكون له حجة اه منه بل نظره وقول مب ونقل مال ابن عبد السلام
 عن ابن فتحون الخ يظهر من كلامه أن مال ابن رشد وابن عرفة هو الأقوى ونحوه في الوثائق
 المجموعة لابن فتحون ونصه فان عرف حاله وغناه في غيبته فرض لها على قدره من قدرها وكان
 ذلك لها عليه ديناً تأخذه به إذا قدم اه لكن الذي رجحه غير واحد خلاف هذا قال أبو
 حفص النعماني في شرح التحفة بعد أن نقل كلام ابن رشد بطوله مانصه قلت وانظر قول
 ابن رشد ومعنى ذلك إذا كان لها مال الخ فهو خلاف إطلاقاتهم والله أعلم اه محل
 الحاجة منه بل نظره وقال أبو علي هنا بعد أن ذكر كلام ابن فتحون المتقدم وكلام ابن فتحون
 مانصه وقد تكلم في معنى الحكم على المسئلة وأبو عبد الله الفشتالي ولم يذكر ما ذكره ابن
 فتحون بل وكذلك ابن سهل وغيره وقد تكلم في الوثائق على المسئلة كثيرا ولم نجد فيه هذا

وهو ظاهر وأما صورة الاقرار بالملاء
 وانما ذكرها تقيما للاقسام ولم يدع
 هو ولا غيره دخولها في كلام المصنف
 والله أعلم (وان غائبا) لو قال ولو لرد
 على القابسي فائلا عسى أن تكون
 له حجة وقول مب ومثله في ابن
 سلون الخ يظهر من كلامه أن مال ابن
 عرفة وابن رشد هو الأقوى ونحوه
 لابن فتحون والذي رجحه غير واحد
 كما في علي وأبي حفص القاسي
 خلافه وهو الظاهر معنى ونقله قاله
 أبو علي في حاشية التحفة ويدل له
 مسئلة الضمان وهي مضمون قول
 المصنف ولا يطالبان حضر الغريم
 موسرا أو لم يبعدا ثباته عليه أي
 أو غاب والحالة أنه لم يبعدا ثباته
 عليه فجعل ما يبعدا ثباته بمنزلة
 الغدم وقف على الشرح فيه هناك
 والحاصل هنا كلام كثير منتشر
 جعناه في الشرح فانظره ولا تطلق
 امرأه قبل رؤيتها أو ثبوتها فان
 في المسئلة شروط كثيرة وقد جمعت
 ذلك فيه والحمد لله اه فالصحيح
 ما قاله ابن فتحون ومن وافقه والله
 أعلم (وان غنية) قلت قول ز
 فان قلت الخ قد مر له أن المعتبر
 في الحقيقة انما هو حاله حينئذ فلا
 وجه لهذا السؤال لكن تقدم أن
 ما مر له غير صحيح

فيظهر أنه خلاف المذهب والعلم عند الله تعالى ولكن في البيان أن شاء كلامه مانصه وذلك
 أن الزوج لا يخلو في مغيبه إلى آخر ما نقله عنه وقال عقبه مانصه وهذا وإن كان نصا لكن
 يتطرق فيه هل هو المشهور فإن كلام الناس ظاهره خلاف هذا ^{اه} منه بلفظه وقال في حاشية
 التحفة بعد أن ذكر كلام ابن رشد وابن عرفة مانصه وما ذكره ابن عبد السلام هو الذي يظهر
 ويدل له مسألة الضمان وهي مضمون قول المتن ولا يطالب ابن حنبل الغريم مؤسرا أو لم يعد
 إثباته عليه أي أو غاب والحالة أنه لم يعد إثباته عليه فجعل ما يعد إثباته بمنزلة العدم وقف
 على الشرح فيه هناك والحاصل ههنا كلام كثير منتشر جمعناه في الشرح فأنظره ولا تطلق
 امرأة قبل رؤيتها أو تبقيها فإن في المسئلة شرطا كثيرة وقد جمعت ذلك فيه والحمد لله ^{اه}
 منها بلفظها قلت وما قاله ابن فقون وابن عبد السلام ومن وافقهما هو الظاهر نقلًا
 ومعنى أمانة فلما قاله أبو علي وقد أتى ابن عات في طريقه بكلام ابن فقون فقها مسلما مقتصرا
 عليه كآية المذهب ونص ابن فقون رحمه الله أن الزوج إذا غاب ولم يترك لزوجه
 نفقة أو ترك ونفقت بالاتفاق وثبت ذلك وأرادت الزوجة تطبيق نفسها بعدم الاتفاق أن
 لها ذلك ولم يعتد برجال الزوج في مغيبه وعقد في ذلك وثيقة فتأمل ذلك وقف عليه ^{اه} منها
 بلفظها وأما معنى فلو جهين أحدهما أن في الزام المرأة بالنفقة على نفسها ترجع في المال
 البعيد ضرر عليها إذن الجائر تلف ذلك المال أو موت ذلك الزوج في غيبته فيستعذر عليها
 أو يشق الوصول إلى ذلك المال على تقدير سلامته من الأقات فإنهم ما ناله لا يخلو أن تكون
 الغلة في عتد التطبيق قدرة الزوجة على الاتفاق على نفسها وحملها أو مجرد وجود ذلك
 المال وحده أو وهما معا أو غير ذلك ولا خامس لها فأرابع لا يصح لعدم وجوده ولخالفته
 لصريح كلام القائلين بعدم التطبيق والاول كذلك اذ لو كانت القدرة وحدها هي العلة
 لمنع الطلاق على الحاضر والغائب للذين لا مال لهما مع قدرتهما على الاتفاق على نفسها وهم
 لا يقولون ذلك والثاني لا يصح أيضا والارم أن لا يطلق عليه اذ لم تصدر على الاتفاق على
 نفسها لوجود ذلك المال الذي جعلناه علة متفردة على هذا الاحتمال والعلة يلزم اطرادها
 وانعكاسها والثالث لا يصح أيضا والارم عليه أن الحاضر الذي لا مال له هنا وله مال غائب
 بعيد لا يطلق عليه اذ قدرت زوجته على الاتفاق على نفسها من مالها أو هم لم يقولوا ذلك
 بل قالوا يتلوم له بالاجتهاد ثم يطلق عليه واذا بطلت هذه الوجوه والاقسام تعين أن الصحيح
 ما قاله ابن فقون ومن وافقه من الأئمة الاعلام واضمحت حجة ابن عرفة وسقط اعتراضه
 على ابن عبد السلام فتأمل ذلك كله بانصاف وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا ممن يعرف
 الحق بالرجال والعلم كله للكبير المتعال (وله الرجعة) قول ز للمدخل بها أي لا غيرها
 خلافا لما رواه أبو عمر عن مالك في ضيق مانصه وفي الكافي روى عن مالك أن أبيسر
 في العدة كان له الرجعة في المدخول بها أو غيرها ولا أدري ما هذا لأنه لا رجعة في غير المدخول
 بها ^{اه} منه بلفظه ونحوه لابن عرفة وزاد مانصه وعزا أبو ابراهيم الجلاب مثل رواية أبي
 عمر هذه ولم أجده في الجلاب بحال ^{اه} منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) قال في ضيق
 متصلا بما تقدم عنه مانصه خليل ولعل هذه الرواية محمولة على ما إذا خلا وتصادق على نفي

(وله الرجعة الخ) قول ز للمدخل
 بها الخ أي لا غيرها خلافا لما رواه
 أبو عمر عن مالك كافي ضيق وابن
 عرفة وهو مشكل من وجهين ثبوت
 العدة في غير المدخول بها وثبوت
 الرجعة فيها أو أشار في ضيق إلى
 الجواب عن الاول بقوله ولعل هذه
 الرواية محمولة على ما إذا خلا
 وتصادق على نفي الوطء والا فلا يصح
 قوله في العدة اذ لا عدة على غير
 مدخول بها بنص القرآن ^{اه} وهو
 واضح ووههم صرّفهم أنه
 جواب عن الاشكال الثاني فاعترضه
 بان المذهب نفي الرجعة فيما ذكره
 كما قدمه المصنف

الوطء والا فلا يصح قوله في العدة اذ لا عدة على غير مدخول بها بنص القرآن اهـ منه
 بلفظه فيكتب عليه صر في حاشيته ما نصه انظر قوله ولعل هذه الرواية الخ مع أن المذهب
 في الذي حل عليه الرواية عدم الرجعة كما قدمه المصنف في أول باب العدة ولم يذكر الشارح
 هناك فيه خلافاً وأبو عمر انما استشكله من حيث ثبوت الرجعة لا العدة ألا ترى الى قوله
 اذ لا رجعة في غير المدخول بها فتأمل اهـ منه بلفظه وفيه نظر لان جواب ضج ليس عن
 بحث أبي عمر كما ظنه بل عن قوله في الرواية ان أيسر في العدة وذلك ان الرواية فيها اشكالان
 بثبوت العدة على غير المدخول بها وثبوت الرجعة فيها فاستشكل أبو عمر الرواية من
 الوجه الثاني وسكت عن الاول فاقضى كلامه أنه لا اشكال من هذا الوجه مع ان اشكاله
 بين وكلامه صريح فيما قلنا لمن تأمله أدنى تأمل وجوابه عنه حسن بسن و صر لم
 يمتد ذلك ولم ينظرن فتأمل فانه واضح وان الغفلة عنه من هو أدنى مرتبة من صر لعجب
 والله الموفق * (الثاني) * قول ابن عرفة ولم أحده في الجلاب بحال نقله غ في تكميله
 وأقره فكتب بعضهم بطرة على هذا المحل من تكميل التقييد ما نصه بل هو فيه اهـ والذي
 في تفریع الجلاب هو ما نصه وطلاق المعسر بالنفقة رجعي ورجعة موقوفه على يسره فان
 أيسر في عدتها كانت له رجعتها وان لم يسر حتى انقضت عدتها فلا رجعة له عليها ولا تلزمه
 نفقة ما أعسر فيه اهـ منه بلفظه ولم أحده في نسختين عتيقتين جيدتين غير هذا وهو كما قال
 ابن عرفة ولا يؤخذ ما عزاه له أبو ابراهيم من اطلاقه أو لا في قوله وطلاق المعسر بالنفقة
 رجعي لقوله ثانياً فان أيسر في عدتها الخ تأمله وبه تعلم عدم صحة ما كتبه ذلك البعض
 والله أعلم (يقوم بواجب مثلها) قول ز عن ابن عبد السلام وينبغي أن تتأول هذه
 الاقوال على ما ذا ظن انه بقدر على ادامتها الخ سلم هذا الكلام المصنف في ضج و ح
 ولم يتضح لي ما أراد به ذلك فان كان المراد أن الاقوال الثلاثة محلها ما ذكر والافتقار
 كلها على أنه لا بد من نفقة شهر فربما يسلم ذلك وان كان المراد انها تتفق كلها على أنه لا رجعة
 له أصلاً وهذا هو المتبادر منه ففيه نظر لقول ابن عرفة ما نصه وفي سماع عيسى من كمال
 العدة اذا وجد نفقة شهر فهو أمك لها ابن رشد معناه وان لم يطمع له مال سوى ذلك
 وهو صحيح لانه اذا أيسر في العدة وجبت عليه النفقة وان لم يرجع قاله ابن حبيب وحكاة
 عن الاخوين وهو الاتي على قولها كل طلاق يملك فيه الزوج الرجعة فالنفقة عليه
 لامر أنه وان لم تكن حاملاً وكذا المولى فلا يصح ان يحكم عليه بالنفقة ويمنع الرجعة
 وحمل بعضهم قول الواضحة على أنه ساوي بين المطلق عليه بالابلاء والمطلق عليه بعدم
 الاتفاق في عدم النفقة عليها حتى يرجع لقوله فيها كل طلاق لا يملك فيه الزوج رجعة
 الا بقول وفعل فلان نفقة عليه حتى يرجع وليس ذلك بصحيح اذ قد فرق بينهما وقوله في الذي
 طلق عليه بالابلاء انه لا نفقة عليه حتى يرجع مثله حكى ابن شعبان عن مالك وهو خلاف
 نص المدونة وقوله اذ لم يجد الا نفقة الايام اليسيرة العشرة والخمسة عشر وشبه ذلك
 لا رجعة له معناه اذ لم يجد الا ذلك ثم ينقطع وأما لو قدر على أن يجري عليها النفقة مياومة
 فان كان ممن يجريها قبل الطلاق عليه مياومة فلا رجعة واختلف اذا كان ممن يجريها

وقول ز عن ابن عبد السلام
 ينبغي الخ زرده قول ابن عرفة وفي
 سماع عيسى اذا وجد نفقة شهر فهو
 أمك لها ابن رشد معناه وان لم
 يطمع له مال سوى ذلك وهو صحيح
 لانه اذا أيسر في العدة وجبت عليه
 النفقة وان لم يرجع قاله ابن حبيب
 وحكاة عن الاخوين فلا يصح أن
 يحكم عليه بالنفقة ويمنع الرجعة
 ثم قال وقوله اذ لم يجد الا نفقة الايام
 اليسيرة العشرة والخمسة عشر وشبه
 ذلك لا رجعة له معناه اذ لم يجد الا
 ذلك ثم ينقطع اهـ وقوله وحكاة عن
 الاخوين هو الصواب خلاف ما في
 ضج من عزوه لرواية ابن حبيب
 عن الاخوين القول المقابل والله
 أعلم وقول ز لم يرجع واحد منهما
 الخ هو مقتضى ما في ضج وابن
 عرفة عن ابن رشد لكن كلام ابن
 يونس يفيد ترجيح الثاني وبه جزم
 في المقصد المحمود انظر الاصل وظاهر
 المصنف يوافق الاول كما في ز
 خلافاً له وفي فتأمل

قبل الطلاق مشاهرة فقبل له الرجعة وقيل لا رجعة له حكاه ابن حبيب رحمته قلت قوله وهو خلاف نص المدونة هونصم في كتاب العدة اه منه بلفظه وما ذكره عن ابن رشد من أن له الرجعة فيما إذا قدر على إخراجها مائة ان كان يجزئها قبل ذلك كذلك وسلمه نقله عنه أبيضا في ضيغ وسلمه وذكر ح كلام ضيغ هنا في الفرع الثاني وسلمه ومثل ما لابن رشد لابن يونس ونصه ابن الموارز عن ابن القاسم إذا وجد نفقة شهر كان أملاك بها في العدة وإن لم يجد إلا نفقة العشرة الأيام أو خمسة عشر يوما فلا رجعة له لأن ذلك لا قدرته وهو يصير إلى ضرره وقاله أصبح وابن حبيب وهذا إذا كان الفرض عليه شهر أو شهرين فما كان الفرض عليه بالأيام لقله ماله فانه إذا وجد الذي لو جاء به لم تطلق عليه فله الرجعة وقاله ابن الماجشون اه منه بلفظه وعلى هذا أيضا اقتصر في المقصد المحمود يأتى لفظه قريبا وقول ز على قولين لم يرج واحد منهما وظاهر المصنف موافق الأول ما ذكره من أنه لم يرج واحد منهما وهو مقتضى ما تقدم لأن عرفة عن ابن رشد ونحوه في ضيغ عن ابن رشد أيضا ونقله ح هنا ولكن كلام ابن يونس المتقدم آنفا يفيد رجحان الثاني وبذلك جزم في المقصد المحمود ونصه ولو وجد في العدة أو قدم فيها فوجد نفقة الشهر فأكبر الرجوع وإن كان دون ذلك لم يرجع قال ابن حبيب هذا كله إذا كان مثله يفرض الشهر والأقله ذلك أن وجد نفقة الأيام التي يفرض عليه فيها اه منه بلفظه وهذا هو الذي يفيد قول المصنف واجب مثلها لمن تأمله وأنصف لأمه ز فتأمل (وان لم يرجع) كذا في النسخ التي وقفنا عليها وإن الأولى ولولر داخل الخلاف المذهبي المتقدم في نقل ابن عرفة عن ابن رشد * (تنبيه) * وقع في ضيغ مانصه ولاجل أن الطلاق هنا رجعي كان لها النفقة سواء ارتجع أم لا على مذهب المدونة خلاف ما تأوله بعضهم عن الواضحة ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أنه لا نفقة على المولى في العدة حتى يرجع ونقلها ابن شعبان عن مالك اه منه بلفظه كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخة وهي عدة عثمان وكذا نقله جيس وسلمه وسكت عنه ستر في حاشيته وما ذكره من موافقة ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون لما رواه ابن شعبان وتأوله بعضهم على الواضحة خلاف ما تقدم في نقل ابن عرفة عن ابن رشد وأقره وخلاف ما نقله غ في تكميله عن ابن رشد وسلمه أيضا وخلاف ما نقله أبو الحسن عن ابن رشد جاز ما به مسلم اه فانه قال عند قول المدونة في كتاب العدة وطلاق السنة وكل طلاق فيه الرجعة فلها النفقة والسكنى والكسوة حتى تنقضي العدة كانت حاملا أو غير حامل وكذلك امرأه المولى إذا فرق بينهما لأن فرقة الإمام فيها غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقضي العدة اه مانصه انظر إذا طلق عليه بعدم النفقة ثم أيسر في العدة فكان قول مالك اختلاف هل يجب عليه النفقة وإن لم يرجع أم لا مقتضى ما عرفت من النفقة ومثله لابن حبيب في الواضحة وحكام عن مطرف وابن الماجشون وحكي ابن شعبان عن مالك خلاف هذا أنه لا نفقة عليه في ذلك حتى يرجع وقد جعل بعض الناس ما في الواضحة أنه يساوي بين الذي يطلق عليه بالأيام وبين الذي يطلق عليه لعدم النفقة في أنه لا نفقة على واحد منهما حتى يرجع لقوله فيها وكل طلاق لا يملك الرجل فيه الرجعة إلا بقول

(وان لم يرجع) لو أتى بالولر داخل الخلاف المذهبي انظر في الأصل

وفعل فلا تفتة عليه حتى يرتجح وليس ذلك بصحيح اذ قد فرق بين ما قاله ابن رشداه منه بلفظه
 (واقامة البينة على المنكر) قول م ب عن غ لمافيه من الفصل بين المعول وهو بعد
 حلفها وعامله وهو فرض بأجنبي هكذا فيما وقتت عليه من نسخ غ وقد سلمه م ب وقد
 أشكل على غاية الامر من أحدهما ان فرض فعل متصرف فأي محذور في الفصل بينه
 وبين معموله بأجنبي ولو كان معموله غير ظرف وجار ومجرور فكيف وهو ظرف كما هنا ولم أر من
 منع ذلك في الفعل المتصرف ثانياً ما نه على تسليم منع الفصل فهو حاصل على اعرابه أيضاً
 لان جملة أقامات من الفعل وفاعله المستتر العائد على المرأة ومفعوله وهو البينة ومعلقة
 وجوع على المنكر فاصلاً أيضاً بين فرض ومعموله المذكور كما في جعله مصدر أيضاً الفصل
 بالجملة بجعله مبتدأ حذف خبره كما أفاده كلام ز فالفصل بالجملة حاصل على كل حال ولا أعلم
 ضربة للجملة الفعلية على الاستحسان في هذا فان قيل اذا جعلت فعلية أعربت حالاً وكانت
 اذالة معموله لفرض فأتى الفصل بأجنبي قلت ان نظرنا الى المعنى فلا حالية بل الجملة
 للاستئناف مطلقاً وان نظرنا الى اللفظ فقط فكل من الجملةين صالح للعالية بل صلاحية
 الاستحسان هنا أولى لتوفر شروطها ووقفة بشرط الفعلية على مذهب الاكثر اذ شرط الفعلية
 التي فعلها ما من عندهم اقترانها بقدر لفظا فتأمل له بانصاف والله أعلم (اعتبر حال قدومه) قول
 ز لاحتل خروجه يقتضي أن حال خروجه معلوم فيناقض قوله بعده ومحل كلامه ان جهل
 حال خروجه والاحتل عليه الخ ولهذا قال نو وبمب الصواب اسقاط قوله لاحتل خروجه
 وما سرح به ز آخر ان الله أعلم حال خروجه حمل عليه قد حكى عليه ابن رشد وغيره
 الاتفاق ولم يغير واحد في ضج مانته وهذا الخلاف عند صاحب البيان وغيره اذا
 جهل حال الزوج عند خروجه وكذلك زوى قول ابن القاسم فيه مبيتنا واما ان علم حال
 خروجه من عسره أو يسره فانه يستحب ذلك الحال باتفاق وتأول ابن زرب على ابن كثة
 وسخون انهم ما يقولون ان القول قول الزوج وان خرج موثقاً قال في البيان وهو تأويل
 بعيد وقال ابن زرقون وليس بشئ اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانته ابن رشد من
 قدم فادعى عسره مدة غيبته مجهولاً حاله يوم خروجه في حمله على الغناء حتى ثبت عسره
 وعكسه ثالثاً ان قدم موثقاً ابن المباحشون مع تأويل بعض أهل النظر المدونة عليه
 وظاهر قول سخون مع ابن كثة هنا ونص قول ابن القاسم في الموازية مع ظاهر المدونة
 عندي ومن علم يسره أو عسره يوم خروجه حمل على ما علم منه ولو قدم على خلافه قاله ابن
 المباحشون وقال أبو عسر الأشيلي في اختصار التمهية انه ارواية ابن القاسم وهو صحيح
 اذ لا يقطع حكم ما خرج عليه الا بينين وتأول ابن زرب على سخون وابن كثة ان القول
 قوله ولو خرج موثقاً وانكره وهو تأويل بعيد ولا سيما ان قدم موثقاً اه منه بلفظه
 ونقل ابن عات في طرده كلام ابن رشد هذا وأقره * (تبينه) * قول ضج وكذلك
 روى قول ابن القاسم فيه مبيتنا كذا وجدته فيما وقتت عليه من نسخ ضج وكذا نقله
 جيس وهو صريح في أن ذلك من قول ابن القاسم وقول ابن عرفة انه ارواية ابن القاسم
 كذا وجدته فيما وقتت عليه من نسخه وهو صريح في أن ذلك من رواية ابن القاسم عن

(واقامة البينة الخ) قول م ب
 لمافيه من الفصل الخ فيه أنه
 لا محذور في ذلك الفعل المتصرف
 كما هنا ولو كان معموله غير ظرف وعلى
 تسليمه فالفصل حاصل على اعرابه
 أيضاً (اعتبر حال قدومه) قول ز
 والاحتل عليه الخ حكى ابن رشد
 وغيره الاتفاق على هذا النظر الاصل

(الاعدول وجيران) ذكر غ في تكميله كلام ابن عرفة الذي في ز وقال عقبه قلت العمل اليوم بفاس أن لا يقبل قولها الا بعد
الرفع الى القاضي بمحض عدلين يشهدان على رفعها اه فلا يغتر بالعمل الذي ذكره ابن عرفة والله اعلم (وفي حلف الخ) الرابع وجوب
حلفه انظر الاصل قلت وهما مبنيان على أن الشبه هل هو كشاهد أو شاهد بن انظر ضجج والله أعلم (انما تجب نفقة رقيقه)
قلت قول ز هو الجيد زاد ابن عرفة لان الولد حر منه قلت الاظهر الى آخر ما في م ب وقول ز أو مع قيمة الولد على هذا اقتصر
المصنف في باب الاستحقاق اذ قال وضمن قيمة المستحق وولدها يوم الحكم الا لكجة وذ ك ر ان الحاجب فيها الاقوال الثلاثة فانظره
*(فائدة) قال أبو علي في باب الغصب بعد أن ذكر أنه أخذ من المدونة جواز حصر الطير في القفص مانصه وما ذكر من حبس الطير انما
هو اذا لم يكن فيه تعذيب أو تجويع (٢٤٢) أو تعطيش ولو عظنة الغنلة عنه أو يجسه مع طير آخر ينقب رأسه كأنه فعله

الدول في الاقفاص ينقب بعضها
رأس بعض حتى ان الديك يقتل
آخر وهذا كله حرام بل جاع لان
تعذيب الحيوان غير فائدة لا يختلف
في تعذيبه والفائدة تأتي وجودها
بلا تعذيب في هذا كان يحبس
وحده أو مع ما لا ينقبه أو يعمل بينهما
حالا لا يجنب لا يصل بعضه الى بعض
و يتفقد بالاكل والشراب كما تفقد
أولاده ويضع للطير ما يركب عليه
كحشبة وأما أن يضعه في الارض
بلا شيء فذلك يضرب غاية في البرد
وهذه الامور لا يحتاج لطلب نص
فيها للوضوحها وكم رأينا من يعذب
الدجاج في الاقفاص على وجوه
مختلفة من أنواع العذاب وكذا
حبس الكباش بسلاكل ولا شرب
أو يغلق ربطه في موضع ويغلق عليه
حتى يكاد يموت جوعا ومن لا رجة
فيه لا يعتبر في الدفع عن الدواب
الا ما يقتلها أو يضعف بدنها أو ما

مالت فهو مخالف لما في ضجج ونقل ابن عات موافق في المعنى لابن عرفة ونصه وحكي أبو
عمر الاشيلي في اختصار الثمانية انها رواية لابن القاسم وهو صحيح اه محل الحاجة منه
بلفظه من أو آخر ترجمة طلب الزوجة الزوج بالنفقة وهو غائب وقد نقل أبو علي كلام
ضجج باللفظ الذي نقلناه ثم نقل بعد ذلك كلام ابن رشد بطوله في سماع ابن القاسم من
كتاب طلاق السنة وقال بعده اه بلفظه وعبارته عنه مثل عبارة ابن عات ولم ينسبه
لخالفه ما في ضجج لما نقله عن ابن رشد بلا واسطة وبواسطة ابن عرفة وعلم من ذلك ان
نقل ابن عرفة هو الصواب والله أعلم (الاعدول وجيران) قول ز وذ ك ر ان عرفة أن
عمل قضاة بلد تونس الخ ذكر غ في تكميله كلام ابن عرفة هذا وقال عقبه مانصه
قلت العمل اليوم بمدينة فاس أن لا يقبل قولها الا بعد الرفع الى القاضي بمحض عدلين
يشهدان على رفعها اه منه بلفظه فلا يغتر بالعمل الذي ذكره ابن عرفة والله أعلم (وفي
حلف مدعي الاشبه أو يلان) انظر لم سوى المصنف بينهما مع ان كلامه في ضجج
يشيد أن التأويل الاول بالخلف هو الرابع ونصه قيل ومذهب ابن القاسم انه لا يمين على من
أشبه قوله منهم ما اذا يخلف على حكمه كما مع شاهد وحل غيره المدونة على انه يخلف
عياض وهو الظاهر وهو حجة لجواز الخلف مع الشاهد على قضاء القاضي اه محل
الحاجة منه بلفظه وانما قلنا انه يقيده ذلك لانه عبر عن التأويل بعدم الخلف بقيل المؤذنة
بضعفه من غير بيان قائله مع أن احتجاج قائله بقوله لا يخلف على حكمه كما مع شاهد
صريح في أن هذا من باب الخلف على حكم الحاكم مع الشاهد الواحد واذا كان كذلك
فالراجح هو الخلف وقد قال أبو الحسن عند قول المدونة في أو آخر كتاب النكاح الثاني
فالقول قوله اذا أشبه نفقة مثلهما والاقولها فيما أشبه اه مانصه ابن رشد المشهور أن
حكم الحاكم ثبت بالشاهد واليمين اه ونقله ح وغيره هنا وسلموه وقال ح التأويل

عذابها في نفسها اذا سلمت مما ذكر فلا يبالى به وذلك كله حرام وعقوبة في الدنيا والآخرة ان لم يعف الله تعالى فان
باليمين
هذه الحيوانات غير الانسان لا تتكلم فمن ينادى عليهم انهم في الحاجة في كذا ان لم تكن رجة من مالدها ومن مازج الناس وأمعن
النظر بقلبه وتفكر رأى من عذاب الحيوانات من هذه الجهات ما لا يسامح فيه الامن له مائة رجة سبحانه ثم قال والحاصل ان هذا
باب من العقاب ترك كثير الهروب منه فينبغي لمن فيه رجة أن ينه على هذا كل من لا يعرفه ثم قال وكثير من الناس يسمع مثلاً ان
الطير يحوز حبسه وأن العصفور يحوز أن يلعب به ويستدل بحديث يأبى عمير ما فعل النغير ويعتمد على ذلك بلا شرط عدم تعذيبه وهذه
مسئلة عظيمة الاجر والعقاب وكذا تحميل الدواب أكثر مما تقدر عليه بحسب العادة وغير ذلك وذلك كله من نزع الرحمة من القلوب
ولكن انما يحرم الله من عباده الرعاء اه وفي ابن الشاط على حديث يأبى عمير الخ مانصه غياض فيه جواز لعب الصغبر بالطير
ومعنى هذا اللعب عند العلماء المساكنة وتلهيته بمسكه لا تعذيبه وعينه اه وفي رسالة القشيري سمعت أبا حاتم السجستاني يقول

سمعت أبا نصر السراج يقول سمعت الحسين بن أحمد الرازي يقول (٢٤٣) سمعت أبا سليمان الخواص يقول كنت راكبا أرا

يوما وكان الذباب يؤذيه فيطأطئ رأسه وكنت أضرب رأسه بخشبة في يدي فرفع الحمار رأسه إلى وقال اضرب فانك هكذا على رأسك تضرب قال الحسين فقلت لابي سليمان لك وقع هذا قال نعم كما تسمعي اه (والايح) قلت قال ابن رشد وكذا يباع العبد على سيده اذا تين ضرره به كضرره في غير حق (وبالقراءة الخ) قول ز وان كان لهما خادم ودار الخ ظاهره ولو كانا ساكنين بغيرها بكرة وهو كذلك حيث لم تكن أزيد مما يليق بسكناه كما في الاصل عن ابن عرفة وقول خن والاصل في ذلك الخ وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم لن يجزي ولد والده حتى يجده مملوكا فيستريه فيعتقه فأخذه ذلك لانه أيسر من العتق ابن عبد السلام هذا الاخذ حسن لو ثبت وجوب القضاء على الولد الملى بشرائه أهيه واعتاقه والا فكيف ثبت في الفرع حكم لمن موجود في الاصل اه وفي كون النفقة أيسر من العتق نظر لانها اذا طالت مدتها أشد ولا سيما في وقت المسغبة القلشاني وفي الشهاب ان أطيع ما أكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه اه وكأني يشير إلى أن هذا الحديث يدل لوجوب نفقة الاب على ولده وفي كلام المناوي إشارة لذلك فان الحديث في الجامع الصغير بلفظ ان أطيع ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فقال المناوي في شرحه مانصه لان ولد الرجل بعضه وحكم بعضه حكم نفسه وسمى الولد كسبا مجازا وذلك لان والده سعى في تحصيله والكسب الطلب والسعي في الرزق ونفقة الاصل الفقير واجبة على فرعه عند الشافعي رضي الله عنه قال الطيبي وقوله من كسبكم خيرا ومن ابتدائية يعني ان أطيع ما أكلتم مبتدأ بما كسبتموه بغير واسطة وبواسطة أولادكم اه منه بلفظه واستدل بعضهم على وجوبها على الاب الكافر بالقرآن قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الصغرى عند قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الآية مانصه وقوله وتقسطوا اليهم يعني تعطوهم قسطا من أموالكم وليس المراد العدل فانه واجب وقد استدلل بعضهم بهذه الآية على وجوب نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر وهذا ضعيف فان الاذن انما يدل على الاباحة فقط ويرى أن القاضي اسمعيل دخل عليه ذي فأكرمه فأخذ عليه من حضر فتلا عليهم الآية اه منها بلفظها * (فائدتان * الأولى) * نسب في الجامع الحديث البخاري في تاريخه والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة

باليمن ربحه عياض وارتضاه ابن عبد السلام اه بلفظه * قلت وقد قبل ابن عرفة كلام عياض وأيده ونصه عياض عندي انها خارجة عن الدعوى في حكم القاضي لاتفاقهما على ثبوت الحكم وانما اختلفا في قلة مال وكثرة فلا بد من عين المشبه قلت وهو نقل اللخمي عن المذهب اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه ونص اللخمي فان اختلفا فيما حكم لهما به بعد موت القاضي أو عزلته أو لم يثبت ما حكم به فان القول قول الزوج مع عيسته اذا أتى بما يشبهه والا فالقول قولها ان أتت بما يشبهه فان أتت بما لا يشبهه استوفى الحكم اه منه بلفظه وهذا هو ظاهر المدونة حسبما يعلم من لفظها السابق فلو اقتصر المصنف رحمه الله على القول بالخلف لأجاد والله سبحانه الموفق والهاد (فصل) * في النفقة بالقراءة والمالك (نفقة الوالدين) قول ز وان كان لهما خادم ودار الخ ظاهره ولو كانا ساكنين بغيرها بكرة وفي ذلك تفصيل ابن عرفة اللخمي ان كانت له دار لغير سكنه وهو في دار بأجرة لم تجب نفقته على ابنه الا بعد نفاد عنها وكذا الخادم ان كان غنيا عنها قلت يزيد لغير سكنه انها أزيد مما يليق بسكناه ولو كانت قدرها لم يضرها ترك سكنها بسكناه غيرها بكرة فتأمل اه منه بلفظه * (تنبيه) * قد استدلل لوجوب نفقة الابوين بحديث لن يجزي ولد والده حتى يجده مملوكا فيستريه فيعتقه ووجهه هو ذلك بان النفقة أيسر من الشراء قال العلامة ابن عبد السلام مانصه وهذا الاخذ حسن لو ثبت وجوب القضاء على الولد الملى بشرائه أهيه واعتاقه والا فكيف ثبت في الفرع حكم ليس موجودا في الاصل اه نقله القلشاني وسلمه * قلت وفي قولهم لان النفقة أيسر من شرائه على اطلاقه نظر لان النفقة اذا طالت مدتها أشد ولا سيما وقت غلاء السعر وشمول النفقة للكسوة فتأمل اه والله أعلم زاد القلشاني متصلا بما تقدم مانصه قلت وفي الشهاب ان أطيع ما أكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه اه وكأني يشير إلى أن هذا الحديث يدل لوجوب نفقة الاب على ولده وفي كلام المناوي إشارة لذلك فان الحديث في الجامع الصغير بلفظ ان أطيع ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فقال المناوي في شرحه مانصه لان ولد الرجل بعضه وحكم بعضه حكم نفسه وسمى الولد كسبا مجازا وذلك لان والده سعى في تحصيله والكسب الطلب والسعي في الرزق ونفقة الاصل الفقير واجبة على فرعه عند الشافعي رضي الله عنه قال الطيبي وقوله من كسبكم خيرا ومن ابتدائية يعني ان أطيع ما أكلتم مبتدأ بما كسبتموه بغير واسطة وبواسطة أولادكم اه منه بلفظه واستدل بعضهم على وجوبها على الاب الكافر بالقرآن قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الصغرى عند قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الآية مانصه وقوله وتقسطوا اليهم يعني تعطوهم قسطا من أموالكم وليس المراد العدل فانه واجب وقد استدلل بعضهم بهذه الآية على وجوب نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر وهذا ضعيف فان الاذن انما يدل على الاباحة فقط ويرى أن القاضي اسمعيل دخل عليه ذي فأكرمه فأخذ عليه من حضر فتلا عليهم الآية اه منها بلفظها * (فائدتان * الأولى) * نسب في الجامع الحديث البخاري في تاريخه والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة

تخصيله والكسب الطلب والسعي في الرزق ومن كسبكم خيرا ومن ابتدائية اه * قلت وقول ز وقيل يقدم الابن الخ هذا

عليه السلام عليه السلام عليه السلام

هو النقل الصحيح وما في نت
تجريف (وخادمهما) قلت قول
ز ولو احتاج له فيه نظير قد صرح
ابن يونس بان الاب يلزمه نقصة
خادم الابن اذا احتاج اليها وان ما في
المسدونة محمول على ما اذا كان
لا يحتاج اليها وما في ق قصور
والله اعلم (واعفاه الخ) هذا قول
أشهب واقتصر عليه ابن الحاجب
قال في صبح واختاره ابن الهندي
قبيل وهو المشهور وأي وان كان
مخلاف قول مالك وابن القاسم
والغيرة وابن عبد الحكم انه ليس
عليه ذلك ابن عرفة وسمع ابن
القاسم لا يجبر الولد على احتاج أبيه
اه وظاهره سواء قلنا ان الحج على
التراخي أو على الفور وهو الظاهر
خلافاً لـ التفصيل ابن رشد انظر
الاصل

قال المناوي ما نصه لكن لفظ أبي داود وابن ماجه ان أطيّب ما ياكل الرجل من كسبه
وان ولده من كسبه والحديث حسبه الترمذي وصححه أبو حاتم ووثقوا بوزعته وأعله ابن
القطان بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن أمه وهما لا يعرفان اه منه بالفظه * (الثانية)
قال القاسمي في شرح الرسالة متصلاً بما قد مناه عنه مانصه قال ابن وحشي في شرح
الشهاب روي أن فتى جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أبي يأخذ
مالي وينفقها على عياله فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبيه وقال له ان ابنك
يزعم انك تأخذ ماله وتنفقها على عيالك فبكي الشيخ وقال وأي عيال يا رسول الله ما عيال ما
الا أخته ثم تكلم الشيخ كلاماً مفصلاً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقول أيها
الشيخ فقال أيها يا رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أسمع فقال

غذوتك مولوداً ومنك يا فعيا * نعل بما جرى عليك وتنل
اذ اليك ضافتك بالسقم لم أبت * بسقمك الاساهرا أتمل
كأنى أنا المطروق دونك بالذي * طرقت به وجد افعىناى تهمل
تخاف الردى نفسى عليك وانى * لاعلم أن الموت دين مؤجل
فلما بلغت السن والغاية التى * اليها رجاى فيك كنت أومل
جعلت جرائى غلظة وقظاظه * كأنك أنت المنعم المتفضل
فليتسك اذ لم ترع حق أبوى * فعلت كما الجار المجاور يفعل
فأوليتنى حق الخوار ولم تكن * على بماى دون مالك تجمل
حياتك هتم ثم موتك فجعة * وخيرك محروم وشركه مقبل

قال فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلايب الابن ودفعه الى أبيه وقال أنت ومالك
لايك اه منه بلفظه (واعفاه بـ زوجة واحدة) نسب هذا القول في صبح لاشهب
ونسب مقابله انه ليس عليه ذلك لما لث ابن القاسم والمغيرة وابن عبد الحكم وانما اقتصر
هنا على ما عراه لاشهب لاقتصار ابن الحاجب عليه مع قوله في توضيحه واختاره ابن
الهندي قيل وهو المشهور اه منه بلفظه وسلمه غير واحد * (تنبيه) قال ابن عرفة
مانصه وسمع ابن القاسم في العدة لا يجبر الولد على احتاج أبيه ابن رشد هذا على أن الخج
على التراخي وعلى الفور يلزمه ذلك كما يجبر على شراء الماء لفسله ووضوئه اه منه
بلفظه ونقله ح هنا ومب وسلمه ونقله أبو زيد النعالي في شرح ابن الحاجب
وسلمه أيضاً وقال أبو علي بعد أن ذكره مانصه وفي ذلك نظر لأن مؤن الخج أعظم لاسيما
أهل البلاد البعيدة وقوله تعالى من استطاع اليه سبيلا وان كان رباً عايدى أن وجود
ولده استطاعة اه منه بلفظه * قلت قد أشار العلامة أبو عبد الله بن مرزوق الى
البحث في كلام ابن رشد هذا في الدرر المكنونة أثناء جواب له مانصه وقياسه ذلك على
شرائه ماء غسله انما هو من حيث الجملة ولا يخفى وجه الجمع بين الفرع والاصل وهو
وان كان يمكن البحث معه في هذا القياس الا أنكم لما سلمتموه له من هذا الوجه طرحتنا
عن أنفسنا مؤنة ذلك اه منها بلفظها وما قاله صحيح لان اختلاف الأئمة رضى الله عنهم

(ولا تعدد داخل) قول ر تعين اتفاقه عليها ولو غنية انظر من قاله وانما ذكر غير واحد الام الفقيرة والمفهوم منه ان الغنية كالأجنبية وهو الظاهر لان الام الغنية لاحق لها في مال ولها بحال وانما ينطق عليها لاجل أبيه والله أعلم (لا زوج أمه) قول مب ونقل ابن عرفة الخ وكذا صاحب الارشاد مقتصر عليه محمد بن جماعة قال يب تردد الادباء والكتاب فيمن تزوجت أمه هل يهنأ أو يعزى فقرأ بعضهم التعزية والتهنئة استهزاء فكتبوا أما بعد فان أحكام الله تجري على غير مراد الخلقين والله يختار لعباده ما يشاء فإرادته في ذلك والسلام اه ومحل التوقف اذا لم يتحقق (٣٤٥) حزن ولا سرور والله أعلم (وقيل على الزوجين)

(الخ) قلت في تكميل غ عن نوازل ابن رشد ومن أفتق على أبيه المعدم فلا رجوع له على اخوته الامليات بشئ مما أفتق لان ذلك يحمل منه على الطوع بل لو أشهد انه انما يتفق عليه على أن يرجع على اخوته بمنابهم ما وجب له الرجوع عليهم بشئ لان نفقته لم تكن واجبة عليهم حتى يطلبوا بها بخلاف نفقة الزوجة ابن عرفة ويؤيده ما في سماع أصبغ من كتاب الغدة من غاب واحتاج أبواه وامرأته ولا مال حاضر أو مرسوم أن يتدأ بنوا عليه ويقضى لهم بذلك قال أما الزوجة فنعم وأما الابوان فلا لانهم لم يدفعوا ذلك حتى قدم غرم للمرأة لا الاثوين اه وينسبده قول المصنف الآتي وتسقط عن المورس عضي الزمن فلو طولبوا بها عند حاكم فالظاهر الرجوع ان أشهد به أو حلف انظر ح * (فائدة) * قال أبو السعود في تفسيره عند قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه الاية روى ان شيخنا في التي عليه الصلاة والسلام فقال ان ابني هذا له مال كثير وانه

في الحجة هل هو على الفور أو التراخي انما هو بعد وجوبه على الشخص ومخاطبته به لوجود الاستطاعة وقبل ذلك لا يخاطب به لا على الفور ولا على التراخي وهذا أمر معلوم بالضرورة مدلول عليه بالكتاب والسنة والاجماع والصلاة واجبة على الاب بالكتاب والسنة والاجماع والطهارة من شرتها فالابن انما خوطب بشراء الماء لغسل أبيه ووضوءه ليتوصل الأب بذلك الى براعمه منتهى ما كان واجبا عليه قبل ومسلتنا ليست كذلك فالابن انما خوطب فيها بشئ يوجب على أبيه ما لم يكن واجبا عليه قبل فاجزاء كلام الامام على ظاهره هو الظاهر وما وقع في هذا السماع وقع مثله في بعض روايات المدونة في آخر كتاب الهبات كما نقله أبو الحسن عن الشيخ أبي محمد صالح والله أعلم وقول أبي على وان كان ربما يدعى أن وجود ولده استطاعة كذا وجدته فيه ولعل سقط منه شئ وان أصله وجود مال ولده اذ مال ولده هو الذي يتوهم فيه ذلك لا الولد من غير نظر الى ماله ومع ذلك فهذه الدعوى لا تقبل ممن يدعيها اذ لو كان وجود مال للولد كوجود مال الاب للزم من ذلك أن يؤخذ من مال الابن ما على الاب من الديون وأن لا يكفر الاب في قتل الخطا بصوم الشهرين عند فقده ولا به عند مجزئه عن العتق في الظهار ولا بالاطعام عند مجزئه عنه وعن الصوم وذلك لا يتقبله أحد فيما علمت فتأمل بانصاف والله أعلم (ولا تعدد داخل) كانت احداهما أمه قول ر ثم ان كانت احداهما أمه تعين اتفاقه عليها ولو غنية انظر من قاله وانما ذكر الخمى وابن يونس وأبو الحسن والمصنف في ضيق وابن عرفة وغيرهم الام الفقيرة ولم تعرض واحد منهم لما اذا كانت غنية والمفهوم من جعلهم موضوع الخلاف الام الفقيرة ان الغنية كالأجنبية فيكون القول قول الاب فيمن دعا لا اتفاقه عليها منهم ما وهذا هو الظاهر لان الام الغنية لاحق لها في مال ولها بحال وانما يتفق عليها لاجل أبيه واذا كان الامر كذلك تعين ما قلناه والعلم كله لله (لا زوج أمه) اقتصر في الارشاد على خلاف هذا ونصه واعقاف الاب ونفقة زوجته وزوج الام ان أعسر الا أن تزوجه عديما اه منه بل نظره وأصله في الكافي ونقل ابن عرفة مقتصر على نفسه وفي الكافي تلزمه نفقة أمه وزوجها ان لحقه العدم بعد الدخول اه منه بل نظره وهذا يستغنى أن ماله لمصنف غير معتدل لكن لما نقل في كلام الكافي قال عتبه ما نصه ونقل ابن عرفة ولم يعترضه ولم يرل الشيوخ يعترضونه وفي المدونة لا يتفق على زوج أمه اه

لا يتفق على من ماله فنزل جبريل عليه السلام وقال ان هذا الشيخ قد أنشأ في ابنه أيا ما قرع سمع عتله فاستنشدناها فأنشدها الشيخ فقال

غدوتك مولودا ومنك يا فعا * تعل بما أجبني عليك وتتهل اذ ليلة ضاقتك بالسقم لم أبت * استمكن الاساهر التحليل كفى أنا المطروق دونك بالذي * طرقت به وجدافعيناي تهمل فلما بلغت السن والغاية التي * اليها رباني فيك كنت أومل جعلت جزائي غلظة وفظاظة * كأنك أنت المنعم المتفضل فليستك اذ لم ترع حق أبوي * فعلت كما الجار الجاور يشعل

(۲۴۷) الله

الثالث

لاعلم أن الموت دين مؤجل

قاولیتی حق الجوارو

حياتك هم ثم موتك فجعة

قال فآخذ رسول الله صلى الله

إلى آية فقال له أنت ومالك لأبيك

التالى والنهل الشرب الاول واحد

وغيره من جرحه (وسمعه اولد احو) قال
ان من فتنه الى طوبى له

الآن اغتنموا الفرصة

الآن أنكم ندم: غداها الصنعة هي

اسمہ الصغیر: نفقته و حوازم و قمل

والله أعلم وقولنا العاجز

علا الك... لا تقهقهة: لا

۱- در صورتی که در هر دو طرف

لا يعيش به او ممن على مثله في ذلك معرفة فيمنع الاب من ذلك وكذلك ان العربي

العربي المذكور من غير بيان لما أراد ابن العربي هل أراد أنه في حالة عسر الأب يجب نفقة الابن كلها عند ابن المواز على أمه أو أن يجب عليها اذ ذلك مقدار ارثها والباقي يسقط عنها فان أراد الاول وهو ظاهر لفظه لم يلتم مع ما عزاه له أو لا من أنهما عليها على قدر الميراث وان أراد الثاني فظاهر لفظه لا يفيد ثم هو مع ذلك مجمل لانه اذا كان لهذا الولد أخوان فأعلى ممن يجب الام الى السدس هل يجب عليها سدس النفقة فقط لانه قدر ارثها اذ ذلك لو فرضنا موته أو يجب عليها الثلث لانه قدر ارثها بقطع النظر عن الحاجب فتأمل فانها ان قوله ولا أعلم من ذكره عن محمد على قدر الميراث يفيد أنه انما أنكر كونها على قدر الميراث فقط وان عزوه لمحمد من غير تقييد بذلك معروف عنده مع أن بقية كلامه تفيد أنه لا يعرفه لابن المواز مطلقا ثالثا أن قوله وتأويله بحال عسر الأب نحو قول التونسي الخ يفيد أن التونسي يقول بوجوبها على الام عند عسر الأب عند ابن المواز كما تأول ابن العربي مع أن ما نقله عن التونسي صريح في أن لا تجب على الام في حال عسر الأب لا عند ابن المواز ولا عند غيره لانه ساق ذلك مساق الاحتجاج مع التصريح بقوله لا اتفاقا على أن نفقته لا تزمها الخ وانما الذي عزاه التونسي لابن المواز ومأجرة الرضاع لها اذ ذلك فقط فتأمل بأنه باضاف والله أعلم وقول ز العاجز عن الكسب يدل على أنه اذا كان قادر على الكسب لا يجب على أبيه أن يتفق عليه وان لم يكتب بالفعل وليس كذلك بل لا بد من كسبه بالفعل ولهذا قال في المدونة مانصه الا أن يكون للصبي كسب يستغنى به أوله مال فينفق عليه منه اهـ منها بلفظها * (تنبيه) قال ابن عرفة نقلا عن المتسطي مانصه وله أن يؤاجر ابنه الصغير للنفقة عليه ولو كان الأب غنيا قاله غير واحد من الموثقين وقال بعض الفقهاء ان كان الأب أو الابن غنيا لم تجز مؤاجرته ونحوه روى محمد اهـ منه بلفظه فظاهر أنه يؤاجر ولو كان ذلك ينزري به وهو خلاف ما جزم به في التنييمات ونصها وقوله من الصبيان من هو قوى على الكسب الا أنه على كل حال على الأب نفقته يريد قويا بذاته ولكنه لا صناعة له أوله صناعة بارت فلا عونه لكن لو رأى الأب فيمن له قوة أن يعلمه كسبا ويدخله صناعة كان ذلك له الا أن يكون من غير أهل الصناعة ومن لا يعيش بها ومن على مثله في ذلك معرة فيمنع الأب من ذلك وكذلك ان كان من أهل الصناعات ولكنه أدخله في صناعة لا تليق بمثله من صنع الارذال اهـ منها بلفظها * (فرع) قال ابن عرفة متصلا بما قدمناه عنه مانصه وفي منعه الاتقاع بفاضل خراج ابنه الصغير عن نفقته وجوازه قول غير واحد من الموثقين وأصبغ ونحوه لابن لبابة اهـ منه بلفظه ونحوه في اختصار المتسطي لابن هرون ونصه وهل للأب أن يتنفع بفاضل خراج ابنه الصغير فيه قولان ضعفه غير واحد من الموثقين وأجازة أصبغ في الثمانية وابن لبابة في أحكام ابن بطال اهـ منه بلفظه ونحوه في المعين الا أنه اقتصر على نسبة الثاني لأصبغ ❦ قلت وانظر هل هذا الخلاف مطلق أو مقيد بكون الأب غنيا أو بكونه فقيرا لم أر من تعرض لذلك والظاهر أن محله اذا كان الأب غنيا وأما ان كان فقيرا فلا وجهه لا يمنع ويحتمل ان يقال وجهه ان

وقوله عنه لا أعلم من ذكره عن محمد الخ يقتضي أن عزوه لمحمد من غير تقييد بقوله على قدر الميراث معروف عنده مع أن بقية كلامه تفيد أنه لا يعرفه له أصلا تأمله وقوله عنه نحو قول التونسي الخ فيه ان كلام التونسي الذي ذكره صريح في أنها لا تجب على الام بحال اتفاقا والله أعلم

(وليس يحزم عنه الخ) ظاهره كظاهر ابن الحبيب وابن عبد السلام وابن يونس والمدونة سواء كانت النفقة ماضية أو حالية وقيد
 أبو عمر بالماضية وقيد عياض وأبو الحسن ورده ابن عرفة بأنه يجب كون النفقة الحالية باقية على وجوبها عليه وذلك باطل لأن
 ثبوته يؤدي في نفسه لأنه لو كان باقيا وجب يحزم عنه تهميره فبطل كتابته وكل بطا عاده عدا سقطت نفقتهم عنه
 ضروره ان النفقة عليه فبطل ما أدى ثبوته في نفسه كمن باطلا اه (الام لوقدر) قول ز من مال الاب فان أعدم الخ
 مبنى على ما أدى ثبوته من مال الاب في مؤجرة (٢٤٨) غير الام مقدم على مال الابن وقد اعترضه مب وانما سكت عنه هنا

استغناء بما أتى له اذ لا فرق بين الام
 والاجنبية في ذات والاعلم
 (واسـ تأجرت الخ) قول خش
 ككروهم احق الخ قلت فان في
 المذهب المذنبه روى يود وفي
 المراسيل بسند صحيح عن زياد
 السهمي قال سمى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن تسترضع الحيتان
 فان اللبن يشبه وعده ابن أبي حبيب
 يمدى وعند ابن أبي حبيب أيضا
 مرفوعا انتهى عن الحسن استرضع
 الناجرة وعن عمر بن الخطاب يرضع
 من يسترضع وعند حفص بن غنيم
 حسن من حديث ابن عباس
 مرفوعا لرضاع يغير الطباع اه قال
 المنساوي أي يغير العبي عن خوقه
 بطبع ولديه الى طبع مرضعته
 لغيره ولطف مزاجه ومراوده
 الابوين على تحري مرضعته طاهرة
 الغنم اه وفي ابن خلدكان ان
 الشيخ أبي حامد والدامام الحرمين
 كان في أول عمره ينسج بالاجرة
 فاجتمع له من كسب يده شيء اشترى
 به جارية موصوفة بخلق والملاح
 ولم يرز ينسجها من كسب يده أيضا
 الى ان جلت بامام الحرمين وهو

ولقد عجز عن مثل ما أورضعته فلا يجد نفقة والله أعلم (وليس يحزم عنها عجز عن
 التكاليف) ظاهره سواء كانت النفقة ماضية أو حالية وهو ظاهر كلام ابن الحبيب وابن
 عبد السلام وابن يونس وهو ظاهر المدونة وقيدها أبو عمر بالماضية وقيد له عياض وأبو
 الحسن ورده ابن عرفة ونصه وقال أبو عمران في النظر المدونة يعنى في نفقة تقدمت وأما
 ما يحتج به في حيا رمة مقدم على كل شيء يقال له أنتق عليهم أو يقال ذلك للسيد
 عياض عند الصحيح بين ألا ترى كيف سوى التكاليف والجنابة ولا اشكال في هذا قلت يريد
 قولها ما بان قصده على النفقة السابقة بوجوب كون النفقة الحالية باقية على وجوبها عليه
 وذلك باطل لأن ثبوته يؤدي الى نفسه لأنه لو كان باقيا لا وجب يحزم عنها تهميره فبطل كتابته
 وكلما بطلت عاده عدا سقطت نفقتهم عنه ضروره ان العدا لا نفقة عليه لولده
 وكل ما أدى ثبوته الى نفسه كان باطلا حسبا تقدم في المسئلة السريجية في تعليق الطلاق
 ودفع السيد عده في مؤره اذا تحمل به اه منه بلفظه قلت وما قاله حسن ان كان
 أم عمران وأبو الفضل عياض يسلم أن كل ما أدى ثبوته الى نفسه كان باطلا اذ ليس ذلك
 بنوع عليه كفى كلام بر عرفة نفسه في المحل الذي أشار اليه راجع ح هناك والله أعلم
 (لا لوقدر) قول ز فانها الاجرة من مال الاب فان أعدم في مال الصبي هذا مبنى على
 ما أتى له من أن مال الاب في مؤجرة غير الام مقدم على مال الابن وقد اعترضه مب بأنه
 غير صحيح وهو صواب وانما سكت هنا عاقله ز والله أعلم استغناء بما أتى له ويعد أن
 يكون سلم ما عتلك كون الاجرة للام اذ لا فرق وكلام النحوي كالصريح في أن حكمها احكم
 الاجنبية ونفسه فان كانت دائره لم يكن عليها رضاع لان العادة في مثلها أن لا ترضع
 ولدها وانما يدخل في ذلك على العادة في مثلها ان الابية كانت ذلك بغيرها فان قالت أنا
 أرضعه باجرة كان ذلك انها لا تقبل ان كان يتضمّن عقد نكاحي أن لا رضاع على فأنافي
 ذلك كلاجنبية ومعنى من ذلك ضرر يولد من غير منفعة للزوج لانها ان لم تعطه لم ترضعه
 وأرضعه غيرها باجر اه منه بلفظه واذا كانت كلاجنبية فيكفي في عدم صحة ما قاله ز
 قول المصنف في الصيام والاجرة في مال الولد وراجع ما قدمناه هناك من كلام الأئمة يتبين
 لك ذلك غاية والله الموفق (ولها ان قبل أجرة المثل) ابن عرفة حيث وجب للام باجر
 فهو أجرة المثل قاله ابن الكاتب وغير واحد وفي طر ابن عات عن أبي الوليد بن مقبل أنه

سئل
 مستقر على تربيته بما كسب الخ فلما ورضعته أو صاها أن لا تكثر أحدا من أرضاعه فاتفق اندخل علم أبو ما
 وهي متاملة والصبي يبكي وقد أخذته امرأته من جيرانهم وشاغلت به بدين ارضع منه قليلا فلما رآه مشق عليه وأخذته اليه ونكس
 رأسه ومسح على بطنه وأدخل اصبعه في فيه ولم يرز يفعل بذلك حتى فاجتمع ما نثر به وهو يقول يسهل على أن يموت ولا يفسد
 طبعه بشرب ابن عمه وبعثي عن امام الحرمين أنه كان لحقه بعض الاحيان فترة في مجلس المناظرة فيقول هذا من بقايا تلك
 الرضعة اه (أجرة المثل) ابن عرفة في طر ابن عات عن أبي الوليد بن مقبل أنه سئل عن ذلك فقال على الزوج الموردين ان في

الشهر وعلى المتوسط دينار وأربعة دراهم وعلى العامل يده دينار فان لم ترش له بذلك فلا بد اخذ لآن لا يقبل غيرها فتجبر على رضاعه باجر مثلها (وخصه بخ) زاد بن عرفة عقب ما ذكره ز عنه مانصة ابن رشد والتمس على اجماع على وجوب كنفه الاصغار الصغار لهم خلق ضعيف يقتدر على كمال برية حتى يقوم بنفسه فيوفرض كنفه ان قدم به في سقط عن نسائه لا يتعين الاعلى لا بد وعلى الام في حولى رضاعه ان لم يكن له ثوب ولا مال له ولكن لا يقبل غير ذلك ومستحقه ربحي اولاد زوجة شمانى افترقهما أصنف لزواياهم ونسبهما ثانيا نسب الاب الثالث وصى الرابع عصبة ومقدم الام ثم منها النخعي وابن رشد اتفقا وقربتهما حق من قربات لاب اجماعا في كونه احق من قرباتهما سوى الام فقولان رواية ابن وهب ان لاب حق من اخالة والمشهور احرى في ذخيرة للقر في قاعدة يقدم الشرع في كل ولاية من عوا قوم بمصالح ثبت ولاية في اخرب من خو شجاع محجب بسوس الخيوش وفي القضاء من هو فقيه متوفر لدين والعزم والتمساق في ولاية لا يتم من عوارف بتسمية لمان ومصارفه وقد يكون المقدم في باب مؤخر في آخر فلما رأته مؤخره في (٢٤٩)

فهى فيسوم مع صالح اخضائه من زوجة وفول ابن رشد يستحق لسانه اخضائه بصفين أحدهما ان يكون ذوات رحم من المحضون والثاني ان يكن محررات عليه ولا في حضانة لهن كذا من لرضع والمحررات لهن صهر وكنت اخالة بنت لعمه اه والى ذنب اشار في النخعة بقوله

وصرفها الى النسب الذي لانها لا مور شفق

وكومن من ذوات الرحم

شرط لهن وذوات محرم

(ولوامة الخ) رد بلوغى ابن رشد

قائل لا لا بمسئلة لام متروجة

ونحوه للنخعي ابن عرفة وتزريق

ابن عبد السلام بان حال الزوج

مظنة لبعضه ربه المحضون بخلاف

سئل عن ذنب فقال على الزوج المتوسط دينار في شهر وعلى المتوسط دينار وأربعة دراهم وعلى العامل يده دينار فان لم ترش له بذلك فلا بد اخذ لآن لا يقبل غيرها فتجبر على رضاعه باجر مثلها اه منه بلفظه (ولوامة عتق ولدا) رد بلوغى متاعا لم قول ابن رشد ليقبس ان تكون اخدة خرة ولي من الام من أجل سيدة كما اذا تزوجت الام اه نقله في ضيق ونحوه للنخعي وأجاب ابن عبد السلام عن ذلك بجواب استحسانه ابن عرفة وقيدته ونصه النخعي في هذا بقوله ان اب الامة ثم مقهورة باعمال سيدة ومنعت اخره اذا تزوجت لما يتعلق بها من حق الزوجية فكيف بدالة وتفرق بين عبد السلام بان حال الزوج مظنة لبعضه ربه المحضون بخلاف حال سيدة الامة مع واد المحضون حسن قلت ان لم يتسرها سيدة اه منه بلفظه وعوضا هر (ولوامة) قول مب عن ابن عرفة ففي سقوط حضانه نقل النخعي روي عيسى وأبي زيد عن ابن القاسم كذا في جميع ما وقفت عليه من نسخة والنصواب نقل لبسج بل النخعي لان الباسج هو الذي نقل الخلاف المذكور لا للنخعي ولانه الذي في نسخ التي وقفت عليه من ابن عرفة ولانه الذي نقله ابو علي عن ابن عرفة ثم قوله في سقوطها كذا في جميع نسخ مب وكذا فيما وقفتا عليه من نسخ ابن عرفة وفي نقل أبي علي عنه وأظنه تصحيفا من النسخ وان لفظه عدم سقط منه وأصله في عدم سقوط حضانه نقل البسج روي عيسى الخ اذ نقول بعدم السقوط هو الذي عزاه للباسج رواية عيسى وبالسقوط هو الذي عزاه لرواية أبي زيد هكذا نقله ح عنه هنا وفي التزامه وهكذا وجدته في المتن للباسج ونصه

(٣٣) رهوني (رابع) حال سيدة الامة مع ولدا المحضون حسن (ولوامة الخ) قول مب عن ابن عرفة ففي

سقوط حضانه الخ صوابه في عدم سقوط الخ اذ القول بعدم السقوط هو رواية عيسى وفي السقوط هو رواية أبي زيد كما في ح هنا وفي التزامه وفي المتن وقول مب نقل النخعي صوابه الباسج لانه الذي نقل الخلاف المذكور لا للنخعي ولانه الذي في ابن عرفة وأبي علي عنه وقد ذكر ابن رشد القولين لكنه عزاه للسمع أبي زيد مثل سماع عيسى وعز القول بالعدم لرواية ابن المنور عن ابن القاسم فلعلى ان يزيد روى القولين ما وقد وجههما ابن رشد بأنه مرة رأى الاسقاء مقدماعى العتق فلم يلزمها الياء ومرة رأى العتق مقدماعى الاسقاء فلم يلزمها الياء فلهذا في حاله واحدة فقد وقع على واحد منهم ما قبل كل صاحبه اه وقول مب فانظر من أين لز الخ ما لز هو الصواب في ح بعد كلام مانصه فظهر ان القول بعدم التزامه أرجح لكونه لوافق لذلك المدونة في مسئلة اشتراط النكاح أى في عقد عتق الامة والله أعلم اه وانظر الاصل (ولاب تعاضده الخ) قلت قال غ في تكميله مانصه الواو غنى يقوم من هنا ان الاب له القيام بجميع أمور ولده فيجئنه

وبصنع الصنيع في داره ثم رسله لاهمه ولولتنازع الاب والام في زفاف البنت فقال الاب عندى وقالت الام عندى فظاها النقل
ان القول قول الام اه ومنه له في ح عن أبي الحسن * (فرع) * قال غ أيضا في سماع القرينيين من كتاب طلاق السنة
وسئل مالك عن خلق امرأته ولها منه ابنة بنت أربع سنين فيقول ما عندى ما أنفقه عليها أرسلها إلى تآ كل معي فقال أخاف أن
يكون مضرا بها ولكن ينظر في قوله فان كان ذلك أمر اغالبه ووافيل لها أرسلها تآ كل مع أبيها وتأتيك فان كان لا يزال يكتسى
الثوب ويأكل اللحم فذلك وجه ابن رشد ليس للرجل المومر أن تآ كل ابنته عندهم ويلزمه أن يدفع نفقتها إلى أمها الحاضنة لها فان
ادعى أنه لا يقدر على ذلك نظر في حاله فان تبين صدق قوله وأنه لا يريد الضرب بما عدا اليه من أكل ابنته عنده كان ذلك له كما قال والأفلا
وبالله تعالى التوفيق ابن عرفة ونقله ابن (٣٥٠) فتوح غير معزوق كانه المذهب ولا بن زرقون عن البابي قال سحنون في الحالة تجب

لها الحاضنة فيقول الاب يكون
الولد عندى لا عليهم وأطعمهم فان
الحالة تآ كل رزقهم وهي تكذب
للاب أن يطعمه ويعلمه وتكون
الحاضنة للحالة بفعل الحاضنة أن
يأوى إليها وتباشر بأحواله مما
لا تغيب عنه من نفقتها ابن عرفة
كذلك في النوادر وهو خلاف
الروايات ان اطعام المحضون انما
هو عند حاضنته من كانت والعجب
من البابي وابن زرقون في قبولهما
هذا وتصديق الاب على الحالة أنها
تآ كل رزقهم وللشعبى نحوه اه
ونقله ح آخر الباب وفي الفائق
قال في النوادر كتب شجرة إلى
سحنون في الاب يقول ان الحاضنة
تأكل طعام ابنه وتجيئه أنها تحضنه
ويأكل عند أهله وفي أحكام
الشعبى عن ابن القغار وابن أبي زيد
خلاف ذلك ونصه وسئل يعني
ابن أبي زيد عن الحاضنة تأخذ

فان عتقت أم الولد على ان تركت حضنة ولدها فقد روى عيسى عن ابن القاسم أنه يرد
إليها بخلاف الحرة تصالح الزوج على تسليم الولد إليه لأنه يلزمها وروى عنه أبو زيد أن
الشرط لازم كالحرة اه منه بلفظه فان لم تكن لفظة عدم سقطت من أصل ابن عرفة
فهو سبق قلم من رحمه الله ثم هذا الذي قاله البابي من مخالفة رواية أبي زيد لرواية عيسى
مخالفا لما لابن رشد في أبي الحسن عند قول المدونة في باب الخلع من كتاب أرخاء السطور
وإذا خالعهما على أن يكون الولد عنده فخلع جائز الخ مانصه قال في رسم أوصى من سماع
عيسى من كتاب التخيير والتقليد الأول فيمن أعتق أم ولده على ان سلمت له ولده منها يكون
عنده أنه يرد إليها وليس ذلك بمنزلة الحرة التي صالحها على أن تسلم إليه فذلك جائز ولا يرد
إليها قال ابن رشد ومثل هذا في سماع أبي زيد من كتاب العتق وروى عن ابن القاسم أن
ذلك يلزمه بمنزلة الحرة وحكي عنه ابن الموارث القولين جميعا والأصل في هذا الاختلاف أنه
لما أعتقها على ان أسلمت إليه ولدها منه حصل إسقاطها مما لا يجب لها من حضنة ولدها
في حال العتق والعتق معاقرة رأى الإسقاط مقدما على العتق فلم يلزمها إياه اذ لم تلزمه إلا في
حال الرق وفي حال لا تغلظ نفسها ويقدر السيد فيه على أكرهاها فاصارت في حكم المغلوطة
على ذلك وحررة رأى العتق مقدما على الإسقاط فألزمها إياه اذ لم تلزمه إلا في حال حريتها
بعد عتقها فأشبهت الحرة بصالحها زوجها على أن تسقط حقها في حضنة ولدها والظاهر
أن ذلك لا يلزمها لانهم اذا أوقعامعا في حالة واحدة فقد وقع كل واحد منهما قبل كمال صاحبه
وعلى هذا الاختلاف وقع الاختلاف في الرجل يعتق أمته على أن تزوجه بكذا وكذا صح
منه وفي سماع ابن القاسم من رسم حلف من كتاب النكاح ذكر فيه اختلافا كثيرا ثم قال
فحصيل القول في هذه المسئلة أن في ذلك قولين أحدهما ان ذلك لا يجوز وهو مذهب
مالك وجميع أصحابه اه محل الحاجة منه بلفظه ولما ذكر ح في التزامه كلام

الاولاد وهي أم أوجدت وأخذت نفقة فيقول الاب انها تآ كل نفقتها ولكن تكون كفالتهم عندى البابي
ومأواهم إليها وهو ملئ فقال ليس ذلك للاب حتى يقيم بينة أنها غير مأمونة على نفقتها فاذا ثبت ذلك كان له مقال فان شامت تحضنهم
على ذلك أو تركت حضانتهم وهذا اذا كانت مأمونة عليهم وغير مأمونة على نفقتهم وأما ان ثبت أنها غير مأمونة عليهم ولا على نفقتهم
فلا حضنة لها اه ونقله أبو علي وقال في ضج مانصه وكتب شجرة لسحنون في الحالة الحاضنة اذا قال الاب انها تآ كل
ما أعطيه وطلب الاب أن يأكل عنده ويعلمه فكتب إليه ان القول للاب بفعل الحاضنة أن يأوى إليها فقط والاول أي الاكل
عند الحاضنة هو الأصل ولعله ظهر صدقه في السؤال وقد ذكر ابن يونس عن مالك هذا التخصيص نصا في العتبية اه ونقله ح
وقال عقبه وما ذكره عن سحنون نقله البابي أيضا في المتقى ونصه وان شكى الاب ضياع نفقة ابنه فإذا أن يطعمه فقد كتب
سحنون إلى شجرة في الحالة قد كرنصه المتقدم في كلام غ عن ابن عرفة عن ابن زرقون إلى قوله بما لا تغيب عليه من نفقتها ثم

الباجي قال عقبه مانصه وما ذكره عن سماع عيسى هو في رسم أوصى من سماع عيسى من
 كتاب التخيير وفرضها في أم الولد ذكر ابن رشد القولين لكنه عزا لسماع أي زيد بن سماع
 عيسى واستظهره وعزا القول الثاني لرواية ابن المواز عن ابن القاسم ثم ذكر المسئلة أيضا
 في سماع أبي زيد من كتاب العتق وفيه أن الولد يردها إلى أمه ما في سماع عيسى وأعاد ابن
 رشد القولين اه وهذا من ح ترجيح لنقل ابن رشد عن سماع أبي زيد على نقل الباجي
 عنه براجعه كلام السماع في أصله ووجوده فيه كما قال ابن رشد وما قاله ظاهر لكن
 الباجي لم يصرح بأنه من رواية أبي زيد في سماعه من العتبية فيمكن أن يكون روى ذلك
 عنه في غير ما يكون روى عنه القولين معا كما فعل ابن المواز ثم قال ح بعدما قدمناه عنه
 مانصه فظهر أن القول بعدم لزوم أرجح لكونه الموافق للمذهب المدونة في مسئلة اشتراط
 النكاح والله أعلم اه منه بالنظر في التنبيه الثاني من المسئلة الثانية عشر من
 الفصل الاول من الخاتمة وبه تعلم أن اقتصار ز على عدم المسئلة وهو الصواب وبه تعلم ما في
 اعتراض مب عليه (تنبيه) نقل أبو علي هنا كلام ابن عرفة ولم ينسبه لمخالفته لما في ح
 ونقل كلام أي الحسن عند قوله في الخلع وبإسقاط حضانتها ولم ينسبه على مخالفة ما لابن رشد
 لما للباجي مع أن المخالفة بين الجميع وقعت من أوجه وقد وقع له نحو هذا في غير ما موضع
 والكمال لله تعالى (ان انفردت بالسكنى عن أم سقطت حضانتها) قول مب قلت الذي
 في عبارة ابن سلون مانصه الذي أفتى به ابن العواد أنه لا حضانة للجددة إذا سكنت مع بنتها
 قال وهي الرواية المشهورة عن مالك الخ كانه قصد بذلك الاعتراض على ق في نسبه لابن
 سلون أنه قال انه المشهور ووجه ذلك ان ابن سلون إنما قال وهي الرواية المشهورة عن
 مالك ولا يلزم من ذلك ان المشهور من المذهب هي تلك الرواية كما لا يخفى اذ كم من مسئلة
 لا يكون للمالك فيها الا قول واحد ويكون المشهور فيها خلافا فكيف في مسئلة له فيها قولان
 اشتهر في أحدهما عنه دون الآخر لكن ما فهمه ق من ان تلك الرواية المشهورة هي
 المشهورة في المذهب هو الصواب قال في الشامل مانصه ثم لجدته لا مهادا لم تسكن به مع
 من يسقط حقها على المشهور وبه أفتى اه منه بلفظه وقال في المفيد مانصه ومن كتاب ابن
 المواز اذا نكحت الام فالجددة للام أحق بحضانة الولدان كان لها منزل تضمهم اليه ولا تكون
 تضمهم مع أمهم قال أبو اسحق له اتفق أنهما تظهر أنها يكفلهم وتعطيهم الى أمهم بعد أن
 تزوجت أو لا نحن نأتى كشمهن اذا كن مع زوج الام قال ورأيت في سؤالات
 حبيب أنه سأل سحنون عن المطلقة تتزوج ولها ولد ولها أم عازبة عنها فكانت الحضانة للجددة
 فأرادت ان تسكن بالصبي مع أمها المتزوجة فأبى الزوج من ذلك قال للجددة ان تسكن بالصبي
 مع أمه في حجرة واحدة فان كان سحنون أراد ان يصبي لا كشف فيه فقد يقول في الصبية
 اذا كانت كبيرة ان أباه يكره اطلاع زوج أمها عليها اذا كانت مع جدتها في مسكن واحد
 فلهذا وجه قاله التونسي ووقعت هذه المسئلة بقرطبة جوابك رضى الله عنك في رجل
 طلق امرأته وله منها ابن وتزوجت وهي ساكنة مع أمها في دار واحدة هل تسقط حضانة
 الجددة أم لا الجواب ابن العواد قرأت السؤال ووقفت عليه اذا كان الامر على ما وصفت فلا

قال وما ذكره عن العتبية بشي به
 لقوله في سماع أشهب فذكر مثل
 مانقـدم عن غ وابن عرفة في
 سماع القرطيين وكلام ابن رشد عليه
 وكلام ابن عرفة بعده والله أعلم (ان
 انفردت الخ) قول مب قلت
 الخ كانه قصد الاعتراض على ق
 في نسبه لابن سلون انه قال انه
 المشهور مع أنه إنما قال انه الرواية
 المشهورة لكن ما فهمه ق من أن
 تلك الرواية المشهورة هي المشهور
 في المذهب هو الصواب فما اعتمده
 المصنف هو المعتمد انظر الاصل
 (ثم جددة الاب) قلت هذا هو
 الصحيح كافي المقدمات خلاف
 ما شهره ابن سلون وجرى عليه في
 التحفة من أن أم الاب مقدمة عليه
 وهو مقدم على جدته وهو مخالف
 لما في المدونة بل لم يذكره ابن عرفة
 أصلا خلافا لمب والله أعلم

حذنة سجدة من أجل سكا مع ابنتها وزوجها عده على الرواية المشهورة عن مالك وأصحابه
 رحمه الله وبه عمل وجواب غيره بقول محزون المتقدم ثم بلغ ابن العواد ذلك كتب
 وقع في سائر قريوس بن العباس الشقي عن مالك قال مالك رحمه الله نعم تكون الحذنة
 سجدة لم تأومع المذهب وكانت بائنة عنها قال ابن الشقي وعي حذنة وقع ملك في كتاب
 بن لمور من ماذ كره قريوس عنه وكان الشيوخ رحمه الله يفسرون المدونة بمأواه
 قريوس وابن لمور يذهبون إلى أن يفسرو قول مالك ببعضه وبعض ولا خلاف في هذا
 في المذهب لا مأواه حبيب عن محزون من خلاف ذلك ولعل محزون لم يبلغه قول مالك
 وذلك قول بخلافه والاصل عندنا بالانكاس ان لا يترى قول مالك لقول غيره فن أقي في
 هذه المسئلة بقول محزون وترك قول مالك فقد خالف ما أصله العلماء بالانكاس قديما
 وحديثا من تبعهم قول مالك مع ان قول محزون في عدم ضعيف والذي اختاره الخذاق
 من المتأخرين من البغداديين قول مالك رحمه الله وهو الاصح عندهم والله الموفق
 رحمه الله ثم به بلفظه وقد ذكر الحافظ أبو العباس والنسري في المسئلة في الفائق
 في الفرع الحادي والتميز من نواز الخلع واحضانة في المعيار أو آخر نواز العدة
 والاستبراء فقد كره ما في أسئلة حبيب ثم عقبه بجواب ابن العواد المتقدم بقامه وسلمه ولم
 يرد على ذلك شيء وبذلك نعم حجة ما قلناه فاعلمه المصنف هو المعتمد والله أعلم (ثم الوصي)
 قول ز ولا فلا حضنة على الرجاء على ما فيه بداهة ضجج ومن وافقه وله على ما يقتضي
 ابن عرفة انه راجح الحسك عنه مب وقال لو مانعه أما ضجج فقد يفيد ما قال
 واما ابن عرفة فمأعول الاعلى التفعيل اه محل حاجة منه نظره ان شئت فقد نقل كلام
 ضجج وبعض كلام ابن عرفة الذي في شقالات فاعلمه ان الذي يفيد كلام ضجج ومن
 وافقه هو الذي يفيد كلام ابن عرفة وهو كقول يظهر ان نقل كلام ابن عرفة ونفسه
 ابن الحناجب الوصي أولى وجميع العصبية على المتنوس قلت مقابل المنصوس هو
 مقتضى كلام ابن بشير قال مانعه الوصي مقدم على سائر العصبية في نص الروايات ويخرج
 تقديمهم عليه وتقدم في صلاة الجنازة وفي ولي النكاح ما يقتضي الخلاف في هذا
 الاصل ثم قال عن ابن بشير مانعه هذا حكمه في الذكور واما الاناث اذا كبرن فان كن
 ذوات محارم منه فهو أحق والافهل له حق في حضنتهن قولان اه ثم قال مانعه ولا يصح
 في سماعه ابن القاسم في النكاح لو تزوجت أم النسيان كان الوصي أولى بحضنتهم من
 أمهم وان كن جوارى قد بلغن أبكارا وان كن لهن أخ أو عم أو ابن عم تعد ولا فالوصي
 أولى بحضنتهم وان اتقل الى بلد آخر فله حملهم معه لا ينفذ عليهم في كل بني الا تزوج
 الاناث قبل أن يبلغن ابن رشد قيل انما يكون الوصي اذا تزوجت الأم أحق بحضنة بنينها
 الذكور واما الاناث فكونهن مع زوج امهن لا محرم منهن أولى من كونهن مع الوصي
 اذا حرمته بينه وبينه الا أن يخاف عليهن عند الام غير الزوج فيكون أولى بهن وكذا الم
 بخلاف الاخ والعم هما أحق من الام اذا تزوجت اتفاقا روى هذا المعنى محمداه منه بلفظه
 ثم قال بعد هذا بنحو الورقة عن الغمي مانعه فروى محمدان تزوجت أم الصبية ولها وصي

(ثم الوصي) قول ز وله على ما يقتضي
 ابن عرفة الخ فيه نظير ابن عرفة
 مأعول الاعلى التفعيل فقد ضجج
 ومن وافقه هو ماذة النصرة في
 الاصل قلت قول غ في تكميله
 وقدم الوصي لانه مقدم باجتماع الاب
 ومن اجتم فيه الاب أقوى وأولى
 ولو علم أن ذلك كان من الاب لكان
 كان ينسبه وبين جد وله وأخيه
 لقد تم على الوصي لان عليهما في
 تربية غيره ولداه معا ومعك
 أن رغبة لاب عنهم ما لم تكن حسن
 نظره وكان الشان بينه وبين عم
 اوله أو ابن عمه تقدم الوصي لانهما
 يتمسان في عداوة والامانة فيه
 لعداوة لاب ابن بشير الوصي مقدم
 على سائر العصبية في نص الروايات
 اه وقول خش عن ابن عرفة فان
 ظهرت مارة شفقة الخ منفي
 تكميل غ وظاهر اعتبار
 الامانة لا لشفقة ثم رأيت في شرح
 التلخفة تنو مانعه ابن بشير
 ينبغي أن يكون خلافا في حال فان
 كان مأمو وله اهل فهو حق والا
 فلا حقه كذا في الجواهر اه
 وهو كذلك في الجواهر (واختار
 خلافة) قلت قول ز من قول
 الوثائق أي لابن الهندي كافي ق
 والوثائق المجموعة كافي ضجج

(وقدم الشقيق الخ) قول ز وفي
 الذخيرة الخ ما في الذخيرة أصل للغمي
 وقوله كظاهر المدونة الخ يفيد
 ترجيحه ونحوه في ضيق واقتصر
 عليه في المقدمات وبه تعلم أن الرابع
 ما عند المصنف انظر الأصل (وفي
 المساويين الخ) قلت قول ز
 فان تساوا وادقم الاسن الخ ابن
 عرفة الترجيح بالصلاح مقدم على
 الترجيح بالسن نقه غ في تكميله
 وولد الاظم في شرح التحفة (وشرط
 اخاضن الخ) قلت لفظ شرط في
 المصنف وان كان مفردا فهو جمع
 معنى للاخبار عنه بتعدد و به يسقط
 بحث م مع ز على أن مراد
 ز الصحة المعنوية لا اللفظية فتأمل
 (في البنت يخاف علم) نحوه لابن
 اخاب وهو ظاهر أول كلام
 المدونة وآخره نص في اعتبار حرز
 المكان في الولد واجارية وهو الحق
 وان كان في البنت أكدناه ابن عرفة
 معترضه على ابن اخاب انظر
 نصه في الأصل (والامانة) قلت
 قول م قيل عليه أي على
 تفسير الامانة بالصلاح في الدين
 وحاصله أن الامانة أي ضد الخيانة
 ليست داخله غنا ولا في الرشد فقد
 بقيت على المصنف ورد م له
 واضح وقد قال أبو علي رحمه الله
 مانصه والامانة أي في دينه وفيما
 يدفع اليه من نفقة المحضون مثلا
 لكن تقدم عن ابن أبي زيد أنه اذا
 ثبت أنها غير مأمونة على النفقة
 وكانت مأمونة على الطفل خبرت
 بين أكله عند أبيه وترك الحضانة
 ولا تسقط حضانتها جله فتأمل ذلك والله اعلم

بقيت عند أمها مع زوجها لانه إلا نذو محرم والوصى ليس بمحرم منها لان يخاف عليها
 عنده فالوصى أولى ولا يصح في العتبية الوصى أولى من الام اذا تزوجت ومن الم والم والاخ
 بالاناث وان كن قد بلغن أبكارا أو لولئ لم يكن بينهما وبينه محرم كالوصى وقول مائله أصوب
 لأنها في كماله لابد أن يطالع منها على ما لا يحل لطول الحبة واترية اه منه بلفظه فتأمل
 يمين لك صحة ما قلناه والله أعلم (وقدم الشقيق الخ) قول ز وفي الذخيرة تسقط ما لا يوافق
 القاسم حق الاخت للاب الخ أصل ما في الذخيرة للغمي وأبقى نصه وقول ز لكن قول
 ابن ناجي الخ أي في شرحه للمدونة عند قوله فان لم يكن الاب فلاخت ثم العمة الخ ونصه
 وظاهرها ان الاخت للاب له الحضانة وهو كذلك على أحد القولين اه منه بلفظه وعو
 يفيد ترجيح خلاف ما في الذخيرة وكلام ضيق يفيد أيضا ترجيح ما عندهم ونصه انظر
 عبد الوهاب والغمي وصاحب المقدمات وغيرهم ان الاخت الشقيقة مقدمة على التي للام
 والتي للام على التي للاب وكذلك الخالة والعمة وكذلك يقدم الاخ للام على الذي للاب
 بل قد قيل بأسقاط الاخ للاب وروى عن مالك وابن القاسم في كتاب المدينين أنه لاحق
 للاخت للاب لان التعاطف بين الاخوين للام والشان بينهما اذا كانت للاب لاخت في
 ما بين أمهاتهم اه منه بلفظه ونص للغمي وان اجتمع اخوة واختات منازلهم فاحتم
 الاخ الشقيق ثم الاخ للام ثم الاخ للاب على اختلاف فيه على لاحق في الحضانة اه وقول
 قبل عذاب قريب مانصه واختلاف في الاخت للاب فقيل لها حق في الحضانة وروى عن
 امالك في كتاب المدينين أنه قال في رجل توفي وترك غلاما واجارية وأمها ماشي فتزوجت ثم
 لغلام فقالت أخته أنا أخدمه على نفقته أو قالت وأنفق عليه من ماله قبل ان تزوجت
 أم الغلام أخذه ولياؤه قال ابن القاسم وليس للاخت في ذلك قول فسلم يجمع لان الاخت
 للاب حق في اعضائه اه محل الحاجة منه بلفظه ونص المقدمات فان اجتمع الاخوات
 فالشقيقة أحق ثم التي للام ثم التي للاب ثم ان لم تكن منهن واحدة فاخوات الاب اه منها
 بلفظها وبذلك تعلم أن الرابع ما عند المصنف والله أعلم (وحرز المكان في البنت يخاف
 عليها) قول م قال ابن عرفة تخصيص حرز المكان بالبنت حين يخاف عليها هو
 ظاهر قولها الخ يفتضى أن ابن عرفة سلم كلام ابن اخاب وليس كذلك ونص ابن عرفة
 وقوله أي ابن اخاب في البنت يخاف عليها يفتضى تخصيص حرز المكان بالبنت حين
 يخاف عليها وهو ظاهر قولها أول الام أولى بالجارية حتى تبلغ النكاح ويخاف عليها
 فينظر ان كانت أمها في حرز ونحوه ومنفعة كانت أحق بها حتى تنكح ثم قال يترد الغريم
 والجارية عند الجدة والخالة الى حد ما يترد كان عند الام وقد وصفنا ذلك اذا
 في كفاية وحرز وحرز مذهب في اعتبار حرز المكان في الولد والجارية واخفى أنه شرط فيها
 وهو في البنت حين يخاف عليها أكد اه منه بلفظه وتأمله مع الانصاف يظهر لك ما في
 كلام م من الإيهام الذي ذكرناه (تنبيه) اعترض أبو علي كلام ابن عرفة هذا
 بأن ما استدلل به من كلام المدونة آخر أورده ما قاله ابن اخاب لم يجده في التهذيب ولا في
 ديوان ابن يونس ولا نقله عنها أبو الحسن فانما مانصه وهذا عجيب ويعد أن يكون ابن

(وأثبتها) قول مب عن ق انما هو في الولي الخ قال بب و فرق بينهما لان الحق في مسئلة المصنف للحاضن فمن ادعى سقوطه فعليه اثباته بخلاف الولي المرید للسفر فانه أراد نزع الولد عن ثبته حضانه مع غيبته اه ومع كونه في الولي قال المييطي كافي ق فيه نظر راجع نص المييطي في نو و هو في قول مب وبذلك تعلم الخ نحوه لتو والجم الغفير من ارباب الشروح والحواشي وهو الحق الذي لا محيد عنه لان ما لابن العطار وابن الهندي ومن وافقه ما كلفه المصنف وان يرجحه أبو علي قائلًا وهو شامل للحاضن المقسم والمنقول بالولدي طريقه وبعد وصوله فهو مردود معنى ونقلًا وقياسًا بل مشكل غاية لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح ان دفع الطفل لحاضن كالأب دون الام مثلاً قبل ثبوت الامانة أو ضياع الولد ان لم يدفع لحاضن أصلاً حتى تثبت أو ابطال حق الحاضن ان دفع لمن لا حضانه له أصلاً ممن اشتهرت امانته اشتهاراً يغني عن الاثبات ولا مخلص من ذلك الا بتابع ما قاله المييطي ومن وافقه ورجحه غير واحد من المحققين واعتمده انظر الاصل ولا بد فلو قال المصنف وجل عليها أي وان نسب الى غيرها والله أعلم

عرفة نقل هذا من الام ويتركه من ذكر لاسيما أبو الحسن فانه ينيه على الامهات ثم قال بعد كلام مانصه وقد سن من كلام المدونة باعتبار ما هنا وباعتبار ما صدرنا به أن شرط الحرز فمن بلغت حد الوطء صحيح لاشك فيه وأما من لم تطق الوطء أو الذكر فعدم الحرز ليس بشرط مسقط للحضانه وان كان مطلوباً في الجملة وقول ابن عرفة فيما استدلل به على تقدير وجوده انما هو منهوم لانه لا نص بدليل التأمل فان ذلك مقهور بشرط وقد استدلل بظاهر المدونة لما في ابن الحاجب كراهيته واللقائي في حواشيه سلم كلام الخمي وأبي الحسن بعد أن نقل بعضه ولم يعرج على اعتراض ابن عرفة أصلاً وعلى هذا فقول المصنف في البنت يحمل على المطيعة للوطء ويكون كلامه صحيحاً لان كلامه في الشرط والشرط انما ثبت في المطيعة وقوله يخاف قرينة على أن البنت مطيعة هذا تحقيق المسئلة ولا نقل هذا كلام ابن عرفة فرد بالاك لاننا نقول كلام الناس هو الحجة على الجميع لاسيما المدونة وقولها ولا ينزعوا منها الخ يفهم منه أن غير البالغة لا ينزعوا منها ولو لم يكن حرز في المكان وهذا يعارض ما احتج به ابن عرفة أو يقيده فافهم وتأمل وأنصف لله تعالى اه محل الحاجة منه بلفظه قلت توقفه في صحة نقل الامام ابن عرفة عن المدونة بعدم وجوده في التهذيب ومختصر ابن يونس وبعد نقله أبو الحسن عن الامهات وتجهيه من ذلك لاجل ما لا وجه له لان من نقل وحفظ حجة على غيره ولا سيما نقل ابن عرفة مع أن أبا سعيد وابن يونس انما هما مختصران وأبو الحسن وان كان ينقل كلام الامهات أحياناً بالضرورة يعلم من مارس كلامه أنه لا ينقله في كل مسئلة مسئلة وقوله وقوله ولا ينزعوا الى قوله يعارض ما احتج به ابن عرفة لا يوجب بطلان نقل ابن عرفة وغاية ما هناك أنهم ان كانت معارضة يمكن فيها الجمع بين كلامهما فالامر واضح والافغاية ما هناك أنه أخذ من المدونة القولان وكما فيهما من مثل ذلك فلا يتم قوله قبل كلام الناس هو الحجة على الجميع لاسيما المدونة فتأمل وقوله أو يقيده فيه نظر ظاهر لانه وان أمكن ذلك في البنت بأن تحمل الجارية في نقل ابن عرفة على التي يمكن وطؤها فلا يمكن بالنسبة لذلك فتأمل ما تنصاف (والامانة وأثبتها) قول مب وبذلك تعلم ما في تقرير هذا الشارح الخ نحوه لتو ونصه ز ان نسب لغيرها أشار به الى الجواب عن اعتراض ق على المصنف فانه قال لم أجده هذا في الحضانه انما هو في الولي اذا أراد السفر أنه لا يسافر بالمحجور حتى يثبت الاستيطان وانه مأمون على حضانه بنيه وقال المييطي مع ذلك فيه نظره ونص المييطي ذهب ابن العطار وابن الهندي وغيرهما الى أن الأب اذا أراد الانتقال بولده يثبت كونه مأموناً على حضانتهم واحتجوا لذلك بما وقع في ارخاء السستور من المدونة أن الحضانه يستحقها من الاولياء من كان في كفاية وحرز يعني على نفسه وفيه عندي نظره وكان يجب أن يحمل على الامانة حتى يثبت خلافها اه فاق ضيغ من قوله فرع ويحتاج الحاضن أن يثبت الامانة على ما ذكره ابن العطار وابن الهندي الخ غير ظاهر واياه سع في المتن ووجه النظر أن كلام المدونة لاجحة فيه لاثبات الامانة وقول ز ان نسب الى غيرها لا يكفي لان ظاهر المييطي أنه محمول عليها وان نسب الى غيرها حتى يثبت خلافها والله أعلم اهمنه بلفظه وقد قبل ابن عاشر اعتراض ق على المصنف ونصه قوله وأثبتها فيه

بحث انظر ق اه منه بلفظه وكذا باب وزاد مع ق نسبته للعلامة أبي العباس جلولو
 ونصه قلت الذي في المبطل كافي مختصره فرض ذلك فيما اذا اراد الاب الاتقال بالولد كما
 به عليه الشيخ جلولو و ق وفرق بين هذه الصورة وصورة المصنف لان الاول اراد نزاع
 الولد عن ثبت له حضائمه مع غيبته به فلذلك كلف اثبات الامانة بخلاف الحاضر فالحق له
 فمن ادعى سقوطه فعليه اثباته اه منه بلفظه وخالف هؤلاء المحققين أبو علي بن رجال وزعم
 أن ما قاله المصنف هو المذهب قال في حاشية التحفة مانصه قوله وأثبتنا أي الامانة يثبتها
 الحاضر لانه محمول على غيرهما حتى يثبتوا الافلا حضائمه له وهو كذلك في الكفاية والحرز
 عن ابن الهندي وغيره واعتراض المبطل وغيره فيه ما فيه انظر الشرح فان الكلام في
 المسئلة طويل ثم قال بعد نحو الورقة تنبيه قول المصنف وأثبتنا أي الامانة هو المذهب
 وهو شامل للحاضر المقيم والمستقل في اتقائه وبعد وصوله وهو الذي يعمل به لرجحانه وقدينا
 ذلك في الشرح غاية وان وقع في المسئلة اضطراب فقف على ذلك في الشرح وتقدم المصنف
 اه منها بلفظها وقال في الشرح مانصه فقول المصنف وشرط الحاضر أي الشخص
 الحاضر يشمل الأبي والذ كرو ذلك صحيح ثم قال بعد مانصه وقوله والامانة أي في دينه وفيما
 يدفع اليمن نفقة المحضون مثلاً وقوله وأثبتنا أي الامانة يثبتها الحاضر لانه محمول على غير
 الامانة حتى يثبتوا الافلا حضائمه وقد رأيت هذا كله سيما صاحب الكافي وقد رأيت به وتبعه
 على ذلك صاحب المقيس وكذا كلام غيرهما فانظرهما اه وقوله سيما صاحب الكافي
 يقتضي أن مانقله عنه هو أقوى النقول التي احتج بها دلالة على ما رجحه ونص مانقله عنه
 وفي الكافي بعد أن ذكر طائفة من الحاضنين مانصه وهذا اذا كان كل واحد من هؤلاء
 مأموناً على الولد وكان عنده في حرز وكفاية فاذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحضائمه وانما ينظر
 في ذلك الى ما يحيط بالصبي ومن يحسن له حفظه وتعلمه الخبر على قول من قال ان الحضائمه
 من حق الولد وقد روي ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ولذلك لا يرون حضائمه
 لفاحرة ولا ضعيفة عاجزة عن القيام بحق الصبي لمرض الخ وهذا منه بلفظه اه منه بلفظه
 وذكر من الانتقال غير هذا الكلام المدونة وأبي الحسن عليها وكلام المعونة والجواهر وابن
 الحاجب وضيع وابن عرفة وذكر أيضاً كلام المبطلية وابن فتوح والغزالي في الوجيز فأما
 مانقله من كلام المبطلية وابن فتوح والغزالي والمعونة والجواهر وابن الحاجب وابن عرفة
 فلا تعلق له بهذه المسئلة وأما مانقله عن ضيع فهو نص في عين النازلة لكنه نقل كلام
 المبطلية الذي تقدم نقله في كلام نو وأقره وأما كلام المدونة وأبي الحسن فسيأتي ان شاء
 الله ثم قال عند قول المصنف بعد هذا ان سافر لا مرواً من في الطريق مانصه تحرير قال
 في الوثائق المجموعة بعد كتبه الوثيقة التي نصها يشهد من يسمى في هذا الكتاب من الشهداء
 أنهم يعرفون فلانا قد استوطن قبل تاريخ هذا الكتاب بمدة كذا بنفسه وماله وثقه له
 ويعرفون استيطانه المذكور مستقر الى حين ايقاعهم شهادتهم هذه ويعرفونه مأموناً على
 حضائمه بنيه الصغار الخ مانصه وقوله ويعرفونه مأموناً على حضائمه بنيه هو معنى الرواية في
 ارضاء الستور لقوله ان الحضائمه يستحقها من الاولياء من كان في كفاية وحرز وتحصين الى

آخر ما يأتي عن المدونة ثم نقل كلام المبسط الذي تقدم في كلام تو ونقله غير واحد ذكر
عقبه كلام ق وقال بعده مانصه وفي كلام ق نظر لان الاب اذا اراد الانتقال وأخذ
الولد فهو حاضن ثم قال وقد تحصل من هذا أن قول المتن وأثبت أي أثبت الحاضن الامانة
صحيح وهو المذهب ان شاء الله تعالى وذلك شامل للمقيم والمنقل بالولد في طريقه وبعد
وصوله ثم قال وانظر عند قول المتن في كتاب القراض وان مات فلوارثه الامين الخ يظهر
لك أن الحق ما ذكرناه والحق عند الله سبحانه اه محل الحاجة منه بلقطه وقال في باب
القراض في المحل الذي ذكره بعد أن ذكر قول المدونة ومن أخذ قراضا فعمل به ثم مات
العامل فان كان ورثته مأمونين قيل لهم تقاضوا الديون ويبيعوا السالع وأنتم على سهم
وليكم فان لم يؤمنوا أو أبا يأمين ثقة كان ذلك لهم مانصه وقوله فان لم يؤمنوا أو أبا يمين
قال أبو الحسن فحملهم في القراض على غير الامانة وفي المساقاة على الامانة لانه في القراض
مما يغاب عليه ثم قال بعد كلام مانصه وقول أبي الحسن فحملهم في القراض الخ اعترضه
العبدوسي فقال الحق أن الظاهر من القول المذكور أنه حملهم على الامانة فلا يحتاج الى
الجواب الذي ذكره أبو الحسن وقال ابن النازم في شرح التحفة والظاهر اجراء الناس على
عدم الامانة هذا لفظه بعد أن تردد في هذا فإلام أقف على شيء في هذه المسئلة ذكره في
ورثة العامل هنا وما قاله ظاهر قول المتن في الحاضن وأثبت أي الامانة اه محل الحاجة
منه بلقطه قلنا وما قاله الجهم الغفير من أرباب الشروح والحواشي من قدمنا ذكرهم
وغيرهم هو الحق الذي لا يحيد عنه وهو الظاهر الجلي لما قاله ابن العطار وابن المهندي
ومن وافقهما وان رجحه أبو علي أما أول فلان ما رجحه مشكل غاية الاشكال وذلك ان
حل الحاضن عندهم على غير الامانة حتى يثبت ليس خاصا بحاضن دون آخر بل عام في كل
حاضن ذكرنا كان أو أباي والاب من جله من شرط ذلك فيه عندهم بل هو محل اشتراط ذلك
في صريح كلامهم وهو مصرح به أيضا في نص المدونة الذي أخذوا منه ما ذكره ونصها
وكل من له الحضانة من أب أو ذي رحم أو عصبه ليس له كفاية ولا موضعه بحر زولا يؤمن
في نفسه فلا حضانة له والحضانة لمن فيه ذلك وان بعد اه منها بلقطها بل الاب وغيره
من المذكور في ذلك أشد من الام وغيرهما من الاناث لان الذكرك شرط استحقاقه للحضانة
زيادة على ما شرط في الانثى أن يكون له من يحض من زوجة أو سرية أو نحوهما ويشترط
فمن ذكر جميع شروط الحاضن بنفسه وأبو علي نفسه معترف بهم ذاقانه قال مانصه وقوله
ولذلك من يحض أي من يليق للحضانة زوجة أو سرية كما تقدم زاد اللخمي أو غيرهما
ويشترط في الزوجة ومن ذكر معها ما يشترط في المرأة الحاضنة لنفسها كما تقدم في كلام
اللخمي وذكره ابن عرفة وغيره ثم قال ولاجل ما ذكرناه قال المصنف من يحض أي من هو
أهل الحضانة وهو من وجدت فيه الشروط المذكورة هنا اه منه بلقطه واذا كان الامر
كذلك فوجه الاشكال ظاهر وهو أن الام مثلا اذا طلبت حضانة ولدها بعد طلاقها
فنازعها الاب في الامانة وغيرهما من الشروط قلنا بما رجحه أبو علي فقد منعناها الآن من
الحضانة فالولد الآن اما أن تحكم بأنه في حضانة أبيه مادامت الام لم تثبت ذلك بدون

اثبات الشروط في نفسه وفيمن يحضن له أو يمنع منه الاب أيضا حتى يثبت ذلك في نفسه
وفيمن يحضن له وإذا منعناه منه أيضا حتى يثبت فاما أن نحكم بأن يكون عند غيره عن هو
أبعد منه دون تكليف بالاثبات لو منع منه حتى يثبت فينسلل فاما أن ندفعه أذالك لمن
لاحضانه أصلًا عن اشتهرت أمانته اشتهارًا بغنى عن الاثبات أو لاندفعه لاحدا أصلا وهذه
الوجوه كلها باطلة أما الاول وهو دفعه للاب دون اثبات الشروط في نفسه وفيمن يحضن له
فباطل لوجهين أحدهما مناقضته لما قالوه هم أنفسهم من أن الامانة وغيره شرط فيه
وفيمن يحضن له ثانيهما أنه يلزم عليه ترجيح الضعيف على القوي بلا مرجح لأن الام أقوى
من هو مقدم على الاب في الحضانة بمراتب فكيف بالاب ويلزم عليه أيضا تقديم الاب على
الام في الحضانة لأن الام قد تجوز عن اثبات الشروط وإن كانت متصفة به بابل هذا هو
الغالب لعدم مخالطة النساء للمعدول الذين ثبت بهم الشروط والحالة أن الاب لم يثبت
عدم أهليتها وذلك خرق للإجماع قال في المقدمات مانصه لاختلاف بين أحد من أهل
العلم أن الام أحق بالحضانة من الاب ومن سائر الاولياء من الرجال والنساء اه منها
بلفظها وقد حكى أبو الحسن بن القطان في كتابه الاقتناع في مسائل الاجماع ما ذكره ابن
رشد عن غير واحد ونصه الاشراف وأجمع أهل العلم على أن الزوجين إذا افترا قولا لهما
طفل أن الام أحق به ما لم تنسج الموضع واتفق الجميع من علماء الامصار على أن الام أولى
بالطفل إذا طلقها ما لم تزوج واختلقوا أن تزوجت الابناء وأجمعوا أن لاحق للاب مع
الام في الولاية اه منه بلفظه وهذا الوجه مع بطلانه هو الذي يرتكبه جهله المقتسين
والحكام في هذا الوقت من يقلد المصنف وأبا على فانا لله وانا اليه راجعون وأما الثاني
وهو منع الاب منه حتى يثبت أهليته وأهليته من يحضن له ودفعه لمن هو أبعد منه دون
اثبات أهلية فباطل بما بطل به الذي قبله وزيادة وأما الثالث وهو دفعه لمن لاحق له في
الحضانة أصلا فباطل بما بطل به الذي قبله وزيادة وأما الرابع وهو عدم اعطائه لاحد
أصلا فباطل بالضرورة لانه يؤدي الى ضياعه ولا سيما الصغير جدا وليس هناك وجه آخر
غير هذه الوجوه فلا مخلص من ذلك الا اتباع ما قاله المصنف ومن وافقه ورجمه غير واحد
من محققى أرباب حواشى المختصر والشروح فتأمل به بانصاف فانه واضح غاية الوضوح
وأما ثانيا فان أبا على اعتمد فيما قاله من أن المذهب ما لا مضاف على النصوص التي نقلها
وعلى القياس الذي ذكره على وارث عامل القراض حسبما رأيت ذلك في كلامه الذي
قدمناه وكلامه معارض بأقوى منه اذ معتمده كلام ابن العطار وابن الهندي وابن فتوح
ومن وافقهم وهو لا اعتمدوا في ذلك على أخذهم اياه من المدونة وليس أخذهم اياه منها
بمسلم على كل قول فان الناس اختلفوا في النقل عنهم من أى موضع أخذوا ذلك من كلامها
ولندكر كلامها برمتها ثم نذكر اختلاف الناقلين ونصها ويترك الغلام في حضانه الام حتى يحتلم
ثم يذهب حيث شاء وللأب تعاهد الولد عند أمهم وأديهم ويعينهم الى المكتب ولا يبيتون الا
عندها الا أن تزوج الام والولد صغير يرضع أو فوق ذلك فانه يترك منها اذا دخل الزوج
بها الا قبل ذلك ثم لا يرد اليها ان طلقت ولا حق لها فيه اذا أساءت مدة وتترك الحارية في حضانه

الام في الطلاق والموت حتى تبلغ النكاح فاذا بلغت تطرفان كانت الام في حرز وتحصين
 فهي أحق بها أبدا حتى تنكح وان بلغت أربعين سنة وان لم تكن الام في حرز وتحصين
 في موضعها أو كانت غير مرضية في نفسها أو صحت ودخلت فلا باب أخذها منها وكذلك
 للاولياء أو الوصي أخذ الولد بذلك اذا أخذ الى أمانة وتحصين وكل من له الحضانة من أب أو
 ذي رحم أو عصبية ليس له كفاية ولا موضعه بحرر ولا يؤمن في نفسه فلا حضانة له
 والحضانة لمن فيه ذلك وان بعدو يتظر للولد في ذلك بالذي هو أكفى وأحرز قريب والديضيع
 ولده ويدخل عليه رجالا يشربون فينزعون منه ويترك الولد في الحضانة عند غير الام الى
 حدم ما يترك عند الام اه منها بلقظها ثم قالت بعد هذا بقرب مانصه وكل من خرج من
 بلدته مستقلا لسكنى بلد آخر غير بلد الام من أب أو جد من أولياء الولد الذين ذكرنا فله الرحلة
 بالولد اذا كان الولد معه في كفاية تزوجت الام أم لا ويقال لها اتبعي ولدك ان شئت أو دعيه
 اه منها بلقظها فاختلف الناس في الموضع الذي أخذ منه ذلك فقال غ في تكميله عند
 قولها وكل من له الولاية من أب الخ مانصه فرع أقام ابن العطار وابن الهندي وغيرهما
 من المؤثقين من هذه المسئلة أن على طالب الحضانة اثبات كونه أهلا لها قال المبطل
 وفيما قالوا يتظر والواجب حمله على الامانة حتى يثبت خلافها اه منه بلقظه وشحوه في
 ضج وقال أبو الحسن مانصه قوله اذا أخذ الى أمانة وتحصين في الامهات اذا كان الموضع
 الذي يصير اليه فيه كفاية وحرز وفي ذلك دليل على أنه على غير الكفاية والحرز حتى يثبت
 وقد نص على ذلك ابن الهندي وجعله في وثيقته واحتج بظاهر الكتاب وهو قوله وكل من له
 الحضانة من أب أو ذي رحم الخ الشيخ يظهر من هنا أنه محمول على الكفاية والحرز فيكون
 هذا خلافا لما احتج به ابن الهندي الشيخ يكون هذا الظاهر ملغى اه منه بلقظه ونقله
 أبو على أيضا وتقدم في كلام ق وبب وثو أنهم أخذوا ذلك من قولها في سفر الولي
 فيكون المأخوذ منه هو قولها فله الرحلة بالولد اذا كان الولد معه في كفاية وماله ولا هو
 الذي في ابن عرفة ونصه المبطل قول المؤثقين في وثيقة اثبات استيطانه ويعرفونه مع ذلك
 ما مؤنافية تطر والواجب حمله على الامانة حتى يثبت نقيضها اه منه بلقظه فهذه ثلاث
 مقالات في الموضع المأخوذ منه ومن تأمل وأنصف ظهر له أنه ليس في موضع من تلك
 المواضع شاهد لما قالوه أما قولها في سفر الولي اذا كان الولد معه في كفاية فنطوقه أنه يأخذه
 اذا كان معه في كفاية ومفهومة أنه اذا كان معه في غير كفاية لا يأخذه وكونه اذا أشكل
 أمره يحمل على عدم الكفاية أو علمه امسكوت عنه لا دلالة عليه لا بالمنطوق ولا بالقهوم
 وقد قدمنا قول ثو ان كلام المدونة لا حجة فيه لاثبات الامانة وهو حق لا شك فيه وقد
 بنا لك وجهه وهذا بعينه يقال في الموضع الذي ذكره أبو الحسن من غير زيادة ولا نقص
 وأما الموضع الذي أشار اليه غ تبعا لضيغ وهو قولها ليس له كفاية ولا موضعه
 بحرر ولا يؤمن في نفسه فلا حضانة له الخ ففيه ذلك بعينه وزيادة ما تقدم عن أبي الحسن
 من أن ذلك يدل على أنه محمول على الكفاية والحرز عكس ما أخذ منه من ذكر جواب
 أبي الحسن عن هذه المعارضة بقوله الشيخ يكون هذا الظاهر ملغى فيه نظر اذا لم يسلم ذلك

التبتى ومن وافقه ان سلمنا أنه يقيد ما ذكره اذ لهم أن يقولوا هذا الظاهر هو المعتبر
 والظاهر الآخر ملغى الى هذا والله أعلم أشار مب فانه قال عقب نقله كلام أبي الحسن
 مانصه فتأمل اه فاهمه بتأمله يدل على أنه غير واضح عنده والله أعلم واذا علمت هذا ظهر
 لك ما في استدلال أبي على بكلام الكافي الذي قدمناه عنه وقوله سيما صاحب الكافي فانه
 صريح في أن كلامه أقوى من كلام غيره ممن نقله مع أنه في المعنى مثل كلام المدونة وقوله
 وتبعه على ذلك صاحب المقيد لم يقل كلام المقيد استغناء بكلام الكافي ونص المقيد وهذا
 اذا كانت كل واحدة من هؤلاء مأمونة على الولد وكان عندها في حرز وكفاية فاذا لم يكن
 كذلك لم يكن لها حق في الحضانة وانما يتطرق في ذلك الى من يحوط الصبي ويحسن اليه وهذا
 على قول من قال ان الحضانة من حق الولد اه منه بلفظه فانت تراهم لم يتعرض لحمله على
 عدم الامانة عند جهل الحال ولا لصدقه لا ينطوق الكلام ولا بهفهومه ثم لو سلمنا أنهم ماضرنا
 بذلك تسليمنا جديليا ان كان يصح احتجاجه بكلامهما لتصريحه بما بان ما قاله مبني
 على ان الحق في الحضانة للولد وما بنا عليه ضعيف فقد قال أبو على نفسه مانصه والمشهور
 هو أنها حق للحاضن والمصوب انما الحق لهما كما في ابن عرفة عن ابن حجر اه منه بلفظه
 ثم لو سلمنا تسليمنا جديليا ان في كلامهما حجة لا يبحث فيها أصلا فلا نسلم ان ذلك هو المذهب
 الا انما يوجد معارض والمعارض موجود أما كلام ابن الهندي ومن وافقه من
 الموثقين فعارض بكلام غير واحد من الموثقين قال ابن سلون مانصه وتسقط الحضانة بأن
 يثبت انهم غير مأمونة على الحضانة ولا مستقلة بهم افيكتب في ذلك عقد يعرف شهوده
 فلائنة وابنها الصغير فلان بن فلان الكائن في حضانتهم معرفة تامة ويعلمون انهم اغير
 مستحقة لحضانتهم ولا مأمونة عليه ولا مستقلة بذلك وان الابن المذكور معارض في غير
 حرز ولا كفاية وحالهامة صلة على ذلك حتى الآن وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا بيان
 اذا ثبت هذا الرسم فان الحضانة تسقط وتنقل الى من هو أحق بها الى من هو مأمون اه
 منه بلفظه ونحوه لصاحب المقصد المحمود ونصه عقدي وجب سقوط الحضانة شهوده هذا
 الكتاب يعرفون فلانة ابنة فلان التي كانت زوجا لفلان الى أن طلقها غير مأمونة على
 حضانتها فيها فلان وفلان من زوجها فلان المذكور ولا مستحقة لها اذ لا يؤمن عليهم عندها
 ويتوقع ان يكونوا في غير حرز ولا كفاية الى آخر الوثيقة اه منه بلفظه وأما كلام صاحب
 الكافي والمقيد على تسليم أنهم ماضرنا يحان فيما لابن الهندي تسليمنا جديليا فعارض بكلام
 غيرهم ففي باب انما قدمناه عنه مانصه وقد رأيت فتوى للشيخ أبي محمد بن أبي زيدان
 الحاضن محمول على الامانة حتى يثبت خلافها وفتوى أخرى للشيخ أبي محمد الزواوي من
 أهل المائة الثامنة بمنزل ذلك اه منه بلفظه وقال الحافظ أبو العباس الوائسري في
 الفرع الثاني والخسين من نوازل الخلع والحضانة وما يتعلق به ما من القائق مانصه قال
 في النوادر كتب شجرة الى سحنون في الاب يقول ان الحاضنة تا كل طعام ابنه وتجيجه انها
 تحضنه ويا كل عند أبيه وفي أحكام الشعبي عن ابن الفخار وابن أبي زيد خلاف ذلك ونصه
 وسئل يعني ابن أبي زيد عن الحاضنة تأخذ الاولاد وهي أم أو جدة أو خالة وتأخذ نفقةهم

فيقول الاب انما اتنا كل نفقتهم ولكن تكون كفالتهم عندي وما واهم اليها وهو ملي فقال
 ليس ذلك للاب حتى يقيم ينسبها غير مأمونة على نفقتهم فاذا ثبت ذلك كان له مقال فان
 شامت تحضنهم على ذلك أو تترك حضانتهم وهذا اذا كانت مأمونة عليهم وغير مأمونة على
 نفقتهم وأما ان ثبت انها غير مأمونة عليهم ولا على نفقتهم فلا حضانة لها ائمنه بلفظه ونقله
 أبو علي وقال عقبه مانصه وفيه دليل على ان الاصل عدم الامانة باعتبار ما قاله الشيخان
 الاخيران ابن الفخار وابن أبي زيد ائمنه بلفظه كذا وجدته في النسخة التي بيدي منه
 والظاهر بل المتعين انه سقط منه لفظه غير وان أصله باعتبار ما قاله غير الشيخين الاخيرين
 الخ ومراده بغيره اما ذكره عن النوادر مما كتب شجرة الى سحنون اذ هو الذي يفيد ما ذكره
 لا ما نقله عن الشيخين المذكورين فان كلامهما يفيد عكس ذلك كما هو صريح في كلام الفائق
 فان لم تكن لفظه غير سقطت من كلام أبي علي وأنه وقع في أصله كما وجدته فذلك من أغرب
 الغريب وهو قلب للحقائق فتعين ما قلناه من سقوط لفظه غير وان استدلال أبي علي انما
 هو بما في النوادر عن سحنون وهو وان كان شاهد الما قاله من أن الاصل عدم الامانة فقد
 رأيت اعتراض الشعبي له بأنه خلاف ما أفتى به الشيخان المذكوران وسلمه الواشر يسي
 وقد اعترضه أيضا الامام ابن عرفة ونصه وسمع القرطبي من مطلق امر أنه وله منها بنت
 بنت أربع سنين فقال ما عندي ما أنفق عليه أأرسلها تأكل عندي نظري قوله فان كان
 أمر اغالب المعروف قبل لها أرسلها تأكل معه وتأتيك فان كان لا يزال يأكل اللحم ويكسي
 الثوب فذلك وجه ابن رشد ان ادعى انه لا يقدر على ذلك تطرف في ذلك ان بان صدقه وعدم
 ارادته الضرر كان ذلك له والافلا قلنا ونقله ابن قنوط غير معز وكأني المذهب ولا بن
 زرقون عن الباغي قال سحنون في الخالة تجب لها الحضانة فيقول الاب يكون ولدي عندي
 لا علمهم وأطعمهم فان الخالة تأكل ما أرزقهم وهي تكذب للاب ان يطعمه ويعلمه وتكون
 الحضانة للخالة فجعل الحضانة أن يأوي اليها ويناسر سائر أحواله مما لا تغيب عليه من نفقته
 قلنا كذا في النوادر وهو خلاف الروايات ان اطعام المحضون انما هو عند حاضنته من
 كانت والعجب من الباغي وابن زرقون في قبولهما هذا وتصدق الاب على الخالة أمها تأكل
 رزقهم ويأتي للشعبي نحو هذا ائمنه بلفظه ونقله ح عند قوله الآتي وللحاضن قبض
 نفقته من قوله قلت الخ وسلمه فانظر كيف رد ما في النوادر وتجب من الباغي وابن زرقون
 في قبولهما ما في النوادر وفي تصديقهما الاب على الخالة أنها غير مأمونة تأكل رزقهم فانه
 يدل على انه لا قائل بتصديقه دون اثبات ما ادعاه وأنه من الشذوذ يمكن والام يكن للعجب
 من ذلك وجه وقد قبله ح ثم أيد اعتراضه بان مسئله للشعبي وقد رأيت كلام الشعبي انفا
 فهذا وحده كاف في رد قول أبي علي ان الما المصنف هو المذهب فكيف بانضمام غيره اليه
 وأما استدلاله بالقياس على مسئله القراض واحتجابه بقول أبي الحسن ان ظاهرا المدونة
 انهم محمولون على غير الامانة ويقول ابن الناطم الظاهر حملهم على عدم الامانة فكلام ابن
 الناطم غفلة عن كلام ابن رشد كما أن عزو أبي علي ما ذكره لابي الحسن فقط كذلك
 قال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب القراض وان مات العامل قيل لو رثته تقاضوا

الدين ويبيعوا السلع فان لم يؤمنوا أو آمنوا وكانوا على سهم ولهم اه مانصه ولا مفهوم
 لقولها فان لم يكونوا مومنين بل وورثته محمولون على عدم الامانة حتى يثبت انهم آمناء
 بخلاف ورثة العامل في المساقاة اذا مات محمولون على الامانة حتى يثبت انهم غير آمناء قال
 ابن رشد في رسم سبعة سماها من سماع ابن القاسم من كتاب المساقاة هـ ذاهو ظاهر قولها
 في القراض والمساقاة والفرق أن القراض يغاب عليه والحائط في المساقاة لا يغاب عليه
 اه منه بلفظه ومع هذا ففي هذا القياس نظري وجهين أحدهما أن كون كلام المدونة
 يفيد ما ذكر غير مسلم فقد تقدم في كلام أبي على نفسه ان الامام العبدوسي اعترض ذلك
 قائلا الحق ان الظاهر من القول المذكور أنه جملهم على الامانة اه وسلمه أبو على ع قلت
 بل الحق لن تأمل وأنصف ان كلامها لا يفيد جملهم على الامانة ولا على ضدها بل ذلك
 مسكوت عنه كما بينا ذلك في كلامها في الحضانة الموافق لهذا في العبارة ثانياً ما انه على
 تسليم أن كلامها يفيد ذلك فلان سلم صحة القياس لفقد العلة التي علل بها ابن رشد لان الولد
 المحضون بما لا يغاب عليه فقياسه على المساقاة متعين بل هو قياس آخرى لان الحائط
 يمكن الغيبة على بعض عمرته بخلاف الولد فهـ الذي احتج به حجة عليه لاله وأيضاً اذا
 سلمنا مسلك القياس فعندنا مسائل القياس عليها أولى من القياس على مسئلة القراض
 لقرب الشبه من ذلك زيارة الزوجة والديها فانه يقضى بها على زوجها اذا منعها من ذلك
 بشرط أن تكون مأمونة ويحتمل ان حلف كما أشار إليه المصنف فيما مر بقوله تحلفه أن
 لا تزور والديها ان كانت مأمونة الخ وتقدم هناك عند مب نقلنا عن ضج أن
 الاصل هو الامانة في الشابة وغيرها وقد منها هناك مثله عن ابن عرفة وانه لم يبحث في ذلك
 خلافاً وأصل ذلك لابن رشد في شرح المسئلة الثالثة من رسم طلق من سماع ابن القاسم
 من كتاب السلطان عند قول مالك في السماع ليس له أن يمنعها من ذلك ما لم تكثر زورب امرأه
 لا تؤمن في نفسها فأرى له ذلك ونصه والشابة محمولة على أنها مأمونة حتى يثبت عليها
 بأنها غير مأمونة هذا تحصيل القول في هذه المسئلة على ما تدل عليه هذه الرواية وغيرها
 اه منه بلفظه وبذلك جزم أبو على نفسه هناك ونصه وفهم من قوله ان كانت مأمونة
 ولو شابة أن غير الشابة يشترط فيها أن لا تكون غير مأمونة والاصل هو الاثبات كافي الشابة
 اه منه بلفظه فلم يعدل عن قياس الحاضنة على هذه وبصار إلى قياسها على مسئلة
 القراض مع قرب الشبه في هذه وبعده عن الأخرى بل قياس أم الحاضنة مثلاً على هذه
 أخرى لان ما يحشاه الزوج على الزوجة عند ذهابها للزيارة ليس معها وازع جبلي يدفعه
 بل كونها تقبل في صورة شيطان وتدير في صورة شيطان كافي الحديث مما يقوى أطماع
 غير أهل الدين فيها انذاك من غير وازع جبلي يمنعها من مساعدتهم على ما طلبوا والاثم
 اذا خافها الاب مثلاً على ولدها معاً أعظم وازع وهو ما جلبت عليه من الشفقة والحنان
 اللذين لا ينكران فكيف يقضى على الزوج بخروج زوجته الشابة وتركها وما أرادت
 حملها على الامانة دون تكليفها باثباتها وتمنع الام مثلاً من ولدها جلالها على عدم الامانة
 حتى تشبه ان هذا العجب فقد بان لك أن ما قاله المتبسط ومن وافقه واعتمده المحققون بمن

(ورشد) قول مب بسنين الخ هي مائة سنة وعشرين سنين فان وفاة المتبسط سنة ٥٧٠ ولادة ابن هرون سنة ٦٨٠ ووفاته سنة ٧٥٠ (ولذلك من يحضن) قال أبو علي أي من يليق للحضنة زوجة أو سيرة زاد اللغمي أو غيرها ما وبشترط في الزوجة ومن ذكر معها ما يشترط في المرأة الحاضنة لنفسها كما تقدم في كلام اللغمي وذكر ابن عرفة وغيره ثم قال ولاجل ما ذكرناه قال المصنف من يحضن أي من هو أهل للحضنة وهو من وجدت فيه الشروط المذكورة هنا اه (والاثنى الخ) قول ز حرة أو أمة أمأ أو غيرها كذا في نسخة وهو صواب وما وقع في نسخة مب تخفيف والله أعلم (ويستك العام) قول ز وجهل الحكم الخ أي جهل ان الحضنة له بتزوج الام مثلاً أو بعد زوال عذره فقد قال اللغمي قال مالك في كتاب محمد اذا تزكت ولدها من عذربان مرضت أو انقطع لبنها أو جهلت أن ذلك لها فلها انتزاعه (٣٦٣) اه ابن عرفة فجعله مما تعذرفيه بالجهل اه وأما جهل كون السكوت

مسقطاً فالظاهر قياساً على الشفعة انه لا يعذربه وهل سكوت العام مسقط لحق من كانت له الحضنة فقط دون من بعده أو هو مسقط لحق الجميع لم يتعرض لذلك ز ولا غيره وفي باب مانصه البرزلي عن أحكام الشعبي اذا تزكت الام عند أبيه سنة سقطت حضنتها ولا معها القيام بحقوقها فان بقي عنده سنة أخرى بطل حقها ما اه ومثله في نوازل الخلع والحضنة من الفائق لكن الجاري على ما ذكره في سكوت الشفيع الاخص المدة المسقطه من انه ينقطع حق الشريك الاعم بانقضاء تلك المدة سقوط حضنة الجميع والظاهر أن يجري في كل من المستثنين ما قيل في الاخرى لان البابين سواء في المعنى ولهذا أخذ الأئمة مسائل من الحضنة من مسائل من الشفعة كالغائب هو على حقه في البابين وكراثة حضنة البعض

تكلم على هذا الكتاب من قدمنا ذكرهم هو الظاهر معنى ونصوصاً وقياً سافهوا راجع والاقوى فيعين العمل به والفتوى وان ما قاله أبو علي من أن ما للمصنف هو المذهب انما هو مجرد دعوى وقد أرى لك الحق بأوضح دليل وحسبنا الله ونعم الوكيل (ورشد) قول مب ووفاته قبل ولادة ابن هرون بسنين كذا في النسخ سنين جمع سنة وهو يفيد ان بين ذلك نحو والعشرة لانه من جوع التكسير المحقة بجمع المذكور السالم وهو يفيد القلة مع أن بين ذلك أكثر من العشر باضعاف مضاعفة اذ بين موت المتبسط ولادة ابن هرون مائة سنة وعشرين سنين فان وفاة المتبسط سنة سبعين وخمسمائة ولادة ابن هرون ثمانين وستمائة ووفاته سنة خمسين وسبعمائة انظر كفاية المحتاج (وللاثنى الخ) قول ز حرة أو أمة أمأ أو غيرها كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخة وهو صواب ووقع في نسخة مب أو غيرها ما عارضه وهو تخفيف وقع في نسخة بني عليه اعتراضه والله أعلم (الأن يعلم ويستك العام) قول ز أو علم به وجهل الحكم الخ يحتمل أن المراد بجهل الحكم جهل كون السكوت مسقطاً فان كان هذا مما ادها فأنظر من قال ان ذلك عذرها فاني لم أره بعد البحث عنه والجاري على ما قاله في سكوت من له الشفعة ما يسقطها جاهلاً بذلك أنه لا يعذر هنا وهو الظاهر وقياس مسائل الحضنة على مسائل الشفعة واقع في كلام الأئمة كما استراه قريبا ان شاء الله ويحتمل أن يكون أراد بجهل الحكم جهل أن له الحضنة بتزوج الام مثلاً أو بعد زوال عذره وهو حينئذ صحيح لقول اللغمي مانصه قال مالك في كتاب محمد اذا تزكت ولدها من عذربان مرضت أو انقطع لبنها أو جهلت أن ذلك لها فلها انتزاعه اه منه بلفظه ونقله صر في حواشي ضيح وأقره ونقله ابن عرفة مختصراً وسلمه أيضاً ونصه روى محمدان جهلت أن لها الحضنة فلها انتزاعه قلت فجعلها مما تعذرفيه بالجهل اه منه بلفظه * (تنبيه) لم يتعرض ز ولا غيره من وقفنا عليه

دون البعض فليس لذلك كالشفعة ولكن خالع زوجته على أن تسقط هي وأما الحضنة انما لا تسقط في الحدة من لانها أسقطت ما لم يجب لها كالشفعة انظر الاصل قلت لكن من المقرر المعلوم أن الحكم في كل نازلة انما هو بالقول المنصوص فيها دون المخرج والله أعلم (أو وليا كابن الم) قلت لو قال المصنف أو وليا صار محرماً كابن عم بام أو لا حضنة أو لا ولي بالمسئلة قال في ضيح عن المقدمات فان كان أي الزوج غير المحرم من له الحضنة فهي أحق ما لم يكن للمحضون حضنة أقرب اليه منها وان كان من لا حضنة له سقطت حضنتها بكل حال كالأجنبي سواء اه وقال ابن عرفة عن ابن رشد وان لم يكن الزوج ذا محرم فان كان من ذوي الحضنة فهي أحق ما لم يكن للمحضون حضنة أقرب اليه منها فارغته من زوج وان كان زوجها أبعد من الولي الاخر وان كان من لا حضنة له فانه يسقط حضنتها مطلقاً كالأجنبي وأسقط ابن وهب حضنتها بالزوج وان كان ذا محرم قلت قوله وان كان زوجها أبعد من معلق بقوله فهي أحق وفيه نظر لان كون زوجها أبعد من الولي الاخر يوجب تقديم الولي الاخر على

من تكلم على هذا المحل اسكوت العام هل هو مسقط لحق من كانت لها الحضانة فقط دون من بعده أو هو مسقط لحق الجميع وفي نوازل الخلع والحضانة في الفرع السادس والخمسين من الفائق مانصه سئل القاضي محمد بن يتي بن زرب عن مطلقة تزكت ابنها صغيرا عند زواجها أليه سنة ولها أم لم تطلبه أيضا في داخل السنة فأجاب القاضي اذا انقضت السنة فلا سبيل للمرأة الى حضانة ابنها قيل له وينبغي لامها جدة الصبي أخذه فقال لم تقبل لان من يحتج بأن تقول انما تزكت ان أطلبه في السنة اذ علمت أن ابنتي كان لها أن تأخذه قبل انقضائها فلم يكن لي أن أخذه قبل مرور السنة الا برضا بقى ففكر القاضي فيها حينئذ قال كذلك هو قيل له فعلى هذا يكون للجدة أخذه مالم تمض السنة الثانية فقال نعم اه منه بلفظه ثم وجدت نحوه لب ونصه البرزلي عن أحكام الشعبي اذا تزكت الام عند أبيه سنة سقطت حضانتها ولا تمها القيام بحقها فان بقى عنده سنة أخرى بطل حقاها اه منه بلفظه قلت سلم صاحب الفائق هذا التعليل وانظره مع الغيا الفقهاء هذه العلة في نظرية هذه المسئلة وهي مسئلة سكوت الشفيع الاخص عن طلب الشفعة المدة المسقطه لها فقد قالوا انه يتقطع حق الشريك الاعم بانقضاء تلك المدة ولا يستأنف له مدة أخرى ولم يلتفتوا الى اعتدائه بأن الكلام كان لغيره داخل المدة والظاهر أن المسئلتين سواء فيجري في كل منهما ما قبل في الأخرى لان البابين سواء في المعنى ولذلك أخذ الأئمة مسائل من الحضانة من مسائل من الشفعة في الفائق مانصه الغائب على حقه في نزاع الولد من المتزوجة كالغائب في الشفعة هو على حقه مالم يقدم فاذا قدم ولم يأخذ بالشفعة فلا شفعة له بعد عام اه وقال الواوغي عند قول المدونة في الشفعة وشفيع ذلك كله واحد فليس له الآن يأخذ الجميع أو يسلم اه مانصه أخذ منها أن من له حضانة متعددا أنه ليس له أخذ البعض دون البعض ونحوه ما تقدم في بيع الخيار اه منها بلفظها ونقله غ في تكميله وأقره وقال في حاشيته أيضا عند قول المدونة ولو قال المبتاع قبل الشراء اشترو فقد سلمت لك الشفعة وأشهد بذلك فله القيام بعد الشراء لانه سلم مالم يجب له اه مانصه قال شيخنا أبو عبد الله الفتوى عندنا فيمن خالع زوجته على أن تسقط هي وأمها الحضانة أنهما لا تسقط في الجدة لأنها أسقطت مالم يجب لها كقولها هنا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بلفظ قال في شيخنا ابن عرفة الفتوى الخ وذكر ذلك أيضا الوائشريسي في الغنية والله أعلم (وفي الوصية روايتان) ما ذكره مب هناهما يفيد أن الرواية بعدم السقوط أرجح صواب ويأتي دليله وكذا قال أبو علي الرابع عدم سقوط الحضانة من الوصي اذا تزوجت اه منه بلفظه وقول مب واقتصر عليه ابن عرفة مثله لابي علي وفيه نظر لان ابن عرفة ذكر أن كلام النخعي مختصر وفيه الروايتان ثم بعد ذلك ذكر ما في سماع ابن القاسم وكلام ابن رشد عليه مختصرين فانظره وقول مب والصواب أنها مخصوصة بالام الخ سلم كلام طيني كما سلمه تو أيضا وقال أبو علي مانصه غير أن الذي في كلام جل الناس أن الوصية هنا هي الام ولا اشكال في كون الرابع فيها اذا تزوجت هو عدم سقوط الحضانة لفرط حناها وشفقتها أكثر من غيرها وأما

زوجها القربة وعليها بتزوجها غير ذي محرم من المحضون اه قال غ في تكميله وقد يحتج ابن رشد بان ضعيفين يغلبان قويا اه ثم ذكر ابن عرفة مثل ما في ق ومب عن النخعي وبه تعلم ما في كلام ز والله أعلم (وفي الوصية روايتان) وعن ذكرهما ابن عرفة خلافا لمب والرابع عدم السقوط كما أفاده مب وصرح به أبو علي وصاحب الفائق واقتصر عليه ابن يونس وصاحب المعين وقول مب والصواب أنها مخصوصة بالام نحوه اتسو وابن عاشر وجس وهو الظاهر خلافا لابي علي لان الوصية غير الام تسقط حضانتها بالتزويج بالأخرى من نحو الام والجدة والخالة ثم ظاهرا المصنف كغيره انه لا فرق بين كون الام مستقلة بالإيصاء وكونها غير مستقلة وهو كذلك انظر الاصل وقول ز عن د وانظر مرتبة الوصية الخ قال أبو علي تقدم أن الوصي مقدم على عصبه ولد المحضون وتقدم أنه لا فرق بين ذكر أو أنثى اه وبه تعلم سقوط ما ذكره ز عن البدولانه يقتضي تقديمها على الاخت والعمة ونحوهما (وحلف) قلت ذكر غ في تكميله خمسة أقوال فيما يتعلق به الوالد وله عن الحضنة الاول والثاني ما عند مب الثالث ان كان متهما حلف والا فلا الرابع وقفه على ثبوت تقرر استيطانه الخامس وقفه على عدم ظهور ارادة ضرر الحضنة قال وذكر المبسطي ان

الرابع هو الممول به في عهده وما زال العمل عليه بمدينة فاس وانما كان يختلف فقهاء وهما في المسافة التي بينهما وبين مكناسة هل لاولى تنقل المحضون من احدهما اذا استوطن الاخرى شهادة يبعد المسافة أو ليس لذلك شهادة بقربها وعدم انقطاع الخبر بينهما وهذا على ما تقدم من الخلاف أى في حد البعد غ وعلى اعتبار الاستيطان ففي الاكتفاء بذونه مطلقا وتحديد به عام نقلا للتبسط عن أكثر الموثقين وابن الطلاع رحمته قلت وعلى الاول العمل اليوم بفاس اه والظاهر أن الخامس تقييد للاقوال الاربعة لا خلاف لها كما يفيد قول الابار في حاشيته وهذا كله اذا لم يعلم ان الولي أراد الضرب بالام والا فلا يمكن من مقصوده اه وقال غ أيضا عن ابن عرفة التبسطى وقد قال مالك فحين طلق زوجته وله منها ولد صغير وأراد أن ينقل من الحاضرة الى البادية انه ليس له أخذ ولده من أمه رحمته قلت انظر هل المراد بالبادية أهل العمود المجاشرة أو أهل العمود فقط فان اللغى نقله بعد ما شرط الأمان والقرار اه أى وذلك يدل على انه فهم أن مراد الامام بالبادية أهل العمود فقط لانهم الذين لا قرار لهم والله أعلم (وان رضيعا) رحمته قلت لوأني بلورد قول ابن القاسم حتى ينظم وقول مالك حتى يشتر انظر ضج

الوصية غير هاقدة تقدم أن الوصي مقدم على عصبة والده المحضون وتقدم أنه لا فرق بين ذكر وأنثى وتقدم في كلام ابن عرفة وغيره ان الوصي كالاب في كل شيء الا في تزويج الاناث قبل البلوغ والحاصل أن الوصية غير الام لم أجد فيها ما يرجح وان كان المتبادر من كلامهم هو عدم سقوط حضانتها اذا تزوجت اه منه بلقطه رحمته قلت وما قاله طي واعتمده نو ومب قد سبق اليه ابن عاشر كما قاله جس من تضيا لذلك أيضا ونص ابن عاشر وقوله أى تت تنبيه جعل الشارح الروايتين في الام ولا خصوصية لها قال المحشي بل هي المرادة ولها الخصوصية كما فرضها اللغى في الام اه منه بلقطه وما اعتمده هؤلاء المحققون هو الظاهر وفي كلام أبي علي رحمه الله نظر أما أولا فان في كلامه شبه تدافع لانه قال أولا وان الذي في كلام جل الناس أن الوصية عناهى الام وعلى عدم سقوط حضانتها بما ذكره ثم قال آخر وان كان المتبادر من كلامهم هو عدم السقوط فتأمل وأما ثانيا فان احتجاجه بأن الوصي مقدم على عصبة والده المحضون وتقدم أنه لا فرق بين ذكر وأنثى احتجاج ساقط اذ ليس في ذلك أن الانثى التي استحققت الحضانة بسبب الوصية لا تسقط حضانتها بتزويجها لان استحقاتها الحضانة بذلك أضعف بمراتب من استحقات الجدة لابل ذلك فضلا عن الحالة فضلا عن الجدة لالام فضلا عن الام نفسها وقد صرحوا بسقوط حضانتهم بالتزويج فكيف بمن هي أدنى منهم واحتججه بقول ابن عرفة وغيره ان الوصي كالاب في كل شيء الخ ساقط أيضا دلوه لما بذلك في هذا الباب للزم أن يقدم الوصي على الاخت والعمة ونبت الاخ والاخت كما قدم عليهن الاب والأم بخلاف ذلك فتأمل به بانصاف والله أعلم * (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين كون الوصية مستقلة بالايضا وبين كونها غير مستقلة وهو ظاهر كلام غيره وقد وقعت هذه المسئلة بعينها بسلافا في فيها فقها رباط الفتح بانها لا تسقط حضانتها وحكم بذلك القاضي فرفع عدم المحضونة المنازع لاهل ذلك لبعض من يتعاطى النسوى اذ ان بسلافا كتب بخلاف ذلك وبالغ في الرد على المفتين والقاضى وخطأهم وشنع عليهم وكنت سئلت عن ذلك قبل فأجبت بجواب مختصر اذ لم يكن عندي شعور بان المسئلة وقع فيها نزاع ثم عاد الى السائل نسخة من تلك الفتوى وطلب منى إعادة الجواب فامتنت لما اشتملت عليه تلك الفتوى مع تقدم جوابي بخلافها وخفت أن يكون ذلك اتصار للنفس ومراء في الدين وأمرت بعض أذكاء أصحابنا ونجباءهم عن يتعاطى الفتوى في الوقت أن يكتب في ذلك فكتب وأجاب بجواب حسن ثم لم يعبثنى السائل واعتذر بخشية ضياع حق الام فاستجرت الله تعالى فكتب ما نصه الحمد لله ما سطر أعلاه صحيح في غنى عن المزيد والتصحح لكن لا بد أن أؤيد قوله لما صدر من المفتى حوله وذلك بعد تقديم مقدمتين بهما يظهر الحق لكل ذى عيين الاولى هل انتظ الوصى والوصية في عرف الفقهاء ومصطلحهم خاص بالمستقل أم لا وجوابها انه ليس بخاص عندهم بل يطلق على المستقل والمشتراك اطلاقا حقيقيا فلا تجدهم تقدم منهم أو متأخرا يقول في أحد الوصيين انه نصف وصى أو في أحد الإوصياء انه ثلث وصى مثلا وانكار هذا انكار للمحسوس والثانية اذا وجد نص للامام أو لاحد من أصحابه أو من بعدهم من الاعلام

ظاهر في حكم من الاحكام هل يعمل بذلك ويجوز أن يستند اليه أهل الفتوى والحكام
 حتى يرد ما يقيد به ان كان من المطلق أو يخصه ان كان من العام أو لا يعمل من النصوص
 الالزامية كان صريحاً في عين نازلة الخصام وجوابها أنه يعمل به ولا يشترط أن يكون نصاً
 صريحاً في عين النازلة على الخصوص وهو في اصطلاح الفقهاء من قبيل المنصوص قال
 العلامة المحقق غ عند قول صاحب المختصر فقال وغـ بـه لانص الى آخر ما نصه ناقش
 المحققون من المتأخرين ابن بشـ ير وأتباعه في ذي النص في مسألة العاجز عن غير النية
 فقال العلامة أبو عبد الله بن عبد السلام ان عن نص الدلالة كما هو غالب اصطلاح
 الأصوليين فهو كذلك لكنه غير اصطلاح الفقهاء وان عنى أنه لانص في المسئلة ولو على
 عادة الفقهاء في استعمال لفظ النص فيما أقام من الالتاظ معنى مع الاحتمال المرجوح
 أو نفيه فليس كذلك اذ النص بهـ هذا التفسير موجود في كتاب ابن الجلاب اه محل الحاجة
 منه بلفظه وقال الامام أبو عبد الله بن عرفة في باب الشفعة من مختصره ما نصه والعمل
 بفهمومات المدونة هو المعهود من طريقة ابن رشد وغيره من الشيوخ وان كان ابن بشـ ير
 يذكر في ذلك خلافاً فعمل الاشياخ الجلة انما عو على الاول اه وسلمه المحققون واذا كان الامر
 هكذا في المفهوم مع اختلاف العلماء في اعتباره حتى في الكتاب والسنة فأحرى في غيرهما
 مع قول أبي عبد الله المقرئ اياك والعمل بفهم مخالفة في غير كلام الله ورسوله ممن يجوز
 عليه الغفلة والنسيان فكيف بظواهر النصوص ولا سيما الكثيرة الواردة على طريقة
 واحدة فقد قال العلامة الحافظ أبو العباس الوائلي في أثناء جواب نقله في نوازل البيوع
 من المعيار عن العلامة المحقق سيدي محمد بن أبي القاسم المشد الى ما نصه وقد قال الشيخ
 أبو الحسن وغيره ان الظواهر اذا ترادفت على وتيرة واحدة فاطلاقها مقصود اه منه
 بالظهور واذا كان اطلاقها مقصوداً فهي حينئذ نص فقهى وأصولى لا فقهى فقط فاذا تقرر
 هذا علم أن مسألة النزاع منصوصة لان النصوص في تزوج الام الوصية جاءت مطلقة من
 غير تقييد بكونه مستقلة وذلك كثير جداً في كلام المتقدمين والمتأخرين من أرباب المتون
 والحواشي ومن الشارحين يطول على الناقل احصاؤهم بالعدد ويشق على المطالع حصرهم
 بالحد وهما ناأذكر بعضهم بحسب التقريب بما فيه مقتضى لكل من له في الانصاف أدنى أدنى
 نصيب فاقول معتمد على الله ومتوكلاً عليه ومتبرئاً من الحول والقوة اليه قد تكلم على
 المسئلة العتيق في ثلاثة مواضع في رسم حاتف من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول
 وفي رسم كتب عليه ذكر حق منه وفيه ما معاهي الرواية بعدم السقوط وفي رسم الوصايا
 من سماع القرينين من الكتاب المذكور وفيه هي رواية السقوط وأشبع حافظ المذهب
 ابن رشد الكلام على الموضوع الاول وأحال في غيره عليه فقال بعد أن ذكر الرواية وعارضها بما
 في سماع القرينين وذكره ما في رسم كتب من أنهم لا ينزعون منها ان جعلتهم في بيت على حدة
 الى آخر ما نصه وكذا لا ينزعون منها اذا عزلتهم في مكان عندها وأقامت لهم ما يصلحهم من
 نفقة وخادم وان كان الميت قد قال ان تزوجت فأنزعوهم منها قاله مالك في كتاب ابن المواز
 قال محمد لان الميت لم يقل ان تزوجت فلا وصية لها وانما قال ان تزوجت فأنزعوهم منها

معناه ان لم تعزل لهم عن ميتهم او تجعل لهم في بيت على حد قمع من يخدمهم - ففقه تقييدهم
 ومثل ذلك في المدينة على التمسك رواية محمد بن يحيى السبائي عنه وزاد فان خشيت عليهم
 الضيعة فاولياؤهم أحق بهم اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في رسم كتب بعد كلام
 السماع مانصه قال محمد بن رشد هذه مسئلة قدمضى القول عليها في رسم حلف فلامعنى
 لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقال في الموضع الثالث بعد ذكره كلام السماع
 مانصه قال محمد بن رشد هذه مسئلة قدمضى الكلام عليها مستوفى في رسم حلف من
 سماع ابن القاسم فلامعنى لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه فهذا حافظ المذهب
 لم يقيد الرواية بالوصية المستقلة لانقلا عن غيره ولا رأيا من قبل نفسه وقد قال العلامة
 المشد الى اثنا جوابه المشار اليه قبل مانصه ولهذا وقعت المسئلة في أكثر الاسمعة
 والروايات فحين أوصى بدين لمن لا يعرف ووقعت الاجوبة مطلقة من غير تقييد بمرض
 ووقع كلام ابن رشد عليها كذلك مع ما علم من مبالغة ابن رشد في التحقيق والتفصيل وكثرة
 الاعتناء بالشرح والتعليل وعدم غفلته عن تخصيص العمومات وتقييد المطلقات اه
 منه بلفظه مع أن مسئلتنا لم يتفردها ابن رشد بذلك فقد ذكرها مطلقة من غير تقييد
 العلامة ابن أبي زمنين في كتاب الوصايا من متخيه مقتصر افعيا على نقل سماع ابن القاسم
 كآية المذهب وأبو الحسن النخعي في باب الحضارة من كتاب ارخاء المستور من تبصرته وذكر
 الروايتين معا وأبو عبد الله بن يونس في ترجمة جامع القول في حضارة الولي من كتاب ارخاء
 المستور من ديوانه الذي قبل فيه انه مصحف المذهب مقتصر افعيا على عدم السقوط آخذاه
 بالاحرى من مسئلة الامام وذكرها ابن الحاج في نوازله وذكرها الخلاف وذكرها ابن
 بشير ونقل فيها القولين وابن الحاجب وذكرها الروايتين وأبقاه شرحه على اطلاقه على ما علم
 من شدة اعتناهم به بذكر القيود والشيخ خليل في مختصره وذكرها الروايتين وأبقاه من غير
 تقييد شرحه المتقدم والمتأخرون والمعتنون منهم بحكم ألفاظه وغيرهم وأرباب
 الحواشي المحققون والمدققون كالشيخ ابن عاشور والشيخ طفي وشيخنا الامام ابن سودة
 والشيخ البناني وغيرهم وذكرها الامام النقاد أبو عبد الله بن عرفة وذكرها كلام النخعي
 مختصرا ثم سماع ابن القاسم وما في الموازية وأبقى ذلك على ظاهره من غير تقييد مع ما علم
 من حاله من شدة المناقشة والبحث والنظر السديد وصاحب الشامل وذكرها الروايتين
 والقلسائي في شرح الرسالة مقتصر افعيا القول بعدم السقوط كآية المذهب وأبو علي بن
 رجال في حاشية التحفة مر بحافها القول بعدم السقوط وذكرها كذلك من الموثقين
 المبطلين وابن هرون في اختصاره وابن سلون وذكرها فيها الخلاف وصاحب المعين واقتصر
 فيه على عدم السقوط وابن عات في طرده وبأق لفظه وصاحب الفائق وذكرها الخلاف
 وزجج عدم السقوط أفيدكون هؤلاء الائمة كلهم على خطأ وضلال نعوذ بالله أن نقول ذلك
 بلسان الحال أو بلسان المقال وما ذكره الجيب أعلاه زاده الله فطنة وذكره في المعالي علوا
 وارتقاء في فهم كلام صاحب الاستغنا متعين ولا يصح فهم من فهمه على أن الام لم تتزوج
 اذ جعله على ذلك حمل له على ما لا حاجة الى التثنية عليه لانه من الضروري عند صغار الطلبة

ولان صاحب الاستغناء وغيره قد ذكر واما تؤخذ منه المسئلة اذ ذاك بالاحرى وهو أن من
هو أدنى مرتبة من الامن خالة ونحوها من النساء مقدم على الوصى المستقل باتفاق
فكيف بالام مع من شاركها في الايصاء ونحوها على أن الام اذا لم تزوج مة مقدمة على الاب
الذى ساواها في الولادة وهو أقوى من الوصى المستقل ولا يجران بوجوه وكذا على ذلك
الاجماع والخلاف موجود في المذهب وخارجة في تقديمه على الاب اذا تزوجت فكيف
يحتاج صاحب الاستغناء بعد هذا الى ذكر مسئلة معلومة من غيرها مما نص عليه بالاحرى
من غير أن يتوهم متوهم ذلك وعن حكي الاجماع المذكور من أهل المذهب أبو الوليد بن رشد
في مقدماته ونصها فذكرت كلامه المتقدم وكلام الاقتناع المار عند قوله والامانة وأثبتها ثم
قلت عقبه وما ذكره من الاختلاف أعني في تقديم الام على الاب اذا تزوجت ذكره الميطي
ونقله ابن عرفة متعقبا به حكاية ابن حارث الاتفاق ونصه وما ذكره ابن حارث من الاتفاق
هو ظاهر كلام غير واحد وقال الميطي هو المشهور المعمول به عند مالك وأصحابه وفي العشرة
ليجي روى ابن القاسم ليس للاب أخذهم من الام وان دخل بها زوجها أن كان الابن في
كفاية عندها منه بلفظه وقد ساق ابن عات في طرده كلام الاستغناء على وجه يدل دلالة
واضحة على أنه فهمه على ما ذكرناه ونصه وفي سماع أنهب من مالك في آخره من طلاق
السنة سئل مالك عن أوصى بابنته الى ولي فتركه سماع عمتها حتى بلغت الجارية أو كادت
أن تبلغ ثم تزوجت العمة فطلبتم الجدة أم أمها وأرادت أخذها وأرادت الجارية أن تكون
مع عمتها ورضي بذلك الولي قال أرى أن تترك مع عمتها اذا أحببت الجارية ورضي بذلك الولي
ولا تأخذها الجدة قال ابن يونس قوله هذا يدل أن الام اذا كانت وصية وتزوجت أن الولد
لا يترزع منها لان العمة لما كانت اذا تزوجت ورضيت الصبية والولي يكونها مع عمتها لم
يضرها التزويج وكانت أولى من جدتها الامها فالام أحق أن لا يترزع الولد منها اذا رضيت
الصبية اذ لها الولاية والحضانة ولا يضرها التزويج كما لا يضر العمة ثم قال متصلا بتمام كلامه
على المسئلة ما نصه فان كانت الام وصية مع غيرها فهي أحق من شريكها بالطفل من
كتاب الاستغناء ٨١ منها بلفظها فتحصل مما قدمنا من مسئلة النزاع منصوصة على
مصطلح الفقهاء ومصطلح أهل الاصول ولم ينق للحالف في ذلك ما يقول سوى ما ذهب
اليه من قياسه الحضانة على التصرف في المال وهو قياس فاسد بلا اشكال واذا ثبت أنها
منصوصة وأنها ذات قولين فالقول بعدم السقوط هو الراجح بدون من وقد صرح غير
واحد بأنه المعتمد والا قوى وأنه الذي به العمل والفتوى ويشهد لذلك ما قدمنا من أنه قول
مالك من رواية ابن القاسم في موضعين من العتبية وروايته مقدمة عند الشيخ على رواية
غيره غالباً وان انفرد بها فكيف مع كونه مروياً عن الامام أيضاً في الموازية والمدينة مع
اقتصار غير واحد من قدمنا ذكرهم عليه فتعين على القاضي المصير اليه وأن يقطع النزاع
في المسئلة في الحين ولا يقبل كل ما يليق اليه من غث وسمين وبهذا كله يظهر لكل من عنده
تمييز من الناس من وافق النص من المفتين ومن سلك منهم فاسد القياس ويعلم أن ما سطر
حوله كله تطويل وتهويل بما ليس عليه تعويل وما هو على شدة طوله الا كسر اب ببقية

(سفر نقله) قول ز قاله ح ليس ذلك في ح فانظره قلت قال ح فاذا رجع الولي من سفر النقل عادت الحضنة لادم نقله أبو الحسن عن أبي عمران قيل له فان سافرت هي ثم رجعت قال ان كان سفرها اختيارا لم تعد لها والا عادت قيل له فان ألتأتها ضرورة الى التزوج يج قال تسقط حضنتها ١٢ والنقله بالضم الاتقال والنميمة وبالكسر المرأة تترك ولا تختطب الكبرها قاله في القاموس (مستبرد) ضجح قال ابن مغيث هذا هو الذي مضت الفتوى به عند شيوخ المذهب اه (ان سافرا لامر الخ) قول ز قاله أبو الحسن أي نقلا عن التقييد الكبير لعبد الحق ونحوه لابي ابراهيم وخالف فيه البرزقي كما نقله عنه تلميذه ابن ناجي وبقي من الشروط كونها حرة وصحيحة وقادرة على الركوب ومداخلها والسفر الى بلد فيه الحاكم قال الوائسري في الغنية ان ذكره الشروط فاصل المسئلة أنه ان علم بالاحسان اليها كانه (٢٦٨) أن يظن بها اتفاقا ان توقرت الشروط المذكورة وان علم بالاساءة

لها فلها المنع اتفاقا وان جهل حاله فله ابن رشد على الاحسان وأبو محمد صالح على الاساءة اه وبما لابي محمد صالح جزم ابن ناجي في شرح المدونة وجرى عليه ناظم العمل المطلق وفيه نظر وهذا من جملة علمياته التي من أجلها حذر المحققون من اعتماد ما فيها على الاطلاق والراجح ما لا ينشأ وقد اعتمد به غير واحد من المحققين وعزوه للمدونة وهو الظاهر أيضا عقلا اذا اصل عدم التعدي والظلم لاسيما من الزوج وقد قال تعالى وجعل بينكم مودة ورحمة وقياسا لما مر عند قوله ان كانت مأمونة ولو شابته وقوله وقضى لها بمخادمتها ان أحب الارية وقوله ومنع أمينة ان تمهم من الحمل على الامانة حتى يثبت خلافها قال أبو علي لكن على القاضي أن يبحث عن ذلك فان كثيرا ممن لم يحش الله

مع ما حقه به من تلك المقالة البشعة والعبارات التي هي شرعا وطبعها مذمومة ولم يتذكر أن لحوم العلماء مسمومة فلما كان هو المصيب في نفس الامر ما حسن أن يصدر منه ذلك الكلام بأشدا ذابا للمفتين والحكام كيف هو وانما اعتد في ذلك على تحميسه وحده فهو في الحقيقة مخاطب لنفسه وقد كفي الجيب أعلاه بعض شره فلا يزيد على ذلك كلاما عملا بقتضى قوله تعالى قالوا لاسلاما والله أعلم قاله وكتبه عمده تعالى محمد بن أحمد الحاج وفقه الله اه (لا تجارة) قول ز قاله ح كذا وجدته بالرمز للعطاب ولم أجد فيه ما عزاه له بل لم يذكر كلام المصنف هذا أصلا فانظره (مستبرد) قول ز وهذا هو الراجح صحيح في ضجح عند قول ابن الحاجب سفر نقله ستة برد ما نصه هذا التحديد لما لك في الموازية ثم قال عند قول ابن الحاجب وقال أصبح بردين ما نصه وقال ابن مغيث ان الذي مضت الفتوى به عند شيوخ المذهب ما ذكره المصنف أولا ستة برد اه منه بلفظه (ولو فيه بحر) قول ز وهذا ان الشرطان يعتبران أيضا في سفر الزوج برزوجه ويزاد عليه ما أربعة شروط الخ بل أكثر من ذلك قال الحافظ الوائسري في الغنية ما نصه قوله في المدونة ولزوج أن يظن برزوجه قال أبو ابراهيم ما لم يعد جدا وقال غيره لا يصح أن تترك المدونة على ظاهرها ولها ثلث عشرة تقييدا الاول ما تقدم عن أبي ابراهيم والثاني اذا كان الزوج حرا والثالث اذا كانت الزوجة حرة والرابع اذا لم يكن لها عليه شرط الرحلة والخامس اذا علم أنه كان يحسن اليها قاله أبو محمد صالح خلافا لابن رشد والسادس أن تكون الزوجة صحيحة والسابع أن تكون قادرة على الركوب والثامن أن تكون الطريق مأمونة والتاسع أن ينتقل الى بلد مأمون والعاشر أن يكون الى بلد فيه الحاكم الحادي عشر أن لا يجاوزها البحر الثاني عشر أن يكون قد دخل وأما اذا لم يدخل بها فلا لها المنع حتى ترف اليه فاصل المسئلة أنه ان علم بالاحسان اليها كان له أن يظن بها اتفاقا ان توقرت القيود المسد كورة

تعالى يضيق على زوجته باظهار ارادة السفر حين تطلبه بحقوقها التبركها أو بعضهم فان رأى من الزوج صدق وان دعواه في الرحيل باعتبار دينه وعدم معرفته بالتخيل فليج له السفر بها على وجه الشروط المتقدمة وان رأى خلاف ذلك منع وان ألبس عليه الامر وأراد تخليف الزوج فله ذلك كما ذكره في رحيل الولي بالمحضون وهذه أمور واجبة على القاضي ولا تغل من قال هذا الا نأقول الفتنة كما دأب على أن يتوصل كل واحد لحقه وهذا من ذلك قال ابن ناجي وظاهرها أن المدينة تخرج للقرية كعكسها وهو ظاهر كلامهم وبذلك أفتى بعضهم وأفتى الغبري وابن قدام وبعض شيوخنا وشيخنا حفظه الله بعدم خروجها حيث يكون عليها مرة أو مضره وبه أقول اه والظاهر أن موضوع الخلاف اذا سكن بها أو لا في الحاضرة وأما اذا خطب منها المرأة وهم يعلمون أنه قروى فيزوجونه من غير شرط سكني الحاضرة فهذا يمكن من الخروج بها للزفاف بقريته وأخرى ان مكنوه منها ثم جاءت زائرة وامتنعت من الرجوع فانه يقضى لها وفرضهم الخلاف في خروج المدينة للقرية يقتضي الاتفاق على عدم

وان علم بالاساءة اليها فلها المنع اتفاقا وان جهل حاله فاختلف على ماذا يحمل فحمله ابن رشد
على الاحسان وجهه أبو محمد صالح على الاساءة اه منها بلفظه **قلت** والشرط الاول الذي
عزاه لابي ابراهيم نقله أبو الحسن عن التقييد الكبير أي لعبد الحق وسله وخالف فيه البرزلي
كما نقله عنه تليذه ابن ناجي وأما الحادي عشر فلا يجري على ما قاله المصنف هنا في السفر
بالحضور وقد جزم ابن ناجي بخلافه فالصواب اسقاطه وما ذكره من الخلاف بين ابن رشد
وأبي محمد صالح أصله لابي الحسن قال عند قول المدونة أو آخر كتاب ارجاء المستور
وللزواج أن يظعن بزوجه من بلد الى بلد وان كرهت وينفق عليها وان قالت حتى آخذ
صدقا فان كان قد بنى بها فله الخروج بها وتبعه به ديناه مانصه قوله وللزواج أن
يظعن بزوجه من بلد الى بلد وان كرهت قال في التقييد الكبير ما لم يعد جدا قال مالك
في العتبية ينظر الى صلاحه واحسانه اليها ليس له أن يخرجها ويطمعها شوك الحيتان صح
منه قال الشيخ أبو محمد صالح وعليه الاثبات وفي سماع أشهب من كتاب النكاح الثاني
في رسم الطلاق وسئل عن يريد الخروج بامرأته الى موضع يزعم أنه أرفق به وتأتي امرأته
أن تتبعه أتري ذلك لها قال كيف حالها قبل أن يريد الخروج بها ينظر الى صلاحه
واحسانه اليها ليس له أن يخرجها الى ثم ويطمعها شوك الحيتان قال ابن رشد هذا كما قال
انه اذا كان محسنا اليها وهو من أهل الصلاح حكم له بالخروج بها أحب أم كرهت فان كان
بخلاف هذه الصفة من الاساءة اليها والفساد في دينه لم يمكن من الخروج بها اذا ثبت أن
تخرج معها لم يخشى من اضعافها بقله رغبة فيها وهو محمول على ما يوجب له الخروج
بها حتى يعلم خلاف ذلك هذا الذي يقتضيه ظاهر لفظه في كتاب ارجاء المستور من المدونة
والحر في هذا بخلاف العبد على ما قاله ابن القاسم في رسم الجواب من طلاق السنة صح
منه قال الشيخ انظر فهم الشيخ أبي محمد صالح من العتبية خلاف ما فهم ابن رشد فتأمل اه
منه بلفظه وبمثل ما قاله أبو محمد صالح جزم ابن ناجي في شرح المدونة قال عند نصها
السابق مانصه فيدها أبو ابراهيم بن عالم يعد جدا ومثله نقله المغربي واختار شيخنا حفظه الله
تعالى ابقاءها على اطلاقها وظاهرها راء أو بجرا وهو كذلك بلا خلاف أعلمه ومعناه اذا
كان الغالب الاثن من العدو وليس في زمان هيجانه ويريد اذا كانت البلدة التي يعيش
اليها تاتى فيها الاحكام الشرعية تشبه تامة وتكون الطريق مأمنة ويريد اذا كان
الزوج ثقة مأمونا محسنا اليها فلا يخرج بها حتى يثبت ذلك فتصريح ابن الجلاب بذلك
وبه حكمت غير مأمرة اه منه بلفظه ونقله العلامة سيدي محمد بن قاسم في شرح عملياته
مستدلا بقوله وبه حكمت غير مأمرة لما نظمه من أن العمل جرى بانه مكلف بالاثبات
قلت وفيه نظر من وجهين أحده ما أنه يفيد أن ابن الجلاب صرح بتلك الشروط
التي ذكرها كلها وأنه محمول على عدمها حتى يثبت أو ليس كذلك فيهما اذ لم يذكر تلك
الشروط كلها ولا تعرض لما اذا يحمل عليه عند الجهل هذا الذي نقله عنه غير واحد في
ضح عند قول ابن الحاجب في النفقات وله السفر بهم وان كرهت مانصه وعند بشرط
أن يكون مأمونا عليها وأن يكون البلد الذي سافر اليه مأمونا والسفر كذلك نص عليه ابن

خروجها للغيام وهو ظاهر وانظر
القروية اذا أراد ارجاءها للغيام
هل تكون من محل الخلاف أو يمنع
على كلا القولين انظر الاصل والله أعلم
(أو الاسقاط) **قلت** قال في أول
رسم من مسمع ابن القاسم من كتاب
طلاق السنة اذ اردت المطلقة
ولدها لزوجهما استنقالاته ثم طلبته
لم يكن لها ذلك ابن رشد الاعلى قول
ابن الماجشون ان الحضانة حق
للمعزون ولورده لعذر مرض
أو عدم لبن كان لها أخذه ان صحت
أو عاد لبنها على ما في أول سماع
أشهب من الايمان والطلاق ولو
تركت به عدو وال عندها السنة
وشبهها لم يكن لها أخذه ابن عرفة
هو نص مسمع أشهب قال فيه سنة
أو أكثر من ذلك أو أشباه ذلك ابن
رشد واختلف ان مات هل لها أخذه
عن تصير له الحضانة بعده اه من
تكميل غ وقول مب فقيه
خلاف أيضا الخ قال غ في تكميله
قال ابن رشد واذا قلنا ان الحضانة
من حق الحاضن فقيس بذلك

الجلاب اه منه بلفظه ونحوه في ح عند قوله في فصل الصداق وجاز شرط أن لا يضر
 بها في عشرة الخ ونصه فرع للرجل السفر بزوجه اذا كان مأمونا عليها قال ابن عرفة
 بشرط أمن الطريق والموضع المنتقل اليه وجرى الاحكام الشرعية فيه اه وظاهر كلام
 ابن عرفة انه من عنده وقد نص على ذلك ابن الجلاب في باب النفقة الا بشرط جرى
 الاحكام فليس صريحا في كلامه ونقل في ضيق كلامه في باب النفقات اه منه بلفظه
 وكان ابن ناجي اعتر بكلام ابن هرون في اختصار الميسطية ونصه قال ابن الجلاب فان علم
 منه حسن الحال وأراد ان يجرها فامتنعت سقط عنه نفقته ونحوه لابن عبد البر في كافيه
 وقال بعض الموثقين تجبر على الخروج معه اه منه بلفظه والمقصود من كلامه ذكر
 الخلاف في الزوجية اذا امتنعت من الخروج مع زوجها حيث يكون له ذلك هل تسقط
 نفقتها أو تجبر على الخروج وقد نقل ابن عرفة كلام الميسطي بعبارة تؤذن بأن مقصود
 الميسطي هو عزوه لابن الجلاب ما ذكرناه من أن امتناعها يوجب سقوط نفقتها ونصه
 الميسطي عن بعض الموثقين ان علم حسن حاله وأراد ان يجرها فامتنعت فقال الشيخ أبو
 القاسم تسقط عنه نفقتها قال وأرى أن تجبر على الخروج معه ونحوه لابن عبد البر اه
 منه بلفظه وكلام ابن الجلاب في تفريعه هو رفع النزاع قال في الفصل الثاني من باب
 النفقة على الأزواج مانصه واذا أراد سفر اهله أن يسافر بها اذا كان مأمونا عليها محسنا
 اليها فان امتنعت من السفر معه سقطت نفقتها اه منه بلفظه كذا وجدته فيه في
 نسختين جيدتين قديمتين مقروء بهما وتبعتهما التسبع التام فلم أجده فيه غير ذلك فأتت
 تراجم لم تعرض لماذا يحمل عند جهل حاله بحال وليس فيه ما عزاه له ابن هرون ولوسلما أن
 فيه ما ذكره عنه فانما يفيد أن الاثبات عليه بطريق مفهوم الشرط فقط فلا يتم قول ابن ناجي
 لتصريح ابن الجلاب بذلك فتأمل به باضاف ثانياً ما أنه على تسليم أن ابن الجلاب صرح
 بذلك فما كان له أن يحكم به ويترك الراجح الذي قاله القاضيان أبو الوائيد الباجي وأبو الوليد
 ابن رشد وعزاه للمدونة واعتمده غير واحد من الأئمة الاعلام المحققين الحفاظ المتقنين
 مقتصرين عليه من غير ذكر خلاف فيه منهم أبو اسحق بن عبد الرقيق في معين الحكم
 ونصه وللزوج أن يرحل بزوجه حيث شاء اذا كان مأمونا عليها ومحسنا اليها لم يكن قبل
 ذلك مسيئا اليها أو يتقدم منها التشكي بضرره واسائه فيمنع من ذلك اذا أشهدت عليه
 اه منه بلفظه فانظر قوله اذا أشهدت عليه ومنهم الامام ابن عرفة مسلمانا عزوه للمدونة
 في ارجاء الستور وزاد أن منه له في النكاح الثاني من المدونة ونصه وسمع القرينان من
 أراد الخروج بامر أنه لموضع زعم أنه أرفق به وأبى امرأته نظرا لصلاحه واحسانه اليها
 ليس له أن يخرج بها ثم يطعمها شوك الحيتان ابن رشد هو محمول على ما يوجب له الخروج
 بها حتى يعلم خلافه هذا ظاهر قولها في ارجاء الستور والحرفي هذا بخلاف العبد قال ابن
 القاسم في رسم الجواب من طلاق السنة قلت هو قوله ليس للعبد أن يظعن بامر أنه حرة
 أو أمة الا ما قرب جدا كبعض الريف الذي لا يخاف فيه ضيعتها ولا أعلمه الا قول مالك
 وفي أول نكاحها الثاني مثل ما في ارجاء الستور قلت هذا بشرط أمن الطريق والموضع

الحاضن اسلامه الى من شاء من
 الاولياء وان كان غيره أحق به منه
 وهو ظاهر المدونة لانه قال ان
 المرأة اذا صاححت زوجها على أن
 يكون الولد عنده جاز ذلك وكان أحق
 بالولد فظاهره وان كان له جدة أو خالة
 أذ لم يشترط ذلك وقيل لا يملك ذلك
 وانما هو حقها فان شاء أخذته وان
 شاء تركه فان تركه لم يجب له بعد
 كالتقضاء في الشفعة ليس لمن كان
 منهم أحق بها أن يسلمها لمن شاء
 اللعني واذا كان الولد أبوان وجدة
 وأخت فتزوجه الام وأخذته
 الجدة ثم أحبت الجدة أن تسلمه
 للأخت وأبى ذلك الاب كان ذلك
 له لانه أقدم من الأخت وان أمسكت
 ثم طلق الام فقالت أنا أردت الى
 أمه لم يكن للاب في ذلك وقال لانه
 نقل الى ما هو أفضل له اه وقول
 ز وهو المشهور الخ مثله لابي علي
 ثم قال والمصوب أنهم أحق لهما كما
 في ابن عرفة عن ابن محرز اه

المستقل المهورى الاحكام الشرعية فيه على وجهها اه منه بلفظه ومنهم تليذه العلامة
 الواوغي في حاشيته على المدونة ونصه قوله وللزوج أن يظعن بزوجه معناه الحر لا العبد
 ولو كانت زوجته أمة ابن رشد للعر ذلك الآن يكون غير محسن ولا مأمون عليها وهو معنى
 ما في المدونة وصرح به أشهب عن مالك ابن رشد في سماع أشهب عن النكاح وهو محمول على
 ما يوجب له الخروج بها حتى يعلم خلاف ذلك هذا الذي يقتضيه ستور المدونة الباجي
 الذي يقتضيه ستور المدونة أنه محمول على حسن العشرة حتى يتيقن غيره اه منها بلفظها
 ومنهم العلامة أبو عبد الله الفسستاني في وثائقه ونصه وقولنا وان لا يتقلها بالسكنى من
 مدينة كذا الخ هذا شرط الرحلة فان لم يقع هذا الشرط وأراد الانتقال بها فله أن يرجعها
 حيث شاء اذا كان مأمونا عليها محسنا اليها وهو محمول على أنه حسن العشرة حتى
 يتبين خلافه هذا الذي يقتضيه ما في ارخاء الستور من المدونة وفي رواية أشهب
 أنه ينظر الى صلاحه واحسانه اليها فان علم ذلك منه فله ارجاعها وان علم عكس
 ذلك منع وليس له الخروج بها فان جهل حاله معها فهو محمول على أنه حسن العشرة قال
 القاضي والحرف في ذلك بخلاف العبد قاله في رسم الجواب من طلاق السنة اه منها بلفظها
 ومنهم العلامة المشد الى في حاشية المدونة وبأق كلامه عند غير واحد ومنهم العلامة
 ح فانه قال عند قوله في فصل الصداق والسفر الى تسليم ما حل مانصه (تنبيه) قال
 المشد الى في حاشيته قوله في ارخاء الستور من المدونة للزوج أن يظعن بزوجه الخ معناه
 الحر لا العبد ولو كانت زوجته أمة ابن رشد للعر ذلك الآن يكون غير محسن ولا مأمون عليها
 وهو معنى ما في المدونة وصرح به أشهب عن مالك ابن رشد في سماع أشهب عن النكاح
 وهو محمول على ما يوجب له الخروج بها حتى يعلم خلافه وهو مقتضى ما في ستورها انه محمول
 على حسن العشرة اه منه بلفظه ومنهم العلامة بب فانه قال عند نص المصنف
 الماراً في النسيئة الثاني مانصه قضيه جواز الخروج بها ان دفع ما حل ولو عبداً وهو
 ظاهر قولها المتقدم وللزوج أن يظعن وقيد المشد الى في حاشيته بالحدود العبد ولو
 كانت زوجته أمة قال عن ابن رشد للعر ذلك الآن لا يؤمن وهو معنى ما في المدونة وبه
 صرح أشهب عن مالك ابن رشد في سماع أشهب انه محمول على الامانة حتى يعلم خلافه
 وهو مقتضى ما في ستورها اه منه بلفظه ومنهم الحافظ أبو علي عند النص السابق فانه
 نقل كلام المشد الى والمعين والفسطاني مقتصر عليه معتمداً في بعض هذا كفاية فكيف
 بجميعه وكما هو راجح وظاهر نقلاً كذلك هو ظاهر قياساً وعقلاً أما قياساً فالمر عند قوله
 ان كانت مأمونة ولو شابة من أنها محمولة على الامانة حتى يثبت خلافها ولما قاله عند قوله
 وقضى لها بمخاطمتها ان أحب الاريتم من انها محمولة على الامانة حتى يثبت خلافها ولما قاله
 عند قوله ومع أمينة ان اتهمها من أنها محمولة على الامانة حتى يثبت خلافها وغير ذلك
 من المواضع الكثير فوقياس مستلماً على ذلك من القياس الجلي وأما عقلاً فلان الأصل
 عدم التعدي والظلم والغالب أيضاً على الزوج الاحسان الى زوجته وعدم اساءته اليها
 للمودة والرحمة بينهما المدلول عليهم ما نص قوله تعالى وجعل بينكم مودة ورحمة فلم يعدل

عن الأصل والغالب عند جهل الحال وأحدهما عند انفراده يجب المصير إليه فكيف جمع
اجتماعهما هذا مما لا معنى له وبهذا كله تعلم ما في كلام أبي عبد الله سيدي محمد بن قاسم
في نظمته لماله العمل ولا مستقلة الا كلام ابن ناجي المتقدم كأصرح به في شرحه وقد علمت
ما فيه وهذا من جهة علياته التي من أجلها حذر المحققون من اعتماد ما في نظمته ذلك على
الاطلاق والله سبحانه الموفق * (تنبيهات الاول) * بعد أن جزم أبو علي بما قلناه قال
مانعه ويبحث القاضي ويفتش عن أراد الرحيل بزوجته فان كثيرا ممن لم يخش الله تعالى
حين تطلبه الزوجة بحقوقها في الحاضرة ويحكم فيه ان يفعل أو في بلد فيها الحق يضيق
من ذلك كثيرا فيدعي أن هذا البلد لا يليق به باعتبار معاشه ويريد أن يرتحل بالزوجة وليس
مقصوده الارتحال واختار يدتخونها لترك بعض حقوقها أو كلها فعلى القاضي الاجتهاد
في ذلك فان رأى من الزوج صدق دعواه في الرحيل باعتبار دينه وعنده من ثمنه بالتحصيل
فليس له الرحيل بها على وجه الشروط المتقدمة وان رأى خلاف ذلك منع وان ليس عليه
الامر وأراد تخليف الزوج فله ذلك كما ذكره في رحيل الولي بالمحضون وهذه أمور واجبة
على القاضي ولا تغل من قال هذا الا نقول الفقه كله دائر على أن يتوصل كل واحد لحقه
وهذا من ذلك ونحن ابتلينا بهذا في وقت ولا يتناقص به العلم لا الظن والله حسيب من لم
يشفق على الضعيف ومن أضعف الناس النساء وقد أوصى المصطفى صلى الله عليه وسلم
عليهن بما هو معلوم عندهن له أدنى مسكنة من الحديث اه محل الحاجة منه بلفظه قلت
وما له حق لا يتوقف فيه منصف وخصوصا في وقتنا هذا ظن ذلك فيه مشاهد والله اعلم
* (الثاني) * قال ابن ناجي متصلا بما قلنا من معاناه وظاهرها أن المدينة تخرج الى
القرية كعكسها وهو ظاهر كلامهم وبذلك أفتى الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن
الحسين بن أمير المؤمنين أبي العباس أحمد وأفتى الشيخ أبو القاسم الغبري أبو علي بن
قداح وبعض شيوخنا وشيخنا حفظه الله تعالى بعدم خروجها حيث يكون عظيم الضرر
أو مضرة به أقول اه منه بلفظه قلت انظر موضوع هذا الخلاف والذي يظهر لي أن
موضوعه اذا سكن بها أولا في الحاضرة وأما القروي يأتي الحاضرة فيخطب منها امرأة
فيزوجونه وهم يعلمون استقراره بالقرية بمتاعه وأهله من غير شرط سكنى الحاضرة فلا
أظنهم يختلفون في أنه يمكن من الخروج بها اذا أراد زفافها القرية ممن أول الامر لأن ذلك
كالمداخل عليه أولا ويؤخذ من ذلك بالآخرى أنهم ان مكثوا من ذلك ثم جاءتهم زائرة
فامتنعت من الرجوع معه وكفوه بالسكنى في الحاضرة أنه لا يجوز على ذلك فتأمل وفرضهم
الخلاف في خروج المدينة للقرية يقتضي الاتفاق على عدم خروجها للقيام وهو ظاهر
وانظر القروية اذا أراد أن يخرجها الى الخيام هل تكون من محل الخلاف أو يمنع من ذلك
على كلا القولين لم أر الا أن في ذلك نصا صريحا وقد يؤخذ من خروجها مما ذكره غ في
تكميله أثناء كلامه على سفر الولي بالمحضون ونصه التيطي وقد قال مالك فيمن طلق
زوجته وله منها ولد صغير وأراد أن ينتقل من الحاضرة الى البادية أنه ليس له أخذ ولده من
أمه قلت انظر هل المراد بالبادية أهل العمود والمجاشر أو أهل العمود فقط فان التعمي نقله

(والحاضنة قبض نفقته) قول ز ووطائه الخ أي فراشه وهل تعدد المحضون إذا بلغ سبع سنين وبه أفق ابن عتاب قال الوانوي وهو ظاهر المدونة أولا يتعدد وبه أفق غيره انظر ح عند قوله وأمر صبي بها السبع الخ * (فرع) * قال ابن عرفة المتطير يجوز للأب عقاطعة الحاضنة على نفقة مقدمة معينة بناسخ يدفعه لها انظر رقيته في م ب عند قوله في النفقات ويجوز اعطاء الثمن غلظه * قلت فرع آخر للحاضنة الاخدام ان كان الابعلينا واحتاج المحضون لمن يخدمه انظر ح * (فرع آخر) * مثلت قبل هذا عن الحاضن الابداء اذا التزم نفقة المحضون (٢٧٣) من ماله ويرى مال المحضون موفرا هل تنقل له الحضانة أم لا فاجبت بأنها تنقل

للأبعد المذكور اذا استوى مع الاقرب في الخانة والشفقة والامانة والصيانة لظهور المصلحة في ذلك للمحضون الا ان التزم الاقرب مثل ما التزمه الابعد مع توفر شروط الحاضن المقررة في كل منهما التي منها الامانة في الدين لا فاسق فقد سئل شيخ الشيوخ أبو سعيد ابن لب عن فتين كانتا في حضانة جدتهما للام فأتت أبوهما وأوصى بهما الى شقيقته تحت اشراف زوجها فانتمت الحمة فنقضت ما وكسوتهما من مال نفقتهما من غير رجوع عليهما على أن تكون لهما الحضانة وامتنعت الجد من ذلك وان بقيتا عند الجد فذهب مالهما فأجاب بأن الصواب نقل الحضانة الى الحمة ان لم يعلم في ذلك ضرر على البنين ولا نقص برفق في الكفاية والقيام بالمؤنة والخدمة لظهور المصلحة العظمى للبنين بصون مالهما ثم خرج ذلك بوجوه نقله ابن النازم والشيخ ميارة وأبو حفص القاسي والشيخ نو وسلوه كاسله

بعد ما اشترط الامان والقرار ونصه وينبغي من الاتباع بالولد الى موضع غير مأمن وبحضانة الاناث والى غير قرار وقال مالك فيمن طلق زوجته وله منها ولد صغير فاراد أن ينتقل الى البادية من الموضع فليس له أن يأخذ ولده اهمنه بلفظه فإتيان التمسى بقول مالك المذكور اثر قوله والى غير قرار يدل على انه فهم أن مراد الامام بالبادية أهل العمود لانهم الذين لا قرار لهم لا أهل الجحاش فلو خدمه ما ذكرنا والله أعلم * (الثالث) * قول أبي الحسن عن سماع أشهب ليس له أن يخرج الى ثم ويطعمها الخ فيه استعمال ثم بفتح التثنية مجرورة بالي وهي من الظروف التي لا تصرف فلا تستعمل الا ظرفاً ومجرورة بمن كما اشارة ابن مالك بقوله وغير ذى التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلام ومن نص على أنها غير متصرف ابن هشام في المغني فائلا ولذا اعظم من جعله مفعولا لا رأيت في قوله تعالى واذا رأيت نهديت نعيما اه منه بلفظه * (قائدة) * الوانوي اثنان أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن عمر الوانوي وأبو مهدي عيسى بن صالح بن يحيى بن محمد وهما متطهران وصاحب الحاشية على المدونة هو الثاني وحاشية المشد الى تكملة حاشية الوانوي أبي مهدي قال ب في كفاية المحتاج مانصه محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد البجلي علامتا وصا لها ومقتضاها عرف بالمشد الى بضع الميم وتشديد الدال نسبة لقييله من زواوة الفقيه العلامة المحقق النظار الصالح الورع الزاهد وكان اماما كبيرا مقدا على أهل عصره في الفقه وغيره كمل تعليقه الوانوي على البرادعي وكان يضربه المثل حيث يقال أتريد أن تكون مثل أبي عبد الله المشد الى توفي عام ست وستين وغائبة ببجاية * قلت اما تكملة حاشية عيسى الوانوي في غاية التحقيق تدل على سعة علمه اه منه بلفظه مختصرا وقال قبل ذلك في ترجمة أبي مهدي عيسى الوانوي مانصه حاشيته المذكورة في غاية الحسن والتحقيق تدل على علوه بتمنقولا ومعقولا وجلالة درجته في الفنون كان حيا في أول القرن التاسع لم أقب على تاريخ وفاته اه منه بلفظه (والحاضنة قبض نفقته) قول ز ووطائه الخ أي فراشه وهل تعدد المحضون اذا بلغ سبع سنين وبه أفق ابن عتاب قال الوانوي وهو ظاهر المدونة أولا يتعدد وبه أفق

(٣٥) وهو (رابع) أبو علي في حاشية التحفة بسكونه عنه وان كان مبنيا على أن الحق في الحضانة للمحضون والمشهور أنه الحاضن فلا غرابة في البناء على الضعيف كما هو مقرر شهر وانه أعلم اه وقد قال في الكافي بعد أن ذكر طائفة من الحاضنين مانصه وهذا اذا كان كل واحد من هؤلاء مأموما على الولد وكان عنده في حرز وكفاية فاذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحضانة وانما ينظر في ذلك الى ما يحوط الصبي ومن يحسن له حفظه وتعلمه الخ وهذا على قول من قال ان الحضانة من حق الولد وقد روي ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ولذلك لا يرون حضانة لفاجر قولا للضعيفة عابرة عن القيام بحق الصبي لمرض اه نقله أبو علي وغيره من مثله في المفيد

غيره انظر ح عند قوله وأمر صبي بها السبع وضرب لعشر * (نقمة) * قال ابن عرفة
 مانعه المبطل يجوز للاب مقاطعة الحاضنة على نفقة مدة معينة بناض يدفعه لها * قلت
 تقدم هذا في نفقة الزوجة وتردد بعض الشيوخ فيه قال فان غلا السعر في خلال مدة
 المقاطعة فصارت النفقة لا تقوم بالولد فعلى الاب اكملها الا ان تكون الحاضنة بتاعت
 تمام القوت وقت المقاطعة فلا شيء على الاب وان رخص السعر وسكت الاب لا تقضاء المدة
 فلا شيء له لان سكوته توسعة على الولد وان تكلم في خلالها حسب لباقيها بنفقة مثله وكان
 له الفضل * قلت وقاله ابن قنصون وفي طرار بن عات مانعه وعند قوله والتزمت له ضمان
 هذه النفقة انظر اذا لم تضمن الحاضنة في وثيقة المقاطعة هذه وغلا السعر فذكر ما تقدم
 * قلت ففهوم قوله اذا لم تضمن الحاضنة انها اذا ضمنها ثم غلا السعر اء لا شيء على الاب
 ولفظ الضمان المذكور في أصل الوثائق المجموعة مانعه والتزمت له ضمان هذه النفقة
 ان دخل ذلك نقص بتلف أو غلا سعر ضمانا لازما وهذا المفهوم لازم ان كانت الحاضنة
 مومنة فالزم الاب اتمام النفقة ولا يرجع على الحاضنة بذلك ولا يقترح اتباعه اياها من
 أحد قولي ابن القاسم فيمن خالفت على نفقة ولدها مدة رضاعه فأعسرت فوجب على الاب
 نفقة ابنه يبيعها بها لان نفقتها في الخلع عوض اه منه بلفظه (ولا شيء للحاضن لاجلها)
 ابن عاشر أي لاجل مجرد الحضانة وأما غيرها من الاعمال كفصل الثياب فلها أجرته اه
 منه بلفظه ويشهد له ما قاله في كتاب الوصايا من اختصار التيطبية ونصه ولا أجره للحاضنة
 على الحضانة وانما لها أجره ان كفته مؤثقا للخدمة اه منه بلفظه والله أعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عدد ما في
 علم الله تعالى في كل حين وعلى كل من تبعهم باحسان الى يوم الدين وآخردعوانا
 أن الحمد لله رب العالمين وكان القراغ من جمعه عشية يوم الثلاثاء الخامس
 والعشرين من المحرم الحرام فاتح سنة ثلاث عشرة ومائتين
 وألف ومن تبييضه عشية يوم الاثنين الخامس
 والعشرين من صفر سنة اثنتين
 وعشرين ومائتين وألف

(ولا شيء للحاضن لاجلها) ابن عاشر
 أي لاجل مجرد الحضانة وأما غيرها
 من الاعمال كفصل الثياب فلها
 أجرته اه ويشهد له ما في اختصار
 التيطبية ونصه ولا أجره للحاضنة
 على الحضانة وانما لها أجره ان كفته
 مؤثقا للخدمة اه * قلت وبه تعلم أن
 قول الجنان العمل على خلاف
 ما للمصنف صدر عن غير تأمل
 والله أعلم

* (تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس أوله باب البيوع) *

حاشية الإمام الرهْطوني
على شَرْح الزرقاني
لمختصر خليل

وبهامشه حاشية المدف على كنون

الجزء الرابع

قامت بإعادة طبعه بطريقة التصوير
عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٦ هـ

دار الفكر

بيروت

١٣٩٨ - ١٩٧٨

(فهرسة الجزء الرابع من حاشية العلامة الرهوني على عبد الباقي)

صفحة	
٢	فصل في الصداق
١٥	التفويض والتحكيم
٢٢	فصل في تنازع الزوجين
٤١	فصل في الوليمة
٤٥	فصل في القسم للزوجات
٤٩	باب الخلع
٧٦	فصل طلاق السنة واحدة
٧٦	فصل في اركان الطلاق وما يتعلق بذلك
١١٥	فصل في التفويض في الطلاق
١٢٤	فصل في الرجعة
١٣١	الايلاء
١٤٠	باب الطهار
١٦١	باب اللعان
١٧١	باب في العدة والاستبراء
١٨١	فصل في المنقود وأحكامه
٢٠٦	فصل في الاستبراء
٢١٣	فصل في التداخل
٢١٥	باب الرضاع
٢٢٣	باب النشقات
٢٤٩	الحصانة

(تمت)